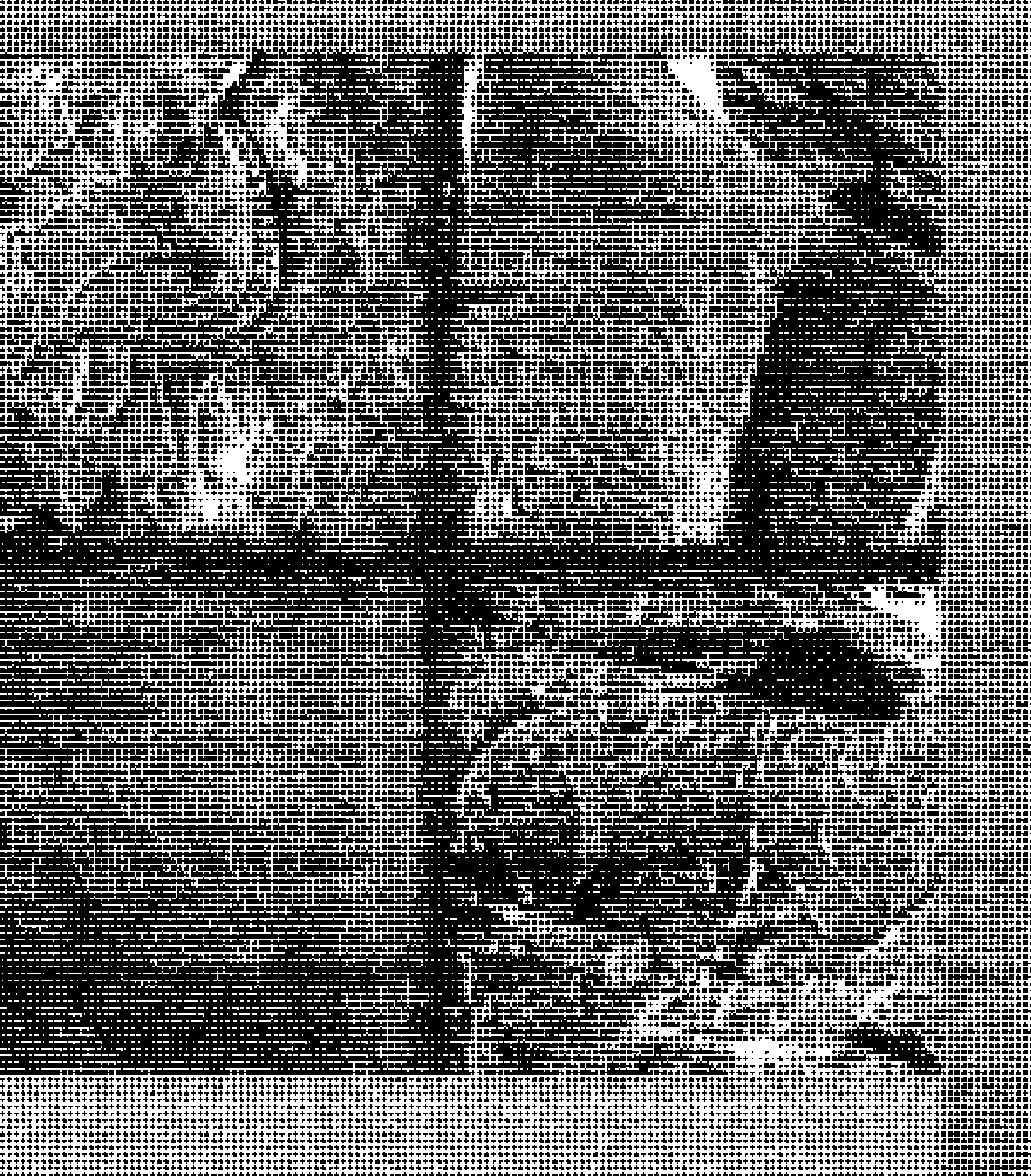
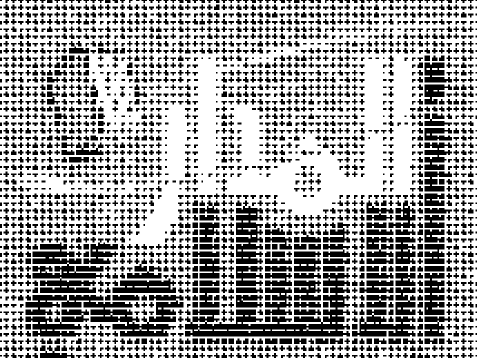
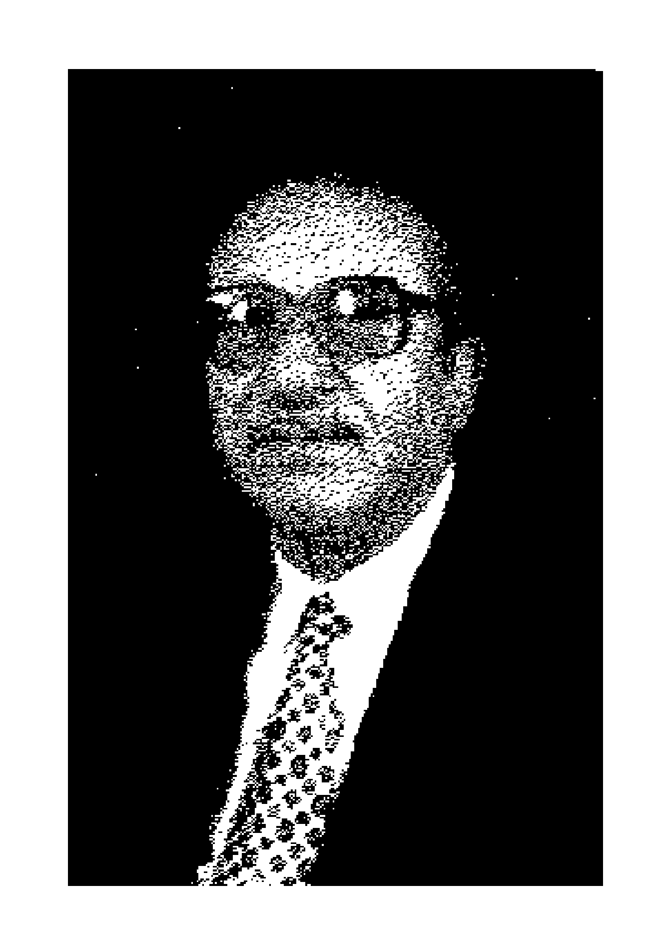
تراجم ليبية

دراسة في حياة وآثار بعض الفقهاء والأعلام من ليبيا قديماً وحديثاً



الدكتور
جمعة محمود الزريقي





السيرة الذاتية

أولاً: البيانات الشخصية

الاسم: جمعة محمود الزريقي

تاريخ الميلاد: 23 / 3 / 1945 . طرابلس الغرب

الوظيفة الحالية: مستشار بالمحكمة العليا

المؤهلات العلمية:

1. ليسانس قانون
2. ماجستير في الفقه المقارن
3. دكتوراه الدولة في القانون الخاص، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، المغرب، 1993ف

ثانياً: الخبرة في مجال التدريس الجامعي

1. المدخل إلى دراسة القانون
2. الحقوق العينية الأصلية والتبعية في التشريع الليبي
3. قانون علم القضاء (المرافعات)
4. الثقافة الإسلامية
5. الحقوق العينية (التسجيل العقاري)
6. التوثيق والتسجيل العقاري
7. تدريس مادة الملكية الفكرية السنة الرابعة

تراجم ليبية

دراسة في حياة وآثار بعض الفقهاء

والأعلام من ليبيا قديماً وحديثاً

تراجم ليبية

دراسة في حياة وآثار بعض الفقهاء
والأعلام من ليبيا قديماً وحديثاً

تأليف
الدكتور جمعة محمود الزريقي

دار المدار الإسلامي

الطبعة الأولى

حزيران/يونيو/الصيف 2005 إفرنجي

رقم الإيداع المحلي 5213/ 2003

ردمك (رقم الإيداع الدولي) ISBN 9959-29-127-8

دار الكتب الوطنية/ بنغازي ـ ليبيا

تصميم الغلاف: نقوش

دار المدار الإسلامي

أوتوستراد شاتيلا ـ الطيونة، شارع هادي نصر الله ـ بناية فرحات وحجيج، طابق 5،

خليوي: 933989 ـ 03 ـ هاتف وفاكس: 542778 ـ 1 ـ 00961 ـ بريد إلكتروني: szrekany@inco.com.lb

ص.ب. 14/6703 ـ بيروت ـ لبنان

الموقع الإلكتروني www.oeabooks.com

توزيع دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية: زاوية الدهماني، السوق الأخضر، ص.ب: 13498،

هاتف: 3407010 . 21 . 00218 – 3407012 . 21 . 00218 – 3407013 . 21 . 00218 – فاكس: 3407011 . 21 . 00218

طرابلس ـ الجماهيرية العظمى ـ oeabooks@yahoo.com

الجــزء الأول

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۖ وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا ۞ لِّيَجْزِىَ ٱللَّهُ ٱلصَّٰدِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ إِن شَآءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾

صدق الله العظيم

الآيتان 23، 24 من سورة الأحزاب

الوفـــــاء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى رجال ساهموا بجهدهم في كتابة التراجم الليبية في العصر الحديث وهم:

الأستاذ/ الفاضل الأديب الكبير والرائد الأول في العصر الحديث في مجال التراجم، الجهبذ/ علي مصطفى المصراتي الذي نشر كتابه أعلام من طرابلس سنة 1955 ف، وغيره من كتب التراجم والدراسات المتعلقة بأعلام ليبيا، مع الدعاء له بالصحة والسعادة وطول العمر.

المرحوم الأستاذ الشيخ/ الطاهر أحمد الزاوي الرائد الثاني في مجال التراجم الليبية، الذي نشر كتابه (أعلام ليبيا) سنة 1961 ف وأهدي طبعته الثانية إلى الذين عاصروا ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة، وإلى الذين يسرهم أن يعرفوا ما لأجدادهم من أعمال مجيدة في مختلف مجالات الحياة، فإلى روحه الطاهرة الثواب والرحمة والمغفرة.

الأستاذ الفاضل والعلاّمة الكبير الشيخ/ محمد مفتاح قريو أطال الله في عمره، الذي نشر كتابه تراجم أعيان العلماء من أبناء مصراته القدماء سنة 1970 ف، وكتابه: تراجم الصحابة المشهورين في الشمال الأفريقي سنة 1974 ف، مع دعائي له بالصحة والسعادة(*).

(*) انتقل إلى رحمة الله يوم 9/ 7/ 2000ف.

وإلى من ساهم في إحياء مآثر الآباء بأي شكل كان، وبذل مساعيه في إظهار ماضيهم المشرّف في كل المجالات، لإبراز دور بلادنا العلمي والثقافي.

المؤلف

مقدمة

الطبعة الأولى

تهتم غالبية الدول المعاصرة بتاريخها، وتسعى لتدوينه بمختلف الوسائل للحفاظ عليه، ولإعلام الجيل الحاضر والأجيال المقبلة بما كانت عليه بلادهم في السابق، ومن ضمن الدراسات التاريخية التي تحظى بالاهتمام، سيرة الأعلام من الرجال والنساء الذين برزوا في الحياة الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية، والدور الريادي الذي قاموا به، أو المجال العلمي أو الأدبي الذي تفوَّقوا فيه، وما صاحب ذلك من آثار أو مواقف أو تراث مروي ومكتوب، كل ذلك في سبيل إظهار ملامح الحركات الإصلاحية التي قامت في البلاد، والمظاهر التي صاحبتها، والآثار السلبية أو الإيجابية، وانعكاسها على حياة المجتمع في عهدهم، وهو ما يعرف في تقسيم العلوم بعلم التراجم، الذي يشكل رافداً حيوياً وهاماً في تاريخ الشعوب، ولعل هذا التاريخ ما هو في الواقع إلا سيرة للرجال ومواقفهم.

وإذا كان بعضهم يرى في هذا المجال رؤية خاصة، تنادي بضرورة الاهتمام بالعلوم الحديثة والتقنيات الجديدة، والبحث في المجالات المستقبلية، والتطور الذي يسود العالم في مختلف النواحي، وعدم التركيز

على الماضي الذي أصبح في طيات النسيان، فالافتخار بالأجداد والتغنّي بالأمجاد السابقة من شأنهما أن يؤديا إلى ركود الحركة العلمية، وعدم الالتفات إلى استشراف المستقبل، وانغلاق البحث العلمي، ما يؤدي إلى التقوقع والانغلاق عن مواكبة التطور والتقدم والاختراع، وهذه سمات العصر الحديث، فإننا نقول لصاحب هذا الرأي إنك على حق في ما تنادي به، وهذا واجب علينا جميعاً، في كل مجالات الحياة، لكن ذلك لا يكون ديدننا جميعاً، فلا بد لطائفة منا من أن تقوم بواجب التعريف والاهتمام بتاريخ البلاد وماضيها، وتراجم الرجال جزء من ذلك، فلكي ننطلق إلى المستقبل لا بد من معرفة الماضي، والوقوف على مآثر الآباء والأجداد والاستفادة من تجاربهم وعلومهم وخبرتهم وبصورة عامة ما لهم وما عليهم، وليس معنى ذلك أن نتشرنق في الماضي ونستغرق في الأمجاد التليدة، بل لكي ننطلق في بناء المستقبل على فهم، ومعرفة الماضي وجوانبه السلبية والإيجابية.

وبقدر ما في تاريخ بلادنا من سِيَر ومواقف للرجال والنساء ما يستحق التدوين والتأليف، بقدر ما يوجد من جوانب هامة تحتاج إلى دراسة وتحقيق، وتسليط الضوء على معالم كثيرة تحتاج إلى همة الباحثين والمحققين لكشفها وإظهارها، ودراسة الظواهر المتعلقة بها، ففي مجال التراجم ما زالت بلادنا تفتقد إلى معجم شامل لتراجم رجالها من علماء وفقهاء وشعراء وأدباء ومؤرخين ورجال سياسة وجهاد وفنانين الخ. . . فالكتب التي ظهرت حتى الآن لا تغطي سِيَرهم ومواقفهم ونبوغهم ومؤلفاتهم وآثار حركاتهم العلمية أو الإصلاحية، وإذا حاولت أن أعدد الكتب التي تعنى بتراجم الليبيين، فإنها لا تزيد على عدد أصابع اليد الواحدة، ويأتي في مقدمتها كتاب أعلام ليبيا للمرحوم الشيخ الطاهر أحمد الزاوي، وكتاب أعلام من طرابلس للأستاذ/ علي مصطفى المصراتي، وكتاب نماذج في الظل للمؤلف نفسه، ودليل المؤلفين العرب الليبيين

الذي صدر عن وزارة الثقافة في العام 1977 ف، يضاف إلى ذلك تراجم متناثرة في عدة مؤلفات أخرى، لذلك أضحت الحاجة ماسة إلى إيجاد معجم كبير لأعلام ليبيا، يعرّف بهم وبسِيَرهم وآثارهم، وهذا العمل يحتاج إلى جهود كثيرة، ومؤسسة عامة تتكفل القيام به، ولكن ما لا يدرك كله لا يترك جله بل حتى أقله، وإلى أن يحظى ذلك الاقتراح بالقبول من الجهات المختصة، ويشرع فيه لتغطية النقص الذي تعانيه المكتبة الليبية من فهرس كامل لتراجم العرب الليبيين فعلى أمثالي أن يساهم على قدر الوسع في التعريف بهؤلاء الأعلام.

لقد شغفت منذ زمن بالبحث في مجال التراجم وسِيَر الأعلام الليبيين وبصورة خاصة القضاة والفقهاء ورجال الدين، من خلال الاطلاع على بعض الأحكام القضائية، والفتاوى المختلفة التي صدرت عنهم، وهي غالباً ما تكون ضمن الوثائق العدلية وسجلات المحاكم والحجج الموجودة بالأراشيف المختلفة، لذلك تناولت بالدراسة بعض أعلام ليبيا، وحاولت من خلال ذلك التعريف بهم، وكشف الغطاء عنهم، وذكر سِيَرهم، والترجمة لحياتهم ومؤلفاتهم وآثارهم العلمية، ولقد كان ذلك من خلال وثائقهم أو كتبهم ومؤلفاتهم أو مواقفهم، وبعدة طرق مختلفة، منهم من خصصت له محاضرة كاملة، ومنهم من كتبت عنه في الدوريات المختلفة، وبعضهم كتبت عنه مقالاً مختصراً نشر في إحدى الجرائد اليومية، كل ذلك تم في مناسبات مختلفة، استغرقت ما يقارب الخمسة عشر عاماً الماضية، لذلك رأيت أن أجمع هذه التراجم المتناثرة، والمواقف المشرّفة لبعض أعلام ليبيا في هذا الكتاب، ليضاف إلى سجل التراجم، ويساهم في إضافة بعض المعلومات حولهم، فمنهم من لم تنشر عنه ترجمة في السابق، ومنهم من كانت ترجمته مقتضبة لا تعطي صورة كاملة عن العلم المترجم له، من حيث ولادته ووفاته ومؤلفاته، وقد كان اعتمادي في كتابة هذه التراجم على المصادر الليبية المنشورة والمخطوطة،

وعلى المصادر الأجنبية المنشورة والمخطوطة، وأحياناً على الروايات الشفوية الموثوقة والمشاهدات الشخصية.

وأرجو ألا يغيب عن بال القارىء الكريم أن هذا الكتاب لا يقتصر على الترجمة فقط، بل إن غالبية موضوعاته كانت على شكل أبحاث، تناولت الآثار العلمية أو بعض المواقف المشهورة لهؤلاء الأعلام، فكان البحث ينصبُّ على أثر من آثارهم العلمية أو الأدبية، أو دراسة لأحد كتبهم، أو موقف من مواقفهم العلمية، أو لقاء تاريخي يتعلق بالعلم أو الفقه، بالإضافة إلى الترجمة اللازمة لهؤلاء الأعلام وفقاً للمصادر المتاحة.

والله من وراء القصد

المؤلف

جمعة محمود الزريقي

طرابلس في 20/ 8/ 1998 ف

مخطوطات تم تحقيقها(*)

كتاب الأموال
للإمام الأعرف أبي جعفر أحمد بن نصر الداوودي الطرابلسي
المتوفى عام 402 هـ
تقديم وتحقيق رضا محمد سالم شحادة

كان هذا الكتاب مخطوطاً إلى عهد قريب، وقد قيَّض الله له من يقوم بتحقيقه وإخراجه للوجود حتى يتمكن من له اهتمام بدراسة الأموال في النظم الإسلامية المتعاقبة من الاستفادة منه، وقد قام بإخراجه مركز إحياء التراث المغربي في الرباط، ولم يكن هذا الكتاب مجهولاً لنا في ليبيا، بل كان معروفاً، فقد ذكر في كتاب أعلام ليبيا للمرحوم العلامة الشيخ الطاهر أحمد الزاوي[1] ودليل المؤلفين الليبيين تحت رقم 57[2] وهو معروف أيضاً لدى علماء ليبيا في القديم، فقد ذكره عبد السلام بن عثمان التاجوري في تذييل المعيار[3]، وقبل أن نتحدث عن الكتاب وأهميته نلقي بعض الأضواء على المؤلف.

(*) نشر في مجلة المخطوطات الصادرة عن مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، العدد السادس السنة السادسة 1991ف.

1 ـ المؤلف

هو شيخ الإسلام/ أبو جعفر بن نصر الداوودي الأسدي، المسيلي الطرابلسي، التلمساني المالكي، ويرجع لقب المسيلي إلى مدينة المسيلة بحيث يقال إن أصله منها، أما لقب التلمساني فقد عاش بقية حياته في تلمسان وفيها توفي في العام 402 هجرية، أما ولادته فلم تذكرها المصادر، ومن خلال سيرته العلمية يرجح أنه مولود في طرابلس الغرب، فقد ذكره صاحب شجرة النور الزكية بقوله «الإمام الفاضل العالم المتفنن له حظ من اللسان والحديث والنظر، لم يتفقه في أكثر علمه على إمام مشهور، وإنما وصل بإدراكه وذكائه، . . له شرح على الموطأ، وله الواعي في الفقه، والنصيحة في شروح البخاري، والإيضاح في الرد على القدرية، وأصَّل كتابة شرح الموطأ بطرابلس ثم انتقل إلى تلمسان»[4].

وقد عاش الإمام الداوودي حياته العلمية في طرابلس الغرب يعلِّم ويفتي ويؤلف ويناظر ويكتب مدة طويلة، وطلاب العلم من الغرب الإسلامي والأندلس يتوافدون عليه ويحملون عنه العلم والمؤلفات[5].

اشتهر الإمام الداوودي كمحدِّث وفقيه وأصولي، ما جعل العلماء يعتمدون عليه، وقد نقل عنه ابن حجر العسقلاني وعبد الرحمن بن التين السفاقسي، والمناوي، والزرقاني والشوكاني، وهو ـ أي الإمام الداوودي ـ كمحدِّث، ناقد ومتبصر، وهو أيضاً فقيه بارع ومناظر ثاقب ومؤلف مجتهد، فقد أفتى في كثير من المسائل بالاعتماد على الكتاب والسنّة الصحيحة، وتدل مؤلفاته على مكانته وغزارة علمه واجتهاده واستنباطه[6] وقد خلَّف الإمام الداوودي كتباً في الحديث والفقه والأصول والعقيدة إلا أن أغلبها مفقود، وقليل منها موجود من بينها كتاب الأموال الذي نقوم بمراجعته[7] وقد اعتمد المحقق على نسختين فقط من مخطوط الكتاب، النسخة الأولى في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم 98، والثانية بمدريد

في مكتبة الاسكوريال تحت رقم 1165، ولم يجد المحقق سواهما بحسبما أشار إلى ذلك[8].

2 ـ مقارنة مع كتاب الأموال لابن سلام

جاء هذا الكتاب الذي نحن بصدده موافقاً في عنوانه لكتاب آخر يحمل الاسم نفسه، لمؤلفه الإمام الحافظ الحجة أبي عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة 224 هـ، غير أن الفرق بين الكتابين واضح وبيّن، فهما يختلفان في الأسلوب والطريقة التي اتبعها كل مؤلف، وهذا راجع إلى الاختلاف الزمني بينهما، بالرغم من أن كلاً منهما يعالج موضوع الأموال ونظامها في الشريعة الإسلامية، فقد جاء كتاب الأموال لأبي عبيد بطريق الرواية بحيث «قرىء على الشيخة الصالحة الكاتبة فخر النساء شهدة بنت أبي نصر أحمد بن الفرج بن عمر الأبري الدينوري، بمنزلها ببغداد في الحادي عشر من شعبان سنة أربع وستين وخمسمائة (564 هـ) أخبركم النقيب الكامل أبو الفوارس طراد بن محمد بن علي الزيني في ثاني من ذي الحجة من سنة تسعين وأربعمائة (490 هـ) أخبرنا أبو الحسن أحمد بن البادي، أخبرنا علي بن عبد العزيز البغوي حدثنا أبو عبيد القاسم بن سلام الأزدي»[9].

من ذلك يتضح أن كتاب الأموال لأبي عبيد ورد إلينا من طريق الرواية، ثم كتب في مخطوط بعد ذلك، أما كتاب الأموال للداوودي فقد ألّفه بنفسه ولم يرو عنه، والمنهج الذي اتبع في إعداد كتاب أبي عبيد كان من طريق الرواية عن رسول ﷺ أو عن الصحابة رضوان الله عليهم بقول أبي عبيد، حدثنا فلان عن فلان أو حدثني فلان عن فلان، ثم يسرد حديث الرسول الكريم عليه السلام، أو قول أو فعل الصحابي، وبعد أن ينتهي من سرد السنن، يفرد أبو عبيد تفسيراً بسيطاً أو تعليقاً على الموضوع، يفسر به ما أغمض من قول، أو شرحاً للحكم وهكذا، أما

الداوودي فإنه يقوم بشرح الموضوع مباشرة، ويأتي بالأسانيد الدالة عليه من كتاب الله أو سنّة الرسول عليه السلام، أو فعل الصحابي، أو رأي فقهي وهكذا، كما أن كتاب أبي عبيد يتضمن بعض العناوين المشابهة للموضوع الواحد مع اختلاف الحديث الوارد في كل منها، فنجد مثلاً في صفحة 64 العنوان التالي (كتاب فتوح الأرضين صلحاً وسننها وأحكامها) وقد قسم إلى عدة أبواب تعالج في مجموعها المواضيع التالية: فتح الأرض عنوة وشراؤها وأرض الخراج منها، وما يجوز لأهل الذمة إحداثه فيها، ثم الحكم في رقاب أهل العنوة (أي الأرض التي فتحت بالقوة) ثم نجد عنواناً آخر يشابه العنوان السابق على النحو التالي: (كتاب افتتاح الأرضين صلحاً وأحكامها وسننها، وهي من الفيء ولا تكون غنيمة)[10]، وقد قسّم إلى أبواب تضمَّنت الحديث عن أهل الصلح وأهل الذمة، وما يحل للمسلمين أخذه منهم، وطبيعة أراضيهم من حيث هي خراج أم عشر، والصلح والموادعة معهم، ثم الحكم في رقابهم، وبعض كتب الرسول ﷺ لأهل الصلح[11] عليه، يلاحظ تداخل بعض المواضيع في الكتاب وهو ما يصعُب على الباحث استخلاص قاعدة واضحة إلا بعد جهد جهيد وعناء كبير، أما كتاب الأموال للداوودي فقد جاء أقرب إلى طريقة التأليف الحديثة، مما تسهل مطالعته والاستفادة منه بسهولة ويسر.

عالج كتاب الأموال لأبي عبيد الأموال بتقسيمها إلى نوعين، أموال خاصة بالرسول ﷺ ومنها الفيء الصوافي[12] وخمس الخمس، وأموال خاصة بالمسلمين، وهي الأربعة أخماس، والصدقة، ومالها من جزية وخراج، أما كتاب الأموال للداوودي فقد عالجها بتقسيمها إلى أبواب، وكل باب يعالج نوعاً من الأموال على النحو الذي سنوضحه فيما بعد، بالإضافة إلى أن الداوودي أورد في كتابه بعض المواضيع التي لم يتضمنها كتاب الأموال لأبي عبيد، منها مثلاً ذكر ديوان العطاء، وذكر أفريقية والأندلس وصقلية، وخاتمة عن المسألة، والفرق بين الفقر والغنى والكفاف.

غير أن هذه المقارنة بين الكتابين لا تقلل من أهمية كتاب الأموال لأبي عبيد فهو الأغزر مادة، والأقدم تأليفاً، والأكثر رواية لحديث الرسول ﷺ وسنن الصحابة، فهو ـ أي كتاب الأموال لأبي عبيد ـ يعد إلى جانب كتب الخراج لأبي يوسف والحنبلي والقرشي[13] من المصادر المفيدة التي تناولت نظام الأموال، مما لا غنى عنه للباحث في المجال الاقتصادي أو العقاري الإسلامي من الرجوع إليه، غير أن اختلاف منهج الكتابين هو الذي يسهّل على الباحث إمكانية الاستفادة من كتاب الأموال للداوودي في سهولة ويسر.

3 ـ أهمية كتاب الأموال للداوودي

يلاحظ في البداية أن علماء الإسلام القدامى لم يفرّقوا في دراستهم للأموال بين العقار والمنقول، فهم يتناولون في دراستهم كل ما يعتبر من الأموال، أي كل شيء له قيمة مالية، لذلك نجدهم درسوا في كتب الأموال الأراضي، وهي من أهم الأموال باعتبارها مصدراً جيداً للدخل، ولهذا أعطوها الاهتمام الكافي بالدراسة، ثم الزكاة والخراج والفيء والغنيمة والعشر والسبي والجزية، وما إلى ذلك من أشياء لها قيمة مالية[14].

وعلى هذا المنهج الدراسي جاء كتاب الأموال للداوودي، فقد قسّمه المحقق إلى أربعة أجزاء، ضم الجزء الأول دراسة الخمس من الغنائم وكيفية التصرف فيه، وهو المذكور في قوله تعالى ﴿واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه وللرسول...﴾[15] وسنّة الرسول ﷺ في توزيع الغنائم، وذكر ما سنّه سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه حول الأراضي المفتوحة، بحيث لم يوزعها على الفاتحين، بل أبقاها ملكاً عاماً لجميع المسلمين، وذكر أحكام تلك الأرض، وتمصير الأمصار، وإقطاع الأرضين، وإحياء الأراضي الموات، ثم ذكر حريم الآبار والكلأ والماء

والنار والحطب والملح، ثم ازدراع أرض الخراج واستثمارها.

أما الجزء الثاني فقد ورد به ذكر الديوان ونظامه (أي ديوان العطاء، وهو من أول الدواوين التي أنشأها عمر بن الخطاب رضي الله عنه)، ثم ذكر الأنفال والفيء والغنيمة وعشر الأرضين، وهو الزكاة، بعد ذلك تعرَّض المؤلف لذكر أفريقية والأندلس وصقلية، وهذا ما يميِّز الكتاب عن غيره من الكتب التي أوردت دراسة عامة شاملة دون التعرض لبعض الأقاليم، وما يسود فيها من أعراف أو ما ينطبق عليها من أحكام، ثم عقد المؤلف فصلاً بعنوان: ذكر ما يترك من عطاء من اتخذ مال الله دولاً ومبايعتهم والاقتضاء منهم واشريتهم وما يحدث لهم من الأموال، تحدَّث فيه عن غصب الأموال من قبل الحكام وتسلُّطهم عليها، وحصولهم عليها بطريق الرشوة، وما يجب على ولي الأمر من فعله معهم، وما ينبغي أن يكون عليه وليُّ الأمر من العفة والأمانة والاستقامة.

والجزء الثالث من الكتاب جاء فيه ذكر القتل والمن والفداء، وهو يتعلق بالكفار عند قتالهم مع المسلمين والأحكام التي يجب اتِّباعها، ثم ذكر الهدنة، ومن خيانته ممن كانت داره بين المسلمين والكفار، تحدَّث فيه عن حالات المهادنة، وكيفية إجرائها، وأخذ الحيطة والحذر ممن لا يعرف اتجاههم، ومعاملة الجواسيس منهم أو من المسلمين، ثم تعرَّض لذكر فتح مكة وحكم أهلها ولقطتها وشأنها كله، وهذا الموضوع تتعرض إليه غالبية كتب الأموال لما لهذه المدينة من أهمية في التاريخ الإسلامي فهي مولد الرسول عليه السلام ومهبط الوحي في البداية وقبلة المسلمين ومكان إحدى فرائضهم[16].

بعد ذلك تعرَّض المؤلف لذكر الجعائل، وما يفرض للغزاة من العطاء، وهي القيمة التي تفرض للمجاهدين في سبيل الله، ثم تناول الجزية وأحكامها، بعد ذلك أورد فصلاً لذكر ما يهديه أهل الكفر لأمراء

المسلمين، وهدايا الأمراء والغلول، وما يجوز أخذه من الطعام والعلف، ثم أورد ذكر ما يوجد في الغنيمة من أموال المسلمين، ومن أسلم وبيده مال المسلمين، ومن أسلم فوجد ما غنم منه بيد مسلم، ومن فدى مسلماً أو عبداً لمسلم، ثم تعرَّض لذكر أهل الحرب يدخلون إلينا بأمان، وبأيديهم أحرار مسلمون أو عبيد أو يسلم بعض عبيدهم، أو يكونوا رسلاً فيسلمون ويريدون التخلف بدار الإسلام، ثم شرح الدعوة قبل القتال ودخول أرض العدو والمقام بالثغور، موضحاً سنّة الرسول عليه الصلاة والسلام بعدم الإغارة على العدو ليلاً، وأنه كان يأمر جيوشه وسراياه أن يدعوا من أتوه إلى الإسلام.

بعد ذلك تعرَّض لذكر الزكاة مبيناً حكمها الشرعي، والأصناف الثمانية التي تمنح لهم بالتفصيل والشرح، ثم تناول ذكر ما تجب فيه الزكاة وكم تجب في كل نوع، وما في الأموال من الحقوق، وفي هذا الفصل شرح أنواع الأموال التي تجب فيها الزكاة وأنصبتها ومقدارها.

أما الجزء الرابع من الكتاب فقد تضمَّن ذكر الأموال التي لا يعرف أربابها، والأموال المغتصبة، وما جلى عنه أهله أو بعضهم، ومعاملة أهل الغصب والظلم، ومن أكره على سكنى أرض مغضوبة، وما يكره من المكاسب وما يجوز، ثم تعرَّض لذكر المسألة، وهي سؤال الناس الصدقة أو المعونة أو شيئاً من مال، مبيناً بعض الأحكام الشرعية حولها، وأخيراً تعرَّض لذكر الكفاف والفقر والغنى، ومما جاء فيه:

(قال أحمد بن نصر: أتى من النص في ذكر الكفاف وذكر الفقر والغنى، ما فيه لمتأمله من العلماء بيان وشفاء، إن الفضل في الكفاف، وإن الفقر والغنى محنتان من الله، وبليتان يبلو بهما أخيار عباده ليبدي صبر الصابرين، وشكر الشاكرين، وطغيان المبطرين، واستكثار الأشرين، وإنما فيه إشكال على الجاهلين والمقصرين، ومن لم يتأمله من

الراسخين، يقول الله تعالى:

﴿ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم﴾[17] وقال تعالى ﴿ما يعقلها إلا العالمون﴾[18] [19].

4 ـ خاتمة القول

يتضح لنا جلياً ـ بعد استعراضنا لكتاب الأموال للداوودي واطّلاعنا على منهجه ومحتواه ـ أهميته في الدراسات المتعلقة بالأموال في النظم الإسلامية، وكيف كانت في تلك الدراسة من شمولية ووضوح ويسر مع تفاديه للتكرار الوارد في الكتب الأخرى، ما يجعله مدخلاً مهماً لفهم وإدراك الكتب السابقة عليه، وهذا من شأنه أن يجعل الباحثين المعاصرين الذين يدرسون النواحي الاقتصادية والمالية في الشريعة الإسلامية يستفيدون من الكتاب، بالنظر إلى أن منهجه يتفق إلى حد بعيد مع طريقة التأليف الحديثة ولا سيما بعد قيام المحقق بتقسيمه إلى أجزاء بدلاً من طبعه في مجموع واحد.

وأخيراً ثمة ملاحظة على عملية الإخراج، فحبذا لو ضمَّن محقق الكتاب بعضاً من صور صفحات المخطوط ـ على شكل ملاحق أو في مقدمة الكتاب ـ الذي اعتمد عليه في عملية التحقيق، وإن كانت هذه الملاحظة لا تقلل من أهمية الكتاب، ولا يسعنا في النهاية إلا أن نقدم الشكر والتقدير للسيد المحقق على ما بذله من جهود في عملية التحقيق، إذ إنه بقيامه بذلك قد ساهم في إثراء المكتبة العربية، بمصدر آخر كان مجهولاً لأغلب الباحثين في النظم الإسلامية.

والله الموفق لما فيه الخير   الرباط في 9/10/1989 إفرنجي

الهوامش والتعليقات

(1) أعلام ليبيا ـ الشيخ المرحوم الطاهر أحمد الزاوي ص49.

(2) دليل المؤلفين العرب الليبيين ـ أمانة الإعلام والثقافة ـ ص79 ـ طرابلس 1977.

(3) كتاب تذييل المعيار لمؤلفه عبد السلام بن عثمان التاجوري مخطوط محفوظ بمكتبة الأوقاف مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ـ طرابلس.

(4) شجرة النور الزكية لمحمد بن محمد مخلوف ص ـ 110 بند رقم 293.

(5) كتاب الأموال، لأبي جعفر الداوودي، تقديم وتحقيق رضا محمد سالم شحادة ص6.

(6) كتاب الأموال ـ المصدر السابق ص6.

(7) ذكر المحقق بأن للداوودي عدة مؤلفات منها ما هو مفقود مثل: النصيحة في شرح البخاري، والواعي في الفقه والإيضاح في الرد على القدرية، وكتاب الأصول، وكتاب البيان، أما الكتب الموجودة فهي: الأموال الذي نحن بصدده، والنامي في شرح الموطأ مخطوط بخزانة القرويين تحت رقم 175، وكتاب الأسئلة والأجوبة في الفقه مخطوط بجامع الزيتونة بتونس تحت رقم 10486، راجع الأموال ص7.

(8) كتاب الأموال ـ المصدر السابق ص9.

(9) كتاب الأموال، لأبي عبيد القاسم بن سلام، شرح عبد الأمير علي مهنا ـ ص5 دار الحداثة ـ الطبعة الأولى ـ 1988.

(10) كتاب الأموال، لأبي عبيد، المصدر السابق ص156 وما بعدها.

(11) المصدر السابق الصفحة نفسها وما بعدها.

(12) تعني كلمة الصوافي ما اختاره الإمام واصطفاه من أموال تخصص للمصلحة العامة راجع: التوثيق العقاري في الشريعة الإسلامية، جمعه محمود الزريقي ـ ص68 وما بعدها.

(13) من أشهر كتب الخراج ثلاثة هي: كتاب الخراج للقاضي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم صاحب أبي حنيفة، وكتاب الخراج ليحيى بن آدم القرشي، والاستخراج لأحكام الخراج للإمام الحافظ أبي الفرج بن رجب الحنبلي.

(14) تنقسم الأرض في نظام الأموال الاسلامي إلى أربعة أنواع، وكل نوع له حكم خاص:

أ ـ الأراضي التي أسلم أهلها عليها.

ب ـ الأراضي التي تم فتحها صلحاً.

ج ـ الأراضي التي أخذت عنوة.

د ـ الأراضي الموات.

راجع: نظام الشهر العقاري في الشريعة الإسلامية ـ جمعه محمود الزريقي ص139 وما بعدها ـ الطبعة الأولى ـ دار الآفاق الجديدة بيروت 1988.

(15) سورة الأنفال الآية رقم 41.

(16) اهتم علماء الإسلام بالأراضي الواقعة في مكة المكرمة ومبانيها لأنها فتحت عنوة، لذلك اختلفت الآراء بشأنها، فهناك من يقول بأنها وقف عام لجميع المسلمين، وهناك من يقول بأنها مملوكة لأهلها، وثمة رأي يقول بكراهية كرائها، ورأي رابع يرى كراهة كراء بيوتها في مواسم الحج، راجع تفصيل تلك الآراء نظام الشهر العقاري في الشريعة الإسلامية المصدر السابق ص140 وما بعدها.

(17) من الآية 83 من سورة النساء. .

(18) من الآية 43 من سورة العنكبوت.

(19) كتاب الأموال ـ للداوودي ـ المصدر السابق ص171.

ندوة التواصل الثقافي بين أقطار المغرب العربي(*)

أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن الزليطني القروي
المعروف بحلولو
815 ـ 898هـ/ 1412 ـ 1492 افرنجي

حياته ــ آثاره العلمية

يعود سبب اختياري لهذا الموضوع للمشاركة به في الندوة إلى أن هذه الشخصية العلمية قد ربطت بين قطرين من أقطار المغرب العربي، هما: ليبيا وتونس، ليس في المجال العلمي من تعلم وتعليم فحسب، بل في شغل الوظائف القضائية والعلمية في البلدين، فهو يمثل بحق العلاقات والروابط العلمية بين حواضر المغرب الأدنى خلال القرن التاسع الهجري، ولذلك نخصص هذا البحث للحديث عن حياته وتحصيله العلمي، وتلاميذه، وآثاره العلمية، ووظائفه التي شغلها، وبعض القضايا العلمية التي أثارها، وذلك على النحو التالي:

(*) عقدت في طرابلس أيام 20 ـ 23 الكانون (ديسمبر) 1424 ـ 1995ف وقد شاركت فيها بهذا البحث.

أولاً: حياته وتحصيله العلمي

تتفق غالبية المصادر التي ترجمت له على أن اسمه: أحمد بن عبد الرحمن بن موسى بن عبد الحق الزليطني القروي المعروف بحلولو، ويكنَّى بأبي العباس، وأضاف إليه السخاوي لقب المغربي المالكي. وأضاف إليه ابن مريم لقب المغراوي، كما أضاف أحمد النائب لقب الوامح[1]، ومن خلال ألقابه يتضح أنه ينتسب إلى مدينة زليطن، وهي بلده الأصلي، وإلى القيروان المدينة التي درس بها، وتلقَّى فيها العلم على شيوخه، أما لقب المغربي فللدلالة على نسبته للمغرب العربي، ولفظ المالكي يدل على المدرسة الفقهية الإسلامية التي ينتمي إليها، أما لقب المغراوي فقد ذكره ابن مريم في البستان في سياق ترجمة تلميذ حلولو أحمد بن حاتم[2] ولم يذكر هذا اللقب أحد من الذين ترجموا له[3] وانفرد أحمد النائب بذكر لقب الوامح، وعنه أخذ المرحوم الشيخ الطاهر الزاوي في أعلام ليبيا، ودليل المؤلفين الليبيين، ولقب الوامح قد يكون من ألقاب أسرته في ليبيا، وأما لقب المغراوي، فليس لدي تفسير له.

لم تذكر المصادر التي ترجمت له مكان وتاريخ مولده، ويؤخذ من ترجمته الأولى التي ذكرها السخاوي في الضوء اللامع أن الشيخ حلولو كان بالحياة سنة 895هـ وسنه لا تقتصر عن الثمانين سنة، وبذلك يكون تاريخ ميلاده في سنة 815 هـ 1412 أفرنجي، وهذا ما رجحه بعض الباحثين[4] أما تاريخ وفاته فقد انفرد به محمد الكناني القيرواني صاحب تكميل الصلحاء والأعيان، فذكر أن الشيخ حلولو يعود إلى أهل بيت عريق في القيروان، وأن وفاته كانت في تونس سنة 898 هـ[5] وتدل الرواية على أن ولادته كانت في القيروان، لكن الدكتور الخليفي ذكر أن حلولو قد نشأ في بيئة علمية ببلدة زليطن، ثم كانت رحلته إلى تونس لطلب العلم[6] وما ورد في ترجمته الأولى لدى السخاوي أن مترجمنا نزيل

تونس، وهذا التعبير يدل على أنه طارىء وليس من سكان تونس، أو من المولودين فيها، ولكن هل قدم إليها من القيروان أو من طرابلس الغرب؟ لست أدري، وأيًا كانت الإجابة، فهذه المعلومة لن تغيِّر من مكانة الرجل، أو تضيف إليه جديداً، فهو يمثل الروابط الثقافية بين قطرين شقيقين متجاورين بغضّ الطرف عن كونه ينتسب إلى أحدهما أو إلى كليهما.

تدل المؤلفات التي كتبها الشيخ حلولو، والوظائف التي شغلها في ليبيا وتونس على مكانته العلمية، وهي دون شك جاءت بعد تحصيل عملي تم على أيدي علماء وفقهاء تلقَّى عنهم وتتلمذ عليهم، وتذكر غالبية المصادر التي ترجمت للشيخ حلولو أنه أخذ على الإمام البرزلي وعمر القلشاني، وقاسم العقباني وابن ناجي، وفيما يلي ترجمة مختصرة لهؤلاء الأساتذة الذين أخذ عنهم.

1 ـ الإمام أبو القاسم بن أحمد البرزلي البلوي القيرواني ثم التونسي

شيخ الإسلام المشهور، ومفتي تونس وفقيهها وحافظها، أحد متأخري المذهب، صاحب النوازل المشهورة في الفقه، كان إماماً علاَّمة حافظاً للمذهب، وكان إليه المفزع في الفتوى، أخذ على عدد من العلماء منهم ابن عرفة حيث لازمه البرزلي نحو أربعين سنة. له ديوان في الفقه، وله الحاوي في النوازل، وهو الذي اختصره الشيخ حلولو، توفي في تونس سنة 844 هـ، أخذ عنه كثير من العلماء منهم حلولو والرصاع والثعالبي وابن ناجي[7].

2 ـ أبو حفص عمر بن محمد القلشاني التونسي:

ولي قضاء الأنكحة ثم قضاء الجماعة في تونس، وأقرأ الفقه والأصلين والمنطق والمعاني والبيان والعربية، وحدث بالبخاري، شرح

الطوالع شرحاً حسناً انتهى فيه إلى الإلهيات في أكثر من مجلد، أخذ عن أبيه وغيره، وعنه أخذ ولده الذي تولى قضاء الجماعة فيما بعد، وعدد من الأعيان منهم إبراهيم الأخضري والشيخ حلولو وغيرهما، توفي في العام 848 هـ 1444 أفرنجي[8].

3 ـ أبو الفضل قاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي القيرواني:

الشيخ العالم الفقيه الحافظ الزاهد الورع القاضي، أخذ عن كثير من العلماء وتولى القضاء في عدة مدن بالقطر التونسي، وكان معه تفقُّه عظيم وقيام تام على المدونة واستحضار للفروع، له شرح الرسالة حسن مفيد وشرحان على المدونة، أخذ عنه الشيخ حلولو وغيره، توفي في سنة 837هـ[9].

4 ـ أبو الفضل قاسم بن سعيد بن محمد العقباني:

شيخ الإسلام وصاحب الفتوى العلاَّمة الحافظ القدوة العارف المجتهد حصَّل العلوم حتى وصل إلى درجة الاجتهاد، أخذ عن والده وغيره، وعنه أخذ الكثيرون، تولى القضاء وعكف على تعليم العلوم، وله رحلة إلى الشرق، وتوفي عن سن عالية عام 854 هـ، بعد أن ترك أبناءه وأحفاده من العلماء[10].

يلاحظ على شيوخ حلولو مكانتهم العلمية، ومستواهم العالي في ثقافة ذلك العصر، فهم يجمعون بين علوم الكتاب والسنّة والفقه والأصول واللغة والفرائض، إلى جانب القيام بوظائف القضاء والفتوى، ناهيك بتآليفهم المفيدة، وتحصيل الشيخ حلولو عنهم، وعن غيرهم ممن لم تذكره المصادر، هو الذي جعله يصل إلى المكانة العلمية اللائقة التي تؤهله إلى تولي وظيفة القضاء في طرابلس الغرب، ومشيخة بعض المدارس في تونس، ولا يستغرب أن يوصف من الذين ترجموا له بأنه أحد الأئمة الحافظين لفروع المذهب، وأن يحيى محمد مخلوف بالإمام

العمدة، المحقق المؤلف، الفقيه الأصولي[11]. وإذا كانت مكانته العلمية قد مكنته من تولي وظيفتي القضاء ومشيخة بعض المدارس، فهذه وحدها لا تكفي بأن تجعله من أعيان العلماء على رأي فقيه معاصر[12] بل لا بد للعالم من أن يساهم في تعليم غيره، وبذلك تبرز شخصيته العلمية، ويتم ذلك بمظاهر تدل على المكانة التي وصلت إليها، وهذه المظاهر عادة ما تكون في مؤلفات علمية ينتفع بها وتخلّد ذكرهم، أو تلاميذ ينقلون عنهم العلم إلى غيرهم، وهذا ما تم لهذا الفقيه الذي جمع بين الحسنيين، فكان له التلاميذ الذين تلقّوا العلم عنه والمؤلفات التي ما زالت باقية لتدل على مكانته العلمية.

ثانياً: تلاميذه

تدل المصادر التي ترجمت للشيخ حلولو على أن عدداً من الفقهاء قد تلقّوا عليه العلم، ذُكر منهم الشيخ أحمد زروق، وأحمد بن حاتم، وعلي القلصادي، وعبد الجبار الفجيجي، وعبد الرحمن الثعالبي، وفيما يلي ترجمة هؤلاء:

1 ـ أحمد بن أحمد محمد عيسى البرنسي الفاسي الشهير بزروق.

الإمام العالم الفقيه المحدث الصوفي الولي الصالح الزاهد العارف بالله، محتسب العلماء وفقيه المتصوفة، الجامع بين الشريعة والحقيقة له مؤلفات كثيرة في الفقه والتصوف، ولد في يوم الخميس الثاني والعشرين من المحرَّم سنة 846 هـ (6/6/1442 ف) وقد انتقل إلى رحمة الله يوم الثامن عشر من شهر صفر سنة 899 هـ (1493 ف) ودفن بمصراته. ويبدو أن دراسته على الشيخ حلولو كانت في طرابلس التي ذكرها في كناشه، وذكر مشاهير رجالها الذين عرفهم[13] ويأخذ الشيخ زروق على الشيخ حلولو يتضح مكانته وعلو شأنه، قال صاحب تكميل الصلحاء (ويكفيه

شرفاً أخذ هذا الإمام الجليل عليه)[14].

2 ـ أحمد بن حاتم السطي الصنهاجي.

وأصله من المغرب، ولد في فاس عام 851 هـ وفيها حفظ القرآن وبعض المتون الفقهية، ثم انتقل إلى تلمسان ودرس على بعض شيوخها، ثم قسطنطينة فتونس حيث درس على فقهائها، ثم انتقل إلى طرابلس الغرب حيث درس على الشيخ أحمد حلولو، وبعدها انتقل إلى القاهرة سنة 873 هـ واستوطنها وحج عدة مرات، ولقي عدداً من العلماء والفقهاء وغيرهم، وقد اعتمد السخاوي في ترجمته لحلولو على أقوال تلميذه أحمد بن حاتم، ثم ترجم له أيضاً في الضوء اللامع، كان بالحياة سنة 899 هـ ولا يعرف تاريخ وفاته[15].

3 ـ أبو الحسن علي بن محمد البسطي شهر بالقلصادي الأندلسي

العالم العامل الشيخ الفاضل الرحالة خاتمة علماء الأندلس، له مؤلفات أكثرها في الحساب والفرائض، أصله من بسطة، ثم انتقل إلى غرناطة فدرس على شيوخها، ثم حل بتونس ودرس على أبي عبد الله محمد عقاب الجذامي تلميذ ابن عرفة وأحمد القلشاني، وأحمد حلولو، ثم رحل للشرق فحج ولقي أعلاماً، بعدها عاد إلى غرناطة، وبعد نزوحه من الأندلس توفي في بجاية سنة 891هـ، له مؤلفات كثيرة تدل على علوّ مكانته[16].

4 ـ عبد الجبار بن أحمد الفجيجي

هو أحد شيوخ أحمد بن علي البلوي الوادي آشي، المتوفى سنة 938هـ قال عنه في ثبته: الإمام العالم العارف الأستاذ المحقق المجيد المفيد الحاج الرحال، التقى الشيخ حلولو في طرابلس وسأله سبعة أسئلة

فأجاب عنها كتابة، وأجاز له رواية شرحه على جمع الجوامع لابن السبكي وصادق عليها الفجيجي بقوله: وإجازتي له جمع الجوامع أيضاً، وأسئلتي السبعة للشيخ المحقق سيدي أحمد الملقب بحلولو أيام لقيته في طرابلس المحروسة[17].

5 ـ عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي الجزائري

العالم العامل الزاهد الورع له مصنفات مفيدة، واشتهر بالصلاح، ولد سنة 785هـ وتوفي سنة 875هـ ذكر في تراجم المؤلفين التونسيين وأعلام المغرب العربي أنه أخذ عن الشيخ أحمد حلولو، ولم يرد ذلك في ترجمة عبد الرحمن الثعالبي التي ذكرها أحمد بابا، وقال بأن الثعالبي دخل تونس أول مرة عام 810 هـ فوجد أصحاب ابن عرفة وأخذ عنهم، ومنهم الغبريني والبرزلي وغيرهما، وآنذاك لم يكن حلولو قد ولد بعد، ثم رجع إلى تونس فلازم الشيخ القلشاني والبرزلي، ثم قدم الشيخ ابن مرزوق سنة 819هـ إلى تونس وأخذ عنه، لذلك أشك في أن الثعالبي قد أخذ عن الشيخ حلولو، والأمر يحتاج إلى مزيد من التحقيق[18].

ثالثاً: مؤلفاته

كتب الشيخ أحمد حلولو عدداً من المؤلفات في المجالات التي تفقه فيها، وهي تدل على علمه وطول باعه في مختلف العلوم التي درسها على شيوخه، والفقهاء الذين التقاهم، وقام بتدريس تلك المؤلفات لتلاميذه وأجازهم في تدريسها أو روايتها، وقد ذكرت المصادر هذه المؤلفات وحظي بعضها بالطباعة مع بداية هذا العصر، لكنها لم تحظ بالتحقيق باستثناء جزء من كتابه الذي اختصر فيه نوازل شيخه البرزلي، ومع ذلك فإن بعض كتبه المخطوطة والمطبوعة معروفة ومتداولة[19] وفيما يلي قائمة بهذه المؤلفات:

1 ـ شرح صغير في جزءين لمختصر خليل بن إسحاق في الفقه المالكي، ذكره أحمد بابا في نيل الابتهاج، قال القرافي في توشيح الديباج: وهو المتداول في مصر، ووقع له في بعض المواطن منه الإحالة على الشرح الكبير[20].

2 ـ البيان والتكميل في شرح مختصر خليل، وهو شرح كبير للمختصر المذكور في ستة أجزاء، ذكره القرافي في التوشيح، وقال عنه أحمد بابا في نيل الابتهاج: وقفت على أجزاء منه، حسن مفيد فيه أبحاث وتحرير، يعتني بنقل التوضيح وابن عبد السلام وابن عرفة ويبحث معهم وينقل الفقه المتين[21] توجد منه نسخة في المكتبة الوطنية بتونس تحت رقم 5359.

3 ـ التوضيح في شرح التنقيح، وهو شرح على تنقيح الفصول للشهاب القرافي، طبع في تونس سنة 1328 ـ 1910 على هامش التنقيح بعناية العلامة الشيخ محمد النخلي القيرواني[22] توجد منه نسخة مخطوطة في المكتبة الحمزاوية بالمغرب تحت رقم 346، ونسخة مخطوطة في المكتبة الوطنية بتونس تحت رقم 3715، ونسخة في مكتبة الأوقاف بطرابلس تحت رقم 638[23].

4 ـ الضياء اللامع في شرح جمع الجوامع، وهو شرح صغير على كتاب جمع الجوامع لتاج الدين السبكي، وقد طبع الكتاب طبعة حجرية بفاس سنة 1327 هـ 1908، بهامش كتاب نشر البنود على مراقي السعود، لعبد الله بن إبراهيم العلوي السنجيطي، تصحيح عبد الرحمن بن جعفر الكتاني[24]، وللكتاب نسخة مخطوطة بخزانة القرويين بفاس تحت رقم 639[25]، فلعلها الأصل الذي طبع أو نسخة من شرحه الكبير الآتي:

5 ـ شرح كبير على جمع الجوامع، ذكر أحمد بابا في نيل الابتهاج والقرافي في توشيح الديباج بأن حلولو كتب شرحين على جمع

الجوامع كبير وصغير، لكنهما لم يقفا إلا على الصغير منه[26] ما يدل على وجود كتاب آخر لم أقف على آثاره.

6 ـ شرح ورقات الباجي في الأصول، ذكره السخاوي في الضوء اللامع وقال عنه: شرح الإشارات للباجي، وذكر مؤلف كتاب تراجم المؤلفين التونسيين أنهما كتابان ـ شرح على إشارات الباجي في أصول الفقه، ـ شرح ورقات الباجي في الأصول[27] وقد يكونا كتاباً واحداً، ولم يذكر أحد أنه وقف على الكتاب، وربما يكون مؤلف الكتاب الأصلي الذي شرحه حلولو هو علي بن محمد خطاب الباجي المغربي ولد في 631 هـ وتوفي في 714 هـ تفقَّه في الشام واستوطن القاهرة وكتب مختصرين في أصول الفقه[28].

7 ـ شرح عقيدة الرسالة لابن أبي زيد القيرواني، ذكرها السخاوي في الضوء اللامع، وعنه أخذ من ترجم لحلولو بعده، ولم يذكر أحد منهم أنه وقف على الشرح المذكور.

8 ـ إجابة عن سبعة أسئلة، وجَّهها إليه الفقيه عبد الجبار بن أحمد الفجيجي الذي تلقَّى عنه العلم في طرابلس، فكتب له حلولو الإجابة بخطه وأجاز له روايتها، كما أجاز له رواية شرحه على جمع الجوامع لابن السبكي، وقد حدث بها تلميذه أحمد الوادي آشي الذي ذكر ذلك في ثبته[29].

9 ـ مختصر نوازل البرزلي، أجمعت المصادر التي ترجمت لحلولو على ذكره ضمن مؤلفاته، وعادة يذكر بأنه اختصر نوازل شيخه البرزلي، والكتاب الأصلي يسمّى «جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام» وهو كتاب ضخم لم يحقق سوى بعض الفصول منه، وقد ذكر البرزلي في المقدمة هدفه من تأليف الكتاب فقال: (هذا كتاب قصدت به إلى جمع أسئلة اختصرتها من نوازل ابن رشد، وابن الحاج، والحاوي لابن عبد النور، وأسئلة عز الدين وغيرهم من فتاوى المتأخرين من أئمة المالكية المغاربة والأفريقيين ممن أدركناه وأخذنا عنه، أو غيرهم ممن

نقلوا عنهم، وغير ذلك مما اخترناه ووقعت به فتوانا، واختاره بعض مشائخنا)[30] من ذلك يتضح أن عمل البرزلي اقتصر على الجمع والاختصار، فقام تلميذه الشيخ حلولو باختصاره أيضاً، لذلك قال حلولو في مقدمة الكتاب: هذه مسائل انتخبتها مختصرة من كتاب سيدنا وشيخنا الإمام العلامة أبي القاسم البرزلي رحمه الله ونفع به، ويفهم من ذلك أنه انتقى بعض المسائل إضافة إلى اختصاره الأجوبة.

وقد حقق المرحوم الدكتور أحمد الخليفي جزءاً هاماً من كتاب حلولو وهو يتعلق بالعبادات ومسائل الأحوال الشخصية، ونشر باسم (المسائل المختصرة من كتاب البرزلي) وقامت بنشره كلية الدعوة الإسلامية في طرابلس ضمن السلسلة التراثية تحت رقم 3، وبذلك كان الدكتور أحمد الخليفي رحمه الله أول من بادر بتحقيق التراث العلمي للشيخ حلولو تحقيقاً علمياً حديثاً ـ وإن كان سبق نشر بعض كتبه ـ فجزاه الله عنه وعنا كل خير ورحمه رحمة واسعة، ولكل من ساهم في نشر تراثه بطريقة أو بأخرى.

10 ـ بقيت كلمة لابد من الإشارة إليها بمناسبة الحديث عن مؤلفات الشيخ حلولو، فقد ذكر مؤلف أعلام ليبيا بأن حلولو قد شرح الصغرى، وعنه أخذ دليل المؤلفين الليبيين، والدكتور أحمد الخليفي، ولم تذكرها المصادر القديمة التي ترجمت لحلولو، ولعلها العقيدة الصغرى التي ألّفها محمد بن يوسف السنوسي الذي ألّف ثلاث عقائد كبرى ووسطى وصغرى، والأخيرة شرحها في ستة كراريس والمؤلف ولد في 832 هـ وتوفي في سنة 895 هـ[31] فلعل الشيخ حلولو قد قام بشرحها كغيره من علماء عصره.

رابعاً: وظائفه

أجمعت المصادر التي ترجمت لحلولو أنه تولى القضاء في طرابلس

ثم عزل عنه، ولم تذكر بداية تولّيه أو طريقة عزله وأسبابها، أو نوعية القضاء الذي تولاه، واللفظ على إطلاقه يدل على أن ولايته عامة، ولم تكن بنوع معين من القضايا، ورجح الدكتور أحمد الخليفي أن ولايته القضاء كانت في عصري أحد الأميرين اللذين حكما طرابلس من طرف أبي فارس الحفصي، وهما عبد الواحد بن حفص، وأبو بكر بن عثمان اللذان امتدت ولايتهما من سنة 823 هـ حتى سنة 875 هـ[32].

وما ذكره النائب في المنهل العذب أن ولاة طرابلس خلال حياة الشيخ حلولو كانوا ثلاثة، محمد المنصور بن أبي فارس عزوز، وولي عهده تولى سنة 823 هـ إلى حين وفاته سنة 833 هـ، ثم تولى أبو محمد بن عبد الواحد إلى سنة 858 هـ، بعدها تولى أبو بكر بن عثمان واستمر والياً على طرابلس إلى سنة 893 هـ، وهؤلاء جميعاً تابعون للدولة الحفصية في تونس[33] ففي أي فترة تولى فيها الشيخ حلولو القضاء في طرابلس ومتى عزل عنها؟

لا تسعفنا المصادر بهذه البداية والنهاية، ويمكننا الاستدلال من خلال ترجمة تلاميذه على تحديد فترة وجوده في طرابلس الغرب، فقد سبق القول بأن تلاميذه الذين درسوا عليه في طرابلس، هم الشيخ أحمد زروق وتلميذاه أحمد بن حاتم، وعبد الجبار الفجيجي، فالشيخ زروق بدأ رحلته من فاس إلى الشرق عام 873 هـ وعاد إلى المغرب سنة 877 هـ قبل أن يعود إلى الشرق مرة أخرى، ويستقر به المقام في مصراته[34]. أما تلميذ حلولو، أحمد بن حاتم، فقد قدم من المغرب ودرس عليه في طرابلس ثم انتقل إلى القاهرة سنة 873 هـ، وأما تلميذه الفجيجي فلم تذكر المصادر التي اطلعت عليها تاريخ تلقّيه على الشيخ حلولو، وبذلك يترجح أن عزله عن القضاء وعودته إلى تونس قد تم بعد سنة 877 هـ[35]، وما زلنا نجهل سيرته في القضاء والسبب الذي من أجله عزل عنه، فلو

ظهرت كل مؤلفاته لأمكن الحصول على إشارات تدلنا على المقصود، وأما بداية تولِّيه القضاء فهي غير معروفة، لكنها تمت دون شك بعد أن تلقّى قسطاً وافراً من العلوم على شيوخه في القيروان.

وبخصوص تولِّيه وظيفة مشيخة بعض المدارس في تونس، فهي كما تدل المصادر قد تولاها بعد عزله عن القضاء في طرابلس، ويؤخذ من الروايات أنه تولى مشيخة أكثر من مدرسة أعظمها المدارس المنسوبة للقائد نبيل بوقطاية الذي فرغ من بنائها سنة 850 هـ ـ 1446 أفرنجي وموقعها في مدينة تونس شرق باب ينتجمى أحد أبواب القصبة[36]، وقد ذكر الأستاذ الدكتور محمد أبو الأجفان في تحقيقه للمسائل الفقهية لابن قداح بعض المدارس التي أنشئت في تونس أثناء العهد الحفصي، ولم تكن هذه من بينهم، غير أنه أشار إلى وجود مدارس أخرى قام بتأسيسها أهل الفضل والأحسان والعلم، خدمة لأهله وسعياً لنشره، وأن جميع هذه المدارس كانت تؤدي دورها في نشر العلم وتقريب المعرفة وتوفير الكتب، وهي بمثابة جامعات تخرَّج فيها العديد من العلماء الذين أسندت إليهم وظائف القضاء وغيرها[37].

ولا شك في أن المدرسة التي تولى حلولو مشيختها تدخل في نطاق المدارس المذكورة، ويكفي أن يعرف مكانتها من مكانة سلفه السابق الشيخ إبراهيم بن محمد الأخضري، فقد وصف بأنه شيخ تونس وكبير علمائها، كان له تقدُّم في الفقه والأصلين والمنطق والعربية، أخذ عن محمد القلشاني وولده عمر، وقاسم العقباني، توفي سنة 879 هـ[38] وفي ذلك إشارة إلى تاريخ عودة حلولو إلى تونس، وإلى مكانة المدرسة التي تولاًها، فهو وإن كان قد عزل عن القضاء في طرابلس فما زالت مكانته العلمية تحظى بالتشريف والاحترام، والدليل على ذلك تكليفه بهذه الوظيفة.

ونشير بمناسبة مكانة حلولو العلمية في تونس إلى وضع أسرته الاجتماعي، فقد ذكر صاحب تكميل الصلحاء في آخر ترجمة الشيخ أحمد حلولو بأن أخاً له ذكره ابن ناجي في معالم الإيمان، وهو أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن حلولو أكبر منه سناً، قرأ على الشيخ أبي عبد الله محمد بن فندار، ثم ارتحل إلى تونس فقرأ بها على ابن عرفة الذي كان يجله ويحترمه، حتى إنه إذا أراد ابن عرفة تأخير الدرس في أحد الأيام يبعث إلى محمد حلولو فيعلمه في ليلتها كي لا يتعب في الحضور، ويضيف المصدر نفسه بأن محمداً هذا كان عالماً صالحاً ناسكاً ورعاً ذا حظوة عند السلطان أبي فارس الحفصي الذي كان يأتي إليه بقصد زيارته ويعطيه المال فيصرفه على الفقراء والمساكين[39] ولعل هذه التشريف الذي حظي به أخ حلولو الأكبر يدل على ما كانت عليه الأسرة من مكانة اجتماعية.

هذا ملخص حياة أحد أئمة الفقه الإسلامي، وأحد أعلام مدرسة الفقه المالكي في المغرب العربي، الذي كانت حياته مليئة بالأحداث، منها دراسته وتلقِّيه على علماء أجلاَّء وشيوخ أفذاذ في القيروان، ثم تولِّيه القضاء في طرابلس، وتدريسه للعلم بها، وعودته إلى تونس ليتولى مشيخة بعض المدارس، وبعد تلك الحياة الحافلة المليئة بالعلم والعمل والمساهمة في تأليف بعض المصنفات التي ساعدت في نشر العلم، انتقل إلى رحمة الله، ودفن في مدينة تونس سنة 898 ـ 1492 أفرنجي كما سبقت الإشارة إلى ذلك من قبل.

خامساً: الطعن في علمه

تقتضي الإشارة بعد أن عرضنا ترجمةً موسعة نسبياً لأحد رجال العلم الذين ساهموا في ربط العلاقة الثقافية بين عدة حواضر في المغرب العربي هي: القيروان، طرابلس، تونس. نجد من يطعن في علمه فيقول: (بأن

عربيته كانت ضعيفة وغيره كان أمكن منه في التحقيق) وهذه العبارة وردت في أول ترجمة له عند السخاوي، وعنه نقلها بعض من ترجم له، وقد اعتمد السخاوي ـ فيما يبدو ـ على أقوال تلميذ حلولو أحمد بن حاتم، وهو من مواليد سنة 851 هـ وتحوّل إلى القاهرة سنة 873 هـ بعد دراسته على الشيخ أحمد حلولو في طرابلس، فيكون عمره آنذاك اثنين وعشرين عاماً، ذكر السخاوي أن أحمد بن حاتم بعد وصوله إلى القاهرة مكث بها، ثم ذهب إلى الحجاز والشام ولم يعد إلى المغرب، وكثرت ثروته في مكة وصار ذا حظوة في المشرق، قال السخاوي: وجرى على عادته في الطلوع والدوران إلى أن ضعف، وهو الآن أثناء سنة تسع وتسعين (وثماني مائة) ولم يزل يظهر لي زائد التودد والتردد بكل من البلدين (يقصد مكة والقاهرة)[40] فهل يجوز اعتماد شهادة تلميذ على أستاذه خاصة والتلميذ في سن الثانية والعشرين، في حين أن أستاذه قارب الخمسين من العمر؟[41] إن هذا يدعو إلى العجب، ولقد رد الدكتور أحمد الخليفي على هذه التهمة في تحقيقه لكتاب حلولو عندما قال: من أمعن النظر في مسائل حلولو على البرزلي يجد الشيخ قد انتهج في كتابه منهجاً رصيناً، وانتقى له ألفاظاً بليغة سلك في ذلك طريقة المتقدمين من المؤلفين عكس ما يقال عنه من أنه ضعيف العربية[42]، فهذا الموضوع يجرُّنا إلى بحث مسألة اشتهر بها الشيخ حلولو تتعلق بشهادة العالم على مثله.

سادساً: رأي حلولو في شهادة العالم على مثله

ينبغي قبل بحث الموضوع تصحيح معلومة وردت عند بعض من ترجم للشيخ أحمد حلولو، وهي ذكرهم بأنه: (كان يقول بعدم قبول شهادة العالم على مثله) ويبدو أن أول من قالها هو محمد مخلوف في شجرة النور ص259/1 حيث نقلها محرَّفة عن نيل الابتهاج، ونقلها الشيخ الطاهر الزاوي في أعلام ليبيا ص54، وعنه دليل المؤلفين العرب الليبيين ص50، وذلك

غير صحيح، فالشيخ حلولو كان يعارض هذا الرأي المشهور في المذهب المالكي، وهو عدم قبول شهادة العالم على مثله، وله رأي آخر ذكره أحمد بابا في نيل الابتهاج، وأحمد النائب في المنهل العذب باختصار، ولهما يعود الفضل في بيان ونقل رأي حلولو في هذا الأمر.

يدور الخلاف حول هذا الموضوع فيما ذكره الشيخ خليل بن إسحاق في المختصر ضمن موانع الشهادة أنه لا تجوز شهادة عالم على مثله، وقد أطلق الشيخ خليل القول ولم يحدد نطاق الشهادة التي يمنع قبولها من عالم على مثله، فلم يجعلها في الدماء أو الأموال أو الأنساب وما إليها، وهذا القول الذي ذكره الشيخ خليل قد يكون هو المشهور في المذهب إذا اعتبرنا أن المشهور هو الذي كثر قائله لا ما قوي دليله، ولعله اعتمد على من قال به من الفقهاء قبله، فقد روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: خذوا العلم حيث وجدتموه ولا تقبلوا قول الفقهاء بعضهم على بعض فإنهم يتغايرون[43]، وكان سفيان الثوري يرى هذا ويقول: لا تجوز شهادة عالم على عالم للبغي والمنافسة وطريق المحاسدة، والقول نفسه مروي عن عبد الله بن وهب[44] ونقله ابن عبد الرفيع قاضي الجماعة في تونس عن المبسوط لسفيان الثوري ومالك بن دينار[45] ونقل أحمد بابا أن الشيخ خليل جرى على ما حكاه ابن عات عن الشعباني لأنهم ـ أي العلماء ـ يتحاسدون كالضرائر، والحسود ظالم لا تقبل شهادته على من ظلمه[46].

لم يرتض الشيخ حلولو هذا القول من الشيخ خليل، ونقل أحمد بابا رأي الشيخ حلولو وعلّق عليه أيضاً، ويبدو أن رأي حلولو قد ذكره في شرحه للمختصر[47] ويتلخص رأي حلولو بأن هذا الكلام متناقض، لأنه أثبت الظلم للعلماء، وهذا لا يليق بهم، فمن كان ظالماً لا تجوز شهادته مطلقاً سواء كان عالماً أم غير عالم، فإن أريد ذلك فالقول غير مختص بهم، وإن أريد بذلك العموم فقول معارض بالشرع، ويعني حلولو بذلك أن

الشريعة الإسلامية قررت ضوابط الشهادة في جميع المجالات، فمن توافرت فيه شروطها قبلت شهادته، ومن لم تتوافر فيه شروط الشاهد رد عنها، وأضاف الشيخ حلولو: إن الله سبحانه وتعالى شرف العلماء بقوله ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾[48] وأنهم ورثة الأنبياء، وما زالت أدلة الشرع طافحة بشرف أهل العلم فكيف تنسب إليهم هذه الاقبوحة على الإجمال؟ وكان الشيخ حلولو متشدداً على ما يبدو في تعليقه على قول الشيخ خليل (ولا تقبل شهادة عالم على مثله)، حيث جاء في رد الشيخ حلولو: وما أحسبه يصدر من عالم، ولعله من وهم النقلة، وبماذا يخرج نفسه منهم، لأن قائله إن كان عالماً فقد دخل في ذلك، فقوله غير مقبول، ولولا أن المصنف ـ يعني خليلاً ـ ذكر ذلك ما كتبته وليته لم يذكره.

هذا هو رأي الشيخ حلولو الصحيح، وليس كما جاء في بعض المصادر من أنه كان يقول بعدم قبول شهادة العالم على مثله، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ولكنه لم يرض بهذا القول على إطلاقه لما في ذلك من طعن في العلماء، وتجريح لمكانتهم العلمية، وإقلال من شأنهم، فهذا القول لا يستقيم من وجهة نظره حتى ولو قصد به بعض العلماء الذين يتحاسدون ويتباغضون فيما بينهم، فذلك تأويل بعيد لعدم اختصاصه بهم، فالقول المطلق الذي قاله الشيخ خليل إنما ينسحب على جميع العلماء وذلك غير صحيح.

سابعاً: رأي بعض الفقهاء في المسألة

وقد تتبعت هذه المسألة في بعض المصادر التي تمكنت من الاطّلاع عليها فوجدت أربعة أقوال، الأول يرفض هذا القول ويجري العمل على خلافه، والثاني يقول بتطبيقه على بعض العلماء دون غيرهم، والثالث يرى تطبيق القول على إطلاقه ويحدد الضابط المميز لتطبيقه، والرابع يحصره في نطاق معيَّن دون غيره، وفيما يلي تفصيل ذلك:

الرأي الأول:

جواز شهادة العالم على غيره من العلماء فيما تجوز فيه الشهادة بعد استيفاء شروطها، نقل المواق في شرحه للمختصر قول ابن عرفة: العمل اليوم على خلاف هذا، وشهادة ذوي القبول منهم مقبولة بينهم كغيرهم(49) ونقل حلولو عن شيخه البرزلي أن شيخه الغبريني كان ينكر هذا القول، أي عدم قبول شهادة العالم على مثله، لذلك اعتمده البرزلي وذكره في مسائله، وبذلك يتضح أن الشيخ حلولو بعد أن قدَّم أدلته العقلية التي تعارض قول الشيخ خليل يعزز رأيه بقول كبار الشيوخ في عهده.

الرأي الثاني:

يفرِّق بين العالم الصالح الذي يحجزه دينه عن البغي والفساد، فهذا مقبول الشهادة، أما من ثبت عليه الحسد ويغلبه هواه فلا يبالي حيث تستهويه شياطينه، فهذا تطرح شهادته رغم اتصافه بالعلم، ذكر هذا الرأي أحمد بابا التنبكتي في تعليقه على رأي الشيخ حلولو عندما أشار إلى أن النص على قبول شهادة العالم على مثله، لئلا يتوهم أن قيام وصف العلم بهم يوجب أخذ قولهم وإن ثبت تحاسدهم، أخذاً بظاهر الأحاديث والآيات، فنصّوا على طرح شهادة من ثبت ذلك بينهم وإن اتصفوا بالعلم(50) وذكر هذا الرأي أيضاً القاضي الفشتالي ولكنه لم يعتمده بل أخذ بالقول على إطلاقه(51).

الرأي الثالث:

جريان القول على إطلاقه، فلا تقبل شهادة عالم على مثله، وهو الذي قال به كبار الفقهاء، واعتنقه الشيخ خليل في المختصر على النحو الذي سبقت الإشارة إليه، ويأتي القاضي الفشتالي قاضي الجماعة بفاس (ت 977 هـ) ليبيِّن سبب إطلاق القول في المذهب فيقول: هذه المسألة

وقعت فيها إطلاقات العلماء، والسبب في ذلك أن العلماء الذين يمنعهم دينهم عن البغي والهوى هم الأقل والنادر، أما العلماء الذين يغلب عليهم الحسد والهوى فهم الأكثر والأغلب، فالأصل أن شهادة القارىء أو الطالب إذا كان ظاهر العدالة شهادته مقبولة، والعدالة تنفي كل تهمة، وكونها شهادة قارىء على قارىء، وهما مظنة الحسد والتباغي، يوجب الظنة فتسقط الشهادة، ولما تقابل موجب القبول وموجب الرد، كان الحكم بردّ الشهادة لوجهين، الأول: أن الغالب على هذه الفئة سيطرة الهوى عليهم، والحكم للأكثر والأغلب دون النادر الأقل، وظاهر العدالة لا ينفي مظنة البغي والحسد، الثاني: أنه لما كان الوصفان المذكوران ـ الحسد والبغي ـ خفيين غير منضبطين كان الوصف الضابط لهما القراءة المشارك فيها، فمتى وجدنا الوصف الضابط رتبنا الحكم ولم نلتفت إلى العلة، وجدت أو عدمت، بذلك يجري القول على إطلاقه[52].

غير أن القاضي الفشتالي في وضعه للضابط المميز لقبول شهادة العالم على مثله أو عدم قبولها، وهو القراءة المشارك فيها، كأنه يوحي بأن المقصود بالشهادة هو الرأي العلمي الذي يقول به العالم في غيره من العلماء، لأن عبارة القراءة المشارك فيها تدل على التخصص العلمي فيما أحسب، وقد ينصرف الأمر إلى المعاصرة مع الاشتراك في التخصص، وهذا الرأي له صدى لدى بعض الفقهاء وهو الذي نصل إليه.

الرأي الرابع:

يحدد نطاق هذا القول في الجانب العلمي، دون الشهادة كوسيلة إثبات في مسائل الدماء والحدود والأحوال الشخصية والأموال، فلا تقبل شهادة عالم على مثله في المسائل العلمية، لأن كلاً منها يهدف إلى الصالح العام، ولكن بأسلوبه واجتهاده وتحصيله العلمي، قال بهذا الرأي الشيخ محمد العبدري الشهير بالمواق في شرحه لمختصر خليل، (ت 897

هـ) وهو عصري حلولو، فبعد أن نقل قول ابن عباس وسفيان الثوري بعدم قبول شهادة العالم على مثله، والرأي المخالف له لابن عرفة وقوله: بأن العمل يجري على خلاف ذلك، قال: وانظر كثيراً ما يكون هذا التغاير في خلافهم في تحقيق المناظرات التي لا يمكن أن ينقطع فيها الاجتهاد، وضرب لذلك مثلاً اختلاف الأئمة والفقهاء في المسائل والأحكام، وقال بأن مثل ذلك يقع للأولياء، فقد يفضي إنكار القول بعضهم على بعض إلى أن يكفر بعضهم بعضاً، وذلك من أجل أن يحكم بحاله على غيره، وانتهى المواق إلى أن كلاً من العلماء على قدر من الصدق، ولهذا يجب تحسين الظن بالجميع، ولا نسمع كلام بعضهم في بعض لأجل غيرتهم على الدين لا تحاسدهم(53).

وللإمام الغزالي رحمه الله الرأي نفسه، فهو وإن قاله من منظور صوفي إلا أنه يدل في خلاصته على عدم الأخذ برأي العالم على غيره إذا لم يكن القصد منه مرضاة الله أو خدمة العلم، فقد ذكر شروط المناظرة العلمية في كتابه إحياء علوم الدين، فقال: بأن الحق مطلوب والتعاون على النظر في العلم وتوارد الخواطر مفيد ومؤثر، وهكذا كانت عادة الصحابة رضي الله عنهم في مشاوراتهم، وما نقل عن الشافعي وأحمد ومحمد بن الحسن ومالك وأبي يوسف وغيرهم من العلماء. ثم انتقل الإمام الغزالي لبيان آفات المناظرة، وما يتولد عنها من مهلكات الأخلاق، فقال: اعلم وتحقق أن المناظرة الموضوعة لقصد الغلبة والإفحام، وإظهار الفضل والشرف، والتشدق عند الناس، وقصد المباهاة والمماراة واستمالة وجوه الناس، هي منبع جميع الأخلاق المذمومة عند الله، وذكر رحمه الله قول الإمام الشافعي رضي الله عنه: (العلم بين أهل الفضل والعقل رحم متصل)(54).

وباستعراضنا لهذه الآراء الأربعة التي قيلت حول شهادة العالم على

مثله من حيث قبولها من عدمه، ونحن نعيش الآن في عصر بعيد عن عصرهم، بأن المعمول به في الوقت الحاضر وفقاً للتشريعات القانونية التي تسري على المجتمعات المعاصرة، وهو المعتمد على قول سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه «المسلمون عدول في الشهادة بعضهم على بعض، إلا مجلوداً في حد، أو مجرباً عليه شهادة زور، أو ظنيناً في ولاء أو قرابة، فإن الله قد تولى منكم السرائر، ودرأ عنكم الشبهات»[55]. فيجوز لكل مسلم بالغ عاقل أن يشهد في جميع ما تجب فيه الشهادة ما لم يتم تجريح الشاهد، وإثبات ذلك وفقاً لما تنص عليه التشريعات.

أما فيما يخص الشهادة العلمية، فلعل المناقشات والآراء التي نقلت طرفاً منها تدل على مكانة علمائنا وفقهائنا السابقين، وحرصهم في التحري عن الأحكام الشرعية، واتباع قواعد الشريعة الإسلامية والحكم بما أنزل الله، ولكل منهم رأي يدل على اجتهاده، ولكل مجتهد أجر، رحم الله الجميع وغفر لهم.

وفيما يخص وقتنا الحاضر، فالمساجلات العلمية والتنافس في المجال العلمي، أضحى مطلوباً لإثراء الحركة الفكرية والتقدم العلمي، وخصوصاً إن المجالات التي تساعد على نشر العلم والثقافة أصبحت متعددة، فقد أراحت المطابع أقلام النساخ، وينتقل الخبر سريعاً من طريق وسائل الإعلام المختلفة، ذلك تبقى قاعدة أساسية وضعها علماء الإسلام وعلينا مراعاتها، ألا وهي أن تكون المساجلات والمناظرات والمناقشة والتعليق وتقييم الأعمال العلمية والنقد من أجل خدمة العلم وطاعة الله لا من أجل نفع مادي أو حسد أو كراهية، فمتى تكون أعمالنا خالصة لوجه الله، ولا يقصد منها سوى إثراء الحركة الفكرية والعلمية كانت أدعى للتقدم وازدهار المجتمعات واستغلال الوقت والجهد في ما يخدم الأجيال اللاحقة، ونكون بحق خير خلف لأعظم سلف.

الخاتمة

هذه هي بعض ملامح حياة الشيخ أحمد حلولو، وما تركه من آثار علمية، حاولت قدر الوسع أن ألمَّ شتاتها، وألقي بعض الأضواء عليها، فهو من خلال سيرته وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ووظائفه التي تولاها قد استحق بالفعل ما نُعت به من أنه أحد الأئمة الحافظين لفروع المذهب المالكي، ولعل قضية الشهادة التي أثارها، والأدلة التي طرحها في مناقشته لقول الشيخ خليل تدل على تمكنه العلمي، وقدرته وفهمه للأحكام الشرعية، بالإضافة إلى ذلك فهو يمثل ـ مع بعض علماء عصره ـ الروابط الثقافية التي كانت سائدة ـ آنذاك بين حواضر المغرب الأدنى ـ طرابلس، القيروان، تونس، في عهد الدولة الحفصية التي كانت حينئذٍ في أوج مجدها الثقافي والحضاري[1].

وهذه العلاقة العلمية هي التي نحرص على بقائها واستمرارها، بل وزيادتها بين بلدان المغرب العربي الكبير الذي يتميز بروابط وثيقة منذ القدم، وما زالت قائمة إلى الوقت الحاضر.

وقبل أن أختم حديثي حول الشيخ أحمد حلولو لا بد لي من ذكر ملاحظة القصد منها زيادة التعاون الثقافي بين بلدان المغرب العربي، من أجل حثِّ الباحثين في هذا المجال على ذكر الآثار الإيجابية والمظاهر الحضارية التي تربط بين هذا الجزء من الوطن العربي الكبير، لذلك استغربت كثيراً عندما اطلعت على كتاب الإجارة على تعليم القرآن من كتاب النوازل لأبي القاسم البرزلي، وهو الكتاب الذي اختصره الشيخ

حلولو كما سبق التوضيح، ذلك الكتاب ـ الإجارة على تعليم القرآن ـ حققته الدكتورة وسيلة بلعيد بن حمدة مع مقدمة في التربية الإسلامية، وعندما ترجمت للإمام البرزلي مؤلف الجزء الذي حققته، ذكرت تلاميذه من تونس ومن الجزائر وغيرهم، بل حتى من أخذ عنه وهو في طريقه إلى مصر أثناء رحلة الحج، لكنها لم تذكر الشيخ أحمد حلولو لا من بعيد ولا من قريب، وهو الذي كان ملازماً له بالقيروان، ودرس عليه علومه واختصر كتابه، فهو أقرب إليه من الشيوخ الذين تلقّى عنهم العلم، وما من ترجمة للإمام البرزلي إلا ويذكر فيها تلاميذه ومنهم حلولو، لهذا استغربت إغفال هذا العلم الذي يمثل الروابط الثقافية بين البلدين، والأغرب من ذلك أن الكتاب طبع في ليبيا ونشر ضمن السلسلة التراثية تحت رقم 16[2] أما كان الأجدر بالباحثة التي قدمت كتابها إلى ليبيا أن تذكر الشيخ حلولو لتعزز الروابط الثقافية بين بلدينا؟ وما كان من الأجدر باللجنة العلمية التي راجعت الكتاب قبل الموافقة على طبعه ـ وهذا ما جرى به العمل ـ أن تنبِّه الكاتبة إلى ذلك لإظهار الروابط العلمية التاريخية بين البلدان؟

أرجو أن يكون لملاحظتي هذه مكانها الصحيح، وألا تؤخذ في مقام شهادة العالم على مثله، لأني لست منهم، إنما مجرد باحث يسعى للاستفادة، والتوفيق من الله سبحانه وتعالى.

وأختم القول بشكر كلية الدعوة الإسلامية في طرابلس على إقامتها لهذه الندوة العلمية التي أتاحت الفرصةَ لهؤلاء العلماء الأجلاء الذين حضروا من بلدان مغربنا العربي الكبير، وأتمنى أن تصدر عن الندوة توصية بتحقيق آثار الشيخ حلولو العلمية ينهض بها أبناء المغرب العربي كل بحسب جهده والله الموفق لما فيه الخير والسعادة للجميع.

طرابلس في 7/ 12/ 1995 أفرنجي

الهوامش والإحالات

(1) انظر ترجمته في الضوء اللامع للسخاوي ص260/ 2، توشيح الديباج للقرافي ص52، نيل الابتهاج لأحمد بابا ص127، المنهل العذب لأحمد النائب ص175، شجرة النور ص259/ 1 معجم المؤلفين لرضا كحالة ص269/ 2 تكميل الصلحاء والأعيان للكناني، ص13، تراجم المؤلفين التونسيين محمد محفوظ ص165، أعلام ليبيا للشيخ الطاهر الزاوي، ص54، دليل المؤلفين العرب الليبيين، ص50، أعلام المغرب العربي ص68/ 5.

(2) البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الملقب بابن مريم ص55، ديوان المطبوعات الجامعية ـ الجزائر ـ 86.

(3) لم يذكر اللقب السخاوي في ترجمة حلولو، كما لم يذكره في ترجمة أحمد بن حاتم، ولكن توجد كلمة (في آخرين) بعد لقب القروي، فربما تكون محرفة من كلمة المغراوي، الضوء اللامع ص268/ 1.

(4) هذا ما رجحه المرحوم الدكتور أحمد الخليفي في تحقيق كتاب المسائل المختصرة من كتاب البرزلي للشيخ حلولو، ص20، ومؤلف تراجم المؤلفين التونسيين ص165.

(5) تكميل الصلحاء والأعيان لمعالم الإيمان في أولياء القيروان، تأليف محمد بن صالح عيسى الكناني القيرواني (ت1292 هـ) تحقيق محمد العنابي، نشر المكتبة العتيقة تونس ص13.

(6) كتاب المسائل المختصرة من كتاب البرزلي ـ المصدر السابق ص20.

(7) انظر ترجمته في الفكر السامي ص257/ 4، البستان لابن مريم ص150، نيل الابتهاج ص368 شجرة النور الزكية، ص245/ 1، تكميل الصلحاء ص10 ـ 11.

(8) انظر ترجمته في الضوء اللامع ص137/ 6، توشيح الديباج ص128، معجم المؤلفين ص312/ 7، شجرة النور الزكية ص245/ 1.

(9) انظر ترجمته في نيل الابتهاج ص364 وشجرة النور الزكية ص244/ 1، والبستان ص149، ومعجم المؤلفين ص115/ 8، تعريف الخلف ص92.

(10) انظر ترجمته في نيل الابتهاج ص365، الضوء اللامع ص181/ 6 البستان ص147، شجرة النور ص255/ 1، وتعريف الخلف ص90.

(11) شجرة النور الزكية. ص259/ 1.

(12) هو الفقيه العلامة المعاصر الشيخ محمد مفتاح قريو أطال الله عمره حيث يقول في كتابه تراجم أعيان العلماء من أبناء مصراته القدماء ص149 (تركت نحو ثمانين عالماً من أبناء مصراته الذين ولدوا فيها ونشأوا بها وقرأوا حتى صاروا من أهل العلم والمعرفة، فإن سئلت لماذا لم أترجم لهم قلت في الجواب: لما كانت الوظائف كثيراً ما يتولاها

المفضول مع وجود الفاضل فلا تخول لأصحابها أن يعدوا من أعيان العلماء بخلاف إنتاج التأليف والتدريس الذي أنتج أفواج التلاميذ فلا يتولاها إلا الفاضل ولذلك يخولان لأصحابها أن يعدوا من أعيان العلماء).

(13) أحمد زروق والزروقية، الأستاذ الدكتور علي فهمي خشيم ص56، وترجمة الشيخ زروق لها مصادر عديدة، منها المصادر الليبية كالتذكار لابن غلبون ص222، 223، وأعلام ليبيا ـ ص83 تراجم أعيان العلماء، الذي كتب عنه ترجمة طويلة من ص5 ـ 85، المتهل العذب ص181 وفي غيرها من كتب التراجم نيل الابتهاج ص130 ـ 134، البستان ص45، توشيخ الديباج ص60، والضوء اللامع ص222/ 1، شجرة النور الزكية ص267/ 1، أعلام المغرب العربي، للأستاذ عبد الوهاب بن منصور، ص85 ـ 97/ 5. وهذا قليل من كثير.

(14) تكميل الصلحاء، المصدر السابق ص14.

(15) انظر ترجمته في الضوء اللامع ص268/ 1 توشيح الديباج ص51، نيل الابتهاج ص134، البستان ص55، أعلام المغرب العربي، ص84/ 5.

(16) انظر ترجمته في الضوء اللامع ص14/ 6، البستان ص141، نيل الابتهاج ص339 شجرة النور الزكية، ص261/ 1.

(17) لم أجد له ترجمة مستقلة، والمعلومات السابقة أخذت من ثبت أبي جعفر علي البلوي الوادي آشي المتوفى عام 938، تحقيق عبد الله العمراني، ص398/ 399ط. دار المغرب الإسلامي. وذكر الرواية باختصار، الأستاذ عبد الوهاب بن منصور في أعلام المغرب العربي. ص69/ 5.

(18) انظر ترجمته في الضوء اللامع ص152/ 2 شجرة النور ص265، معجم المؤلفين 192/ 2، نيل الابتهاج ص257.

(19) أعلام المغرب العربي ـ المصدر السابق. 69/ 5.

(20) نيل الابتهاج. ص128، توشيح الديباج ـ ص52.

(21) توشيح الديباج ـ ص52، نيل الابتهاج ص128.

(22) تراجم المؤلفين التونسيين، لمحمد محفوظ، ص166 ـ 2، دليل المؤلفين العرب الليبيين ص51.

(23) كشف مرقون بالآلة الكاتبة لمحتويات الخزانة الحمزاوية، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، بحث للأستاذ إبراهيم الشريف، ص322/ 3، ص410/ 4.

(24) المطبوعات الحجرية في المغرب ـ جمع فوزي عبد الرزاق ـ ص95، أعلام المغرب العربي ص69/ 5.

(25) مجلة كلية الدعوة الإسلامية ص417/ 4.

(26) نيل الابتهاج ص128، توشيح الديباج ص52.

(27) تراجم المؤلفين التونسيين ص165 ـ 166 ـ 2 وقد ذكر الكتابين تحت رقم 1 ـ و8، بينما ذكره صاحب أعلام المغرب العربي باسم: شرح الورقات للباجي، ص69/ 5.

(28) معجم المؤلفين ـ ص208/ 7.

(29) ثبت أبي جعفر أحمد البلوي الوادي آشي، المصدر السابق ص398/ 399.

(30) منتخبات من مقدمة نوازل البرزلي. دراسة وتحقيق الأستاذ عبد الرزاق الحمامي حوليات الجامعة التونسية، العدد 24 سنة 1985، كلية الآداب والعلوم والإنسانية وقد حققت ما يتعلق بالإجارة على تعليم القرآن، الدكتورة وسيلة بلعيد بن حمدة، ونشرته كلية الدعوة الإسلامية ضمن السلسلة التراثية تحت رقم 16 ـ 1403 و. ر.

(31) البستان، لابن مريم. ص245.

(32) المسائل المختصرة من كتاب البرزلي، تحقيق الدكتور أحمد الخليفي ص21.

(33) المنهل العذب، لأحمد النائب ص172 ـ 174، وهو مطابق للمصادر التونسية، انظر خلاصة تاريخ تونس، الأستاذ حسن حسني عبد الوهاب ص143 وما بعدها، وشجرة النور الزكية، ص149/ 2.

(34) زروق والزروقية، الأستاذ الدكتور علي فهمي خشيم. ص38 ـ.

(35) رجح المرحوم الدكتور أحمد الخليفي أن عودته بعد سنة 875 هـ، المسائل المختصرة ص21.

(36) جامع الزيتونة ومدارس العلم في العهدين الحفصي والتركي، تأليف الطاهر المعموري، ص91 الدار العربية للكتاب.

(37) المسائل الفقهية لأبي علي عمر بن قداح الهواري التونسي، دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور محمد أبو الأجفان. ص28 ـ 30 ط 1 ـ 92، مركز الدراسات الإسلامية بالقيروان.

(38) أعلام المغرب العربي، الأستاذ عبد الوهاب بن منصور، ص141/ 1.

(39) تكميل الصلحاء والأعيان ـ المصدر السابق ص14.

(40) الضوء اللامع ـ المصدر السابق ـ ص268/ 1.

(41) ولد السخاوي سنة 831 هـ وذكر في ترجمته لنفسه أنه بدأ التأليف والتصنيف قبل الخمسين من عمره، الضوء اللامع، ص15/ 8، وأن أحمد بن حاتم وصل إلى القاهرة سنة 873 هـ عندها كان السخاوي عمره اثنين وأربعين عاماً، أما حلولو فكان عمره آنذاك ثماني وأربعين سنة.

(42) المسائل المختصرة من كتاب البرزلي ـ المصدر السابق ص37.

(43) إحياء علوم الدين للغزالي. ص45/ 1.

(44) المعيار للونشريسي. ص178/ 10.

(45) معين الحكام على القضايا والأحكام، لأبي إسحاق إبراهيم بن عبد الرفيع. ص652.

(46) نيل الابتهاج ـ المصدر السابق. ص128.

(47) المرجح ذلك، لأن أحمد بابا وقف على شرح مختصر لحلولو كما ذكر في كتابه الابتهاج ص128.

(48) سورة فاطرة الآية 28.

(49) التاج والإكليل لمختصر خليل، لأبي عبد الله محمد العبدري الشهير بالمواق مطبوع بهامش مواهب الجليل للحطاب، ص173/ 6 ط 1992 ف.

(50) نيل الابتهاج ـ المصدر السابق ـ ص129.

(51) التاج والإكليل، المصدر السابق ص173/ 6.

(52) فتوى القاضي الفشتالي، المعيار المعرب للونشريسي ص177 ـ 10، نشر وزارة الأوقاف المغرب، 1991 ف.

(53) التاج والإكليل ـ المصدر السابق، ص173/6.

(54) إحياء علوم الدين ـ الإمام الغزالي، ص42 وما بعدها، المجلد الأول.

(55) عمر بن الخطاب وأصول السياسة، الإدارة الحديثة، د. سليمان محمد الطماوي. ص330 ـ ط/2، 1976، دار الفكر العربي.

(56) خلاصة تاريخ تونس، حسن حسني عبد الوهاب، ص143، الدار التونسية للنشر 1968، وحكاية مدينة طرابلس، خليفة محمد التليسي، ص58، الدار العربية للكتاب 1974.

(57) ضمن منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي ط أولى. 1403 و. ر.

أسرة الحطاب وآثارهم العلمية(*)

أيها السادة الكرام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، يطيب لي في البداية أن أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل الدكتور الجراري الذي أتاح لي الفرصة لإلقاء هذه المحاضرة أمام أساتذتي الأجلاء وزملائي الأعزاء، كما أشكر جميع العاملين بهذا المركز العلمي الذي أصبح منارة علمية تشع على هذه المدينة الصامدة.

وأشير في البداية إلى أن تخصصي العلمي في مجال القانون، وبالتحديد في نطاق قانون السجل العقاري والتوثيق، وإنما يرجع اهتمامي بالشخصيات العلمية الليبية إلى ما لاحظته أثناء عملي بإدارة السجل العقاري والتوثيق بطرابلس من وجود وثائق وحجج وعقود وفتاوى كانت تضمُّها الملفات العقارية، وما كانت تضمُّه من علوم فقهية وآراء علمية وأحكام قضائية صدرت عن علماء هذه البلاد في أحقاب مختلفة، الأمر الذي جعلني أهتم بهؤلاء العلماء الذين ينتسبون إلى وطني الحبيب، محاولاً معرفة تاريخهم وحياتهم ومؤلفاتهم وآثارهم العلمية، والمساهمة بجهدي المتواضع ـ رغم قصر الباع وقلة المتاع ـ في إظهار بعض الجميل لهذا الوطن العظيم.

(*) محاضرة ألقيت في مركز جهاد الليبيين بطرابلس يوم الأربعاء 22/6/1994ف.

أيها السادة الكرام/ إن الذين اشتهروا من أسرة الحطاب الطرابلسية أربعة علماء، وهم:

1 ـ أبو محمد ـ محمد بن عبد الرحمن بن حسين بن محمد الرعيني الذي اشتهر فيما بعد بالحطاب الكبير.

2 ـ أبو عبد الله، محمد بن محمد بن عبد الرحمن الرعيني الذي اشتهر بالإمام الحطاب، وهو ولد الحطاب الكبير.

3 ـ بركات بن محمد بن عبد الرحمن الرعيني الحطاب، وهو أخ للإمام الحطاب.

4 ـ أبو زكريا يحيى بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الرعيني الحطاب وهو ابن الإمام الحطاب، ويمكن التمييز بينهم باختصار بالجد والأب والعم والحفيد.

وقبل أن نتناول ترجمة كلٍّ منهم على انفراد، نحاول تسليط الأضواء على سبب هجرتهم إلى الحجاز.

هجرة آل الحطاب إلى الحجاز

ذهب بعض الباحثين إلى أن السبب المباشر لهجرة آل الحطاب من طرابلس إلى الحجاز، هو خوفهم من التهديدات التي تتلقاها الثغور الإسلامية في الغرب الإسلامي من البرتغاليين والأسبان، وقيامهم بالهجومات على بعض المدن المغربية، ما حدا بهذه الأسرة أن تلجأ إلى الحرم المكي لتجد فيه مثابة وأمناً، فبقاؤها في طرابلس يجعلها غير مطمئنة على نفسها ودينها[1].

قد يكون ذلك السبب وجيهاً وخصوصاً أن هذه الأسرة نزحت من الأندلس، فربما عرفت بما حدث لأهلها من عدوان وحقد صليبي مارسه الأسبان على المسلمين، ولكنني لا أعتقد أن ذلك سبب مباشر لهجرة آل

الحطاب إلى الحجاز، لأن الهجرة بدأت قبل احتلال الأسبان لطرابلس باثنتي وعشرين سنة تقريباً، وربما يعود الأمر إلى رغبة الحطاب الكبير في المزيد من العلم والتفقُّه على العلماء الذين وجدهم في الحجاز أثناء ذهابه للحج مع أسرته سنة 877 هـ وبعد وفاة والديه بالطاعون سنة 881 هـ شعر فيما يبدو بفراغ أدى به إلى ما يشبه العزلة فقد ذكر الأنصاري رواية تفيد انعكافه داخل مساجد الثغر للمطالعة في الكتب[2] وربما شعر أيضاً باختلاف الجو العلمي بين ما شاهده في الحجاز ومصر، والحالة الثقافية السائدة في ليبيا آنذاك، والتي يغلب عليها الطابع الصوفي، لذلك انطلق صحبة أخيه إلى الأراضي المقدسة بعد ثلاث سنوات تقريباً لأداء المناسك، والمجاورة في المدينة المنورة، ولم يكن سفرهما إلى تلك الديار على سبيل الهجرة، لأن أخاه عاد بعد ذلك إلى طرابلس الغرب، ثم عاد هو فيما بعد.

الحطاب الكبير «الجد»

ولد ـ أبو محمد ـ محمد بن عبد الرحمن بن حسين الرعيني الحطاب في مدينة طرابلس يوم الجمعة أواخر صفر سنة 861 هـ فحفظ القرآن الكريم وبعض مبادىء الفقه، ودرس على يد محمد الفاسي وأخيه في المختصر، وعلى الإمام أحمد زروق، ثم رحل إلى الحجاز مع والديه وأخيه سنة 877 هـ لأداء فريضة الحج وزيارة الأماكن المقدسة، وبعد أداء الفريضة أخذت الأسرة في العودة إلى موطنها طرابلس، يذكر السخاوي في الضوء اللامع، أن الأسرة استقرت في القاهرة بضع سنوات وقد توفي بعض أفرادها[3] كما توفي والدا الحطاب الكبير بعد مرضهم بالطاعون في ذي الحجة 881 هـ، ولم تذكر المصادر مكان وفاتهما، وفي سنة 884 هـ، عاد الحطاب الكبير مع أخيه إلى مكة في موسم الحج، وبعد أداء المناسك جاورا المدينة النبوية الشريفة، بعدها عاد الأخ إلى طرابلس

واستقر الحطاب الكبير في الحجاز، ويعرف هناك بالطرابلسي.

أخذ في تلك البيئة العلمية على العديد من العلماء، فحضر عن السراج معمر في الفقه، وأخذ عن أبي الحسن علي بن عبد الله السنهوري، والشيخ عبد المعطي بن خصيب التونسي، وأبي زكريا يحيى بن أحمد بن عبد السلام المعروف بالعلمي، والعلاَّمة قاضي المدينة محمد بن أحمد بن موسى السخاوي وشمس الدين محمد بن ناصر المراغي[4] ويذكر السخاوي في الضوء اللامع بأنه تكرر اجتماعه به في سنة 894هـ وسمع منه، ثم رجع لمكة المكرمة، فلازم الشيخ موسى الحاجي، وقرأ القراءات على موسى المراكشي[5].

ولما استقر المقام بالحطاب الكبير في الأراضي المقدسة، تزوج من أسرة ابن عزم، ورزق ثلاثة من الأبناء هم: محمد وبركات وأحمد، فتلقّوا العلم عن والدهم، وعلى غيره من علماء الحجاز، واستمر في رعايتهم إلى أن زوَّجهم في حياته، ورأى أولادهم، وصار أكثرهم من المفتين والمدرسين بحرم الله الأمين، ثم انقطع الحطاب الكبير عن التدريس بالحرم، ولزم منزله يقوم بالتدريس فيه مقابل مرتَّب، واعتقده الناس في الآفاق، وقصد بالفتوحات والودائع، إلى جانب ذلك كان يقوم بنظارة الأوقاف التي كانت بإشرافه، ويجتهد في الحفاظ عليها يعاونه في ذلك ولده الأكبر محمد، وقد ناله ضرر من الدولة بسبب الودائع التي كان الناس يضعونها لديه، كما أنه تحمَّل ديوناً كثيرة من جراء عمارة الوقف[6] ولعل الذي أصابه والخسائر التي تحمَّلها كانت سبباً في عودته إلى وطنه.

وبعد هذه الحياة الحافلة بالرحلة وطلب العلم وتكوين الأسرة بالأولاد والأحفاد، عاد الحطاب الكبير إلى موطنه في طرابلس الغرب، ولم تذكر المصادر والمراجع تاريخ أويته، غير أن ولده العلاَّمة محمد الحطاب ذكر أنه قرأ موطأ الإمام مالك على والده الحطاب الكبير في

المسجد الحرام سنة 922 هـ[7]، ما يدل على أن رجوعه كان بعد ذلك، ويبدو أنه أقام مدة طويلة في طرابلس قبل وفاته، يتضح ذلك من علاقاته التي ذكرها الأنصاري مع علماء وفقهاء مدينة طرابلس ممن كانوا يعيشون داخل القطر، أمثال والد العلاّمة محمد الخروبي، وسيدي أحمد الدهماني، وسيدي عبد الحميد العوسجي، وسيدي خليفة أبو غرارة، كما كانت له مجالس علمية معهم[8].

نستنتج أيضاً من علاقته مع هؤلاء الفقهاء الذين ما زالت أضرحتهم موجودة للآن خارج سور مدينة طرابلس، أن عودته كانت بعد احتلال الأسبان لمدينة طرابلس (916 هـ1510 هـ) ولجوء أهلها إلى المدن والقرى القريبة من المدينة، وعلى الأخص مدينة تاجوراء، لذلك قام بإنشاء زاوية فيها، وقضى بقية عمره هناك إلى أن توفاه الله برحمته، ودفن بتلك الزاوية، وقبره إلى الآن معروف[9] وذكر ابن العماد في شذرات الذهب أنه توفي ليلة السبت ثاني عشر من صفر سنة 951 هـ، في حين أن كريم الدين البرموني ذكر أن وفاته كانت أواسط شعبان سنة 945 هـ[10] وهو المرجح لأن عبد الكريم البرموني المصراتي ولد سنة 893 هـ وكان بالحياة سنة 998 هـ، في حين أن ابن العماد توفي 1089 هـ.

لم تذكر لنا المصادر أي مؤلفات للحطاب الكبير، وهذا لا ينفي كونه من العلماء العاملين، فقد ذكر ولده العلامة محمد الحطاب الكتب التي قرأها على والده، عندما قام بسرد سنده العلمي في مقدمة كتاب مواهب الجليل، وهي على التوالي: موطأ الإمام مالك، والمدونة الكبرى، والعتبية، وتهذيب البرادعي، وكتاب ابن المواز، ومؤلفات القاضي عبد الوهاب، ومؤلفات ابن أبي زيد القيرواني، ومؤلفات ابن رشد، ومؤلفات القاضي عياض، ومؤلفات الشيخ خليل[11] وهذه المؤلفات هي المصادر الرئيسية لمدرسة الفقه المالكي.

ويمكن تلخيص الدور العلمي للحطاب الكبير في مهنة التدريس الذي مارسه في الحرمين الشريفين، وفي مدينة طرابلس، والقيام بالإفتاء في المسائل التي عرضت عليه، بالإضافة إلى دوره في خدمة الوقف عندما كان مقيماً في مكة المكرمة، وما لاقاه من صعاب في سبيل المحافظة عليه، ويكفي الحطاب الكبير رحمه الله أن خلَّف للمسلمين ولدين عالمين جليلين هما محمد الحطاب وبركات الحطاب، وأحسن تربيتهما وتعليمهما فقدَّما للعلم خدمات جليلة.

الإمام محمد بن محمد الحطاب (الأب)

ولد العلاَّمة أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن حسين الرعيني الطرابلسي الشهير بالحطاب في مكة بتاريخ 18 رمضان سنة 902 هـ وبعد حفظه لكتاب الله الكريم بدأ تعليمه على يدي والده الحطاب الكبير، ثم على علماء الحجاز ومصر، وقد ساعدته تلك البيئة العلمية على التضلع في الفقه والعلوم، حتى أصبحت مكانته العلمية معروفة على مدى واسع، واعتبر من أكبر أئمة المالكية في عصره، وتولى رئاسة المذهب المالكي في الحجاز، وتشهد له جميع المصادر بعلوّ الرواية ورسوخ الدراية بأصول الفقه المالكي، ودقائقه، وسعة الإحاطة بنصوصه واستيعابه لأقوال الأيمة من عهد الإمام مالك إلى جيل شيوخه[12] ومن أهم شيوخه الذين ذكرهم في مقدمة كتابه مواهب الجليل هم:

1 ـ والده محمد بن عبد الرحمن الحطاب الطرابلسي، فهو أول شيوخه، وعند أخذ أمهات المصادر في الفقه المالكي، وقد ذكر سنده المتصل إلى الإمام مالك، ثم إلى رسول الله ﷺ في بداية كتابه مواهب الجليل.

2 ـ شمس الدين أحمد بن موسى بن عبد الغفار، وكانت بينها مراسلات ذكر بعضها ابنه يحيى.

3 ـ شمس الدين أبو علي محمد بن علي بن عمران الكناني الدمشقي.

4 ـ محب الدين أبو بكر أحمد بن أبي القاسم المكي القريشي العقيلي النويري.

5 ـ جمال الدين أبو عبد الله عبد القادر بن حسن الصافي القاهري الشافعي.

6 ـ عبد الحق بن محمد بن عبد الحق السنباطي القاهري الشافعي.

7 ـ الحافظ المحدث أبو الخير عز الدين عبد العزيز بن عمر بن فهد المكي الشافعي.

8 ـ برهان الدين أبو الفتح إبراهيم بن علي القلقشندي الشافعي القاهري[13].

وبعد هذا التحصيل العلمي الغزير على شيوخ أجلاّء، مارس التدريس في الحرم المكي الشريف، وقام بوظيفة الإفتاء إلى جانب مساعدة والده في نظارة الأوقاف بمكة المكرمة، وقام بالتأليف فترك لنا ثروة هائلة من الكتب تدل على طول باعه وعلوٌ همته وغزارة ثقافته وكثرة تحصيله، وبعد هذه الحياة الحافلة بالتحصيل والتعليم والتأليف، انتقل المؤلف إلى رحمة الله في 9 ربيع الآخر 954 هـ ودفن في مكة خلافاً لبعض المصادر التي ذكرت أنه مات في طرابلس ودفن فيها داخل الثغر، رحمه الله رحمة واسعة.

وقبل التعرض لآثاره العلمية، قد يثار سؤال حول انتسابه إلى هذا القطر العربي الليبي، فهو كما قدمنا مكي المولد والوفاة، وهذا السؤال قد طرح من قبل الأخ العزيز الأستاذ عمار جحيدر في مقاله النقدي لأعمال ومؤلفات أستاذنا علي مصطفى المصراتي في مجلة الفصول الأربعة، حيث قال: وهذه المسألة (أي مسألة نسبة بعض أسرة الحطاب إلى ليبيا) في حاجة إلى مزيد من التمحيص والدرس لمجمل رجال الأسرة بالاستناد إلى أقدم المصادر المتاحة[14].

وهذا ما حاولت القيام به، بحيث رجعت إلى الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لمؤلفه أبي الخير محمد السخاوي ت902 هـ، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ت1089 هـ وكتاب روضة الأزهار ومنية السادات الأبرار في جمع بعض مناقب صاحب الطار، لمؤلفه الشيخ كريم الدين البرموني، ولد في مصراته 893 هـ، الذي ترجم للحطاب الكبير وولده محمد بن محمد الحطاب، وتوشيح الديباج لبدر الدين القرافي ت946 هـ فاتضح لي الآتي:

1 ـ إن الحطاب الكبير هو والد محمد الحطاب، وأنه ـ أي الوالد ـ طرابلسي المولد والوفاة، وضريحه بتاجوراء معروف إلى الآن، وأنه يدعى أثناء إقامته في الحجاز بالطرابلسي زيادة على لقب الحطاب، وهذا يكفي لانتساب الابن إلى أبيه، وبالتالي إلى البلد الذي ينتمي إليه.

2 ـ ذكر البرموني، وهو معاصر للحطاب وعنه أخذ ترجمة الحطاب الكبير وذكرها في كتابه روضة الأزهار، أن محمد الحطاب كان يزور والده في تاجوراء بعد عودته إليها، والتي رجحنا أنها بعد سنة 922 هـ وكان قدومه من مصر واجتمع بالشيخ عبد السلام الأسمر في جامع الناقة بطرابلس وحدثت بينهما مناقشة حادة حول الذكر بلفظ الجلالة[15].

3 ـ ذكر الدكتور أحمد سحنون في تحقيق كتاب تحرير المقالة في شرح نظائر الرسالة للإمام محمد الحطاب في سياق ترجمته للحطاب الكبير عند خبر دفنه في تاجوراء، قال: شيَّعه إلى مثواه ابنه محمد وأخواه الذين صحبوه في رحلة الأياب[16] ولم يذكر المصدر الذي أخذ منه هذه المعلومة، ولست أدري فربما يكون لها نصيب من الصحة.

لكل ذلك يعتبر الإمام محمد بن الحطاب ـ من وجهة نظري ـ في عداد العلماء الذين ينتسبون إلى هذه الأرض المباركة، فهو وإن كان مكي

المولد والوفاة لكنه لم يقطع صلته بوطنه من خلال رحلته من مكة إلى طرابلس مروراً بمصر.

مؤلفاته العلمية

ترك العلاّمة أبو عبد الله محمد بن محمد الحطاب مؤلفات عديدة تدل على غزارة علمه وسعة اطلاعه ومكانته العالية، وقد تمكن بعض الباحثين الذين حققوا بعض كتبه من حصر مؤلفاته التي أكملها والتي لم يكملها[17]، وقد بلغ ما أتم منها ستة عشر مصنفاً، في حين أن عدد المصنفات التي بدأ فيها ولم يتمها بلغ عشرين صنفاً، وقد تتبعت ذلك الحصر فأضفت إليه مصنّفين هما:

1 ـ أسئلة وأجوبة في الفقه، مطبوعة طبعة حجرية في المغرب مكوَّن من 108 صفحات أشار إليه فوزي عبد الرزاق في فهرس المطبوعات الحجرية بالمغرب[18].

2 ـ رسالة صغيرة في حكم بيع الوقف إذا خرب وانقطعت منفعته، وهي في حدود أربع صفحات ونصف، نقلها الشيخ عليش في فتاويه[19].

ولا أراني في حاجة إلى سرد مؤلفاته جميعاً لوجودها في المصادر والمراجع التي أشارت إليها، لكني أكتفي بذكر ما طبع وحقق منها، وهي:

1 ـ مواهب الجليل لشرح مختصر، وهذا من أشهر كتبه وأهمها، ويبدو أنه آخر مؤلفاته، شرح فيه مختصر العلاّمة خليل شرحاً متوسعاً جمع فيه كل علمه وخبرته، مستدركاً ومكملاً لشروح من سبقوه، وقد ترك هذا الكتاب مسوَّدة فقام ابنه يحيى بتبييضه في أربعة أسفار بعد وفاة والده، وقد اهتم العلماء بهذا الكتاب قديماً وحديثاً، وطبع في السابق غير مرة، في مصر والمغرب ولبنان ومكتبة النجاح في طرابلس الغرب.

2 ـ تحرير الكلام في مسائل الالتزام، وهو كتاب لم يسبق إليه، أصّل فيه

الإمام الحطاب نظرية الالتزام في الفقه الإسلامي وفق مصادره المتعددة، وقد كنا نسمع من أساتذتنا في كلية القانون بأن الفقه الإسلامي لا توجد فيه نظرية للالتزام، وإنما يتعلق الأمر بالضمان في العين أو في الذمة، فكان هذا الكتاب كافياً للرد على هذا الادعاء، وقد قام بتحقيق هذا الكتاب الأستاذ الدكتور عبد السلام محمد الشريف، وطبع في دار الغرب الإسلامي 1984م وقد سبق طبعه في فاس طبعة حجرية سنة 1305هـ ونشر ضمن كتاب فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك للشيخ محمد عليش ت1299 هـ.

3 ـ تحرير المقالة في شرح نظائر الرسالة، وهو من نفائس تأليف الإمام محمد بن محمد الحطاب، والكتاب شرح به نظم ابن غازي (841هـ 991هـ) وهو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن علي بن غازي العثماني المكناسي الذي صاغ ما في رسالة ابن أبي زيد القيرواني (310هـ 386هـ) من أشباه ونظائر في مختلف أبوابها نظماً، لكن ضرورة الشعر لا تمكن من استيعاب كل ما جاء في أبواب الفقه، فاستلزم ذلك شرح هذا النظم، وهو ما تكفَّل به الإمام محمد الحطاب، غير أنه لم يكن شارحاً للنظم فحسب، بل أضاف واستدرك على ابن غازي، وابن أبي زيد ما يقارب من إحدى وستين مسألة من دقيق مسائل الفقه المالكي، حرر فيها ألفاظ المصطلح وعرض مواضيع الخلاف بين الأئمة، وذكر المعتمد منها في المذهب أو المشهور من أقوال أئمته[20] وقد حقق هذا الكتاب الأستاذ الدكتور أحمد سحنون، ونال به دبلوم الدراسات الإسلامية العليا من دار الحديث الحسنية في الرباط.

4 ـ له عدة كتب طبعت قديماً، منها قرة العين بشرح ورقات إمام الحرمين طبعت في تونس مرتين مع حاشية محمد بن الحسين الهدة التونسي سنة 1299هـ 1310، وطبع في فاس مع حاشية الشيخ عبد الله الخضراء، ومتممة الآجرومية طبعت في مصر غير مرة، أما بقية كتبه فلم تطبع أو

تحقق إلى الآن، وأغلبها ما زال مخطوطاً في الخزائن العلمية.

وبعد هذه اللمحة السريعة لمؤلفات الإمام محمد بن محمد الحطاب نحاول تقدير القيمة العلمية لهذه المؤلفات، إن مكانة هذا العلاَّمة لا تخفى عن رجال العلم الذين جاؤوا بعده، فأغلب الفقهاء الذين كتبوا في الفقه الإسلامي نقلوا من مؤلفاته أو أحالوا عليه في الكثير من المسائل، وقلَّما تجد مؤلفاً في الفقه المالكي لم يأخذ من كتاباته، وهذا يلاحظ في كل المناطق التي تعتمد على مدرسة الإمام مالك، وعلى سبيل المثال لا الحصر، اعتمد الشيخ بناني وابن سودة والرهوني كثيراً على كتاب مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، كما اعتمد على الكتاب الزرقاني نفسه في شرحه للمختصر، ونقل الشيخ عليش في فتاويه كتاب تحرير الكلام في مسائل الالتزام بالكامل، من ص217 إلى 374 ونشر من ضمنه، كما نقل رسالته في حكم بيع الوقف.

لكن الملاحظ أن اهتمام المغاربة بالإمام الحطاب بلغ حداً كبيراً، فأغلب كتبه المخطوطة توجد منها نسخ كثيرة هناك، وطبع منها في المطبعة الحجرية منذ بداية القرن الرابع عشر الهجري، ولم يكن الاهتمام مقتصراً على طائفة الفقهاء بل وصل إلى المستوى الرسمي، حيث نجد أحد ملوك المغرب وهو محمد بن عبد الله 1134 هـ إلى 1204، 1721 ـ 1789، الذي زار ليبيا سنة 1143 ـ 1730 وعمره أنذاك تسع سنوات صحبة جدته السيدة خناثة بنت الشيخ بكار بن علي عبد الله المفاخري الشنقيطي، وكان بالرحلة الوزير الشرقي الإسحاقي الذي قال في طرابلس ما قال، وردَّ عليه الشيخ الإنصاري بما رد.

هذا المولى انصرف إلى طلب العلم منذ صغره فانكب على دراسة الحديث واعتنى بقراءة كتب التاريخ والأدب، ثم أخذ في التدوين فألَّف بعض الكتب التي ما زالت موجودة حتى الآن، وكان لهذا الملك اهتمام

خاص بمؤلفات الإمام محمد الحطاب، فألَّف كتاباً سمَّاه: بغية ذوي البصائر والألباب في الدرر المنتخبة من تأليف الحطاب، وكان قد اقتصر على عقيدة ابن أبي زيد القيرواني، وكتابي الطهارة والصلاة، ثم بعد سنة من تأليفه رأى إكماله ببقية قواعد الإسلام، فألَّف الفتح الرباني فيما اقتطفناه من مسانيد الأئمة وفق الإمام الحطاب والشيخ ابن أبي زيد القيرواني، ثم بعد سنتين من تأليفه أعاد النظر فيه ونسب المسائل لقائلها، وأعاد جميع ما كتبه في مؤلف واحد سمَّاه (طبق الأرطاب فيما اقتطفناه من مسانيد الأئمة وكتب مشاهير المالكية والإمام الحطاب) وقد فرغ من تأليفه أوائل ربيع الآخر سنة 1203هـ وهو آخر مؤلفاته[21].

انظروا أيها السادة كيف جعل هذا الملك العالم مكانة الحطاب بمفرده موازية للائمة الكبار، ومشاهير مدرسة الإمام مالك، ولعمري أنه يستحق تلك المكانة، وكم حرى بنا ونحن الآن بعد مرور ما يقارب من أربعمائة وستين سنة على وفاته، أن نحيي ذكراه ونشيد بمكانته ولو بتخصيص أسبوع ثقافي أو ندوة علمية عن مساهماته، فهل هذا يتحقق مستقبلاً، الله أعلم، وتواصل اهتمام ملوك المغرب بالإمام الحطاب بقيام الملك عبد الحفيظ بن الحسن العلوي بتوجيه أمره بطباعة كتاب الإمام الحطاب مواهب الجليل في شرح مختصر خليل سنة 1329هـ بالقاهرة.

بركات بن محمد بن عبد الرحمن الحطاب (العم)

قليلة هي المصادر التي ترجمت للشيخ بركات الحطاب، فقد ذكره أحمد بابا في نيل الابتهاج، وأحمد النائب في نفحات النسرين، ومحمد مخلوف في شجرة النور الزكية، ولم تذكر تلك المصادر تاريخ مولده، لكنها تذكر مكانه، فقد ولد في مكة المكرمة أيضاً، والمرجح أنه أصغر سناً من أخيه أبي عبد الله محمد الحطاب، لكنه عمَّر طويلاً بعده حيث

تدل المصادر على أنه توفي عن عمر عال بعد سنة 980هـ دون تحديد مكان وفاته[22].

أخذ الفقه والعلوم عن والده الحطاب الكبير، كما أخذ عن غيره من العلماء، وتفقَّه على أخيه العلامة محمد بن محمد الحطاب بحسبما جاء في كتاب شرح ألفاظ الواقفين لابنه يحيى الحطاب، وقد أصبحت له مكانة مرموقة في الأراضي المقدسة. وحلاه أحمد بابا بالفقيه الصالح العالم العلأّمة المفتي المعمَّر، ونقل عنه يحيى الحطاب بعض الفتاوى الصادرة عنه في سنة 963هـ وسنة 966هـ وهي التي يستدل منها أن إقامته كانت في الحجاز، وتحديداً في تلك السنوات كان بالمدينة المنورة[23].

ومن تلاميذه الذين ذكرتهم المصادر، ابن أخيه يحيى بن محمد بن محمد الحطاب، الذي سوف نتعرض لذكره بعد ذلك، ووالد أحمد بابا التمبكتي الذي أجازه، وعبد الواحد بن عاشر صاحب منظومة الرشد المعين على الضروري علوم الدين، وأحمد بن محمد ادفال الحسين الدرعي[24].

أما فيما يخص مؤلفاته فلم تذكر له المصادر سوى كتابه الذي شرح به مختصر العلاَّمة خليل في أربعة أسفار سمّاه المنهج الجليل في شرح مختصر خليل، وبعض الفتاوى الصادرة عنه والتي نقلها ابن أخيه في مؤلفاته وله رواية من طريق والده الحطاب الكبير للوظيفة الزروقية للشيخ أحمد زروق رحمه الله[25].

وفيما يخص علاقته ببلاده ليبيا، فلم تذكر المصادر زيارته إلى ليبيا في حياة والده الحطاب الكبير، وإن كنت لا أستبعد ذلك، كما لم تبيِّن لنا المصادر مكان وفاته، وربما ستكشف لنا الأيام القادمة من خلال المخطوطات التي سيتم تحقيقها ونشرها مزيداً من المعلومات حول هذه الشخصية العلمية.

يحيى بن محمد بن محمد الحطاب (الحفيد)

له ترجمة في المنهل العذب للنائب، ونيل الابتهاج لأحمد بابا، والفكر السامي للحجوي، وشجرة النور لابن مخلوف، والأعلام للزركلي، وأعلام ليبيا للشيخ الطاهر الزاوي، ومعجم المؤلفين لكحالة، وهو الإمام العالم والعمدة الفاضل المعروف بالصلاح والدين المتين خاتمة علماء المالكية في الحجاز، لم تسعفنا المصادر في تحديد تاريخ مولده وإن كانت تتفق على مكان ميلاده، فهو قد ولد في مكة المكرمة، ويؤخذ من رواية ابن العماد في شذرات الذهب أنه ولد في حياة جده الحطاب الكبرى[26].

أخذ العلم عن والده الإمام محمد بن محمد الحطاب، وعن شيوخ والده مثل العلاّمة أحمد بن موسى بن عبد الغفار وأشار إلى مراسلاته التي كان يتبادلها مع والده، كما تتلمذ على عمِّه بركات بن محمد الحطاب، ونقل بعض فتاويه في مؤلفاته، ومن تلاميذه: الشيخ أحمد بابا التنبكتي حيث ذكره بقوله شيخنا بالإجازة، وأبو السعود بن علي الزين المعروف بالقسطلاني له مؤلفات عديدة، توفي في مكة سنة 1033هـ وأبو العباس أحمد بن عمر بن أبي العافية الشهير بابن القاضي 960 ـ 1025 ذكر في فهرسته أنه من شيوخه، وأبو عبد الله محمد بن قاسم القيسي الشهير بالقصار 936 ـ 1012هـ[27].

وبعد حياة حافلة بالعطاء العلمي انتقل إلى رحمة الله تعالى، غير أن المصادر لم تتفق على تحديد تاريخ وفاته ومكانها، فأغلبها تذكر أن وفاته بعد سنة 993هـ (المنهل العذب، نيل الابتهاج، شجرة النور، الفكر السامي) وهناك مصادر أخرى تفيد أن وفاته كانت سنة 995هـ (الأعلام، لقط الفرائد) وهو المرجّح، لأن ابن القاضي صاحب لقط الفرائد من معاصريه ومن تلاميذه أيضاً (960 ـ 1025هـ) فقد ذكره في فهرسته.

أما عن مكان وفاته، فلم تذكرها غالبية المصادر التي ترجمت له سوى ثلاثة، اثنان منها، وهي الأعلام ولقط الفرائد، ورد فيهما أن وفاته كانت في مكة، أما المصدر الثالث فهو المنهل العذب الذي ورد فيه أن وفاته كانت بطرابلس وضريحه بجوار جامع محمود، وقد زرت هذا المكان، ووقفت على الضريح المجاور لقاعة الصلاة في المسجد، وله باب على الشارع المجاور، ووجدت على الباب المؤدي للروضة شاهداً شعرياً فوق الباب كتب عليه الآتي:

يا زائراً لقبور الأولياء إذا ... آتيتها فتأذن حين تأتيها

وأدخل لروضة هذا الشيخ وأدع له ... وللسبب في إقباره فيها

فإنها روضة قد شيدت وبها ... من عظيم الله تقديساً وتنزيهاً

محمد هو بالحطاب مشتهر ... له فضائل لا تحصى لمحصيها

عسى الإله الذي بالعفو متصف ... يعفو على زائرها مع محبيها

ويغفر الله مولانا الكريم لنا ... وكل من زارها يدعو لبانيها

محمود خازن دار هو جددها ... لأجل حطاب تاريخها فيها

(1091هـ)

من ذلك يتضح أن صاحب الضريح اسمه محمد الحطاب لا يحيى الحطاب، فإذا كان الثابت أن والده محمد بن محمد بن عبد الرحمن الحطاب قد توفي في مكة المكرمة ودفن هناك، فمن يكون محمد الحطاب هذا؟ لعله الأخ/الأكبر للحطاب الكبير الذي يدعى محمداً هو الآخر، ويميز عنه بلقب الرعيني كما ترجم له السخاوي في الضوء اللامع، وذكر أنه ولد في سنة 856هـ وله فضيلة تامة مع الصلاح والخير، وأنه رجع إلى بلاده عقب موسم حج سنة 884 بعد أن جاور في المدينة[28]، وبعد موته شيدت له هذه الروضة تعظيماً لشأنه وتبرُّكاً به، إلى

أن قام محمود خازن دار الذي كان مسؤولاً مالياً في عهد الوالي آق محمد الحداد الأناضولي (1989 ـ 1093) هـ ببناء الجامع المشار إليه، وأعاد تجديد روضة الحطاب سنة 1091هـ وبذلك يترجح أن يحيى بن محمد الحطاب قد دفن في مكة.

آثاره العلمية

لم تتعرض المصادر التي ترجمت له إلى ذكر مؤلفاته بالتفصيل، لكنها تشير إلى أنه أَلَّف في الفقه والمناسك والحساب والعروض والنحو (أعلام ليبيا، كفاية المحتاج، نيل الانتهاج، شجرة النور، نفحات النسرين)، أما عمر كحالة في الأعلام فقد ذكر له أربعة مؤلفات فقط. وقد تمكنت بإذن الله تعالى من تجميع بعض آثاره، والتي بلغت حتى الآن ثمانية كتب، ولعل الأيام المقبلة ستكشف لنا المزيد: وقبل أن نستعرض مؤلفاته نشير إلى مجهوداته في تجميع مؤلفات والده الإمام محمد بن محمد الحطاب، فقد قام بتبييض كتاب والده مواهب الجليل لشرح مختصر خليل الذي تركه مسوَّدة، وهذا الكتاب من أجلِّ ما أَلَّف والده، فكان سبباً في إظهاره وإشهاره.

كما قام بجمع الطرر التي تركها والده على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، وهي عبارة عن حواشي، وأصبحت من مؤلفات والده. أما عن مؤلفاته فهي:

1 ـ إرشاد السالك المحتاج إلى بيان أحكام المعتمر والحاج، أعاد به ترتيب كتاب والده (هداية السالك المحتاجَ إلى بيان أفعال المعتمر والحاج) حيث صنَّف والده الكتاب، وجعل الأحكام منفصلة عن المناسك، فقام يحيى بإعادة ترتيبها ترتيباً منطقياً يبدأ من أول المناسك، وهو الإحرام مع ذكر الأحكام إلى انتهائها، واستدرك فيه فروعاً وأحكاماً مهمة، وأتى فيه بزيادات لم يذكرها والده، توجد منه عدة نسخ في المغرب

ونسخة في المكتبة المركزية جامعة قاريونس بنغازي.

2 ـ (القول الواضح في بيان الجوائح) وهو كتاب يتحدث فيه عن الجائحة وأثرها في العقود والمعاملات، وهو ما يعرف في القانون بنظرية الظروف الطارئة وما يتعلق بالقوة القاهرة التي تمنع من تنفيذ الالتزام أو تعدِّله، وهذا الكتاب يقوم بتحقيقه حالياً الأستاذ الدكتور/عبد السلام محمد الشريف من كلية القانون جامعة قاريونس[29].

3 ـ (حكم بيع الأحباس وكرائها) توجد منه نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم (427)، وهو يقع في (17) ورقة، يتعلق بحكم بيع الأوقاف إذا أصبحت خراباً ولم تعد إمكانية الاستفادة منها، وذكر فيه المؤلف أراء الفقهاء فيما يتعلق ببيع الوقف والاستبدال بثمنه عقار آخر من جنسه، وأشهر الأقوال المنع، والرأي الثاني الجواز، واختار بعض المتأخرين جواز البيع للحفاظ على الوقف، وفائدة الكتاب جمع آراء فقهاء المذهب المالكي في هذه المسائل حتى يمكن الرجوع إليها بسهولة ويسر، والاستناد إليها في حالة التصرف في عقارات الوقف التي أصبحت خراباً بالشروط المذكورة لدى القائلين بجواز التصرف فيه.

4 ـ (وسيلة الطلاب لمعرفة أعمال الليل والنهار بطريق الحساب) أشار الزركلي في الأعلام إلى أنه مطبوع، ولم أقف على تلك الطبعة بل وقفت على نسخة مخطوطة بالخزانة الصبيحية في مدينة سلا تحت رقم (12/199) وهذا الكتاب اختصار لرسالة والده لتكون وسيلة للمبتدىء في هذا العلم، وهي خاصة بمعرفة أوقات الصلاة والأعمال الفلكية بدون آلة. وقد رتب الكتاب على سبعة أبواب وخاتمة.

5 ـ (ترتيب كتاب تحرير المقالة في شرح نظائر الرسالة) وهو إعادة ترتيب لكتاب والده الذي سبقت الإشارة إليه، وسبب التأليف كما أشار إلى ذلك في المقدمة، ذكر المسائل المنظومة في كلام ابن غازي وكلام

والده بلفظ منشىء الرسالة، ونقل ما شرحها به الوالد فقط، وقفت على نسخة محفوظة في الخزانة الصبيحية بمدينة سلا تحت رقم (260/ 12).

6 ـ (مختصر سلك الدرين في حل النيرين) ذكره الزركلي في الأعلام وأشار إلى أنه مطبوع، ولم أقف عليه مطبوعاً أو مخطوطاً، والكتاب الأصلي الذي اختصره هو من مؤلفات الشيخ أحمد بن موسى بن عبد الغفار شيخ المؤلف، وشيخ والده الإمام محمد بن محمد الحطاب وموضوع الكتاب في علم الميقات.

7 ـ أجوبة في الفقه، ذكره الزركلي، في الأعلام وأشار إلى أنه مطبوع، ولم أقف عليه وذكره أيضاً ليڤي بروڤنسال وابن شنب في فهرس المطبوعات الحجرية المطبوع سنة 1921 بالجزائر، وأشار إلى أنه مطبوع طبعة حجرية بفاس، ويتكون من 108 صفحات، وقد بحثت على قدر الوسع في الخزانات التي تمكنت من الوصول إليها، ولم أوفق في الوقوف على تلك الطبعة.

8 ـ (شرح ألفاظ الواقفين، والقسمة على المستحقين) هذا الكتاب يعالج مشكلة تفسير الألفاظ التي يتلفظ بها الواقف عند إنشاء الوقف، وبيان ما تدل عليه من معان قد يقع الاختلاف على تفسيرها، وبيان كيفية القسمة على المستحقين الذين يعيِّنهم الواقف أو ورثتهم من بعدهم، وهذه المسائل مما يقع فيها الاختلاف عند التطبيق، وتنشأ عن ذلك منازعات تحتاج إلى فضِّها، فجاء الكتاب ليساعد القضاة وأهل الفتوى في تفسير تلك الألفاظ وبيان كيفية القسمة.

وقد لاقى هذا الكتاب اهتماماً فيَ السابق حيث طبع في فاس طبعة حجرية سنة 1309هـ كما طبع في تونس سنة 1341هـ، والطبعتان من دون تحقيق وقد أخذتا عن نسختين غير كاملتين وتوجد منه نسخة في موريتانيا مطابقة للنسخة التونسية، والنسخة الكاملة التي وقفت عليها هي نسخة الخزانة الملكية في المغرب تحت رقم 3969.

وقد وفقني الله سبحانه وتعالى إلى تحقيق هذا الكتاب على جميع تلك النسخ وقدمته لكلية الدعوة الإسلامية طرابلس التي تفضلت مشكورة بالموافقة على طبعه[30].

بعد هذه الرحلة مع عائلة الحطاب هل بقي منهم أحد؟، نعم لقد وجدت في كتاب مواهب الرحيم في مناقب مولانا الشيخ سيدي عبد السلام بن سليم الذي اختصره الشيخ محمد مخلوف من كتاب روضة الأزهار في مناقب صاحب الطار الذي ألّفه كريم الدين البرموني، وجدت إشارة إلى مجموع مؤلف في سيرة عبد السلام الأسمر، لمؤلفه سيدي عبد الله الحطاب، فمن يكون هذا ومتى ولد وأين توفي؟ وما هي آثاره العلمية؟ كل هذه الأسئلة لا أملك إجابة عليها سوى أن هذه الأسرة العلمية تنتسب إلى هذه البلاد التي ساهمت كغيرها في النهضة العلمية على مختلف العصور.

أيها السادة الكرام: أرجو أن أكون قد أضفت إلى معلوماتكم شيئاً ذا بال وأشكركم على حسن استماعكم، وأنني مستعد لسماع ملاحظاتكم وتصوبياتكم لأستفيد منها مستقبلاً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الهوامش والإحالات

(1) تحرير المقالة في شرح نظائر الرسالة، للإمام محمد الحطاب دراسة وتحقيق. د. أحمد العمراني، ص89.
(2) المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، أحمد الأنصاري ص193، منشورات مكتبة الفرجاني، طرابلس. د. ت.
(3) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ص288/ 7
(4) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، لمحمد بن محمد الحطاب، ص4 وما بعدها مجلد 1.
(5) شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، ص285، 286/ 8. والضوء اللامع ـ المصدر السابق، ص288/ 7.
(6) الضوء اللامع ـ المصدر السابق ـ ص288/ 7، وشذرات الذهب ـ ص285/ 8.
(7) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، للإمام محمد الحطاب، ص6/ 1.
(8) المنهل العذب، ص، 192 ـ 193.
(9) المصدر السابق ـ ص 194.
(10) مواهب الرحيم في مناقب مولانا الشيخ عبد السلام بن سليم ـ كريم الدين البرموني.
(11) مواهب الجليل ـ المصدر السابق، ص6 وما بعدها.
(12) انظر تحرير المقالة في شرح نظائر الرسالة، للدكتور أحمد سحنون، ص119.
(13) ذكر الإمام الحطاب هؤلاء الشيوخ الذين أخذ عنهم في مقدمة كتابه مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، ص6 وما بعدها.
(14) مجلة الفصول الأربعة، العدد ص58 النوار 1992.
(15) مخطوط ـ مركز جهاد الليبيين ـ ص88/
(16) تحرير المقالة ـ ص91.
(17) تحرير الكلام في مسائل الالتزام، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد الشريف، دار الغرب الإسلامي، ص1 ـ 1984، تحرير المقالة في شرح نظائر الرسالة، تحقيق ودراسة ـ الدكتور أحمد سحنون، وزارة الأوقاف ـ المغرب 1988.
(18) فهرس المطبوعات الحجرية في المغرب ـ ص108 ـ ط المغرب 1986.
(19) فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الأمم مالك، للشيخ محمد عليش ـ ص262/ 2.
(20) تحرير المقالة في شرح نظائر الرسالة. المصدر السابق.
(21) المحدثون في عهد السلطان محمد بن عبد الله ـ د. أحمد العمراني، مجلة دار الحديث ص427/ العدد 8.

(22) انظر ترجمته في نيل الابتهاج ص150، وشجرة النور الزكية، ص299/ 1 والمنهل العذب، ص194.

(23) انظر كتاب شرح ألفاظ الواقفين والقسمة على المستحقين، ليحيى الخطاب، ص48.

(24) شجرة النور الزكية، ص299/ 1.

(25) مطبوعة بهامش كتاب مواهب الرحيم، ص13.

(26) انظر ترجمته في المنهل العذب، ص2221 ـ دليل المؤلفين العرب الليبيين، ص501، نيل الابتهاج لأحمد بابا، ص221، شجرة النور، ص279، الفكر السامي للحجوي، ص271/ 4، والأعلام للزركلي، ص214، عمود 1، جزء 9.

(27) يراجع كتاب شرح الواقفين، المصدر السابق، ص48 ـ 49.

(28) الضوء اللامع، للسخاوي، ص289/ 7.

(29) نشر الكتاب ضمن سلسلة التراث الصادرة عن كلية الدعوة الإسلامية طرابلس تحت رقم (22).

(30) نشر الكتاب ضمن سلسلة التراث الصادرة عن كلية الدعوة الإسلامية طرابلس تحت رقم (20).

لمحة عن بعض المخطوطات الليبية
في الخزائن المغربية(*)

تعتز الأمة العربية بتراثها العلمي والثقافي، وتفتخر بأنها من أكثر الأمم تراثاً من حيث الكمية والقيمة العلمية، ويقتضي الاعتزاز بهذا التراث الرجوع إليه جمعاً وبحثاً وتأصيلاً، ولهذا نشطت حركة البحث عن المخطوطات والتنقيب عليها، وجمعها وتحقيقها، وإنشاء المراكز المتخصصة للعناية بها، كل ذلك من أجل الحفاظ على التراث والاستفادة من قيمته العلمية، ولم يعد الاهتمام مقصوراً على الدول فحسب، بل تعداه إلى إنشاء منظمات دولية وإقليمية تهدف إلى تحقيق ذلك الغرض، أما في قطرنا العربي الليبي فإن الاهتمام بالمخطوطات لا يزال في المهد، وإذا استثنينا الجهد البسيط الذي يقوم به مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي وبعض المؤسسات العلمية، فإن المحاولات الجادة لجمع وتنظيم المخطوطات تكاد تكون معدومة، الأمر الذي يجعلنا نلح ونطالب من خلال هذا المؤتمر، بضرورة بذل الجهود المضنية والقيام بالإجراءات الكفيلة بجمع المخطوطات والوثائق الهامة التي لها صلة بماضينا وجهادنا

(*) مشاركة في أعمال المؤتمر الأول للوثائق والمخطوطات في ليبيا واقعها وآفاق العمل حولها، عقد في مدينة زليطن 1988ف.

وتاريخنا، أو بالعلوم والآداب والفنون التي تخدم الثقافة عموماً، وذلك بإنشاء المراكز المتخصصة، ومساعدة المراكز الحالية، مع سن التشريعات التي تكفل تحقيق تلك الأغراض، بالإضافة إلى منح المزايا والمكافآت التشجيعية لجمعها وإحضارها، مع فرض العقوبات المناسبة على من يعمل على تهريبها أو إتلافها، إلى جانب ذلك يجب اللجوء إلى التعاون الدولي في سبيل إعادة المخطوطات التي ينتمي مؤلفوها إلى هذا القطر، والموجودة بالخارج، أو الحصول على نسخ منها، وليس في هذه الدعوة أي تعصب، ذلك أن المخطوطات العربية تمثل ثروة قومية لصالح العروبة والإسلام وإنما لإظهار ما لهذا الجزء من الأمة العربية من مساهمة بعلمائه وفقهائه في نهضة الأمة العربية، والثقافة الإسلامية عموماً، وإذا قام كل قطر بإحياء تراث ما كتبه أبناؤه، فلا شك أن جميع تراث الأمة سيظهر للوجود جميعه وبالتالي تعود الفائدة على الجميع.

أيها السادة الكرام

إن ما ألقيه بين أيديكم ليس بحثاً، بل مداخلة تتضمن بعض المعلومات عن المخطوطات الليبية في المغرب الأقصى، تحصلت عليها من خلال وجودي هناك كموفد للدراسة العليا في مجال القانون، ويرجع سبب اهتمامي بالمخطوطات رغم أنها ليست مجال تخصصي إلى أنني تعرضت في رسالتي الجامعية التي كانت بعنوان (التوثيق العقاري في ليبيا وأثره في استقرار الملكية)[1] لبعض من اشتهر في علم التوثيق بهذا القطر العربي، فذكرت بعض المعلومات عنهم، ومن بينها مؤلفاتهم، فلفت نظري إلى قاضي طرابلس الغرب في القرن السادس الهجري أبو الحجاج يوسف بن زيري، الذي ألَّف كتاباً في علم التوثيق بعنوان الكافي في الوثائق[2]، ولا يعتبر هذا الكتاب من أقدم الكتب التي أعدها علماء هذا البلد في هذا المجال، بل سبق للقاضي أبو الحسن علي بن أحمد بن

الخطيب الطرابلسي أن ألَّف في مجال التوثيق[3] غير أن كتاب ابن زيري أشار إليه صاحب التذكار، وصاحب المنهل العذب، وهو ما يعزز الأمل في وجوده، وقد بحثت عنه في طرابلس ولم أجده، كما بحثت عنه في المكتبة الوطنية بتونس ولم أعثر عليه، ولما حضرت للمغرب بدأت في البحث عنه خصوصاً عندما عرفت أن الكتاب مذكور في المراجع المغربية[4] غير أنني لم أعثر على ضالتي بعد، ولكنني لم أيأس حتى الآن، ومع ذلك فإن البحث عن ذلك الكتاب أفادني في معرفة العديد من المخطوطات الليبية الموجودة في الخزانات العلمية بالمغرب الشقيق، بعضها معروف في ليبيا، وبعضها نادر عرفته في المغرب لأول مرة، غير أن مؤلفي تلك المحفوظات معروفون على المستوى الوطني، وهذه المعلومات التي أخذتها عرضاً، هي التي تشكل موضوع مداخلتي في هذا المؤتمر العلمي، وسوف أتناول كل عالم بانفراد، ثم أذكر المخطوطات المنسوبة إليه:

أولاً: أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الحطاب:

هو ابن العالم الشهير محمد بن عبد الرحمن الرعيني المعروف بالحطاب الكبير المولود في طرابلس الغرب في صفر سنة 861 وتلقَّى العلم فيها ثم انتقل إلى الحجاز وبذلك ولد ابنه محمد صاحب الترجمة في مكة سنة 902، وأخذ العلم عن علماء عصره حتى أصبح متبحراً في العلوم، ثم تفقَّه على يديه جماعة من العلماء، وألَّف العديد من الكتب أغلبها لا يزال مخطوطاً، توفي رحمه الله في ربيع الآخر سنة 954[5] ومن المخطوطات المنسوبة إليه والموجودة في المغرب:

1 ـ تحرير الكلام في مسائل الالتزام:

هذا الكتاب في الفقه، يتناول فيه الإمام الالتزامات التي تقع بين

الأطراف سواء كانوا متعاقدين في البيع والشراء، أو الهبة والوصية، وما إليها أو كان الالتزام بإرادة منفردة كالوعد والنذر، وكذلك الالتزامات التي تترتب على عقود الأحوال الشخصية كالزواج أو الطلاق، وما يتبع ذلك من حضانة ونفقة وما إليها، وهو كتاب حاز فيه الحطاب قصب السبق حيث لم يسبق لعالم أن وضع مثل هذا التأليف، وقد قام أحد الباحثين بتحقيق الكتاب مؤخراً معتمداً على ثلاث نسخ، اثنان منها في مكتبة الأوقاف بطرابلس الغرب، وأخرى اختارها من ضمن النسخ الموجودة بدار الكتب الوطنية بتونس(6) إلا أنه يوجد من المخطوط نسخ عديدة في المغرب نذكر منها:

أ ـ نسخة محفوظة تحت رقم 2/ 476 في خزانة جامع القرويين بفاس.

ب ـ نسخة محفوظة تحت رقم 826 في خزانة دار الكتب الناصرية بتمكروت.

ج ـ نسخة محفوظة تحت رقم 275 في خزانة المسجد الأعظم بوزان.

د ـ نسخة محفوظة تحت رقم 40/ 1 في خزانة المكتبة الصبيحية بمدينة سلا.

2 ـ قرة العين بشرح ورقات إمام الحرمين:

وهي شرح الورقات في أصول الفقه التي ألَّفها الإمام عبد الملك بن عبد الله الجويني الشافعي، الشهير بإمام الحرمين المتوفى سنة 478هـ، وقد قام بشرحها العديد من الفقهاء ومن ضمنهم الإمام الحطاب رحمه الله، والشرح المذكور أعلاه لا يزال مخطوطاً ومحفوظاً في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم 2272د. وتوجد منه نسخة في خزانة المسجد الأعظم بوزان تحت رقم 260.

3 ـ توجد عدة نسخ من الكتب المشهورة والمعروفة للحطاب.

مثل مواهب الجليل لشرح مختصر خليل الذي طبع من قبل مكتبة

النجاح في طرابلس، لم أقم بقيد أرقامها لعلمي بأن الكتاب مطبوع.

ثانياً: محمد بن علي الخروبي الطرابلسي:

وتضيف إليه المراجع المغربية لقب الجزائري حيث توفي في الجزائر سنة 963/ 1556، يوجد الكثير من المخطوطات المنسوبة إلى هذا العالم بالإضافة إلى رسائل ناظر بها علماء المغرب سوف نذكرها فيما بعد، ومن المخطوطات ما يلي:

1 ـ مزيل اللبس عن آداب وأسرار القواعد الخمس ـ مخطوط محفوظ بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم 1860 ـ د ـ.

2 ـ شرح الحكم العطائية ـ محفوظ في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم 1796 ـ د ـ.

ثالثاً: عبد الرحمن بن محمد التاجوري الطرابلسي:

العالم الفلكي المعروف (ت حوالى 960/ 1553) الذي يعتبر في عصره شيخ الجماعة في الفلك والتوقيت، ولهذا العالم العديد من المخطوطات المتعلقة بهذا العلم إلى جانب الرسائل الهامة التي ناظر بها فقهاء المغرب منها:

1 ـ شرح رسالة المارديني في الربع المجيب ـ محفوظ في المكتبة العامة بتطوان تحت رقم 656، 859.

2 ـ رسالة في استعمال بيت الأبرة ـ توجد منها نسختان في الخزانة العامة بالرباط تحت رقمي 3457د، 3488د.

3 ـ ورقات في معرفة وضع بيت الأبرة على الجهات الأربع ـ المكتبة الصبيحية في مدينة سلا محفوظة تحت رقم مسلسل 1206 ـ 1080.

4 ـ ورقات في معرفة القبلة والأوقات ـ مخطوط في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم 740ق.

5 ـ رسالة بعثها التاجوري إلى فقيه درعة محمد بن علي التمكروتي حول اتجاه القبلة في مساجد فاس، مخطوط في المكتبة الملكية بالرباط تحت رقم 6999.

6 ـ تنبيه الغافلين عن قبلة الصحابة والتابعين ـ مخطوط في المكتبة الملكية عدد 10153 غير مرقم. ولهذا المخطوط قصة سوف أوردها بعد الحديث عن بقية المخطوطات.

رابعاً: أبو إسحاق ابن الأجدابي:

ولهذا المؤلف مخطوط بعنوان (كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ) في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم 1136د.

خامساً: مجموعة من المخطوطات تنسب لعلماء يلقبون بالطرابلسي:

يوجد في الخزانات المغربية العديد من المخطوطات منسوبة إلى علماء يحملون لقب الطرابلسي نسبة إلى مدينة طرابلس، ويحتاج الأمر إلى تحقيق دقيق ودراسة لكل شخصية حتى يمكن معرفة البلد الذي ينتسب إليه العالم أو الفقيه، وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

1 ـ مخطوط في خزانة القرويين تحت رقم 2/ 331 موضوعه (حاشية على المدونة) منسوبة للطرابلسي، وقد ذكر الأستاذ محمد الفاسي الفهري بأنه لم يقف على ترجمة هذا الفقيه وأورد اسم فقيهين يحملان اللقب نفسه لعله أحدهما[7].

2 ـ الهدية النافعة لشرح منظومة الواضحة ـ لعبد الكريم بن عمر الطرابلسي، وهي شرح على المنظومة المسماة بالواضحة في تجويد الفاتحة لبرهان الدين الجعبري المتوفى سنة 732/ 1333، محفوظ في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم 670/ 1042د.

3 ـ عقيدة الطرابلسي ـ لأبي الحسن بن سعيد الطرابلسي، مخطوط في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم 2214د.

4 ـ كتاب في الفرائض ـ لأبي علي الحسن بن أحمد محمد بن مشكان الطرابلسي خزانة القرويين تحت رقم 505/40 تاريخ نسخة عام 753هـ[8].

القيمة العلمية لبعض المخطوطات

أثارت بعض المخطوطات التي ذكرناها جدلاً كبيراً في المغرب الأقصى أثناء العهود التي كتبت فيها، وقد اشترك رجال السياسة إلى جانب العلماء في الجدل الذي دار حول الأفكار والآراء الواردة فيها، ما يعطيها قيمة تاريخية إلى جانب القيمة العلمية لتلك المخطوطات، تبرهن على علم مؤلفيها وقدرتهم على إثارة اهتمام العلماء بآرائهم وأفكارهم العلمية، المبنية على أساس متين فاقوا به غيرهم في بعض المجالات، كما تدل تلك المساجلات والرسائل المتبادلة بين العلماء على التواصل الثقافي الذي كان سائداً بين المغرب الأدنى والمغرب الأقصى، وفيما يلي نبذة عن تلك القضايا التي أثارها بعض العلماء من ليبيا لدى علماء المغرب الأقصى:

أولاً: العالم الفلكي عبد الرحمن بن محمد التاجوري وقبلة جامع القرويين بفاس

يعتبر جامع القرويين من أشهر وأقدم المساجد التي أنشئت في المغرب الأقصى، وهو إلى جانب كونه مسجداً للصلاة يعد مدرسة جامعة في الفقه والآداب والعلوم الإسلامية، تخرَّج فيها العديد من العلماء الذين بلغ صيتهم العالم الإسلامي بأسره، فكان مقصد طلاب العلم من كل حدب وصوب، وقد أسست مسجد القرويين السيدة فاطمة الفهرية الأندلسية وأختها حوالى القرن الثالث الهجري[9]، وقد جاء اتجاه القبلة

موافقاً لاتجاه القبلة في المساجد الأولى التي أسسها المولى إدريس الثاني وأشهرها جامع الأشياخ بعدوة الأندلس، وجامع الأشراف بعدوة القرويين، وحيث إن اتجاه القبلة في المسجدين الأولين مخالف للاتجاه الحقيقي، لذلك حدث الخطأ نفسه في مسجد القرويين وكذلك مسجد الأندلس بالعدوة الثانية[10]، ولهذا جاء اتجاه القبلة نحو الجنوب بدلاً من الشرق حين يقف المصلي واضعاً المحيط على يمينه والشرق على يساره متجهاً في صلاته نحو الجنوب مع انحراف بسيط.

ثار الجدل حول الاتجاه الصحيح لقبلة القرويين بعد بنائه، وحاول بعض الأمراء تغيير المحراب، غير أن ذلك لاقى معارضة شديدة من الفقهاء الذين أصرّوا على بقاء المحراب في موضعه، وظل موضوع انحراف القبلة في جامع القرويين موضوع نقاش وجدل بين المغاربة في حلِّهم وترحالهم، حتى وصل إلى علم العالم الفلكي عبد الرحمن التاجوري، فما كان منه ـ بعد دراسة الأمر والتأكيد من انحراف القبلة ـ إلا أن يقوم بواجبه الديني نحو المسلمين في تلك الديار، فسخَّر علمه في خدمة الإسلام، (فبعث حوالى عام 955هـ 1548م) إلى أمير فاس أحمد الوطاسي برسالة شرح فيها خطأ توجُّه المصلين في المغرب إلى الجنوب ما دامت مكة تقع في جهة الشرق، معتمداً على أدلة عقلية ونقلية ومصرحاً بأن ذلك منكر يجب تغييره[11].

هذه الرسالة التي جاءت من عالم ليبي موجود في الشرق لم يزر المغرب الأقصى، ولم يطلع على جامع القرويين، ومع ذلك تمكن من تحديد درجة انحراف القبلة في مساجد فاس، وقدَّم من الأدلة ما يوجب على المسلمين تغيير الاتجاه، من أجل ذلك عقد اجتماع بناء على طلب أمير فاس في ذلك الوقت أحمد الوطاسي لتدارس رسالة العالم الفلكي عبد الرحمن التاجوري.

وبعد النقاش الذي دار حول الموضوع، وحيث إنه لا يوجد من بين العلماء الذين حضروا اجتماع الأمير متخصص في الفلك، رأى كبار الشيوخ السكوت وعدم الرد على التاجوري، غير أن أحدهم قال: (كلام هذا الرجل لا يلتفت إليه ولا يعوَّل عليه) وتحمس للرد على التاجوري اثنان من العلماء هما محمد اليستيني وعبد الوهاب الزقاق[12].

كان رد اليستيني[13] معتمداً على أدلة عقلية ونقلية، منها مخالفة التاجوري لما درج عليه علماء فاس ومفتوها أجيالاً متعاقبة من إقرار قبلتهم، كما أنها وضعت في الاتجاه نفسه الذي وضعه الإمام المهدي إدريس الثاني للمساجد التي أسسها، وأقرها يعقوب بن عبد الحق المريني وفقهاء عصره فيما بعد، ثم موافقتها لاتجاه القبلة في جامع القيروان الذي بناه الصحابة رضوان الله عليهم، بالإضافة إلى ما عرفته فاس من علماء عاشوا فيها ردحاً من الزمن، ولم يعارض أحد منهم في اتجاه القبلة، وعموماً لا يحمل رد اليستيني أي دفع منطقي سوى أن العالم الفلكي عبد الرحمن التاجوري تعرَّف إلى مخالفة قبلة جامع القرويين من طريق السماع دون مشاهدة حيث لم يشاهد تلك الديار، واعتمد في آرائه على وسائل هندسية فقط.

أما رد عبد الوهاب الزقاق[14]، فقد انقسم إلى قسمين، قسم تناول فيه آراء الصحابة والفقهاء في ما يجب على من وجد خارج مكة من البحث عن القبلة سمتاً أو جهة، أما القسم الثاني فقد ناقش فيه التاجوري حول الأدلة التي أوردها، وملخص هذا الرد أن التاجوري اعتمد على المعلومات الواردة إليه من المسافرين، وهم من العامة الذين لا يصح الاعتماد عليهم، بل يجب الاعتماد على العدول، وبذلك وقع فيما وقع فيه اليستيني، حيث جاء الردان خاليين من أي وجهة نظر علمية تعتمد على المعطيات الجغرافية والفلكية، ما أثار ضجة كبرى في المشرق، فقام

العالم الفلكي عبد الرحمن التاجوري بالرد عليهما بكتاب أسماه (تنبيه الغافلين عن قبلة الصحابة والتابعين)[15].

جاء رد التاجوري في كتابه المشار إليه كاملاً حيث استفتى في أوله علماء مصر في النازلة، ثم تطرَّق لنقض الجوابين فقرة فقرة معتمداً على العلوم الفلكية والهندسية بالإضافة إلى الأحكام الفقهية مبيناً بالدليل القاطع خطأ الحجج التي جاءت في الردين السابقين، وقد ذكر الأستاذ الدكتور محمد حجي في كتاب (الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين) الذي اعتمدنا عليه في نقل الخلاف حول اتجاه قبلة فاس، حيث قال: (ولم يلق التاجوري عنتاً في دحض حجج الفقيهين المغربيين اللذين مكنّاه من نفسهما عندما خاضا فيما هو خارج عن دائرة اختصاصهما)[16].

ولم يكتف التاجوري برسالته الثانية، بل كتب رسالة أخرى لأحد العلماء بشأن الموضوع نفسه أشرنا إليها سابقاً، إلى جانب ذلك قام بوضع العديد من التآليف حول الجهات الأربع وبيت الأبرة (البوصلة) وما أشبه ذلك من الأمور التي تساعد في معرفة الاتجاه الصحيح لقبلة المسلمين.

وبعد مرور حقبة من الزمن على تلك المجادلات التي دارت بين عبد الرحمن التاجوري وبعض علماء فاس، حول موضوع قبلة مساجد تلك المدينة، تناول بعض علماء المغرب الموضوع نفسه مطالبين بتصحيح الأمر، معتمدين في أدلتهم على ما ذكره التاجوري من أدلة في تخطئة القائلين بصحة الاتجاه بوضعه السابق، وقد أثمرت تلك المساجلات بعد نحو قرن من بدايتها حيث تم تغيير الاتجاه في عهد الأمير محمد الشيخ الأصغر، الذي أعطى أوامره بوضع علامة على المحاريب توضح الاتجاه الصحيح للقبلة، مع تنبيه المصلين عند إقامة الصلاة ليقفوا نحوه[17]، وقد زرت جامع القرويين وجامع الأندلس في فاس هذا العام (1988) ورأيت بنفسي العلامات الموضوعة في المحرابين لتوضيح اتجاه القبلة الصحيح

مع قيام مقيم الصلاة بتنبيه المصلين عند كل صلاة.

ثانياً: محمد بن الخروبي وانتقاده لبعض طرق التصوف في المغرب

ينتسب هذا العالم إلى طرابلس الغرب بحسبما جاء في كتابه الذي يذكر فيه بعض الأولياء بطرابلس، حيث ذكر أن مولده كان بقرية قرقارس التي تقع في الناحية الغربية للمدينة[18] غير أن المصادر المغربية تضيف له لقب الجزائري، وقد ذكر صاحب شجرة النور الزكية أنه توفي في الجزائر سنة 963هـ وأنه كان من أهل الحديث والفقه والتصوف وقد أخذ عنه جماعة من أهل الجزائر وفاس، وفي سنة 959هـ قدم مراكشي سفيراً بين سلطان آل عثمان (العثمانيون) والأمير أبي عبد الله الشريف بقصد المهادنة بينهما وتحرير البلاد[19].

ولم تكن رحلة الخروبي للمغرب الأقصى دبلوماسية فحسب، بل كانت علمية أيضاً حيث أخذ عنه ـ كما سلف القول ـ جماعة من أهل فاس، كما أنه دخل مع العلماء في مناظرات ومناقشات أخذ الجدل يحتدم حولها، ومما ذكره الأستاذ محمد حجي في كتابه الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين:

أن (الخروبي بعث برسالة إلى أبي عمر القسطلي) (ت974/ 1567) وهو يومئذٍ في أوج مشيخته بمراكش تعج على زاويته وفود المريدين من كل جهات المغرب، برسالة ينكر عليه فيها دعاويه العريضة التي تشبه في بعضاً لوجوه دعاوي الحلاج[20].

هذه الرسالة التي كتبها الخروبي كانت بعنوان (رسالة ذي الإفلاس إلى خواص أهل مدينة فاس) وقد تضمَّنت آراء الخروبي انتقادات للطرق الصوفية التي يعتنقها بعض الصالحين، والتي بالغوا فيها لدرجة كبيرة

جعلتهم يحيدون عن الهدف الصحيح للتصوف باعتباره وسيلة للتقرب من الله وحسن عبادته، لذلك أثارت كثيراً من الجدل في المغربين الأقصى والأوسط وليس أدل على ذلك من قيام أحد تلاميذ القسطلي بالرد عليها بعد وفاة الخروبي بما يزيد على الثلاثين سنة تقريباً، وهو أحمد بن أبي محلي بعد أن اطلع عليها في أواسط عام 1000/ 1592 وقد نقل رسالة الخروبي جماعة من العلماء وضمّنوها كتبهم[21].

خاتمة

بعد هذه اللمحة المختصرة جداً التي ألقت الأضواء على بعض المخطوطات الليبية في المغرب الأقصى، والتي عرفنا من خلالها بعض المعلومات عنها، وأهم ما أثارته من قضايا فكرية وثقافية بين العلماء في المغرب العربي الكبير، أجد نفسي مضطراً للتنويه بأن هذه المعلومات التي ذكرتها لم تكن نتيجة بحث جاد حول موضوع المخطوطات، أو دراسة مستفيضة لشخص متفرغ ومتخصص في هذا المجال، بل كانت حصيلة عابر سبيل يبحث عن مخطوط واحد يتفق مع تخصصه دون الاهتمام بغيره، ومع ذلك جاءت تلك المعلومات بطريقة عارضة، رأيت وضعها أمام الأخوة الباحثين عن اللآلىء والدرر الكامنة في المخطوطات، التي تركها علماء ينتسبون إلى هذه الأرض المباركة، هذا الجزء من الوطن العربي ساهم وما زال يساهم في الحضارة العربية والتاريخ الإسلامي، ولم يكن خاوياً كما يعتقد بعضهم، فلو وجد من تفرغ لهذا الموضوع بحثاً وتنقيباً لخرج بأكثر من ذلك دون شك، وهذا ما أدعو إليه بمناسبة انعقاد هذا الملتقى المبارك، ومع قلة المعلومات التي ذكرتها يمكننا استخلاص الملاحظات التالية:

1 ـ إن الخزانات العلمية في المغرب الأقصى مليئة بالمخطوطات في مختلف العلوم والفنون، ويوجد من بينها حصيلة لا بأس بها منسوبة إلى علماء وفقهاء من القطر العربي الليبي، ويمكن من طريق التعاون الثقافي الحصول على نسخ منها تمهيداً لتجميعها ودراستها ووضعها أمام الباحثين للاستفادة منها.

2 ـ لا تقتصر بعض المخطوطات الليبية على مجال الفقه والدين أو اللغة والتاريخ، بل تتعداها إلى علوم أخرى مثل الفلك والجغرافية، ناهيك بالمساجلات التي دارت حولها بين مؤلفيها والعلماء المغاربة ما يدل على النهضة العلمية والحركة الفكرية المتبادلة بين علماء المغرب العربي.

3 ـ لقد حان الوقت لتشمير ساعد الجد لجمع شتات المخطوطات الموجودة في ليبيا، والعمل على حفظها بأحدث الوسائل العصرية، وبذل الجهود للحصول على نسخ من المخطوطات الليبية الموجودة في الخزانات العلمية خارج ليبيا، حتى يمكن جمع أكثر النسخ الموجود منها في ليبيا أو النادر الذي لم تسبق معرفته، كل ذلك لمساعدة الباحثين في تحقيق التراث ونشره.

وفي الختام، أحيي الجهود المبذولة لإقامة هذا الملتقى العلمي الهام الذي يخدم قضية تتعلق بالتراث الثقافي، ونأمل من هذا الجمع الكريم أن يخرج بتوصيات هامة تعود على الحركة العلمية بالتقدم والنجاح، وفي مقدمتها دعم البحث العلمي في مجال جمع وتصنيف المخطوطات والحفاظ عليها وتشجيع تحقيقها وإحيائها من جديد.

ويطيب لي أن أقترح على الحاضرين أن يتخذوا توصية بإطلاق اسم العالم الفلكي سيدي عبد الرحمن التاجوري على القبة السماوية الموجودة في مدينة طرابلس تخليداً لذكراه وعلمه وتقديراً لجهوده العلمية والدينية في خدمة الإسلام، ولنذكر الأجيال الحاضرة واللاحقة بآبائهم ودورهم العلمي في النهضة العربية.

الرباط في 22/ 4/ 1988ف

الهوامش والإحالات

(1) نوقشت بكلية التربية جامعة الفاتح سنة 1984 ثم نشرت في كتاب بعنوان (التوثيق العقاري في الشريعة الإسلامية) المنشأة العامة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ـ 1985 طرابلس.
(2) التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار، محمد بن خليل غلبون تصحيح وتعليق الشيخ الطاهر الزاوي ـ ص57 ـ الطبعة الثانية 1967م، وانظر أيضاً المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب ـ الأستاذ أحمد بك النائب الجزء الثاني ص107، إشراف الشيخ الطاهر الزاوي.
(3) أعلام ليبيا ـ للشيخ الطاهر أحمد الزاوي ـ 256.
(4) التدريب على تحرير الوثائق العدلية، لأبي الشتاء بن الحسن الغازي الحسيني الشهير بالصنهاجي، قدم له أحمد الغازي الحسيني ـ الجزء الأول.
(5) شجرة النور الزكية في طبقات الملكية، للعلامة محمد بن محمد مخلوف، ص270 بند 998 ـ دار الكتاب العربي.
(6) تحرير الكلام في مسائل الالتزام، للإمام أبي عبد الله محمد بن محمد بن محمد الحطاب تحقيق عبد السلام محمد الشريف الطبعة الأولى ـ 1984 ـ 1404 دار الغرب الإسلامي بيروت.
(7) فهرس المخطوطات بخزانة القرويين ـ الجزء الأول ـ ص326 ـ 327 ـ إعداد الأستاذ محمد القاسي الفهري.
(8) المصدر السابق ـ الصفحتان أنفسهما.
(9) معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار للوزير لسان الدين بن الخطيب (173 ـ 776هـ) 9 دراسة وترجمة اسبانية للنصر العربي للدكتور محمد كمال شبانة ص101.
(10) الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين، الجزء الأول ص290 للأستاذ الدكتور محمد حجي أستاذ التاريخ بكلية الآداب بالرباط.
(11) المصدر السابق ص291.
(12) المصدر السابق الصفحة نفسها.
(13) أبو عبد الله محمد بن أحمد اليستيني ولد في فاس سنة 897هـ وفيها توفي سنة 959 فقيه وعالم له عدة رحلات وله عدة تآليف، انظر ترجمته في شجرة النور الزكية ص283 بند 1069.
(14) أبو محمد عبد الوهاب بن محمد بن علي الزقاق الفاسي ولد سنة 905 وتوفي سنة 961 قاضي الجماعة في فاس ـ انظر ترجمته في شجرة النور الزكية ص283 بند 1072.
(15) ذكر الأستاذ محمد حجي بأن الكتاب مخطوط في المكتبة الملكية بالرباط عدد 10153

غير مرقم، انظر الحركة الفكرية ـ المصدر السابق ـ هامش ص294.

(16) الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين ـ المصدر السابق ص295.

(17) المصدر السابق ص297.

(18) من المخطوطات الليبية، الأستاذ إبراهيم الشريف، مجلة كلية الدعوة الإسلامية العدد الثاني ـ 1985 ـ 150 ـ نشر بها صورة المخطوط. وقد طبع الكتاب مؤخراً تحت اسم شيوخ أبي عبد الله الخروبي الطرابلسي، تقديم وضبط د. عبد الحميد عبد الله الهرامة، نشر دار أصالة، بيروت، 1999.

(19) شجرة النور الزكية ـ المصدر السابق ـ ص284 ـ بند 1074.

(20) الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين ـ المصدر السابق ـ 171.

(21) المصدر السابق ـ ص170.

أين فاس من تاجوراء؟(*)

قد يستغرب القارىء الكريم من طرح هذا السؤال وجعله عنواناً لهذا المقال، فالصحيح يجب أن يكون السؤال على النحو التالي: أين تاجوراء من فاس؟ فمدينة فاس معروفة لمن درس التاريخ العربي والإسلامي، ولو في المراحل التعليمية الأولى، وأما تاجوراء فهي مدينة تقع شرق مدينة طرابلس الغرب، وهي معروفة في معاجم المدن والبلدان، لكنها ليست مشهورة كشهرة مدينة فاس التي كانت عاصمة للمغرب الأقصى خلال حقبة تاريخية قديمة، وما زالت حتى الآن تعتبر مدينة كبرى في الوطن العربي الكبير، فإلى جانب كونها مدينة تاريخية، ما زالت تحظى باهتمام الدارسين للنظام المعماري الإسلامي، فهي تضم مدينة عصرية تضاهي المدن العالمية الأخرى في المغرب الأقصى وخارجه.

والذي دعاني للربط بين المدينتين رغم الفارق بينهما، هو العلاقة التاريخية التي ربطت أحد أعلام مدينة تاجوراء بأمر يتعلق بمدينة فاس، وتحديداً موضوع اتجاه القبلة في مساجدها خلال القرن العاشر الهجري، والمساجلات التي دارت بين هذا العالم الذي ينتمي إلى مدينة تاجوراء

(*) نشرت في صحيفة الدعوة الإسلامية بعنوان: أين مدينة فاس من مدينة تاجوراء، العدد رقم 569 الصادر بتاريخ الأربعاء 26/ 11/ 1997ف.

وعلماء مدينة فاس حول مساجدها وانحراف القبلة فيها، وما صاحب ذلك من رسائل علمية ما زالت مخطوطة تنتظر عناية الباحثين لتحقيقها ونشرها لأنها جزء من تراث هذه البلاد.

وقبل الدخول في هذا الموضوع الشيّق الذي قد يفاجأ به القراء في الوقت الحاضر، وخصوصاً من الشباب الذين لم يقفوا على تاريخ بلادهم الثقافي، بالنظر إلى قلة المصادر من جهة، وعدم اهتمام وسائل الإعلام بهذا التاريخ، وبالعلماء والفقهاء والشعراء الذين عاشوا في هذه البلاد، قبل ذلك يجب علينا معرفة هذا العالم الذي أثار حفيظة علماء المغرب في عصره وجعلهم يقومون بالرد على رسائله العلمية التي قام بتوجيهها إليهم، والتي تمثل إحدى مظاهر الحركة الفكرية في منطقة المغرب العربي آنذاك.

اسم هذا العلم: عبد الرحمن بن محمد بن أحمد المغربي الشهير بالتاجوري، ويكنّى بأبي زيد، له ترجمة غير وافية في المصادر الليبية وغيرها[1] ولم يحظ بدراسة من قبل الباحثين رغم أهميته في الحركة العلمية خلال القرن العاشر الهجري، لم تذكر المصادر تاريخ ميلاده، وتكاد تجمع على تاريخ وفاته وهو سنة 960 هجري الموافق 1552ف[2] كما لم تذكر مكان الميلاد والوفاة، ومن خلال ما كتب عنه يرجح ولادته في تاجوراء قرب مدينة طرابلس الغرب، ولعل نسبة المغربي إليه تشير إلى انتمائه إلى المغرب العربي الذي يبدأ من برقة شرقاً إلى أقليم السوس في المغرب الأقصى غرباً، كما أن شهرة لقبه التاجوري تدل على ارتباطه بهذه المدينة، ومن خلال ترجمته يتبين أنه أقام في مصر مدرساً في المدرسة العينية بالقرب من الجامع الأزهر[3]، كما أقام في الحجاز بمكة المكرمة أيضاً، ويقصده الحجاج القادمون من طرابلس لزيارته والتبرك به وطلب الدعاء منه[4] كما تؤكد المصادر أيضاً قيامه برحلة إلى بلد الروم، والمقصود بذلك أحد البلدان الأجنبية، وقد أتقن لغتها وأصبح يتحدث بها

بطلاقة غير أنه لا يستعملها إلا عند الضرورة.

ويبدو من خلال إقامته في تلك البلاد أنه لم يكتف بدراسة اللغة الأجنبية، بل درس علم الفلك والجغرافيا والآلات المستعملة آنذاك مثل البوصلة، والتي يطلق عليها في مؤلفاته تسمية عربية هي (بيت الإبرة) وقد أتقن علم الفلك، ووضع فيه عدة مؤلفات، ولهذا أجمعت المصادر التي ترجمت له على أنه كان علامة الزمان على الإطلاق في علم الميقات، وهذا الذي دعاه إلى معالجة أوضاع القبلة واتجاهها الصحيح في مساجد الوطن العربي، على الأخص المساجد الواقعة في نطاق المغرب العربي، وبسبب ذلك صار النقاش بينه وبين علماء فاس حول الاتجاه الصحيح للقبلة في مساجدها، وهو الموضوع الذي خصصت من أجله هذا المقال العلمي، نشير إلى أن هذا العالم الجليل قد ترك لنا ثروة من المخطوطات ما زالت موجودة بالخزانات في كل من ليبيا والمغرب ومصر وغيرها من البلدان العربية والإسلامية[5].

ولم يقتصر علم التاجوري على الفلك فحسب، بل جمع بين الفقه والفلك إلى جانب الصلاح والتقوى، فقد أخذ الفقه على عدة شيوخ، ذكرت المصادر منهم الأخوين شمس الدين اللقاني وناصر الدين اللقاني، كما له اطلاع ودراسة في موطأ الإمام المالك، وتهذيب المدونة للبرادعي، ورسالة ابن أبي زيد القيرواني، ومن أشهر تلاميذه بدر الدين القرافي مؤلف كتاب توشيح الديباج.

التاجوري وقبلة جامع القرويين

يعتبر جامع القرويين من أشهر وأقدم المساجد التي أنشئت في المغرب الأقصى، وهو إلى جانب كونه مسجداً للصلاة، يعد مدرسة جامعة في الفقه والآداب والعلوم الإسلامية، تخرّج فيها العديد من العلماء

الذين بلغ صيتهم العالم الإسلامي بأسره، فكان مقصد طلاب العلم من كل حدب وصوب، وقد أسست مسجد القرويين السيدة فاطمة الفهرية الأندلسية وأختها حوالى القرن الثالث الهجري[6]، لكن اتجاه القبلة جاء موافقاً لاتجاه القبلة في المساجد الأولى التي أسسها المولى إدريس الثاني، وأشهرها جامع الأشياخ بعدوة الأندلس، وجامع الأشراف بعدوة القرويين، وحيث إن اتجاه القبلة في المسجدين الأولين مخالف للاتجاه الحقيقي، لذلك حدث الخطأ نفسه في مسجد القرويين، وكذلك مسجد الأندلس بالعدوة الثانية[7]. ولهذا جاء اتجاه القبلة نحو الجنوب بدلاً من الشرق حيث يقف المصلي واضعاً المحيط على يمينه والشرق على يساره متجهاً في صلاته نحو الجنوب مع انحراف يقدَّر بـ45 درجة أي بمقدار زاوية قائمة.

ثار الجدل حول الاتجاه الصحيح لقبلة القرويين بعد بنائه، وحاول بعض الأمراء تغيير المحراب، غير أن ذلك لاقى معارضة شديدة من الفقهاء الذين أصروا على بقاء المحراب في موضعه، وظل موضوع انحراف القبلة في جامع القرويين موضوع نقاش وجدل بين المغاربة في حلِّهم وترحالهم، حتى وصل إلى علم العالم الفلكي عبد الرحمن التاجوري، فما كان منه ـ بعد دراسة الأمر والتأكد من انحراف القبلة ـ إلا أن يقوم بواجبه الديني نحو المسلمين في تلك الديار، فسخَّر علمه في خدمة الإسلام، (فبعث حوالى عام 955 هجري 1548م إلى أمير فاس أحمد الوطاسي برسالة شرح فيها خطأ توجُّه المصلين في المغرب إلى الجنوب ما دامت مكة تقع في جهة الشرق، معتمداً على أدلة عقلية ونقلية، ومصرحاً بأن ذلك منكر يجب تغييره)[8].

هذه الرسالة التي جاءت من عالم ليبي موجود في الشرق، لم يزر المغرب الأقصى، ولم يطلع على جامع القرويين، ومع ذلك تمكن من

تحديد درجة انحراف القبلة في مساجد فاس، وقدّم من الأدلة ما يوجب على المسلمين تغيير الاتجاه حتى يكونوا في الاتجاه الصحيح أثناء الصلاة، أثارت جدلاً بين العلماء والفقهاء، ومن أجل ذلك عقد اجتماع بناء على طلب أمير فاس في ذلك الوقت أحمد الوطاسي لتدارس رسالة العالم الفلكي عبد الرحمن التاجوري.

وبعد النقاش الذي دار حول الموضوع، وحيث إنه لا يوجد من بين العلماء الذين حضروا اجتماع الأمير متخصص في الفلك، رأى كبار الشيوخ السكوت وعدم الرد على التاجوري، غير أن أحدهم قال: (كلام هذا الرجل لا يلتفت إليه ولا يعوّل عليه) وتحمس للرد على التاجوري اثنان من العلماء هما محمد اليستيني وعبد الوهاب الزقاق[9].

كان رد اليستيني[10] معتمداً على أدلة عقلية ونقلية منها مخالفة التاجوري لما درج عليه علماء فاس ومفتوها أجيالاً متعاقبة من إقرار قبلتهم، كما أنها وضعت في الاتجاه نفسه الذي وضعه الإمام المهدي إدريس الثاني للمساجد التي أسسها، وأقرها يعقوب بن عبد الحق المريني وفقهاء عصره فيما بعد، ثم موافقتها لاتجاه القبلة في جامع القيروان الذي بناه الصحابة رضوان الله عليهم، بالإضافة إلى ما عرفته فاس من علماء عاشوا فيها ردحاً من الزمن، ولم يعارض أحد منهم في اتجاه القبلة، وعموماً لا يحمل رد اليستيني أي دفع منطقي سوى أن العالم الفلكي عبد الرحمن التاجوري تعرّف إلى مخالفة قبلة جامع القرويين من طريق السماع دون مشاهدة، حيث لم يشاهد تلك الديار، واعتمد في آرائه على وسائل هندسية فقط.

أما رد عبد الوهاب الزقاق[11]، فقد انقسم إلى قسمين، قسم تناول فيه آراء الصحابة والفقهاء في ما يجب على من وجد خارج مكة من البحث عن القبلة سمتاً أو جهة، أما القسم الثاني فقد ناقش فيه التاجوري

حول الأدلة التي أوردها، وملخص هذا الرد أن التاجوري اعتمد على المعلومات الواردة إليه من المسافرين، وهم من العامة الذين لا يصح الاعتماد عليهم، بل يجب الاعتماد على العدول، وبذلك وقع فيما وقع فيه اليستيني، حيث جاء الردان خاليين من أي وجهة نظر علمية تعتمد على المعطيات الجغرافية والفلكية، ما أثار ضجة كبرى في المشرق، فقام العالم الفلكي عبد الرحمن التاجوري بالرد عليهما بكتاب أسماه (تنبيه الغافلين عن قبلة الصحابة والتابعين)[12].

جاء رد التاجوري في كتابه المشار إليه كاملاً حيث استفتى في أوله علماء مصر في النازلة، ثم تطرّق لنقض الجوابين فقرة فقرة معتمداً على العلوم الفلكية والهندسية، بالإضافة إلى الأحكام الفقهية، مبيناً بالدليل القاطع خطأ الحجج التي جاءت في الردين السابقين، وقد ذكر الأستاذ الدكتور محمد حجي في كتابه (الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين) الذي اعتمدنا عليه في نقل الخلاف حول اتجاه قبلة فاس، حيث قال: (ولم يلق التاجوري عنتاً في دحض حجج الفقيهين المغربيين اللذين مكناه من نفسهما عندما خاضا فيما هو خارج عن دائرة اختصاصهما)[13].

ولم يكتف التاجوري برسالته الثانية، بل كتب رسالة أخرى لأحد العلماء بشأن الموضوع نفسه وجّهها إلى فقيه درعه محمد بن علي التمكروتي[14]، إلى جانب ذلك قام بوضع العديد من التآليف حول الجهات الأربع وبيت الأبرة (البوصلة) وما أشبه ذلك من الأمور التي تساعد في معرفة الاتجاه الصحيح لقبلة المسلمين.

وبعد مرور حقبة من الزمن على تلك المجادلات التي دارت بين عبد الرحمن التاجوري وبعض علماء مدينة فاس حول موضوع قبلة مساجد تلك المدينة، تناول بعض علماء المغرب الموضوع نفسه مطالبين بتصحيح

الأمر معتمدين في أدلتهم على ما ذكره التاجوري من أدلة في تخطئة القائلين بصحة الاتجاه بوضعه السابق، وقد أثمرت تلك المساجلات بعد نحو قرن من بدايتها، حيث تم تغيير الاتجاه في عهد الأمير محمد الشيخ الأصغر الذي أعطى أوامره بوضع علامة على المحاريب توضح الاتجاه الصحيح للقبلة، مع تنبيه المصلين عند إقامة الصلاة ليقفوا نحوه[15]، وقد زرت جامع القرويين وجامع الأندلس في فاس عام 1988ف ورأيت بنفسي العلامات الموضوعة في المحرابين لتوضيح الاتجاه الصحيح، مع قيام مقيم الصلاة بتنبيه المصلين عند كل صلاة.

تلكم هي حكاية العلاَّمة التاجوري مع مدينة فاس ومساجدها، وما بذله من جهود علمية في سبيل تصحيح الخطأ الذي صاحب اتجاه القبلة في تلك الديار، وما تركه من مؤلفات يدل على نبوغه وتفوُّقه في علم الفلك، حيث وضع المقاييس والاتجاهات الصحيحة للقبلة في جميع المدن بمنطقة المغرب العربي، فهل من نظرة واهتمام بتاريخ هذا الرجل؟، لقد طالبت أثناء انعقاد المؤتمر الأول للوثائق والمخطوطات الذي عقد بزليطن عام 1988، بإطلاق اسم العلاَّمة عبد الرحمن التاجوري على القبة الفلكية في طرابلس، وأرجو أن يتحقق هذا مستقبلاً بإذن الله.

الهوامش

(1) انظر ترجمته في توشيح الديباج للقرافي ص102، نيل الابتهاج لأحمد بابا التنبكتي ص263، شجرة النور الزكية لمحمد مخلوف ص280 المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، لأحمد النائب الأنصاري ص197 أعلام ليبيا للشيخ الطاهر أحمد الزاوي، ص999 دليل المؤلفين العرب الليبيين ص196.

(2) كل المصادر تشير إلى تاريخ وفاته فقط، وأغلبها يذكر حوالى سنة 960هـ الموافق 1552 أفرنجي ولم يشذ عنها سوى معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة الذي ذكر أن وفاته كانت في سنة 999هـ الموافق 1590ف ص131 جزء 5.

(3) توشيح الديباج للقرافي ص103 وقد ذكر بدر الدين القرافي بأنه درس على الشيخ عبد الرحمن التاجوري في هذه المدرسة.

(4) ذكر أحمد النائب في المنهل العذب قيام حجاج طرابلس بزيارة الشيخ عبد الرحمن التاجوري وهو مقيم إذ ذاك في مكة وسألوه الدعاء، وذلك نقلاً من فتح العليم لعبد السلام التاجوري، ص198، وذكر ذلك أيضاً الشيخ الطاهر الزاوي في أعلام ليبيا ص199.

(5) لمعرفة أماكن وجود المخطوطات التي ألفها الشيخ عبد الرحمن التاجوري انظر دليل المؤلفين العرب الليبيين ص196، 197، ولمحة عن بعض المخطوطات الليبية في الخزائن المغربية، جمعة محمود الزريقي بحث منشور في أعمال المؤتمر الأول للوثائق والمخطوطات في ليبيا، زليطن 1988م نشر مركز الجهاد 1992، 1131 ـ 1143 المجلد الثاني.

(6) معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار للوزير لسان الدين ابن الخطيب (713 ـ 776 هجري)، دراسة إسبانية للنص العربي الدكتور محمد كمال شبانة ص101.

(7) الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين، الجزء الأول ص290 للأستاذ الدكتور محمد حجي أستاذ التاريخ بكلية الآداب بالرباط.

(8) المصدر السابق ص291/ 1.

(9) المصدر السابق الصفحة نفسها.

(10) أبو عبد الله محمد بن أحمد اليستيني ولد في فاس سنة 897 هجري وفيها توفي سنة 959 فقيه وعالم له عدة رحلات وله علة تأليف، انظر ترجمته في شجرة النور الزكية 283 بند 1069.

(11) أبو محمد عبد الوهاب بن محمد علي الزقاق الفاسي ولد سنة 905 وتوفي سنة 961 قاضي الجماعة في فاس ـ انظر ترجمته في شجرة النور الزكية ص283 بند 1072.

(12) ذكر الأستاذ محمد حجي بأن الكتاب مخطوط في المكتبة الملكية بالرباط عدد 10153 غير مرقم، انظر الحركة الفكرية ـ المصدر السابق ـ هامش ص294.

(13) الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين ـ المصدر السابق ص295/ 1.

(14) مخطوط في المكتبة الحسنية بالرباط تحت رقم 6999.

(15) الحركة الفكرية بالمغرب ـ المصدر السابق ص297/ 1.

لقاء الفقيه اليوسي مع الفقيه محمد بن أحمد المكني في طرابلس منذ ثلاثة قرون(*)

دأب الرحالة المغاربة على تدوين رحلاتهم إلى الحجاز في سبيل أداء فريضة الحج، وزيارة الأماكن المقدسة التي يهفو إليها قلب كل مسلم، وقديماً كانت الجمال هي الوسيلة الوحيدة لقطع المسافات التي تفصل بلدان المغرب العربي إلى أرض الحجاز، وهذه الرحلة تتطلب بعد توفير الراحلة تأمين مخاطر الطريق، وذلك يستدعي أن يكون السفر جماعياً في شكل قوافل تضم العديد من الرجال والنساء وأحياناً الأطفال، كل ذلك في سبيل توفير الأمن والعناية للقافلة، وغالباً ما تضم هذه القوافل بعض العلماء والفقهاء الذين يقومون بالوعظ والإرشاد، وبيان المناسك للركب المرافق، وهؤلاء العلماء والفقهاء عادة ما يلتقون غيرهم من العلماء في المدن التي يحطون فيها الرحال، فيقع الاتصال العلمي بين طرفين، ومعرفة كل طرف ما عند الآخر من علوم أو كتب أو اجتهادات فقهية، فتقع الفائدة من هذا اللقاء العلمي.

وقد يستفيد العالم المقيم من الآتي المسافر أو العكس، فيأخذ

(*) نشرت في صحيفة الدعوة الإسلامية، العدد 571 بتاريخ 10/ 12/ 1997ف

المسافر عن المقيم بعض العلوم، أو قراءة بعض الكتب عليه، أو يسمع عنه حديثاً، أو رأياً فقهياً، أو أبياتاً شعرية، أو ما شابه ذلك، فينقله عنه حفظاً أو كتابة، ويرويه عنه في مجالسه أو يذكره في كتبه، وبهذه الطريقة وصلت الكتب المخطوطة من المشرق العربي إلى المغرب العربي، وكذلك بين مدن المغرب العربي أو الأندلس والبلدان الإفريقية، وعلى ذلك لا نعجب اليوم إذ نرى مخطوطات كتبها علماء من ليبيا في الخزانات المغربية (تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) وفي غيرها من المدن الإفريقية، كذلك في المشرق العربي (مصر، الحجاز، سوريا، تركيا) كل ذلك تم من طريق النسخ، لعدم وجود المطابع في تلك الآونة، وتناقلتها القوافل التجارية وركب الحجيج.

ومدينة طرابلس تعتبر من المحطات التي يجب على ركب الحجيج أن يحط بها حيث تقع في نصف المسافة من أقصى المغرب العربي حتى دخول مصر، وهي كذلك من المدن الكبيرة التي يجب على المسافر أن يتزود منها الزاد وشراء لوازم السفر، وخصوصاً استبدال الإبل التي أنهكها السفر بأخرى تكمل المسافة، لذلك نجد ذكرها في كتب الرحلات، فلا يخلو كتاب من كتب الرحلات خلال المغرب العربي إلا وفيه ذكر لمدينة طرابلس، وأغلب الرحالة الذين زاروا هذه المدينة قديماً أثنوا عليها وعلى أهلها، وذكروا علماءها وفقهاءها واللقاءات العلمية التي دارت بين العلماء الوافدين والعلماء المقيمين.

ولا ننكر أن بعض الرحالة قد ذموا المدينة ونسبوها للجهل، وهم قلائل جداً، وينحصر الأمر في رجلين فقط، هما: العبدري، والوزير الشرقي، ولذلك أسباب لا مجال لبحثها الآن في هذا المقال، ولعلهما قاما بخدمة جليلة لهذه المدينة لم يشعرا بها عندما كتبا عنها ما كتبا، حيث كانت أقوالهما في ذم طرابلس سبباً في كتابه تاريخ طرابلس، وما فيها من

حضارة وعلماء، ومثال ذلك كتاب التذكار فيمن ملك طرابلس ومن كان بها من الأخيار، لمؤلِّفه أبي عبد الله محمد بن خليل بن غلبون.

والذي دعاني لكتابة هذا المقال، هو اللقاء العلمي الذي تم بين الشيخ أبي علي الحسن بن مسعود اليوسي المغربي، والشيخ محمد بن أحمد المكني الطرابلسي، ورغم أن هذا اللقاء قد تم منذ ثلاثة قرون خلت فإن بعض الكتاب المعاصرين تناولوه بالذكر والتعليق، فقد أشار إليه الدكتور عبد الكبير العلوي المدغري من المغرب الشقيق[1] وكذلك الأستاذ أبو القاسم محمد كرو من الشقيقة تونس[2] لكنهما اختلفا في طريقة الرواية والتعليق، ونظر كل منها إلى هذا اللقاء بمنظور يختلف عن الآخر، وقبل الحديث عن هذا اللقاء العلمي الذي تم في مدينة طرابلس قديماً، يقتضي الأمر التعريف بالفقيهين قطبي اللقاء، ثم نعرُج إلى الحكاية كما ذكرتها المصادر التاريخية، ونقوم بالتعليق عليها من خلال ما كتب من قبل الباحثين المغربي والتونسي.

ونقدم كعادة أهل بلادنا التعريف بالضيف أولاً: هو الحسن بن مسعود بن محمد اليوسي، ويكنى بأبي علي، ولد سنة 1040 هجرية بقرية تمزيزت بقرب قرية صفرو، وهي تقع قريباً من فاس، حفظ القرآن الكريم في طفولته، ثم أخذ العلم عن عدة شيوخ في الزاوية الدلائية، وأصبح ذا مكانة عالية في العلوم الإسلامية، وقام بالتدريس في أغلب حواضر المغرب، وله عدة مساجلات ومشاحنات بينه وبين العلماء الفاسيين، لأنه كان يعتز بنفسه وعلمه، ألَّف مجموعة من المؤلفات بلغت 41 مصنفاً بين كتاب ورسالة وقصائد شعرية وشروح وحواشٍ، بعضها طبع، وأغلبه ما زال مخطوطاً، وبعد هذه الحياة الحافلة بالعطاء العملي الغزير والرحلة والتنقل، انتقل إلى رحمة الله يوم الأثنين 23/ من ذي الحجة/ 1102هـ ودفن في القرية التي ولد بها[3].

أما الفقيه الطرابلسي، فهو محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله المكني التنوخي، لم ينل حظاً من الترجمة في المصادر الليبية، فلم يرد ذكره إلا في كتاب التذكار لابن غلبون، حيث قال: (وممن تفقّه بها ـ أي طرابلس ـ أبو عبد الله محمد أحمد المكني، نشأ بها، وتولى الإفتاء بها بعد موت الشيخ محمد بن مقيل الأكبر)[4] رغم أن المصادر الليبية القديمة والحديثة ترجمت لوالده أحمد بن محمد المكني الذي ولد في طرابلس سنة 1042هـ ونشأ فيها، وحضر مجالس العلم والعرفان، وصاحب المشائخ ومشاهير الفضلاء من أهل زمانه، وجمع علم الشريعة والحقيقة، ومهر في الفقه، وتولى الإفتاء في الثغر، وله من المؤلفات كتاب شكر المنة في نصر السنّة، وتوفي في حدود سنة 1100هـ[5].

وإذا كانت المصادر الليبية لم تذكر عن هذا الفقيه الذي التقى اليوسي في طرابلس إلا تلك الكلمات المختصرة، التي يستدل منها على أنه فقيه نشأ في مدينة طرابلس، وأخذ العلم عن شيوخها، وربما عن والده أيضاً، وتولى وظيفة الإفتاء بها، إلا أن كتب الرحلات قد ذكرت عنه الشيء الكثير، وكذلك عن جده الشيخ محمد المكني الأكبر، حيث نقل النائب في المنهل العذب ما ذكره العياشي في رحلته، قال: سيدي محمد المكني كان أعلم أهل ذلك الساحل تولى الفتوى في بلده مراراً واشتغل بالتدريس وله مشاركة حسنة في فنون كثيرة، توفي قريباً من سنة 1056هـ[6] ونقل هذا الوصف أيضاء أبو العباس أحمد بن محمد بن ناصر الدرعي المتوفى عام 1128هـ وذلك بمناسبة الحديث عن ابنه أحمد بن محمد المكني، والذي التقاه في رحلات سابقة، أما ابنه محمد صاحب اليوسي فقد التقاه في الرحلة التي قام بها سنة 1121 ـ 1122هـ حيث قال: واكرمنا بها أحبتنا، المفتي أبو عبد الله المكني، وذكر بقية العلماء وأبناءهم الذين استقبلوا الرحالة أحمد بن ناصر الدرعي وأكرموا وفادته، وكرر ذلك في عدة صفحات من الرحلة[7].

ويحكي أبو سالم العياشي ـ فيما نقله النائب في المنهل العذب ـ عن والد محمد بن أحمد بن محمد المكني، بأنه يملك مكتبة كبيرة ليس مثلها لأحد من أهل البلدة، وأن العياشي زاره في بيته واستعار منه كتابين: المطول لسعد الدين، وكتاب العضد على ابن الحاجب، فحمدت سيرته وظهرت نجابته وسدد في فتواه، وولي التدريس في الجامع الكبير والخطبة والإمامة [(8)].

ومن خلال تلك الملامح نعلم أن الشيخ محمد المكني الذي التقى الإمام اليوسي لم يكن شخصاً عادياً، فهو من أسرة عالمة، جده كان مفتياً، فلا غرو أن يكون مثل آبائه، فهو قد تربى في بيت علم به خزانة علمية يقول عنها العياشي إنها من أكبر المكتبات في البلد، يضاف إلى ذلك النخبة من العلماء والفقهاء ممن كانت تزدهر بهم مدينة طرابلس، والذين ذكرهم العياشي وابن ناصر الدرعي، وهو من شيوخ اليوسي، وهؤلاء العلماء كانوا يتسابقون فيما يبدو على العلماء الوافدين إلى طرابلس ويبالغون في إكرامهم، رغبة في إقراء الضيف والاحتكاك بالعلماء لزيادة الفائدة، إذ يتم في هذه اللقاءات عادة عرض المسائل الفقهية وتبادل الكتب والنسخ منها، ومعرفة ما يدور في الأقطار الإسلامية الأخرى، ناهيك بتكوين العلاقات والصداقات، وما يحدث فيها من تبادل الرسائل الأخوانية.

ومن خلال كتب الرحلات، يلاحظ قيام أهالي ليبيا عموماً، وطرابلس على وجه الخصوص، بإكرام وفود الحجيج التي كانت تمر عبر البلاد ذهاباً وإياباً، وذلك رغبة في الثواب والأجر، ويحرص علماء طرابلس على لقاء العلماء الذين يحلّون بها، فتحصل لهم الفائدة في التلقي، والأخذ عنهم تغنيهم أحياناً عن الرحلة، ولا عجب إذ يقول ابن الإجدابي عندما سئل عن غزارة علمه ولم تكن له رحلة، فقال: اكتسبته

من بابي هوارة وزناتة، وهذا يعني تلقّي العلم عن العلماء الوافدين على مدينة طرابلس من المشارقة والمغاربة[9].

والجدير بالذكر أن أسرة المكني تعود في أصولها الأولى إلى مدينة صفاقس، وقد قدم الجد الأول عبد الله المكني إلى طرابلس في عهد درغوت باشا واستقر فيها، ويذكر المرحوم الشيخ الطاهر الزاوي أن درغوت باشا نقل جماعة من أهل صفاقس إلى طرابلس ليشتغلوا بالتجارة والزراعة والصناعة، وجعل المكني رئيساً عليهم، وأصبح من المقربين للوالي، وكانت ذريته أصحاب نفوذ ومن ذوي الرأي والمكانة[10].

ولنعد إلى قصة اللقاء الذي جمع الإمام اليوسي العالم المغربي مع فقيه طرابلس ومفتيها الشيخ محمد بن أحمد بن محمد المكني في بداية القرن الثاني عشر للهجرة، وقد تم توثيق هذه الواقعة في وثيقتين، الأولى: رحلة اليوسي التي قام بكتابتها ابنه محمد الكبير اليوسي مخطوط في الخزانة العامة بالرباط مجموع رقم 1418ك، والثانية: مخطوط صغير يتكون من صفحتين موجود في مكتبة الأستاذ محمد أبو القاسم كرو بتونس، نقل عن الأصل الذي كتبه عبد السلام بن عثمان التاجوري، والذي كان حاضراً هذا اللقاء ومشاركاً فيه، لذلك قام بكتابته على هامش كتاب المحاضرات لليوسي، ثم انتقل هذا الكتاب إلى الشيخ عبد القادر الزيني المغربي نزيل تونس حيث كان بها عام 1244هـ، هذا بدوره نقل من خط الشيخ عبد السلام بن عثمان ما كتبه حول هذا اللقاء[11].

تقول القصة بأن قافلة الحجيج المغربي، وفيها العلامة الكبير والشيخ الشهير أبو الحسن بن مسعود اليوسي، وصلت إلى طرابلس يوم السبت الثامن عشر من شعبان عام 1101 (27/5/1690ف) وكما هي عادة الفضلاء الكرماء من علماء طرابلس، فقد أصر كبير علمائها ـ يومئذٍ ـ الشيخ محمد بن أحمد بن محمد المكني الطرابلسي على أن تكون إقامة الشيوخ

العلماء في داره الواقعة في بستانه من ضاحية المنشية، وبقي إلى أن غادرها يوم الأثنين السابع والعشرين من شعبان سنة 1101هـ إلى تاجوراء(12).

وخلال اللقاء الذي استغرق عشرة أيام في طرابلس، ليس من المستبعد قيام حلقات من العلم والمناظرات بين فقهاء طرابلس والإمام اليوسي ومن معه من الفقهاء، ومنهم ابنه محمد الذي دوَّن في رحلة والده تاريخ اللقاء والمغادرة، واستدعاء الإجازة العلمية من كبير علماء المغرب آنذاك لعلماء ليبيا، وعالم آخر من صفاقس، وإجازة الشيخ اليوسي لهم، وكان الاستدعاء والإجازة كلاهما شعراً.

وتقول الرواية الليبية إن الاستدعاء لطلب الإجازة كتبه الشيخ عبد السلام بن عثمان التاجوري على لسان كبير فقهاء طرابلس آنذاك الشيخ محمد بن أحمد المكني، وهو مكوَّن من أربعة عشر بيتاً من الشعر، أما الإجازة فقام بكتابتها ابن العلاَّمة اليوسي محمد الذي كان مرافقاً لوالده، وهي مكونة من خمسة عشر بيتاً من الشعر، وقام الأستاذ الفاضل أحد أعلام تونس المعاصرين، الأستاذ محمد أبو القاسم كرو بكتابة بحث حول هذا اللقاء، ونشر الوثيقة التي تضمنته محققة في مجلة البحوث والدراسات التاريخية(13) كذلك تناول هذا اللقاء العلمي الدكتور عبد الكبير العلوي المدغري في رسالته المقدمة لدار الحديث الحسنية لنيل دبلوم الدراسات العليا، والتي كانت بإشراف الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطىء) وقد نشرت فيما بعد بعنوان (الفقيه أبو علي اليوسي نموذج من الفكر المغربي في فجر الدولة العلوية) سنة 1989ف. من قبل وزارة الأوقاف في المغرب.

لاحظت من خلال دراستي لما كتبه كل منهما حول هذا اللقاء التاريخي أن الأستاذ محمد أبو القاسم كرو قد تناوله بموضوعية وتجرُّد

معلقاً عليه بما يقتضيه المقام، وخصوصاً أنه يجمع بين علماء من أقطار المغرب العربي، المغرب، تونس، ليبيا، حيث ورد ذكر عالم صفاقس الشيخ علي النوري الصفاقسي في الاستدعاء، وفي الإجازة، ونقل إلينا النص دون تحريف أو حذف، وأظهر استغرابه من بقاء الإمام اليوسي في طرابلس عشرة أيام، وهو الضنين بمثل هذه اللقاءات، حيث كان لا يسعى لأهل العلم، ولا يميل إلى سهولة العلاقة بهم، ولهذا رجح بأن تلك المدة التي بقاها اليوسي كانت فرصة للمجالسة والمحاورة وتعميق المودّة، والاستفادة العلمية المتبادلة بين الجميع، وأن هذا اللقاء لم ينته بشكل سلبي معتاد من المجاملات، بل بنصوص أدبية رائعة، وبتوسع علمي مزموق شمل الحاضرين فيها والغائبين، ممن لهم مكانة في العلم وموقع في نفوس الجميع[14].

أما فيما كتبه الدكتور عبد الكبير المدغري حول هذا اللقاء، فقد قلل من أهميته، وقدَّم له بفائدة الرحلة العلمية، وما يحصل فيها من تلقّي تعقبه الإجازة التي تدل على التحصيل، أما اللقاء العابر وطلب الإجازة من العالم الملتقى به، فهو تزييف لهذه الإجازة العلمية، يستغل فيها الأدعياء الدخلاء على العلم طيبة الشيوخ، فينالون منهم الإجازة فيما لم يقرأوه عليهم، ثم ذكر قصة اللقاء كمثال للإجازة العلمية المزيفة من وجهة نظره، فقال: وصل اليوسي إلى طرابلس في طريقه إلى بيت الله الحرام، ونزل بدار المحب الفقيه السيد محمد بن أحمد بن محمد الملقب بالمكني، وما مضت بضعة أيام حتى تقدَّم الفقيه يطلب الإجازة من اليوسي له ولرفاقه، ونقل أبيات الاستدعاء ناسباً إياها إلى الفقيه المكني، وذكر اثني عشر بيتاً فقط، وقد يكون ذلك خطأ من الناسخ، ثم قال: وكأن اليوسي قد أحس بحرج كبير، فدفع الأبيات إلى ولده محمد الكبير، وأمره أن يجيزهم عن إذنه، فكتب ابنه بلسان أبيه، ونقل أربعة أبيات فقط من الإجازة التي وردت في المصادر الليبية خمسة عشر بيتاً[15] ثم عرَّج إلى نقل ما جاء في

مقدمة ابن الصلاح من أن الإجازة العامة لم نر ولم نسمع عن أحد ممن يقتدى به أنه استعمل هذه الإجازة العامة فروى بها، والإجازة في أصلها ضعف، وتزداد بهذا التوسع والاسترسال ضعفاً كثيراً لا ينبغي احتماله[16].

ذلك ما كتبه الدكتور عبد الكبير العلوي المدغري في رسالته الجامعية الأولى منذ ربع قرن تقريباً، ولهذا لا أتوجه إليه باللوم، فقد كان في بداية التحصيل العلمي آنذاك، أما في الوقت الحاضر فهو من علماء المغرب المرموقين، له العديد من الإصدارات التي تدل على مكانته العلمية وثقافته العالية إلى جانب المحاضرات التي يقوم بإلقائها في اللقاءات العلمية المختلفة، وخصوصاً مع بداية الدروس الحسنية في شهر رمضان الكريم كل عام، ومع ذلك لا يمنع من التعليق على ما كتبه منذ سنوات خلت، فكل يؤخذ منه أو يرد عليه إلا رسول الله ﷺ ـ كما قال الإمام مالك ـ رضي الله عنه ـ وفيما يلي التعليق على ما كتب:

1 ـ قال الدكتور عبد الكبير: «وما مضت بضعة أيام حتى تقدم الفقيه يطلب الإجازة من اليوسي له ولرفاقه» والأيام التي قضاها اليوسي ورفقاؤه في ضيافة علماء طرابلس هي عشرة أيام، فهل يعقل أن الإمام اليوسي قضى هذه الأيام في الأكل والشرب واللهو، والتمتع بالتجول في بساتين المنشية وجمالها وطيب أشجارها، وهو العالم الحريص الذي قضى عمره في التنقل والترحال والتدريس والتأليف، فأنا على يقين بأن تلك الأيام كانت مناسبة لإلقاء الدروس، والإجابة عن القضايا التي طرقت، والمناظرات العلمية، وعلى ذلك فلا مجال للاستغراب أن يطلب المضيف الإجازة العلمية من مضيفه العالم.

2 ـ جاء في أحد أبيات الاستدعاء الذي صاغه الفقيه عبد السلام بن عثمان التاجوري.

يؤمل منكم أن تجيزوه بالذي   رويتم ورويتم من العلم والذكر

فمن يدقق في البيت كلمة (رويتم) مكررة في الشطرة الثانية، وذلك شيء غير محبوب في الشعر إلا لضرورة، فما هي الضرورة التي جعلت الناظم يكررها ليس في البيت، بل في شطرة منه؟ أعتقد بأن التكرار كان مقصوداً، وتقدير الكلام أن الفقيه المكني يأمل من الإمام اليوسي أن يمنحه الإجازة العلمية في العلوم التي رواها لهم أثناء إقامته في طرابلس، وذلك ما يدل عليه اللفظ الأول (رويتم) أما الكلمة الأخرى فهي معطوفة عليها «ورويتم» أي ما رويتموه في مؤلفاتكم، وقد جرت العادة أن تمنح الإجازة به من العلماء، في ذلك دليل على قيام اليوسي بإلقاء بعض الدروس العلمية أثناء إقامته في طرابلس.

3 ـ مما يؤكد وجهة النظر هذه أن الفقيه عبد السلام بن عثمان التاجوري الذي صاغ الاستدعاء قام بكتابة القصة على هامش كتاب المحاضرات لليوسي، فكيف وصل هذا الكتاب إلى طرابلس؟

الجواب عن هذا السؤال يتضمن احتمالين، الأول: أنه اقتناه قبل وصول اليوسي إلى طرابلس فقام بمطالعته، وعندما وصل اليوسي عرض عليه الأمر، أو ناقشه في بعض ما ورد فيه، أو قام اليوسي بشرح العلوم التي قيدها فيه، ومن هنا حصل التلقي الذي أعقبته الإجازة العلمية، أما الاحتمال الثاني: فهو أن اليوسي قد أحضر معه كتاب المحاضرات فقام بنسخه، أو أن اليوسي قد أهداه له، وهذا يدخل أيضاً في الإجازة العلمية وتسمّى المناولة.

4 ـ قول الدكتور عبد الكبير «اليوسي قد أحس بحرج كبير فدفع الأبيات (الاستدعاء) إلى ولده محمد الكبير وأمره أن يجيزهم عن إذنه».

وهذا التأويل قد لا يطابق الحقيقة، فلم يذكر محمد الكبير اليوسي الذي دوَّن الرحلة بأن والده قد أحس بالحرج، كما أن اليوسي إذا لم يرد الإجازة، فهو ذو شخصية قوية لا تمنعه من الرفض، وقد ذكر الدكتور عبد الكبير المواقف الكثيرة التي كان يرفض فيها الخضوع لرأي

غيره، بل وصل الأمر إلى رفض السلاطين والرد عليهم، ولذلك نجد ابن اليوسي محمداً بعد أن صاغ الإجازة من خمسة عشر بيتاً قال: «وكتب عن إذن أبيه وسيده عبيد ربه العلي محمد بن الحسن اليوسي، كان الله له أمين، يوم الجمعة 24 شعبان 1101هـ»[17].

5 ـ ومما يؤكد أن الإجازة العلمية قد منحها الإمام اليوسي عن طيب خاطر ما خطه بيده بعد الإجازة ما نصه: «صحيح وكتب الحسن بن مسعود اليوسي كان الله له» فهذا يدل على رضاه بالإجازة. ولماذا لم يكتب اليوسي الإجازة بخطه، أو يقوم بإملائها؟ ذكر الفقيه عبد السلام بن عثمان التاجوري سبب ذلك عندما قال: (فأجاب ابنه على لسان والده، لأنه كان ضعيفاً) وبذلك نفهم السبب في عدم كتابة الاستدعاء، فهو الضعف المصاحب لصحة اليوسي وليس الإحراج، وخصوصاً أن الاستدعاء كان شعراً، فيجب أن تكون الإجازة شعرية أيضاً، والذي يؤيد هذا الرأي، أي إن اليوسي كان ضعيفاً في صحته، هو وفاته بعد هذه الرحلة، فقد يكون الضعف قد صاحبه طوال رحلة الحج، لأنه توفي رحمه الله بعد عودته إلى المغرب في 23 من ذي الحجة سنة 1102هـ.

6 ـ يضاف إلى تلك الأدلة ما صاغه ابن اليوسي على لسان والده من الإجازة العلمية، والتي تضم خمسة عشر بيتاً، لم يذكر منهم الدكتور عبد الكبير سوى أربعة فقط ـ كما سلف القول ـ حيث ورد في الإجازة ما يدل على أن الإمام اليوسي قد قام بإلقاء بعض الدروس أثناء إقامته في طرابلس، إذ ورد في الإجازة ما يلي:

أجزت لكم في كل ما قد رويته
وما قلت قبل من نظم ومن نثر

وحدثتكم في ذلكم عن شيوخنا ذوي
العلم والعرفان والفضل والقدر

ومن شاء يستقصي ففهرسة لنا
تضيء لهم كالنجم في الطالع الزهر
على شرطها المعتاد في كل دورة
من الفهم والتحصيل والصدق في الذكر.

يتأكد من صياغة الإجازة أنها قد أعطيت بعد ما حصلت الرواية في الحديث وغيره من خلال الدروس الملقاة، فهي واضحة في جمعها بين ما ألقاه اليوسي خلال إقامته في طرابلس، وما حدث به عن شيوخه، وفيما قاله من قبل في علوم نافعة ضمَّنها مؤلفاته التي سبقت وصوله إلى مختلف الأقطار، وذلك ما جعله ينال هذه الحظوة الرفيعة، والمكانة اللائقة من علماء وفقهاء وصلحاء طرابلس.

7 ـ ومما يدل على أنها إجازة علمية حقيقية، أنها كانت على شرطها المعروف من ضرورة الفهم الجيد، والتحصيل العلمي، والصدق في الرواية عن صاحب الإجازة، وقد أحال المجيز من أجازهم إذا أرادوا توثيق السند العلمي إلى فهرسته التي وضعها في شيوخه الذين تلقّى العلم عنهم، وهم أعلام كما وصفهم بالنجوم الزاهرة المعروفة، وقد جرت العادة في الإجازات العلمية المنثورة أن يكتب العالم المجيز شيوخه وأساتذته لحرص علماء المسلمين على بيان السند العلمي، وذلك من أركان المنهج العلمي عند المسلمين، بدأ به علماء الحديث ثم انتقل إلى عدة علوم أخرى، هذا ما يجعلنا نطمئن إلى أن الإجازة العلمية التي أعطاها الإمام اليوسي لعلماء طرابلس قد صدرت من أهلها لمن يستحقها، وليست مجاملة أو منحت بطريقة الإكراه، وخصوصاً من اليوسي المعروف باعتزازه العلمي، ومكانته المرموقة ومواقفه الصلبة في الحق.

ختاماً لهذا المقال الذي حاولت فيه تسليط الضوء على صورة مضيئة

من تاريخ بلادنا الثقافي عبر العصور في محاولة لإحيائه، وتبصير الأجيال الحاضرة بنبذة تاريخية عن الحركة العلمية في أقطار المغرب العربي الكبير الذي نسعى إلى توحيد العرب والمسلمين جميعاً، ونرى لزاماً علينا وبلادنا تزخر حالياً بالعديد من الجامعات في مختلف أرجائها، وفيها من أقسام الدراسات العليا ما يؤهلها إلى القيام بدراسات في تراث علمائنا وفقهائنا، ودراسة إنتاجهم الفكري والعلمي في مختلف المجالات الأدبية والتاريخية والفقهية وغيرها، أن تقوم بهذا الدور، ولا سبيل إلى معرفة دور بلادنا الثقافي والمنارات العلمية التي كانت فيها إلا بتتبع مثل هذه الومضات التاريخية المتناثرة بين دفات المخطوطات الحبيسة في الخزانات العامة والخاصة.

والله من وراء القصد

الهوامش

(1) الفقيه أبو علي اليوسي، نموذج من الفكر المغربي في فجر الدولة العلوية، تأليف الدكتور عبد الكبير العلوي المدغري، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب 1989ف.
(2) المخطوطات الليبية في المكتبات التونسية، بحث الأستاذ محمد أبو القاسم كرو نشر في مجلة البحوث التاريخية، العدد الأول، السنة11، أي النار 1989ف.
(3) الفقيه أبو علي اليوسي، المصدر السابق، ص107 وما بعدها.
(4) التذكار فيمن ملك طرابلس ومن كان بها من الأخيار، لأبي عبد الله محمد بن خليل بن غلبون، عني بتصحيحه والتعليق عليه الأستاذ الطاهر أحمد الزاوي ـ رحمه الله ـ الطبعة الثانية ـ 1967ف ص263، وربما يكون مذكوراً في مصادر أخرى ما زالت مخطوطة
(5) ترجمته في أكثر من مصدر، أولها التذكار ص234، والمنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، لأحمد النائب، ص265، دليل المؤلفين لكحالة ص2 ـ 160 وهدية العارفين ص 165 ـ.
(6) المنهل العذب ـ ص165.
(7) الحاجية من ثلاث رحلات في البلاد الليبية، للدكتور علي فهمي خشيم، الرحلة الناصرية ص38.
(8) المنهل العذب ـ ص265.
(9) أعلام من طرابلس للأستاذ الكبير علي مصطفى المصراتي، ص126.
(10) أعلام ليبيا للمرحوم الشيخ الطاهر أحمد الزاوي، ص105.
(11) مجلة البحوث التاريخية، المصدر السابق ص28.
(12) مجلة البحوث التاريخية، المصدر السابق ص29.
(13) مجلة البحوث التاريخية، المصدر السابق ص26 ـ 45.
(14) مجلة البحوث التاريخية، المصدر السابق ص30.
(15) الفقيه أبو علي اليوسي، المصدر السابق ص341.
(16) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
(17) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

الشيخ عبد الرحمن البوصيري
من خلال إحدى وثائقه(*)

ولد الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم بن أبي القاسم بن محمد بن عثمان الأخضري البوصيري في مدينة غدامس يوم 22 من ذي القعدة سنة 1258هـ، حفظ القرآن وتلقَّى مبادىء العربية والدروس الدينية على شيوخ بلده، وفي سنة 1278هـ انتقل مع والده إلى مدينة طرابلس، فأخذ في إكمال دراسته على شيوخ عصره، ولازم شيخه محمد كامل بن مصطفى في الدروس والمطالعة ومراجعة الفتاوى، تردد على تونس، وسافر إلى مصر والآستانة للتجارة وطلب العلم، وكان شغوفاً باقتناء الكتب، تولى التدريس وتخرَّج على يديه جماعة كثيرة من أهل العلم، تولى الوظائف العامة مثل سجلات العقود ورئاسة كتبة المحكمة الشرعية والقضاء[1] له مؤلفات في مختلف العلوم، منها فاكهة اللب المصون على جواهر المكنون، الدر المجنية من حديث خير البرية على الجامع الصغير للإمام السيوطي، نزهة الثقلين في رياض إمام الصالحين، الجواهر الزكية في مصطلح حديث خير البرية، شرح ألفية العراقي في مصطلح الحديث،

(*) نشرت في مجلة الوثائق والمخطوطات، الصادرة من مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، العدد الأول، السنة الأولى، 1986ف.

ومبتكرات اللآلىء والدرر في المحاكمة بين العيني وابن حجر، والكتاب الأخير قام بتحقيقه وتقديمه الأستاذان سليمان محمد الزوبي ومحمد الهادي عرفة، طبعة وزارة المعارف سنة 1959م[2] وهذه المؤلفات في علم الحديث والأصول والبلاغة.

وتوفي هذا العالم رحمه الله في مدينة طرابلس يوم الجمعة الخامس عشر من المحرم سنة 1354هـ الموافق 19 إبريل سنة 1935م.

هذا العالم الجليل جدير بالدراسة الشاملة لحياته ومؤلفاته، والنبذة التي أوردتها عنه ليست بجديدة، غير أني في هذا المقال المختصر أحاول التعرض لجانب علمي آخر في حياة الشيخ عبد الرحمن البوصيري ربما يكون غير معروف لدى بعضهم برز فيه الشيخ أثناء عمله بالقضاء، وهو علم الشروط والسجلات أو علم التوثيق، هذا العلم الذي يبحث في كيفية إثبات العقود والتصرفات والالتزامات ونحوها في الحجج والسجلات والمكاتبات التي تتم في المعاملات على وجه يصح الاحتجاج بها[3].

وعلم الشروط والسجلات يستمد أحكامه من علم الفقه، حيث إن جميع العقود التي يطلب توثيقها تتعلق بأحكام شرعية نظّمها الفقه ووضع لها شروطاً تجب مراعاتها أثناء عملية التوثيق، ومن هنا جاءت تسميته لدى بعضهم بعلم الشروط[4]، كما يستمد أيضاً من علم الإنشاء والكتابة من حيث إن صياغة العقود تتطلب مهارة خاصة في إنشائها وأساليبها الكتابية، وفي رسمها وكتابتها، كذلك يعتمد على الرسوم والعادات والأمور الاستحسانية التي تختلف باختلاف العقود وتباين البيئات والمناطق الإسلامية.

ومن خلال الوثيقة الموجودة بين أيدينا التي كتبت بتاريخ 5 رجب 1331هـ الموافق 11 يونيه 1913م في محكمة طرابلس الشرعية على يدي الشيخ عبد الرحمن البوصيري، نحاول معرفة مدى انطباق علم الشروط

والسجلات عليها، وذلك بالتعرض لأسلوبها وأحكام الفقه فيها، وقواعد الوثائق الشرعية التي تحتويها، وأي معلومات أخرى تستفاد منها، وهذه الوثيقة واحدة من آلاف الوثائق التي كتبها، أو صاغها الشيخ خلال عمله بالقضاء، وهي نسخة مكتوبة عن الأصل الموجود في سجل المحكمة الشرعية تحت رقم 1413 صحيفة 368 مجلد 3، وهي محفوظة في إدارة التسجيل العقاري والتوثيق بطرابلس ضمن الملف رقم 4058، طولها 56 سم وعرضها 41 سم تحتوي على 19 سطراً كتبت في نصفها العلوي، يوجد في أعلى الوثيقة عبارة (قاضي طرابلس غرب عبد الرحمن البوصيري) وفي أسفلها ختم دائري يوجد فيه اسم القاضي واضحاً (عبد الرحمن الأخضري البوصيري) لا يوجد عنوان للوثيقة لبيان موضوعها، ولكن يتضح من مطالعتها أنها تعديل لحجة وقف سابق لسيدة من طرابلس.

تبدأ الوثيقة بعبارة (في المجلس الشرعي المنعقد بخصوص ما يأتي) وهذه البداية هي ما جرت به عادة بعض الموثقين في ليبيا عند تحريرهم للعقود في المحاكم الشرعية، وهناك صيغ أخرى مستعملة، لكن هذه أدقها حيث يعتبر مجلس القاضي أو مقر المحكمة مجلساً شرعياً، وكل ما يتم في هذا المجلس يكون متفقاً مع قواعد الشريعة السمحاء، بالإضافة إلى أن ذكر العبارة السابقة تفيد مكان تحرير الوثيقة، حيث يفهم منها أن هذه الحجة حررت في المحكمة وأمام القاضي، وقد كان فقهاء الشروط الأوائل لا يوجبون ذكر المكان الذي حررت فيه الوثيقة بالرغم من جمعهم للشروط الأخرى[5].

لكن المتأخرين منهم أوجبوا ذكر مكان تحرير السجلات والوثائق، على سبيل المثال أوجب الشيخ كامل بن مصطفى ذكر مكان المحكمة التي تم فيها صدور الحكم أو تحرير السجل أو الوثيقة الشرعية[6].

بعد العبارة السابقة جاء في الوثيقة (حضرت المرأة السيدة زينب

خانم بنت شيخي وأستاذي سيدي محمد كامل أفندي بن مصطفى بن محمود المفتي الأسبق في طرابلس الغرب رحمه الله تعالى) يلاحظ في البداية إضافة صفة خانم لاسم السيدة، وهذه الصفة توضح التأثر بالألفاظ التركية المستعملة في ذلك الوقت، ثم ذكر اسم أبيها وجدها وأب الجد للتعريف بهذه السيدة مع ذكر صفة الوالد بوظيفته السابقة، ولكن من هو والد السيدة التي حضرت للمحكمة لكي توثق عقد الحبس؟ وما علاقتها بالشيخ البوصيري رحمهما الله؟.

هذه السيدة هي بنت المرحوم الشيخ محمد كامل بن مصطفى أحد علماء مدينة طرابلس الذين أثروا الحياة الثقافية والعلمية، وتركوا من تلاميذهم علماء أجلاء كان أحدهم الشيخ عبد الرحمن البوصيري نفسه[7]. لذلك كتب في الوثيقة بأن السيدة المذكورة هي بنت شيخي وأستاذي، وهذا يدل على احترام وتقدير من الشيخ عبد الرحمن البوصيري لأستاذه وشيخه، الشيخ محمد كامل بن مصطفى حتى بعد وفاته في شخص ابنته التي حضرت إلى المحكمة، وتوضح هذه العبارة أيضاً مدى الاعتزاز والعرفان بالجميل الذي يكنّه الشيخ البوصيري لأستاذه، حيث يكفي في الوثيقة أن يذكر اسم المشهود عليه واسم أبيه وجدّه ولقبه واسم قبيلته وكنيته، لكن الشيخ عبد الرحمن اعترافاً منه بفضل معلمه وتبجيلاً له ذكر تلك الصفات، ولم يذكرها مجردة كأن قال فلانة بنت الشيخ الأستاذ، بل نسب ذلك لنفسه بأن قال شيخي وأستاذي، وهكذا يعترف بالفضل لذويه، كما أنه ذكر وظيفته التي شغلها باعتباره المفتي الأسبق في طرابلس الغرب.

بعد تحديد مكان العقد، والإشارة إلى المشهود عليها، والتعريف بها تعريفاً واضحاً نافياً للجهالة، بدأت الوثيقة في سرد العقارات المطلوب تحبيسها في هذه الحجة دون الاكتفاء بحصرها السابق المذكور في الحجة

الأولى، بل بإعادة سردها وفقاً لحالتها الحالية ضماناً لدقة الوثيقة وسلامة إجراءاتها، مع الإشارة قبل السرد إلى أن هذه العقارات هي على ملك السيدة المذكورة وبتصرفها.

ويلاحظ بيان هذه العقارات بمواقعها بالضبط، وذكر حدودها من جميع الجهات، بداية بالقبلة على عادة الموثقين، مع ذكر الملاك المحادين لهذه الأملاك، وتحديد مشتملات المبنى تحديداً دقيقاً وتوضيح الشائعة منها، وتحديد عدد الحصص المملوكة للمرأة منها من مجموع الحصص الكلية، مع تحديد المحلة الواقعة بها هذه العقارات، وهذا التدقيق في الوصف يعد تطبيقاً لعلم الشروط والسجلات الذي يشترط بيان العقار موضوع الوثيقة بجميع صفاته وحدوده وعلاماته وموقعه بصورة واضحة جلية، تمكن قارىء الوثيقة من معرفته ومطابقته لواقع الحال، لكي يسهل الرجوع إلى الوثائق عند التنازع على هذه العقارات، أو الحدود الخاصة بها[8].

وبعد الانتهاء من ذكر العقارات المطلوب وقفها، جاء في الوثيقة (وقَّفت ذلك على نفسها مدة حياتها على مذهب من يرى ذلك) وهنا يجدر بنا أن نتوقف عند هذه العبارة لكي نفهم مدلولها جيداً، فقد أوضحت في السابق أن علم التوثيق يستمد أحكامه من الفقه، وذلك يعني أن التصرفات التي تكتب في الوثائق يجب أن تخضع للشروط الشرعية، لذلك فإن الإشارة إلى مصدر الإباحة أو الجواز يذكر بجانب التصرف لإعطائه الدليل الشرعي الذي يستند إليه، ولكن لماذا ذكر الشيخ عبارة على مذهب من يرى ذلك، ولم يذكر أن هذا الوقف وفق للشريعة الإسلامية، أو لأحكام الشرع الشريف؟

ورداً على ذلك نفيد بأن الوقف نظام إسلامي شرِّع للتقرب إلى الله تعالى بتحبيس عقار أو منقول على جهة بر، بوقف التصرفات الناقلة

للملكية عليه، وصرف منافعه في وجوه الخير المختلفة، وقد اختلف الفقهاء تبعاً لاختلافهم من حيث المقصود بحبس العين هل تخرج عن ملك الواقف أم لا؟ وهل هذا التصرف من الواقف يعتبر لازماً بحيث لا يملك العدول عنه أم هو غير لازم؟ ويصح أن يرجع عنه متى شاء[9].

قد ذهب بعض الفقهاء إلى اعتبار العين محبوسة عن التصرفات الناقلة للملكية مع بقائها على ملك الواقف، وأيلولة منفعتها لجهات البر، واعتبار هذا التصرف لازماً بمجرد النطق به، ولا يجوز الرجوع عنه، ويرى بعضهم الآخر انتقال ملكية العين الموقوفة وجعلها على حكم ملك الله تعالى، والتصدق بريعها لجهات البر، في حين أن غيرهم اعتبرها حبساً على ملك الواقف مع عدم جواز التصرف فيها بكل أنواع التصرفات.

ويرى فقهاء آخرون حبس العين عن التصرف فيها مع انتقال ملكيتها إلى الموقوف عليهم ملكاً ناقصاً[10]، لذلك فإن الحجة التي نتناولها بالدراسة هي عبارة عن تعديل لحجة وقف سابق جعلته الواقفة حبساً على نفسها أولاً، وعلى غيرها من أقربائها بعد وفاتها إلى أن ينتهي لبيت الله الحرام، وجعلت لنفسها حق الرجوع عن هذا الوقف متى شاءت.

وهذا يوافق آراء بعض الفقهاء دون بعضهم الآخر، لذلك نص الشيخ رحمه الله في حجة الوقف بعبارة: على مذهب من يرى ذلك، ويكون الوقف في هذه الحالة مطابقاً للمذهب الحنفي الذي يجيز الوقف على النفس والرجوع عن الوقف[11]. وفي اعتقادي أن الشيخ عبد الرحمن البوصيري مالكي المذهب وإلا لما كتب هذه العبارة، أما المرأة فقد اتبعت مذهب والدها الشيخ محمد كامل بن مصطفى، وهو من أكبر علماء الحنفية في ليبيا.

ويعد أن أورد الشيخ جميع الشروط السابقة للوقف، وذلك بحسب

الحجة الموجودة لدى المرأة وفقاً لشروطها التي وضعتها، والتي حضرت إلى المحكمة من أجل إضافة شروط أخرى عليها، لأنها أعطت لنفسها هذا الحق مسبقاً، لذلك تعين الإشارة إلى الحجة الأولى وذكرها بصورة تفصيلية، فقد نصت الوثيقة على أن المرأة المذكورة قد (شرطت شروطاً أخرى مذكورة في أصل الوقف المسجل المحكوم بوقفيته من القاضي الأسبق محمد توفيق أفندي).

وهنا يحق لنا أن نطرح سؤالاً عن الحكم بصحة الوقف ولماذا؟ إذ إن عملية الإشهاد على الوقف أمام القاضي هي كافية، فما ضرورة صدور حكم بذلك؟ لقد جرت العادة أن تابعي المذهب الحنفي إذا أرادوا أن يحبسوا شيئاً من أملاكهم يقومون بكتابة وثيقة الوقف، ثم يشهدون عليها، بعد ذلك يرفعونها إلى القاضي في شكل دعوى للحصول على حكم قضائي بها، وذلك اتباعاً لرأي الإمام أبي حنيفة النعمان الذي لا يقول بلزوم الوقف إلا إذا صدر به حكم من القاضي، لذلك تجد حجج أهل طرابلس من الأحناف بعد كتابتها والإشهاد عليها يصدر بها حكم من القاضي[12].

ثم تمضي الحجة في ذكر السند السابق (وبعد أن أبرزت سند الوقفية وجدناه مؤرخاً في 12 ربيع الآخر سنة 1320هـ مختوماً بختم محمد توفيق أفندي النائب الشرعي بذلك التاريخ في طرابلس الغرب وتحت إمضائه، ومشتملاً على جميع ما ذكرته المقرة المذكورة جارية على ظهره جميع المعاملات الرسمية، وكونه مسجلاً في المجلد الأول في الصحيفة الثانية منه تحت النمرة الثانية والسبعين وعليه إشارة مني بخط اليد حيث كنت يومئذٍ رئيس الكتاب في المحكمة الشرعية).

يلاحظ هنا دقة الوصف للسند الخاص بالوقفية السابقة، وذلك بذكر تاريخ إبرامه، والقاضي الذي تم على يديه، والمحكمة التي تم فيها وجميع الإجراءات التي تمت على السند والسجل الذي تمت كتابته فيه،

ولزيادة التأكيد ذكر الشيخ بأن هذا السند معروف لديه متحقق من صحته بعد أن أبرز له بدليل وجوده كتابة خاصة به عندما كان رئيساً للكتاب في المحكمة الشرعية[13].

وكل ذلك يدل على سلامة إجراءات التوثيق التي يمتاز بها الشيخ عبد الرحمن البوصيري، حيث يجب على الموثق قبل إبرام العقد أن يطلع على الأوراق التي يقدمها الأطراف، وأن يتحقق من صحتها ونسبتها إلى من صدرت منهم، ويذكرها في الوثائق بجميع أوصافها ومحتوياتها، ويذكر وظيفته السابقة وكل قرينة دالة على تحققه من صحة الوثيقة السابقة، ثم إن تلك العبارة تدل على تواضعه فقلما تجد إنساناً وصل إلى وظيفة عالية يذكر في معاملة رسمية أنه كان في وظيفة أدنى من ذلك، وكما يجب على الموثق أن يتحقق من الأوراق، لا بد له من التحقق من المشهود عليهم، وذلك بأن يكون على معرفة تامة بهم أو بإقامة البينة عليهم، لكي يكون واثقاً منهم لإثبات تصرفاتهم.

لذلك نجد أنه بالرغم من ذكر اسم المرأة ونسبتها إلى شيخه وأستاذه الشيخ محمد كامل بن مصطفى، وهو من أشهر رجال العلم في ذلك الوقت، فإنه ذكر تحقق معرفته بها فقال: (قررت الآن زينب خانم المذكورة وهي معروفة عندي كمعرفة أهلي وأقاربي) هنا تحقق الشرط الذي يجب أن يتوافر في العملية التوثيقية من ضرورة معرفة الموثق لأطراف العقد معرفة تامة، حتى يتعين إثبات التصرف، وكونه صادراً من أصحابه، ومن العبارة السابقة نفهم أن الشيخ كان قريباً من أستاذه، وعلى معرفة تامة بأسرته، وهذا ما يؤكده الأستاذ محمد مسعود جبران عندما تحدث عن الشيخ محمد كامل بن مصطفى (على أن من أبرز تلاميذ هذا المصلح الرائد وأقربهم إلى نفسه العلاَّمة الشيخ عبد الرحمن البوصيري الذي تثقف بشيخه ثقافة واسعة ولازمه في حله وترحاله، وبقي حريصاً على ذلك التلقي إلى أن توفي المترجم)[14].

ثم تبدأ الوثيقة في تعديل شروط الوقفية السابقة وفق ما وضعته المرأة من شروط (انظر صورة الوثيقة المرفقة) وبيان طلبها من الشرع الشريف أن يقيد ذلك، ويسجل في سجلات المحكمة الشرعية ليكون ذلك حجة شرعية، وهذه العبارة تدل على التفريق بين الحجة الشرعية الرسمية والحجة العرفية.

فالحجة الشرعية الرسمية هي التي يقوم بها موظف مختص في حدود اختصاصه، يراعي في كتابتها شروط وأركان الشرع، وشروط التوثيق التي وضعها الفقهاء لكل معاملة من المعاملات، أما الحجة العرفية فلا تتوافر فيها كل هذه الشروط[15]. بعد ذلك تختم الوثيقة، بذكر تاريخ إبرامها الذي تم في اليوم الخامس من شهر رجب الأصم سنة واحد وثلاثين وألف الموافق للحادي عشر من يونيه سنة ثلاث عشرة وتسعمائة وألف، بعد ذلك يذكر اسم الشاهدين اللذين شهدا على هذه الوثيقة، ويكون ذكرهما في آخر سطر في الوثيقة حتى لا تحدث أي زيادة فيها، لذلك مد حرف الفاء وهو آخر حروف الوثيقة، كما مد حرف الشين أول حرف في كلمة شهود الحال حتى لا تزاد كلمة عليها.

وفي ختام دراستنا لهذه الوثيقة، يتضح لنا معرفة أحد العلوم التي برع فيها الشيخ عبد الرحمن البوصيري، وهو علم التوثيق في المعاملات، حيث نجد في هذه الوثيقة كل الشروط التي أوجبها الفقهاء في الوثائق الشرعية، فقد ذكر فيها مكان التوثيق، وتحديد العقارات تحديداً دقيقاً، وذكر التصرف ونوعه وسنده الشرعي، والشروط التي أوردها المشهود عليه، والسند الذي قدَّمه مع بيانه بصورة واضحة وجلية، والإشارة إلى اسم المقر واسم أبيه وجده وأب الجد وشهرته التي يعرف بها، وذكر معرفة الموثق لأطراف العقد، والتحقق من شخصيته، ثم ذكر التاريخ الذي تم فيه الإشهاد، وأسماء الشهود مع سلامة الأسلوب، ودقة الألفاظ

التي تدل على معانيها، وبذلك تكتمل عناصر الوثيقة الشرعية فقد تضمنت عناصر علم التوثيق من فقه ولغة وأمور واستحسانية.

فجميع شروط الوثيقة مطابقة لأحد المذاهب الإسلامية، ولا تخالف أصلاً من أصول الشريعة، وإن كانت وقفاً على النفس والأهل، إلا أنها تنتهي إلى وجه من وجوه البر المحببة إلى كل مسلم، وهو بيت الله الحرام، ثم إن صياغتها بأسلوب لغوي دقيق لا توجد به ركاكة أو أخطاء، أما استعمال بعض الألفاظ المحلية مثل حوش وعلي وخانم، فهذه من الأمور الاستحسانية التي يراعيها علم التوثيق، بحيث تكون الوثيقة مراعية للألفاظ المستعملة في البيئة التي كتبت فيها الوثيقة.

كما أن هذه الوثيقة تكاد تعطينا صورة واضحة عن مدى تأثر الشيخ عبد الرحمن البوصيري بأستاذه وشيخه محمد كامل بن مصطفى، بحيث يذكره حتى في مجال عمله، وأثناء مزاولته لوظيفة القضاء، وبعد مرور حوالى ستة عشر عاماً على وفاته[16]. وقد ذكره بالأوصاف التي تدل على التقدير والاحترام، والاعتزاز بالتتلمذ على يدي ذلك المصلح الرائد والعالم الجليل مع الترحم عليه، وهذه لعمري هي أخلاق العلماء رحمهم الله رحمة واسعة وأسكنهم فسيح جناته، وجزاهم كل خير.

بقيت كلمة أخيرة لا بد من ذكرها، وهي خلوُّ المكتبة الليبية من دراسة جادة لحياة الشيخ عبد الرحمن الأخضري البوصيري، تتناول مؤلفاته وحياته ووظائفه، حتى يمكن الاستفادة من علمه، وإلقاء الضوء على تجربته العلمية والعملية، ولعل عزوف الكتّاب والأدباء عن التصدي لدراسة حياة هذا الشيخ ومؤلفاته يرجع إلى أن هذا العالم الفاضل اشتغل في ظل إيطاليا الاستعمارية أثناء احتلالها لبلادنا، وعين من قبلها في القضاء، وربما شارك في نشاطات أخرى في ظل المستعمر، لكن ذلك لا يطمس حياته العلمية ومؤلفاته التي تفصح عن عالم جليل واسع المعرفة

والاطلاع، ولا يتأتى الحكم له أو عليه إلا بواسطة دراسة شاملة يمكن للباحث من خلالها التعرف إلى الظروف التي أحاطت به في تلك الفترة، فلا يمكن الحكم على الأشياء دون دراسة منهجية، كما لا يعيب الإنسان وجود أخطاء إذا وجدت بجانبها صفحات ناصعة البياض فهو في النهاية إنسان مخلوق، والكمال لله وحده سبحانه وتعالى.

والله ولي التوفيق

طرابلس في 6/3/1985م

الهوامش

(1) أعلام ليبيا ـ للشيخ الطاهر أحمد الزاوي، ص203 الطبعة الثانية 1971.

(2) دليل المؤلفين الليبيين ص200، أمانة الإعلام والثقافة 1977م.

(3) التوثيق العقاري في ليبيا ـ رسالة ماجستير لكاتب المقال ـ يونية 1984م كلية التربية جامعة الفاتح.

(4) نهاية الأرب في فنون الأدب، شهاب الدين النويري ـ السفر التاسع ص1 نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب.

(5) كتاب الشروط الصغير ـ للإمام أبي جعفر الصحاوي المتوفى 321هـ الجزء الأول تحقيق روحي أوزجان الطبعة الأولى 1974 بغداد، انظر أيضاً المبسوط للإمام السرخسي الجزء 30 الطبعة الأولى 1324هـ.

(6) الفتاوى الكاملية في الحوادث الطرابلسية ـ للشيخ محمد كامل بن مصطفى الطبعة الأولى 1313هـ.

(7) انظر أعلام من طرابلس ـ علي مصطفى المصراتي ـ ص219 دار مكتب الفكر طرابلس، الطبعة الثانية ـ 1972م.

(8) تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام لابن فرحون ص238 حـ1 مطبوع على هامش فتاوى الشيخ عليش ـ طبع مصر 1958م، البهجة في شرح التحفة للتسولي ص6 ج2 المبسوط المصدر السابق ص178 الجزء 30، نهاية الإرب للنويري المصدر السابق ص25 ج9، وانظر أيضاً وسائل الإثبات في الفقه الإسلامي للدكتور محمد بن معجوز من علماء القرويين ص338 الطبعة الأولى 1984م الدار البيضاء.

(9) دراسات في الشريعة الإسلامية عبد الجليل القرنشاوي ص251 منشورات جامعة بنغازي 1973م.

(10) دراسات في الشريعة الإسلامية المصدر السابق ص252 وما بعدها.

(11) الفتاوى الكاملية في الحوادث الطرابلسية ـ المصدر السابق ص55 وما بعدها.

(12) التوثيق العقاري في ليبيا وأثره في استقرار الملكية ـ لكاتب المقال ـ رسالة ماجستير كلية التربية جامعة الفاتح يونيه 1984م.

(13) ذكر الشيخ الطاهر الزاوي أن الشيخ عبد الرحمن تولى رئاسة كتبة المحكمة العليا من سنة 1307 إلى سنة 1325هـ ولم يذكر أنه تولى قضاء طرابلس ـ أعلام ليبيا 205.

(14) محمد كامل بن مصطفى وأثره في الحياة الفكرية في ليبيا ـ محمد مسعود جبران ص57

منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي ـ سلسلة السير والتراجم رقم (1) ـ 1981م.

(15) انظر مقال الوثيقة الرسمية وغير الرسمية للشيخ أبي بكر محمد حمير ـ مجلة كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية ص7 السنة الثانية العدد الثاني 74 ـ 1975م منشورات جامعة قاريونس.

(16) كتب الوثيقة سنة 1331هـ وقد توفي الشيخ محمد كامل بن مصطفى سنة 1315هـ

قاضي طرابلس غرب
عبد الرحمن [illegible]

في المجلس الشرعي المنعقد بخصوص ما يأتي حضرت المرأة السيدة زينب خانم بنت [illegible] ذي [illegible] محمد كامل افندي ابن مصطفى بن محمود المفتي الاسبق بطرابلس الغرب رحمه الله تعالى وقررت انها كانت وقفت وحبست ما هو ملكها وتحت تصرفها [illegible] من كامل

حوش صغير قائم البناء [illegible] بمحلة ميزران مع حانوت ملاصق له من جهة القبلة [illegible] زقاق [illegible] وشرقا طريق [illegible] حوش [illegible] الحاج محمد بن محمد [illegible] مع خمسة قراريط من تجزئة

اربعة وعشرين مشاعة في كامل الحوش الكبير الموجود [illegible] قبلة الحوش [illegible] وشرقا طريق [illegible] ومن الاعلى [illegible] وغربا حوش [illegible] افندي ابن محمود [illegible]

عشر [illegible] ربع القيراط من التجزئة المذكورة شائعة بالمحلة المذكورة ومع [illegible] ذلك في كامل [illegible] ملاصق له من جهة الجوف [illegible] من جهة القبلة بالمحلة المذكورة [illegible] جيعرا قبلة ارض [illegible]

الحاج [illegible] وشرقا طريق [illegible] غربا حوش [illegible] بنت سليمان [illegible] وانشائها [illegible] ذلك على نفسها مدة حياتها على مذهب [illegible]

وبعد وفاتها يكون وقفا على ولدها محمد [illegible] ومن بعده [illegible] زوجها الاول محمد [illegible] افندي ابن [illegible] وعلى زوجها [illegible] الحاج محمد افندي ابن الحاج [illegible] الحاج محمد [illegible] بينهم على عدد رؤوسهم ثم بعد وفاتهم

زوجها [illegible] الحاج محمد [illegible] الحاج محمد [illegible] على عدد رؤوسهم ثم بعد وفاة زوجها المذكور يكون سهمه من الوقف المذكور وقفا على ابنه محمد [illegible] ما دام حيا [illegible] المذكور [illegible] وقفا على اولاده

ذكورا واناثا على السوية ثم على اولاد اولاده كذلك ثم وثم [illegible] فاذا مات [illegible] العقب [illegible] مستحقا [illegible] الحاج محمد [illegible] الوقف المذكور فان انقرضت ذريته [illegible]

الى احد من [illegible] بل يرجع ما كان يستحقه من الوقف الى [illegible] ان كان [illegible] والا فلاولاد [illegible] العقب بطنا بعد بطن وبعد موت كل واحد منها يكون ما استحقه لاولاده على عدد رؤوسهم ثم على اولاد اولاده كذلك ثم وثم [illegible]

العقب وان لم يكن له عقب يرجع الى جهة [illegible] على الوجه المشروح [illegible] بطنا بعد بطن ومن مات [illegible] فان انقرض الجميع بالكلية رجع وقفا على [illegible] الحرام [illegible]

[illegible] الحاج محمد المذكور [illegible] ابنه محمد [illegible] الوقف [illegible] الحاج محمد المذكور [illegible]

[illegible] الوقف المذكور [illegible] في اصل الوقف المسجل [illegible] من القاضي [illegible] محمد [illegible] افندي

اصلا [illegible] الواقفة المذكورة [illegible] الوقف المذكور [illegible] طرابلس الغرب [illegible] ما ذكرته [illegible] المذكورة جارية على [illegible] المعاملات [illegible] في المجلد الاول

وبعد [illegible] ربيع الثاني [illegible] محمد [illegible] افندي [illegible] طرابلس الغرب [illegible] الآن زينب خانم المذكورة [illegible]

في [illegible] الكتاب بالمحكمة الشرعية [illegible] الاولاد [illegible] المذكورة [illegible] مصطفى بن [illegible] قاسم بن محمود

[illegible] الحاج محمد المذكور [illegible] المذكور [illegible] جميع [illegible] واللوازم

ابن سليمان [illegible] المذكورة [illegible] زوجها المذكور [illegible] زينب خانم المذكورة [illegible] المذكور على الوجه المسطور [illegible] الوقف

[illegible] الحاج محمد [illegible] مصطفى [illegible] زينب خانم المذكورة [illegible] المحكمة الشرعية [illegible]

الحكم [illegible] الشرعي [illegible] احكام الشارع [illegible] الراقي [illegible] سنة ثلاثة عشر وثلاثمائة والف

منه وبالطلب كتب [illegible] اليوم [illegible] من شهر ربيع الاول سنة [illegible] وثلاثمائة والف

شهود الحال
محمد بن محمد [illegible]
[illegible]

[illegible]
[illegible]

الشيخ إبراهيم بن محمد ابن علي بن عبد النور العالم(*)

ولد في مدينة زليطن، وبها درس في بداية حياته، لم تسعفنا المصادر في تحديد تاريخ مولده ومراحل تعليمه الأولى، لكن انتقاله إلى مصر للدراسة في الأزهر الشريف يدل على تلقِّيه لعلوم اللغة العربية وحفظه للقرآن الكريم وأخذه قسطاً وافراً من العلوم الدينية والشرعية قبل أن يسافر، ثم تلقى العلم على العديد من الشيوخ الأجلاء الذين يزخر بهم الأزهر آنذاك، وذكر الشيخ امحمد زغوان في إجازته للشيخ أحمد عبد الله الصديق التي ذكر فيها سنده، أن أبا إسحاق إبراهيم بن عبد النور أخذ عن الشيخ أبي الحسن علي بن أحمد الصعيدي العدوي صاحب المؤلفات المعروفة[1].

وبعد عودته من مصر انتقل إلى مدينة طرابلس، وسكن بالساحل في منطقة السوالم، وكان ذلك بتوجيه من شيخه سيدي إبراهيم بن ناصر الزليطني، والشيخ إبراهيم العالم لم تذكره كتب التراجم في ليبيا، وقد

(*) نشرت الترجمة مختصرة في أعمال ملتقى التصوف الإسلامي العالمي، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية. ص606.

حلاه الشيخ أحمد بن حمادي بصاحب العلوم المفيدة والتصانيف العديدة، وقال عنه: إنه دفن في جامع أحمد باشا بداخل المحروسة، وسبب ذلك أنه لغزارة علمه وذكائه وقوة رأيه وحلمه، أحبه والي الولاية حباً شديداً، فقربه منه القرب التام، وعوَّل على علمه ورأيه في الأحكام حتى توفاه الله[2].

ويبدو أن هذا الشيخ الذي أهملته المصادر قد تصدر للعلم وإلقاء الدروس في مدينة طرابلس، فقد جاء في ترجمة أحد العلماء المغاربة، وهو المحدث الفقيه المسند المشارك في كثير من العلوم كالفقه والأصول، محمد بن عبد الصادق بن ريسون الحسني العلمي التطواني، (1155 ـ 56 ـ 1234هـ) الموافق (1742 ـ 1818ف)، أنه أخذ عن عالم ليبي في طرابلس، وهو إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد النور الزليطني الطرابلسي، وذلك أثناء رحلته إلى المشرق[3].

ورغم أن المصادر تشير إلى أنه ألَّف العديد من التصانيف فإننا للأسف لم نعثر على أي منها، وربما تحتفظ بها أسرته، إلا أن مكانته العلمية غير خافية، فقد أشار الأستاذ حسن الفقيه حسن المعاصر للمترجم له، حين ذكر تاريخ وفاته ومكان دفنه إلى تلك المكانة عندما حلاَّه بالعالم العلاَّمة وبحر الفهامة[4].

وهذه العبارة تدل على علو همته، ومقدار علمه، وسعة اطلاعه، وبذلك اكتسب لقب العالم الذي أصبح في أسرته من بعد، لأن لقب الأسرة الأصلي هو عبد النور.

لم يكن للشيخ إبراهيم العالم مكانة علمية فقط، ويبدو أنه كان مشاركاً في الحياة السياسية من خلال عمله في ديوان يوسف باشا القره مانلي، لذلك ذكره أحمد القليبي الذي كان يعمل آنذاك في بلاط طرابلس من ضمن كتاب يوسف باشا، في نظم عدَّد فيه كتبة ووزراء

يوسف القره مانلي، وأشار إليه بنجل عبد النور، والمقصود به المترجم له[5] ورغم أن الشيخ أحمد بن حمادي لم يذكر اسم الوالي الذي قرب الشيخ إبراهيم العالم إليه، إلا أن الشيخ محمد زغوان في ألفيته المواهب السنية في مناقب الحضرة الأمينية، ذكر ذلك، وهو يوسف باشا القره مانلي (1211 ـ 1247هـ/ 1796 ـ 1818ف) فقال:

وكان في زمان يوسف باشا جد الأستاذ ذكره فشا
وكان عنده أخي مقربا لعلمه وفضله محببا[6].

وإن كانت المصادر لم تذكر تاريخ ميلاده، فقد تم التوصل إلى معرفة تاريخ وفاته حيث ذكر الأستاذ حسن الفقيه حسن في يومياته، فقد توفي رحمه الله ليلة الثلاثاء 28/ رمضان/ 1229هـ[7] ودفن في جامع أحمد باشا، توافق تقريباً 21/ 8/ 1813[8].

المصادر والمراجع

(1) يراجع مقال بعنوان: من الإجازات العلمية، إجازة الشيخ زغوان للشيخ أحمد الصديق معد للنشر في الجزء الثالث من كتاب تراجم ليبية، إن شاء الله تعالى.
(2) منح رب العالمين في مناقب شيخنا الأمين، للشيخ أحمد بن حمادي، ص4 مخطوط لدى أسرة المؤلف.
(3) مقال للدكتور أحمد العمراني، مجلة دار الحديث الحسنية، العدد 8 ص449 المغرب.
(4) اليوميات الليبية، الأستاذ حسن الفقيه حسن، الجزء الأول، ص240 تحقيق الأستاذين محمد الأسطى، عمار جحيدر، مركز جهاد الليبيين 1984.
(5) رسائل أحمد القليبي بين طرابلس وتونس، تحقيق وتقديم الأستاذ علي مصطفى المصراتي، ص175، الدار العربية للكتاب.
(6) ألفية والمواهب السنية في مناقب الحضرة الأمينية، للشيخ محمد بن علي الشريف زغوان، ص17، مخطوط لدى أسرة المؤلف.
(7) اليوميات الليبية ـ المصدر السابق.
(8) كتاب التوفيقات الإلهية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الأفرنكية والقبطية، المجلد الثاني ص1266 تأليف اللواء محمد مختار باشا.

من أدبيات التصوف في ليبيا(*)

يعد الشيخ أبو العباس أحمد بن علي بن يحيى الرفاعي الزاهد الكبير من مشاهير المتصوفة، ولد سنة 500هـ وتفقَّه على مذهب الشافعي، وتصوَّف وجاهد نفسه حتى انتهت إليه الرئاسة في علوم التصوف وكشف مشكلاتها واجتمع به خلق كثير، وأحسنوا فيه الاعتقاد، وصار له أتباع يطلق عليهم الطائفة الرفاعية، وتوفي رحمه الله سنة 598هـ.

يُروى عنه كرامات كثيرة، منها أنه لما قام بالحج وقف تجاه الحجرة النبوية الشريفة وأنشد:

في حالة البعد روحي كنت أرسلها ... تقبل الأرض عني وهي نائبتي

وهذه نوبة الأشباح قد حضرت ... فأمدد يمينك كي تحظى بها شفتي

فخرجت إليه اليد الشريفة من القبر حتى قبَّلها والناس ينظرون، هذه الحكاية ذكرها الصاوي في حاشيته على شرح الخريدة البهية للشيخ أحمد الدردير ص80، ولست هنا في سبيل مناقشة صحة الرواية من عدمها، لكن الذي يهمنا تأثيرها في رجال التصوف الإسلامي وخصوصاً في بلادنا، فالملاحظ على رجال التصوف أنهم ينقلون عن بعضهم سيرتهم

(*) نشر في صحيفة الدعوة الإسلامية، العدد 577 بتاريخ 21/1/1998ف.

الذاتية وكراماتهم، وأشعارهم وأقوالهم، ومرائيهم الصوفية، فيتأثرون بها ويتفاعلون معها، وتصدر عنهم تجاهها أحوال وأقوال وأفعال، وهم لا يناقضون بعضهم، وهذه التأثيرات بجميع مظاهرها تدل على ارتباط المتصوفة في سلك واحد وإن اختلفت طرائقهم، ومن خلال هذا التأثير قد يتناولون المعنى نفسه في التعبير، فقد يكون في المدائح والأذكار أو التسابيح أو الحكم، وقد يأتي في شكل تشطير أو تخميس الأبيات الشعرية التي تصدر عنهم، ومن هنا ارتبط الأدب الصوفي بعضه ببعض، ولا غرو في ذلك إذ إنه ينبع من مشكاة واحدة، وهي علم التصوف وقواعده.

وغير خاف المعنى الصوفي الذي تناوله الشيخ أحمد الرفاعي، وخصوصاً في البيت الأول، حيث عبر عن شوقه إلى زيارة قبر رسول الله ـ ﷺ ـ حين كان بعيداً عن المدينة المنورة، كان يبعث بروحه إليها لتقوم من فرط شوقها بتقبيل الأرض التي وطأها الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ وفي قيامها بذلك إنما هي نائبة عنه، إلا أنه لم يتمكن من الوصول إلى تلك البقاع، وهو تصوير خيالي جميل قد يستعمله الشعراء الآخرون غير المتصوفة في الشوق إلى الحبيب والرغبة في الوصول إليه، لكن الشاعر الصوفي استعمله هنا في قالب يتفق مع مبادىء التصوف الإسلامي، وهو الشوق إلى زيارة قبر المصطفى ـ ﷺ:

ومن الشعراء الليبيين الذين تأثروا بهذه الصورة الصوفية الشاعر الأستاذ الشيخ أحمد الشارف ـ رحمه الله ـ، فقد ورد في ديوانه بعض القصائد والمقطعات ذات الطابع الصوفي، منها تخميسة للبيتين المذكورين على النحو التالي:

لله أعتاب محبوب أقبلها ونفحة الوصل قد هبت شمائلها

لطالما كنت في سرى أؤملها **(في حالة البعد روحي كنت أرسلها)**

(تقبل الأرض عني وهي نائبتي)

ولي جفون على ذكراه كم سهرت   لكنها اليوم عن لقياه قد سكرت

ماتت من الشوق أرواح وما قبرت   **(وهذه دولة الأشباح قد حضرت)**

(فأمدد يمينك كي تحظى بها شفتي)

لا شك أن التخميس يدور حول المعنى نفسه الذي أراده قائل البيتين الشيخ أحمد الرفاعي، وفيه زيادة في توضيح المعاني المقصودة، وفيه صور بلاغية غير خافية تدل على مهارة الشيخ أحمد الشارف، ولست هنا في سبيل تحليل النص بالنظر إلى ضيق المجال، لكن الشطرة الثالثة في تخميس البيت الثاني (ماتت من الشوق أرواح وما قبرت) فيها أكثر من دلالة، الأولى إبداعية: وهي الإتيان بصورة غير مألوفة في الواقع، فالشاعر يقول بأن روحه قد ماتت من الشوق إلى زيارة قبر رسول الله ـ ﷺ ـ ومع موت روحه لم يقبر، أي هو حي ميت، حي لأنه لم يدخل القبر، أما روحه فقد ماتت من الشوق، وهنا جمع بين الموت والحياة وذلك شيء غير مألوف، فيكون إبداعاً في الشعر، أما الثانية: فهي صوفية قد تدخل في الفكر الإشراقي الذي يختص به التصوف، والمعنى يقترب من نظرية الفناء الذي قال بها بعض المتصوفة فهو، أي الشاعر حي بالله ميت في الواقع، فأساس الحياة الروح وقد ماتت من الشوق إلى الله، ومع ذلك لم يقبر تحت الثرى، ولا يعني ذلك أن الشيخ أحمد الشارف يعتنق الفكر الإشراقي، فهذا القول يحتاج إلى دراسة لكل نصوص الشاعر، وإنما حاولت تقريب المعاني والإلماح إليها.

وننتقل إلى متصوف ليبي آخر تأثر بهذين البيتين، وهو الشيخ الفقيه المتصوف أحمد بن محمد بن حمادي (1864 ـ 1947ف) حيث قام بتخميس البيتين واقتبس منهما بيتين آخرين، وذلك على النحو التالي:

شوقي إلى روضة الهادي أقبلها   لأني في السر عن الشوق أمثلها

فاسمح بوصل لمن زكت فضائله (في حالة البعد روحي كنت أرسلها)

(تقبل الأرض عني وهي نائبتي)

كم لي بها شغف يا طال ما سهرت لها جفوني ومن وجد بها انفطرت

فامنن بسر يزكي روحي إن شكرت (وهذه نوبة الأشباح قد حضرت)

(فامدد يمينك كي تحظى بها شفتي)

أما المعنى الذي حاول الشيخ ابن حمادي أن يضيفه في التخميس، فهو لا يقوم بإرسال روحه كما قال الشيخ أحمد الرفاعي، بل إنه يشتاق إلى الروضة الشريفة لكي يقبّلها، وقد بلغ به الشوق إلى أن يتخيل في السر أنه يقوم بتقبيلها، ويطلب من الله أن تتاح له الفرصة لزيارة الروضة التي وردت في فضائلها أحاديث نبوية شريفة، وفي تخميس البيت الثاني بين الشاعر شغفه بهذه الروضة، إلى حدٌ أنه كان يسهر الليل ويبكي شوقاً إليها، وكابد من الوجد حتى انفطرت جفونه، وفي الشطرة الثالثة يدعو الله أن يمن عليه بالسر الإلهي الذي يزكي روحه ويسمو بها. تلكم هي المعاني الصوفية التي وردت في تخميس الشيخ ابن حمادي، ويلاحظ التغيُّر في البيت الأصلي الثاني، حيث وردت نوبة الأشباح بدلاً من دولة الأشباح وكلا التعبيرين يدخل في كلام المتصوفة الذي يحتاج إلى عناء في الفهم والإدراك.

اقتبس الشيخ بن حمادي أيضاً من بيتي الشيخ أحمد الرفاعي المعنى وصاغه في بيتين من عنده كما يلي:

في كل حين إليك روحي أرسلها تحيي روضتك الحسناء وتنظرها

وهذه نوبة الأرواح ننشرها فامنن لروحي بسر منك يسعدها

جاء الاقتباس مغايراً في المعنى، وإن كان يعتمد على الفكرة نفسها، فالشيخ أحمد الرفاعي كان يرسل روحه في البعد إلى أن تصل إلى الروضة

الشريفة، في حين أن الشيخ أحمد يرسل روحه في كل حين سواء في البعد أم في القرب، لكن الروح هنا لا تقبّل الأرض، بل تقوم بتحية الروضة التي وصفها بالحسناء وتنظر إليها، واستعمل الشيخ ابن حمادي هنا نوبة الأرواح بدلاً من المصطلح الأصلي دولة الأشباح، والذي غيَّره في التخميس نوبة الأشباح، ولعله بذلك ساهم في توضيح المعنى الصوفي المقصود بدولة الأشباح، أو نوبة الأرواح.

ويخيَّل إليّ أنها تعني حالة الصفاء والتجلي التي يقترب فيها الإنسان الصوفي من الله ـ سبحانه تعالى ـ فينسى نفسه وكل ما يدور حوله، بالإضافة إلى تركه كل ملذات الدنيا وشهواتها في تلك اللحظة، فيتحول إلى أشبه بالشبح منه بالإنسان، وهذه الحالة التي تبدأ بالمجاهدة النفسية، ثم بالذكر والمدائح والتسبيح، يتحول فيها الصوفي رويداً إليها، وعندما يصلها يكون أقرب إلى الله ـ سبحانه وتعالى ـ في استغراق وشفافية يصعب تصويرها والكتابة عنها، عندها يدعو الله بما في نفسه، ولن يكون دعاؤه للدنيا أو لغرض مادي، بل للمزيد من التقرب إلى الله والوصول إليه، ويلاحظ أن الشيخ ابن حمادي يطلب السر الذي يزكي روحه ويسعدها، وهو السر الإلهي.

وبهذه المناسبة ننقل تخميساً لهذين البيتين قاله أحد كبار المتصوفة الشعراء في الشام، وهو الشيخ عبد الغني النابلسي ـ رحمه الله ـ وله مدائح كثيرة وقصائد صوفية، وقد طبع له أكثر من ديوان، وقد جاء تخميسه في شكل شرح للمناسبة التي قيل فيها البيتان، وللقارىء الكريم أن يقارن بينه وبين الشيخ أحمد الشارف، وتخميس الشيخ أحمد بن حمادي.

مقالة ابن الرفاعي كان حاصلها   لحجرة المصطفى شوقاً يخاملها

قد جاءها ثم ناداها سائلها   **(في حالة البعد روحي كنت أرسلها)**

(تقبل الأرض عني وهي نائبتي)

لواعج الشوق في إحشائه استعرت والقلب يرعد والأجفان قد مطرت

يا طالما عين قلبي وجهك انتظرت **(وهذه دولة الأشباح قد حضرت)**

(فامدد يمينك كي تحظى بها شفتي)

عزيزي القارىء، هذه صورة من الصور الكثيرة لأدبيات التصوف في ليبيا، حاولت تقديمها مع شيء من الشرح، بقصد تنبيه الباحثين المتخصصين إلى العناية بالأدب الصوفي في بلادنا، وإلى اللقاء في صورة أخرى بإذن الله.

رسم وضبط القرآن الكريم

اهتم علماء الإسلام في كل الأمصار بعلوم القرآن دراسة وتمحيصاً، ونشأت عن هذه الدراسات عدة علوم، وهي التي يطلق عليها علوم القرآن، منها الكتب المؤلفة في تفسير القرآن، ومعاني القرآن، وغريب القرآن، ولغات القرآن، وعلوم القرآن، وفضائل القرآن، وأجزاء القرآن، الكتب المؤلفة في النقط والشكل في القرآن[1].

وهذا النوع الأخير، هو الذي اصطلح على تسميته حالياً بعلم رسم وضبط كلمات القرآن، وهو يتعلق بكيفية كتابة الكلمات، هناك كلمات تكتب بحروفها كاملة، وهناك كلمات فيها حذف، ولذلك نشأت عدة مدارس فقهية في كيفية رسم كلمات القرآن، منها طريقة الإمام الداني، وطريقة الإمام الخراز، وبين الطريقتين تباين في الحذف والإثبات والتسمية[2].

ولقد ساهمت بلادنا في هذا العلم من طريق تدريس القرآن الكريم وتعليمه، كتابة وحفظاً من طريق المساجد والمنارات العلمية في المراكز الحضارية، فبقي موثقاً بالحفظ والكتابة بقراءة الإمام نافع بروايتهما: رواية الإمام قالون، ورواية الإمام ورش، ومن مناقب هذا البلد أنه رسم القرآن الكريم برسميه المعروفين المدوَّنين في كتب الرسم، رسم أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني في المقنع، ورسم أبي داود سليمان بن أبي القاسم نجاح في التنزيل، اللذين جمعهما مع ما في العقيدة للشاطبي الإمام أبو

عبد الله محمد الأموي الشريشي الشهير بخراز في منظومته الشهيرة المسماة بمورد الظمآن[3].

وفي إطار حصر جهود بعض العلماء، ومعرفة مساهماتهم في علم رسم وضبط القرآن الكريم، تذكر من قام بالتأليف في هذا المجال:

1 ـ الشيخ محمد بن أحمد بن الإمام الطرابلسي.
كان من أعيان العلماء ومشاهير الفضلاء، له شرح على خليل، توفي في طرابلس سنة 1083هـ له رسالة في رسم القرآن[4].

2 ـ محمد بن عبد الرحمن بن قنونو ولد بزليطن حوالى سنة 1180هـ وتوفي حوالى سنة 1250هـ، من ضمن مؤلفاته، منظومة في رسم الألف الثابتة والمحذوفة في رسم القرآن، لم تذكر المصادر مكان وجودها[5].

3 ـ الشيخ أحمد بن محمد بن حمادي ولد في طرابلس عام 1864ف وتوفي رحمه الله يوم 14/ 11/ 1947ف وهو فقيه جليل وعالم متصوف، ترك مجموعة من المؤلفات أغلبها لا يزال مخطوطاً، منها: تذكرة الولدان في حذف الإشارة لكلمات القرآن، وهي منظومة تحتوي على سبعة وتسعين بيتاً من بحر الرجز، تضمنت الكلمات القرآنية وعددها مائة وست وثلاثون كلمة خصَّها أبو عمرو الداني بالحذف إشارة إلى إحدى القراءات ولو كانت شاذة، وبهذه المنظومة ساهم في سهولة حفظ الكلمات التي فيها حذف الإشارة، وقد نشرت هذه المنظومة ضمن منشورات مكتبة النجاح في طرابلس دون تاريخ ضمن مجموعة من المنظومات المتعلقة برسم وضبط القرآن وقد قامت جمعية الدعوة الإسلامية العالمية بإعادة نشرها ودون تاريخ أيضاً.

4 ـ الشيخ شكري بن أحمد بن حمادي ولد في طرابلس بتاريخ 18/ 11/ 1914ف وتوفي رحمه الله يوم 12/ 3/ 1996ف وهو من الحافظين لكتاب الله وقد كرَّس حياته لتعليمه، حيث بلغ عدد الحافظين على يديه 796 حافظاً لكتاب الله، وهو أحد أعضاء اللجنة التي قامت بوضع مصحف

الجماهيرية، فقد ترك مجموعة من المؤلفات في هذا العلم، منها:

أ ـ التسهيل في رسم وضبط بعض كلمات التنزيل، وهو يتعلق ببيان بعض الحروف المحذوفة في رسم القرآن الكريم برسم الإمام الخراز، ورسم الإمام الداني، وقد نشر ضمن المجموعة السابقة، وبآخره مقدمة في ضبط ورسم بعض الكلمات القرآنية، وفوائد مهمة في هذا العلم.

ب ـ كتاب مقدمة البيان في كيفية الرسم للقرآن الكريم يحتوي على 47 صفحة.

ج ـ كتاب شرح المنظومة المسماة تذكرة الولدان في حذف الإشارة لكلمات القرآن، وهي والمشار إليها في البند الأول، ويقع في 16 صفحة.

د ـ شرح متن الشيخ علي الجكاني في الألف المحذوفة للكلمات القرآنية، يحتوي على 60 صفحة.

هـ ـ حاشية على المنظومة المسماة تذكرة الولدان جعلها في الكلمات المعروفة بالمخصص، وتقع في 16 صفحة.

و ـ كتاب الدليل لمعرفة كلمات التنزيل، وهو فهرس للكلمات الواردة في كتاب دليل الحيران على مورد الظمآن، من تأليف الشيخ إبراهيم بن أحمد المرغني التونسي، ويقع في 24 صفحة.

ز ـ له عدة جهود أخرى منها كتابة ثلاثة مصاحف وتحريرها بخط مغربي جميل رسماً وضبطاً، ونسخ كتاباً فيه جميع الكلمات القرآنية التي يقف عليها القارىء بحسب وقف الإمام الهبطي ويقع في 193 صفحة، ورسالة في كيفية رسم وضبط بعض الكلمات القرآنية[6].

5 ـ الشيخ محمد بن أحمد بن حمادي، وهو أخ الشيخ شكري بن

حمادي، انتقل إلى رحمة الله بتاريخ 7/ 9/ 1980ف وقد ترك كتاباً مخطوطاً بعنوان (الدر النظيم في كيفية رسم وضبط القرآن العظيم) يضم الكتاب 262 صفحة من الحجم المتوسط، وبه مقدمة من سبع صفحات، ومنظومة الشيخ محمد بن إبراهيم الدنفاسي وعليها طرر من تأليفه وتقع في 37 صفحة، ومنظومة الشيخ علي الجكاني التي قام المؤلف بشرحها في الهامش وتقع في 21 صفحة، ثم نقل فهرست كتاب السخاوي من عدة نسخ فقام بضبطها وتهذيبها وتنقيحها من عدة نسخ، وهي من صفحة 62 إلى صفحة 108، ثم شرع في شرح منظومة متعلقة بالحروف الواردة بالفصل، وهي ضمن كتاب مورد الظمآن، وذلك من صفحة 109 إلى صفحة 178، ثم أخذ يشرح المقدمة الخاصة في تعريف الضبط وموضوعه وفائدته، وهي مذكورة في كتاب مورد الظمآن أيضاً، وقد وضع عليها طرراً في الهامش، وشرحها في عدة صفحات من صفحة 181 إلى آخر الكتاب، وأشار في نهايته إلى تاريخ الفراغ من تأليفه وهو آخر المحرَّم الحرام 1350هـ الموافق 6/ 6/ 1931ف وهذا الكتاب يدل على تخصص هذا الشيخ في هذا الفن من علوم القرآن، وأتمنى من الله أن يقيض لهذا الكتاب من يقوم بتحقيقه ونشره ليستفاد منه.

وقبل أن أختم حديثي عن جهود علماء بلادنا في رسم وضبط كلمات القرآن الكريم، لا بد من الإشارة إلى اللجنة الوطنية التي قامت بإعداد وكتابة مصحف الجماهيرية بإشراف جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، والتي انتهت من عملها فيه يوم 7/ 6/ 1983ف، هذه اللجنة ضمَّت عدداً من العلماء المتخصصين في هذا المجال، وضمَّنت المصحف مذكرة وافية عن كيفية عملها في هذا المصحف الشريف، بما يدل على علم ودراية، ومعرفة بعلم رسم وضبط الكلمات الواردة في كتاب الله، فجزاهم الله كل خير، وأثاب الجميع في الدنيا والآخرة والحمد لله رب العالمين.

الهوامش

(1) الفهرست لابن النديم ص50 وما بعدها.

(2) مقدمة كتاب التسهيل للشيخ شكري بن حمادي ص5

(3) من تقرير اللجنة التي قامت بإعداد وكتابة مصحف الجماهيرية ص ج.

(4) مجلة كلية الدعوة الإسلامية، العدد الثاني، 1985، ص151.

(5) دليل المؤلفين العرب الليبيين ص372.

(6) مقدمة تحقيق رسالة من أحكام البيوع، للشيخ أحمد بن حمادي، إعداد الطالب أحمد سالم الخمائسي، ص42 قدمت لجامعة السابع من أبريل بالزاوية.

بعض أعلام الزاوية القادرية في طرابلس الغرب(*)

تنسب الطريقة القادرية إلى الشيخ عبد القادر الجيلاني ـ رحمه الله ـ الذي ولد في جيلان[1] سنة 471هـ/ 1097ف، ودخل بغداد وتولى رئاسة إحدى المدارس في الفقه على المذهب الحنبلي، واستمر يعطي الدروس والمواعظ في تلك المدرسة، وهي التي ضمَّنها كتابه (الفتح الرباني) وكان على درجة من التقوى والصلاح فاعتقده الناس وكثر مريدوه، وتوفي في بغداد سنة 561هـ/ 1161ف[2] وقد انتشرت طريقته الصوفية بعد وفاته من طريق أبنائه ومريديه إلى شرق العالم الإسلامي وغربه، ودخلت إلى الغرب الإسلامي في أواخر القرن السادس للهجرة، ولها زوايا كثيرة في بلدان المغرب العربي[3]، ولا يمكن تحديد تاريخ إنشاء أول زاوية قادرية في ليبيا بالنظر إلى عدم وجود دراسة مستفيضة في هذا المجال، ويبدو من المناسب أن نقول ـ دون جزم ـ بأنها تتزامن مع دخول هذه الطريقة إلى منطقة المغرب العربي.

وليس لهذه الوريقات أن تغطي هذه الطريقة بالدراسة، أو تشملها بالشرح فيما يتعلق بدخولها إلى ليبيا، وانتشارها في غالبية المدن والمناطق

(*) ورقات أعدت بمناسبة أعمال ملتقى التصوف الإسلامي العالمي، طرابلس الفاتح 1995ف وكانت تضم أكثر من ترجمة مختصرة، ممن أفردت لهم ترجمة مستقلة في هذا الكتاب.

ودورها في حركة التصوف خصوصاً، والنشاط الثقافي والاجتماعي عموماً، فهذا يحتاج إلى دراسة متخصصة.

وإنما الهدف منها ذكر بعض أعلام الزاويا القادرية في طرابلس الغرب، والتي من أشهرها الزاوية القادرية الكائنة في داخل المدينة القديمة الملاصقة لجامع الناقة، ويطلق عليها أتباع الطريقة القادرية قديماً اسم (فردوس الذاكرين) والزاوية القادرية بقرية الهنشير قرب مسجد (أبوذراع)[4].

تقتضي الإشارة إلى أن ليبيا عبر العصور كانت مأوى للصالحين والعباد والزهاد، فقد لجأ إليها كثير منهم على مر العصور، ونقلت لنا كتب التاريخ والسِّيَر والتراجم العديد من أسماء العباد والزهاد والصالحين الذين جاؤوا إليها، واتخذوها داراً ومكثوا فيها إلى نهاية العمر، وكان ذلك منذ القرون الأولى الإسلامية[5]، وبالتالي أصبحت مرتعاً خصباً لحركات التصوف، وبيئة صالحة لانتقال الطرق الصوفية إليها، ونشوء طرق جديدة فيها، وفي المقابل نجد العديد من العلماء والفقهاء الذين ولدوا في ليبيا، ونالوا قسطاً من العلوم على أيدي علمائها ومشائخها، ثم غادروها إلى حواضر إسلامية، فاستقروا فيها إلى الوفاة، وهي ظاهرة لافتة للنظر، فهل تعتبر بلادنا ـ قديماً ـ طاردة للعلماء والفقهاء جالبة للزهاد والمتصوفة؟ إن هذه الظاهرة تحتاج إلى دراسة متخصصة وجادة للتوصل إلى الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء ذلك، نرجو الله سبحانه وتعالى أن يسخِّر لها من يقوم بها، ونبدأ بذكر بعض أعلام الزاوية القادرية في طرابلس ممن أسعفتنا المصادر والمراجع ببعض المعلومات عنهم

1 ـ العارف بالله الأستاذ محمد بن أحمد العكاري:

ولد في منطقة الهنشير بساحل طرابلس، وحفظ القرآن الكريم،

وأخذ علوم التوحيد والفقه واللغة والآداب والفرائض عن الشيخ شهاب الدين أحمد النعاس التاجوري، كما أخذ الحديث والتفسير والأصول عن الشيخ محمد أبي الفضل المسعودي التواتي الصيد، رحل إلى الأزهر لطلب العلم، كان ملتزماً في سلوكه بالكتاب والسنّة، ومحبّاً للخير وأهله، ومتمسكاً بالطريقة القادرية، توفي ـ رحمه الله ـ في 4 جمادى الأولى سنة 1312هـ/ 1895ف ودفن في مقبرة الهنشير، وله إجازة من الشيخ حسين إبراهيم مفتي المالكية في مكة المشرفة[6]، وللشيخ العكاري عدة مؤلفات تدل على مكانته العلمية في العقيدة والتصوف والعبادات والفرائض واللغة العربية[7].

درس على الشيخ العكاري عدد كبير من التلاميذ خصوصاً من طلبة الزاوية القادرية وشيوخها ولعل أشهرهم:

1 ـ الشيخ محمد الأمين بن عبد النور:

نقيب الزاويا القادرية في الهنشير الذي درس عليه فترة، ثم تحصَّل منه على إجازة سنة 1290هـ.

2 ـ الشيخ الفقيه أحمد بن محمد بن حمادي:

تلميذ الشيخ محمد الأمين، حيث ذكره من شيوخه في كتاب (منح رب العالمين)[8].

ورغم أن الشيخ العكاري من أتباع الطريقة القادرية التي تعتمد على تربية السلوك وقراءة الأذكار والأدعية دون السماع بالآلات، غير أنه أفتى بإباحة الدفوف والمزامير لطائفة المتفقرين، فكانت فتواه محل نقد من بعض العلماء، حيث قال عنه الشيخ عثمان بن بادي، من علماء مصراته، منظومة يعارضه في تلك الفتوى جاء فيها:

وهـي إذا فـهـمـتـهـا يـا قـاري رد عـلـى مـحـمـد الـعـكـاري
حـيـث أبـاح الـدف والـمـزمـار والـطـبـل والـطـنـبـور والأوتـار
إذ كـلـهـا مـمـنـوعـة يـا صـاح عـنـد ذوي الـتـحـقـيـق والـنـجـاح
جـمـيـعـهـا زيـادة فـي الـديـن ولـم تـرد في شـرع ذي الـتـبـيـين[9].

رحم الله الجميع رحمة واسعة وغفر لهم

2 ـ الشيخ محمد الأمين بن إبراهيم بن حسن بن عبد النور[10].

ولد في منطقة الساحل بقرية العمروص سنة 1272 هـ، وتربى في رعاية والده الذي كان إماماً وخطيباً لجامع العريفي بالعمروص، فأدبه ورباه تربية حسنة، ثم سلَّمه إلى أخيه المؤدب محمد بن حسن بدر عبد النور ليحفظ القرآن الكريم في الجامع المذكور نفسه، ثم انتقل إلى مدرسة سيدي أبي راوي بتاجوراء، فقرأ بها مدة يسيرة، ثم رجع إلى عمه فأكمل حفظ القرآن في أقرب مدة، وفاق في حفظه وضبطه ومعرفة معانيه جميع الأصحاب والأقران، ثم درس على الشيخ الأستاذ محمد العكاري منظومته في علم الفرائض والمواريث، بعدها تلقَّى العلم على الشيخ أحمد بن محمد المسعودي الصيد[11]، ثم درس على ابن عمه الشيخ محمد بن عبد النور الهنشيري (ت1307هـ) والشيخ محمد بن حمادي (ت1315) حيث كان الشيخ الأمين يثني عليه بالخير والعلم والورع والزهد ويشهد له بقوة النقل والذكاء والحفظ.

ومن مشائخه أيضاً الشيخ محمد بن عمرة رحمه الله الذي قدم من المغرب وسكن بعرادة، ثم رحل إلى الحج وعاد إلى طرابلس وعاش فيها بقية حياته إلى أن توفاه الله سنة 1298هـ ودفن بعرادة، وهو صاحب كرامة وولاية وعلم، ومن مشائخه أيضاً الشيخ مجمد الضاوي بن يوسف الصادي (ت1330)[12] حيث أجاز الشيخ الأمين سنة 1320هـ.

يتضح من ذلك، المناهل التي ارتوى منها الشيخ الأمين، ولم تذكر المصادر له رحلة علمية، وإنما كانت دراسته وعلمه عن فقهاء بلده، أو من القادمين إليها، وبرز في علوم الفقه والتوحيد والتصوف، وصار نقيباً للطريقة القادرية في منطقة الساحل، وكان يتردد على الزاوية القادرية داخل مدينة طرابلس، ويعطي فيها الدروس، وتولى الإفتاء رسمياً في منطقة الساحل سنة 1332هـ ولم تظهر له مؤلفات حتى الآن، ويبدو أنه اقتصر على التعليم والاصلاح ورعاية أتباع الطائفة القادرية إضافة إلى الإفتاء والإمامة والخطابة.

ونقل لنا الشيخ ابن حمادي بعض وصاياه وأقواله للمريدين والتي منها: (أوصيكم وإياي بالإقلاع عن الأمور التي توجب الحرمان، فإن طالب الإمداد بدون استعداد كالمسافر بغير زاد، أوصيكم بتقوى الله العظيم في السر والعلانية، وحفظ الحواس، ومراعاة الأنفاس، والرضاء بالموجود، والصبر على المفقود، والوفاء بالعهود، وكثرة الركوع والسجود، وترك التدبير والاختيار مع المدبر المختار، والعمل بالسنّة والاقتداء بالأمة وموافقة المتبتل الطائع، ومجالسة المنيب ومعاشرة الخاشع الوفي الخاضع وزيارة الساجد الراكع).

ومن وصاياه أيضاً:

(كن أيها الفقير جوال الفكر، جوهري النظر، كثير العلم، عظيم الحلم واسع الصدر، وليكن ضحكك تبسُماً، واستفهامك تعلُماً، مذكراً للغافل معلماً للجاهل، لا تؤذ من يؤذيك، ولا تدخل فيما لا يعنيك، لا تشمت بمصيبة، ولا تلوّث لسانك بغيبة، كن صادق القول، بريئاً من الجهل والحول وقافاً عند الشبهات، أباً لليتيم، بشراك في وجهك، حزنك في قلبك، مشغولاً بفكرك، لا تفشي سراً، ولا تهتك ستراً، كن كثير العبادة، أميناً على الجانب، كثير الصمت تحمل أذى من جهل عليك،

عفواً لمن أساء إليك ترحم الصغير وتوقر الكبير، أميناً على الأمانة بعيداً عن الخيانة، صبوراً عند الشدائد، قليل المؤونة كثير المعونة، طويل القيام، كثير الصيام، تصلّي رهبة وتصوم رغبة، غاض الطرف، متواصل الأحزان، كثير العمل، قليل الزلل، أديباً مع الأولياء)[13].

ومن أقواله أيضاً:

(أسرعكم إلى الفتوى أسرعكم إلى النار)

(من صبر على أذى جاره أورثه الله تعالى داره)

(اتبع الطريق وإن طالت وتزوج البكر وإن بارت، واسكن المدن وإن جارت).

وذكر الشيخ أحمد بن حمادي بأن شيخه الأمين كان يتكلم في الشعر ارتجالاً بما تدهش له العقول، لكنه لم ينقل لنا من شعره سوى تقريظه لرسالة ابن عزوز المشهورة في القبض، وقد طبع مع الرسالة، ووصل الكتاب إلى طرابلس دون معرفة كيفية اتصال الشيخ الأمين بمؤلف الرسالة، ولعله ـ أي مؤلف الرسالة ـ مصطفى بن محمد بن عزوز العالم الولي العارف بالله الفقيه التقي الصوفي من أتباع الطريقة الرحمانية الخلوتية، لأسرته زاوية بصحراء سوف في تونس، توفي في ذي الحجة سنة 1282هـ[14]، وهذا ربما يدل على اتصاله بمؤلف الرسالة أو إعجابه بها وبمؤلفاتها، لذلك قام بتقريظها وإرسالها إليه في تونس، وهو المرجّح حيث ذكر الشيخ حمادي: وبلغني أن التقريظ وصل إلى المؤلف ابن عزوز آخر كلمة رتبت في المطبعة ومما جاء في التقريظ المذكور.

هذي معان أسفرت ببيان ... أم روض علم باسق الأغصان

أم غادة الفكر الصحيح توشحت ... ثوب البلاغة فازدهت ببيان

أم هيئة للناسكين محمد ... يهدي بها من ضل عن عرفان[15]

وبعد هذه الحياة التي قضاها الشيخ محمد الأمين في العلم والتحصيل، ثم الوعظ والإرشاد إعطاء الدروس والإفتاء، وتربية المريدين من المتصوفة، ورعاية الزاوية القادرية في الساحل، وتكوين الشيوخ والعلماء مثل الشيخ أحمد بن حمادي والشيخ محمد بن علي الشريف زغوان، لبى نداء ربه يوم الخميس 10 المحرم سنة 1341هـ، وتأسف على فراقه مريدوه وتلاميذه وأهل الفضل في البلاد، فرثاه شاعر ليبيا الشيخ أحمد الشارف، والشاعر أحمد أبو حجر، وتلميذ الشيخ الأمين الشيخ أحمد بن حمادي، والشيخ محمد بن علي الشريف زغوان، رحم الله الجميع وطيَّب ثراهم وأسكنهم فسيح جناته.

3 ـ الشيخ محمد علي بن محمد الشريف زغوان 1315 ـ 1392هـ

ولد في طرابلس، محلة باب البحر، فحفظ القرآن في السابعة من عمره، وشرع في تحصيل اللغة العربية والعلوم الدينية على أفضل المشائخ، منهم الشيخ الأزمرلي، والشيخ البكباك، والشيخ محمد العكاري، والشيخ محمد الضاوي، شغل وظيفة عضو في محكمة الاستئناف وإماماً لزاوية الدهماني، ومديراً لمكتبة الأوقاف في طرابلس، ومسؤولاً إدارياً في كلية أحمد باشا، له عدد من المؤلفات تدل على طول باعه ومكانته العلمية يغلب على جلِّها الطابع الصوفي، وهو من أتباع الزاوية القادرية، وقد أجازه في الطريقة أستاذه وشيخه الشيخ محمد الأمين.

له ديوان الشعر لم ينشر بعد، ورحلة يصف فيها ذهابه إلى الحجاز من طريق مالطا، لم تنشر أيضاً، وقد عثر على نسخة منها في الخزانة العامة بالرباط أحضرت منها صورة لمكتبة كلية الدعوة الإسلامية بواسطة أحد أبنائها المخلصين، وله كتاب مطول بعنوان (جمع الجوامع وهمع الهوامع في الصلاة والسلام على سيد الفرد الجامع) وهو بخط يده، مكوَّن

من أربعين جزءاً في عشرين مجلداً، أهدى الأربعة الأجزاء الأولى منه إلى المدينة المنورة، على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، وبقية الأجزاء (16 مجلداً) مازالت في مكتبة الأوقاف بمركز جهاد الليبيين في طرابلس تحت رقم 877/3/260، وألَّف كتاب: (وسيلة المذنبين وراية الصالحين في الصلاة على خاتم الأنبياء والمرسلين) وهو بخطه رحمه الله، أنهى كتابته في آخر ذي الحجة 1339هـ محفوظ في مكتبة الأوقاف بطرابلس تحت رقم 855/1/260، وله أيضاً كتاب (مفاتيح الجنان لمن أراد الدخول ومصابيح الجنان لمن أراد الوصول إلى حضرة المصطفى الرسول بالصلاة والصحب والعدول)، انتهى من كتابته يوم التاسع عشر من المحرَّم سنة 1342هـ، يتألف الكتاب من جزءين في مجلد واحد[16] وله أيضاً تخميس للقصيدة الهمزية، توجد منها نسخة في مكتبة الأوقاف بمركز الليبيين، تتكون من 118 ورقة[17].

ومن مؤلفاته التي لم تذكرها المصادر ألفيته الفريدة التي أطلق عليها (ألفية المواهب السنية في مناقب الحضرة الأمينية) لم أحصل عليها كاملة حتى الآن، بل ما جاوز نصفها (604) ستمائة وأربعة أبيات فقط[18] وهي نظم من بحر الرجز، وهي لا تقتصر على مناقب الشيخ الأمين بل قدَّم لها بافتتاحية من ستين بيتاً يقول في أولها:

قال محمد زغوان لقبا ابن علي الشريف نسبا

المغربي مولداً ومذهباً المالكي القادري مشرباً

ثم مقدمة تتكون من 194 بيتاً تحتوي على عدة مباحث تدور حول التصوف، المبحث الأول في حقيقة الكرامة وأنها جائزة شرعاً وعقلاً، والمبحث الثاني من تقسيم الكرامة إلى ظاهرة وباطنة، والمبحث الثالث في حقيقة الولي وتفسير الولاية، والمبحث الرابع في تقسيم الولاية، والمبحث الرابع في تقسيم الولاية، والمبحث الخامس في تقسيم الولي

إلى سالك ومجذوب، المبحث السادس في حالة الولي، المبحث السابع في معرفة الولي المبحث الثامن في معرفة الولي لنفسه من عدمه، المبحث التاسع في الأفضلية والتفضيل، المبحث العاشر، الترغيب في العلم النافع، المبحث الثاني عشر في محبة أهل الله، المبحث الثالث عشر في الخلاف بين الجذب والسلوك، المبحث الرابع عشر في زيارة الأولياء، المبحث الخامس عشر في كثرة الطرق الموصلة إلى الله تعالى[19] بعدها أخذ في البيت السابع والستين بعد المائتين في ترجمة الشيخ الأمين.

يتضح من ذلك أن مقدمة الألفية هي كتاب كامل خاص بعلم التصوف يضعه المؤلف في سياق ذكره لمناقب شيخه الأمين، ولم تنشر الألفية أو تحقَّق فيما أعلم، ويتم تداولها بين من يعرف قدرها من طريق التصوير الحديث بدلاً من النسخ، ولو نشرت، أو نشرت مقدمتها، لأمكنت إضافة كتاب في علم التصوف إلى المكتبة الليبية وضعه أحد أبناء ليبيا من أتباع الزاويا القادرية في طرابلس، وأرجو من الله أن يقيِّض لها من يقوم بتحقيقها ونشرها.

وللشيخ زغوان ـ غير الألفية ـ مرثيات وتقاريظ لبعض الكتب التي ألَّفها أصدقاؤه، ربما تكون ضمن ديوانه الذي لم ينشر بعد، منها مرثيته للشيخ محمد الأمين التي يقول في بدايتها:

الأمر لله فما شاء فعل ... وسوى الله ذليل أو أذل

هذه أفعاله قد شوهدت ... هذه أحكامه عز وجل

وعدد أبياتها ثلاثون بيتاً[20].

وله أيضاً تقريظ لكتاب صديقه الشيخ ابن حمادي (منح رب العالمين في مناقب شيخنا الأمين) مذكور في آخر الكتاب، ويتكون من تسعة وثلاثين بيتاً، يقول في بدايته:

أقـلائـد الـيـاقـوت أم مـرجـان أم ذي لآل فـي بـحـور غـوانـي
أم روضـة غـنـاء بـاسـمـة الـزهـر أطـيـارهـا تـشـدو عـلـى الأغـصـان
أم بـحـر أسـرار وروض مـعـارف أم غـانـيـات بـدائـع الـعـرفـان
أم مـنـح رب الـعـالـمـيـن وسـره لأمـيـنـه وولـيـه الـسـلـطـان

توفي الشيخ محمد بن علي الشريف زغوان سنة 1392هـ (1974ف) رحمه الله رحمة واسعة وطيب الله ثراه.

الهوامش

(1) جيلان بالكسر اسم لبلاد كثيرة من وراء بلاد طبرستان، وهي قرى في مروج بين جبال، ينسب إليها جيلاني وجيلي، والعجم يقولون كيلان، معجم البلدان، ياقوت الحموي، ج2 ص201ط 1979.

(2) الموسوعة الإسلامية الميسرة الأكاديمية الهولاندية، ترجمة دار البراوي ص761ط مصر 1985، معجم الطرق الصوفية، ص299، البداية والنهاية لابن كثير ص12/252.

(3) معجم الطرق الصوفية ص300، ولمحات من التصوف وتاريخه: الأستاذ السائح حسين ص327، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، 1994ف.

(4) منح رب العالمين في مناقب شيخنا الأمين، الشيخ أحمد بن حمادي، مخطوطة.

(5) قال الإمام سحنون: كان بأفريقيا رجال عدول بعضهم بالقيروان وتونس، وطرابلس، وذكر فضلهم وما رأى منهم، قال: لو قورنوا إلى مالك بن دينار لساووه) طبقات علماء أفريقيا وتونس لأبي العرب محمد بن تميم، ص54، الدار التونسية للنشر 1968 ونقل ابن غلبون في التذكار قول الإمام سحنون: (رأيت رجالاً بطرابلس ما الفضيل بن عياض أفضل منهم) ص222 تحقيق الشيخ الطاهر الزاوي ط2، 1967.

(6) دليل المؤلفين العرب الليبيين، ص328 ـ 329 نفحات النسرين لأحمد النائب الأنصاري، ص192، 195 تحقيق الأستاذ علي مصطفى المصراتي ط1968 بيروت.

(7) راجع أسماء مؤلفاته في دليل المؤلفين العرب الليبيين، ص323.

(8) منح رب العالمين في مناقب شيخنا الأمين، في عدة صفحات.

(9) تراجم أعيان العلماء من أبناء مصراته القدماء، الشيخ محمد مفتاح قريو، ص119.

(10) لم تذكره كتب التراجم الليبية وغيرها، وكل المعلومات التي ذكرتها عنه هي من كتاب تلميذه الشيخ أحمد بن حمادي (منح رب العالمين في مناقب شيخنا الأمين) وألفية الشيخ محمد بن علي الشريف زغوان، (الألفية السنية في مناقب الحضرة الأمنية).

(11) انظر ترجمته في دليل المؤلفين العرب الليبيين ص594، وقد حلاه الشيخ أحمد بن حمادي بالعالم العلامة الإمام السيد الشريف الهمام صاحب الأسرار والعلوم المفيدة، والمصنفات العديدة، منح رب العالمين ص7، وهو ابن محمد المسعودي الصيد العارف بالله الفقيه الحافظ الورع الزاهد، انظر ترجمته في نفحات النسرين ص170 ودليل المؤلفين العرب الليبيين ص596.

(12) انظر ترجمته في أعلام ليبيا للشيخ الطاهر الزواي، ص396 ـ ط2، ودليل المؤلفين العرب الليبيين ـ ص364.

(13) انظر بقية وصاياه في كتاب منح رب العالمين ـ ص54، 55.

(14) شجرة النور الزكية، لمحمد مخلوف، ص1/ 391.
(15) التقريظ من أربعة عشر بيتاً، منح رب العالمين، ص52.
(16) دليل المؤلفين العرب الليبيين، ص401.
(17) مجلة كلية الدعوة الإسلامية ص147 العدد الثاني، 1985.
(18) كان ذلك عند كتابه الورقات، أما الآن فقد تحصلت عليها كاملة والحمدلله.
(19) اختصرت عناوين المباحث تجنباً للإطالة.
(20) منح رب العالمين في مناقب شيخنا الأمين، المصدر السابق ص86 ـ 87.

الشيخ احمد بن محمد بن حمادي(*)

(1864 ـ 1947)

حياته وآثاره العلمية

يقع على جيلنا الحاضر عبء ثقيل، إذا كنا نريد الإخلاص لوطننا والوفاء لأجدادنا، ومن أقبح الصفات عقوق الوالدين، والعلماء آباء لنا وأجداد، لهم حق علينا، وواجب يجب تأديته بكل همة وتفان، وبلادنا كغيرها من البلدان الإسلامية ساهمت في ركب الحضارة ومسيرة العلم، وفي حدود إمكاناتها وظروفها، لقد قام الرواد الأوائل بدورهم، عندما قاموا بتسليط الأضواء على ما تزخر به ليبيا من علماء وفقهاء وشعراء ومبدعين في مختلف المجالات على مر العصور، وأناروا لنا السبيل لكي نكمل المسيرة، ونواصل الخطى على دربهم، نقتفي أثرهم ونهتدي بهداهم، جزاهم الله عنا كل خير.

ولما كان الوفاء من شيم الكرام ـ كما يقولون ـ فإن أقل ما يجب أن نقوم به تجاه علمائنا، أن ننهض بالبحث عن تاريخهم، وأن نعتكف على

(*) بالإضافة إلى هذا المقال الذي لم ينشر بعد، ألقيت عن هذا الشيخ محاضرة في مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية يوم الأربعاء 8، 2، 1995ف.

تراثنا المتمثل في المؤلفات التي تركوها، لنكشف عنها الغطاء، وننهل من معينها، ونقتدي بما يصلح لنا منها، وتقديمها للأجيال الحاضرة والمقبلة، ليعرفوا تاريخ بلادنا الثقافي، ويكونوا خير خلف لأعظم سلف.

وفي هذا المجال نقدم للقارىء الكريم أحد الفقهاء الأبرار ممن أغفلتهم المصادر والمراجع، وغاب عنه الذكر، وكادت الأيام أن تسلاه إلا من معارفه القليلين، وأسرته التي مازالت تحتفظ بآثاره العلمية، ونعني به الشيخ الفقيه العالم المتصوف أحمد بن حمادي، وفيما يلي نبذة عن حياته ومؤلفاته:

أسرة بن حمادي

تنتمي هذا الأسرة الكريمة إلى مدينة زليطن، التي أنجبت العديد من العلماء والفقهاء والشعراء على مختلف العصور، وهذه الأسرة تتوارث العلم أب عن جد إلى الوقت الحاضر، فجد المؤلف موضوع البحث، هو الشيخ حسن بن بلعيد بن حمادي، يعتبر من الفقهاء المرموقين في مدينة زليطن، يدلنا على ذلك ما جاء في الأمر الصادر عن يوسف باشا القرهمانللي بتاريخ 17 ذي القعدة 1221هـ بتعيينه إماماً لجامع أولاد بن حمادي في قبيلة البراهمة بزليطن ومما ورد في ذلك الأمر ما نصه (إن حامل هذا الأمر الكريم الواجب له القبول والتعظيم، الأجلّ الفاضل الفقيه النبيه العدل النزيه محبنا سيدي حسن بن أبي العيد بن حمادي، وقد أردنا رفع شأنه وإعلاء مكانه، بأن أوليناه إماماً في الجامع المذكور يؤم بكم الأوقات الخمس والجمعة على حسب عادة الأئمة....)[1] ولم ينتقل الجد للإقامة في طرابلس، بل بقي في زليطن إلى أن توفاه الله ودفن هناك[2].

أما والد المؤلف محمد بن حسن بن حمادي، فقد ولد في زليطن وتربى في كنف والده الفقيه، وهو دون شك قد حفظ القرآن، وقرأ على والده وشيوخ العلم في بلده، ثم أرسله والده إلى جامع مراد آغا بتاجوراء

لاستكمال تعليمه، والتلمذ على الشيوخ الأجلاء، ويكون قريباً من علماء طرابلس وضواحيها، واستمر يدرس في تلك المدينة، لكنه كان على صلة فيما يبدو ببعض الشيوخ والعلماء في سوق الجمعة والهنشير، وحدث أن رغب إمام مسجد الشط في قبيلة الهنشير في أداء فريضة الحج، فطلب منه السكان تكليف شخص للقيام بإمامة الصلاة أثناء غيابه، فاختار لهم ذلك الطالب الآتي من زليطن لتلقِّي العلم، لما لمس فيه من علم وصلاح وتقوى، فلما أخبر الشيخ محمد بن حمادي بذلك، رفض العرض الذي قدم إليه قائلاً لهم:

إن والده ـ الشيخ حسن بن حمادي ـ أرسله إلى تاجوراء لتلقي العلم وبالتالي لا يستطيع مخالفة أمر والده، وهذا يدل على احترام الابن لوالده، وبعد استشارته لوالده أعطاه الإذن في تولي إمامة ذلك المسجد، عندئذٍ قبل الأمر، وقام بتلك المهمة مؤقتاً إلى أن جاء الخبر بوفاة الإمام السابق في الأراضي المقدسة، فأصبح قائماً بالأمر، وبنى الأهالي مسكناً له بقرب المسجد، وكان سبباً في وجود هذه الأسرة في منطقة الهنشير[3].

عاش والد المؤلف ـ الشيخ محمد بن حمادي ـ في منطقة الهنشير يقوم بإمامة المسجد ويعلم ويفتي، وأصبح له تلاميذ يتلقّون عنه العلم، ومن تلاميذه المشهورين الشيخ محمد الأمين بن إبراهيم بن عبد النور، الذي أصبح فيما بعد شيخاً لولده أحمد ـ موضوع البحث ـ وكان الشيخ الأمين يثني على أستاذه الشيخ محمد بن حمادي بالخير والعلم والورع والزهد، ويشهد له بقوة النقل والذكاء والحفظ، وقد روى عنه قوله: (من نعم الله علي لم أخرف، فجميع حواسي سليمة حتى أسناني، وأعرف المسائل على من تلقيتها، وأين قرأتها بحمد الله ـ تعالى ـ)[4] ويظهر جلياً من سيرة الشيخ محمد الأمين مدى تأثره وعلاقته بشيخه محمد بن حمادي، وهذا الذي جعله يعطف على ابنه أحمد ويقرِّبه إليه، فقد حكى

الشيخ الأمين لتلميذه أحمد بن حمادي عن علاقته بوالده، فقال (وقد أوصاني والدك وهو أستاذي بوصايا لازلت أجني ثمارها وأتحلى بأنوارها)[5] وعاش الشيخ محمد بن حمادي بقية حياته إماماً لجامع الشط بالهنشير، يعلم القرآن ويفتي، ولم تذكر الروايات أي مؤلفات له أو رحلات خارج طرابلس، وقد انتقل إلى رحمة الله سنة 1315هـ (1897 تقريباً) وعمره نحو ستة وتسعين سنة[6].

الشيخ أحمد بن محمد بن حمادي

هو الحاج أحمد بن محمد بن حسن بن بلعيد بن محمد حمادي، أما والدته فتدعى فاطمة بنت الشيخ محمد الزواوي، ولد في الساحل قبيلة الهنشير (ضاحية شرق طرابلس) يوم الأحد أول المحرّم سنة (1281هـ) الموافق 5/6/1864م[7] ومن خلال هذه الأسرة الصالحة التي حافظت على التقوى والعلم، تربي الشيخ أحمد وترعرع في بيئة تعج بالعلماء وتتلمذ على شيوخ كان من أجلّهم وأقربهم إلى نفسه الشيخ محمد الأمين بن إبراهيم عبد النور، ومن شدة تأثره بهذا الشيخ، وضع كتاباً في مناقبه ورثاه بعدة قصائد بعد وفاته[8]. كما تتلمذ أيضاً على الشيخ محمد الضاوي، وهو من علماء طرابلس، الذي أخذ عن علماء عصره منهم الشيخ محمد بن مصطفى مفتي طرابلس والشيخ طاهر الغدامسي[9].

ودرس مترجمنا أيضاً على الشيخ محمد عبد المولى الهنشيري في الزاوية الكائنة بقرب جامع بيت المال بمحلة الهنشير، وقد ترجم له في كتابه ذاكراً شيئاً من صفاته وسيرته، والكتب التي استنسخها بنفسه، أو التي قام بتأليفها، ومن ذلك قوله، كان شيخنا سيدي محمد بن عبد المولى ممن اتفق على علمه وورعه وزهده وعبادته وسخائه وبشاشته ومروءته وكرمه وتسليمه للقضاء والقدر والرضا به، وبما قسمه الله تعالى، وقيامه بوظائف الدين، ووقوفه عند الحدود الشرعية، شديد التمسك

بمذهب سيدنا مالك بن أنس رضي الله عنه وأرضاه، ولا يميل إلى القول الضعيف ولا لتلفيق، ولا تتبع الرخص لغرض في النفس، ولا يحب التقليد للخروج من الخلاف مكتفياً باجتهاد إمامه، وهو لا يفتر عن العبادة طرفة عين)[10].

وإلى جانب هذه الصفات الحميدة، والتي تدل على مكانة الشيخ محمد عبد المولى الهنشيري، أشار المؤلف ـ تلميذه الشيخ أحمد بن حمادي ـ إلى شيء من علمه، فقد كان شيخه يقوم بتعليم القرآن لأبناء المسلمين بجامع بيت المال، وله الباع الطويل في الحفظ والرسم والوقف، وله اليد الطولى في الفقه والتوحيد والتصوف وعلم الفرائض، وله معرفة كاملة بعلم الفلك، غير متسرع في الفتوى، فلا يجيب عن السؤال إلا بعد التحري والتأمل والاطلاع على أصح النصوص، وأعطانا المؤلف نبذة عن الكتب التي قام بنسخها شيخه محمد عبد المولى الهنشيري، والتي تعطينا فكرة عن نوعية العلوم التي كانت متداولة حينذاك، وهي: أقرب المسالك، والوصية الكبرى، والوصية الصغرى لسيدي عبد السلام الأسمر، وكتاب الإشارات، وابن غلبون على الرحبية، وشرح عبد الصادق لمنظومة ابن عاشر، وذكر لنا المؤلف بعضاً من مؤلفات شيخة محمد عبد المولى الهنشيري، فقال (وله تقاييد مهمة في سائر العلوم وهوامش ورسالة في التوحيد لا نظير لها، ومنظومة في سنده في طريقته العروسية)[11].

هذه لمحة عن شيوخ المؤلف الذي نترجم له، ومنها تتضح لنا المعلومات التي تلقَّاها، والمعين الذي كان ينهل منه، ولم يكن للشيخ ابن حمادي رحلة علمية عدا ذهابه إلى الأراضي المقدسة لأداء فريضة الحج عدة مرات، (وقد كان رحمه الله تعالى ذا هيبة ووقار، له أخلاق كريمة لا يفتر عن ذكر الله آناء الليل وأطراف النهار كثير المطالعة، كثير التهاميش

على الكتب بأنواعها، له حظ وافر في النظم والنثر والسجع، وكان يشتغل في البيع والشراء بقدر الحاجة فقط، ويقول: خذ القناعة من دنياك وأرض بها وأجعل نصيبك فيها راحة البدن)[12].

ولم يتول شيخنا أي وظيفة دينية أو إدارية، بل كانت حرفته التجارة في دكان صغير بمنطقة الهنشير، وزراعة الأرض بالحناء، كما ذكر في كتابه منح رب العالمين، وقد فتح الله عليه وعاش من تلك المهنة، ولم يضطر إلى العمل بسلك الدولة، كما لم يقم بوظيفة الإمامة، بل قام بالتدريس في المساجد، ولعل ذلك كان سبباً في عدم شهرته وذكره في المصادر والمراجع، بالرغم من ذكر بعض أقرانه ممن هم في طبقته، مثل صديقه الشيخ محمد بن الحاج علي زغوان[13] ومن خلال سيرته يتضح لنا تورعه وزهده، وربما يكون ذلك استجابة لرغبة شيخه الذي نصحه بعدم طلب الدنيا والعمل لصالح الآخرة.

كان شيخنا عالماً صوفياً، وقد ظهر التصوف واضحاً في مؤلفاته، وهو ينتسب إلى الطريقة القادرية التي أسسها الشيخ عبد القادر الجيلاني رحمه الله، وهي من الطرق الصوفية المنتشرة في العالم الإسلامي، وقد أعطانا فكرة عن فروع هذه الزاوية في مدينة طرابلس في كتابه منح رب العالمين، حيث ذكر الزاوية القادرية بداخل محروسة طرابلس ملاصقة لجامع الناقة، وفيها ضريح السيدة مدينة رحمها الله، ويطلق عليها أتباع الطريقة القادرية (فردوس الذاكرين) والزاوية القادرية في قرية الهنشير التي تقع بالقرب من المسجد أبي ذراع[14].

ولم يقتصر الشيخ أحمد بن حمادي على دراسة علم التصوف، بل عكف على دراسة بعض الكتب الفقهية، مثل حاشية الشيخ حسن العدوي الحمزاوي ومختصر خليل، وغيرها مما ذكره في مؤلفاته، ومن خلال تلك المؤلفات يتضح أن شيخنا لا يفتر عن النظر في كتب الفقه والتأليف

الكثيرة التي كانت متداولة في عصره، ويطالعها مطالعة المتمعن المدقق، ويتردد على شيخه باستمرار، ويسأله عن كل ما يعن له من أمور الفقه والتصوف، ويضع على الكتب التي يطالعها طرراً وتهميشات وتعليقات، ولم يكتف بذلك، بل ساهم في ميدان المعارف، فقام بالتأليف وترك لنا مجموعة من الكتب تدل على علو شأنه، وطول باعه في المجالات التي درسها وأخذ من معينها، وذلك جرياً على سنّة العلماء العاملين المخلصين من أبناء هذه البلاد.

وبعد هذه الحياة الحافلة بالنشاط العلمي الذي اقتصر فيما يبدو على التلقي والتأليف والتدريس، لبّى شيخنا نداء ربه، وانتقل إلى رحمة الله ـ تعالى ـ يوم السبت في الركعة الأخيرة من صلاة العصر في اليوم الخامس من شهر ربيع الآخر سنة 1367هـ الموافق 14/ 11/ 1947م عن عمر يناهز 83 سنة ميلادية، ودفن في الهنشير، وقد كتب على ضريحه هذه الأبيات:

هـــذا الـــضـــريـــح لأحـــمـــدا	مـــداح خـــيـــر الـــعـــالـــمـــيـــن
لـــبـــى الـــمـــهـــيـــمـــن ســـاجـــداً	لـــمـــا رأى عـــيـــن الـــيـــقـــيـــن
والـــحـــظ أقـــبـــل وافـــراً	ولـــنـــعـــم دار الـــمـــتـــقـــيـــن[15].

آثاره العلمية[16]

خلّف الشيخ أحمد بن حمادي مجموعة من المؤلفات تدل على مكانته العلمية، وهي في التوحيد والتصوف وعلم القرآن والفقه الإسلامي والتراجم، وفيما يلي بيان بهذه المؤلفات ولمحة عن قيمتها العلمية:

1 ـ كتاب صلات الرب في الصلاة والسلام على أشرف العجم والعرب

يضم الكتاب 181 صفحة، وهو مكتوب بخط المؤلف نفسه، جاء في أوله:

الحمد لله حمداً طيباً كثيراً يليق بعظمة ذي الجلال والكبرياء. . . . وبعد فقد جمعت هذه الصيغ الشريفة امتثالاً لأمر الله ومحبته، وشوقاً وتعظيماً لقدر نبيِّه وحبيبه، فتقبَّلها مني برحمتك يارباه. . .

وجاء في آخره، انتهى ما يسر الله ـ تعالى ـ جمعه من الصيغ الشريفة، وهي ثلاثمائة وثمان وسبعون صيغة، والحمد لله على التمام والصلاة والسلام على سيدنا محمد مسك الختام. . . وكان تمام تبييضها وقت الزوال من يوم الأحد، وهو آخر يوم من ربيع الأول سنة 1322هـ وقلت في تاريخه نظماً.

تم بحمد الله والصلاة ... على رسول جاء بالصلاة
وآله وصحبه الثقاة ... كتابي المسمى بالصلات
من ربنا الآمر بالصلاة ... على نبي جاء بالآيات
في شهر مولد النبي الشفيع ... الهاشمي المصطفى الرفيع
ختام رسل الله سامي القدر ... بدأ تاريخه يحل شعري

2 ـ كتاب أسمى الوسائل في الصلاة والسلام على أشرف الوسائل:

يضم الكتاب عدد 100 صفحة، وهو بخط المؤلف، جاء في أوله: الحمد لله الذي ابتدع من نور جماله صفوة الرسل سيدنا محمداً، ولم يحط بحقيقته أحد ربنا سواك، وجعلته أشرف خلقك وبحكم إرادتك، كونت من نوره أجرام الأفلاك وهياكل الأملاك، فطاف بنوره المكنون الطائفون حول العرش تعظيماً وتكريماً، وقربته منك وجعلت عليه المعول ومتعته بجمالك وجلالك، وقدمته وقويته بقوة عزمك، وأخذت له ميثاقك على أصفيائك. .

وجاء في آخر الكتاب . . . وحسبنا الله ونعم التوكيل، نعم المولى

ونعم النصير، سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين، وقد وقع الفراغ من تبييضه عشية الأربعاء من اليوم الثاني من ذي الحجة الحرام، خاتم شهور سنة ثلاثة وأربعين وألف من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل وأشرف السلام وأزكى التحية.

الكتاب من الحجم الكبير، كتب بمداد أسود عدد أسطر ورقاته 15 سطراً، ويضم الكتاب في آخره تخميس القصيدة المضرية، وهي للإمام شرف الدين أبي عبد الله محمد بن سعيد البوصيري، وقد كتبها المؤلف بخط يده، ونقلها أيضاً في كتاب حادي العقول إلى بلوغ المأمول، وهي منظومة شعرية طويلة، جاء في أولها:

الحمد لله ذي الإحسان للبشر حمداً يدوم بلا عجز ولا ضجر

أقول بالكتب والأسماء والصور **(يارب صل على المختار من مضر)**

(والأنبياء وجميع الرسل ماذكروا)

وجاء في آخر الكتاب تقريض أحد علماء طرابلس، ورد فيه: أما بعد فقد سبقت عناية الكريم الهادي بتوفيق أستاذنا فضيلة الشيخ الحاج أحمد بن حمادي لتأليف هذا الكتاب النافع في صيغ الصلوات على نبينا الشافع بأسلوب لم يسبق إليه، وترتيب لم يزاحم عليه، فجزاه الله جزاء الصديقين، ونفع بتأليفه المسلمين، كتبه في 19 جمادى الآخرة 1344هـ العبد الراجي شفاعة خاتم الرسالة، على أمين بن محمد سياله، عفا الله عنه وحسن حاله آمين.

3 ـ كتاب ورد الحبيب في الصلاة والسلام على المنبأ بالغيب

وهو مكتوب بخط المؤلف، يتكون من 25 صفحة من الحجم الكبير، بمداد أسود جاء في أوله، قال العارف بحضرة الله ـ تعالى ـ البوصيري رضي الله ـ تعالى ـ عنه ونفعنا به آمين، : وتزود التقوى فإن

لم تستطع فمن الصلاة على النبي تزود، وقال بعض العارفين نفعنا الله بهم أجمعين: لم يبق للقوم إلا مجانبة الأشرار والصلاة على النبي المختار

وجاء في آخره: انتهى، وكان الفراغ من تبييضه في 28 ذي القعدة الحرام 1344هـ على يد جامعه وكاتبه لنفسه بنفسه، ثم لمن شاء الله تعالى من بني جنسه، والحمد لله على كل حال.

4 ـ كتاب حادي العقول إلى بلوغ المأمول

يتكون من 203 صفحات، مكتوب بخط ابن المؤلف الشيخ محمد شكري بن حمادي، وذكر لي الناسخ بأن والده قد راجعه قبل وفاته، جاء في أوله بعد المقدمة: ـ هذه نبذة من كلمات تشبه السجع والأبيات، محتوية على التوحيد والمواعظ، وبعض الأحكام الشرعية، والقصائد النبوية، تخميس وتشطير لبعض قصائد وأبيات مرضية، جامعة لكثرة الصلاة والسلام على خير البرية، كالمناوية والمضرية، ومنها ما هو متعلق بمدح نبينا المصطفى خير البرية، ومدح آل بيته وعترته المرضية، وبها بعض أحاديث نبوية، وحكم من كتب سادتنا الصوفية، ومنها ما هو مرتب على الحروف الهجائية، ليسهل إن شاء الله حفظها والانتفاع بها سميتها (حادي العقول إلى بلوغ المأمول) والله أرجو بفضله القبول، بجاه كل نبي ورسول، إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير.

يتضح من المقدمة أن الكتاب مجموع يتعلق بالتوحيد والتصوف ومدح الرسول ـ ﷺ ـ، فهو يضم منظومة كبرى في التوحيد ومنظومة صغرى وعقائد، وقصيدة في مدح الرسول عليه السلام، وقصيدة في مدح مكة والمدينة، وتخميس للقصيدة المضرية وتخميس آخر للقصيدة المناوية، والاستغاثة وتخميس وتشطير لقصائد أخرى وخصائص الرسول عليه السلام، وقصيدة في مدح الشيخ عبد القادر الجيلاني، ونظم في

شرح فرائض الصلاة، (وقد تم بفضل الله تحقيق ونشر هذا الكتاب من قبل جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، خلال سنة 1998ف).

5 ـ كتاب المدد الفائض في خلاصة علم الفرائض

يضم هذا الكتاب 109 صفحات، من الحجم المتوسط، اطلعت على صورة ضوئية منه، كتبت بخط ابن المؤلف الشيخ محمد شكري بن حمادي سنة 1359هـ وقد اطلع عليها المؤلف، ووضع عليها زيادات في الهامش وموضوع الكتاب يتعلق بعلم الميراث، جاء في أوله بعد المقدمة: لما كان علم الفرائض من أنفس العلوم، بل قيل أفضل العلوم بعد أصول الدين... وكنت من سوء حظي وقلة فهمي حاولت هذا الفن مرات في دهر طائل، فلم تساعدني الأقدار حتى تحصلت منه على طائل، أمرني من لا تسعني مخالفته حين شكوت له ذلك أن أجمع فيه شيئاً، فتأخرت لعلمي بأني ليس لشيء من ذلك أهلاً، ثم قلت لعل فيه خيراً، لأن في الجمع تكرار المطالعة والكتابة، وهما سبب في النفع إن شاء الله تعالى معتمداً في جمع تلك الكلمات على كتب السادة الكمل الثقات، كالدردير والأخضري، والشنشوري وابن غلبون وغيرهم رضي الله عنهم، ونفعني بهم وبعلومهم آمين وسميته (المدد الفائض في خلاصة الفرائض)[17].

وضع للكتاب مقدمة في فائدة علم الفرائض، والأحاديث النبوية الشريفة التي تحث على ذلك، ومنظومات شعرية في طلب العلم، وقسمه إلى أبواب ومباحث في أركان الميراث وأسبابه وموانعه، وبيان أصحاب الفروض والتعصيب والرد وتوريث ذوي الأرحام والحجب وأحوال الجد والإخوة وباب للحساب، وآخر للمناسخات، وباب في الوصية، ولم يكن في عمله مقصوراً على الجمع فقط، بل نظم أبياتاً كثيرة في قواعد الميراث بالإضافة إلى حلول لبعض المسائل التي يقع فيها الالتباس، ما يجعل من هذا الكتاب مصدراً مهماً لا غنى عنه لمن يبحث في هذا

العلم، جاء في آخر الكتاب وكان الفراغ من تبييضه عشية الأثنين، هو اليوم الثاني والعشرون من ربيع الآخر سنة 1333هـ.

6 ـ كتاب منح رب العالمين في مناقب شيخنا الأمين

يضم الكتاب 88 صفحة من الحجم المتوسط، مكتوب بخط شرقي واضح، وهو في ترجمة شيخ المؤلف الأستاذ محمد الأمين بن إبراهيم بن حسن عبد النور، المولود بطرابلس في قرية العمروص سنة 1272هـ وتوفي رحمه الله في يوم الخميس 10 المحرَّم سنة 1342هـ وقد أحسن المؤلف صنعاً بهذا الكتاب، لأنه ساهم في إلقاء بعض الأضواء على الحركة العلمية الصوفية التي كانت سائدة في طرابلس خلال القرن الثالث عشر والرابع عشر للهجرة، لأن الكتاب ضم إلى جانب ترجمة شيخه عدداً من التراجم الأخرى لبعض العلماء والصوفيين في تلك الفترة، ممن أهملتهم المصادر المتوافرة في المكتبة الليبية.

ومن خلال هذا الكتاب يتضح أن الشيخ محمد الأمين قد درس في بداية حياته بالمدرسة الكبيرة بتاجوراء وهي التي أسسها سيدي أبي راوي، ثم على الشيخ محمد العكاري الذي درس عليه منظومته في علم الفرائض والمواريث[18] وكان الشيخ العكاري يحترم تلميذه الأمين ويعظمه كثيراً، كما درس على الشيخ أحمد بن محمد المسعودي الصيد[19] حيث قرأ عليه نحو سبع سنين، ومن مشائخه أيضاً، ابن عمه الشيخ محمد بن عبد النور الهنشيري، والشيخ محمد بن عمرة المتوفى في 1298هـ ودفن بعرادة، والشيخ محمد الضاوي الذي كان يتولى الإفتاء في منطقة الساحل[20] ويعتبر والد المؤلف الشيخ محمد بن حسن بن حمادي من شيوخ المؤلف، كما ألمحت إلى ذلك فيما سبق.

ذكر المؤلف سيرة شيخه بالكامل، وتعرض لصفاته وعلمه وكرمه

وطريقته الصوفية فهو ينتسب إلى الطريقة القادرية، ومن خلال سيرة شيخه ذكر عدة علماء وشيوخ في مدينة طرابلس، وعلاقته بهم، وسند الشيخ المتصل بشيوخ التصوف والكتب التي كانت متداولة حينذاك، وبعض الحوادث أثناء الاستعمار الإيطالي، ونبذة عن الحياة العامة في تلك الفترة، وفي خاتمة الكتاب ذكر فضائل شيخه والقصائد التي قيلت في رثاه، ومن ضمن ذلك رثاء الشيخ الشاعر أحمد الشارف من 15 بيتاً من الشعر، ومرثيه تلميذه الشيخ محمد بن الحاج على زغوان من 43 بيتاً من الشعر[21] ورثاء الشيخ أحمد بن الشيخ البشير بن حجر الزليطني، ولهذا الكتاب نظير ألَّفه الشاعر محمد بن علي الشريف زغوان نظماً سمَّاه ألفية المواهب السنية في مناقب الحضرة الأمينية.

الكتاب الذي اطلعت عليه، كتب بخط الأستاذ/ محمد بن علي اصباكة بتاريخ 17/ المحرَّم/ 1371هـ، وفي آخر الكتاب تقريض لصديق المؤلف الأستاذ/ الشاعر محمد بن الحاج علي زغوان، من 39 بيتاً من الشعر جاء فيه:

أقلائد الياقوت أم مرجان ... أم ذي لآل في نحور غواني

أم روضة غنـاء باسمة الزهر ... أطيارها تشدو على الأغصان

أم بحر أسرار وروض معارف ... أم غانيات بدائع العرفان

أم منح رب العالمين وسره ... لأمينه ووليه السلطان

بل هذه آياته قد أحكمت ... بالنقل زده دلائل البرهان

وفي آخرها قال:

لا يجمع ابن حمادي من آثاره ... إلا كما جمع النجوم معاني

لكن وإن نزرا أتى فبحاره ... مملوءة بالدر والمرجان

لله درك إذ جمعت جواهراً ... فاقت على الياقوت في اللمعان

أنتم لها يا ابن الأكابر جامعاً ... له درك فارس الميدان

7 ـ تذكرة الولدان في حذف الإشارة لكلمات القرآن. . .

وهو نظم يتكون من 97 بيتاً من الرجز، يقول في أولها:

يقول أحمد قليل الحسنات ... ابن حمادي راجي غفر السيئات

الحمد لله الذي وفق من ... هداه للطاعات والعلم الحسن

وشرح الصدور للقرآن ... وشرف الخواص بالفرقان

وأفضل الصلاة والسلام ... على نبينا الرسول السامي

ختام الأنبياء والمرسلين ... عليهم الصلاة أجمعين

وبعد فالقصد بهذا النظم ... جمع حروف ضبط في الرسم

رسم أبي عمرو يكنى الداني ... وهو الإمام العالم الرباني

وفي آخرها:

تمت بحمد الله والصلاة والسلام ... على الرسول الخاتم مسك الختام

محمد خاتم الأنبياء ... ممد العارفين الأصفياء

وآله وصحبه والتابعين ... لا سيما أهل العلوم العالمين

نرجو بها الموت على الإيمان ... والفوز بالنعيم في الجنان

(تاريخ النظم 1366هـ)

8 ـ رسالة في بيان بعض أحكام البيوع وماشابهها

وهو نظم يتكون من 295 بيتاً من الرجز. يقول في أولها بعد التنبيه الذي يعتذر فيه عن الخطأ كعادة العلماء المتواضعين، وقد صاغه شعراً ونثراً:

حمدا لمن أباح البيع للورى ليملك الإنسان الشيء بالشرا

وبين الأحكام بالقرآن وخصنا بالفوز والرضوان

خلقنا للعلم والعبادة ومن بالحسنى مع الزيادة

كلفنا بالصدق والإخلاص ووضح التوحيد في الإخلاص

وأنزل القرآن بالقصاص ووعد المحسن بالخلاص

جل الذي بشرعه كلفنا وبالعمل بعلمه شرفنا

فاعمل بأحكام إله العالمين والله لا يضيع أجر العاملين

ثم الصلاة والسلام سرمدا على رسول المرسلين أحمدا

من جاءنا بالشرع والأحكام موضح الحلال والحرام

وآله وصحبه والتابعين لشرعه لا سيما المجتهدين

وبعد فالفقه له أبواب كثيرة يفهمها الطلاب

أعظمها باب البيوع فادره واعمل بما فيه تفز بخيره

فهاك فيه يا أخي رسالة زادت بأحكامه كفالة

أرجو بها العفو مع الغفران من خالقي بالفضل والإحسان

وجاء في آخرها:

قد انتهى مارمته بالحمد والشكر لله العظيم الفرد

هذا الذي يسره العليم بفضله إلهنا الحكيم

هذا الذي أراده الله ظهر من الخفا إلى الظهور واشتهر

على يد الراجي من المنان العفو والرضى مع الغفران

والفوز الجنة بالرضوان والحور والقصور بالإحسان

أحمد ذو الإساءة والعلل ابن حمادي راجي ستر الزلل

تمت بحمد الله تعالى على يدي جامعها أحمد بن محمد بن حسن بن بلعيد بن حمادي غفر الله لهم وللمسلمين بمنّه وكرمه يوم التنادي، آمين، في خمسة وعشرين من جمادى الآخرة سنة ألف وثلاثمائة وسبع وخمسين من هجرة سيد الأنبياء والمرسلين ﷺ وعليهم أجمعين، وعلى آلهم وأصحابهم والتابعين، صلاة دائمة إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين.

(تمت دراسة هذه الرسالة في أطروحة جامعية من الطالب أحمد سالم الخمائسي وتمت مناقشتها يوم 28/4/1997 في جامعة السابع من أبريل بالزاوية).

هذه الكتب التي وقفت عليها، وهناك كتب أخرى للمؤلف لم أطلع عليها وهي كالآتي:

9 ـ كتاب فوز المؤمنين في الصلاة والسلام على المرسول رحمة للعالمين، 67 صفحة.

10 ـ كتاب وسائل القبول في الصلاة والسلام على سيدنا الرسول 50 صفحة.

11 ـ كتاب منية العابدين في تلاوة كتاب رب العالمين، 102 صفحة وهو في فضائل سور القرآن الكريم.

12 ـ كتاب في مناسك الحج وما يناسبه من الدعاء نظماً ونثراً، 26 صفحة.

13 ـ كتاب منة الخالق على المخلوق في إسقاط ما في ذمته من سائر الحقوق، 89 صفحة.

بعد استعراض بعض مؤلفات هذا الفقيه العالم يتضح للقارىء الكريم القيمة العلمية لها، وهي متنوعة وشاملة للعلوم التي كانت سائدة في عصر المؤلف من توحيد وفقه إسلامي (عبادات، معاملات، ميراث)

وتصوف وعلوم القرآن وتراجم، ومدح شخصية الرسول عليه الصلاة والسلام، وهذه الكتب التي تركها الشيخ أحمد بن حمادي رحمه الله تمثل ثروة علمية قيّمة لتراثنا الثقافي، فحري بنا أن نقوم بتحقيقها ونشرها، للاستفادة منها في مختلف العلوم والدراسات الفقهية والتاريخية وغيرها.

وفيما يخص المؤلف رحمه الله فقد تبيَّن من مؤلفاته مقدرته العلمية واستيعابه لأحكام الشريعة الإسلامية وعلم التصوف، وقدرة فائقة في النظم الشعري للعديد من المسائل، ويلاحظ أيضاً تخصيص أغلب مؤلفاته في مدح الرسول الله ﷺ، ما يجعلنا نقرر بحق استحقاقه لذلك اللقب الذي كتب على قبره رحمه الله، (مداح الرسول).

وباختصار شديد فالشيخ أحمد بن حمادي عالم جليل القدر، عالي الهمة فقيه متضلع، جمع بين العلم والتصوف والشريعة والحقيقة، والورع والزهد والعمل، رحمه الله رحمة واسعة، وأسكنه فسيح جناته، وجزاه الله عنا كل خير، ولا أعتقد بأن ما كتبته عن هذا الشيخ الجليل هو كل ما يجب أن يقال، حيث لم أتوسع في ترجمته، ولم أتناول مؤلفاته بشيء من الدراسة، لأن غرضي هو التعريف به وإظهاره للباحثين المختصين في هذا المجال.

الهوامش

(1) انظر صورة الأمر الصادر ملحق رقم ـ 1 ـ.
(2) رواية حفيدة الشيخ محمد شكري بن حمادي، مقابلة شخصية يوم 15/ 1/ 1994.
(3) المصدر السابق.
(4) كتاب منح رب العالمين في مناقب شيخنا الأمين، ص، 7مخطوط لدى أسرة المؤلف.
(5) المصدر السابق ص40.
(6) المصدر السابق ص8.
(7) رواية ابنه في ورقة مكتوبة بخطه.
(8) منح رب العالمين المصدر السابق انظر الملحق رقم 2.
(9) أعلام ليبيا للأستاذ الشيخ الطاهر أحمد الزاوي الصفحة 396.
(10) منح رب العالمين المصدر السابق ص46.
(11) المصدر السابق ص47.
(12) رواية ابن المؤلف بخط يده.
(13) انظر ترجمته في دليل المؤلفين العرب الليبيين، ص400، 401 طبع أمانة الإعلام والثقافة.
(14) منح رب العالمين، في المصدر السابق ص26 ص63.
(15) رواية ابنه الشيخ محمد شكري.
(16) إن جميع مؤلفات الشيخ أحمد بن حمادي محفوظة لدى ابنه الشيخ محمد شكري بن حمادي، والشيخ شكري مرب فاضل وعلامة عامل وفقيه فرضي، خبير في رسم القرآن الكريم عالم بأمور الحساب ومواقيت الصلاة ودخول وخروج الأشهر والسنوات ولد يوم الأربعاء 18/ 11/ 1914، في قبيلة الهنشير بطرابلس، أمضى حياته في تعليم وتحفيظ القرآن الكريم، وله مؤلفات لم تطبع بعد، وهي في رسم وضبط القرآن، وقواعد فلكية مفيدة لمعرفة بداية ودخول الأشهر والسنوات ومواقيت الصلاة، شارك في جميع اللجان المشكلة لإعداد ومراجعة وتصحيح المصاحف التي طبعت في الجماهيرية أمده الله تعالى بالصحة والعافية وطول العمر. [توفي رحمه الله في طرابلس يوم 12/ 3/ 1996ف.].
(17) انظر الملحق رقم 3.
(18) انظر ترجمته في دليل المؤلفين العرب الليبيين المصدر السابق ص328.
(19) لم أعثر له على ترجمة.
(20) نظر ترجمته في أعلام ليبيا، المصدر السابق ص396.
(21) انظر الملحق رقم 4.

مقتطفات من كتاب
حادي العقول إلى بلوغ المأمول(*)
للشيخ الفقيه المتصوف أحمد بن محمد بن حمادي
رحمه الله (1864 ـ 1947)

ترك لنا علماؤنا الأجلاء ثروة علمية تتمثل في مجموعة من المؤلفات ظهر بعضها من خلال حركة إحياء التراث، وما زال أغلبها مخطوطاً يحتاج إلى من يزيح عنه ستار النسيان والإهمال، كما أن الغموض مازال يكتنف حياة هؤلاء العلماء، فبعضهم ليس له ترجمة على الإطلاق، ومن كانت له ترجمة فهي مختصرة لا تشمل كل حياته وآثاره العلمية، ودوره في الحياة الثقافية، اللهم إلا فيمن حظي بدراسة خاصة من بعض الباحثين، ولا سبيل إلى معرفة تاريخ ليبيا الثقافي ودورها الحضاري في النهضة العلمية إلا بإحياء تراث الآباء والأجداد في كل المجالات، ولن يتأتى ذلك إلا بتحقيق آثارهم وكشف الغطاء عنها بتوجيه الباحثين وطلبة الدراسات العليا في الجامعات والمعاهد إلى دراسة حياتهم ومؤلفاتهم والكشف عن دورهم العلمي والتربوي والإصلاحي في جميع المجالات التي عرفوا من خلالها.

(*) نشر في مجلة كلية الدعوة الإسلامية العدد الثاني عشر 1995/ف.

وفي هذا المجال نميط اللثام عن شخصية علمية من فقهاء بلادنا الحبيبة، ولد وعاش وتربى في هذه البلاد، ولم تكن له رحلة علمية سوى رحلاته إلى الأراضي المقدسة لأداء فريضة الحج والزيارة، فكل علمه وثقافته مأخوذ على شيوخ بلده وعلمائها، ذلكم هو الشيخ الفقيه أحمد بن محمد بن حسن بن بلعيد بن حمادي رحمه الله.

ولد هذا الفقيه ـ رحمه الله ـ في الساحل في منطقة الهنشير من ضواحي مدينة طرابلس الغرب يوم الأحد أول المحرَّم سنة 1281هـ الموافق 1864/6/5 إفرنجي، وهو ينتمي إلى أسرة معروفة بالصلاح والقيام بالوظائف الدينية، فجده الشيخ حسن بن بلعيد بن حمادي كان إماماً لجامع بن حمادي في قبيلة البراهمة بزليطن[1] وهو الذي أرسل ابنه ـ والد المؤلف ـ الشيخ محمد بن حمادي إلى مدرسة جامع مراد آغا بتاجوراء لتلقِّي العلم، فمكث فيها فترة ثم عيِّن إماماً لجامع الشط بالهنشير التي قضى فيها بقية حياته يؤم بالناس الصلاة ويعطي الدروس إلى أن توفاه الله في سنة 1315هـ 1897 إفرنجي عن عمر يناهز السادسة والتسعين سنة، وبذلك يكون الشيخ أحمد بن حمادي قد حظي بتربية والده منذ نشأته الأولى.

درس الشيخ أحمد بن حمادي على عدة شيوخ كان من أجلِّهم وأقربهم إلى نفسه الشيخ محمد الأمين بن إبراهيم بن عبد النور، ومن شدة تأثره بهذا الشيخ وضع كتاباً في مناقبه بعنوان «منح رب العالمين في مناقب شيخنا الأمين» يتضمن حياته وسيرته وعلمه وشيوخه وطريقته الصوفية وسنده في تلك الطريقة، كما ترجم لبعض أفراد أسرة شيخه، وذكر بعض تلاميذه والمراثي التي قالها فيه بعد وفاته[2] كما درس على الشيخ محمد عبد المولى الهنشيري في الزاوية العروسية الكائنة بقرب جامع بيت المال في محلة الهنشير، وترجم له أيضاً في الكتاب نفسه ذاكراً

نبذة عن حياته وسيرته وزهده وعبادته، والكتب التي ألّفها، والكتب التي استنسخها بنفسه، وأنه كان يعلّم القرآن الكريم لأبناء المسلمين في جامع بيت المال، وله الباع الطويل في الحفظ والرسم والوقف، وهي من علوم القرآن، وله اليد الطولى في الفقه والتوحيد والتصوف وعلم الفرائض، ولا يستبعد أن يكون الشيخ أحمد بن حمادي قد أخذ عن علماء عصره في تلك الفترة، منهم الشيخ محمد كامل بن مصطفى وتلميذه الشيخ عبد الرحمن البوصيري والشيخ محمد الضاوي والشيخ محمد العكاري، فلو ظهرت مؤلفات الشيخ بن حمادي كلها لعرفنا من خلالها الشيوخ الذين تلقّى عنهم.

كان الشيخ أحمد بن حمادي رحمه الله ذا هيبة ووقار، وله أخلاق كريمة لا يفتر عن ذكر الله آناء الليل وأطراف النهار، كثير المطالعة للكتب ويكثر من التهاميش عليها، له حفظ وافر في النظم واالنثر والسجع، وكان يعمل في البيع والشراء على قدر الحاجة في دكان صغير بمنطقة الهنشير، ولم يسع إلى طلب الدنيا حيث كان شعاره (خذ القناعة من دنياك وارض بها واجعل نصيبك فيها راحة البدن)[3] ولا يدل هذا على الكسل والخمول أو الدعوة إليه، بل ذلك يتفق مع طريقة الشيخ الصوفية التي تنبذ الدنيا وتتجه إلى الآخرة، فهو يدعو إلى راحة البدن من عناء العمل لأجل الكسب المادي لكي يخصص وقته لطلب العلم والعبادة، لأنهما وسيلة النجاة في الدنيا والآخرة، وبهما يقترب الإنسان إلى ربه، وهذا أساس التصوف، ولهذا لم تكن حرفته إلا من أجل العيش بتجارة بسيطة وزراعة الأرض، ولم يمارس أي وظيفة أخرى واقتصر على إعطاء الدروس في المساجد، وفي بيته لخواص الطلبة على عادة علماء البلاد، والإفتاء للناس عندما يتوجهون إليه بالسؤال.

كان الشيخ أحمد بن حمادي رحمه الله من أتباع الطريقة القادرية التي

تنسب إلى الشيخ عبد القادر الجيلاني (ت561هـ ـ 1161 أفرنجي) وهي من الطرق الصوفية المنتشرة في العالم الإسلامي، ومنها زوايا كثيرة منتشرة في جميع أنحاء ليبيا، برز فيها عدد من الفقهاء اشتهر منهم على سبيل المثال: الشيخ محمد بن أحمد العكاري (1240 ـ 1313هـ، 1824 ـ 1895 إفرنجي) والشيخ محمد الضاوي (1267 ـ 1330هـ) والشيخ محمد بن علي الشريف زغوان (1315 ـ 1392هـ) الشيخ علي أمين سيالة (ت1280هـ 1957 إفرنجي) رحمهم الله جميعاً، وهذه الزوايا التابعة للطريقة القادرية التي أنشئت في بلادنا بحاجة إلى دراسة شاملة لمعرفة دورها الديني والثقافي من خلال الرجال الذين تميزوا فيها بدورهم الإصلاحي، وبما كتبوا من مؤلفات.

لم يكن الشيخ أحمد بن حمادي مقتصراً على التصوف، بل عكف على دراسة العلوم السائدة في ليبيا أثناء عصره، وأهمها علم العقيدة والعبادات والفرائض والحساب وعلم الفلك وعلوم القراءات إلى جانب اللغة العربية وآدابها، يدلنا على ذلك ما ألَّفه من كتب مازالت مخطوطة تحتفظ بها أسرته[4].

بعد هذه الحياة الحافلة بالعمل والعطاء العلمي لبى شيخنا نداء ربه وانتقل إلى رحمة الله تعالى في الركعة الأخيرة من صلاة العصر في اليوم الخامس من شهر ربيع الآخر سنة 1367هـ الموافق 14/ 2/ 1948 إفرنجي ودفن في الهنشير، وقد كتب على ضريحه هذه الأبيات:

هـذا الضـريـح لأحـمـدا ... مـداح خـيـر الـعـالـمـيـن

لـبـى الـمـهـيـمـن سـاجـداً ... لـمـا رأى عـيـن الـيـقـيـن

والـحـظ أقـبـل وافـراً ... ولـنـعـم دار الـمـتـقـيـن

الكتاب

يتكون الكتاب من 203 صفحات من الحجم المتوسط مقاس 20/

14سم وكل صفحة فيها ثلاثة عشر سطراً داخل خطين يحيطان بالكتابة في شكل مستطيل، مكتوب بخط مغربي واضح مما جرى به العمل في ليبيا قبل افتتاح المدارس الحديثة، وهو مكتوب بخط الشيخ محمد شكري بن حمادي ابن المؤلف وقد راجعه المؤلف بنفسه ووضع عليه عدة تهاميش وتعليقات، تدل على توضيحات وتغيير في بعض الكلمات أو استبدال بعض القوافي والشطرات أحياناً أو إضافة أبيات أخرى في الهامش، أو شرح لبعض الكلمات أو إحالة إلى المصادر التي أخذ منها أو ذكر بعض الأحاديث النبوية الشريفة، والكتاب نسخة واحدة أصلية لا يوجد غيرها.

يضم الكتاب مجموعة من المنظومات والقصائد، ومقطعات أغلبها من الرجز، وليس به من النثر سوى صفحات قليلة، وهي مقدمة الكتاب وعقيدة في التوحيد، وهو غير مبوب أو مفهرس، بدأه المؤلف بذكر اسم الكتاب ومؤلفه ثم كلمة اعتذار جرياً على تواضع العلماء من السلف الصالح، فمقدمة الكتاب التي تتكون من ست صفحات نثراً، ثم يبدأ النظم بمنظومة التوحيد الكبرى المسماة بالفوائد السنية، ثم منظومة التوحيد الصغرى يليها عقيدة أخرى منثورة مسجعة من خمس صفحات، ثم كلمات وجيزة منثورة تحتوي على عقائد التوحيد بكيفية اندراج الصفات الإلهية والنبوية في معنى شهادة الإسلام.

بعد الانتهاء من العقيدة أو ما يتعلق بالتوحيد، انتقل المؤلف إلى مدح سيدنا محمد ﷺ، فبدأ بقصيدة همزية تتكون من واحد وتسعين بيتاً من الشعر، تلاها بقصيدة بائية في مدح سيد الوجود ﷺ، ثم قصيدة دالية وأخرى هائية في الغرض نفسه، ثم قصيدة في يوم مولده ﷺ ويليها قصيدة الاستغفار من الذنوب، انتقل بعدها المؤلف إلى قصائد مشهورة لبعض العلماء من مدح الرسول، فقام بتخميسها أو تشطيرها منها تخميس القصيدة المضرية في مدح الرسول وآل بيته عليهم السلام للإمام البوصيري

رحمه الله، ثم تخميس القصيدة المناوية للشيخ المناوي صاحب المولد النبوي، ثم تخميس وتشطير القصيدة العينية للإمام السهيلي رحمه الله، وهي استغاثة وتضرع إلى الله سبحانه وتعالى.

ويمضي الكتاب على هذا النسق في المدائح والاستغاثات يتخللها بعض الموشحات والمنظومات التي تدور في نطاق التوحيد ومدح الرسول ﷺ وآل بيته الكرام، ومدح مكة والمدينة، بعدها ينتقل إلى الحكم والمواعظ والإشادة بالطريقة القادرية، وأبيات في التوحيد، وتشطير لبعض الأبيات التي تدور في هذا الغرض أو تذييلها أحياناً.

غير أن الكتاب لا يلتزم نهجاً واحد بعد ذلك (من صفحة 155) حيث ذكر المؤلف مقطعات شعرية من إنشائه أو لبعض الفقهاء الآخرين لكنه قام بتشطيرها أو تذييلها في مواضع مختلفة، منها الفقه خصوصاً في أصول التقاضي والمحاكمات، ومنها ما يتعلق بالمعاملات من بيوع وإجارة، ومنها ما يتعلق بأصول الفقه كتقليد المذاهب الإسلامية أو الأخذ بالرخص والانتقال من مذهب إلى آخر، وبعض الأبيات نظم فيها بعض أحكام العبادات كالطهارة والصلاة والزكاة والحج، وأبيات أخرى تخص بعض الطرائف والآداب، كالألغاز في أسماء الرسل والأماكن وأبيات تشبه الغزل والتشبيب لكنها في منظور صوفي، كل ذلك من دون ترتيب حيث تجد في الصفحة الواحدة عدة أبيات كل منها يتعلق بموضوع معين.

والكتاب على هذا النحو مجموع جيد في قيمته العلمية، فهو يدل على مكانة الشيخ العلمية وقدرته على النظم الذي شمل كل المجالات، غير أنه يحتاج إلى إعادة ترتيب للمواضيع التي يضمُّها الكتاب، فيقسم إلى أبواب بحسب القضايا التي تطرَّق إليها، ومن ثم يعاد توزيع القصائد والمقطعات ضمن الباب التي تندرج تحته، وهذه الطريقة التي سنسلكها بإذن الله في تحقيق الكتاب.

وهذا الكتاب حديقة غنّاء مليئة بالأزهار والثمار مختلفة الألوان والأشكال تتلألأ أنوارها من فيض القدير في فضاء الصوفية التي تسعى للتقرب إلى الله سبحانه وتعالى، وتدور كلها في الإخلاص للبارىء عز وجلّ، والشكر له على نعمائه، ومدح سيد المرسلين عليه الصلاة والسلام، وفيها ما يحتاجه المسلم من عقيدة الإيمان وحب الرسول ﷺ، والحكم والمواعظ والأدعية والاستغفار، وبعض أحكام العبادات والمعاملات، فهيا بنا عزيزي القارىء نقتطف شيئاً من هذه الأنوار.

نقطف من باب العقيدة منظومة التوحيد الصغرى التي جاء فيها:

الحمد لله المهيمن السلام ... على نبينا الصلاة والسلام

وآله وصحبه والتابعين ... لا سيما أهل العباء الفائزين[5]

لله واجب وجود وقدم ... بقاء دائم له بلا عدم

مخالف لما يناله الفنا ... له على الدوام مطلق الغنا

وقائم بنفسه وواحد ... ذاتاً وأفعالاً صفات أحد

علم حياة قدرة إراده ... سمع كلام بصر ياسادة

فوصفه بتلك واجب كذا ... بكل ما فيه كمال فخذا

لو لم تجب له تعالى لزما ... الضد والعجز لربنا انتما

وجاز فعل ممكن وتركه ... في العدم دليل هذا فلكه

للرسل واجب تبليغ عصمة ... صدق والإرسال بمحض الرحمة

ويستحيل ضدها عليهم ... وكل نقص لا يجوز عنهم

وجائز عليهم كل عرض ... لا نقص فيه كخفيف من مرض

ويحوي ذلك شهادة الإسلام ... حافظ عليها كي تفوز بالإنعام

ونسأل الله القبول والسلام ... على شفيعنا الصلاة والسلام

ومن القصيدة الهمزية الأولى وعدد أبياتها واحد وتسعون بيتاً نختار هذه الأبيات: يقول في أولها:

صل يا سيدي وسلم على من ... جاء للخلق رحمة وشفاء
سيد المرسلين أنت الشفاء ... ياصفياً جدوده الأنبياء
جئت للناس رحمة وبشيراً ... وشفاء لهم فنعم العطاء
أنت سر الإله من نورك ... الخلق ومنك استمدت الأصفياء
نورك الأصل في الوجود جميعاً ... يا نبياً من نوره الصلحاء
سرك الساري في الخلائق طراً ... بل بنورك المرسلين استضاؤوا

ومنها قوله:

أي شخص يوفي بالمدح فيك ... والإله أثنى عليك نعم الثناء
غير أني بذكرك الله أرجو ... أن يثيبني بالفضل نعم الجزاء
كيف للمادحين ينسب مدحاً ... أصله منك ومن بارينا إملاء

وختمها بقوله:

صل ياذا الجلال وسلم على من ... حاز منك العلا ونال العلاء
ما أتى المؤمنين منك عطاء ... وتغنت بمدحك الشعراء
فلك الحمد خالقي كل حين ... ولك الشكر دائماً والثناء

ومن قصيدته في ذكرى المولد النبوي الشريف نختار هذه الأبيات:

حمداً لمن قد عمنا الإنعام ... ومن فضله وبه زكى الإسلام
يوم به ولد النبي محمد ... عيد سعيد نوره بسام
أنعم به يوماً شريفاً فجره ... نطقت بكامل بره الأقلام
أكرم به عيداً تعاظم سره ... فتنورت من نوره الأعوام

سحر به جاء الشفا فوزاً لمن قد عمه من فضله الإكرام
فجر به طلع الهدى أكرم به نوراً بدا والحادثات ظلام

ومن قصيدته في مدح مكة والمدينة، وهي من سبعة وستين بيتاً، وله أكثر من قصيدة في مدح الأماكن المقدسة، نختار منها:

سر للمدينة حيث حل الأرحم سر الوجود هو الشفيع الأعظم
بلد المشفع في الخلائق كلها بلد الحبيب هو الرؤوف الأرحم
مأوى الرسالة والهدى عظمت بمن لولاه ما كسب المكارم مسلم

إلى أن يقول:

لا تنس مسقط رأسه أم القرى هي مكة منها السنا يتبسم
منها أصول المصطفى عظمت بمن شرفت به الرسل الكرام وآدم
مهد النبي والأنبياء ومقرهم حرم الإله به المصيد محرم

تخميس القصيدة المضرية

القصيدة في الأصل من نظم الإمام البوصيري ـ رحمه الله ـ صاحب قصيدة البردة والهمزية وغيرها، ومن تخميس الشيخ أحمد بن حمادي للقصيدة المضرية نختار هذه الأبيات:

الحمد لله ذي التكريم للبشر الحمد لله حمداً غير منحصر
أقول بالكتب والأسماء والسور **(يا رب صل على المختار من مضر)**

(والأنبياء وجميع الرسل ما ذكروا)

وآل كل نبي وأهل ملته بعد من قام لله بطاعته
وعد أسرار مكتوب وحكمته **(وصل رب على الهادي وشيعته)**

(وصحبة من لطي الدين قد نشروا)

وأيدوا الدين بالبرهان واعتمدوا　　بشراهم فازوا بالرضوان إذ سعدوا
وقاموا في حومة الهيجا وما رقدوا　　**(وجاهدوا معه في الله واجتهدوا)**
(وهاجروا وله آووا وقد نصروا)

تخميس القصيدة المناوية[6]

هي ضمن مجموع ألفه الشيخ المناوي يعرف بمولد المناوي، وهو خاص بمولد النبي ﷺ ومن تخميس الشيخ أحمد بن حمادي للقصيدة المناوية نختار هذه الأبيات:

الحمد لله على إفضاله　　حمداً كثيراً لائقاً بجلاله
ماقال شخص عاشق لكماله　　**(يا رب صل على النبي وآله)**
(من نارت الدنيا بنور جماله)

والأنبياء والمرسلين جميعهم　　ومن عمنا الفوز العظيم بفوزهم
وسما بهم أهل الفخار لفخرهم　　**(وعلى صحابته الكرام بجمعهم)**
(والتابعين العاملين بقوله)

ومن قصيدته الهمزية الثانية في مدح الرسول عليه السلام نختار هذه الأبيات:

صل ياخالقي وسلم على من　　جاء للخلق رحمة وشفاء
سيد الرسل أنت معدن جود　　أنت سر الإيجاد من نورك الأنبياء
سيد الإنس أنت عز الوفود　　أنت نور الكرام من نسلك الصلحاء

ثم يختمها بالأبيات التالية:

يانبياً دعاني للمدح شوقي　　فأقبل البعض ماللكل انتهاء
غير أني أحب أن أماري قوماً　　مدحوك بما أتى به البلغاء

فارضه يا سني الخصال واسمح بالقبول فإن لي إليك التجاء

استعمل الناظم كلمة أماري في البيت الثاني، وجاء في لسان العرب المحيط الإمتراء في الشيء الشك فيه، والمراء: المماراة: والجدل، وماريت الرجل ومارته إذا خالفته وتلويت عليه، 5/475 وتدل الكلمة في اللهجة الدارجة الليبية على المحاكاة والتقليد، وهذا ما يقصده المؤلف حيث ورد في البيت الذي قبله: دعاني للمدح شوقي، وفيه تورية بالمعنى القريب يدل على شوقه وحبه للرسول عليه السلام والمعنى البعيد محاكاته للشاعر أحمد شوقي في قصيدته التي مطلعها:

ولد الهادي فالكائنات ضياء وفم الزمان تبسم وثناء

فسار على نهجها غير أن الفرق واضح بين القصيدتين من حيث السبك والميزان الشعري:

ومن باب الدعاء والاستغفار والتوسل إلى الله سبحانه وتعالى نقتطف هذه الأبيات من قصيدته الاستغفارية التي تبدأ بعد الأبيات الثلاثة الأولى بكلمة أستغفر الله، وهي من خمسة وعشرين بيتاً:

الحمد لله ذي الإكرام والكرم الحمد لله ذي الإحسان والنعم

ثم الصلاة على المختار منقذنا يوم الزحام من الأهوال والنقم

يارب صل على سادتنا الرسل والآل والصحب أهل الفضل والحكم

أستغفر الله ذا الإنعام خالقنا الواحد المنعم الموصوف بالقدم

أستغفر الله جل الماجد الصمد أستغفر الله جل خالقي الحكم

أستغفر الله ربي لا شريك له جل المهيمن ذو الخيرات والكرم

ومن دعاء له مكوّن من تسعة عشر بيتاً

أقول يا رب يا الله يا أزلي أزكي صلاة على المختار في الرسل

والآل والصحب والأزواج والولد لاسيما شيخنا المعروف بالجيلي
مولاي بالمصطفى البشير شافعنا أجب دعائي سريعاً رب يا أملي
وأمنن علي بما أرجوه منك بك وإن عصيت فقد تبت من الزلل

ومن توسل يضم اثنين وعشرين بيتاً، نختار هذه الأبيات:

أيا غوث الأنام بكل بر ويا ذخر العصاة بيوم حشر
قصدت حماك أرجو منك سراً وفوزاً دائماً بكمال خير
فأنت رسول مولانا العظيم لك الجاه الجسيم لكشف ضري
فسل لي منه توفيقاً ولطفاً يدوم وتوبة مع جبر كسري

ومن استغاثة الله أكبر نختار هذه الأبيات:

الله أكبر إن نفسي ظالمة وأنها بأمور الشر عالمة
الله أعظم إن نفسي جاهلة وأنها لعظيم الذنب فاعلة
الله أعلم إن نفسي خاسرة وأنها لجميع السوء ناشرة
الله أعدل إن نفسي طاغية وأنها لجميع الخير نافية

ومن قصيدة استغفار نختار هذه الأبيات:

يا نفسي مالك لاتتوبي سرعة حتى تنالي من الكريم هداية
يا نفسي مالك والتباعد والشقا حتى غنمتي من المعاصي كفاية
يا نفسي مالك والذنوب بضاعة حتى حجبت عن الوصول نهاية
يا نفسي توبي من فعالك كلها حتى تنالي من الرحيم كرامة

ومن باب الحكم والمواعظ والنصائح نقتطف بعض الأبيات من القصائد والمواعظ والحكم، ومن قصيدة طويلة في النصائح والمواعظ نختار بعض الأبيات في أصول التربية التي درج عليها السلف الصالح في

هذه البلاد:

ويستحب لولي الصغير تكليفه بالفعل كالكبير
ليألف الصلاة في الجماعة وفعل الخير مع كمال الطاعة
وخوفاً أن يميل إلى الفجور وشرب الخمر والزنى والزور
فكل ما يعتاده حال الصغر لا يستطيع تركه إذا كبر
والشخص من خليله يكتسب الخير والشر انتقى من تصحب
لا تركن يا أخي للفساق أهل الهوى واللهو والنفاق
والغش والفساد والبهتان والفحش شرب الخمر والدخان
والبغض والكذب والنميمة تبذير مال غيبة ذميمة
والحقد والحسد والعقوق وسوء الظن مع أكل الحقوق
والبخل المكر قطيعة الرحم والغصب كاللؤم والشؤم فاستقم

ومنها قوله:

يا عبد بالكبر فلا تغتر فأنت جسم يعتريه الضر
كن داعياً منتفعاً بالموعظة متى سمعتها والقلب أيقظه
ذو العلم والتقى له الأمان والفوز في الفردوس والرضوان
ذو الصدق والحيا من الله العظيم ينظر وجهة في جنة النعيم

وللمؤلف ثلاث مجموعات من الحكم اثنتان منها مرتبتان على حروف المعجم من الألف إلى الياء، نختار منها بعض الحكم في مختلف المواضيع.

أ ـ في طلب العلم:

جل الذي من علينا بالقلم والعقل واللسان والشرع الأتم

العلم نور نارت الدنيا به وفازت الأخيار منه انتبه
بالعلم كن مشتغلاً وبالعمل من لم يوف بهما فكا لجمل
واقصد به وجه العظيم الصمد تسلم وتغنم بالنعيم السرمد
زلة العالم يضرب بها المثل وزلة الجاهل يعظمها الجهل
طلب العلم للهداية لا لمجرد الرواية

ب ـ في الزهد:

وازهد أخي في الدنيا بالقلب تحب وكل ما إلى الأنام ينتسب
وأعظم الأسباب في كسب الحلال التقوى مع كد اليمين والشمال
كن فاعلاً للخير أو كن ناوياً ودع مواطن الأشرار قالياً
والقصد مطلوب في الفقر والغنا ودم على الحيا تفوز بالمنى
واترك أخي الحرام إن رمت الوصول وأهله وما يؤدي للفضول
واسلك طريق الصالحين الساده كي تحظى بالحسنى مع الزيادة

ج ـ طاعة الوالدين وصلة الرحم والتأدب:

وأحسن كما أمرت للآباء وغض الطرف عن ذوي الإخاء
وافش السلام وصل الأرحاما وارع الجوار وارحم الأيتامى
شيع أخيك عند قيامه وأنصت له عند كلامه
هجر أهل الضلال واجب لسريان دائه للصاحب
وسع لأخيك المؤمن في المجلس وضع له مايقيه قبل أن يجلس

الطاعة وتأديب النفس وفعل الخيرات

من اشتاق إلى الجنات بسارع إلى فعل الخيرات
ناقش النفس وأدبها وسارع للتوبة وحاسبها

غفلة القلب داء ومرض والذكر شفاء لداء عرض
عز الفتى في التقوى والكرم ومحبته للدنيا ذل وندم
فرغ قلبك من حب المال والجاه واستعن بالله واطلب رضاه

ومن باب الفقه نختار بعض الأبيات التي تتعلق بقواعد التقاضي في الشريعة الإسلامية:

فيرفع الخلاف حكم الحاكم إلا إذا خالف النص القائم
أو خالف الجالي في القياس أو خالف الإجماع عند الناس
أو شد مدركاً وجوباً ينقض فاحفظ هداك الله ما قد نقضوا

يشير الناظم رحمه الله إلى قاعدة أصولية في المذهب المالكي مفادها تقديم النص الخاص على النص العام، وهي تتعلق بحكم القاضي في المسائل التي اختلف فيها الفقهاء حيث يوجد فيها أكثر من رأي، فإذا رفع الأمر لذلك القاضي في قضية معروضة وقضي بها بالمذهب الذي يعتقد، فهذا الحكم يرتفع بموجبه الخلاف بالاستناد إلى ذلك الحكم فلا يجوز نقضه بسبب ذلك الاختلاف بين المذاهب.

يعجز الحكم مطلوباً أتى ومثله المدعي جاء يا فتى
إلا في خمسة طلاق ونسب دم وعتق حبس فع تحب

يقصد بالتعجيز تنبيه المدعي لإثبات دعواه إذا لم يقر بها خصمه، ومتى حصل ذلك ولم يستطع المدعي الإثبات انقطعت الخصومة، ولم يعد بإمكانه تقديم الدليل إلا في مسائل خمس وهي: الطلاق والنسب والعتق والوقف والدماء، فلا تسري عليها تلك القاعدة فمتى وجد المدعي البينة قدمها وتسمع دعواه[7].

واعتمدت بينة الملك على أمور خمسة أنهاها الفضلا

تصرف وطول الحوز يا فتى | كعشرة من الشهور قد أتى
ولا منازع له فيما ادعى | ينسبه لنفسه كما وعى
في علمنا عن ملكه لم ينتقل | بناقل شرعي فاحفظ ما نقل
وقيل في الأخير شرط للكمال | والغير شرط صحة فاسال تنال

بين الناظم في هذه الأبيات الحيازة المثبتة للملك، وهي تختلف عن الحيازة القاطعة للنزاع والتي لا تسمع الدعوى عليها، والفرق بينهما في المدة فالأولى تكون بعد عشرة أشهر أو سنة وفي العقار الذي جهل أصل ملكيته، كإحياء الموات، أما الثانية فمدتها عشر سنوات بين الأجانب وأربعون سنة بين الأقارب وتكون في العقار المعروف أصله[8].

ويعرف الراهن والمرتهن والرهن في بيتين على النحو التالي:

فراهن دافع رهن يا فتى | والمرتهن بالكسر آخذه أتى
ومرتهن بالفتح للهاء الرهن | فاحفظ هداك الله فالحفظ حسن

وفيما جاء في تقليد المذاهب، قال المؤلف:

وجاز للإنسان أن ينتقل | من مذهب لمذهب قد نقل
في كل ما يضطر الإنسان له | وليس عنه مهرباً فاعقله

ثم يقول:

وما عليه المسلمون يلتمس | وجه له ما أمكن أخ التمس
لأنه لا يلزم بمذهب | معين ولا مشهور مذهب
نقله في شرحه التسولي | عن ابن لب وافر النقول

موضوع تقليد المذاهب، أو الانتقال من مذهب إلى آخر في المسائل الفروعية، وهي من المواضيع التي كثر الجدل بشأنها بين الفقهاء في

مختلف العصور، وفي كل الأحوال تجد الفقيه المتشدد الذي يرفض الانتقال من مذهب والأخذ برأي المذهب المخالف، في حين تجد الفقيه الميسر الذي يقلد الآراء الواردة في مذاهب أخرى للضرورة، جرياً على قاعدة من قلد عالماً لقي وجه ربه سالماً، ومن هؤلاء الشيخ أحمد بن حمادي رحمه الله، يتضح ذلك من الأبيات التي اقتبسنا بعضاً منها، بل يذهب إلى أنه لا يلزم المسلم أن يتقيد بمذهب معيَّن، وفي ذلك تيسير كبير على المسلمين، إضافة إلى مافيه من بعد عن التعصب والتشيع لمذهب إسلامي واحد، والمؤلف أشار إلى أنه يستند في رأيه إلى قول الفقيه فرج بن لب، وهو من أكابر علماء الأندلس، تولى الإمامة والخطابة والفتوى في غرناطة وكان شيخ الشيوخ وأستاذ الأساتذة انتهت إليه رئاسة الفتوى في العلوم ت783هـ[9] ولم يقتصر المؤلف على نقل هذه القاعدة، بل ذكر لنا تطبيقات عديدة لها من واقع الحياة العملية التي يمكن أن يستشف منها، عما جرى به العمل من أحكام في بلادنا، وهذه النظرة هي التي أخذ بها الشرع الليبي حالياً في التشريعات التي صدرت مؤخراً، وسوف توضح بإذن الله كل الأحكام التي ذكرها والتشريعات التي صدرت في ليبيا التي تأخذ بهذه القاعدة، وهي عدم التقيد بمذهب معيَّن فيما لم يرد بها من نصوص عند تحقيقنا للكتاب.

ومن باب العبادات نختار بعض الأبيات:

شرط الوجوب للضوء خمسة	حصول ناقض بلوغ قدرة
دخول وقت عدم الإكراه	فاحفظ وكن منتبهاً يا ساهي
وشرطه صحة إسلام وافي	وعدم الحائل والمنافي
شرط وجوب صحة معاً أتى	بلوغ دعوة وعقل يا فتى
وجود ماء قطع نوعي الدما	وعدم النوم وسهو فاعلما

أنهى صلاتنا سادات كاملون إلى أفعال وأقوال يا قائلون
أفعالها فرائض كذا ورد سوى الجلوس للتشهد وزد
رفع اليدين عند الإحرام كذا تيامن مع السلام فخذا
أقوالها سنن إلا الإحرام قراءة الفاتحة السلام
حافظ على الصلاة بالأركان وبالشروط تحظى بالرضوان
وأدها في وقتها المختار تفوز بالغفران من غفار
ولا تؤخر للضروري تغنم ومن يؤخر دون عذر يأثم
فالعذر نسيان ونوم ياميمون حيض نفاس ثم إغماء جنون

إلخ...

شرط الإمام في الصلاة يا فتى طهارة ولا معيد قد أتى
عقل بلوغ وكذا إسلام ذكورة وقدرة تمام
وعالم بما به تتم من فقه مع قراءة تضم
وغير مأموم وفاسق كذا في جمعة حر مقيم فخذا
فحكم السهو في نقل كفرض عدى خمس حواها بيت شعر
فترك الركن سهواً ثم سورة وعقد الثالثة مع سر جهر

ومن باب النكاح والطلاق نختار هذه الأبيات

فيجب النكاح إن خاف الزنى عن نفسه فاعمل وقيت المحنا
ولو بإنفاق من حرام وإلا قل بالمنع باهتمام
وحيث لا يخشى الزنى فيندب إلا إذا بها الحرام يكسب
والأصل فيه الندب للتناسل وحث عنه خير كل الرسل
وركنه ع شاهدان وصداق وكذا ولي ومحل باتفاق

موانع النكاح خمسة أتت	رق وكفر خنثى إحرام بدت
ومرض لأحد الزوجين	مخوف مطلقاً بغير مين
فكل ما لعقده حتماً فسد	ففسخه قبل البناء قد ورد
لكن بلا شيء وبعده أتى	لها المسمى أو بمثل يا فتى
ومثله ما للصداق فسدا	لكن مضى بالمثل بعد وجدا
كل نكاح فاسد بالاتفاق	كمتعة ففسخه بالإطلاق
وفسخ ما فيه خلاف كالشغار	بطلقة بائنة بلا اختيار
ومنع النكاح في العدة من	غير المطلق لها منع فطن
بالعقد مع مقدمات فيها	أو بعدها لتأبيد يعتريها
تجوز رجعة لخمسة فتى	سوى النكاح منهم فقد أتى
العبد والسفيه ثم المحرم	كذا مفلس مريض يكرم
وركنه ـ أي الطلاق ـ أهل	لفظ وقصد وكذا محل
ولفظه الصريح بالقصد الطلاق	كذا تطلقت وطالق طلاق
ومثلها طلقت بالماضي كذا	مطلقة بالفتح والشد خذا
ككل لفظ جاء في القرآن	فراق أو تسريح خذ بياني

ومن باب الأدب والطرائف نختار هذه الأبيات:

آن السرور أحبتي	ولحبكم جاء الهنا
وكماله أنسي بكم	فتفضلوا رفقاً بنا

وهذا تشطير لبيتين للشيخ يوسف النبهاني:

«زعموني أحب هنداً ومياً»	وأميل لحسنهن رضيا
ليس لي للغواني حب وميل	(قد أتى الزاعمون شيئاً فريا)

«مـالـهـنـد ولا لـمـي نـصـيـب» في الـمـحـبـة إن قـلـبـي قـصـيـا
مـا لـدعـد ولـلـكـواعـب حـظ (فـي فـؤاد امـرئ أحـب الـنـبـيـا)[10]

تشطير لبيتين آخرين:

(كيف الوصول إلى سعاد ودونها) وعـر ومـر طـريـقـهـا مـعـروف
والسهل صعب في المسير وبعده (قـنـن الـجـبـال ودونـهـن حـتـوف)
(الرجـل حـافـيـة ومـالـي مـركـب) أمـشـي عـلـيـهـا لـحـيـهـا وأطـوف
والشوق ينهض بي فالحظ خطبه (والكف صفر والطريق مخوف)

لغز الحجر الأسود:

قـل لأهـل الـعـلـوم أهـل الـكـمـال سـادتـي مـا جـوابـكـم عـن سـؤالـي
أيـمـا قـبـلـة الـطـهـر واجـب وهـي سـنـة والـطـهـر بـاق الـوصـال

جوابه:

ذاك شخص يقبل الحجر الأسود لـلـبـيـت عـظـيـم الـنـوال
فـي الـطـواف لأن طـهـره شـرط ويـقـاء الـوضـوء عـين الـكـمـال
واشـتـراط الـوضـوء لأنـه جـزء مـن طـواف الأنـام فـاسـمـع مـقـالـي

وقال مشطراً أحد الأبيات:

(عن المرء لا تسأل وسلْ عن قرينه) فقارن لبيبا منه فاضلاً تهتدي
وجانب قرين السوء إن كانت صيناً (فـكـل قـريـن بـالـمـقـارن يـقـتـدي)

تشطير أبيات أبي الحسن علي بن إسحاق الوداني الذي عاش في صقلية، وقد قام بتشطيرها عدد من شعراء ليبيا، فشاركهم المؤلف بهذا التشطير الذي يظهر فيه التصوف واضحاً:

(من يشتري مني النهار بليلة) فـازت بـهـا زمـر مـن الأحـبـاب

هي ليلة جاد الكريم بسرها (لا فرق بين نجومها وصحابي)
(دارت على فلك السماء ونحن قد) فزنا بسر كامل وثواب
وسمت بها أرواحنا شرفاً وقد (درنا على فلك من الآداب)
(وأتى الصباح ولا أتى وكأنه) واش يلوم أحبتي بعتاب
والضعف مني قد بدا لما أتى (شيب أطل على سواد شباب)[11]

بعد أن جلنا في حدائق هذا البستان، وقطفنا بعض أزهار وثماره، وهي غيض من فيض الشيخ الفقيه أحمد بن حمادي رحمه الله، وفي كتابه «حادي العقول إلى بلوغ المأمول» الذي يضم قطوفاً من العقيدة، ومدح رسول الله ﷺ، وبعضاً من أحكام العبادات والمعاملات وأصول التقاضي، إلى جانب بعض الحكم والمواعظ والطرائف والنكت.

بقيت كلمة، نقولها حول هذا الكتاب الذي ألّفه أحد فقهاء ليبيا ممن تلقّى تعليمه داخل البلاد، فهو إذن يمثل صورة حية للعلوم التي كانت متداولة في الزوايا المنتشرة داخل ليبيا خلال المراحل التي عاشها المؤلف، والتي تبدأ من نهاية العهد العثماني إلى قرب انتهاء عهد الاستعمار الإيطالي البريطاني، ولا شك أن تلك الفترة كانت تمثل مرحلة عدم استقرار سياسي، حيث لم يكن للبلاد كيان يرعى التعليم والثقافة فضلاً عن أن ينهض به، ولا يمثل الشيخ ابن حمادي كل الثقافة والعلوم التي كانت سائدة آنذاك لوجود علماء آخرين كان لهم الباع الطويل، أشرت إلى بعضهم عرضاً، وإنما يمثل الوسط الذي كان سائداً في الزوايا، وهو المحيط الذي عاش فيه المؤلف، ومن خلال كتابه رسم لنا صورة عما يدور في تلك الرباطات الدينية بين المريدين من المتصوفة وأتباع الطريقة القادرية، وهم من مختلف طبقات المجتمع، لذلك كانت مواضيع الكتاب تتكون من منظومات وتخميسات وتشطيرات وموشحات، منها ما هو

بالفصحى وهو الغالب، وبعضها مزيج بين الفصحى والعامية.

وكلها تدور حول العلوم التي كانت سائدة آنذاك، والتي من أخصها علم الكلام والتصوف ومعرفة الأحكام الشرعية. ويكشف لنا الكتاب أيضاً عن حقيقة الزوايا، فهي لا كما يظن بعضهم أنها تختص بالمدائح والأذكار والتسبيح، وما يصاحب ذلك من شطح وجذب وسماع وغيرها، بل تعتبر منارات علمية حافظت على العقيدة وعلوم القرآن وعلم الفرائض وأحكام العبادات والمعاملات، وهو دور لا يستهان به في الحفاظ على هذه العلوم الضرورية لكل مجتمع إسلامي.

الهوامش

(1) تم تعيين الشيخ حسن بن بلعيد بن حمادي جد المؤلف إماماً لجامع أولاد بن حمادي البراهمة بقبيلة البراهمة بزليطن بموجب الأمر الصادر عن يوسف باشا القره مانللي بتاريخ 17 ذي القعدة 1221هـ.

(2) الكتاب يضم 88 صفحة من الحجم المتوسط، مازال مخطوطا لدى أسرة المؤلف ولهذا الكتاب نظير ألّفه الشاعر محمد بن علي الشريف زغوان بعنوان «ألفية المواهب السنية في مناقب الحضرة الأمينية» مكون من ألف بيت من الشعر على بحر الرجز يضم مقدمة من عدة مباحث وعدة أبواب، تضم المقدمة حقيقة الكرامة والدليل على وجود الولاية وتقسيماتها والصحبة وما يتعلق بها ومحبة أهل الله والفرق بين الجذب والسلوك وزيارة الأولياء والطرق الموصلة إلى الله تعالى أما الأبواب الثمانية فهي ترجمة الشيخ محمد الأمين بن إبراهيم بن عبد النور، وبالرغم من وجود كتابين عن هذا الشيخ غير أن المصادر المطبوعة لم تذكره.

(3) من رواية ابنه الشيخ محمد شكري بن حمادي مقابلة شخصية يوم 15/1/1994.

(4) للمؤلف مجموعة من الكتب مازالت مخطوطة لدى أسرته وهي:

1. كتاب صلات الرب في الصلاة والسلام على أشرف العجم والعرب.
2. كتاب أسمى الوسائل في الصلاة والسلام على أشرف الوسائل.
3. كتاب المدد الفائض في خلاصة على الفرائض.
4. كتاب منح رب العالمين في مناقب شيخنا الأمين.
5. رسالة في بيان بعض أحكام البيوع وما شابها.
6. كتاب فوز المؤمنين في الصلاة والسلام على الرسول رحمة للعالمين.
7. كتاب وسائل القبول في الصلاة والسلام على سيدنا الرسول.
8. كتاب منية العابدين في تلاوة كلام رب العالمين.
9. كتاب في مناسك الحج وما يناسبه من الدعاء نظماً ونثراً.
10. كتاب منة الخالق على المخلوق في إسقاط ما في ذمته من سائر الحقوق.
11. تذكرة الولدان في حذف الإشارة لكلمات القرآن وقد نشر مؤخراً من قبل مكتبة النجاح بطرابلس من دون تحقيق أو شرح.
12. كتاب حادي العقول إلى بلوغ المأمول.
13. كتاب ورد الحبيب في الصلاة والسلام على المنبأ بالغيب.

(5) يقصد بأهل العباء سيدنا علي كرم الله وجهه وابنيه الحسن والحسين والسيدة فاطمة

الزهراء رضي الله عنهم، انظر ديوان المدائح النبوية للشيخ يوسف النبهاني ص81 طبع بيروت 1329هـ.

(6) نسبة إلى الشيخ المناوي رحمه الله، والقصيدة ضمن كتاب مولد النبي ﷺ المسمى «مولد المناوي» ص9 ـ 10 ـ 11 طبع مصر، محمد علي صبيح وأولاده من دون تاريخ، ولم أهتد إلى ترجمته ولعله عبد الرحمن بن تاج الدين بن علي المناوي القاهري شاعر له ثلاث قصائد ضمَّنها التغزل في النبي ﷺ والتشوق إلى أرض الحجاز ولد سنة 952هـ الموافق 1545م ولا يعرف تاريخ وفاته. معجم المؤلفين ص131/5.

(7) ملخص الأحكام الشرعية على المعتمد من مذهب المالكية، والأستاذ محمد محمد عامر. ص13 ـ 14.

(8) ملخص الأحكام الشرعية ـ المصدر السابق ص15، وتوضيح الأحكام على تحفة الحكام للشيخ عثمان بن النوزري الزبيدي ص38/ 3/ ط1 تونس 1339هـ.

(9) نيل الابتهاج بتطريز الديباج لأحمد باب التنبكتي، إشراف وتقديم الأستاذ عبد الحميد الهرامة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ص357 وانظر أيضاً المعيار المعرب للونشرسي ص471/ 6 والبهجة في شرح التحفة لأبي الحسن التسولي ص288/ 2.

(10) البيتان من قصيدة للشيخ يوسف النبهاني اسمها السابقات الجياد مؤلفة من عدة مقاطع كل منها ينتهي بقافية على حروف المعجم منشورة في ديوان المدائح النبوية ص124.

(11) لمعرفة الشعراء الليبيين الذين شطروا أبيات الوداني، انظر كتاب أعلام من طرابلس للأستاذ علي مصطفى المصراتي. ص64.

كتاب المدد الفائض في علم الفرائض
للشيخ الفقيه أحمد بن محمد بن حمادي

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد النبي الكريم وعلى آله وصحبه ومن اتَّبع دعوته إلى يوم الدين، وبعد فيحتل علم الميراث مكانة كبيرة في الفقه الإسلامي، ولا غرو في ذلك فهو العلم المأمور بالحفاظ عليه من رسول الله ﷺ حيث قال: (تعلموا الفرائض وعلموها فإنها نصف العلم، وهو ينسى، وهو أول شيء ينزع من أمتي)[1]، لذلك اهتم به العلماء على مر العصور، ومازال الاهتمام به إلى هذا الزمان، وسيظل إلى ما شاء الله، ولا تخفى على القارىء الكريم أهمية هذا العلم الذي يوضح حقوق الورثة في كل تركة يخلفها الميت، حيث يبيِّن من يرث ومن لا يرث ومقدار كل وارث فيها، وعن هذا العلم يلغز الفقهاء بقولهم: علم شهر يغني عن مذلة دهر.

واهتم علماء ليبيا على مر العصور ـ كغيرهم في بقية الأقطار ـ بهذا العلم، وذلك منذ القرون الإسلامية الأولى، ولا بأس في هذه المقدمة من الإشارة إلى بعض منها، فعلى سبيل المثال لا الحصر، هناك كتاب الكافي في علم الفرائض الذي ألَّفه أبو الحسن علي بن محمد المنمر الطرابلسي، المولود في طرابلس سنة 348هـ ولهذا الكتاب شهرة واسعة بين العلماء،

سواء في عصر المؤلف أم بعده، وكان العلماء والفقهاء يحرصون على سماعه، وقد ذكره القاضي عياض في المدارك[2] وهناك تحفة الإخوان البهية على المقدمة الرحبية من تأليف محمد بن خليل بن محمد بن غلبون، وهو كتاب شرح فيه منظومة محمد بن علي الرحبي في علم الميراث، ومؤلف التحفة هو حفيد ابن غلبون مؤلف التذكار في من ملك طرابلس ومن كان بها من الأخيار[3] أضف إلى ذلك كتاب الضوء المنير المقتبس في مذهب الإمام مالك بن أنس، وهو نظم من تأليف الأستاذ محمد الفطيسي المتوفى سنة 1310هـ ويتكون من أرجوزة طويلة تشتمل على نحو 2421 بيتاً في العبادات والمعاملات، ضمَّنها في الأخير باباً في علم الفرائض يقول في أوله:

علم الفرائض جليل القدر   وهو لطالب عظيم الأجر
قد رغب النبي في تعلمه   كذاك في التعليم من معلمه[4]

وتوجد منظومة أخرى في علم الميراث ألَّفها الشيخ محمد بن أحمد العكاري المتوفى سنة 1313هـ 1895 للميلاد، وقد أشار إليها الشيخ أحمد بن حمادي في كتابه منح رب العالمين في مناقب شيخنا الأمين، وذكر بأن الشيخ محمد العكاري من شيوخ شيخه الذي ألف الكتاب في ترجمته[5] كما استدل ببعض أبياتها في هذا الكتاب.

ولم يقتصر علماء ليبيا في القديم على مجال النظم والنثر في تأليفهم لعلم الميراث، بل امتد دورهم إلى تقنين الفقه المالكي في شكل قواعد قانونية مصاغة على غرار مجلة الأحكام العدلية التي أصدرتها الدولة العثمانية سنة 1286هـ 1869 للميلاد، والتي قنن فيها الفقه الإسلامي من قواعد المذهب الحنفي، ومؤلفات المرحوم قدري باشا في تقنين الفقه الإسلامي[6] فقد ألَّف المرحوم الأستاذ محمد بن عامر المحامي الشرعي في مدينة بنغاري كتاب ملخص الأحكام الشرعية على المعتمد من مذهب

المالكية، وصاغه في 928 مادة غير الشروح والمقدمات والملاحق، وهو مقسم إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: ـ في القضاء ومتعلقاته

القسم الثاني: ـ في الحقوق العائلية والأحوال الشخصية

القسم الثالث: ـ في المعاملات والتبرعات وضمن ذلك الوصية.

القسم الرابع: في المواريث، وقد ضم المواد من 890 إلى 928 يلي ذلك أمثلة وتطبيقات وجداول في مسائل المواريث.

ويعد كتاب الأستاذ محمد محمد عامر أول محاولة في تقنين الفقه الإسلامي من المذهب المالكي على النحو الذي أشرت إليه(7) ولا ينبغي أن ننسى مدرسة الفقه الأباضي في هذا المجال، فقد سمعت عن مؤلفات ومنظومات في علم الميراث، ولم أقف على هذه المؤلفات ـ للأسف الشديد ـ وربما أتمكن من ذلك مستقبلاً.

ولم ينته دور العلماء الليبيين إلى هذا الحد، فلم يكتفوا بالمؤلفات السابقة، بل مازال جهدهم في هذا الميدان متواصلاً، فقد صدرت عدة كتب حديثة في علم الميراث، نذكر ما أطلعت عليه منها:

1 ـ أحكام الميراث والوصية في الشريعة الإسلامية، تأليف الأستاذ الدكتور سعيد محمد الجليدي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس ط أولى 1990م.

2 ـ أحكام المواريث والتركات والوصية في الشريعة الإسلامية، تأليف الأستاذ الدكتور عبد المجيد الذيباني، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ـ مصراته ط أولى ـ 1990.

3 ـ توضيح علم الميراث، تأليف الأستاذ محمد الزالط، مطابع عصر الجماهير ـ الخمس، ط أولى 1993م.

لقد تعمدت في هذه المقدمة ذكر المؤلفات التي كتبها علماء ليبيا في علم الميراث قديماً وحديثاً ـ بحسب علمي ـ لأظهر مدى حرص العلماء والفقهاء في بلادنا على هذا العلم، والمحافظة على تعلُّمه وتعليمه، بالإضافة إلى التقيد بقواعده، ثم إلى التعريف بكتاب المدد الفائض في علم الفرائض الذي ألَّفه الشيخ الفقيه أحمد بن محمد بن حمادي رحمه الله، ومكانة الكتاب بين تلك المؤلفات، وإذ أقدم هذا الكتاب للقارىء الكريم لا بد من التعريف بالمؤلف ثم الكتاب.

مؤلف الكتاب

هو الشيخ الفقيه العالم المتصوف أحمد بن محمد بن حسن بن حمادي ولد في طرابلس قبيلة الهنشير منطقة الساحل يوم الأحد أول المحرّم سنة 1281هـ الموافق 5/6/1864 للميلاد، وهو من أسرة صالحة تهتم بالعلم، وتتحلى بالتقوى وخدمة كتاب الله، فقد تولى جده الشيخ حسن بن حمادي إمامة صلاة الجمع والأوقات في مسجد أولاد بن حمادي في قبيلة البراهمة بمدينة زليطن، وقد عيِّن إماماً بموجب الأمر الصادر عن يوسف باشا القره مانللي بتاريخ 17/ ذو القعدة/ 1221 هـ وقد وصف في ذلك المرسوم بالأجل الفاضل الفقيه النبيه العدل النزيه، وتكفي تلك الصفات لإعطائنا فكرة عن مكانة جد المؤلف العلمية والاجتماعية.

أما والد المؤلف، فهو الشيخ محمد بن حسن حمادي، فقد ولد في زليطن، وتربى في كنف والده الفقيه، وهو دون شك قد قرأ على يدي والده وشيوخ العلم في بلده، ثم أرسله والده إلى جامع مراد أغا بتاجوراء لاستكمال تعليمه، والتتلمذ على الشيوخ الأجلاء هناك، ويكون قريباً من علماء مدينة طرابلس وضواحيها، واستمر يدرس في تلك المدرسة بتاجوراء، لكنه على صلة فيما يبدو ببعض الشيوخ والعلماء في منطقة سوق الجمعة والهنشير، بالنظر إلى قرب المسافة بين تاجوراء وتلك المنطقة.

وحدث أن رغب إمام مسجد جامع الشط بقبيلة الهنشير في أداء فريضة الحج، فطلب منه السكان تكليف شخص للقيام بإمامة الصلاة أثناء غيابه، فاختار لهم ذلك الطالب الآتي من زليطن لتلقّي العلم لِما لمس فيه من علم وصلاح وتقوى، فلما أخبر بذلك ـ أي الشيخ محمد بن حمادي ـ رفض العرض المقدم إليه قائلاً لهم: بأن والده أرسله إلى تاجوراء لتلقّي العلم، وهو لا يستطيع مخالفة أمر والده، ولكن بعد اتصاله بوالده واستشارته في ما عرض عليه، أعطاه الإذن في تولي إمامة ذلك المسجد عندئذٍ قبل القيام بذلك، فقام بتلك المهمة مؤقتاً لخدمة المسلمين ورغبة في الأجر، واستجابة لما طلب منه بعد موافقة والده، واستمر في القيام بواجب إمامة الصلاة إلى أن جاء الخبر بوفاة الإمام السابق في الأراضي المقدسة، فأصبح قائماً بالأمر بصفة دائمة، وبنى له الأهالي مسكناً بالقرب من المسجد وأقام في منطقة الهنشير، وكان سبباً في وجود هذه الأسرة في مدينة طرابلس[8].

أما ابنه الشيخ الفقيه أحمد بن محمد بن حسن بن بلعيد بن حمادي، فهو مؤلف هذا الكتاب الذي نحاول التعريف به، فلقد ولد ـ كما سلف القول ـ في طرابلس منطقة الساحل قبيلة الهنشير، ومن خلال أسرته الصالحة التي حافظت على العلم والتقوى، تربّى المؤلف وترعرع في بيئة تعج بالعلماء الذين تزخر بهم الزوايا والمساجد، وأغلبهم من أتباع الطرق الصوفية التي لها مكانة بين السكان، فتحظى باحترامهم وتقديرهم خصوصاً في تلك الفترة التي بدأ فيه ضعف الدولة العثمانية، وبداية تحرك الاستعمار الإيطالي، وأثناء الاحتلال، حيث أخذت الزوايا فيما يبدو القيام بدور التعليم والتربية، ولذلك درس المؤلف على شيوخ عصره، وكان من أجلِّ شيوخه وأقربهم إلى نفسه الشيخ محمد الأمين بن إبراهيم بن عبد النور العالم، ومن شدة تأثره بهذا الشيخ وضع كتاباً في مناقبه، ورثاه بعدة

قصائد بعد وفاته[9] وشيخه هذا من أكابر المتصوفة في طرابلس. أخذ العلم على علماء البلاد ولم يكن له رحلة، وهو من أتباع الطريقة القادرية[10].

ودرس المؤلف أيضاً على الشيخ محمد عبد المولى الهنشيري في الزاوية العروسية الكائنة بقرب جامع بيت المال في محلة الهنشير، وقد ترجم له في كتابه منح رب العالمين، ذاكراً شيئاً من صفاته وسيرته والكتب التي استنسخها بنفسه، أو التي قام بتأليفها، ومن ذلك قوله: ـ (كان شيخنا سيدي محمد بن عبد المولى ممن اتفق على علمه وورعه وزهده وعبادته وسخائه وبشاشته ومروءته وكرمه وتسليمه للقضاء والقدر والرضا به، وبما قسمه الله تعالى، وقيامه بوظائف الدين، ووقوفه عند الحدود الشرعية شديد التمسك بمذهب سيدنا مالك بن أنس رضي الله عنه وأرضاه، ولا يميل إلى القول الضعيف ولا للتلفيق، ولا تتبع الرخص لغرض في النفس ولا يحب التقليد للخروج من الخلاف مكتفياً باجتهاد إمامه، وهو لا يفتر عن العبادة طرفة عين...)[11].

ولم يكتف المؤلف بذكر هذه الصفات الحميدة لشيخه محمد بن عبد المولى الهنشيري، فأشار في ترجمته إلى شيء من علمه، فقد كان شيخه يقوم بتعليم القرآن لأبناء المسلمين في جامع بيت المال، وله الباع الطويل في الحفظ والرسم والوقف، وله اليد الطولى في الفقه والتوحيد والتصوف وعلم الفرائض، وله معرفة كاملة بعلم الفلك، ومن صفاته أيضاً أنه كان غير متسرع في الفتوى، فلا يجيب عن السؤال إلا بعد التحري والتأمل والإطلاع على أصح النصوص، وأعطانا المؤلف في الترجمة نفسها نبذة عن الكتب التي قام بنسخها الشيخ محمد عبد المولى الهنشيري، والتي تعطينا فكرة من العلوم والمصنفات التي كانت متداولة حينذاك. وهي أقرب المسالك، والوصية الكبرى، والوصية الصغرى وكلتاهما للشيخ عبد

السلام الأسمر، وكتاب الإشارات، وشرح ابن غلبون على الرحبية، وشرح عبد الصادق لمنظومة ابن عاشر، وذكر لنا المؤلف بعضاً من مؤلفات شيخه محمد عبد المولى الهنشيري، فقال: (وله تقاييد مهمة في سائر العلوم وهوامش ورسالة في التوحيد لا نظير لها، ومنظومة ذكر فيها سنده في طريقته العروسية)[12].

هذه لمحة عن شيوخ مؤلف الكتاب وأساتذته، ومنها يتضح لنا المعلومات التي تلقّاها والمعين الذي كان ينهل منه، ولم يكن للشيخ رحلة علمية عدا ذهابه إلى الأراضي المقدسة لإداء فريضة الحج عدة مرات (وقد كان رحمه الله تعالى ذا هيبة ووقار له أخلاق كريمة، لا يفتر عن ذكر الله آناء الليل وأطراف النهار، كثير المطالعة، كثير التهاميش على الكتب بأنواعها، وله حظ وافر في النظم والنثر والسجع، وكان يشتغل في البيع والشراء بقدر الحاجة فقط، ويقول: خذ القناعة من دنياك وأرض بها واجعل نصيبك فيها راحة البدن)[13].

ولم يتول شيخنا أي وظيفة دينية أو إدارية، بل كانت حرفته التجارة في دكان صغير بمنطقة الهنشير، وربما مارس زراعة الأرض بالحناء في بعض الأحيان، كما أشار إلى ذلك في كتابه منح رب العالمين، وقد فتح الله عليه وعاش في تلك المهنة، ولم يضطر إلى العمل بسلك الدولة كما لم يقم بوظيفة الإمامة، بل التدريس في المساجد، ولعل ذلك كان سبباً في عدم شهرته وذكره في المصادر والمراجع بالرغم من ذكر بعض معاصريه مثل صديقه الشيخ محمد بن الحاج علي زغوان[14]، ومن خلال سيرة المؤلف الشيخ ابن حمادي يتضح لنا تورعه وزهده، وربما يكون ذلك استجابة لرغبة شيخه محمد الأمين الذي نصحه بعدم طلب الدنيا والعمل لصالح الآخرة.

كان المؤلف عالماً صوفياً، وقد ظهر التصوف واضحاً في مؤلفاته وهو

ينتسب إلى الطريقة التي تنسب إلى الشيخ عبد القادر الجيلاني رحمه الله[15].

وهي من الطرق الصوفية المنتشرة في العالم الإسلامي، وقد أعطانا فكرة عن فروع هذه الزاوية في مدينة طرابلس من خلال كتابه منح رب العالمين، حيث ذكر الزاوية القادرية الكائنة بداخل محروسة طرابلس ملاصقة لجامع الناقة، وفيها ضريح السيدة مدينة رحمها الله، ويطلق عليها ـ أي الزاوية ـ أتباع الطريقة القادرية اسم (فردوس الذاكرين) وهي مازالت قائمة إلى الآن، والزاوية القادرية في قرية الهنشير التي تقع بالقرب من مسجد أبي ذراع[16].

ولم يقتصر الشيخ أحمد بن حمادي على دراسة علم التصوف، مثل كتب الشيخ يوسف النبهاني، وحكم ابن عطاء وغيرها، بل عكف على دراسة بعض الكتب الفقهية، مثل مختصر خليل وشرح الإمام الحطاب عليه، وحاشية حسن العدوي الحمزاوي وغيرها مما ذكره في مؤلفاته، ومن خلال مؤلفاته يتضح لنا أن شيخنا لايفتر عن النظر في كتب الفقه والتآليف الكثيرة التي كانت متداولة في عصره، ويطالعها مطالعة المتمعن المدقق، ويتردد على شيخه باستمرار، ويسأله عن كل ما يتعلق بأمور الفقه والتصوف، ويضع على الكتب التي يطالعها طرراً وتهميشات وتعليقات، وأحياناً يصوغ الأحكام الفقهية في أبيات شعرية، ولم يكتف بذلك، بل ساهم في ميدان المعارف، فقام بالتأليف وترك لنا مجموعة من الكتب تدل على علو شأنه وطول باعه في المجالات التي درسها وأخذ من معينها، وذلك جرياً على سنَّة العلماء العاملين المخلصين من أبناء هذه البلاد.

أما عن دور الشيخ في الحياة العلمية الثقافية، فقد أخبرني ابنه الشيخ محمد شكري بن حمادي أن والده كان يعطي دروساً في جامع بن هجرس في منطقة سوق الجمعة، وكان درسه بين الظهر والعصر، واستمر بذلك سنوات عديدة، ويتردد إليه بعض طلبة العلم في منزله بعد صلاة العشاء

فيقوم بإعطائهم الدروس، وكان يحضر معهم هذه الدروس، كما كان يستفتى في بعض المسائل فيردُّ عليها شفوياً، ولم يكن يكتب تلك الفتاوى[17].

ويبدو أن المؤلف لم يكن منعزلاً عن الحركة الثقافية التي كانت سائدة في عصره، نلمح ذلك من إشارته إلى العدد التاسع من مجلة الإسلام السنة السابعة حيث ورد بها عدة فتاوى مختلفة فقام بصياغتها في أبيات شعرية، وقام بتشطير أبيات الوداني اليتيمة التي قام بتشطيرها بعض شعراء طرابلس، وجاء تشطيره لها معبِّراً عن شخصيته الصوفية، كما قام بتشطير بعض أبيات صديقه الشاعر الشيخ محمد بن زغوان، وهذه الأعمال وغيرها ضمَّنها في كتابه حادي العقول إلى بلوغ المأمول[18].

وبعد هذه الحياة الحافلة بالنشاط الذي شمل التدريس والإفتاء والتأليف، لبّى شيخنا نداء ربه وانتقل إلى رحمة الله تعالى يوم السبت في الركعة الأخيرة من صلاة العصر في اليوم الخامس من شهر ربيع الآخر سنة 1367هـ الموافق 14/2/1948 عن عمر يناهز 83 سنة ميلادية ودفن في الهنشير، عليه رحمة الله، وقد كتب على ضريحه هذه الأبيات.

هـذا الـضـريـح لأحـمـدا ... مـداح خـيـر الـعـالـمـيـن

لـبَّـى الـمـهـيـمـن سـاجـدا ... لـمـا رأى عـيـن الـيـقـيـن

والـحـظ أقـبـل وافـراً ... ولـنـعـم دار الـمـتـقـيـن

وقد خلَّف لنا المؤلف الشيخ أحمد بن محمد بن حمادي رحمه الله مجموعة من المؤلفات تدل على مكانته العلمية، وهي في التوحيد والتصوف، وعلوم القرآن، والفقه الإسلامي، والتراجم، وهي نظم ونثر، وفيما يلي بيان بهذه المؤلفات:

1 ـ كتاب صلات الرب في الصلاة السلام على أشرف العجم والعرب.

2 ـ كتاب أسمى الوسائل في الصلاة والسلام على أشرف الوسائل.
3 ـ كتاب ورد الحبيب في الصلاة والسلام على المنبأ بالغيب.
4 ـ كتاب حادي العقول إلى بلوغ المأمول، وهو كتاب فريد يضم التوحيد وقصائد في مدح الرسول عليه السلام وبعض المنظومات في الفقه والآداب، وقد شرعت في تحقيق هذا الكتاب وأرجو من الله الإعانة والتوفيق.
5 ـ كتاب منح رب العالمين في مناقب شيخنا الأمين.
6 ـ تذكرة الولدان في حذف الإشارة لكلمات القرآن.
7 ـ رسالة في بيان بعض أحكام البيوع وما شابهها، وهي منظومة تتكون من 295 بيتاً من الرجز.
8 ـ كتاب فوز المؤمنين في الصلاة والسلام على المرسل رحمة للعالمين.
9 ـ كتاب وسائل القبول في الصلاة والسلام على سيدنا الرسول.
10 ـ كتاب منية العابدين في تلاوة كلام رب العالمين.
11 ـ كتاب في مناسك الحج وما يناسبه من الدعاء نظماً ونثراً.
12 ـ كتاب منة الخالق على المخلوق في إسقاط ما في ذمته من سائر الحقوق.
13 ـ كتاب المدد الفائض في علم الفرائض، وهو الكتاب الذي نقدمه للقارىء.

الكتاب

وضع المؤلف كتابه وهو في العقد السادس من عمره، فقد انتهى من تأليفه بحسبما أشار في أخر الكتاب يوم الأثنين الثاني والعشرين من ربيع الآخر 1333هـ (1919 تقريباً) وهذا يعني أن التأليف كان خلال العهد الإيطالي الغابر، والبلاد في ذلك الوقت تخوض حرباً وتقاوم العدو الغاشم، ما يدل على أن تلك الفترة لا تخلو من حركة علمية رغم الاحتلال وحالة الحرب.

قدَّم المؤلف كتابه بمقدمة طويلة نسبياً ذكر فيها فضل علم الميراث وفائدته، والأحاديث الشريفة الدالة على وجوب تعليمه والمحافظة عليه وضمَّنها الأحاديث الدالة على فضل العلم والعلماء، وأهمية طلبه والسعي إليه والعمل بالعلم، وعدم كتمانه، ولم يقتصر على الأحاديث والآثار، بل جلب الشواهد الشعرية ناهيك بالآيات القرآنية الكريمة، فاستشهد بشعر الإمام الشافعي وابن الورد في لاميَّته، وفائدة ذلك ترغيب القارىء في العلم وطلبه، وذلك متعلق بكل العلوم، وفائدة علم الميراث على وجه الخصوص، ولا يخفى ما لهذه المقدمة من تأثير على القارىء وخصوصاً أنها مكتوبة بأسلوب سلس جميل متأدب فيه الترغيب والتشويق.

ثم شرع في بيان المقصود بهذا الكتاب، وهو الميراث، فبدأ بتسميته ثم بيان الحقوق المتعلقة بالتركة وجعلها في خمسة حقوق، وهي الرهن المتعلق بالعين، ثم تجهيز الميت، يلي ذلك الوصية، ثم الدين، وما بقي بعد ذلك فهو الميراث، وصاغ القاعدة في بيتين من الشعر، ثم انتقل إلى بيان أركان الميراث، وهي ثلاثة: مورث ووارث وتركة مال، ثم شروط الميراث وموانعه، وصاغ تلك القواعد في خمسة أبيات شعرية، وبعدها شرع في شرح الأركان والأسباب والموانع، وكلما تعرَّض لقاعدة جلب النظم الذي قيل فيها من قبل، أو قام بنظمها في أبيات شعرية مع الاستدلال بأقوال الفقهاء الذين كتبوا في هذا العلم، مثل الدردير والأخضري والشنشوري وابن غلبون وغيرهم، والاستشهاد بأقوال الشيخ خليل، وغيره من العلماء، ونظم موانع الميراث الذين عبَّروا عنها الفقهاء بعبارة (عش لك رزق) فصاغها في بيتين تسهيلاً للحفظ.

ثم انتقل إلى باب الوارثين من الذكور والإناث، بعدها دخل في باب الفروض المذكورة في القرآن الكريم، وذكر لنا المؤلف رحمة الله عليه قاعدة مهمة في علم الميراث وغيره من العلوم فقال: (فتنبَّه أيها السيد

العاقل وحافظ على فهم وحفظ العلم وتقييد المسائل، فإن حفظت فكن ذا فهم واستحضار، وإن قيدت فأنوِ به نفع غيرك معك تكن من الأخيار، فالحفظ ينفع في كل وقت ومكان، والتقييد يراجع خوف الذهول، لما ورد آفة العلم النسيان، وقيل ما منعهم من الوصول إلا تضييع الأصول)[19] ثم شرع في بيان أصحاب كل فرض، وانتقل إلى باب التعصيب، وبعد شرحه تطرّق إلى كيفية الرد على ذوي السهام وتوريث ذوي الأرحام مع بيانهم.

وقد أشار المؤلف رحمه الله إلى الخلاف الواقع في الرد على ذوي السهام حيث كان متقدمو المالكية لا يرون الرد وتوريث ذوي الأرحام، وهذا الرأي هو الذي اعتمده الشيخ خليل في المختصر حيث قال بعد بيان الوارثين (ثم بيت المال ولا يرد ولا يدفع لذوي الأرحام)[20] وحجتهم في ذلك عدم النص على توريث ذوي الأرحام، وأنهم يدخلون ضمن المسلمين تحت بيت المال الذي يصرف في محله، غير أن متأخري المذهب قالوا بالرد وتوريث ذوي الأرحام[21].

وقد أشار المؤلف إلى هذا الخلاف فيما يتعلق ببيت المال والقول بالرد على ذوي السهام، ثم على ذوي الأرحام، وأحال القارىء على عدة كتب، منها فتاوى الشيخ عليش، وفتح القريب المجيب بشرح كتاب الترتيب، للعلاّمة عبد الله الشنشوري، وكتاب الشيخ رضى الدين عبد الرحمن السبتي على الرحبية، والجديد الذي أضافه المؤلف هو تحديد الوارثين من ذوي الأرحام، وصاغ ذلك في نظم يتكون من ثمانية أبيات وحصرهم في ستة من الرجال وسبع نسوة، وقد يعتبر المؤلف أول من نظم ميراث ذوي الأرحام، فلم يرد ذكرهم في المنظومات السابقة، مثل التحفة لابن عاصم والضوء المنير المقتبس للأستاذ الفطيسي، وقد يعود ذلك اعتناقهم للرأي القديم الذي يقوم بعدم توريثهم، ويبدو أن المؤلف

يرى توريث ذوي الأرحام بطريقة أهل التنزيل، وهي إحدى الطرق التي يتم بها توريثهم، والطرق الأخرى هي طريقة أهل الرحم وطريقة أهل القرابة[22].

ثم انتقل المؤلف إلى باب الحجب، وبيَّنه لغة واصطلاحاً، وشرع في شرحه بقسميه، حجب النقصان وحجب الحرمان، ونظم بعض قواعده في أبيات شعرية تسهيلاً للحفظ، وذكر بعض مسائله وشرحها، وانتقل بعد ذلك إلى باب الشواذ، ويقصد بذلك مسائل يجب حفظها ولا يقاس عليها لخروجها عن القاعدة، وانفرادها بحكم خاص، فقام المؤلف بجمعها في باب واحد، وهو ما لم أقف عليه في مصنف آخر، لأن هذه المسائل وإن كانت معروفة في علم الميراث إلا أن الفقهاء كانوا يذكرونها ضمن الأبواب الأخرى دون أن يفردوا لكل منها باباً مستقلاً، وهي طريقة تعليمية مفيدة لطلاب هذا الفن، والمسائل التي تضمَّنها هذا الباب هي:

المسألة الأولى: المشتركة وتسمى عند بعض الفقهاء بالحجازية والحجرية وباليمنية، والمسألة الثانية والثالثة: الغراوان، وهما زوج أو زوجة ووالدان، والمسألة الرابعة: الأكدرية وصورتها، زوج وأم وجد وأخت شقيقة أو لأب، الخامسة والسادسة: المالكية وشبهها، وهما في الحكم سواء ولا يختلفان إلا في الأخوة، فإن كانوا لأب فمالكية، وأن كانوا أشقاء فشبهها، السابعة: عقرب تحت طوبة، واعتقد أن هذه التسمية خاصة بالعرف المحلّي في ليبيا دون غيرها، وقد حلّلها المؤلف وبيَّن سبب التسمية وصاغها في أبيات شعرية، والثامنة الدفانة، وهي من المسائل التي يلغز فيها بحسبما ذكر المؤلف، وسمِّيت بذلك لكثرة دفنها أزواجها، وعموماً فإن هذه المسائل جميعها تدل على معرفة المؤلف لهذا العلم وسعة إطلاعه في هذا المجال.

ثم انتقل المؤلف إلى باب في حكم ميراث الجد والأخوة، ومسائل

هذا الباب اجتهادية لم يرد بها نص، فذكر مذاهب الصحابة رضي الله عنهم في ميراث الجد مع الأخوة، تم شرع في بيان تلك الحالات وضرب أمثلة وشرحها، وبعدها انتقل إلى باب الحساب موضحاً أصول المسائل وكيفية حسابها، وتخريج الأنظمة وغيرها، وتوسع في هذا الباب بإعطاء الأمثلة المتعددة لفائدة القارىء، وبعدها تطرّق لباب المناسخات وباب الوصية، وهما بابان ضروريان لعلم الميراث للعلاقة الوطيدة بينهما، فكلاهما تصرّف في المال بعد الموت، وقد ضمن ذلك مسألة التنزيل، وهي أن ينزل الإنسان أولاد ولده الميت منزلة أبيهم فتكون كالوصية ، وهي ماتعرف في المذهب الحنفي بالوصية الواجبة، والفرق بينهما أن التنزيل لا يتم إلا بإرادة الإنسان، فإذا لم يقم به في حياته، فلا يستحق ابن الابن الذي توفي والده في حياة جده شيئاً من ميراث الجد، وذلك وفقاً لقواعد الفقه المالكي، وقد نظمها صاحب ملخص الأحكام الشرعية في المواد من 875 إلى 882[23].

أما مذهب أبي حنيفة فإن ابن الابن يستحق نصيب والده إذا توفي في حياة جده وصية واجبة دون النص عليها من قبل الجد قبل وفاته، وقد أخذ المشرع الليبي مؤخراً بالرأي المعتمد في المذهبين تسهيلاً للأمر وازدياد صلة الرحم، وتوسع في التنزيل ليضم الآخرين ولا يقتصر على أبناء الأبناء، فنص في المادة 36 من القانون رقم 7 لسنة 1423م على أنه يعتبر في حكم الوصية بالمال تنزيل المورث شخصاً غير وارث منزلة وارث. . كما نص في المادة 37 من القانون نفسه على الوصية الواجبة حيث قرر: (من توفي وله أولاد ابن مات أبوهم قبله أو معه وجبت في ماله لأولاد الابن ولأولاد ابن الابن وإن نزل واحد كان أو أكثر وصية بمقدار ماكان يرثه أبوهم عن أصله المتوفى على فرض حياته إذا كان لا يزيد على ثلث التركة. . .)[24] وقد أحسن المشرع صنعاً بإدخاله الوصية الواجبة للقضاء على التمايز بين الأقرباء في مثل الأحوال.

ثم انتقل المؤلف إلى بيان حكم الغرقي والهدمي في الميراث، وهو باب مكمّل لهذا العلم، ولا بد من التطرق إليه في كل كتاب يشرح هذا العلم، ولم ينس المؤلف بيان حالات الفقدان والحمل المستكن، وكيفية توقف حصتهم لحين اتضاح أمرهم بعودة المفقود، أو الحكم بوفاته بعد اليأس من العثور عليه، وولادة الجنين واتضاح أمره ذكراً كان أو أنثى فرداً أو متعدداً والمسائل والآراء المتعلقة بهذا الخصوص، وهذا آخر ما في الكتاب.

وبعد هذا الاستعراض لمواضيع الكتاب، والذي كان ضرورياً لمعرفة موضوعاته، والمنهج الذي اتبعه المؤلف رحمه الله لتقدير القيمة العلمية للكتاب، والجديد الذي أضافه لهذا العلم، أو للمنهج الذي كان يبحث به، فقد رأينا تقديمه للكتاب، وإيراده للآيات القرآنية الكريمة والأحاديث الشريفة، والآثار التي تدل على فضل العلوم جميعها، وأهمية طلبها وشرف الحصول عليها، ومن ضمنها علم الميراث، وجمعه لكل ما يتعلق بهذا العلم وأبوابه المختلفة، وتخصيصه لباب مستقل لمسائل الشواذ التي يجب على طالب هذا العلم الإحاطة بها وحفظها، إلى جانب الإلمام بقواعده وأحكامه الأخرى، وأن المؤلف قد استوعب ما كتب قبله في هذا المجال فإشاراته للعديد من الكتب يدلنا أنه حاول تفادي التكرار في المنظومات السابقة، لأنه ذكر الاختصارات النظمية للمسائل، وعندما لم يجد من نظمها يقوم بذلك لما للنظم من فائدة الحفظ السريع، أو يختصر ما نظمه السابقون بعدة أبيات إلى بيت واحد أو ثلاثة ويعتبر ذلك تسهيلاً للتعليم.

وقد بلغت أبياته الشعرية أكثر من خمسين بيتاً، استدرك فيها أحكاماً لم يتطرق إليها الناظمون قبله، مثل ميراث ذوي الأرحام، وهذا ما يعطي هذا الكتاب ميزة بين التأليف القديمة والحديثة معاً، ناهيك بكونه تراثاً يجب إحياؤه ليعطي ـ بالإضافة إلى علم الميراث ـ بياناً عن الحركة

الفكرية في مجال الفقه الإسلامي خلال الفترة التي عاشها الشعب الليبي أثناء العهد الاستعماري الإيطالي.

وبعد، عزيزي القارىء لا أعتقد أنني وفيت المؤلف حقه، فهو علامة فاضل، وأستاذ مصلح، وفقيه متمكن، ومن كبار المتصوفة في هذه البلاد التي تبيَّن لنا الأيام أنها لم تكن بمعزل عن التطور العلمي، والإصلاح التربوي، والحركة الفكرية، وما علينا إلا تشمير السواعد لإحياء تراث الأجداد، كما لا أعتقد أنني وفيت حق الكتاب، فما ذكرته لا يعطي الصورة الحقيقية عنه، وخصوصاً أن المؤلف حباه الله بأسلوب قلَّما تجده، فعبارته سهلة واضحة، وبلاغته قوية، وحجته ودليله يعود إلى سعة اطلاعه وملكته، وكل ذلك بتوفيق من الله الذي أخلص له النية والسريرة فأعطاه الله العلم النافع والذكر الحسن، رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته مع الأنبياء والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقاً والحمد لله رب العالمين.

الهوامش

(1) الحديث رواه أبو هريرة وابن ماجة والدار قطني وأخرجه الحاكم، نبيل الأوطار للشوكاني ـ ص168/6 دار الجيل لبنان ـ 1973.

(2) تقريب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، القاضي عياض بن موسى السبتي، ت544هـ ص274/7 تحقيق الأستاذ سعيد أحمد عراب 1982 وحول الكتاب ومؤلفه كتب الأستاذ حمزة أبو فارس مقالاً علمياً عن المؤلف أبي الحسن علي بن محمد المنمر الطرابلسي وكتابه الكافي، نشر في مجلة العلوم الإنسانية، تصدر عن كلية الآداب في زليطن العدد الثاني ص475.

(3) تم تحقيق هذا الكتاب من قبل الأستاذ/ السائح على حسين ونشر باسم التحفة في المواريث، كلية الدعوة الإسلامية ـ طرابلس سلسلة التراث رقم 1. ط أولى 1990م.

(4) الضوء المنير المقتبس في مذهب الإمام مالك بن أنس، للأستاذ محمد الفطيسي أشرف على تصحيحه وضبطه المرحوم الشيخ الطاهر أحمد الزاوي، ط1 ـ 1968 مصر.

(5) كتاب منح رب العالمين في مناقب شيخنا الأمين، تأليف الشيخ أحمد بن محمد بن حمادي، مخطوط لدى أسرة المؤلف ص7.

(6) انظر في شرح ذلك كتاب ملكية الأراضي في ليبيا في العهود القديمة والعهد العثماني، تأليف الدكتور محمد عبد الجواد، مطبوعات جامعة القاهرة في الخرطوم ـ 15 ـ 1974ط مصر

(7) نشير إلى محاولة سابقة على المؤلف وهي التي قام بها المستشرق سانتيلانا الذي ترأس لجنة لوضع مجلة الالتزامات والعقود التونسية التي صدرت بتاريخ 15/ ديسمبر/1906، وقد اعتمدت اللجنة بصفة عامة المذهب المالكي ثم المذهب الحنفي أحياناً مع مبادىء القانون الأوروبي، ولم تشمل أحكام المجلة الأحوال الشخصية والملكية العقارية، انظر ملكية الأراضي في ليبيا ـ المصدر السابق ـ ص/114 وما بعدها.

(8) هذه المعلومات التي ذكرتها استقيتها من حفيده الشيخ محمد شكري بن حمادي.

(9) منح رب العالمين ـ المصدر السابق.

(10) أعلام ليبيا ـ الشيخ الطاهر أحمد الزاوي ـ ص396.

(11) كتاب منح رب العالمين ـ المصدر السابق ص46.

(12) المصدر السابق ـ ص47.

(13) رواية ابن المؤلف للشيخ محمد شكري بخط يده.

(14) انظر ترجمته في دليل المؤلفين العرب الليبيين ص400.

(15) هو الشيخ أبو صالح عبد القادر بن موسى بن عبد الله الملقب بالجيلاني، صاحب

الطريقة القادرية المولود بجيلان سنة 471هـ ـ 1097ف، وتوفى ببغداد سنة 561هـ ـ 1161ف، انظر ترجمته في معجم الطرق الصوفية ص300 والبداية والنهاية لابن كثير ص252/ 12، ولمحات عن التصوف وتاريخه للأستاذ الدكتور السائح حسين ص327.

(16) منح رب العالمين ـ المصدر السابق ص29، 63.

(17) مقابلة مع ابن المؤلف الشيخ محمد شكري بن حمادي يوم 1/ 6/ 1994.

(18) الكتاب مازال مخطوطاً وأقوم حالياً بدراسته وشرح بعض أبياته الشعرية المتعلقة بأحكام الفقه تمهيداً لتحقيقه بإذن الله تعالى(*).

(19) المدد الفائض في علم الفرائض ـ مخطوط ـ ص20.

(20) مختصر الشيخ خليل ـ ص308.

(21) عن هذا الخلاف راجع أحكام الميراث والوصية ـ للأستاذ الدكتور سعيد محمد الجليدي ص142 وما بعدها ـ منشورات كلية الدعوة الإسلامية طرابلس 1990.

(22) لمعرفة طرق توريث ذوي الأرحام تفصيلاً انظر أحكام المواريث والتركات والوصية في الشريعة الإسلامية، للأستاذ الدكتور عبد المجيد عبد الحميد الذيباني، الدار الجماهيرية للنشر ـ مصراته ـ ط أولى ص157 وما بعدها.

(23) ملخص الأحكام الشرعية على المعتمد من مذهب المالكية للأستاذ : محمد محمد عامر المحامي الشرعي في بنغازي ـ ص208 وما بعدها ـ ط مصر 1937.

(24) نشر القانون في العدد 4 من الجريدة الرسمية بتاريخ 21/ 3/ 1423م.

(*) تم تحقيق الكتاب وقد تم نشره من قبل جمعية الدعوة الإسلامية العالمية في طرابلس، فلها الشكر على ذلك.

تخميس وتشطير القصيدة العينية
للشيخ أحمد بن محمد حمادي(*)

ذكرني الصديق العزيز الأستاذ عبد الواحد شعيب بهذه القصيدة الأندلسية الرائعة عندما قرأت مقاله المنشور في العدد 600 من جريدة الدعوة الإسلامية والذي كان بعنوان: هل كان لليبيا نصيب من إرث الحضارة الأندلسية؟ فهذه القصيدة التي عرفت في سجل التراث الأدبي باسم القصيدة العينية نسبة لرويها حرف العين، هي من أجمل القصائد في الأدب الصوفي، فهي استغاثة وتوسل إلى الله تعالى صادر عن قلب رجل مؤمن بالله، ضاقت به السبل وانسدت أمامه الأبواب، وغاب عنه المعين، فلم يعد من ملجأ إلا للخالق العظيم الذي يرى ويسمع، ويعلم بحال الخلائق، والمقدر للأرزاق، والمعين على المصائب، والمفرج للكروب، لذلك جاءت هذه القصيدة تعبيراً عن صدق التوجه وخلوص النية واللجوء إلى الله تعالى، هذه سمات المتصوفة، وشرطهم الأساسي بعد التوبة في الدخول إلى رحاب التصوف الصادق.

ولهذا تلقَّفها المتصوفة في جميع أنحاء العالم الإسلامي، وأصبحت

(*) نشرت في صحيفة الدعوة الإسلامية، العدد 603 بتاريخ 7/7/1998ف.

جزءاً من أورادهم، ونصاً في مناجاتهم وإنشاداتهم، ونقلتها مصادر عديدة قديمة وحديثة، وخصوصاً التي ترجمت لقائلها، وهو عبد الرحمن بن الخطيب أبي محمد الخثعمي السهيلي، ولد سنة 508 هجرية في مدينة مالقة بالأندلس، وتوفي سنة 581هـ في مدينة مراكش، وفيها تم دفنه رحمه الله، كان عالماً بالعربية واللغات، أديباً عالماً بالتفسير وصناعة الحديث، عارفاً بعلم الكلام والأصول، حافظاً للتاريخ، ومشهوراً بالصلاح والورع والعفاف والقناعة بالكفاف، وله مؤلفات عديدة في عدة معارف، ولم يكن شاعراً ينظم القصائد الطوال، والقصيدة العينية تعتبر من أشهر أشعاره، وتذكر المصادر التي نقلت هذه القصيدة أقوال بعض الفقهاء والصلحاء حيالها بما يفيد أن الدعاء بها مستجاب بإذن الله مع خالص النية.

لم أطّلع من خلال المصادر التي وقفت عليها كالبداية والنهاية لابن كثير، وطبقات المفسرين للداوودي، والدراسة التي قام بها الأستاذ عبد الله محمد علي النقراط للإمام السهيلي من خلال تحقيقه لكتابه التعريف والإعلام فيما أبهم في القرآن من الأسماء الأعلام، على من قام بتشطير أو تخميس القصيدة العينية، والتي يبدو أنها كانت متداولة في ليبيا من خلال الزوايا الصوفية، فقد قام الشيخ الجليل العالم الصوفي الفقيه الشيخ أحمد بن محمد حمادي. (1864 ـ 1948) بتخميس وتشطير هذه القصيدة المباركة، وإدراجها في كتابه حادي العقول إلى بلوغ المأمول، وهذا الكتاب تحت النشر حالياً، والشيخ بن حمادي له عدة مؤلفات مخطوطة بدأت تأخذ طريقها للنشر.

وتخميس الشيخ بن حمادي لهذه القصيدة، يدل على تتبع المتصوفة في هذه البلاد للتراث الصوفي الإسلامي، فقائل القصيدة العينية أندلسي عاش في القرن السادس للهجرة، والمخمس والمشطر لها عاش في طرابلس بعد ذلك بقرون، وكما كان للفن الأندلسي وجود في ليبيا،

فمازال التأثير قائماً إلى حد الآن، ولا غرو أن يقوم الفنان الكبير الشيخ حسن عريبي بتلحين وأداء القصيدة العينية للإمام السهيلي، وقدّمها خلال شهر رمضان الكريم الماضي، وكم كنت أتمنى عليه أن يؤديها بتخميس الشيخ بن حمادي، ولقد طلبت منه ذلك وزودته بالنص، وقد يكون له وجهة نظر علينا احترامها، ونترك التشطير لمناسبة أخرى، ونشير إلى أن المخمس قدم له بمقدمة نذكرها مع النص:

(ولما كان لهذه الاستغاثة مكانة لبركتها، لأنه ما دعى بها أحد في حاجة إلا قضيت، ولا مريض إلا شفي بإذن الله تعالى، خصوصاً مع حسن النية، خمستها وأتيت ببيتين في الصلاة والسلام على النبي وآله، لأنه يطلب الإتيان بها قبل الدعاء وبعده، وشطرتها، وأتيت بكلمات قبلها كالتملق، لأن ذلك مطلوب في الدعاء وقبله، راجياً بذلك حصول البركة من ناظمها رضي الله عنه ونفعنا به آمين، وهذا التخميس، ويليه إن شاء الله التشطير):

يارب صلِّ على النبي وآله ... والصحب من لهم المقام الأرفع

صلِّ وسلم يا إلهى على الصفي ... والآل من لهم الفضائل تجمع

تخميس الاستغاثة

حمداً لمن بالعلم فضلاً يرفع ... وينيل بالتقوى مقاماً أرفع
ويحب من يأتي لبابه يخضع ... **(يا من يرى ما في الضمير ويسمع)**
(أنت المعد لكل ما يتوقع)

كم نعمة أسديتها بأجلها ... كم كربة أنعمت رب بحلها
ولعجزي لا أقوى لدفع أقلها ... **(يا من يرجى للشدائد كلها)**
(يامن إليه المشتكى والمفزع)

يا رب عجل كل خير ثم مُن ... فضلاً بغفران وسري فلتصن
وارحمني يا رب معيناً لي وكن ... **(يا من خزائن رزقه في قول كن)**
(أمنن فإن الخير عندك أجمع)

مولاي آمالي إليك طويلة ... ولك البرايا فقيرة وذليلة
يا من عطاياه علينا جليلة ... **(مالي سوى فقري إليك وسيلة)**
(فبالافتقار إليك فقري أدفع)

إني فقير والعطايا جزيلة ... ومواهب الإحسان منك جميلة
قرب الرحيل وما إلى فضيلة ... **(مالي سوى قرعي لبابك حيلة)**
(فلئن رددت فأي باب أقرع)

إن الفقير له الآلام بجسمه فرجائي منك الستر لي مع حسمه
يا من يمن على العصاة بحلمه **(ومن الذي أدعو وأهتف باسمه)**

(إن كان فضلك عن فقيرك يمنع)

إني إلهي أورم منك شفائياً فلقد أتيت إلى جنابك راجياً
فامنن برحمة وكن بها راضياً **(حاشا لجودك أن تقنط عاصيا)**

(الفضل أجزل والمواهب أوسع)

يا رب إن مقاصدي لك دائماً إني بأوزاري لنفسي ظالماً
أنت الرجاء فكن بفضلك راحماً **(بالذل قد وافيت بابك عالماً)**

(إن التذلل عند بابك ينفع)

فاسمح بمغفرة إلهي تفضلاً وأمنن بجنات العلى متفضلاً
فلقد رجوتك خاضعاً ومؤملاً **(وجعلت معتمدي عليك توكلاً)**

(وبسطت كفي سائلاً أتضرع)

كم مسرف من ذنبه أنجدته كم مبتلي من دائه انقذته
كم ساقط خلصته ومنحته **(فبحق من أحببته وبعثته)**

(وأجبت دعوة من به يتشفع)

يسر لنا لبلوغ خيرك منهجاً وأدم جميلا ثم همي فرجاً
ولتكفني من كل هم أحرجا **(واجعل لنا من كل ضيق مخرجا)**

(وألطف بنا يا من إليه المرجع)

يا من يجود على المسيء بنواله إغفر لذي التخميس سوء فعاله
واستره في الدنيا ويوم ماله **(ثم الصلاة على النبي وآله)**

(خير الأنام ومن به يتشفع)

مقدمة الشيخ زغوان في الولاية الإلهية(*)

يعتبر الشيخ امحمد بن علي بن محمد الشريف زغوان من أعلام التصوف في بلادنا، ومن الذين لم ينالوا حظاً من الدراسة رغم المؤلفات العديدة التي تركها، وهي مازالت مخطوطة حتى الآن، ولد في مدينة طرابلس سنة 1315هـ (1897 ـ 1898ف) فحفظ القرآن الكريم في السابع من عمره، ثم شرع في تحصيل اللغة العربية والعلوم الدينية على أفضل المشائخ في طرابلس، حتى نال من العلم قسطاً وافراً، وتولى عدة وظائف دينية وقضائية وله عدد من المؤلفات تدل على طول باعه ومكانته العلمية، يغلب على جلّها الطابع الصوفي، وهو من أتباع الزاوية القادرية، وقد أخذ الطريقة على الشيخ محمد الأمين العالم، ومن آثاره العلمية عدة كتب في التصوف، وديوان شعر لم ينشر، ورحلة حجازية يقوم أحد الأساتذة الزملاء بتحقيقها حالياً، ومنظومة من بحر الرجز أطلق عليها ألفية المواهب السنية في مناقب الحضرة الأمينية، له ترجمة في دليل المؤلفين العرب الليبيين ص401، ونبذه مختصرة في وريقات بعنوان (بعض أعلام الزاوية القادرية في طرابلس) توفي رحمه الله سنة 1392هـ، 1972ف.

(*) نشرت في صحيفة الدعوة الإسلامية، العدد 578 بتاريخ 28/ 1/ 1998ف.

تأثر الشيخ زغوان بالشيخ محمد الأمين العالم الذي أخذ عنه الطريقة الصوفية وتتلمذ عليه، وتحصل منه على الإجازة في الطريقة القادرية وأورادها، وقد رثى شيخه عقب وفاته بمرثية تتكون من ثلاثين بيتاً، جاء في بدايتها:

الأمـر لله فـمـا شـاء فـعـل ... سـوى الله ذلـيـل أو أذل

هـذه أفـعـالـه قـد شـوهـدت ... هـذه أحـكـامـه عـز وجـل

لم يكتف الشيخ زغوان برثاء شيخه فحسب، بل وضع فيه منظومة طويلة بلغت ألف بيت، جعلها في مناقب شيخه مازالت مخطوطة لم تنشر بعد، وذلك جرياً على عادة الفقهاء والشيوخ الذين يتأثرون بمن تلقّوا عنهم العلم والمعرفة، أو الطريقة الصوفية، فيضعون تأليف في سيرتهم وعلمهم وكراماتهم، وهذا النوع من التأليف يدخل في علم التراجم التي تؤرخ للرجال، ومن خلالها يمكن معرفة الشيء الكثير عن حياتهم وعلومهم وثقافتهم وتأليفهم، وشيوخهم أو تلاميذهم، ومن خلال هذه التراجم يمكن التأريخ للحركة العلمية، أو الفترة الصوفية التي عاش فيها هؤلاء الشيوخ، كما يمكن للباحث الاستعانة بهذه المصادر والمراجع في سبيل إعطاء صورة صحيحة وقريبة من الواقع للحياة العلمية والثقافية خلال تلك الفترة، وتزداد أهمية التراجم إذا كانت الحقبة محل الدراسة خالية من كتابات تاريخية تغطيها.

وإذا كان الشيخ زغوان قد اتّبع النهج القديم في الترجمة لشيخه، أسوة بغيره من الفقهاء أو رجال التصوف، إلا أنه اتّبع أسلوباً في التأليف مغايراً فيما يبدو لغيره من المؤرخين الذين استعملوا النظم بدلاً من النثر، فقد جرت عادة النظام أن يبدأ بقصيدة تطول أو تقصر على حسب القدرة والتمكن، وما يرد على الناظم من خواطر ومعلومات، دون تقسيم القصيدة إلى فقرات، اللهم إلا إذا كانت في مجال المنظومات الفقهية، إذ

إن الأمر يقتضي تقسيماً إلى أبواب توافق أحكام الفقه المختلفة، ولذلك نستغرب مسلك الشيخ زغوان في ألفيته التي خصصها لمناقب شيخه الأمين، حيث قسَّمها إلى عدة أبواب، ولكل باب عنوان خاص به، أدرج تحته مجموعة من الأبيات بحسب الموضوع الذي تناوله.

وقد يتوافق الشيخ زغوان مع غيره من النظّام في ذلك، فالتراث كثير يصعب على المرء أن يطّلع عليه جميعاً حتى يحكم على غيره بإن له السبق في ذلك، أو لم يكن كذلك، فالاستقراء الكامل يكاد يكون مستحيلاً، لكن الجديد في الطريقة التي اتَّبعها الشيخ زغوان في ألفيته هو المقدمة التي وضعها فيها قبل الحديث عن مناقب شيخه.

بدأ الشيخ زغوان ألفيته بتمهيد يتكون من ستين بيتاً كمدخل للألفية، قال في أولها:

قال محمد زغوان لقباً ابن علي الشريف نسباً

المغربي مولداً ومذهباً المالكي القادري مشرباً

جرياً على عادة الشعراء الشيوخ، أو الفقهاء، ذكر اسمه ولقبه مع اسم والده، وذلك لبيان نسبه الشخصي، ثم عرَّج على ذكر بلده، فقال المغربي نسبة إلى طرابلس الغرب، واللفظ يشمل الموطن الصغير أي المدينة التي ولد فيها، والوطن الكبير، وهو المغرب العربي، ثم بيَّن المدرسة الفقهية التي يقلدها، وهي المذهب المالكي السائد في أنحاء المغرب العربي والأندلس وأفريقية، ولارتباطه بطريقة صوفية قام بتوضيحها، فأشار إليها بقوله القادري مشرباً، أي إنه ينتسب إلى الطريقة القادرية، وبعد انتهاء هذا التمهيد، وضع مقدمة تتكون من مائة وستة وتسعين بيتاً، لم يضع لها عنواناً مستقلاً، بل ذكر أنها مقدمة تحتوي على مباحث، فماذا تضم هذه المقدمة، وما هي المباحث التي وردت بها؟

تضم هذه المقدمة خمسة عشر مبحثاً، وضع لكل مبحث عنواناً يبيِّن ما ورد فيه من علوم، أو أحكام خاصة بالتصوف، وذلك على النحو التالي:

1 ـ **المبحث الأول**: في حقيقة الكرامة، وأنها جائزة شرعاً وعقلاً والدليل القرآني على وجودها، وأنها معجزة للنبي المتبوع والدليل على وجود الولاية، وغير ذلك.

2 ـ **المبحث الثاني**: في تقسيمها إلى ظاهرة وباطنة (والمقصود الكرامة).

3 ـ **المبحث الثالث**: في حقيقة الولي وتفسير الولاية بالآية القرآنية.

4 ـ **المبحث الرابع**: في تقسيم الولاية إلى قسمين والخلاف على أنها كسبية أو وهبية.

5 ـ **المبحث الخامس**: في تقسيم الولي إلى سالك ومجذوب وكلاهما إلى قسمين.

6 ـ **المبحث السادس**: في حالة الولي إذا صحا من سكره والغالب عليه إن كان سالكاً.

7 ـ **المبحث السابع**: في أن معرفة الولي أصعب ما تكون، وأن الأدب مع أهل الوقت من علامات الفتح وترك الانتقاد ولزوم الاعتقاد باب الربح.

8 ـ **المبحث الثامن** في أن الولي هل يعرف نفسه أم لا؟ وهل له نفع وتصرف بإذن الله بعد الموت أو لا؟

9 ـ **المبحث التاسع**: في الأفضلية والتفضيل، وأنه لا يجوز بالرأي إلا بنص واضح، وذكر من وردت به السنة بفضلهم على غيرهم، والإمساك عما لا تعيين في تفضيلهم على حسب ما ذكر في الأصول.

10 ـ **المبحث العاشر**: في الترغيب في العلم النافع، والإخلاص في طلبه، وأنه حجة على من لم يعمل به.

11 ـ **المبحث الحادي عشر**: في الصحبة وما يتعلق بها من بعض ما يلزم

وأنها الكنز فاحرص عليه تغنم.

12 ـ **المبحث الثاني عشر**: في محبة أهل الله، وما لها من الشرف العالي والجاه.

13 ـ **المبحث الثالث عشر**: في الخلاف بين الجذب والسلوك أيهما أفضل.

14 ـ **المبحث الرابع عشر**: في زيارة الأولياء، وأنها من أفضل الأعمال إذا استوفت الآداب.

15 ـ **المبحث الخامس عشر**: في كثرة الطرق الموصلة إلى الله تعالى، وأنها بعدد الأنفاس، كما لا يخفى على الحذاق الأكياس.

تلكم هي المباحث التي تضمنتها هذه المقدمة، وتحت كل مبحث عدة أبيات من النظم، تتناول موضوع المبحث تفصيلاً، وبذلك جاءت هذه المقدمة في شكل كتاب خاص بأحكام الولاية في علم التصوف، وما يتعلق بها من شروط وعلامات وتقسيمات، وعلاقة الولي بغيره من الناس، وما يجب على أصحاب الطرق الصوفية تجاه الأولياء وكراماتهم، وأحكام زياراتهم، وطرق التصوف، وأنواع الولاية، وغير ذلك من الأمور المتعلقة بالتصوف.

وما من شك في أن هذه المقدمة المستقلة في موضوعها عن الألفية رغم أنها جزء منها، تشكل كتاباً مستقلاً عنها، ويختلف عنها كلياً، لأن تناول المؤلف لأحكام الولاية جاء عاماً لا يتعلق بشيخه فحسب، بل بجميع الأولياء، ولذلك أطلقت عليها في عنوان المقال مقدمة في الولاية الإلهية، تمييزاً لها عن موضوع الألفية المتعلقة بمناقب الشيخ الأمين، رغم أن الناظر أرادها أن تكون بداية لذكر مناقب شيخه الأمين، لأنه يعتبره ولياً من أولياء الله الصالحين.

وإني أوجِّه عناية الباحثين في مجال التصوف إلى تناول هذه المقدمة، أو الألفية بكاملها بالدراسة والشرح، فمن خلالها نحصل على

كتاب جديد يضم إلى المكتبة الصوفية الجديرة بالدراسة، ومن خلال تلك الدراسة يمكن معرفة العديد من تراجم العلماء، ورجال التصوف الذين ذكرهم الناظم، وخصوصاً ممن ليس لهم ترجمة معروفة في السابق، فتضيف إلى تاريخ الأعلام في بلادنا معلومات جديدة، رحم الله الناظم الشيخ زغوان الذي أرّخ لنا فترة هامة من حياة التصوف، وترك لنا كتاباً مفيداً لمعرفة هذا النوع من العلوم التي كانت سائدة في بلادنا، ومازالت تحظى بالدراسة والاهتمام.

الشيخ علي أمين سيالة(*)

حياته وآثاره العلمية

يعد الشيخ علي أمين بن محمد سيالة من كبار المصلحين الذين عرفتهم بلادنا، فقد كان له دور كبير في مجال تربية النشء، وحركة الإصلاح الديني، وله مساهمات في الفقه والتصوف، ولم يحظ حتى الآن بدراسة جادة لحياته وسيرته ومعرفة آثاره العلمية، وترجمته في المصادر الليبية قليلة ومختصرة، وبالتالي لا تعطي صورة كافية عن حياته وآثار حركته الإصلاحية، وما تركه من تراث في هذا المجال، وهذه محاولة لتسليط الضوء على حياته، وما عرف من آثاره العلمية من خلال المصادر المكتوبة والمخطوطة المتوافرة حالياً.

ولد الشيخ علي سيالة في مدينة طرابلس عام 1280هـ(1863 ـ 1864) وتلقّى علومه ومعارفه على عدد من علماء البلاد، ومن بين الذين درس عليهم الشيخ البشير الهوني، والشيخ مختار الشكشوكي، والشيخ نصر الدين القمي، والشيخ الأمين العالم، ويبدو أن هذا الأخير هو صاحب

(*) مشاركة ألقيتها بالندوة الخاصة بالشيخ المربي علي أمين سيالة التي قام بها مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية يوم الأثنين 13/7/1998ف طرابلس.

التأثير الكبير على مترجمنا، فقد أجازه في الطريقة القادرية التي ينتسب إليها الشيخ علي سيالة، الذي كان يقوم بالإشراف على الزاوية القادرية الكائنة في المدينة القديمة قرب جامع الناقة، حيث يقوم بتعليم القرآن لإبناء المسلمين، وقيادة حلقات الذكر، والتسبيح بالزاوية التي يطلق عليها اسم (فردوس الذاكرين) وتقول الرواية إن الشيخ علي سيالة بعد حصوله على الإجازة من الشيخ الأمين العالم، جمع تلاميذه في الزاوية، وختموا القرآن العظيم، وسبحوا أنواعاً منى الفدية إكراماً للشيخ المجيز[1].

ورد في دليل المؤلفين العرب الليبيين أن الشيخ علي سيالة بدأ حياته حائكاً ينسج الثياب على عادة سكان مدينة طرابلس، وكان سكناه ومقر عمله قرب الزاوية القادرية المذكورة، ورغم انخراطه في سلك الزاوية وحضوره اجتماع المريدين بها من أتباع هذه الطريقة، إلا أنه لم يكن راضياً عن بعض الأمور التي يقومون بها، إلى أن اشتهر بينهم واهتموا به، ثم اختاروه شيخاً للطريقة بعد وفاة شيخها، فأصلح الأمور التي لم يكن راضياً عنها، وطالب إخوانه بضرورة الإلمام والمعرفة التامة بأصول الدين والعقائد، وفروع الشريعة، وفقه العبادات، ومعرفة الحلال والحرام من المعاملات[2].

ويتضح من خلال مؤلفاته أنه على قدر كبير من العلم، ومصادر علمه كانت من شيوخه داخل مدينة طرابلس، فلم تكن له رحلة، لكنه تميز بدوره التربوي الإصلاحي الذي اعتمد على تبصير الناشئة بأحكام الدين الإسلامي عقيدة وعبادة، وإصلاح العامة بالدروس الدينية من خلال الزوايا والخطب المنبرية، وبذلك اكتسب مكانة مرموقة في البلاد لدى الخاص والعام، واشتهر بدوره الإصلاحي وكثرة العلم، وقد حلاه عصريه الشيخ أحمد بن حمادي (ت1948) بالإمام المربي الهمام، من كثر عمله ونقله، وشاع في الأرض سره وفضله الشيخ أمين سيالة[3].

لم تسعفنا المصادر في الحصول على ترجمة كاملة لنسب الشيخ علي سيالة، ويتضح من كتاب منح رب العالمين الذي ألفه الشيخ أحمد بن حمادي أن لقب الأمين قد منح له من أحد شيوخه، ولم يكن مندرجاً في اسمه منذ البداية، وذلك تيمُّناً بلقب شيخه الأمين العالم[4] أما اسم والده محمد فقد وجدته مدرجاً على مخطوط المولد النبوي، ويحتاج الأمر إلى مزيد من البحث والتقصي حول ذلك، ويلاحظ أن الشيخ علي سيالة كان على علاقة طيبة بالشيخ أحمد حمادي، والشيخ امحمد علي بن محمد الشريف زغوان، فجميعهم كان تلميذاً للشيخ محمد الأمين بن إبراهيم بن عبد النور الذي اشتهر بالعالم (ت10/ 9/ 1922) وهو الذي أجازهم في الطريقة القادرية التي ينتسبون إليها، غير أن صديقيه المذكورين قاما بوضع تأليف خاص بشيخهما المذكور، حيث وضع الشيخ أحمد بن حمادي كتاب منح رب العالمين في مناقب شيخنا الأمين، كما وضع الشيخ امحمد زغوان منظومة ألفية المواهب السنية في مناقب الحضرة الأمنية، وكلاهما ذكر الشيخ علي سيالة في تأليفه[5] ولم نعثر على شيء مكتوب للشيخ علي سيالة فيما يخص شيخه الأمين العالم.

تولى الشيخ علي أمين سيالة مشيخة الزاوية القادرية الكائنة في داخل المدينة القديمة سنة 1317هـ (1899 ـ 1900ف) أي بعد بلوغه سن السابعة والثلاثين من العمر، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الزاوية لم تكن هي الوحيدة في الطريقة القادرية، بل هناك زوايا أخرى تتبع الطريقة نفسها، منها الزاوية القادرية القريبة من مسجد أبي ذراع بالهنشير، ونقيبها في ذلك الوقت الشيخ الحاج محمد بن الحاج حميدة الأسطى الأنصاري الهنشيري، كما توجد زوايا أخرى في أماكن متفرقة من البلاد، أما توليه الخطابة بجامع الناقة فقد كان سنة (1328هـ/ 1910ف) أي قبل الاحتلال الإيطالي لبلادنا، ويبدو أنه استمر في ذلك فترة من الزمن، فلم تسعفنا

المصادر بمدة تولّيه الخطابة، أو القيام بوظائف أخرى، وبعد هذه الحياة الحافلة بالإصلاح والتربية والدور الريادي في هذا المجال، لبى الشيخ علي أمين سيالة نداء ربه، وكانت وفاته بمدينة طرابلس في 28/ 11/ 1956 ودفن في مقبرة الصحابي الجليل سيدي منيدر رضي الله عنه، رحمه الله وأدخله فسيح جناته.

آثاره العلمية

للشيخ علي سيالة مجموعة من المؤلفات والأقوال والأشعار، ولكن لا يوجد حصر شامل لها، فقد وقعت الإشارة في دليل المؤلفين العرب الليبيين إلى وجود مجموعة من الأحكام والإسلام والإيمان والإحسان والفقه والأخلاق على طريقة السؤال والجواب[6]، واعتقد بأن المقصود بها الدروس الأساسية، ومجموعة كبرى من النصائح والقصائد المنظومة والمنثورة ومولد نبوي، ومجموعة حكم على ثلاثة أدوار: طويلة ومتوسطة وقصيرة، وكلها مرتبة على حروف الهجاء، وفيما يلي بيان بالمؤلفات التي تم الوقوف عليها:

1 ـ الدروس الأساسية للناشئة الإسلامية، مكونة من ثلاثة أجزاء صغيرة طبعت في طرابلس سنة 1924ف وهي دروس مبسطة في العقيدة والعبادات والمعاملات، كتبها شعراً ونثراً، وفيها تقاريض لبعض العلماء المعاصرين له.

2 ـ كتاب الدرر البواسم في خطب المواسم، وهو مجموعة من الخطب المنبرية وفقاً للمناسبات الدينية، طبع في طرابلس مكتبة النجاح سنة 1968ف.

3 ـ عقيدة الأكابر، وهو كتاب صغير فيه عقيدة مقتبسة من أحزاب وصلوات الشيخ عبد القادر الجيلاني، طبع قديماً في طرابلس سنة 1374هـ 54/ 1955ف وأعيد طبعه عدة مرات، منها طبعة دار الإنسان في القاهرة

سنة 1974ف وهذه الطبعة قدَّم لها فضيلة الإمام الأكبر الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الأزهر، وضمت إلى جانب عقيدة الأكابر مختارات من الدروس الأساسية التي ألَّفها الشيخ علي سيالة، يليها الدرر المختار من كلام الأبرار في المدائح والقصائد والابتهالات المتداولة في الزاوية القادرية، والملاحظ على هذه الطبعات من عقيدة الأكابر أنها توزع مجاناً أو يؤول ريعها إلى الزاوية القادرية في طرابلس[7].

4 ـ كتاب التحفة القادرية، من جمع وترتيب الشيخ علي أمين سيالة، ومازال هذا الكتاب مخطوطاً في مكتبة الأوقاف بطرابلس[8].

5 ـ ريحانة الأرواح في مولد خير الملاح، مخطوط يتكون من 66 صفحة من الحجم الصغير، كتب بخط الشيخ محمد بن علي أصباكة، ورغم أن الكتاب قد وقع تأليفه لغرض تلاوة قصة المولد النبوي الشريف الذي جرت العادة في طرابلس تلاوته في المناسبات الدينية والاجتماعية لكنه يختلف عن بعض الموالد المعروفة كمولد البرزنجي، ومولد المناوي، فقد ضم الكتاب إلى جانب قصة المولد النبوي الشريف، عدة فصول أخرى كالبعثة والإسراء والمعراج، وبناء المسجد، وفتح مكة، والشمائل والدعاء، فهو أقرب إلى السيرة النبوية منه إلى قصة المولد النبوي.

وللشيخ علي أمين سيالة رحمه الله بعض الأبيات الشعرية قام بتشطيرها الشيخ أحمد بن حمادي في كتابه حادي العقول إلى بلوغ المأمول، وقد وجدت له بيتين من الشعر في غاية اللطافة مكتوبين في آخر ورقة من كتاب منح رب العالمين في مناقب شيخنا الأمين، من تأليف الشيخ أحمد بن حمادي أيضاً، يستدل منهما على مكانة الشيخ سيالة الصوفية والتربوية، إذ جمع فيهما بين النصيحة في العادات اليومية والتربية الدينية، حيث يقول:

لا تـأمـنـن فـصـل الـخـريـف فـإنـه مـسـتـعـذب وهـواؤه خـطـاف

يـسـري مـع الأرواح فـي أجـسـادهـا بـلـطـافـة ومـن الـلـطـيـف يـخـاف

رحم الله تعالى الشيخ علي أمين سيالة رحمة واسعة، وأسكنه فسيح جناته، ورحم الله تعالى جميع شيوخنا وفقهائنا وعلمائنا، وإذ نحيي اليوم مأثر هذا الشيخ الكريم، ونذكر سيرته وأعماله، فإنما نقوم بواجب الوفاء نحوه، ونحو أقرانه من العلماء الذين أسدوا للبلاد والعباد ماقدروا عليه من خدمات جليلة، ولا يفوتني أن أقدم الشكر الجزيل لمركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، وللعاملين به، وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور محمد الجراري أمين المركز على جهودهم الكبيرة في سبيل إعادة كتابة تاريخ بلادنا المجاهدة.

الهوامش والإحالات

(1) منح رب العالمين في مناقب شيخنا الأمين، تأليف الشيخ أحمد بن حمادي مخطوط، ص20.
(2) دليل المؤلفين العرب الليبيين، أمانة الإعلام والثقافة، 1977ف ص250.
(3) منح رب العالمين المصدر السابق ص19.
(4) المصدر السابق ص20.
(5) منح رب العالمين المصدر السابق ص19، وألفية المواهب السنية في مناقب الحضرة الأمينية، للشيخ امحمد بن علي الشريف زغوان، مخطوط، ص32، حيث قال وهو يعدد تلاميذ الشيخ. كذلك الأمين هو سيالة يا ربنا سدد له أحواله.
(6) دليل المؤلفين الليبيين المصدر السابق ص250 ـ 251.
(7) بعض أعلام الزاوية القادرية في طرابلس الغرب، د. جمعة محمود الزريقي، ورقات قدمت خلال ملتقى التصوف الإسلامي العالمي، طرابلس 16/ 18/ الفاتح 1995ف.
(8) دليل المؤلفين العرب الليبيين، ص251.

الشيخ شكري بن حمادي في ذمة الله(*)

انتقل إلى رحمة الله تعالى يوم الثلاثاء 12/ 3/ 1996ف الأستاذ الجليل والمربي الفاضل الشيخ شكري بن أحمد بن حمادي، وهو من الرجال المشتغلين بتحفيظ القرآن الكريم، والمحافظين على رسمه وضبطه وإتقانه والخادمين للعلم الشريف، والمساهمين في حفظ تراث الآباء والأجداد، ولد المغفور له يوم الأربعاء 18/ 11/ 1914ف في طرابلس منطقة الهنشير، وفيها حفظ القرآن الكريم، وتلقّى العلم على عدد من الشيوخ، منهم والده العالم المتصوف الشيخ أحمد بن محمد بن حمادي (1864 ـ 1948ف) الذي ترك مجموعة من المؤلفات مازالت مخطوطة تدل على مكانته العلمية في بعض العلوم، منها علم الفرائض، والتصوف، والمناسك والمعاملات، والتراجم والقراءات، ويعكف بعض الباحثين المتخصصين في هذا المجال على تحقيق بعضها، ونشأة الشيخ شكري بن حمادي رحمه الله في هذه البيئة العلمية التي كانت تعج بالعلماء من حفّاظ كتاب الله، وأسرته الكريمة التي اشتهرت بالعلم والصلاح والتقوى، هي التي مكنته من التحصيل العلمي، والقيام بخدمة كتاب الله وتدريسه للناشئة في

(*) نشر بصحيفة الدعوة الإسلامية، بعنوان (شكري بن حمادي مرب فاضل وأستاذ جليل) العدد 489 بتاريخ 15/ 5/ 1996ف.

مختلف المدارس والمنارات العلمية المختلفة، فقد حفظ عليه كتاب الله المئات من الطلبة منهم الآن بعض الأساتذة في الجامعات الليبية، ومنهم من يقوم بتدريس وتحفيظ القرآن الكريم.

ولا يقتصر دوره العلمي على تحفيظ كتاب الله فحسب، بل ألّف كتاب التسهيل في رسم وضبط بعض كلمات التنزيل، قامت بنشره مؤخراً مكتبة النجاح في طرابلس، هو يبين فيه كيفية كتابة بعض كلمات القرآن الكريم في المصاحف، واختلاف كتاباتها بين رسم الخراز ورسم أبي عمر الداني، انتهى من تأليفه يوم الأربعاء 19/ 1/ 1981ف، وقد نشر الكتاب مع مجموعة كتب أخرى تتعلق بالقراءات منها كتاب والده الشيخ أحمد بن حمادي، وعنوانه «تذكرة الولدان في حذف الإشارة لكلمات القرآن» وجميع ما نشر كان بمساهمة الشيخ شكري رحمه الله، وهو من أعضاء اللجنة التي قامت بإعداد وكتابة مصحف الجماهيرية.

أما عن مساهمات الشيخ شكري الأخرى، فهي قيامه بنشر كتاب الجواهر الثمينة لمؤلفه الشيخ محمد بن أحمد العكاري، وقدمه بترجمة مختصرة عن حياته، وكان ذلك سنة 1957ف، ونسخ بيده منظومة الأستاذ محمد الفطيسي في العقائد، ومنظومته الأخرى المسماة بالضوء المنير المقتبس في الفقه، وكان ذلك سنة 1361هـ، المنظومة الأولى لم تنشر بعد، أما المنظومة الثانية فقد حققها المرحوم الأستاذ الطاهر أحمد الزاوي، كما وجدت لديه ألفية الشيخ محمد زغوان، وهي منظومة وضعها في مناقب الشيخ الأمين، وقدَّم لها بكتاب في الولاية يدور حول علم التصوف، هذا ما تمكنت من الإطلاع عليه لدى الشيخ شكري رحمه الله.

هناك جوانب علمية أخرى للشيخ شكري قد لا يعرفها بعضهم، وهي معرفته لعلم الفلك، وهو من العلوم التي كانت تدرَّس في مناراتنا العلمية قديماً، وأطلعني على تلك الأعمال التي وضعها في هذا الفن

وهي:

1 ـ جدول خاص يتضمن قواعد فلكية لمعرفة بداية الفصول الأربعة وتحديد الأيام التي يبدأ فيها الإنقلاب الصيفي أو الشتوي، أو الاعتدال الربيعي والخريفي، وليالي الشتاء والرياح وما شابه ذلك، مرتبة على أيام السنة ومحددة بالأشهر الإفرنجية.

2 ـ جدول آخر يتضمن التاريخ الميلادي، وما يوافقه من التاريخ الهجري باليوم والشهر والسنة ابتداء من 1/1/1992 إلى 1/1/2001 إفرنجي.

3 ـ جدول لمعرفة السنة الميلادية الإفرنجية الموافقة للسنة القمرية، وضع فيه قاعدة حسابية لتحويل هذه السنة إلى تلك، مع أسئلة تبيِّن ذلك.

4 ـ جدول آخر لمعرفة اسم اليوم بالتحديد من خلال تاريخ محدد سابق لمن لا يعرف اسم اليوم الذي ولد فيه مثلاً، ويبدأ من سنة 1904 إلى سنة 2043 إفرنجي مع شرح القاعدة في استعماله.

5 ـ جدول آخر لمعرفة أول يوم من شهر المحرّم الحرام في السنة القمرية يبدأ من سنة 1398 إلى سنة 1439، ومعه جدول آخر لمعرفة أوائل الشهور القمرية.

وقد سألته ـ رحمه الله ـ عن أستاذه في علم الفلك فقال:

تعلمته عن والدي الشيخ أحمد بن حمادي رحمه الله.

لم ينته دور الشيخ شكري بن حمادي إلى هذا الحد في خدمة العلم، بل له أعمال أخرى، فقد قام بكتابة مؤلفات بخطه الجميل المنسق، وهو خط طرابلسي يختلف عن الخط المشرقي والخط المغربي، كان متداولاً في الكتاتيب والمنارات العلمية قبل انتشار الطباعة، وقد وقفت على بعض مؤلفات والده التي كتبها الشيخ شكري، وعليها تهاميش وتعليقات وإضافات من الوالد بخط يده، كما كتب عدة أحاديث نبوية شريفة وفوائد وبشارات، منها قصيدة في فضل القرآن العظيم وأهله، جمعها من عدة

كتب، وهذه الأشياء قام بطبعها وتوزيعها على الناس رغبة في الثواب.

وإلى جانب ذلك كله فهو فرضي يقوم بحل مسائل الميراث التي تعرض عليه، وخصوصاً التي فيها مناسخات كثيرة، وقد أراني رحمه الله بعض الفرائض التي قام بإعدادها، كما وضع جدولاً يساعد على حل مسائل الميراث ويبيّن قواعده.

هذه باختصار بعض الملامح عن حياة الشيخ شكري بن حمادي، ومنها يتضح أنه أفنى نفيس عمره في كتاب الله وخدمة العلم، ولقد عرفت الفقيد عن كثب منذ سنتين ونصف، وأطلعني على أعماله التي ذكرتها، ومكنني من الإطلاع على مؤلفات والده، وأعطاني نبذة وافية عن حياته، وكان رحمه الله يرحب بي دائماً كلما طرقت بابه، فيستقبلني في داره، ويكرمني ويلبي كل طلباتي، كما كان يساعد الباحثين الراغبين في تحقيق بعض كتب والده، وهكذا كانت حياته مليئة بالعطاء العلمي المتواصل، زاخرة بالأعمال الصالحة الجليلة، والله أسأل أن يتغمد الفقيد برحمته، وأن يسكنه فسيح جناته، وأن يجعل في أبنائه من يخلفه في علمه وفضله ورسالته، والحافظ على تراث آبائه وأجداده، والله على كل شيء قدير. والحمد لله رب العالمين.

الشيخ الأستاذ محمد محمد بن عامر رحمه الله المحامي في مدينة بنغازي وكتابه ملخص الأحكام الشرعية على المعتمد من مذهب المالكية
1898 ـ 1961ف

سبق أن كتبت عن هذا الأستاذ نبذة مختصرة في أحد مؤلفاتي[1] ونوَّهت به في عدد من المحاضرات، واستعنت بكتابه في أبحاثي القانونية والفقهية، لم ينل حظه من الترجمة في كتب الإعلام الليبية، عدا دليل المؤلفين العرب الليبيين، فقد وردت به ترجمة مختصرة جداً[2] وفي هذا البحث أحاول كتابة ترجمة وافية له، بما يتوافر لدي من المعلومات حالياً، وأتناول كتابه الذي حاز به قصب السبق في تقنين الفقه المالكي.

بدأ اتصالي بالمؤلف من طريق كتابه «ملخص الأحكام الشرعية على المعتمد من مذهب المالكية» حيث استعرته من الأستاذ علي الديب المحامي سنة 1982ف، واستفدت من الكتاب في رسالتي الجامعية الأولى التي كانت بعنوان (التوثيق العقاري في ليبيا) ثم أعدته إلى صاحبه، وحين كنت في المغرب الشقيق، حضرت إحدى الندوات التي تقوم بها أكاديمية المملكة المغربية، عقدت في كلية العلوم القانونية بالرباط بعنوان «الشريعة والفقه والقانون» يوم 23 «يونيه» الصيف 1987ف، حضرها العديد من

علماء المغرب، ومن أبرزهم الدكتور عبد الهادي أبو طالب، والأستاذ الدكتور محمد فاروق النبهان، والأستاذ الفقيه الشيخ محمد المكي الناصري رحمه الله، وفي هذه الندوة شارك الأستاذ محمد ميكو ـ رحمه الله ـ بورقة حول تقنين الفقه المالكي، وهو يشغل آنذاك منصب أمين عام مجلس وزراء العدل العرب، وكان مقرُّه في مدينة الرباط.

تحدَّث الأستاذ ميكو عن المحاولات السابقة لتقنين قواعد الشريعة الإسلامية، وذلك بجمعها من كتب الفقه المختلفة، وصياغتها في شكل مواد قانونية على النمط الذي تصدر به التشريعات الحالية، وذكر من ضمن المحاولات السابقة، مجلة الأحكام العدلية التي أصدرتها الدولة العثمانية فيما بين سنتي 1869 ـ 1876ف، وما قام به المرحوم محمد قدري باشا في أواخر القرن التاسع عشر الإفرنجي من وضع ثلاثة مشروعات قوانين، هي: مرشد الحيران كقانون مدني، وكتاب الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية، وقانون العدل والإنصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف، لكن مجلة الأحكام العدلية وكتب الأستاذ محمد قدري باشا كلها تقنين لقواعد مأخوذة من المذهب الحنفي.

أما فيما يتعلق بتقنين المالكي، فقد أشار الأستاذ ميكو إلى عدم وجود محاولات سابقة في تقنين الفقه المالكي، وأنه ساهم بجهده المتواضع في وضع مدوَّنة الأحوال الشخصية المعمول بها حالياً في المملكة المغربية، واعتبرها المحاولة الأولى في تقنين الفقه المالكي، فما كان مني إلا التنبيه عليه عقب الجلسة، وذكرت له أن صاحب السبق في ذلك، هو المرحوم الأستاذ محمد بن محمد بن عامر في كتابه ملخص الأحكام الشرعية على المعتمد من مذهب المالكية، حيث ألَّف الكتاب سنة 1937ف، فقال لي: لقد زرت ليبيا أكثر من مرة، ولم أسمع عن هذا الكتاب، وعلى كل حال أعتذر عما قلته أثناء الجلسة، ولكي أصلح بحثي

يجب الحصول على نسخة منه، وكان كذلك حيث استعرت الكتاب مرة أخرى، وسلّمته له للاطلاع، ولاقتناء صورة ضوئية منه أودعها مكتبة المجلس.

ومنذ ذلك التاريخ عرفت المكانة التي يحتلها الكتاب، ومكانة المؤلف ومقدار جهده، والواجب الملقى على عاتق الجيل الحالي في التعريف بجهد العلماء الذين سبقونا، وقاموا بخدمات جليلة لهذه البلاد، وقبل أن نتناول الكتاب وفائدته، ومنزلته بين الكتب المؤلفة، وما أضافه إلى المكتبة الإسلامية عموماً، والمكتبة الليبية خصوصاً، نحاول ترجمة هذا العلم، مؤلف الكتاب، بما يتوافر لدي من مصادر ومراجع، فمن حقه علينا أن نذكر سيرته العطرة، وننوّه بجهده غير المسبوق، وأن نذكره في كتب التراجم لدينا، بل أحرى به أن يتصدرها، ورأيت أن تكون ترجمته مسبوقة بترجمة والده، فهو من العلماء أيضاً، ومن غرسه جاءت ثمار الكتاب المنوّه عنه.

والد مؤلف الكتاب

هو الشيخ محمد بن عامر من العلماء المعروفين في كتب التراجم الليبية، فقد ذكره المرحوم الشيخ الطاهر أحمد الزاوي في كتابه أعلام ليبيا، حيث قال: الأستاذ الفاضل الشيخ محمد بن عامر من أهالي بنغازي، ومن الأشخاص المشهورين بالعلم والفضل والوطنية، ومازال الناس يذكرون له مواقفه المشرّفة أيام الحكم الإيطالي، أسندت إليه وظيفة الإفتاء في بنغازي، كما أسندت إليه وظيفة القضاء فيها، توفي سنة 1922 رحمه الله[3].

وهذه النبذة التي ذكرها المرحوم الشيخ الطاهر الزاوي عن والد المؤلف ـ على إيجازها ـ تعطينا فكرة واضحة عن مكانته، فقد حلاه

بالعلم والفضل والوطنية، وناهيك بهذه الصفات العظيمة التي يجمع فيها المرء بين نبل الأخلاق والفضيلة، والمكانة العلمية المرموقة إلى جانب ذلك الوطنية الصادقة، ويزيد الإعجاب بهذه الشخصية التي تحمل هذه الصفات إذا عرف أن المتحلي بها قد عاش في فترة حالكة خلال العهد العثماني الثاني، وعهد الإستعمار الإيطالي، وما ساد هذه الفترة من ركود علمي، وهبوط في المستوى الثقافي، ولعل الصفات التي كانت لمترجمنا كان لها الأثر في ابنه على النحو الذي سنراه فيما بعد.

ولد الشيخ محمد بن عامر الأب في مدينة مصراته، وكانت ولادته في شوال 1254هـ توافق شهر الكانون 1838ف[4] لم تذكر المصادر كيفية نشأته وتربيته ومراحل تعليمه الأولى، وكذلك انتقاله من مصراته إلى بنغازي، لكن توليه لمنصب الإفتاء والقضاء يدل على أنه حافظ لكتاب الله، عالم بالسنن والأحكام، وعارف باللغة العربية وأساليبها، ومطّلع على كتب الفقه المعتمدة في المذهب المالكي السائد في ليبيا، وهذه العلوم أقل ما يجب أن يكون عليه المفتي أو القاضي من مستوى تعليمي في ذلك العهد، ويلاحظ أنه مارس وظيفة الإفتاء أكثر من وظيفة القضاء، فقد تولى منصب الإفتاء في بنغازي منذ سنة 1298هـ (توافق سنة 1881ف) واستمر في هذا المنصب إلى أن توفاه الله، غير أنه كان يجمع بينه وبين ولاية القضاء عدة مرات، كانت أولها في سنة 1304هـ (توافق سنة 1887ف) وما من شك أن وظيفة الإفتاء تدل على مكانة علمية عالية، ومعرفة تامة بكتب الفقه واختلاف المذاهب والمشهور أو المعتمد من الأحكام الشرعية في المذهب المالكي، وغيره من المذاهب الأخرى، وشخص هذه مكانته لا يستبعد قيامه بالتدريس في المدارس العلمية، أو في المساجد على النحو المعروف في ذلك العصر، يدلنا على ذلك ما قاله أحد تلاميذه، وهو المرحوم السيد عبد السلام أبو هديمة شاعر بنغازي، حيث أرسل يهنىء

أستاذه حين تولى قضاء ولاية بنغازي، قصيدة مطلعها:

العدل يظهر في الأحكام بالقاضي وخيرهم من قضى في الحال بالماضي

والنص يقضي به القاضي ولا حرج فما يكون كلا الخصمين بالراضي[5]

لم يذكر لنا المؤلف سوى هذين البيتين من القصيدة، والتي يبدو أنها تؤرخ للقضاة، وتبيّن منهجهم في الأحكام التي يصدرونها حيث صرح الشاعر بواجب القضاء، وهو الحكم بالعدل، ولهذا نصب القضاء، أما عن كيفية ذلك فيظهر من خلال الأحكام القضائية، ويشير الشاعر إلى أن خير القضاة وأحسنهم من يقتدي بالسلف الصالح في أحكامه، فلا يحاول أن يخرج بأحكامه إلى أقوال شاذة، أو قواعد غير شرعية، أو يجتهد في إنشاء قواعد جديدة لا أصل لها في الشريعة الإسلامية، ولهذا عبَّر بقوله (وخيرهم من قضى في الحال بالماضي) وفي البيت الثاني عبَّر عن مهمة القاضي، وهي تطبيق النص ولا يراعى في ذلك لومة لائم، فلا يتحرج القاضي من ذلك لأنه في جميع الأحوال لا يمكن إرضاء الخصمين في الدعوى، فذلك مستحيل إلا إذا أجرى الصلح بينهما، فرأى الشاعر إذن هو ألا يخرج القاضي في قضائه عن تطبيق الأحكام المنصوص عليها شرعاً، وألا يخالف قضاء السلف الصالح من صحابة رسول الله ﷺ وكبار الأئمة ومشاهير القضاة.

ولو نشرت القصيدة كاملة لعرفنا منها أشياء كثيرة، ويغلب على الظن أن الشاعر في تهنئته لأستاذه محمد بن عامر يشير إلى سيرته في القضاء ومنهجه في إصدار الأحكام، حيث استفتح القصيدة بهذه القواعد المعروفة في علم القضاء الإسلامي، فهي دون شك قواعد مثلى صالحة لكل زمان ومكان.

وتفيد المصادر إلى أن الشيخ محمد بن عامر تولّى قضاء بنغازي

بالوكالة عدة مرات، وكانت الأولى التي أشرت إليها سابقاً في سنة 1304هـ 1887ف، ويعني ذلك أنه كان يتولى وظيفة المفتي بصورة دائمة، وأن قضاء بنغازي كان مسنداً لشخص آخر، وعندما يغيب لأي طارىء تسند وظيفة القضاء إلى مفتي البلاد، وهذا ما جرى به العمل أيضاً في طرابلس، حيث يحل مفتي البلاد محل قاضي القضاة عند غيابه[6] وهذا ما يفسر لنا معنى تولّي وظيفة القضاء مراراً بالوكالة في بنغازي.

وفي أي حال فقد تولى القضاء آخر مرة سنة 1329هـ الموافق سنة 1911ف وأستمر فيه إلى سنة 1917 حيث أحيل إلى التقاعد، أما الإفتاء فقد تولاه سنة 1298هـ 1881م إلى أن توفاه الله بتاريخ 15 ذي الحجة 1340هـ الموافق 10/ 7/ 1922ف[7] رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

لم تسعفنا المصادر عن وجود مؤلفات للشيخ محمد بن عامر أو فتاويه، فربما تحتفظ بها أسرته التي نأمل أن تساهم بإخراجها إن وجدت، غير أنه ساهم في تأسيس الجمعية الخيرية الإسلامية لحفظ البنات المسلمات[8]، وهذا يدل على دور إصلاحي لا يقل أهمية عن دوره العلمي والديني والقضائي، وربما تكشف لنا الأيام عن دراسات تبيِّن لنا هذا الدور بجلاء، فهذا النوع من الدراسات هو الذي يكشف عن جوانب مضيئة في تاريخ بلادنا الثقافي والاجتماعي.

مؤلف الكتاب

تلكم هي سيرة والد المؤلف، فلا غرو إذن أن يسير ابنه الأستاذ محمد بن محمد بن عامر على طريقته، فهو دون شك قد عاش في كنف والده العالم المفتي، والقاضي الجليل، والمشارك في قضايا وطنه ومجتمعه، فقد ولد المؤلف في مدينة بنغازي سنة 1898 حيث تعلَّم في المدارس التركية آنذاك، مع ملازمة والده والتتلمذ عليه، مطلعاً على آرائه

وفتاويه الفقهية، مستفيداً من مكتبته العلمية، ثم التحق بالمحكمة الشرعية في مدينة بنغازي، وتدرَّج في سلك وظائف أعوان القضاء حتى وصل إلى وظيفة رئيس كتاب المحكمة، وهي أعلى وظيفة إدارية داخل المحكمة، ولا يخفى ما لهذه الوظيفة من أهمية خاصة في ذلك العهد، إذ تقع على من يتولاها مسؤولية إدارة المحكمة وأعمالها، وحفظ وثائقها، وتنفيذ الأحكام، وتنظيم الجلسات، والإشراف على بقية الكتاب، وبصورة عامة كل ما يتعلق بعمل المحكمة من أمور.

كل ذلك أكسبه خبرة واسعة في العمل القضائي، وإلى جانب ذلك الاحتكاك بالقضاة وأهل العلم، الذين كانت تسند إليهم الوظائف المساعدة للقاضي، أو الذين ينوبون عنه في الأقاليم المجاورة، وعلى رأس هؤلاء والده الذي تولى القضاء كما سلف، فهذه الخبرة في العمل والاحتكاك بأهل العلم كانت سبباً في معرفة التنظيم القضائي المعمول به، والإلمام بالتشريعات النافذة، والأحكام الشرعية المقررة، والمنازعات التي تعرض في ساحة القضاء، وقد استمر المؤلف في وظيفته إلى أن أحيل والده على التقاعد سنة 1917ف، ويبدو أن ذلك أثر في مشاعره، فلم تطب نفسه البقاء في المحكمة ففضَّل الاستقالة.

لم يكن له من نشاط في تلك الفترة سوى مساعدة والده في تأسيس الجمعية الخيرية الإسلامية لحفظ البنات المسلمات، كان ذلك سنة 1916ف، ولم تذكر المصادر استمراره في هذا الدور من عدمه بعد وفاة والده، غير أنها تذكر اشتغاله بالتجارة فترة قصيرة، واشتراكه مع المرحوم عمر فخري المحيشي في تحرير جريدة الوطن الأولى سنة 1920، وتعني جريدة الوطن الأولى إلى صدور جريدة تحمل الاسم نفسه من قبل جمعية عمر المختار، وكان ذلك بتاريخ 7/يناير 1947[9].

بدأ المؤلف بعد ذلك العمل في سلك المحاماة، وكان ذلك في سنة

1925ف، وقد ساعده في القيام بهذه الوظيفة العلوم التي درسها، والاحتكاك المباشر بالقضاة، والخبرة التي اكتسبها من عمله في المحكمة، وإلمامه بالقوانين واللوائح التي كانت سارية في ذلك العهد، ويبدو أن ثقافته الدينية وإلمامه بقواعد الأحكام الشرعية جعلته يختار الجانب الشرعي ليقوم بالدفاع في قضايا الأحوال الشرعية، فهي المنازعات التي لا يخلو منها عصر ومصر، وخصوصاً في تلك الآونة، وبعد فترة وجيزة بدأ يشترك في القضايا المدنية إلى جانب القضايا الشرعية، وقد استمر في مهنة المحاماة يواصل عمله بجد واجتهاد إلى أن توفاه الله، وتذكر المصادر أنه كان مبرزاً في هذا الميدان نتيجة اطلاعه وسرعة بديهته مع ذكاء وقّاد وشجاعة نادرة[10].

لم يكن الأستاذ محمد بن محمد بن عامر مقتصراً على العمل في المحاماة فقط، وإعداد المذكرات المكتوبة للدفع في ساحة القضاء، وإصدار الفتاوى المختلفة على النحو الذي أشار إليه في كتابه ملخص الأحكام، بل كان له نشاط آخر لا يقل أهمية عن عمله العلمي والقانوني، فقد أشارت إلى هذا النشاط أسرته باقتضاب شديد فقالت: (ولكن ميدانه لم يكن في هذا المضمار فقط، فقد خاض المعامع السياسية التي مرت بالبلاد، وكان له الدور البارز في كل ميدان)[11].

وهذا الدور الملمح إليه، هو اشتراكه في جمعية عمر المختار التي أسست في مدينة بنغازي سنة 1943، وهي مؤسسة وطنية قامت بأعمال سياسية وثقافية ورياضية، وساهمت بدور كبير في محاربة الاستعمار البريطاني، والتخلص من آثار الاستعمار الإيطالي، وكان لها نشاط بارز في محاربة تقسيم ليبيا، ونادت بوحدة البلاد، وفي سبيل ذلك نظمت عدة تظاهرات سياسية واجتماعية ورياضية، وأصدرت العديد من الدوريات، منها جريدة الوطن في سنة 1947ف، الأمر الذي جعلها في مواجهة

السلطات البريطانية في ذلك الوقت، ومن يسير في ركابها من السلطات المحلية آنذاك.

ويشير إلى هذا النشاط تقرير المعتمد البريطاني في بنغازي المؤرخ في 27/ 10/ 1951 الذي أعد خصيصاً عن هذه الجمعية إلى أنها «قامت بهمة ونشاط بنشر الانتقادات والدعايات المتماشية مع أهدافها، وباعتبارها مؤسسة وطنية متطرفة كانت على الدوام مناهضة للسياسة البريطانية على وجه العموم وللإدارة البريطانية في برقة على وجه الخصوص»[12].

وبالنظر إلى هذه الأهداف الوطنية المشرِّفة لجمعية عمر المختار، فقد تمت محاربتها من قبل النظام الأميري في ذلك الوقت حيث صدر قانون بتاريخ 19/ 1/ 1950 يمنع اتخاذ أسماء أشخاص أحياء أو أموات لتكوين الجمعيات والقصد من ذلك محاربة هذه الجمعية التي تتخذ من اسم الشهيد عمر المختار علماً لها، فاضطرت الجمعية إلى تغيير اسمها إلى الجمعية الوطنية البرقاوية[13].

ولما كان الشيخ محمد بن عامر من أعضاء هذه الجمعية المناضلة، فمن المتيقن قيامه بدور فعَّال في تلك الأنشطة السياسية والاجتماعية والثقافية، فمكانته في المجتمع كمحام مرموق، ومستوى تعليمه يؤهلانه إلى ذلك، كما أن دور والده الوطني وأسرته عموماً يساعده على القيام بذلك، وتجعله مسموع الكلمة مهاب الجانب، وقد اعتبرته السلطات البريطانية في ذلك الوقت من الأعضاء الرئيسيين للجمعية الوطنية وأدرجت اسمه تحت رقم 24 بالكشف المرفق بالتقرير[14] ودوره هذا بالإضافة إلى دور أعضاء جمعية عمر المختار والجمعية الوطنية فيما بعد، يعد صفحة ناصعة في تاريخ نضال البلاد وكفاحها ضد الاستعمار والتفرقة.

علاقة المؤلف بالعلماء

يبدو من خلال كتاب ملخص الأحكام الشرعية أن المؤلف كان على علاقة وطيدة مع علماء البلاد وفقهائها، فقد ذكر في نهاية الكتاب بعض هؤلاء منهم المرحوم الشيخ أحمد الفساطوي الذي حلاه المؤلف بالعالم الفاضل كاتب ليبيا الكبير الذي اطَّلع على الكتاب، وأشار عليه بوضع لائحة بالمصادر والمراجع، وكذلك صاحب الفضيلة العلاَّمة الأستاذ الشيخ محمد بن مسعود قاضي بنغازي ورئيس مجلس أوقافها، والأستاذ الفاضل الشيخ عبد الكريم عزوز قاضي درنة، فقد تصفحا الكتاب، ونصحاه بطبعه لتعم فائدته الجميع، وكذلك زميله في المحكمة الشرعية الأستاذ الشيخ مصطفى أفندي الساقزلي من كبار المدرسين، والشيخ الطاهر الشريف من مدرسي طرابلس، حيث قاما بمراجعة الكتاب، وكذلك الأستاذ الجليل العلاَّمة الشيخ محمد السنوسي بادي الذي قرىء عليه الكتاب، وهو في الديار المصرية آنذاك فأصلح ما عثر عليه من خطأ في التعبير أو الترتيب وهذّب بعض العناوين، وكذلك المرحوم الشيخ الطاهر أحمد الزاوي حين كان مصححاً للكتب في مصر الشقيقة.

فكل هؤلاء العلماء الجهابذة اطَّلعوا على الكتاب، وشجعوا المؤلف على إخراجه وطبعه، لتعم الفائدة المرجوة منه، وليكون عوناً للقضاة والمفتين والمحامين وغيرهم، ويكفي المؤلف فخراً ماقاله الأستاذ الشيخ عبد الرزاق الطاهر البشتي، وهو من كبار العلماء آنذاك، والقاضي بالمحاكم الشرعية، والتي جاء فيها «قد سد لنا فراغاً هائلاً في الفقه المالكي بالبلاد الليبية، بل إنه قد صنع مالم يصنعه أحد من قبله في هذه البلاد، فعمله هذا هو الطليعة في الميدان، وهو الباكورة لأعمال من سيجيء بعده»[15] ناهيك بالتقاريظ التي كتبها كبار شعراء ليبيا في ذلك الوقت، منهم الأستاذ أحمد رفيق المهدوي، والأستاذ أحمد الفقيه حسن،

والشيخ موسى أحمد البرعصي المحامي، وهذه الآراء أجمعت على مكانة الكتاب وأهميته وقيمته العلمية، والمكانة اللائقة التي حظي بها المؤلف بين أقرانه في ذلك العهد.

ويبدو أن المؤلف قد واجه بعض الانتقادات على بعض الآراء الفقهية، وهذا أمر طبيعي جداً، فكل عمل علمي لابد من أن يصاحبه بعض الأخطاء، فالكمال لله وحده، وإن كنت لا أعرف ما هي طبيعة الانتقادات الموجَّهة للمؤلف حتى يمكن تقييمها وإبداء الرأي حيالها، إلا أن الرواية التاريخية الشفوية تقول بأن بعض الطلبة قد انتقدوا بعض الأحكام التي اعتمدها المؤلف في كتابه خلافاً للمشهور من مذهب الإمام مالك، فقاموا بالسؤال عنها فضيلة الشيخ أحمد مرسي الذي كان في تلك الآونة يلقي دروسه في أحد مساجد مدينة بنغازي، دون أن يذكروا له اطلاعهم على كتاب ملخص الأحكام الشرعية، فأجابهم عن أسئلتهم بما يخالف القواعد التي اعتمدها الشيخ محمد بن عامر في كتابه، فقاموا عندئذٍ بنشر آراء الشيخ أحمد مرسي على صفحات إحدى الجرائد بما يقلل من قيمة الكتاب العلمية[16].

كان لهذا الموقف أثره في حياة المؤلف، ومن الطبيعي جداً أن يدافع عن وجهة نظره، ويدلل على الأسباب التي أدت إلى اختيار تلك الأحكام التي اعتمدها في كتابه، واستخلصها من مؤلفات الفقه المالكي المتعددة الآراء، ولا بد من اللجوء لأهل العلم والاحتكام إلى الفقهاء في هذا الشأن، وخصوصاً من الحائزين على الرتب الفقهية، وأصحاب المكانة العلمية العالية، فكان الأمر كذلك، حيث تشكلت لجنة من أكابر علماء البلاد في ذلك الوقت للاطلاع على الكتاب ودراسته، وإعطاء الكلمة النهائية، وضمت اللجنة مفتي طرابلس وشيخ المدرسة الإسلامية العليا الشيخ محمد أبو الأسعاد، وقاضي طرابلس الغرب الشيخ محمود

بورخيص، وعضو المحكمة الشرعية العليا الشيخ إبراهيم باكير، وبعد الاطِّلاع على الكتاب ودراسته، أصدرت قرارها في 19/ الفاتح/ 1937ف ومما جاء في مقدمة القرار «قد اطَّلعنا على كتاب الأديب الفاضل الشيخ محمد ابن العلاَّمة المرحوم الأستاذ الجليل الشيخ محمد بن عامر مفتي وقاضي ولاية بنغازي سابقاً، فألفيناه جمع فيه الأقوال الصحيحة من المصادر الموثوق بها من الكتب المشهورة التي هي عمدة المراجعين[17].

فهذه اللجنة العلمية التي فوِّض إليها فحص الكتاب، وإن كنا لا ندري الجهة التي فوَّضتها في ذلك الوقت، إلا أن قرارها كان حاسماً لكل نقاش حول الكتاب وصلاحيته للنشر، بتأكيدها على صحة الأقوال المعتمدة، ووثوق مصادرها من الكتب المشهورة التي هي عمدة المراجعين في المذهب المالكي، وبعد وصول المؤلف إلى هذه النتيجة المرضية، والتي كانت بمثابة إجازة علمية عالية، تحصَّل عليها المؤلف نتيجة لجهده في الكتاب، لم يكتف المؤلف بهذه الإجازة، بل تحصَّل على شهادات أخرى، فهذا شاعر طرابلس الأديب الأستاذ أحمد الفقيه حسن يقوم بتقريضه شعراً بقصيدة كتبها في تاريخ 5 شعبان 1356هـ الموافق 12/ 10/ 1937، من 21 بيتاً، جاء فيها ما يعزز مكانة الكتاب، مثل قوله:

ما كان معتمداً لمذهب مالك من كل حكم لاح طي غضونه
صحت مصادره فأصبح عمدة للمالكي فخذ بصدق يقينه

وقام الأستاذ عبد الرزاق الطاهر البشتي الذي كان قاضياً في مدينة تاجوراء آنذاك، بكتابة كلمة جليلة، تدل على علمه وطول باعه، وسعة اطِّلاعه على كتب الفقه، فقال في كلمته: إنه قرأ بعض فصول الكتاب فأعجب به فقهاً خالصاً، وأحكاماً مصوغة في أساليب سهلة قريبة المأخذ وخروجه بعض الشيء عن النزعة التقليدية في الفقه، إذ إن الحكم يذكر معللاً بعلَّته الفقهية أحياناً، ويسوق الدليل عليه حيناً آخر من الكتاب أو

السنّة أو أقوال الصحابة والمجتهدين، وكان أكثر إعجابه بالنصوص والأبحاث التي أوردها في مسائل شغلت بال المشرعين والفقهاء المسلمين، ويشير بذلك إلى البحث الخاص بأقصى مدة الحمل[18].

وكانت شهادة الشيخ البشتي مؤرخة في 7 شوال 1356هـ الموافق 10/12/1937ف، وهي في حد ذاتها إجازة علمية بأتم معنى الكلمة.

ولما كان المؤلف قد أتم كتابه في مدينة بنغازي بتاريخ 17/7/1937، وبعد المناقشات التي أثيرت حوله، ورأي اللجنة العلمية التي قامت بفحص الكتاب، وإجازتها له، والشهادات العلمية التي أدلى بها الفقهاء والأدباء وإشادتهم بالكتاب، انطلق المؤلف إلى القاهرة لكي يقوم بطبع الكتاب وقام أثناء الطبع بتحرير كلمة شكر واعتذار ليذيّل بها الكتاب، وكان ذلك بتاريخ 10 المحرّم الحرام سنة 1357هـ الموافق 12/3/1938ف.

أثر الكتاب خارج الوطن

يحتاج الأمر إلى كثير من الاطّلاع لمعرفة الأثر الذي أحدثه هذا الكتاب لدى الفقهاء والمشتغلين بالقضاء والمحاماة، فالبعد الزمني بين ظهوره والوقت الحالي قارب الستين سنة، وذلك يستدعي الرجوع إلى صحافة ذلك العهد ومؤلفاته، وهذا أمر بعيد المنال إلا إذا تفرّغ الباحث لهذه المهمة، وليس لكاتب مثلي يعتمد على ما وقع بين يديه من وثائق وروايات شفوية أن يلم بهذا الأثر، ولا سيما أنه لا علاقة له بأسرة المؤلف، ولكن ما لايدرك كله لا يترك جله كما يقول المثل.

فقد وقف صديقي العزيز الأستاذ الباحث عمار جحيدر على وثيقة مخطوطة، هي رحلة الشيخ ماء العينين الشنقيطي، المحفوظة بالخزانة العامة للوثائق والمخطوطات بالرباط[19] ونقل منها ما يتعلق ببلادنا، ومن ذلك لقاء صاحب الرحلة بالمؤلف في طرابلس، وقد أفادني ذلك الصديق

بما يخص هذا اللقاء، ومن خطه نقلت.

فصاحب الرحلة هو الشيخ ماء العينين بن العتيق حفيد الشيخ ماء العينين الكبير، كان قاضياً في طنطان، وأستاذاً بكلية ابن يوسف في مراكش، توفي سنة 1957[20] ذلك ما أمكنني العثور عليه من ترجمة هذا الرحالة إلا أن المعلومات التي وردت فيما يتعلق برحلته إلى ليبيا تزيد بعض الوضوح على هذه الشخصية العلمية، فقد ذكر أنه حل بطرابلس ويرجح أن ذلك كان في سنة 1938ف، وأنه قام بزيارة إلى المحكمة الشرعية العليا، وهناك التقى الشيخ محمد بن محمد بن عامر، وأشار إلى وظيفته وأنه من مدينة بنغازي، وقد اطّلع على كتابه ملخص الأحكام، وقال عنه حرفياً: (وكتابه هذا يدل على غزارة علمه وطول يده في الأحكام لأنه أتى فيه بما تمس الحاجة إليه من المسائل والأحكام في عبارة سهلة وأخذ من الأقوال أصحها، ومن العبارات أوضحها اختار ما هو الأوفق والأرفق بحسب الزمان والمكان، وراعى الأمانة في النقل)[21].

وهذه شهادة أخرى من فقيه وقاض ينتمي إلى بيئة علمية، وهي بلاد شنقيط، ويقيم في المغرب الأقصى، وناهيك بتلك الربوع، وما فيها من كنوز المؤلفات وذخائر الكتب، وتدل تلك الشهادة على إعجابه بالكتاب، فقد ألفاه موافقاً للأقوال المعتمدة في فقه الإمام مالك رحمه الله، وأن الكتاب يغطي حاجة القضاء بأقسامه الأربعة، حيث وضع لمعالجة المنازعات التي تحدث بين الناس، وكيفية الفصل في تلك الخصومات من طريق القضاء، واعتبر الوقوف على الكتاب فوزاً ثميناً حيث يعتزم الشيخ الرحالة كتابة مؤلف في الفقه المالكي، فقال في رحلته (وقد ظفرت بكتابه المذكور أيام انشغالي بالألفية التي نظمتها فيما تدعو إليه الحاجة مما يقع بين اثنين) والعبارة واضحة في وقوفه على الكتاب، لكنها لم تبيّن مكان الظفر بالكتاب، هل وقف عليه في طرابلس، أم في مصر كما أن عنوان

الألفية قد يكون ناقصاً، وذلك راجع إلى نقص في النسخ أو النقل من أصل الرحلة.

وهذا العنوان هو المذكور أيضاً في الألفية، والمقصود بذلك النزاع الذي يحدث بين اثنين فأكثر، وذلك لا يكون إلا في الأحوال الشخصية والحقوق العائلية والمعاملات، وهذه الأقسام هي التي قام الشيخ محمد بن محمد بن عامر بتقنينها في الكتاب على أقسام أربعة، أما القسم الأول فقد جعله للقضاء، وهو المكمّل للقواعد الشرعية إذ بموجبه يتم حل تلك المنازعات والقسم الثاني: في الحقوق العائلية والأحوال الشخصية، والقسم الثالث في المعاملات والتبرعات، والقسم الرابع في المواريث، لذلك وجد الشيخ ماء العينين ضالته في هذا الكتاب بعد أن تأكد من صحته واستيفائه بالمقصود فجعله المصدر الأول الذي يعتمد عليه في نظم الألفية[22].

وكان الأمر كذلك للشيخ ماء العينين، فقام بوضع الألفية التي أشار إليها، وأطلق عليها: (البغية من ملخص الأحكام الشرعية على المعتمد من مذهب المالكية) ويلاحظ احتفاظ الشيخ ماء العينين بعنوان الكتاب كاملاً، وأضاف إليه كلمة (البغية) وتعني ما يبتغيه الفقيه أو القاضي من الأحكام المقررة أو المعتمدة في مذهب الإمام مالك، وقد نقل المؤلف في رحلته بعض أبيات منها، يمكن من خلالها استخلاص معلومات أخرى، وذلك على النحو التالي:

حمداً لمن في الخلق حكمه مضى ولا مرد للذي به قضى

سبحانه منه العطاء فضل والحكم فصل والقضاء عدل

صلى على المبعوث بالفرقان للناس فيه غاية التبيان

وآله الألى رووا من نبعه ولم يميلوا عن سواء شرعه

ويعد فاسمع رجزاً غير مخل ... من قصر ولا من الطول ممل

في بعض ما يقع بين اثنين ... لولد العتيق ماء العينين

أحكامه الصحيحة المصادر ... أكثرها ملخص ابن عامر

ومن قوانين الإمام ابن جزي ... لخصت مما ليس في التلخيص شي

وأقسامه أربعة مجعول ... في كلها الأبواب فالفصول

وحينما نظمت فيه الغنية ... لذي الحجا سميته بالبغية

مما تلخص من الأحكام ... معتمداً في مذهب الإمام

والرشد والتوفيق أرجو الله جل ... والعون والإخلاص قولاً وعمل

يتضح من تلك الأبيات اعتماد الشيخ ماء العينين الحفيد على كتاب ابن عامر في صياغة الألفية من بحر الرجز على عادة الفقهاء في ذلك، ويخيل إلي أنها نظير للكتاب، أي إنها تضم جميع الأبواب التي وردت في تقسيم ابن عامر لموضوعات الكتاب، وليست تلخيصاً له أو استخلاص لبعض الأحكام دون غيرها، نفهم ذلك من قول الناظم: وأقسامه أربعة، وفي إشارة واضحة إلى الاستعانة بكتاب القوانين لابن جزي فيما وجد من نقص في الكتاب، وهذا يدل على اعتماد الشيخ ابن عامر على مؤلفات كثيرة من علماء المذهب، وهي مصادر صحيحة، وإن كان هناك من نقص فيكون في صياغة النص، ولذلك استوجب التلخيص من كتاب القوانين، وعلى ذلك يكون الناظم قد اعتمد في الألفية على كتاب ملخص الأحكام في أكثر أبواب البغية مع الاستعانة بكتاب ابن جزي.

ولندع الشيخ ماء العينين يحدِّثنا عن لقائه في طرابلس الغرب، بعد أن نقل إلينا مقدمة الألفية التي يجب علينا البحث عنها، لأنها تدل على العلاقة الثقافية بين علماء ليبيا غيرهم، والترابط الثقافي بين دول المغرب

العربي والقارة الإفريقية، يقول الشيخ في رحلته:

ثم لما من الله تعالى على إتمام النظم على الكيفية المطلوبة، قلت في آخر الأبيات:

الحمد لله على تمام ... ما رمت جمعه من الأحكام

فكان إذ تم النظام ألفا ... ومن يرد به اكتفاء ألفى

نرجوه تعالى أن يديم النفع به، ونحمده على ما أعطى من ذلك بفضله، ثم تذاكرنا مع ابن عامر مؤلف الكتاب المذكور، ومع سائر الجماعة المذكورة في مجلس القاضي في أكثر الفنون، فوجدناهم لهم اليد الطولى في المشاركة في العلم، فلبثنا معهم نحو ساعتين، وقمنا فقاموا معنا مشيعين إلى ناحية البلد...[23] إلى هنا انتهى النقل من رحلة الشيخ ماء العينين الشنقيطي.

وليس لنا من تعليق على ماجاء في هذه الرحلة التي تشير إلى مكانة العلماء الليبيين في تلك الفترة، ومنهم مؤلف الكتاب الشيخ محمد بن محمد بن عامر، وأثر كتابه في هذا الرحالة الفقيه القاضي الذي اعتمد عليه في كتابة منظومته (البغية) التي أشرنا إليها، ونكتفي بهذا القدر في ترجمة أحد أعلام بلادنا، ونشير في نهايتها إلى أن الشيخ محمد بن محمد بن عامر ظل يواصل عمله العلمي حتى توفي والقلم في يده، وكان يكتب موضوعاً خاصاً عن المحاكم، وذلك يوم 12/ربيع الأول عام 11381هـ الموافق 23/ 8/ 11961ف[24]. رحمه الله رحمة واسعة.

الكتاب

قبل أن أتطرق إلى الكتاب الذي كان سبباً في شهرة هذا الأستاذ الفاضل، نشير إلى أن أسرته ذكرت في مقدمة الطبعة الثانية للكتاب أن له كتاباً آخر، وهو تاريخ برقة لم يطبع، وكانت له تراجم لشخصيات بنغازي

كان ينشرها في مجلة ليبيا التي صدرت عام 1950، فهذه الكتابات التاريخية حري بنا أن نقوم بنشرها، لأنها تساهم في إثراء المكتبة الليبية، وكتب التراجم التي تفتقدها، فأغلب الطلبة يحجمون عن الخوض في الأعمال العلمية المحلية، بالنظر إلى قلّة المصادر والمراجع، وخصوصاً تراجم المؤلفين، ويخيَّل إلي أن الشيخ محمد بن محمد بن عامر له كتابات أخرى غير ماذكر، قد تكون في شكل مذكرات أو سيرة ذاتية، ومجموعة كبيرة من الفتاوى، والتعليقات على الأحكام ومذكرات المرافعات التي قدَّمها أمام المحاكم، وهذه كلها ـ إن وجدت ـ تكون مصدراً هاماً للعديد من الدراسات الفقهية والتاريخية.

قسَّم المؤلف كتابه وفق طريقة منهجية جديدة تختلف عما هو متبع في كتب الفقه، وذلك بالنظر إلى تطوُّر العصر، ولكي يكون موافقاً للحاجة إليه في المحاكم، ويتم الاستفادة منه من قبل القضاة والمحامين وغيرهم، ومن ثم لا يعتبر كتاباً فقهياً فحسب، بل يتعلق أيضاً بالتنظيم القضائي أو ما يعرف حالياً بعلم القضاء، حيث تناول بعض الإجراءات المعمول بها في المحاكم آنذاك، وذلك على النحو التالي:

1 ـ **القسم الأول**: القضاء ومتعلقاته.

ويضم القضاء، والمحاكمات، والصلح، والشهادة وأحكامها، والإقرار وأحكامه، واليمين وأحكامه، والأمور التي لها ارتباط بالقضاء.

2 ـ **القسم الثاني**: في الحقوق العائلية والأحوال الشخصية.

ويضم النكاح ومتعلقاته، والطلاق وتوابعه، والإيلاء والظهار واللعان، والحضانة وأحكام النفقة، وأحكام الحجر والرشد.

3 ـ **القسم الثالث**: في المعاملات والتبرعات

ويضم أحكام الإجارة والكراء، وأحكام الرهن والمزارعة والمغارسة

والمساقاة والوكالة، والهبة وأحكامها، والشركة والقراض، والكفالة والحوالة والقرض، والغصب والتعدي وأحكامهما، وأحكام الشفعة والقسمة والاستحقاق، وأحكام الوقف، وأحكام الوصية.

4 ـ القسم الرابع: في المواريث.

ويشمل ما يتعلق بالتركة من الحقوق وأسباب الأرث وموانعه وأصحاب الفروض، وأصحاب التعصيب، وأمثلة وتطبيقات، ومسائل تتعلق بالميراث عموماً والمناسخات.

وألحق بالكتاب عدة نماذج بلغت 56 نموذجاً يساعد القضاة والمحامين، وأقلام كتاب المحاكم والمحضرين على القيام بأعمالهم، وهو نوع من الدربة العملية حرص المؤلف على وجودها بالكتاب اتباعاً للعلماء الأوائل الذين كتبوا في التوثيق، لأنهم كانوا يحرصون على هذه النماذج في مؤلفاتهم، ولزيادة الفائدة للمشتغلين في هذا المجال.

وبهذا التقسيم المنهجي المتناسق، يصبح الكتاب متعلقاً بعدة علوم استقلت الآن في نظام الدراسة القانونية الحديثة، فالقسم الأول يتعلق بالتنظيم القضائي وعلم القضاء، والقسم الثاني يتعلق بمادة الأحوال الشخصية، أما القسم الثالث فهو القانون المدني الإسلامي، فجميع الأبواب الواردة به هي من مشتملات القانون المدني حالياً، وجاء القسم الرابع في المواريث، وهو علم استقل عن قواعد الفقه، كما أنه حالياً يدرَّس كمادة مستقلة.

وفيما يتعلق بالنماذج الواردة في الملحق الأخير، فهي تدخل في علم التوثيق وتحرير المعاملات، وما يلزم ذلك من شروط بالإضافة إلى مسائل فقهية لا غنى عنها للموثق، وقد ضم إليها المؤلف بعض المرافعات التي اجتهد فيها، وقدَّمها للقضاء أثناء مزاولته لعمل المحاماة، وهكذا جاء

الكتاب شاملاً لكل ما تحتاجه المحاكم والعاملون بها من فقه وأحكام ونظام ووثائق، ولا يمكنني أن أتناول مواد الكتاب تفصيلاً، ولن يكون كلامي أفضل من شهادات العلماء الذين قرظوا الكتاب نثراً وشعراً، لكني أحاول في هذه الترجمة إبراز مميزات الكتاب في الماضي والحاضر.

فأول ميزة لهذا الكتاب تأتي من اعتباره الأول من نوعه في تقنين الفقه المالكي في شكل مواد قانونية مبوبة، ولقد سبقت الإشارة إلى مجلة الأحكام العدلية، وما قام به الأستاذ محمد قدري باشا الذي وضع مشاريع قوانين مشتقة من فقه المذهب الحنفي، أما فيما يخص الفقه المالكي، فهناك اجتهادات للفقهاء القدماء في سبيل تقعيد أحكام الفقه المالكي، وهي محاولات جادة لم تصل بالفقه إلى مرحلة التقنين الحالية، لكنها تقترب منها، إذ الهدف منها صياغة بعض القواعد في كلمات مختصرة تعبِّر عن الحكم الشرعي المعتمد عوضاً عن تقليب الكتب المطولة، والموسوعات الفقهية التي وضعها أئمة المذهب، وما فيها من خلاف في الآراء، وسوء ترتيب المسائل الفقهية، وعلى سبيل المثال لا الحصر كتاب القواعد للإمام المقري، وكتاب القواعد للونشريسي، وكتاب الفروق للإمام القرافي، والقوانين الفقهية لابن جزي، لذلك جاء كتاب ابن عامر كآخر مرحلة في هذا التطور، ووافق عمله الصياغة القانونية المعاصرة.

ولا يفوتنا أن نقول بوجود محاولة سابقة لتقنين الفقه المالكي، لكنها ليست في مستوى كتاب ملخص الأحكام، تلك المحاولات كانت في تونس من طريق لجنة خاصة برئاسة المستشرق سنتيلانا شكلت بتاريخ 6/ 9/ 1896ف لوضع مجلة الالتزامات والعقود التونسية، وقد صدرت تلك المجلة بتاريخ 15/ 12/ 1906ف، وجاءت موادها مشتقة من القانون المدني الفرنسي وأحكام الشريعة الإسلامية من مذهب الإمام مالك، ومذهب الإمام أبي حنيفة في بعض الأحيان، كما أنها لم تتضمن نصوصاً تتعلق بالأحوال

الشخصية أو نظام الملكية العقارية[25] وبذلك تعتبر دراسة الشيخ محمد بن عامر هي الأولى من نوعها في تقنين فقه الإمام مالك رضي الله عنه.

والميزة الثانية لهذا الكتاب هي اعتماد القضاة عليه منذ تأليفه وحتى وقت قريب، فمن المعروف أن المشرع الليبي لم يضع قانوناً خاصاً بالأحوال الشخصية إلا في سنة 1984ف، والقواعد التي كانت تطبِّقها المحاكم هي المشهور من مذهب الإمام مالك، وكان القاضي يجتهد في البحث عن تلك القواعد من عدة كتب حتى يقع على المشهور من الأقوال، أو المعتمد في المذهب من الأحكام، وغالباً ما يلجأ إلى السؤال والتشاور حتى يحصل على القاعدة الشرعية، وإذا لم يفعل ذلك فسيقع في الخطأ أحياناً إذا قام بتطبيق رأي شاذ أو قول غير مشهور، فيكون حكمه عرضة للإلغاء في مرحلة الاستئناف، وتلك أمور يحاول القاضي أن يتجنبها لأن الأحكام القضائية تصدر باسمه وتبيِّن مدى علمه واجتهاده.

وبصدور كتاب ملخص الأحكام أصبح الأمر سهلاً أمام القضاة، إذ بيَّن لهم الشيخ ابن عامر القول المعتمد في المذهب، ويدلل عليه بالنص أو بالاجتهاد، ويحيل إلى المصادر التي اعتمد عليها لمن أراد المزيد من الاطلاع، وهو ما أطمأنت إليه نفوس القضاة، وأصبح رفيقهم أثناء عملهم فلا غرو إذن أن يقوم أكابر القضاة في تلك الآونة بتقريظ الكتاب لعلمهم بالفوائد المجناة منه، والخدمة الجليلة التي قدَّمها للعدالة، وليس القضاة هم المستفيدون من الكتاب، بل المحامون أيضاً إذ إن مرافعاتهم أصبحت تستند إلى النصوص التي استقرأها المؤلف من كتب الفقه المختلفة، وبين القول المعتمد منها، وتلك خدمة كبيرة للمدافعين عن الحق في ساحة العدالة.

والميزة الثالثة قد لا ينتبه إليها الكثير منا، وهي أن الإمام مالكاً رحمه الله قد انفرد بأصول في مذهبه لا توجد في المذاهب الأخرى، منها على

الأخص عمل أهل المدينة والاحتجاج بعملهم، والمقصود بأهل المدينة الذين يحتج بعملهم هم الصحابة والتابعون وتابعوهم كذلك[26]. وقد انبثق عن هذا الأصل أصل الآخر، وهو ماجرى عليه العمل في منطقة أو بيئة معيَّنة، والعمل كما استقر عليه الرأي عند الفقهاء هو: العدول عن القول الراجح والمشهور في بعض المسائل إلى القول الضعيف فيها رعياً لمصلحة الأمة، وما تقتضيه حالتها الاجتماعية، ولتوضيح ذلك أن بعض القضاة يحكم بقول يخالف المشهور لسبب من الأسباب كدرء مفسدة أو جلب مصلحة، وذلك في المسائل التي يكثر فيها الخلاف بين الفقهاء، ويأتي من بعده ويقتدى به مادام الموجب الذي لأجله خولف المشهور قائماً، فيكون متفقاً في هذه الحالة مع أصول المذهب المالكي إذا كان العمل بالضعيف لدرء مفسدة أو جلب مصلحة[27].

وترتب على ذلك نشوء اجتهادات كثيرة في مناطق متعددة أصبحت تعرف بما جرى به العمل في كذا، كأن يقال: هذا على ماجرى به العمل في قرطبة أو فاس، أو تونس، وهكذا كما يطلق عليه أيضاً باختصار: عمل أهل فاس، عمل أهل المغرب الخ، وكتاب ملخص الأحكام الشرعية الذي عاش مؤلفه في أروقة المحاكم بين رجال القضاء والأحكام القضائية، وما يدور حول المنازعات المرفوعة من جدل ونقاش، لابد من أن يكون قد علم بأشياء صدر فيها الحكم بناء على قول ضعيف مراعاة للعرف والعادة المتبعة في بلادنا، ومن خلال ذلك صاغ مواد كتابه مما جرى به العمل في البلاد الليبية ولا سيما أن المؤلف كان يزور طرابلس ويتردد على المحكمة الشرعية العليا.

ويلاحظ ذلك على سبيل المثال لا الحصر ماجاء في المادة 656 التي أجازت بعض أنواع الأجرة كالاجارة على تعليم القرآن، والإجارة موضوع خلاف بين الفقهاء، ولعل المؤلف في إجازته لها قد راعى العرف الساري

في البلاد، ومثال آخر، هو ما جاء في نص المادة 683 التي توجب على العامل في المساقاة الحفر والزبر والتقليم والسقي والتأبير، فهذه الأعمال يحددها العرف وما جرى به العمل، ولذا كان الكتاب استظهاراً لهذا الأصل، جامعاً له من خلال الأوامر والأحكام القضائية التي كانت تصدر في تلك الآونة.

والميزة الرابعة لهذا الكتاب هو الجديد الذي أضافه المؤلف في الفصل الرابع من الباب السابع بالقسم الأول، والذي خصصه لأحكام الوكالة في الدعاوى، ومقصوده بذلك نظام المحاماة، وإلى ذلك أشار بصراحة، لكنه استعمل المصطلح الإسلامي، وهو الوكالة في الدعاوى أو في الخصام، وإن كان المؤلف قد استعان فيما كتبه بمؤلف المرحوم فتحي زغلول رئيس محكمة مصر الإبتدائية في سنة 1900ف، في كتاب المحاماة، وذلك في بيان الرابطة التي يجب أن تسود بين القضاة والمحامين، باحترام كل طرف للآخر، وتحرّى الصدق في القضايا، وإعطاء المحامي فرصة المرافعة، وعدم التفرقة بينهم، إلخ ذلك من الواجبات التي يجب على الطرفين أن يقوما بها، لكي تنتج مهنة المحاماة أثرها في إظهار الحق وخدمة العدالة، وقد استدل الشيخ ابن عامر على مشروعية المحاماة بنصوص عامة في كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ، وفي ذلك رد على بعض المذاهب الإسلامية التي تقول بعدم وجود مثل هذا النظام في الإسلام، ثم قنن واجبات المحامي وحقوقه تجاه موكله، وهي تتفق مع ماهو مقرر حالياً في التشريعات الحديثة، واعتمد في المادة 206 ماجرى به العمل من جعل أجرة المحامي على الخصم المحكوم عليه لعدم النص عليه في الأحكام الشرعية.

والميزة الخامسة لهذا الكتاب ما أدرجه المؤلف من مسائل ومباحث وأحكام قضائية في هوامش الكتاب، وذلك للتدليل على الأحكام التي

اعتمدها في نصوص المواد، وهذا ما يدل على أن استخلاصه للرأي المعتمد كان مبنياً على اطلاع فقهي ومناقشة علمية، وقد تنوعت المسائل والمباحث، وشملت الرضاع وأجل المفقود، واللعان، والحضانة، والوقف، والشفعة وأحكام الغبن.

ولعل أهم المباحث كان لدراسة أقصى مدة الحمل، فقد وقع فيها الاختلاف كثيراً بين الفقهاء على مختلف المذاهب، بالنظر إلى عدم وجود نص شرعي، لذلك لجأوا إلى أقوال الفقهاء، منهم من قال إنها سنة، ومنهم من قال سنتين، وهناك آراء أخرى ثلاث وأربع وخمس سنوات، والرأي المعتمد في فقه الإمام مالك أربع سنوات، أو خمس، لذلك تصدى المؤلف لهذا الحكم الشرعي، وقام بدراسة الأمر وفقاً للنصوص الشرعية، وتقليب حجج الأقوال، وأخذ برأي أحد فقهاء المذهب المالكي، وهو محمد بن عبد الحكم الذي قال بأن أقصى مدة الحمل سنة قمرية فاعتمدها المؤلف، ونص عليها في المادة 539 من ملخص الأحكام الشرعية التي جاء فيها «أقل مدة العمل سنة قمرية بالإجماع وأقصاها سنة واحدة على ما اعتمده ابن عبد الحكم، وهو الأوفق لحالة المجتمع اليوم وبه العمل» وكان بحثه في هذه المسألة سنة 1937ف، وتصادف أن يتم تعديل قانون الزواج والطلاق المصري بما يوافق هذا الرأي في السنة المذكورة نفسها، وقد أشاد فقهاء ليبيا آنذاك بهذا الذي اعتمده ابن عامر ونص عليه في كتابه.

والغريب في الأمر أن تثار هذه المسألة في ليبيا بعد ذلك، فوقعت مكاتبات بين أمانة الصحة ومركز البحوث والخبرة القضائية واللجنة العليا لمراجعة التشريعات، وذلك بمناسبة إعداد مشروع قانون الزواج والطلاق الجديد، جرى فيها أخذ ورد وتبادل مذكرات[28] انتهى الرأي إلى الأخذ برأي ابن عبد الحكم، وجعل أقصى مدة الحمل سنة واحدة، وما أغناهم

عن ذلك لو اعتمدوا الاجتهاد الذي سبقهم إليه المؤلف، والمؤيد من فقهاء عصره، وقد اعتمد المشرع الحالي هذا الرأي ونص عليه في القانون رقم 10 لسنة 1984ف بشأن الأحكام الخاصة بالزواج والطلاق وأثارهما حيث ورد بالمادة 53 فقرة(أ) (أقل مدة الحمل ستة أشهر قمرية وأكثرها سنة).

والميزة السادسة لهذا الكتاب اشتماله على مجموعة من الفتاوى وعرض لبعض القضايا التي وقعت أثناء مزاولة المؤلف لمهنة المحاماة، وقد أدرجها في أماكن متعددة، وبكل أقسام الكتاب، والغرض من ذلك هو الاستناد إلى السوابق القضائية، والآراء الشرعية، فهي من مصادر الأحكام، وقد كانت قديماً تعرف بالنوازل، وقد تم تجميع بعضها في كتب كبيرة لتكون أمام القضاة والمفتين للاطلاع عليها والاستدلال بها، لكن المؤلف لم يقصد جمعها هنا، بل للاستدلال بها على الأحكام الشرعية التي اعتمدها في نصوص المواد، يضاف إلى هذه المسائل النماذج التي ألحقها بالكتاب، والتي شملت مختلف المعاملات السائدة بين الناس، من بيع وشراء ورهن ووصية وغيرها، وهي مما درج الفقهاء المتخصصون في الوثائق على النص عليها في مؤلفاتهم، ولا يعتقد أنها مجموعة نماذج بالإمكان وضعها من كل الناس، بل تحتاج إلى فقه وإلمام بالأحكام الشرعية في كل معاملة، لأن العقود تعتمد على الفقه أولاً، ثم اللغة وكذلك الأمور الاستحسانية، ولذلك لا بد من صياغة العقد من قبل فقيه متضلع في الأحكام، وذلك ما فعله المؤلف من إيراده لهذه النماذج التي تساعد القضاة والموثقين في عملهم اليومي بالمحاكم.

وأخيراً، فإذا أطلقت العنان لقلمي في تعداد ميزات الكتاب، فلن يتوقف إلا أن يشاء الله، واكتفى بهذه اللمحة الموجزة عن الكتاب، ولا أعتقد أنني وافيته حقه من الدراسة، فهو كتاب جليل، وكنز ثمين، وسفر

خالد، حازبه مؤلفه قصب السبق في هذا النوع من التأليف، ولا ينبغي أن يقال عفى عليه الزمن، فمازال هذا الكتاب مصدراً مهماً للقضاة والمحامين ورجال القانون عموماً، وللباحثين في فروعه المختلفة، ناهيك بكونه مصدراً تاريخياً للنظام القضائي الذي كان سائداً في ليبيا خلال حياة المؤلف، ولا يملك المرء أمام هذا التقصير نحو المؤلف وكتابه إلا أن يدعو له بالرحمة، وأن يسكنه الله فسيح جناته، وأن يجزيه عنا كل خير، والحمد لله رب العالمين.

الهوامش والإحالات

(1) نظام الشهر العقاري في الشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة مع نظام السجل العيني، جمعة محمود الزريقي، ص241، ط1، دار الآفاق الجديدة، بيروت 1988ف.
(2) دليل المؤلفين العرب الليبيين ص417، دار الكتب، أمانة الإعلام والثقافة طرابلس، 1977ف.
(3) أعلام ليبيا، للمرحوم الشيخ الطاهر أحمد الزاوي، ص348، الطبعة الثانية، دار الفرجاني 1971ف.
(4) ملخص الأحكام الشرعية على المعتمد من مذهب المالكية، الشيخ محمد بن محمد بن عامر، هامش رقم 3 ص23 الطبعة الثالثة، 1996ف.
(5) ملخص الأحكام الشرعية، المصدر السابق، ص23.
(6) نظام الشهر العقاري، المصدر السابق ص233.
(7) ملخص الأحكام الشرعية، المصدر السابق، ص23 هامش رقم 3.
(8) ملخص الأحكام الشرعية، المصدر السابق مقدمة الطبعة الثانية.
(9) وثائق جمعية عمر المختار، محمد بشير المغيربي، ص11.
(10) ملخص الأحكام الشرعية، المصدر السابق، مقدمة الطبعة الثانية.
(11) ملخص الأحكام الشرعية، المصدر السابق، مقدمة الطبعة الثانية.
(12) نشر التقرير ضمن وثائق جمعية عمر المختار المصدر السابق ص286 وما بعدها.
(13) وثائق جمعية عمر المختار، المصدر السابق، ص289.
(14) المصدر السابق ص301.
(15) ملخص الأحكام الشرعية، المصدر السابق، ص442.
(16) رواية شفوية عن الأستاذ محمود مرسي المستشار في المحكمة العليا.
(17) ملخص الأحكام الشرعية، المصدر السابق ص، ب.
(18) ملخص الأحكام الشرعية، المصدر السابق ص440.
(19) رحلة الشيخ ماء العينين، مخطوط، محفوظ في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم 80مك.
(20) بلاد شنقيط، المنارة والرباط، تأليف الأستاذ الخليل النحوي ص282ط المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1987ف
(21) رحلة الشيخ ماء العينين، المصدر السابق.
(22) المصدر السابق.
(23) المصدر السابق، نهاية ما جاء في الرحلة عن طرابلس. نشير في هذه الطبعة إلى أن الرحلة تم طبعها بتحقيق الدكتور محمد ظريف ونشرت في المغرب 1998 كما أن منظومة

البغية قمت بتحقيقها وإعداد دراسة مقارنة لها مع كتاب ملخص الأحكام، وانتهيت منها سنة 1999 وإلى الآن لم تنشر، وقد قدم لها الأستاذ الدكتور أحمد التوفيق وزير الأوقاف المغربي حالياً، وقد كان آنذاك محافظاً للخزانة العامة بالرباط.

(24) ملخص الأحكام الشرعية المصدر السابق، مقدمة الطبعة الثانية..

(25) ملكية الأراضي في ليبيا، الأستاذ الدكتور محمد عبد الجواد محمد، ص115 وما بعدها جامعة القاهرة، 1974ف.

(26) الأصول التي اشتهر انفراد إمام دار الهجرة بها، الدكتور فاتح زقلام ص157، ط1 كلية الدعوة الإسلامية 1996ف.

(27) مباحث في المذهب المالكي بالمغرب المرحوم الأستاذ الدكتور عمر الجيدي ص181ط المغرب 1993ف.

(28) الدراسة التي أعدتها أمانة الصحة في ليبيا بتاريخ 21/4/1975ف منشورة في التشريعات البلدية الجزء الرابع ص233، فبراير 1981ف.

تكريم الأستاذ علي مصطفى المصراتي

إن تكريم الإنسان في حد ذاته يدل على الإخلاص والوفاء، وإن أجمل الوفاء هو الذي يتم من الجماهير، أو من قبل هيئاتها العلمية والشعبية، فكم يسعد الإنسان عندما تقال في حقه كلمة طيبة تجعله يشعر بقيمة ما بذله من جهد وعطاء، ويحس بالرضى والطمأنينة على ما قدمه، فيزيد من جهده وعطائه إلى آخر حياته، ويكون التكريم حافزاً لغيره على البذل والتضحية، واستفراغ الوسع فيما يعود على الوطن بالخير والتقدم في مختلف المجالات، وليس أشق على النفس من نكران الجميل، والتغاضي عن حسنات كثيرة في مقابل هفوة إذا وضعتها في كفة الميزان رأيتها صاعدة للسماء، وأشد من نكران الجميل أن يشعر الباذل جهده، والمتفاني في مصلحة بلاده، والواهب نفسه وروحه من أجلها، بعدم الاهتمام وقلة الاكتراث واللامبالاة، فلا يسمع كلمة طيبة، أو تحية صادقة، أو لفتة كريمة، وقديماً عانى أحد الفقهاء من هذه الحالة فقال:

رمى بي البحر في بلادكم　　　لكنني لم أصادف عندكم صدفاً

أصبحت عند أناس ضعت بينهم　　　كالزهر في كف مزكوم فوا أسفا

فالوفاء شيمة طيبة، وسنّة حميدة، وظاهرة حسنة، إذا وجدت بين قوم فاعلم أنهم بخير، وأنهم مترابطون متحابون متماسكون، يشدون

أزرهم، ويعملون جهدهم في سبيل سعادتهم ورقيِّهم، وإذا انعدم الوفاء بينهم، فهم أشد الناس عداوة، وأكثرهم بغضاً وأشاقهم حياة، يميلون لكل غريب، ولو كان فاسداً، ويحجمون عن كل قريب ولو كان فائقاً، تحجب أعينهم نظارة سوداء عن كل مالديهم من آثار ومآثر، لهم حكم سابق على كل عمل محلي، وهو أن فاقد الشيء لا يعطيه، ونسوا سنّة الحياة وتطورها، وأن التجارب مدرسة الشعوب، وأن الإنسان هو الإنسان في كل زمان ومكان، لكن الآخر يستفيد من تجربة السابق، وأن الثقافة توجد مع الشعوب، فلكل مجتمع ثقافة بصرف النظر عن مستواها.

والوفاء شيمة ترتبط بالعقيدة الإسلامية، وقد وعد الله به من أحسن وعمل صالحاً، قال الله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُواْ وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَٰلَهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ ـ الأحقاف ـ 19 فأحرى بنا التخلق بخلق القرآن الكريم، لكن ما نلحظه عند بعض الناس هو العكس تماماً، فهم ينكرون على هذه البلاد أن يكون فيها علماء، وحكماء وكتاب وشعراء، وغيرهم من المتخصصين في مجالات أخرى، مثل ما في غيرها من البلدان، ويصفونها بالعقم أو الموت الفكري، فهي مفازة ضاع من دخل فيها، ذلك قولهم الذي صدر دون اطِّلاع وتروٍّ، أو دراسة وتمحيص، أو جهل بما وجد من إنتاج علمي وأدبي في مختلف المجالات، ساعدهم في ذلك إعلام لم يعط للحركة العلمية والفكرية حقها، وعصبية متغلغلة لم تفلح تعاليم الإسلام في إزالتها، والحديث في هذا المقام طويل، وما جرَّني إليه إلا هواجس النفس التي حركها الهوى إلى شيء اسمه الوفاء، وانطبق على قول القائل.

أوقد النار من رسالة ليلى واحذر السيل بعدها من دموعي

لقد أنجبت بلادنا عدداً كبيراً من الرجال والنساء، الذين تميَّزوا بنشاط ملحوظ، وجهد فائق وعطاء دافق، وعلى مختلف الأزمنة، وفي

العديد من المجلات العلمية والثقافية والاجتماعية، وفي مقدمة ذلك حركة الجهاد التي تميَّز بها هذا الشعب، وذلك كله يستحق الذكر والثناء والشكر والتقدير والاحترام، والقول بأن الشكر لا يكون على الواجب، فهذه الجملة تقال تواضعاً، فالشكر واجب حتى على أداء الواجب، وأحرى على ما يفوق الواجب، هناك رجال عاشوا في هذه البلاد، وسخَّروا حياتهم في سبيلها، وأعطوها جهدهم وعلمهم وخبرتهم وجهادهم، بما يرفع شأنها، ويعلو سمعتها، ويزيد من تقدمها ورقيِّها، ويكتب سطور تاريخها، وما تاريخ البلدان إلا سيرة رجالها، فهؤلاء جميعاً يستحقون الذكر الجميل والإشادة والتكريم، وهو أقل الواجبات التي نقدِّمها إليهم.

إن تكريم الأديب الأستاذ علي مصطفى المصراتي الكاتب المعروف في الأوساط العلمية داخل ليبيا وخارجها، هو خير دليل على ما أشرت إليه من ضرورة الوفاء للرجال المخلصين، فهذا الرجل سخَّر حياته لوطنه منذ نعومة أظفاره، فبعد تحصيله العلمي الذي كان في البداية داخل الوطن، التحق بالأزهر الشريف، حيث تخرَّج من كلية أصول الدين سنة 1946ف، ثم نال إجازة التدريس مع الشهادة العالمية من كلية اللغة العربية سنة 1949ف، بعدها عاد لأرض الوطن، ليساهم في خدمة بلاده، بكل إخلاص وحب وتفان، ودخل معترك السياسة حين كانت البلاد تعاني من الاستعمار، فطاف البلاد مع المجاهد بشير السعداوي رحمه الله، فكان الأستاذ المصراتي خطيباً متحمساً مجلجلاً، يلهب حماس الجماهير للمطالبة باستقلال البلاد ووحدتها، وعدم خضوعها لإرادة فرد معيَّن أو نظام محدد، وعقب استقلال البلاد، ومن خلال المجلس النيابي في العهد الملكي، قام مع زملائه الوطنيين الأحرار بمعارضة بقاء القواعد الأجنبية وصارع بقلمه ولسانه هذا الوجود الاستعماري الذي كان يجثم على الشعب الليبي ردحاً من الزمن، رغماً عن إرادته إلى أن جاءت الثورة

فأزاحته إلى الأبد، وأسس الأستاذ المصراتي صحيفة الشعب في ذلك العهد، ومن خلالها قام بتوعية الجماهير بمطالبها المشروعة، وكشف الممارسات الخاطئة ضدها.

لقد كانت تلك الصحيفة مع شقيقتها صحيفة البلاغ التي كان يصدرها المرحوم علي وريث، وجهود المخلصين الآخرين من أبناء الوطن في مختلف المناطق من بلادنا، هي التي جعلت شباب البلاد يلتفون في شكل حركة وطنية تلقائية ضد وجود القواعد العسكرية الأجنبية، وبقايا الاستعمار الإيطالي الفاشستي، الذين سيطروا على اقتصاد البلاد، وتحكَّموا في خيراتها، ولإصلاح البلاد في جميع المجالات، وساهمت الكتابات في إيقاظ الشعور الوطني وتحريك المشاعر الفياضة، وتكوين رأي عام مستنير بضرورة التغيير، فكانت البلاد في تلك الآونة تعيش في حركة جهاد سياسي شارك فيه كل مواطن على مختلف المستويات، ولو بالمشاعر والأحاسيس.

وشارك الأستاذ علي مصطفى المصراتي في الحياة الثقافية مشاركة فعَّالة، وساهم في مسيرتها بتأليفه لعدد من الكتب، جعلته رائداً في هذا المجال، وأغنت المكتبة الليبية، وساعدت في نشر الثقافة، وغطت نقصاً كانت تعانيه، وقد شملت مؤلفاته عدة مجالات.

فهو قد قام بدراسة بعض الشخصيات الليبية، فقدَّم عنها دراسة مستقلة في كتاب شملت عدداً من الشعراء، منهم: إبراهيم الأسطى عمر، وأحمد الشارف، ومصطفى بن زكري، وعدداً من المجاهدين، منهم: غومة المحمودي فارس الصحراء، وسعدون السويحلي بطل معركة المشرك، ومن الفنانين جمال الدين الميلادي، كما قام بكتابة تراجم لبعض علماء ليبيا عبر التاريخ، وكشف الغطاء عنهم بذكر أعمالهم ومؤلفاتهم ليعرفهم الجيل الحاضر والمستقبل، فهم جزء من تاريخ ليبيا

الثقافي، وكان ذلك في كتابيه: أعلام من طرابلس، ومؤرخون من ليبيا، كما حقق بعض الكتب المخطوطة التي لها علاقة بالتاريخ الليبي ومسيرته الثقافية، مثل نفحات النسرين لأحمد النائب، ورحلة الحشائشي إلى ليبيا، ورسائل القليبي بين تونس وطرابلس، بالإضافة إلى ذلك كتب في عدة مجالات أدبية تناولت المجتمع الليبي وصحافته وأمثاله الشعبية وعاداته وتقاليده.

ولم ينس الأستاذ المصراتي من عاش معه وعرفه عن كثب، ممن تميَّزوا ببعض الأشياء، فكتب عنهم نماذج في الظل، يضاف إلى ذلك مجموعات من القصص، ولست هنا في مقام الحصر أو التقييم، بل الذكر فقط، والذكرى تنفع المؤمنين.

ومع هذا العطاء المتدفق لأستاذنا علي مصطفى المصراتي خلال مسيرة عمره، التي نرجو الله سبحانه وتعالى أن يمدها مع الصحة والسعادة، فإن الرجل مازال يواصل درب العطاء، فهو يشارك في أغلب الندوات، ويحضر الأمسيات الثقافية والمؤتمرات العلمية، وينطلق صوته من خلال منابر الإعلام مساهماً في نشر الثقافة، بعلمه الواسع، وثقافته الغنية، وما زلنا ننتظر منه المزيد إن شاء الله تعالى، كما أنه مازال يعيش الحياة في بساطته المعهودة وسماحته وتواضعه، ومرحه المتمثل في نكاته التي تأتي بسرعة البرق في أي حديث يجريه، وتلك سمة يعرفها عنه كل من رافقه ولو لحظات بسيطة.

ولقد تم تكريم الأستاذ علي مصطفى المصراتي من قبل الثورة أكثر من مرة، وكانت آخرها منحه جائزة الفاتح التقديرية عرفاناً بجهوده في مجال الثقافة، ووفاء لذلك العطاء الكثير، وقيام كلية الدعوة الإسلامية بتكريم هذا الأستاذ بادرة طيبة، وسنَّة حميدة تدل على الإخلاص والوفاء لمن هم أهل لذلك، كما تدل على تشجيع المسؤولين بهذه الكلية الناهضة لرجال العلم والثقافة في بلادنا الحبيبة.

وكل ما أرجوه أن يشمل التكريم البقية من الرعيل الأول الذين ساهموا وأعطوا، وبذلوا في سبيل مسيرة العلم والتقدم بهذه البلاد، والذين لهم أفضال علينا لا تحصى ولا تعد، فهم شيوخنا وأساتذتنا وعلماؤنا ويقع علينا واجب الإشادة بهم والاعتراف بفضلهم، حتى يرتبط الخلف بالسلف، ويجد الوفاء مكاناً فسيحاً بيننا، وما أحوجنا إلى ذلك.

الشيخ محمد مفتاح قريو وآثاره العلمية(*)

قبل الحديث عن هذا الشيخ الجليل، الذي مازال على قيد الحياة(**) والحمد لله لا بد من كلمة نقولها، وهي وجوب الاهتمام برجال العلم في بلادنا، ولا ينبغي أن يقتصر هذا الاهتمام على جانب دون آخر، أو على الأموات دون الأحياء، بل يجب الاهتمام بهؤلاء جميعاً، وفي جميع المجالات العلمية والأدبية، والفنية فلا ينبغي علينا أن نهضم حق هؤلاء الذين بذلوا جهدهم في سبيل إثراء وتطوير الحياة الثقافية في بلادنا، وساهموا في النهضة الفكرية، بتأليف الكتب، أو بالأعمال الفنية الأخرى المتعددة.

كما لا ينبغي أن يقتصر ذلك على توجيه الشكر لهم في بعض المناسبات، إنما يجب دراسة أعمالهم وحصرها وتبويبها، لتدخل ضمن المصادر العلمية المتخصصة، إلى جانب الدراسة النقدية والتحليلية لتلك الأعمال، ولا يخفى الدور المهم للدراسات النقدية في هذا المجال، ثم يأتي دور التكريم لهم عن تلك الأعمال، ومنحهم الجوائز التشجيعية

(*) محاضرة ألقيت من مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية بطرابلس، يوم الأربعاء 9/ 4/ 1997ف، وكانت بعنوان الشيخ محمد مفتاح قريو وكتابه جواهر الفقه.

(**) انتقل الشيخ قريو إلى رحمة الله يوم 9/ 7/ 2000ف.

ليكون ذلك حافزاً لهم على إعطاء المزيد، وحافزاً لغيرهم بالعمل والاجتهاد، وهذا التكريم لا ينبغي أيضاً أن ينصبَّ على جانب دون آخر، مثلما هو قائم الآن من تخصيص جائزة الفاتح التقديرية للفنون والآداب، بل يجب أن يشمل جميع من ساهم في الحركة العلمية والثقافية من خلال روافدها المتعددة، وهي لا تقتصر على الفن والأدب، بل تشمل جميع العلوم في مختلف المجالات.

وإذا كان ذلك لا يتحقق من طرق الجهات المسؤولة التي تملك الإمكانيات، فلا ينبغي علينا كأفراد أن نهمل هذا الجانب بما يتاح لنا من قدرة، وأقل ما يجب علينا ويملكه كل واحد منا هو الكتابة عن هؤلاء الأعلام، والترجمة لحياتهم، وذكر أعمالهم للتعريف بهم، والإشادة بدورهم العلمي والثقافي، وهو أقل ما يجب نحوهم، ذلك ما يقتضيه واجب الوفاء نحو شيوخنا وأدبائنا وكتابنا، وكل من ساهم في الحركة العلمية والأدبية والفنية وغيرها من المجالات.

وفي هذا المقام نلقي بعض الأضواء على شخصية علمية، ساهمت على قدر وسعها في إغناء المكتبة الليبية ببعض الكتب، ذلكم هو الشيخ الجليل الأستاذ محمد مفتاح بن محمد قريو الرضواني المصراتي[1] ولد بقرية الدرادفة في مصراته قبل فجر يوم الجمعة 26 جمادى الأولى 1332 هجرية الموافق لأواسط شهر الماء عام 1914ف[2]، قرأ القرآن الكريم في طفولته على جده لأمه الفقيه منصور بن حامد، وعلى والده الشيخ مفتاح قريو، وعلى صديق والده الشيخ عبد الواحد الأصيفر، كل ذلك كان في جامع قريته الكائن بالدرادفة الغيران الغربية مصراته، ثم تحوَّل للتحصيل العلمي، فأخذ مبادىء العلوم اللغوية والشرعية والعقلية والقرآنية على جماعة من العلماء، منهم والده المذكور، والشيخ محمود الزواوي، والشيخ رمضان أبو تركية، والشيخ محمد منصور الزروقي، وعن أستاذه

الشيخ رحومة الساري، وكانت دراسته على هؤلاء الأساتذة في زاوية سيدي أحمد زروق بمصراته.

وعندما انتقل أستاذة الشيخ رحومة الساري إلى التدريس في زاوية سيدي عبد السلام الأسمر بزليطن، ذهب معه الشيخ محمد قريو، وهناك أخذ عن الشيخ منصور أبو زبيدة وعن الشيخ أحمد بن سعيد، وعن الشيخ أحمد المبسوط، وعن الشيخ أحمد بن حامد، وكان أكثر أخذه على الشيخ الأستاذ رحومة الساري حيث لازمه مدة عشر سنين، وأخذ عنه عدة فنون من العلوم التي كانت سائدة في تلك الآونة، ويعتبر الأستاذ رحومة الساري هو الأستاذ الأكبر للشيخ محمد قريو[3].

بعد التحاقه بالزاوية الأسمرية تحصَّل على شهادة التطوع، وهي مطابقة للشهادة التي تحمل الاسم مفسخ من جامع الزيتونة في تونس، وتعطي هذه الكفاءة العلمية بشهادة جميع مشائخ الزاوية بعد امتحان الطالب، وتؤهله لإلقاء الدروس العلمية على الطلبة الجدد، والذين لم يتحصلوا على مثل هذه الشهادة، وبذلك عيِّن مدرِّساً في المعهد الأسمري، واستمر في مهنة التدريس مدة ثمانية أعوام، وكان خلالها يؤدي دوره العلمي والتربوي إلى جانب الاحتكاك بالشيوخ الذين درس عليهم هناك.

وبعد الحرب العالمية الثانية، عيِّن مدرساً في المعهد الزروقي بمصراته، واستمر في إعطاء الدروس في مختلف الفنون التي أتقنها، ولمدة عشرين سنة، وخلال ذلك، وبعد إنشاء الجامعة الإسلامية تقدم لإمتحان الحصول على الشهادة العالمية ونجح فيها، وكان ذلك سنة 1964ف، كما تلقّى أصول الفقه في هذه الفترة على أحد علماء الأزهر الشريف، وهو الشيخ المرازيقي، ولمدة عامين، وبعد نيله الشهادة العالمية عيِّن مدرساً في المعهد الأسمري بزليطن، ثم انتقل إلى معهد القويري في

مصراته بعد إلغاء الجامعة الإسلامية.

وبعد بلوغه سن السبعين من عمره تقاعد عن وظيفة التعليم، وانكب على مؤلفاته ينقّحها، ويحاول طبع ما اكتمل منها، ويكمل ما بدأ في تأليفه، إلى جانب ذلك يقوم بالإفتاء للناس الذين يتوجهون إليه بالمسائل الشرعية، ومازال يقوم بذلك إلى الوقت الحاضر، لكن التأليف يتم من طريق الإملاء على بعض تلاميذه بالنظر إلى كبر سنه وضعف بصره، متعه الله بالصحة والسعادة[4].

وهكذا كانت حياة الشيخ في مراحلها الأولى، حيث كان عالماً فاضلاً فقيهاً حافظاً زاهداً جمع بين قيمة الخلق والزهد والفقه، يضاف إلى ذلك اعتزازه بوطنه وحسه الثقافي[5] وقد تعرَّض الشيخ محمد مفتاح قريو للسجن خلال فترة العهد السابق، وذلك عندما رشح نفسه لعضوية مجلس النواب كمندوب لحزب المؤتمر الوطني الذي كان بزعامة الأستاذ بشير السعداوي سنة 1952ف، وقد فاز عليه مرشح الحكومة رغم حصوله على أغلبية الأصوات، ثم سجن وحكم عليه بالبراءة وتعرَّض لاضطهاد الحكومة[6].

ساهم هذا الشيخ الفاضل بعدد من المؤلفات في مجال تخصصه منها ما طبع وظهر في المكتبات، ومنها لا يزال مخطوطاً أو يحتاج إلى ترتيب وتبويب، فمن الكتب التي ظهرت حتى الآن:

1 ـ كتاب تراجم أعيان العلماء من أبناء مصراته القدماء.

يتكون الكتاب من 152 صفحة طبع في مصر 1970ف وهو خاص بالتراجم، تعرَّض فيه لعدد من علماء مصراته الذين بلغوا(21) عالماً، وهم من عاشوا خلال القرن التاسع إلى القرن الرابع عشر للهجرة، وقد ابتدأ الكتاب بترجمة الشيخ أحمد زروق، والتي أسهب فيها طويلاً حتى أخذت

أكثر من نصف الكتاب من ص5 إلى ص84، ولا يخلو الكتاب من الفائدة حيث حفظ المؤلف سيرة وأخبار بعض العلماء الذين لم تذكرهم المصادر والمراجع، وكان هدف المؤلف، إلى جانب ذلك تحفيز همم الباحثين من مختلف المناطق الأخرى في ليبيا، إلى جمع تراجم علمائها وأدبائها حتى يمكن من خلال تلك التراجم في مجموعها أن تشكّل تاريخاً ثقافياً لبلادنا نحن في أمس الحاجة إليه[7] غير أن دعوته ـ فيما يبدو ـ لم تجد أقلاماً متحفزة من أبناء المدن الأخرى، خلا تراجم فردية نشرت في بعض الدوريات المتخصصة.

والذي يؤخذ على الشيخ قريو في تأليف هذا الكتاب، هو ذكره لعدد قليل من العلماء وتركه لعدد كبير منهم، وكان في إغفاله لذكرهم متعمداً حيث يقول: تركت نحو ثمانين عالماً من أبناء مصراتة الذين ولدوا ونشأوا بها، وقرأوا حتى صاروا من أهل العلم والمعرفة...... وشغلوا وظائف متعددة في تلك الآونة، لكن الوظائف كثيراً ما يتولاها المفضول مع وجود الفاضل، فلا تخوّل لأصحابها أن يعدوا من أعيان العلماء، بخلاف إنتاج التأليف والتدريس الذي أنتج أفواج التلاميذ فلا يتولاهما إلا الفاضل، ولذلك يخولان لأصحابها أن يعدوا من أعيان العلماء.....[8]. تلكم هي وجهة نظره في التراجم، فهو يفرّق بين العالم ومن يعد من أعيان العلماء، فهؤلاء هم الجديرون بالترجمة، وقد حاولت إقناعه بذكرهم على الأقل في مؤلف مستقل، فقد يكون لهم دور بشكل أو بآخر، لكنه أصر على رأيه[9].

2 ـ تراجم الصحابة المشهورين في الشمال الأفريقي.

يضم الكتاب 67 صفحة، طبع سنة 1394 للهجرة من طريق وزارة الإعلام والثقافة، والكتاب إلى جانب احتوائه على ترجمة عدد من الصحابة رضوان الله عليهم الذين دخلوا إلى أفريقية، ولا سيما الذين

استقروا في ليبيا ودفنوا فيها، يضم معلومات تاريخية هامة تتعلق بأحداث وقعت خلال القرون الماضية في منطقة المغرب العربي الكبير، وتشكل جزءاً هاماً من تاريخ بلادنا، ولعل أهم ما يميز هذا الكتاب، هو تحديده للصحابة الذين قبروا في ليبيا، وكشفه عن الصحابي الجليل أبي سجيف بن قيس بن الحارث بن عباس دفين مصراته، وهو المعروف عند السكان (بسيدي أبو شعيفة) وقد انتقد المؤلف في ذلك[10]، لكني أعتقد بأن قوله جاء بعد تحليل سليم، وبحث جيد في المصادر التاريخية، وأن روايته أقرب للصحة اعتماداً على الكتب التاريخية التي عاد إليها مالم تظهر وثائق أخرى تفنّدها.

3 ـ كتاب معارك الجهاد التي وقعت في مصراته زمن الحروبات الإيطالية.

يقع الكتاب في 157 صفحة من الحجم الصغير، طبع الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان 1403و. ر الموافق 1994ف، قام المؤلف في هذا الكتاب بسرد معارك الجهاد التي وقعت في منطقة مصراته أثناء الاحتلال الإيطالي الغادر لبلادنا، وقد اعتمد في ذلك على عدة مصادر مكتوبة وروايات شفوية، بالإضافة إلى معايشته لبعضها لقرب عهده بالمعارك التي حدثت في بداية الاحتلال، إذ إنه ـ كما سبق القول ـ من مواليد 1914ف، وبذلك ساهم في كتابة تاريخ الجهاد في ليبيا، رغم كونه اقتصر على منطقة واحدة، وبذلك أضاف العديد من المعلومات عن الوقائع الخاصة بمنطقة مصراته، والتي أغفلتها المصادر الأخرى.

ولم يقتصر الكتاب على سرد للمعارك بأسلوب نثري، بل ضمّنه بعض الأبيات من الشعر الشعبي، كما أرّخ لتلك المعارك بعدة قصائد شعرية، ولم يقتصر في هذه القصائد على معارك مصراته، بل شملت بعض المعارك الأخرى التي تمت في مناطق مختلفة من بلادنا، ودور

بعض المجاهدين فيها مثل دور المجاهد سالم عبد النبي الزنتاني، والمجاهد عون سوف المحمودي، والمجاهد عمر المختار، وفيها إشارات للدور الجهادي الذي قام به الشعب الليبي بصورة عامة، كل ذلك كان ضمن عشر قصائد[11].

وقد أضاف المؤلف قصيدتين في آخر الكتاب، الأولى تشتمل على تآمر الغربيين على العرب والمسلمين، وقد بيَّن في هذه القصيدة حالة العرب والمسلمين منذ الحرب العالمية الأولى، واستيلاء الاستعمار على معظم البلاد العربية، ودور ثورة 23 يوليو وزعيمها جمال عبد الناصر في يقظة الوعي القومي لدى العرب، أما القصيدة الثانية، فهي تدعو العرب إلى الوحدة، وقد بيَّن فيها الأسباب التي تدعو إلى ضرورة التفاف العرب، بالإشارة إلى المخاطر التي يتعرضون لها، وخصوصاً بعد قيام دولة اليهود في فلسطين، والعداء الأميركي الواضح للعروبة والإسلام، استدل في هذه القصيدة بإشارات واضحة من كتاب الله القرآن الكريم، وذلك يعود إلى تأثير العلم الديني في ثقافة الشيخ، ويبدي استغرابه من عدم قيام الوحدة العربية رغم اقتناع العرب بها مع إمكانية قيامها بينهم فيقول[12]:

مالي أرى سادة العرب لها عضلوا	مع علمهم أنها خير لأهلينا
وأنها سهلة الحصول لو حسنت	نياتهم وسعوا فيها مجدينا

4 ـ كتاب شرح النظم المسمى بسلم الإنشاء:

يتألف الكتاب من 117 صفحة من الحجم الصغير، قامت بطبعه الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى 1403 و. ر 1994ف وقد أهدى المؤلف كتابه إلى قائد النصر والتحدي العقيد معمر القذافي، وفي بداية الكتاب ترجمة مختصرة لحياة المؤلف، وقد استعان في تأليفه بعدة مصادر أدبية ولغوية، وضع بها فهرساً في آخر الكتاب.

وضع المؤلف منظومة تتكون من أربعة وأربعين بيتاً من بحر الرجز، ثم قام بشرحها على طريقة الأوائل في شرح المنظومات المختصرة لغرض حفظها من قبل الطلاب، وهذه هي الطريقة التي كانت متبعة في مدارس التعليم التقليدية بالمساجد والزوايا والمنارات العلمية القديمة، حيث يبدأ التلميذ في حفظ المتون أولاً، ثم تلقى الشروح على الشيوخ المتخصصين، وعند إتمام الدراسة يتم إعطاؤهم الإجازات العلمية.

بدأ الناظم بعد الحمد والثناء على الله تعالى، ببيان فضل علم الإنشاء ووصفه بأنه روح الأدب، وأنه سيد علوم العرب، لأنها جميعاً تحتاج إلى تدوين، والتدوين لا يتأتى إلا بالإنشاء، ويشير المؤلف إلى أنه لم يجد كتاباً جامعاً مهذباً في هذا الفن، وذلك ما دعاه إلى جمع ما تفرَّق في بعض الكتب، ليضع هذا النظم ليقوم بشرحه، ثم شرع في بيان مبادىء فن الإنشاء وهي: حده وموضوعه وثمرته واستمداده، وهذه المبادىء تعارف علماء العرب على جعلها في بداية كل تأليف، ثم شرع في بيان خصائص فن الإنشاء وأساليبة وقواعده، وما يجب على المنشىء أن يراعيه في علوم النحو والصرف والبيان والبلاغة.

وفي كل ذلك يقوم بالاستدلال بآراء العلماء، وضرب الأمثلة لزيادة التوضيح والفائدة، ونقل للغرض نفسه شواهد كثيرة من أبيات الشعر العربي، ثم انتقل لبيان محاسن الإنشاء وعيوبه، وقد اتَّبع فيه الأسلوب الأول نفسه، وأعقب ذلك بتكملة في طبقات الإنشاء وأقسامه، ثم وضع خاتمة للكتاب في فنون الإنشاء، وهي سبعة: المكاتبات، والوصف، والأمثال والمناظرات، والمقامة، والرواية، وكتابة التاريخ، كل ذلك كان بذكر أبيات النظم ومفرداتها، مع شرحها شرحاً وافياً.

وضع المؤلف في نهاية شرحه للنظم المسمى سلّم الإنشاء، بعض التطبيقات العملية لما وضعه من قواعد، وبيَّنه من أحكام خاصة بفن

الإنشاء وهذه التطبيقات عبارة عن خطبة منبرية للترغيب في قراءة القرآن والعلوم الدينية من ثلاث صفحات، وخطبة أخرى تشمل على الترغيب في النكاح وبيان أركانه، وقصيدة من ستة عشر بيتاً في وصايا الشعر لعشاقه، كما وصفها بذلك، وقصيدة أخرى في دواعي الشعر ووسائله وكيفية صوغه، وعدد أبياتها ثمانية عشر بيتاً[13].

ولست هنا في سبيل دراسة نقدية لهذا الكتاب، وإنما قصدت الإشارة إليه باختصار، فهو من الكتب التعليمية الهامة في مجال اللغة والأدب العربي، وإن كان يعتمد على الطريقة القديمة في النظم والشرح، إلا أنه يمثل المستوى اللائق لعلماء بلادنا، وقدرتهم في الحفاظ على اللغة العربية عبر العصور والحوادث التي مرت بالبلاد، وحري بأقسام اللغة العربية في الجامعات الليبية أن تقرر هذا الكتاب على طلابها كنموذج لدراسة أساليب الإنشاء في العهد الماضي، وما يجب فيها من شروط وقواعد ينبغي مراعاتها.

5 ـ كتاب جواهر الفقه

ذلك ما أدرج على صفحة الغلاف، وإنما اسم الكتاب كما جاء في مقدمة المؤلف هو: جواهر الفقه المختارة من أقرب المسالك الحسن العبارة، وهو يتكون من 211 صفحة من الحجم المتوسط طبع الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان مصراته الطبعة الأولى 1494ف.

الكتاب كله نظم، ويتضمن عدد 2028 بيتاً من بحر الرجز وموضوعه قواعد فقهية نظمها المؤلف من كتاب أقرب المسالك للشيخ أحمد الدردير رحمه الله، لكن الناظم لم يتقيد بالكتاب، بل أضاف إليه من مصادر أخرى، وقد أشار الناظم إلى ذلك في مقدمة الكتاب حيث قال: لما قرأت فقه المذهب المالكي إبان الطلب والتحصيل في كتبه المعتمدة،

وهي الرسالة وأقرب المسالك والعاصمية، ومختصر خليل[14] ألفيته يحتاج إلى التجديد والتنقيح، والترتيب والتسهيل، ورأيت أن نظم مسائله يعين على تسهيله للطلاب في كل عصر وجيل، وأيقنت أن أحسن كتبه المتقدمة أقرب المسالك، فلذلك نظمت منه كل ما يليق بالطلاب، ولم أترك إلا ما فقد العمل به، وما صار فناً مستقلاً كالميراث[15].

وطريقة تأليف الكتاب من النظم، هي من الطرق التي كانت متَّبعة في تدريس العلوم الدينية منذ القدم، فمدرسة الفقه المالكي غنية بمثل هذه المنظومات التي كانت تدرَّس في المساجد والزوايا والمنارات العلمية، وهي تعتمد على حفظ الطالب، خصوصاً في مراحل سنواته التعليمية الأولى، لكي ترسخ في ذاكرته اعتماداً على المقولة القديمة (العلم في الصغر كالنقش على الحجر والعلم في الكبر كالنقش على الماء) بعد أن يقطع التلميذ شوطاً في حفظ المنظومات ويتقدم في السن قليلاً، يجلس إلى الشيوخ المتخصصين في شرحها، فيعلم معانيها، ويقف على الأحكام الواردة بها، ومن ثم يسهل عليه مراجعتها والاستدلال بها عند الحاجة في التعليم أو الفتوى، أو الخطابة بعد تخرُّجه.

ومن أشهر المنظومات التي كانت تدرَّس في منارتنا العلمية قديماً بعد حفظ الطالب لكتاب الله تعالى تلاوةً وكتابةً، هي نظم ابن عاشر في العقائد، والعاصمية في أحكام القضاء، والرحبية في الميراث، وألفية ابن مالك في النحو، وهذه المنظومات تعتبر من الأساسيات العلمية في جميع المدارس، يضاف إليها بعض الكتب الفقهية واللغوية، وهي تختلف من مدرسة إلى أخرى ومن فقه معلم إلى غيره[16]، فيصبح الطالب بعد ذلك قادراً على أداء دوره العلمي داخل المجتمع، ويكون ذلك في التدريس، أو الإمامة والخطابة، أو تولي وظائف القضاء والتوثيق وغيره، ولمن أراد الاستزادة بعد ذلك عليه بالرحلة إلى البلدان المجاورة، مثل الزيتونة في

تونس، أو الأزهر الشريف في مصر[17].

إلا أنه من الملاحظ أن بعض الدارسين في المنارات العلمية داخل البلاد ممن لم تكن لهم رحلة علمية، قد تفوَّقوا على زملائهم الذين حالفهم الحظ وتمكنوا من الرحلة إلى بلدان أخرى، يدلنا على ذلك ما تركوه من آثار علمية تبيِّن مكانتهم، وهذا ما ينطبق على الشيخ قريو.

يضم كتاب جواهر الفقه عدة موضوعات أطلق عليها المؤلف اسم الكتب جرياً على عادة المصنفين القدامى، منها مثلاً كتاب الطهارة، وكتاب الصلاة وكتاب الصيام. . . الخ، ويمكن حصر هذه الأبواب في العبادات والأحوال الشخصية المعاملات والأقضية والشهادات والوقف والتبرعات، وفي كل ذلك قام الناظم بذكر الأحكام الشرعية المتعلقة بها وفقاً لاجتهادات مدرسة الفقه المالكي، لكي تتم الاستعانة بها في معرفة الحكم والاختلافات الفقهية عند العلماء.

وثمة من يرى أن هذه المنظومات الفقهية قد جاوزها الزمن، ولم يعد لها مكان بين المؤلفات، لأنها عديمة الجدوى في التعليم الحديث[18]، والذي نراه في هذا المقام أن المنظومات الفقهية، وإن كانت غير مجدية حالياً في التعليم، لعدم القدرة على حفظها من قبل الطلاب في الوقت الحاضر، ولأن الوسائل العلمية الحديثة قد ابتكرت أساليب أخرى كثيرة ومتعددة، إلا أنها تمثل حصيلة علمية يمكن للباحثين المتخصصين الاستدلال بها، والاستشهاد بالأحكام الشرعية في المسائل التي يتناولونها بالبحث، علاوة على احتياج القضاة والمحامين إلى تلك الأحكام في القضايا التي يتعرضون لها.

يضاف إلى ذلك كونها تمثِّل الأحكام والآراء الفقهية، والاجتهادات التي كانت سائدة في المجتمع الليبي، وما جرى به العمل في البلاد من الأخذ ببعض القواعد الفقهية، وطرح القواعد الأخرى، كما تمثل

المنظومات تطور الفقه الإسلامي من حيث الصياغة والتلخيص لما جرى به العمل، أو الرأي الراجح في القواعد الشرعية المطبَّقة في مجتمع معيَّن، فهي بمثابة النصوص القانونية الحديثة التي يقوم المشرع في كل بلد إسلامي بتقريرها.

6 ـ كتاب شرح لب العقائد الصغير

يضم الكتاب 165 صفحة من الحجم الصغير، وقد نشرته دار ومكتبة الشعب في مصراته سنة 1995ف، والكتاب كما يدل عليه عنوانه في العقيدة أو ما يعرف في الاصطلاح بعلم الكلام، وقد نهج المؤلف في هذا الكتاب طريقة تأليفه لكتاب شرح النظم المسمى بسلَّم الإنشاء، أي وضع منظومة شعرية من بحر الرجز، ثم قام بشرحها، تسهيلاً للطلبة والقراء في معرفة العقيدة الإسلامية، وما يجب على المسلم اعتقاده نحو الله سبحانه وتعالى ورسوله الكريم ﷺ وغيره من الأنبياء والرسل والكتب السماوية، والجدير بالذكر أن أغلب فقهاء ليبيا القدامى، تركوا لنا كتابات كثيرة في هذا المجال، وهناك العديد من المؤلفات في هذا الفن تعطي الدليل على اهتمام العلماء بالعقيدة الإسلامية، وضرورة تربية النشء عليها منذ الصغر ولا غرو في ذلك فهي أساس الإيمان، ومفتاح الدخول للدين الإسلامي، ولهذا السبب نجد جميع سكان ليبيا قديماً وحديثاً من المسلمين، فلا يوجد بينهم طوائف من أتباع الديانات الأخرى، كل ذلك راجع لصحة العقيدة ورسوخها، بالنظر إلى اهتمام العلماء بها منذ القدم، والأمثلة على وجود تلك المؤلفات كثيرة[19].

لم يقتصر المؤلف في هذا الكتاب على نظم العقيدة الإسلامية، وما تضمَّه من بيان أقسام الحكم العقلي، والإيمان لغة وشرعاً، والدليل على وجود الله، وما يجب على المسلم اعتقاده في صفات الله تعالى، وما يجب اعتقاده نحو الأنبياء والرسل صلوات الله عليهم، وما يجب في

حقهم وما يستحيل، بل قام المؤلف في خاتمة الكتاب بوضع نظم خاص بالفرق الكلامية في الأمة الإسلامية، يتكون من 35 بيتاً من بحر الرجز، لكنه لم يقم بشرح هذه الأبيات كما جاء في بداية الكتاب في نظم لب العقائد الصغير، ومع ذلك قام المؤلف بوضع عدة شروح في هامش النظم تعين القارىء على حل كثير من الألفاظ والمصطلحات الخاصة بهذا العلم.

ذكر المؤلف في هذا النظم الفرق الإسلامية التي ظهرت في الإسلام وحدَّد بداية ظهورها الذي كان في زمن الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه، وكانت في أول أمرها ثلاث فرق هي: الخوارج والشيعة والمرجئة، وفي عهد بني أمية ظهرت ثلاث طوائف أخرى هي الجبرية والقدرية والمخلصة، ثم بيَّن سبب الخلاف الذي دار حول أفعال العبد، وهل هي باختياره أو هو مجبر عليها؟ وسبب ظهور المعتزلة، وبعض أقوالهم الأخرى التي يضيق المجال بذكرها، وبيَّن ظهور العقيدة الأشعرية بين مذاهب أهل الكلام، وأنها طريقة خاصة بأهل السنَّة.

وتعرَّض في هذه المنظومة أيضاً إلى الفرق الإسلامية الأخرى التي انفصلت بمدارسها الفقهية، واستقلت بآرائها في مختلف الفروع، مثل الأباضية، حيث أشار الناظم إلى أنهم أقرب الناس لأهل السنَّة، وعدد فرق الشيعة على مختلف مشاربها، مثل الزيدية والإمامية والإسماعيلية وغيرها[20] وأشار في النظم إلى أن بعض هذه الفرق قد جاروا على الآيات، ويعني بذلك تأويلهم المختلف لبعض آيات القرآن الكريم بما يوافق أهواءهم وأقوالهم، فيما عدا الزيدية التي اعتبرها أقرب إلى أهل السنَّة والجماعة.

تلكم هي مؤلفات الشيخ محمد مفتاح قريو التي ظهرت حتى الآن وأصبحت متداولة في المكتبات، وللشيخ مؤلفات أخرى لم تظهر بعد،

فقد أشار في آخر نظم لب العقائد الصغير إلى وجود كتاب كبير في العقائد حيث ذكر في البيت الأخير:

سميته لب العقائد الصغير مختصرا من نظم لبها الكبير

وقد سألته عن كتاب اللب الكبير، فقال: إنه موجود لكنه يحتاج إلى ترتيب وتبويب، وذكر أيضاً بأن له ديوان شعر ترجم فيه لحياته ولم يطبع بعد[21] وجاء في مقدمة كتاب شرح النظم المسمى بسلم الإنشاء، أن الشيخ له المؤلفات التالية:

1 ـ تعليق على الشرح المسمى بمنازل الفردوس لابن غلبون على نظم السوسي المراكشي المسمى بالمقنع في فن الفلك على طريقة أبي مقرع.

2 ـ تسبيع قصيدة جبل ديسان التي خمسها الشيخ بادي عثمان[22].

3 ـ جواهر الضوابط، وجواهر القصائد، وجواهر الرد على التنابلة القاصرين في الفروع الفقهية، ويتفوهون بالفتوى من غير معرفة للقواعد الشرعية.

4 ـ قواعد نفيسة في علم الفلك، وأهمها قاعدة مدخل العام العربي.

5 ـ نظم ملوك بني العباس في بغداد ونظم المجاز المفرد في البلاغة وخصائص الأمة الإسلامية التي اشتهرت في القرآن والسنّة[23].

باستعراضنا لمؤلفات الشيخ التي ظهرت، والإشارة إلى المخطوط منها، ونقلنا لترجمة حياته التي بدأت مع هذا القرن، يمكن القول بأن علم هذا الشيخ يعطي صورة واضحة عن مسيرة العلم في بلادنا، الملاحظ على هذه المؤلفات أنها تدخل في علوم شتى، فمنها ما هو في التاريخ كالجهاد والسيرة والتراجم الذاتية، ومنها ما هو في علوم اللغة وأساليبها وفنونها، ومنها ما هو في الفقه الإسلامي والعقيدة أو علم الكلام، يضاف

إليها مؤلفات في علم الفلك التي لم تظهر حتى الآن، إلى جانب ذلك فهو شاعر له قصائد في العديد من الأغراض.

وجميع هذه المجالات التي ألّف فيها تعطي فكرة كافية عن العلوم التي كانت متداولة في المنارات العلمية أثناء العهدين التركي والإيطالي، وتبرز دور العلماء والفقهاء في الحفاظ على هوية هذه البلاد العربية الإسلامية، فلم يستطع الأتراك تحويلها إلى دولة أخرى تختلف عما كانت عليه قبل دخول العثمانيين، رغم بقائهم لقرون عديدة، كما لم يستطع الإيطاليون طمس الهوية العربية عقيدة ولغة، وتبيّن لنا مؤلفات الشيخ أيضاً المنهج التعليمي الذي كان سائداً آنذاك، والذي يعتمد على حفظ المنظومات الفقهية واللغوية، أو المتعلقة بالقضاء أو بعلوم أخرى، ثم الاعتماد على شرحها على يد متخصص في هذا المجال، فهو منهج تربوي تعليمي أدى دوره في النصف الأول من هذا القرن إلى أن دخلت عليه المدارس الحديثة، والجامعات الكثيرة المنتشرة في بلادنا، التي تسير في مناهجها التعليمية وفق السائد في جامعات العالم.

كما تدل مؤلفات الشيخ محمد مفتاح قريو على أهمية المنارات العلمية التي كانت سائدة في بلادنا، فهو لم يرحل إلى خارج البلاد، وتحصيلة العلمي كان من فنون أخذها عن أساتذته في منارتي الزروق وعبد السلام الأسمر، الأمر الذي يجب معه القيام بدراسات تاريخية معمقة لبيان دور جميع المنارات التي كانت سائدة في بلادنا، فلا تنبغي إحياء هذه المنارات فحسب، بل لا بد من دراستها تاريخياً لبيان دورها العلمي والثقافي خلال العصور الماضية، وفي ذلك إحياء لتراث بلادنا وإظهار لجزء من تاريخنا الثقافي.

ولا ننسَ بهذه المناسبة أن نذكر أساتذة الجامعات والباحثين والدارسين إلى ضرورة الاهتمام بتراثنا المخطوط، والانكباب عليه دراسة

وتمحيصاً وتحقيقاً ونشراً، فهو السبيل إلى إعادة كتابة تاريخ ليبيا الثقافي لتغيير الصورة التي تدور في ذهن بعض الناس في الداخل والخارج حول الحركة العلمية والثقافية خلال الزمن الماضي، فهم يعتقدون بأن بلادنا خالية تماماً من العلماء والأدباء والفقهاء والشعراء، وذلك اعتقاد لا أساس له من الصحة، فالمتتبع للتاريخ الثقافي يدرك ذلك تماماً.

وأُنَبِّهُ في هذه المناسبة الأساتذة الذين يقومون بالإشراف على الرسائل الجامعية المتعلقة بتحقيق المخطوطات، إلى ضرورة توجيه الطلبة إلى المخطوطات الليبية الموجودة لدى بعض المراكز العلمية، فهي مجال بكر وتحتاج إلى من يقوم بتحقيقها وتقديمها للقراء، ولا يلجؤون إلى المخطوطات الأخرى خوفاً من قيام بعض الطلبة في البلدان الشقيقة بتحقيقها أو نشرها، فيكون الجهد العلمي مكرراً إن لم يكن فيه الجديد[24] فينبغي تركيز الجهد على ما كتبه الآباء والأجداد لإثراء المكتبة العربية بالجديد، وليست هذه دعوة إلى التقوقع والانغلاق، إنما دعوة إلى المساهمة مثل غيرنا الذي انكب على تراث بلاده، وكان سبباً في ذيوعه وانتشاره.

واختم هذا المقال عن الشيخ محمد مفتاح قريو بالدعوة له بطول العمر والصحة والسعادة مع توجيه شكري له على حسن استقباله لي وترحيبه بقدومي وتزويدي ببعض البيانات المتعلقة بحياته ومؤلفاته، وقد أشفقت عليه في آخر مقابلة معه، إذ لاحظت عليه ضعف الجسم وصعوبة الكلام وضيق في التنفس، وإني أدعو بهذه المناسبة رابطة الأدباء والكتَّاب إلى السعي في تكريم هذا العلم يمثل الرعيل الأول من فقهائنا ففي تكريمه الوفاء له ولشيوخه وتلاميذه، والله الموفق لما فيه الخير.

الهوامش والإحالات

(1) انظر ترجمته في دليل المؤلفين العرب الليبيين، ص438، دار الكتب أمانة الإعلام والثقافة 1977ف، وترجمة المؤلف في مقدمة كتاب شرح النظم المسمى بسلم الإنشاء صفحات 5، 6، 7، 8.

(2) أجريت عدة مقابلات مع الشيخ محمد مفتاح قريو وفي إحداها التي كانت بتاريخ 6/8/ 1996 أملي على ترجمة لحياته وأن تاريخ ميلاده كان في سنة 1914 وليس كما جاء في دليل المؤلفين العرب الليبيين.

(3) ورد ذكر بعض شيوخه في دليل المؤلفين العرب الليبيين، وما ذكرته مطابق لما ورد في مقدمة كتاب شرح سلم الإنشاء، وما أملاه خلال المقابلة الشخصية.

(4) المقابلة الشخصية.

(5) من تعليق الأستاذ علي مصطفى المصراتي على المحاضرة التي ألقيتها عن الشيخ محمد مفتاح قريو وكتابه جواهر الفقه في مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية بتاريخ 9/4/ 1426م.

(6) دليل المؤلفين العرب الليبيين ص438.

(7) تراجم أعيان العلماء من أبناء مصراته القدماء، ص150.

(8) المصدر السابق ص149.

(9) من خلال المقابلات الشخصية التي جرت مع المترجم له.

(10) الأستاذ علي مصطفى المصراتي من تعليقه على المحاضرة المشار إليها سابقاً.

(11) كتاب معارك الجهاد، ص133 وما بعدها.

(12) معارك الجهاد، ص150.

(13) شرح النظم المسمى بسلم الإنشاء ص109 وما بعدها.

(14) كتاب الرسالة لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني المتوفى سنة 386 للهجرة، وكتاب أقرب المسالك إلى فقه الإمام مالك للشيخ أبي البركات أحمد بن محمد العدوي الأزهري الشهير بالدردير مولده سنة 1127 للهجرة وتوفي سنة 1201 للهجرة والعاصمية منظومة تسمى تحفة الحكام لمؤلفها القاضي أبي بكر محمد بن عاصم الأندلسي الغرناطي ولد سنة 760 للهجرة وتوفي سنة 829 للهجرة، وكتاب المختصر للشيخ ضياء الدين أبي المودة خليل بن إسحاق الجندي توفي سنة 769 للهجرة.

(15) جواهر الفقه ص5.

(16) ذلك ما يجمع عليه أغلب الشيوخ القدماء من خلال رواياتهم الشفوية.

(17) الرحلات العلمية وتوثيق السند العلمي في العصر الحديث للدكتور محمد مسعود جبران،

أعمال المؤتمر الأول للوثائق والمخطوطات في ليبيا، زليطن 1988، ص227 الجزء الأول.

(18) من تعليق الأستاذ علي مصطفى المصراتي، على المحاضرة التي أشرت إليها.

(19) ذكر الأستاذ السائح حسن في إحدى الندوات العلمية: إنه قام بحصر المؤلفات التي كتبها العلماء والفقهاء في ليبيا والمتعلقة بالعقيدة أو علم الكلام، فبلغت ما يزيد على سبعين مؤلفاً مخطوطاً ومطبوعاً.

(20) كتاب شرح لب العقائد الصغير ص144 وما بعدها.

(21) من خلال المقابلات الشخصية المشار إليها سابقاً.

(22) هكذا ورد اسم صاحب التخميس في ص7 من مقدمة كتاب شرح النظم المسمى بسلم الإنشاء والصحيح أن اسمه هو: الشيخ عثمان بن مصطفى بادي، ذكره الشيخ قريو في كتاب التراجم ص118.

أما صاحب العقيدة الأصل والمعروفة بقصيدة جبل ديسان فهو الشيخ محمد بن محمد بن عبد القادر الفطيسي رحمه الله، ولد سنة 1200 للهجرة له ترجمة في كتاب أعلام ليبيا للشيخ المرحوم الطاهر أحمد الزاوي ـ ص365 وقد جاء في مطلعها:

انظر يميناً فذاك الطود ديسان ... وانظر شمالاً فهل في الربع سكان

هذي منازل من نهوى وأين هم ... لم يبق ممن هويت اليوم إنسان

وقد خمسها الشيخ عثمان بن بادي وسبعها الشيخ محمد قريو.

(23) ذلك ما ورد في مقدمة كتاب شرح النظم المسمى بسلم الإنشاء وفي دليل المؤلفين العرب الليبيين هناك إشارة إلى كتاب آخر لم يظهر بعد وهو: الفرائض المهمة في بيان الفرق بين الفرض والحكم (هكذا) ولعله: الفرض والحكم والسنة.

(24) لاحظت من خلال مناقشة بعض الرسائل الجامعية في الدراسات الإسلامية بجامعتي الفاتح و7 إبريل بأن بعض الطلبة قاموا بتحقيق مخطوطات لمؤلفين عاشوا في الشرق وقدموها في رسائل جامعية، وهي محققة في جامعات أخرى، أو منشورة في السابق.

الجــزء الثاني

يتناول هذا الجزء أيضاً بحث حول
العلاقات الثقافية بين ليبيا والمغرب

المقدمة

صدر الجزء الأول من هذا الكتاب خلال العام 1998ف، وقد تضمَّن دراسات وتراجم بعض أعلام ليبيا في الماضي والحاضر، وفيها تم تسليط الضوء على بعض آثارهم العلمية، أو ترجمة لحياتهم وأعمالهم، وقد ساهم ذلك في تغطية بعض النقص الذي تعانيه المكتبة الليبية في تراجم العلماء والأعلام، سواء من الذين وردت لهم ترجمة مختصرة، أو من الذين لم يكونوا معروفين في السابق، لكي تكون في متناول الباحثين للتراث العلمي في ليبيا، وتضيف المزيد من المعلومات حول الحياة الفكرية، وخصوصاً في المجال الفقهي، وذلك كان الغرض الأول من نشر تلك الدراسات والتراجم التي ضمَّت اثنين وثلاثين عالماً أغلبهم من الفقهاء.

وعلى نسق الجزء الأول، فقد تجمعت لدي مجموعة من البحوث والمقالات تتعلق ببعض الأعمال التي قام بها علماء من ليبيا قديماً وحديثاً، تم نشرها في دوريات مختلفة في الداخل والخارج، رأيت جمعها في الجزء الثاني، لتعلقها بأعلام ليبيا، وغالباً تضم ترجمتهم الذاتية وبعضاً من مآثرهم، يضاف إلى ذلك دراسة خاصة تتعلق بالعلاقات الثقافية بين ليبيا وبلدان المغرب العربي، تم إعدادها بناء على طلب أحد المراكز

العلمية في طرابلس، وقد تركزت حول الروابط الثقافية بين ليبيا والمغرب، في الماضي والحاضر، لكنها تضمنت ترجمة لبعض علماء ليبيا الذين ساهموا في وجود العلاقات الثقافية بين ليبيا وبلدان المغرب العربي، لذلك رأيت نشرها في الجزء الثاني من الكتاب لزيادة الفائدة، ولأنها محاولة لتوثيق العلاقات الثقافية المعاصرة بين البلدين، إلى جانب الروابط القديمة.

دراسة حجج الوقف

وثيقة وقف الزاوية المدنية في مصراته(*) «نموذجاً»

تمثل سجلات المحاكم الشرعية القديمة ذخيرة طيبة للوقوف على معلومات قيِّمة تدخل في عدة مجالات علمية، منها معرفة النظام القضائي الذي كان سائداً آنذاك، والأحكام الشرعية التي كانت مطبَّقة على النوازل والدعاوى، والإلمام بالعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع، والتحولات التي طرأت عليها، وخصوصاً في مجال العلاقات الأسرية، مما يدخل في دراسة التطور الاجتماعي للسكان، وكذلك أحكام المعاملات التي كانت توثق حينئذٍ بين الناس، والتي يدخل من ضمنها البيع والشراء والهبة والقرض والرهن والقسمة، وغيرها من التصرفات، وهذه تدخل في دراسة التطور الاقتصادي للمجتمع الإسلامي. ويعتبر الوقف من التصرفات التي تكشف بجلاء عن دور الفرد المسلم في الحياة العامة، ومساهمته في الجوانب الخيرية التي حث الدين الإسلامي على القيام بها، ولقد ساهم الوقف الإسلامي بدور فعَّال في المجتمعات

(*) نشرت في مجلة آفاق الثقافة والتراث التي تصدر عن مركز جمعة الماجد، للثقافة والتراث، دبي الإمارات العربية، العدد 31، رجب 1421هـ، أكتوبر 2000ف.

الإسلامية، ولم يقتصر هذا الدور على إنشاء المساجد والزوايا والرباطات، لغرض العبادة وتعليم القرآن الكريم، أو الصدقات للفقراء والمساكين، بل امتد دوره إلى جوانب عديدة، منها إنشاء المدارس الكبيرة، وهي قلاع علمية تماثل الجامعات اليوم، وإنشاء الرباطات والاستحكامات الحربية، ورصد الأموال للجهاد وافتداء أسرى المسلمين في كل مكان، وتحبيس الكتب العلمية، ورصد المكافآت للطلبة المتفرغين للعلم، وإنشاء مرافق عامة لمساعدة عابري السبيل وركب الحجيج، كالآبار والاستراحات، والإعانات التي ترصد للفقراء والمساكين والمعوزين في المواسم الدينية وغيرها. وبصورة عامة كان لمؤسسة الوقف دور هام في جميع المجالات الحيوية للمجتمعات الإسلامية، فلم يقتصر على الجوانب الخيرية فقط، بل شمل الجوانب العلمية والاقتصادية وغيرها، فالوقف سنة حميدة ورسالة سامية، أدت دورها الفعال على مختلف العصور، وقامت بدور اجتماعي نبيل.

نقوم في هذا المجال باستعراض وثيقة وقف لصالح الزاوية المدنية الكائنة في مدينة مصراته، وهي تبعد عن مدينة طرابلس الغرب بمائتي كيلومتر في اتجاه الشرق، وتقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط[1]، وقد تم توثيق هذه الحجة منذ أكثر من قرن ونصف، أي في شهر شوال سنة 1262 للهجرة 1846م، ومن خلالها نعلم الأموال الموقوفة والغرض الذي من أجله تم الوقف، والأحكام الشرعية المتعلقة به، ثم نلقي الضوء على شخصية الواقف، وناظر الوقف، والقاضي الذي قام بكتابة هذه الوثيقة، ونختم بالنتائج التي يتم التوصل إليها من خلال دراسة حجة الوقف، كمثال لدراسة هذا النوع من الوثائق والفوائد التي يمكن الحصول عليها علمياً وتاريخياً.

أولاً: نص حجة الوقف:

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد/ وعلى آله وصحبه وسلم

حمداً لمن أذن في ترفيع المساجد والجوامع، المؤسسة لذكره وعبادته، وشكراً لمن تفضل على هذه الأمة بأنواع المزايا وأصناف المفاخر، فكان منها نعمة التحبيس، المستمر نفعه إلى اليوم الآخر، وصلاة وسلاماً على من أسرى به مولاه من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى[2] المخصوص من المواهب اللدنية والمنح الربانية، ما يجل عن العد والإحصاء، المرشد بالقول والفعل لسلوك سبل الطاعات، والتقرب إلى الله (ثلاث كلمات غير واضحة) البر والخيرات، فكان مما أمر به وفعله، الوقف الذي هو من أفضل القربات، سيدنا ومولانا محمد عين الوجود، وبحر المكارم والجود، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأنصاره وأحزابه، المعروفين بسيماهم من أثر السجود[3] وعلى التابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين الموعود، صلاة وسلاماً تستعين بها على إقامة الذكر والصلاة، التي هي عماد العبادات الدينية، وتستفتح بها أبواب التوفيق للفوز بالسعادة الأبدية.

هذا، ولما كانت فضيلة بناء المساجد والزوايا، وتشييد أركانها، والاعتناء بتعظيمها ورفعة شأنها، مما هو ظاهر لذوي الأبصار، ظهور الشمس في رابعة النهار، ومما يشير لما في ذلك من عظيم الفضل والمنّة، قول سيد الأنس والجنة: (من بنى مسجداً صغيراً كان أو كبيراً بنى له الله بيتاً في الجنة)، وفي رواية: (من بنى مسجداً يبتغي به وجه الله، بنى الله بيتاً له في الجنة)[4] وناهيك بدلالة قوله عز وجل في كتابه المبين ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ

وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ فَعَسَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ أَن يَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ﴾[5]
وقوله جل شأنه وحكمه: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ﴾[6]
وكان في الوقف في سبيل الله تعالى من عظيم النفع الجاري على الدوام، ومزيد الأجر المتوالي على توالي الأيام، ما نبَّه عليه قول سيد الخاص والعام، عليه أفضل الصلاة وأتم السلام: (إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له)[7] ولا شك في أن الوقف من الصدقة الجارية، ومن المعلوم أن الأوقاف من ذلك قربة مشروعة وسنّة متَّبعة، فإن الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ تصدَّق بسبع حوائط، ووقف إبراهيم الخليل ـ عليه السلام ـ وقفاً، (كلمة غير واضحة) الخلفاء الراشدين، وأهل بدر والأنصار والمهاجرين والتابعين[8].

كان بتوفيق الله تعالى وعونه، ممن سلك الطريقتين، واغتنم الفوز بالجمع بين الفضيلتين، من أنعم الله سبحانه وتعالى عليه، ووفقه إلى الخير وأعانه وهداه إليه، ذو المساعي الحميدة، والآثار السديدة، والمحاسن الفاخرة، والأخلاق الزاهية الزاهرة، مربي السالكين، سراج المسترشدين، قطب العارفين، معدن الأسرار الربانية، والمعارف الصمدانية، الإمام المبجل، والهمام الذي هو بالكمال مفضل، المتخلق بالأخلاق النبوية، المحقق بالحقائق العرفانية، والرقائق الرحمانية، الشيخ الأستاذ العارف بالله تعالى، أبو عبد الله سيدي محمد بن حمزة ظافر المدني، حفظ الله تعالى حضرته من الأغيار، وحمى حوزته من الأكدار، وأصلح الله به أفئدة الأتباع والمريدين، والموجهين والمسترشدين، وأوضح بصفاء خاطره غوامض الحقائق، وملأ بمعارفه المشارق والمغارب، وأبقاه قدوة لمن اقتدى، وسراجاً منيراً لمن استرشد واهتدى، فكان مما اعتنى به السيد المشار إليه، دام موفقاً للخير معاناً عليه، مما

أسس بناءه وشاده، وسلك به طريق الحسنى وزيادة، وهي المسجد والزاوية الغنية بشهرتها عن التحديد، الكائن مكانها بطرف بلد مصراته من الجهة الغربية[9] فجاءت بعون الله وتيسيره محكمة البنيان، مشيَّدة الأرجاء والأركان، بالغة الغاية بإقامة الجمعة والصلاة، معمرة بكثير الذكر ونوافل الطاعات، تقبَّل الله تعالى بفضله عمله، ويلغه من كل خير عمله، وقد صدر منه التحبيس لها بالقول، وتخلى عنهما لعبادة الله تعالى فيهما بالفعل[10] ثم إنه حفظه الله تعالى ورعاه، وأدام في الخيرات مسعاه، قد أراد كمال الأجر والثواب، وتوفير الذخر ليوم المعاد والحساب، فأشهدنا على نفسه الكريمة، أسبغ الله تعالى علينا وعليه نعمة العميمة، أنه حبس ووقف رغبة منه في ثواب الله تعالى، على الزاوية والجامع المذكور[11]:

1 ـ جميع السانية المقرونة الكائن مكانها بطريق بلد مصراته، بقرب الزاوية المذكورة بالجنان المخرج منها، يحد كاملها قبلة شارع يُعرف بشارع الطاحونة، يمر للسبالة حيث المفتح، وشرقاً طريق عام، وبحراً سانية التوتة التي ستذكر، وغرباً طريق عام بلصق الجنان المذكور[12].

2 ـ مع سانية التوتة المذكورة ذات البير والمقام الواحد[13] يحد كاملها قبلة السانية المقرونة المحبسة المذكورة، حيث المفتح، وشرقاً طريق عام، وبحراً ملك للموقف المذكور، وغرباً سانية الشلبة للموقف المشار إليه.

3 ـ مع أرض معدَّة للحراثة والزراعة، وتعرف بقرياته.

4 ـ مع أرض معدَّة للحراثة والزراعة، وتعرف بسيوطه.

5 ـ مع قطعة أرض معدَّة للحراثة والزراعة وتعرف بشعاب المسيد، وكل ذلك ببادية بلد مصراته، ومعرفة ما ذكر، بالأستاذ المذكور معرفة كافية عن مزيد البيان والتحديد[14].

6 ـ مع خمسمائة نخلة ببلد تاورغاء[15] بأرضهم الداخلين يد الأستاذ المذكور من بيت المال في أولاد مبارك.

7 ـ مع ثلاثة عبيد من رقيق السودان أحدهما اسمه عبد الكريم، والثاني اسمه عبد الله، والثالث اسمه مادي[16].

8 ـ مع مائتين وخمسين نعجة ما بين كبار وصغار، من إناث الضأن.

9 ـ مع خمسين عنزاً من إناث المعز.

10 ـ مع الثلاثة بغال المعروفين بركوب الأستاذ المذكور.

11 ـ مع ثلاثة جمال وثلاث نياق مع ثلاث بقرات وثلاثة ثيران[17].

بجميع ما لذلك الأملاك المذكورة، من الحدود والحقوق، والمنافع والمرافق، الداخلة لذلك والخارجة عنه، وما يعد من ذلك ويعرف به، وينسب إليه، من المنافع كافة والمشتمل من نخيل وزيتون، وشجر على اختلاف أنواعه، وتباين أجناسه، جملة بأسرها، مما شملته الحدود وانطبقت عليه الرسوم، ليكون ما لهذه المواضع والأصول والحيوان، من الغلال والكراء والمحصول، بعد أن ينفق من ذلك في مصالحها، ما لا بد منه ولا غنى عنه، مما يستدام به ريعها، ويستغرز به نفعها، مصروفاً في منافع الزاوية المذكورة من حصرها وزيت سرجها، وإطعام الفقراء من أهل طريقة الأستاذ المذكور المتجردين المجاورين بالزاوية المذكورة، والفقراء الزائرين، وسائر ما تحتاج إليه الزاوية المذكورة من نحو قنديل ومصباح وترميم وإصلاح.

وجعل المحبس المذكور ـ حفظه الله تعالى ـ النظارة في جميع ذلك، والمتولي لجميع الوقف المذكور، وصرفه في محله، ابنه الشيخ الفقيه العارف سيدي محمد، بالضم، ثم لمن هو أهل لذلك من ذريته،

والأصلح منهم، وكذلك من بني بنيه لآخر العقب[18] حبس المحبس المذكور، ضاعف الله له الأجور، جميع المواضع والأصول والحيوان المذكورين، ووقفها كيف ذكر، حبساً صحيحاً تاماً مؤبداً مستمراً على الدوام، مسرمداً لا يباع ولا يوهب ولا يورث، حتى يرث الله الأرض ومن عليها، وهو خير الوارثين، فمن سعى في تبديله أو تغييره أو عدل به عن سبيله، فالله تعالى حسبه، ومجازيه، ومنتقم منه، ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[19].

وذكر المحبس الأستاذ المذكور أنه أذن سيدي محمد الناظر المذكور في قبول ذلك للزاوية المذكورة، وحوزه لها، فقبل ذلك لها قبولاً تاماً، وحاز عنه لها جميع ذلك، عدى نخيل تاورغاء تهيأ ليحوزه متى أمكنه، حوزاً تاماً معتبراً صحيحاً شرعياً فارغاً من شواغل المحبس وعقود الحرية[20].

شهد عليه بما ذكره، بحسبما حرر وسطر، كالحوز ومعاينته، من علم، وشهد بأن جميع ما حبسه المحبس المذكور، والمذكورة فيه، مالاً وملكاً من مال وملك المحبس المذكور، لم يعلم بخروجها عن ملكه بوجه تخرج به الأملاك من يد مالكها، حتى بتل فيها التحبيس المذكور، وعرفه وهو بحال كمال، وفي أواسط شهر شوال المبارك عام اثنين وستين ومائتين وألف، وبه إقحام بين أسطره (على الزاوية والجامع المذكور)، وبه إصلاح (رغبة) وضرب على كلمتين[21] صحيح ممن شهد بجميع ما ذكر، عدى حوز وقبول الابن المذكور لغيبته[22] عبيد ربه تعالى، حسين بن محمد العسوسي، وعبده تعالى علي بن محمد بن محمد العسوسي، عفى عنهم بمنّه، نعم، وبطرته: ما أوله ثلاثة وآخره مع[23] صح من كاتبه حسين المذكور، وبمثلهما يشهد، وبها من القبول والحوز ومعاينته، عبد ربه عبد اللطيف بن محمد بن عصمان الجهاني[24] الحمدلله، وبمثلها

عبده، علي بن سالم بن صنع الله المصراتي عفى الله عنهم آمين. الحمد لله، ويمثله يشهد في القبول والحوز ومعاينته العبد لربه، محمد بن عبد الله المطردي، عفى الله عنهم آمين آمين. الحمد لله، وبمثلهم محمد بن محمد... العسلاوي كان الله له آمين، الحمد لله، وبمثلهم عبد الرحمن بن إبراهيم بن طاهر، عفى عنهم آمين آمين، الحمد لله، الحبس المرقوم أعلاه، محرر الألفاظ، عار عن الاعتراض، فيتبع شرطه ويجري على مناهجه، فجزى الواقف خيراً، والله أعلم وكتبه عبد السلام بن محمد لطف الله به آمين. الحمد لله ويمثلهم محمد ابن الشيخ المدني ظافر كان الله له آمين[25].

ثانياً: الواقف الشيخ محمد المدني:

1194هـ ـ 1263هـ[26]/ 1780م ـ 1846م.

هو الشيخ الفاضل أبو عبد الله محمد بن حسن بن حمزة بن ظافر المدني، ولد في المدينة المنورة سنة 1194هـ/ 1780م، وفيها نشأ وترعرع ودرس على مشايخ أجلاّء، وتفقّه على علماء الحرم النبوي الشريف، ثم ساح في الأرض مدة طويلة، والتقى الشيخ العربي الدرقاوي في المغرب، وأخذ عنه الطريقة الشاذلية في شهر صفر سنة 1224هـ/ 1809م، وأقام في خدمته سنين، ثم رجع إلى المدينة المنورة ومكث بها مدة، وعاوده الحنين إلى شيخه العربي الدرقاوي فحضر إلى المغرب، وأقام في خدمته ثلاثة أشهر، وبعدها انتقل شيخه الدرقاوي إلى رحمة الله، فتوجّه الشيخ محمد المدني إلى المغرب الأدنى، واستقر به المقام في طرابلس الغرب، في عهد الوالي يوسف باشا القرمانللي (1211 ـ 1248هـ)/ 1796 ـ 1832م ويبدو أنه وجد في سكان هذا القطر ما يعينه على نشر طريقته الصوفية، فهم من المتمسكين بالشريعة الإسلامية والراغبين في حياة التصوف.

وكان الشيخ محمد المدني موضع احترام وتقدير من الناس ومن الوالي المذكور، الأمر الذي شجعه ـ فيما يبدو ـ على الاستقرار في ولاية طرابلس حيث وجد الأمن والأمان، ومحبة الناس للتصوف وأهله، واختار من مدن القطر مدينة مصراته لتكون مقاماً له، لينطلق منها بدعوته الصوفية، ولا يستغرب منه هذا الاختيار، فقد اختارها قبله الشيخ أحمد زروق ـ رحمه الله ـ وأسس فيها زاويته وانطلق منها لنشر طريقته الصوفية خلال القرن العاشر للهجرة[27] وهي مدينة تقع على ساحل البحر، وتأتي بعد مركز الولاية في العمران والرواج التجاري وكثرة النفوس، وتمرُّ بها البواخر مرتين في الأسبوع آنذاك، ولها تجارة رائجة مع مالطة وبنغازي والإسكندرية، وفيها قصر حكومة جميل، ولها مبان أخرى لطيفة معروفة منذ القدم[28].

قام الشيخ محمد المدني ببناء مسجد يقع في الضاحية الغربية لمدينة مصراته، كما أسس بجانبه زاوية للذكر والانخراط في سلك التصوف، ومنها انطلق لنشر دعوته الصوفية، وطريقته التي تعتمد أساساً على الطريقة الشاذلية، وصار له أتباع ومريدون أخذوا طريقته، والتزموا بعهدها، وداوموا على أورادها، منهم من يقيم في الزاوية المذكورة، ومنهم من يتردد إليها، وأصبحت الزاوية من الرباطات التي نشأت للعبادة وذكر الله وإقامة الزهاد المنقطعين عن مشاغل الدنيا ومكاسبها الفانية، وأضحت للشيخ مكانة مرموقة بين العلماء وأصحاب الطرق، وأصبح له تلاميذ يتحلقون حوله، يأخذون عليه العلم ومبادىء التصوف، فلا غرو أن يحليه المؤرخ أحمد النائب: بالإمام الكبير، والأستاذ العلم الشهير، شيخ السالكين وإمام المحققين[29] ولا يستغرب كذلك الصفات التي ذكرها القاضي في حجة الوقف، والذي أسبغ عليه منها الشيء الكثير، ما يدل على مكانته الصوفية والاجتماعية في تلك الآونة.

لم يكن للشيخ المدني نشاط سياسي رغم التفاف الناس حوله وكثرة

مريديه، كما أن نشاطه لم يقتصر على مدينتي طرابلس ومصراته، بل امتد إلى الجبل الغربي حيث أسس زاوية في غريان، تضم مجموعة من التلاميذ الذين يتلقون عنه العلم، كما يقوم بالاعتزال فيها والانقطاع لعبادة الله، ويذكر المؤرخ أحمد النائب: أن يوسف باشا والي الولاية قد استقبل الشيخ المدني عند قدومه أول مرة، وقام بالترحيب به، وأجلّه إجلالاً كبيراً، وقرّبه من نفسه، غير أن الوالي بعد فترة من الزمن، لاحظ تزايد الناس حوله، وكثرة أتباعه، فخشي على منصبه، وأظهر الاعتراض للشيخ خوفاً من استغلال تلك المكانة في زعامة البلاد والاستيلاء على كرسي الحكم، غير أن الشيخ المدني لم يكن ميالاً إلى المناصب الحكومية، فهو رجل متصوف، يدعو إلى طريقته الصوفية، ولا يهدف إلى حب الرئاسة والجاه، كما لا يهفو إلى المنافع الدنيوية، بل يدعو إلى عبادة الله والتقرب منه، بالزهد والبعد عن ملاذ الدنيا وشهواتها، فمبادىء التصوف الحقيقي تدعو إلى الابتعاد عن السلطان وحاشيته وكل من يلوذ به، وأحرى الوصول إلى كرسي الحكم.

يتضح من ذلك أن حياة الشيخ المدني ورسالته تدعو إلى التصوف ونشر الطريقة المدنية، والانخراط في طائفة الفقراء المريدين، إلى جانب التفقه في الدين والعلوم التي تساعد عليه، كاللغة العربية وآدابها، وذلك كان دور الزاوية الصوفية في ليبيا وغيرها، ويخيل إلي أن الشيخ المدني لو أراد أن يدخل المعترك السياسي آنذاك لأصبح ذا شأن كبير، قد يصل به إلى تولّي زعامة البلاد لكثرة أتباعه ومريديه، وخصوصاً في تلك الفترة التي شهدت فيها البلاد العديد من القلاقل السياسية في مختلف الأرجاء، والتي أدت إلى انهيار الأسرة القره مانللية[30] وعودة ليبيا آيالة تابعة مباشرة للدولة العثمانية سنة 1251هـ/ 1835م، واستمر حال الشيخ المدني مع الولاة على هذا المنوال، ففي سنة 1252هـ/ 1836م، أرسلت الدولة العثمانية طاهر باشا، وهو من قباطنة البحر المشهورين، مع قوة كبيرة

لتأديب الثوار في الدواخل، فكتب أوامر لسائر عمال الولاية، يأمر أركانها بالقدوم عليه، وتقديم واجب الطاعة إليه، وكان الشيخ المدني يقيم آنذاك في زاويته بغريان، فلما وصله أمر الوالي، توجَّه في جماعة من تلاميذه إلى طرابلس، وما إن وصلها حتى تجمَّع حوله جمهور غفير من سكانها مع أعيان البلاد وعلمائها وأفاضلها، وما إن رأى الوالي هذا التجمع حول الشيخ حتى عامله بغلظة، واعتبره من غير سكان البلاد، حيث قدم من المدينة المنورة، واستنكر وجود هذا الجم الغفير معه، واتهمه صراحة بالتطلع لرئاسة البلاد، غير أن موقف السكان والمريدين الذين التفّوا حوله ومناصرتهم له، وتقدُّم مجموعة من علماء البلاد وأعيانها بكفالته، منع الوالي من القيام بأي إجراء ضد الشيخ، وانتهى ذلك الموقف بمشهد صوفي مهيب، تفاعل فيه الحضور بذكر الله، وتجاذب الجميع مع الشيخ، فما كان من الوالي إلا الاعتذار وطلب الصفح منه[31].

وتدل المصادر التاريخية على دور الشيخ المدني في نشر العلم إلى جانب التصوف، فقد ذكر الأستاذ حسن الفقيه حسن أحد معاصريه، إن الشيخ المدني تولى مشيخة مدرسة مصطفى الكاتب بتاريخ 2 صفر 1241هـ/ الموافق 9/ 10/ 1825م بتكليف من الوالي يوسف باشا على أن يساعده في إدارة المدرسة أولاد الشيخ النائب، وكان ذلك بعد عزل شيخها السابق ابن موسى بن حجر[32] وتلك الأسرة التي كانت تعين الشيخ كانوا يعرفون ببني العسوسي، ثم عرفوا بآل النائب، لتسلسلهم خلفاً عن سلف في منصب القضاء، والقاضي حسين بن محمد العسوسي الذي كتب حجة الوقف من بينهم، وأغلب أفراد هذه الأسرة العلمية من معتنقي طريقة الشيخ الصوفية[33].

وهذه المدرسة قام بإنشائها أحد علماء البلاد، وهو الشيخ الأستاذ مصطفى بن قاسم المصري، الذي ولد في طرابلس وتفقه على علمائها،

ونال شهرة كبيرة وحظوة عند واليها آنذاك علي باشا القره مانللي، إذ عيَّنه كاتباً عنده، وقد ألحقها بمسجده الذي أسس سنة 1183هـ/ 1770م، وألحق به أيضاً كُتَّاباً لتعليم القرآن الكريم، ووقف على المدرسة بعض الأموال، مع مجموعة من الكتب العلمية، وقد توفي مصطفى الكاتب سنة 1213 هـ/ 1798م[34]. وساهمت مدرسته دون شك في نشر العلم وتكوين الشيخ داخل مدينة طرابلس.

ولم تذكر المصادر مدة تولي الشيخ المدني مشيخة مدرسة الكاتب، ويفهم من رواية المؤرخ أحمد النائب أن الشيخ ما زال مقيماً في هذه المدرسة أيام ولاية طاهر باشا سنة 1252هـ/ 1836م أي بعد انهيار الأسرة القره مانللية[35]، ما يدل على أنه ما زال يمارس دوره العلمي فيها حتى تلك السنة، وبذلك يتضح أن حياته لم تقتصر على إنشاء الزوايا ونشر الطريقة الصوفية فحسب، بل ساهم في الحركة العلمية بتولّيه إدارة تلك المدرسة لمدة تزيد على عشر سنوات وفقاً للمعلومات المتاحة، وأنه لم يكن صوفياً فحسب، بل جمع بين العلم والتصوف، أي بين الشريعة والطريقة.

بلغت شهرة الشيخ المدني الآفاق، وانتشرت طريقته الصوفية في عدة أماكن من شمال أفريقيا ووسطها، أصبحت ملاذاً لطلاب العلم وقبلة للمريدين الراغبين في مجال التصوف، وأصبح الشيخ مقصداً لأهل العلم وأنصار التصوف، فلا عجب أن نجد الشيخ عبد القادر القرقري إمام جامع الجمعة في مدينة برنو يمدح الشيخ المدني بقصيدة يقول مطلعها:

بلغ تحية عاشق مشتاق وسلام ذي كلف إلى السباق

شمس الهدى بدر الدجى مروي الصدى بحر الندى المدني الإمام الراقي[36]

كما نجد الشيخ محمد بن عبد القادر الشنقيطي، الذي زار طرابلس

في حياة الشيخ المدني يمدحه بقصيدة يقول مطلعها:

بحب ذا الشيخ رب العرش أيدني محمد ذي المقام الكامل المدني
فاضت عليه فيوض الفتح ما نشرت بين الأنام فأمسى سيد المدن[37]

وتشاء الأقدار أن يكون من الذين تتلمذوا على الشيخ المدني في مجال التصوف، رجل من مصر يدعى الشيخ درويش، وهو قريب للإمام محمد عبده، والذي كان سبباً في هدايته إلى دراسة علوم الدين الإسلامي، إذ كان الشيخ محمد عبده في بداية حياته منصرفاً إلى اللهو واللعب حين كان في ريعان الشباب، فحضر ذات يوم إليه، وهو أحد أخوال والده في ريف مصر، فأعطاه كتاباً فيه رسائل الشيخ محمد المدني إلى مريديه، وطلب منه أن يقرأه، فأبى في المرة الأولى، وكرر إليه الطلب، فأخذ الشيخ محمد عبده في قراءة بعض الأسطر، وبدأ الشيخ درويش يفسر له المعاني الصوفية الواردة في الكتاب، حتى تعلقت نفس الشيخ محمد عبده بما جاء في الكتاب، فأخذ في مطالعته، وإذا مرت به عبارة لا يفهم معناها، وضع عليها علامة، ثم يسأل عنها قريبه فيرشده إلى معانيها، وكانت تلك الرسائل تحتوي على شيء من معارف الصوفية، وكثير من كلامهم في آداب النفس وترويضها على مكارم الأخلاق، وتطهيرها من دنس الرذائل، وتزهدها في الباطل من مظاهر هذه الدنيا.

يقول الإمام محمد عبده في نهاية القصة: لم يأت عليّ اليوم الخامس، إلا وقد صار أبغض شيء إليّ ما كنت أحبه من لعب ولهو، وفخفخة وزهو، وعاد أحب شيء إليّ ما كنت أبغضه من مطالعة وفهم، فلم تمض علي بضعة أيام إلا وقد رأيتني أطير في عالم آخر، ولم أجد إماماً يرشدني إلى ما وجهت إليه نفسي إلا ذلك الشيخ الذي أخرجني في بضعة أيام من شجن الجهل إلى فضاء المعرفة، ومن قيود التقليد إلى إطلاق التوحيد[38]. وكان قريبه هذا، أي الشيخ درويش قد سبقت له

أسفار إلى صحراء ليبيا، ووصل إلى طرابلس الغرب، والتقى الشيخ محمد المدني، وأخذ عنه شيئاً من العلم، وتلقّى على يديه الطريقة الشاذلية، ويكفي من سرد هذه الحكاية أنها كانت سبباً بتوفيق من الله تعالى في ظهور أحد علماء الدين، وزعماء حركة الإصلاح في عصر النهضة العربية مع بداية القرن العشرين.

ذلكم هو الشيخ محمد المدني، مؤسس الطريقة المدنية الصوفية الذي جاء من المدنية المنورة إلى شمال أفريقيا، واستقر به المقام في طرابلس الغرب، ليؤدي رسالته الإصلاحية ويساهم في الحركة العلمية، ونشر مبادئه الصوفية، وهو الواقف في حجة الوقف التي قدّمتها، وقد تعرضت إلى ترجمته باختصار، وإلا فحياته ودوره الإصلاحي الديني والعلمي والصوفي يحتاج إلى مزيد من الدراسات، وشخص كهذا، لا يستغرب منه أن يقوم بتحبيس كل ما لديه من أموال عقارية ومنقولة، على زاويته التي أسسها لنشر العلم والتصوف والفضيلة، ويكون ذلك الوقف خير ما يختم به حياته التي بدأت بالإصلاح، حيث انتقل إلى رحمة الله تعالى سنة 1263هـ/ 1846م، أي في السنة التالية لقيامه بالوقف، وتم دفنه في زاويته بمدينة مصراته، ومكانه معروف يزار حتى الوقت الحاضر[39]، رحمه الله رحمة واسعة وغفر له وأسكنه فسيح جناته.

ثالثاً: ناظر الوقف الشيخ محمد بن محمد المدني: 1244هـ/ 1829م - 1321هـ/ 1903م.

لكي تكتمل الشخصية الاعتبارية للوقف وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، يحتاج الأمر إلى تعيين من يتولى إدارة الوقف، وتسيير شؤونه، وتنفيذ شروط الواقف، والحفاظ على أموال الوقف والدفاع عنها، وهو ناظر الوقف، وبذا يكون لكل وقف في الإسلام شخصية مستقلة عن

الواقف، وعن غيره من المستحقين للوقف، وله ذمة مالية مستقلة أيضاً، ونائب قانوني يمثله أمام الغير، وبهذه المناسبة، نشير إلى أن الفقه الإسلامي ساهم باجتهاده في وجود الشخصية الاعتبارية للوقف قبل صدور التشريعات الحديثة التي أخذت بهذا التكييف القانوني لمجموعات الأموال، ومنحتها الشخصية الاعتبارية[40].

وبالنظر إلى طبيعة هذا الوقف الذي يتعلق بإحدى الزوايا الصوفية، فإن الواقف عندما قام بتحبيس أمواله عليها، إنما يهدف إلى استمرار دورها التعليمي والصوفي، لذلك اختار أحد أبنائه ممن توسم فيه القدرة والعلم وسلوك الطريقة، وهو ابنه الأكبر أبو عبد الله محمد بن محمد بن حسن ظافر المدني، الذي ولد في مصراته سنة 1244هـ/ 1829م، أخذ العلم عن والده كما أخذ عليه الطريقة الصوفية، وكان وريث سره والخليفة بعده على الطريقة، ويستدل من مؤلفاته أنه تلقَّى العلم على عدد من العلماء داخل ليبيا وخارجها، حيث تجوَّل في أفريقيا، ودخل صفاقس وسوسة والمنستير، ونشر طريقة والده، وعنه أخذ العديد من التلاميذ[41].

ويبدو أنه سار على نهج والده في الابتعاد عن المعارك السياسية، وعدم الخوض في غمارها، والمعروف عن هذه الطريقة وأتباعها ارتباطهم بسياسة الدولة العثمانية وعدم مناوأتها، فكانوا مصدر خوف الولاة الأتراك في طرابلس، ولذلك حظي هذا الناظر، باعتباره ابن مؤسس الطريقة المدنية، والقائم بها بعد والده بمكانة مرموقة لدى السلطات العثمانية في إستنبول، ودعاه السلطان عبد الحميد إلى بلاطه أسوة بالكثير من العلماء في العالم الإسلامي، فاستقر به المقام هناك، وقام بدوره العلمي والصوفي في عاصمة الخلافة، ونظم بعض القصائد الصوفية، وألَّف كتابه «النور الساطع» الذي شرح فيه أصول الطريقة، وكتب عن الفكرة الإسلامية التي تبنَّاها السلطان نفسه[42]. ولمكانته الصوفية أُسندت إليه مشيخة الزاوية

الشاذلية في الأستانة[43] وقد يكون لهذه الشخصية أدوار أخرى لم تظهر الدراسات الدالة عليها، أو الوثائق المتعلقة بها.

لم تسعفنا المصادر في معرفة من تولى مشيخة الزاوية المدنية، أو رعاية الطريقة الصوفية الخاصة بها، وكذلك من تولى نظارة وقف تلك الزاوية بعد انتقال الناظر الأول إلى تركيا أو بعد وفاته، وطبقاً للنظام الذي وضعه الشيخ المؤسس الواقف، تكون نظارة الوقف لابنه الأكبر محمد، ثم لمن هو أهل لذلك من ذريته، والأصلح منهم، وكذلك من بني بنيه لآخر العقب، ومقتضى هذا القول على ما جرى به تفسير العلماء، أن (ثم) تقتضي الترتيب، أي يتولى نظارة الوقف الابن الأكبر، ويجوز له، أن يكلف وكيلاً عنه أثناء غيابه، وإذا لم يقم بذلك، يجوز للقاضي أن يكلف شخصاً بنظارة الوقف لحين حضوره، ويفضل أن يكون من أسرة الواقف، فإن مات الناظر تؤول النظارة لمن هو أهل لذلك من ذريته، والذرية هنا تشمل الذكر والأنثى من الصلب على الرأي الراجح في الفقه، ولا يدخل فيها ولد البنت، وتقييد الواقف بتوافر الصلاحية فيمن يتولى النظارة لا تقتضي ترتيب الأولاد في توليها، أي الأكبر فالأكبر، بل من يكون صالحاً منهم بتولي النظارة دون النظر إلى ترتيبه في السن، فإذا وقع تعيين مع توافر الشرط عمل باتفاقهم، وإذا وقع الخلاف تولى القاضي بما له من ولاية عامة، تعيين من يتولى نظارة الوقف، والضمير في كلمة ذريته يعود لأقرب مذكور، وهو الابن الأكبر محمد، وبالتالي تنحصر النظارة في أولاده، فإذا انقرضوا، أو لم يكن من بينهم من يصلح لنظارة الواقف، يؤول أمرها إلى بني بنيه، وهذا اللفظ ينطبق على الأبناء الذكور دون الإناث، وليس ذلك بالترتيب، بل الأصلح فالأصلح منهم[44].

وإذا كان الشيخ محمد المدني، وابنه الشيخ محمد بن محمد المدني لم يدخلا معترك السياسة فيما يبدو، بل اقتصرت رسالتهما على نشر العلم وتدريسه، وإنشاء الزوايا لنشر الطريقة الصوفية، فإن أحد أبناء الشيخ

محمد المدني الكبير، وهو الشيخ حمزة بن محمد بن حسن بن ظافر المدني، لم يكن كذلك، حيث تشير المصادر إلى قيامه بخدمة الدولة العثمانية، التي قامت بتكليفه بعدة وظائف، وتم إرساله في مهام دبلوماسية إلى أواسط أفريقيا[45] وربما كان ذلك لمكانة والده الذي اشتهر في تلك المناطق، ورغبة الدولة العثمانية الاستفادة منها في تهدئة الأجواء المضطربة، أو الحصول على تأييد البلدان الإسلامية في أفريقيا، ومن المهام التي كلف بها زيارته إلى طرابلس الغرب سنة 1297 هـ/ 1879م، ففي هذه السنة تم عزل الوالي أحمد عزت باشا وتعيين محمد نظيف باشا والياً عليها، ووصف المؤرخ أحمد النائب تلك المهمة بمأمورية فوق العادة، فكان له من حسن السيرة ما القلوب تحفظه والألسن تشكره[46] دون أن يذكر تفصيل تلك المهمة التي كلف بها، ما جعل الباحثين يختلفون حيالها، فهناك من يرى أن الشيخ حمزة المدني جاء موفداً من استنبول رقيباً على الوالي في طرابلس، لوجود حركة في البلد ونوع من النشاط الثقافي قام به أحد دعاة الإصلاح، وهو الأستاذ إبراهيم سراج الدين، الذي قدم من الحجاز، واتخذ داراً أو منتدى لإلقاء محاضراته ودروسه في الرياضيات والاجتماع والأدب[47]. وهناك من يقول إن الشيخ حمزة المدني كان من المؤيدين لسراج الدين وحركته، والمحرّضين على المطالبة بإصلاح البلاد، ونهضة الشعب بالعلم والحركة الفكرية، وكانت له نشاطات سرّية ضمن الحركة المذكورة، الأمر الذي أدى إلى اعتقال إبراهيم سراج الدين والحكم عليه بالسجن، ونفى الشيخ حمزة المدني مع آخرين إلى استنبول، وهذا ما أكدته الدراسات التاريخية، حيث اشترك الشيخ حمزة المدني مع إبراهيم سراج الدين، وكان معهما المؤرخ الأستاذ أحمد النائب، وكان آنذاك عميداً للبلدية، فقام الثلاثة بتأسيس جمعية سرّية سنة 1883م هدفها الدفاع عن ليبيا من الخطر الاستعماري المحدق بها، ونشر الوعي السياسي والثقافي في البلاد، وجمع العناصر اللازمة لذلك،

بعد أن شعروا بضعف الدولة العثمانية وسقوط بعض البلدان العربية في يد الاستعمار، لذلك تم إلقاء القبض على هؤلاء المؤسسين للحركة، وطبِّقت عليهم عقوبة النفي والسجن[48] ومهما يكن من أمر، فقد يكون للشيخ محمد المدني (ناظر الوقف) تأثير في تحركات أخيه الشيخ حمزة، أو الدفع به للقيام بأدوار ـ إن صحت ـ تعود بالإصلاح والفائدة على بلديهما التي ولدا وتربَّيا فيها، لكن الظروف شاءت أن يبتعدا عنها للإقامة في تركيا.

نشير في ختام هذه الفقرة التي خصصناها لناظر الوقف، الشيخ محمد بن محمد بن حسن بن حمزة بن ظافر المدني، إلى أنه كان من خيرة العلماء العاملين، والأمين بعد والده في إدارة الزاوية المدنية، ونشر الطريقة الصوفية في مختلف أرجاء المعمورة، شملت شمال ووسط أفريقيا، ولا نستبعد قيامه بهذا الدور في تركيا عندما أسندت إليه مشيخة الزاوية الشاذلية في اصطنبول، وتعزيزاً لدوره العلمي، قام بتأليف مجموعة من الكتب، ذكرت المصادر منها:

1 ـ أقرب الوسائل في شرح منتخبات الرسائل للدرقاوي.

2 ـ الأنوار القدسية في شرح طرق القوم العلمية، في التصوف.

3 ـ الرحلة الظافرية.

4 ـ النور الساطع والبرهان القاطع في الطريقة الشاذلية[49].

وهكذا كانت حياة هذا المصلح الكبير، التي قضاها في نشر العلم والتصوف، وجاب خلالها البلدان من أجل ذلك، وإنما تعرضت لبعض الملامح لها باعتباره الناظر الذي ورد ذكره في وثيقة الوقف، والتي ذكرناها في بداية البحث، وقد استقر به المقام في تركيا حيث انتقل إلى رحمة الله تعالى في حدود سنة 1321 هـ/ 1903م[50]. وننتقل الآن إلى القاضي الذي قام بكتابة الوقف المذكور.

رابعاً: القاضي الذي كتب وثيقة الوقف:
الشيخ حسين بن محمد النائب العسوسي الأنصاري
1223 هـ/ 1808م ـ 1298 هـ/ 1881م.

يعتبر الوقف من التبرعات، أي التصرفات التي تتم من دون عوض، لأن المقصود بها التقرب إلى الله سبحانه وتعالى، والرغبة في الأجر والثواب، وهي تتطلب الأهلية الكاملة للواقف، لذلك وضع الفقهاء الشروط اللازمة لإنشاء الوقف، ومنها ضرورة الإشهاد به أمام القاضي المختص، فيما عدا دور العبادة، فيكفي إنشاؤها وتركها للمصلين، وقد ورد في وثيقة الوقف ما يشير إلى ذلك، وقد جرت العادة على أن يقوم القاضي بكتابة حجج الوقف بنفسه مع الإشهاد عليها، أو من طريق كتّاب العدل بإشرافه، بالنظر إلى خطورة التصرف وأهميته، إذ بموجبه يقوم الواقف بإخراج مال من ذمته ليجعله في ذمة أخرى، أي الشخصية الاعتبارية التي تنشأ بمجرد قيام الوقف الصحيح[51]. وعلى القاضي أن يراعي الأحكام الشرعية في إنشاء الوقف، وشروطه ومصارفه وكل ما يتعلق به من أمور.

قام بكتابة الوثيقة السابقة أحد قضاة مدينة طرابلس الغرب، وهو العالم الجليل الأستاذ حسين بن محمد بن عبد الكريم النائب العسوسي الأنصاري، ينتمي إلى أسرة أندلسية هاجرت إلى طرابلس، بعد غروب شمس الإسلام عن الأندلس، واشتهرت بلقب النائب لتولّيها النيابة الشرعية في قطر طرابلس من الأجداد إلى الأحفاد، وجاءت تسمية القاضي بالنائب الشرعي في العهد العثماني، لأن قاضي الولاية أو القطر يجب أن يكون حنفي المذهب، وهو مذهب الدولة العثمانية، على أن يكون له نواب قضاة عادة ما يكونون على مذهب الإمام مالك، ويطلق عليه النائب الشرعي في المدينة التي يتولى ولاية القضاء بها[52].

ولد القاضي المذكور في طرابلس الغرب بتاريخ 13 شوال سنة 1223 هـ الموافق 3/ 12/ 1808م، وكان والده قاضياً، وكذلك جده، وهو من أسرة علمية كبيرة، اشتهرت بالعلم وتولي وظائف القضاء، فكانت نشأته منذ البداية على الصلاح وطلب العلم، أخذ على شيوخ طرابلس وعلمائها، وقرأ عليهم عدة علوم، منهم أبو الطاهر محمد المحجوب، ثم رحل إلى تونس وأخذ على شيوخها وعلمائها، ولقي الأستاذ إبراهيم الرياحي، ثم ارتحل إلى مصر وأخذ عن جماعة من العلماء بها، كما أخذ عن الأستاذ المرشد المربي الشيخ محمد حسن ظافر المدني، وهو الواقف في الوثيقة التي نقوم بدراستها، حيث تلقَّى عنه علوم التصوف[53]. وتشير المصادر إلى تمكنه من فقه الإمام أبي حنيفة إلى جانب فقه الإمام مالك، وكان من صدور الأفاضل وأعيان الأماثل، له تصرُّف في مختلف الفنون، وتقدَّم في معرفة المفروض والمسنون، وبرع في العلوم الشرعية وعلوم التصوف، وله اليد الطولى في علم الكلام والحكمة، والتمكن في علم الفلك والميقات، إلى جانب حسن الأخلاق ولين العريكة، والسيرة المرضية في القضاء[54]. وهو والد المؤرخ أحمد بن حسن النائب الأنصاري (1256 هـ/ 1840م - 1335 هـ/ 1914م) الذي حرص على ذكر ترجمة والده في مؤلفاته، كما نقل الإجازة التي تحصَّل عليها من الشيخ الأستاذ عبد الجليل بن عمر الجزائري المولد، الأندلسي المحتد، التطواني داراً، وهي طويلة جداً، حيث ذكر فيها مروياته عن شيوخه والكتب التي درسها عليهم وإجازتهم له[55].

وتقتضي الإشارة إلى وجود علاقة مصاهرة بين أسرة الشيخ المدني (الواقف) وأسرة النائب (القاضي) ولم تحدد المصادر كيفيتها، لكنها تربطها بأحمد النائب المؤرخ (ابن القاضي) مع حمزة المدني الابن الثاني للشيخ محمد المدني (الواقف)[56]. الذي عمل مع الدولة العثمانية،

وكلَّفته بعدة مهام دبلوماسية وقعت الإشارة إليها فيما سبق، في قصة إبراهيم سراج الدين، وذلك ما يدل على وجود علاقة وطيدة بين الواقف وناظر الوقف، مع القاضي الذي كتب الوثيقة، بالإضافة إلى العلاقة العلمية التي تربطهما، وهي قيام بعض أفراد أسرة النائب مع الشيخ محمد المدني مؤسس الطريقة بإدارة مدرسة مصطفى الكاتب في طرابلس، علاوة على العلاقات الروحية، وما يسود فيها من روابط التصوف، وتعلُّق المريد بشيخ الطريقة، وقد أدى ذلك إلى مناصرة أسرة النائب للشيخ محمد المدني والدفاع عن طريقته الصوفية، والوقوف معه في مواجهة الصعاب التي قابلته، وخصوصاً أمام الولاة الأتراك القادمين من اصطنبول لتولي حكم الأيالة أو الولاية، وما عرفوا به من قسوة وظلم في سبيل المحافظة على الحكم العثماني، ومصلحة الدولة وأحكام سيطرتها على مقدرات الشعوب، مع حرمانهم من الثقافة والعلم والتقدم والإصلاح.

ومما يؤكد تلك العلاقة القوية، الرواية التي ذكرت في ترجمة الشيخ محمد المدني الكبير مع طاهر باشا، الذي حاول مناوأة الشيخ، ووجَّه له تهمة تشكيل جمعية للاستيلاء على الحكم، اعتقاداً من الوالي المذكور أن أتباع الطريقة المدنية ومريديها، وتجمُّعهم حول الشيخ، إنما يهدفون إلى ذلك، وقد وقف أعيان البلاد وعلماؤها مع الشيخ، وكذلك سكان البلاد، فكان من الذين تقدموا لكفالة الشيخ لدى الوالي ثلاثة من أسرة النائب، وهم: الشيخ عبد الكريم النائب العسوسي، وهو يومئذٍ القاضي المالكي في مدينة طرابلس الغرب، والشيخ محمد النائب العسوسي، والشيخ حسين بن محمد النائب العسوسي، وهو القاضي الذي كتب وثيقة الوقف[57]. وهكذا يتضح جلياً وجود علاقات قوية بين أسرة الشيخ المدني مع أسرة النائب العسوسي الأنصاري، ولهذه العلاقة المتينة عدة روابط أسرية وثقافية وروحية، نجدها ظاهرة في الأسلوب الذي عبَّر عنه

القاضي في وثيقة الوقف، حيث وقعت الإشادة بالواقف ونعته بالعديد من الصفات العلمية والصوفية، وتحليته بالعبارات التي تجلُّ مقداره وتعلّي من شأنه، وكذلك نجدها في الوقائع التي نقلت بعضاً منها، اعتماداً على المصادر التاريخية القديمة والدراسات الحديثة.

خلّف القاضي حسين بن محمد النائب الأنصاري بعض المؤلفات التي تدل على مشاركته العلمية، وهي في مجال التصوف والحكمة والفلك، على النحو التالي:

1 ـ إرشاد السالكين ونصرة الذاكرين، في التصوف.

2 ـ إيضاح الأمر المبهم عن الفرق بين الخاصية والطلسم، في الحكمة.

3 ـ زيج مختصر في علم الفلك.

وتشير المصادر إلى أنه كان يمتلك مكتبة وافرة من الكتب، ورثها عنه ابنه أحمد النائب المؤرخ، ومما تضمُّه تلك المكتبة العديد من كتب التصوف وترجمة رجاله[58]. غير أن ذلك لا ينفي وجود كتب أخرى فيها، ففي مكتبة الأوقاف بطرابلس الغرب نسخة (مخطوطة) من كتاب شرح ألفاظ الواقفين والقسمة على المستحقين، من تأليف الإمام يحيى بن محمد بن محمد الحطاب الرعيني الطرابلس المالكي (ت995 هـ) نسخ بتاريخ شهر ربيع الآخر سنة 1260هـ/ 1844م، لقاضي طرابلس سيدي الحاج حسين العسوسي[59]. ما يدل على اهتمامه بالعلوم كافة السائدة في عصره، وعلى الأخص المتعلقة بالأحكام الشرعية التي تعينه على وظيفة القضاء، وبعد هذه الحياة الحافلة بالعطاء العلمي، والمشاركة في التدريس، وتولّي وظيفة القضاء لفترة طويلة كان فيها محمود السيرة، انتقل الشيخ حسين بن محمد بن عبد الكريم النائب العسوسي الأنصاري إلى

رحمة الله تعالى، ودفن في مدينة طرابلس الغرب، وذلك بتاريخ 2 شوال 1298هـ الموافق 27/ 8/ 1881[60]. رحمه الله رحمة واسعة.

خامساً: الخاتمة:

بعد نهاية هذه الدراسة المخصصة لاستعراض حجة وقف الزاوية المدنية في مدينة مصراته، والتي تم توثيقها سنة 1262 هـ/ 1845م. وما يمكن أن تضيفه من معلومات تاريخية، ومن خلال ترجمة بعض الأعلام المذكورين فيها، أمكن الخروج بالنتائج والملاحظات التالية:

1 ـ نتائج الدراسة:

أ ـ يتضح أن الواقف الشيخ محمد حسن المدني شخصية غير عادية، فهو رجل عالم جليل، وصاحب طريقة صوفية، دعاه البحث عن الحقيقة إلى السياحة في الأرض، حيث انتقل من المدينة المنورة، مثوى رسول الله ﷺ، فولّى وجهه إلى المغرب العربي، وساح في ربوعه يبحث عن طريق يسلكه، وشيخ يأخذ بيده، فعثر على ضالته في شخص الشيخ العربي الدرقاوي، فلبث في خدمته سنين عديدة، وتلقّى عنه الطريقة الشاذلية، بعد ذلك استقر به المقام في ولاية طرابلس الغرب، وانطلق في تأسيس طريقته الصوفية، التي عُرفت فيما بعد بالطريقة المدنية، واختار مصراته حيث أسس مسجداً للعبادة، وبنى بجانبه زاوية لنشر الطريقة الصوفية وأداء وظائفها، ولتكون منارة علمية لتدريس علوم الدين واللغة العربية ومبادىء التصوف، فالتف حوله الكثير من التلاميذ والطلبة، كما تحلّق عليه الكثير من الناس، ممن اعتنقوا طريقته، وأصبحوا من مريديها، وكثر أتباعه، وانتشرت طريقته في طرابلس، وغيرها من الأقاليم الأفريقية، ووصل إشعاعها إلى أماكن عديدة، وقام بنشاط ثقافي وإصلاحي كبير، وعندما أحس بدنوّ الأجل قام بوقف الأموال الكثيرة على الزاوية، بما في

ذلك الأشياء المعدّة لاستعماله الشخصي، من أجل استمرار دورها في التعليم والتربية الروحية، ثم انتقل إلى رحمة الله تعالى في السنة التالية.

ب ـ يلاحظ أن مؤسس الطريقة الصوفية المدنية رجل له ثروة لا بأس بها في ذلك الوقت، فهو لم يكن من الفقراء، المعدمين، ولا من المساكين الذين لا يملكون قوت يومهم، بل يتمتع بالملاءة التي تسود كبار القوم آنذاك، فالأموال العقارية والمنقولة التي قام بوقفها على زاويته ليست بالقليلة، حيث ضمَّت عقارات شاسعة من أراض زراعية، وأراض صالحة للحراثة، وبساتين، وأنعام مختلفة الأنواع، كل ذلك قام بوقفه لحساب الزاوية والمسجد المذكورين، يتضح من ذلك أن التصوف لا يتعارض مع الغنى، أي لا يشترط فيه الفقر، أو التجرد من نعيم الدنيا، ونبذ خيراتها، فالتصوف طريق التقرب إلى الله ـ سبحانه وتعالى ـ يسلكها الفقير والغني على حد سواء.

ج ـ يتضح من ترجمة بعض الأعلام الذين ورد ذكرهم في وثيقة الوقف، وهو الواقف، وناظر الوقف، والقاضي الذي كتبها، أنهم من أعلام ليبيا الكبار، وساهموا في صنع الكثير من الأحداث التاريخية التي مرت بها البلاد، ووصل تأثير نشاطهم إلى مناطق عديدة، امتد أحياناً إلى اصطنبول عاصمة الخلافة آنذاك، ومع ذلك لم يحظوا بدراسات متخصصة لحياتهم ودورهم الإصلاحي، ومدى تأثيرهم الإيجابي أو السلبي في المجتمع الذي عاشوا فيه، ما يضفي على سيرتهم مزيداً من البيان والتوضيح، ويساهم في كتابة التاريخ، وإظهار الصورة الحقيقية للحركة الثقافية في بلادنا، ولا شك أنهم كانوا نتاج عصرهم والظروف المحيطة بهم، وأن الثقافة الصوفية هي السمة الغالبة على سكان البلاد في تلك الحقبة، وأن الحياة آنذاك تتسم بالبساطة وقلة التعليم، والتمسك بأحكام الشريعة الإسلامية، رغم ممارسة الظلم والقهر عليهم من قبل الحكام،

فاستكانوا لحياة التصوف للهروب من المساوىء التي يعيشونها، وذلك الذي شجع أرباب التصوف حيث وجدوا فيها مرتعاً خصباً لنشر طرقهم الصوفية المعروفة، أو إنشاء طرق جديدة، غير أن ذلك لا ينفي وجود مصلحين حاولوا تجديد الحياة الفكرية، ونشر مبادىء النهضة الحديثة، والمناداة بالحرية والتقدم العلمي والمشاركة في الحياة السياسية، والقضاء على الظلم والاستبداد، والاستيلاء على أموال وخيرات البلاد، وكل هذه الجوانب تحتاج إلى دراسات مستفيضة لتقييم دور هؤلاء الأعلام، فما ظهر من هذه الدراسات لا يغطي جميعهم، وخصوصاً ممن ترجمت لهم في هذه العجالة.

د ـ تمثل دراسة الوثائق القديمة، وخصوصاً سجلات المحاكم وحجج الأوقاف مصدر معلومات كثيرة يمكنها أن تغطي النقص في المصادر التاريخية، كما تضيف معطيات مفيدة في ذكر بعض الوقائع التي توجد فيها، ويمكن اعتبارها مصدراً مهماً للدراسات التاريخية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، من حيث تطور العمران والحركة التجارية والزراعة والصناعة، وتنقل السكان والعادات والتقاليد وغيرها من المظاهر الاجتماعية، كما يمكن اعتبارها أيضاً مصدراً مفيداً لدراسة التطبيقات العملية للأحكام الشرعية والآراء الفقهية، في مجال المعاملات والأحوال الشخصية، ولهذا يجب الاهتمام بهذه الوثائق وحمايتها من التلف، واعتبارها كالمؤلفات المخطوطة، والتي يمكن تحقيقها ونشرها والاستفادة من المعلومات الواردة بها، فعندما استعرضنا وثيقة الواقف المذكورة عرفنا منها أشياء مهمة، منها: اسم الواقف كاملاً، واسم ناظر الوقف، والأوصاف التي تدل على مكانتهما العلمية والدينية، ومن يتولى نظارة الوقف فيما بعد، وشروط الواقف، والغرض الخيري من الوقف، ومصارفه، وموقع الزاوية المحبس عليها، وغير ذلك من العقارات الموقوفة وحدودها ومعالمها، واسم القاضي الذي تولى كتابتها، ومعرفة

أن الواقف قام ببناء المسجد والزاوية قبل الوقف عليهما، إلى غير ذلك من المعلومات التي تستفاد منها.

2 ـ ملاحظات على وثيقة الوقف:

أ ـ درج فقهاء التوثيق على تقديم وثيقة الوقف بخطبة وعظية تشير إلى أهمية الوقف، وأنه قربة إلى الله تعالى، والحث عليه والترغيب فيه، على أن تشتمل على النصوص الدالة على أحكام الوقف، من القرآن الكريم، والسنّة النبوية الشريفة، مع ما درج عليه السلف الصالح من القيام بعدة وقفيات لصالح المسلمين في كل مكان، وهنا نلاحظ على مقدمة الوثيقة أو خطبتها أنها كانت طويلة، حيث تضمنت شيئاً من ذلك، وأغلبها كان وصفاً للواقف وشخصيته الصوفية والطريقة التي سار عليها، فقد حرص القاضي على تحلية الواقف بعدة نعوت، حيث وصفه بأنه مربي السالكين، سراج المسترشدين، قطب العارفين، معدن الأسرار الربانية والمعارف الصمدانية، إلى غير ذلك من الألفاظ التي يبدو منها تأثر القاضي بشخصية الواقف ومكانته الصوفية والاجتماعية، ولا يُستغرَب منه ذلك، فهو قد تلقّى علم التصوف عن الواقف كما جاء في سيرته.

ب ـ يلاحظ أن العقارين الموقوفين في البند 1، 2، قد تم ذكر حدودهما واسمهما، أما بقية العقارات المشار إليها في البنود، 3، 4، 5، 6، فلم يقع تحديدها، وذلك مخالف لعلم التوثيق، فكان من الواجب تحديد هذه العقارات وذكر معالمها حتى تكون معروفة بصورة واضحة، وكاتب الوثيقة ذكر في البند 3 مع أرض معدّة للحراثة دون بيان الحدود والموقع، أو شهرة العقار، أما البند 4 فذكر شهرة العقار دون تحديد العقار وذكر الموقع، وفي البند 5 ذكر شهرة العقار بذكر اسمه وموقعه دون بيان الحدود، وكذلك البند 6 حيث ذكر عدد النخيل دون تحديد الأرض، وهذا كله نقص في وثيقة الحبس، وقد عوَّض عنه الكاتب بجملة

جاء فيها (ومعرفة ما ذكر بالأستاذ المذكور معرفة كافية عن مزيد البيان والتحديد) ويبدو أن المجاملة كان لها دورها في السكوت عن تحديد بعض العقارات.

ج ـ يشترط لصحة الوقف حيازة الشيء الموقوف من قبل الموقوف عليه أو وليّه، كما يشترط القبول إذا كان الوقف على معيَّن، ويكون أهلاً للقبول والرد، والموقوف عليه هنا غير معيَّن، فلا ينبغي القبول، أما الحيازة فيتولاها ناظر الوقف المكلَّف بتنفيذ شروطه والمحافظة عليه، ويجب الإشارة في حجة الوقف إلى ذلك، وفي هذه الوثيقة اكتفى القاضي بقول الواقف (إنه أذن سيدي محمد الناظر المذكور في قبول ذلك للزاوية المذكورة وحوزه لها، فقبل ذلك قبولاً تاماً وحاز عنه لها جميع ذلك، عدا نخيل تاورغا تهيأ لحوزه متى أمكنه) وهنا تم الإشهاد على الوقف بإقرار الواقف بالحوز، وذلك لا يجوز عند علماء التوثيق، فلا بد من الإشهاد بمعاينة الحوز ولا يجزي فيه الإقرار[61] وقد تم الإشهاد على هذا بقول القاضي في آخر الوثيقة: (صحيح ممن شهد بجميع ما ذكر عدا حوز وقبول الابن لغيبته) غير أن هذا الخطأ الذي ورد في الوثيقة، قد تم تداركه بشهادة الشهود المذيلة بآخرها، الذين شهدوا بصحة القبول والحوز ومعاينته، يضاف إلى ذلك شهادة الناظر نفسه في آخر الوثيقة، ما يدل على حوزه وقبوله للوقف.

د ـ تدل العبارات التي صيغت بها الوثيقة أن الأموال المحبسة، إنما تم وقفها لصالح الزاوية المدنية التي أسسها الواقف لنشر طريقته الصوفية، غير أنه في السطر 32 وقع إقحام جملة (على الزاوية والجامع المذكور) بعد جملة: حبس ووقف رغبة منه في ثواب الله تعالى، وهذا الإقحام نبَّه إليه كاتب الوثيقة في آخرها قبل الإشهاد، ما يدل على صحته، وبذلك تكون غلة الأموال المحبسة على المؤسستين المسجد والزاوية، وتنصرف

العبارات الدالة على الزاوية فقط لصالحهما معاً، ومن هنا يلاحظ عدم الدقة في صياغة حجة الوقف، وربما كان ذلك نتيجة للتسرع، غير أن ذلك لا يطعن في صحتها، إذ يجوز في علم التوثيق إقحام بعض العبارات التي تسقط سهواً، أو ذكرها في الهامش بشرط التنبيه إليها قبل الإشهاد[62]، وفي هذه الوثيقة أيضاً ذكر تحبيس ثلاثة من العبيد في طرة الوثيقة بعد الإشهاد، فأعاد القاضي الإشهاد عليها بقوله: صح من كاتبه حسين المذكور.

هـ ـ اشترك في الإشهاد على الوثيقة إلى جانب القاضي المذكور شخص آخر هو علي بن محمد بن محمد العسوسي، وهو ابن أخ القاضي، لم نعثر له على ترجمة، لكنه من الأسرة نفسها، كان والده قاضياً في مدينة طرابلس، ومن الآخذين، عن الشيخ محمد حسن ظافر المدني (الواقف) وقد توفي الوالد المذكور سنة 1258هـ/1842م، وتولى بعده القاضي الذي كتب الوثيقة[63] وقد جرى العمل في أقطار المغرب العربي أن يتم كتابة الوثائق العدلية والإشهاد عليها من طريق عدلين ينصبهما القاضي بإشرافه، وهو ما يعرف بخطة العدالة الذي بدأ العمل بها في وقت مبكر، أما في صدر الدولة الإسلامية، فقد كان القاضي يقوم بنفسه بالإشهاد والتوثيق مع الاستعانة بكاتب العدل، وفقاً لقوله تعالى: ﴿وليكتب بينكم كاتب بالعدل﴾ البقرة 282، ويتم الإشهاد على ذلك من طريق عدلين، وقد تم استبدال ذلك بنظام العدول، رغم انتقاده من بعض العلماء، وفي هذه الوثيقة نجد أن الإشهاد على الوقف وكتابته تمَّت من القاضي وشخص آخر، مع وجود عدد من الشهود في نهاية الوثيقة، تفيد شهادتهم المكتوبة بصحة الوقف، والمعاينة والحوز واستيفائه للشروط المطلوبة، وهذا النمط من طرق التوثيق جرى به العمل في ليبيا خلال القرون المتأخرة، وهو يجمع بين إشراف القاضي على تحرير الوثائق، وشهادة الشهود عليها[64].

بهذا نصل إلى ختام هذا البحث، والذي خصصته لدراسة إحدى الوثائق، وهي حجة، وقف الزاوية المدنية الكائنة في مدينة مصراته بليبيا، كنموذج يمكن أن يحتذى في تحقيق الوثائق القديمة ودراستها، للحصول على بعض الفوائد العلمية والحقائق التاريخية، أو ما يكمل السيرة الذاتية لأصحابها، فالوثائق تُعتبر مصدراً للكثير من المعلومات، والشواهد التي لا تتوافر أحياناً في المؤلفات المطبوعة والمخطوطة، وأنه بالإمكان القيام بالعديد من الدراسات والبحوث حول تلك الوثائق، وأتمنى من الله سبحانه وتعالى أن أكون قد وفقت في ذلك.

الهوامش والإحالات

(1) هي مدينة من مدن طرابلس المشهورة، وتقع شرقي طرابلس بنحو 215 ك م، وقد اشتهرت منذ القدم، بالنشاط التجاري، ومنها يبدأ خليج سرت، ولها مرسى على البحر يُطلق عليه (قصر حمد) وهو كبير الآن يستقبل السفن التجارية، وفيها نشاط اقتصادي وعمراني وثقافي، وفيها عدة زوايا قديمة لتعليم القرآن الكريم والدروس الدينية، وهي زاوية أحمد زروق، وزاوية المحجوب، وزاوية المدني، وزاوية الُبي وغيرها، والكثير من المعاهد والمدارس، واشتهرت بجهادها ضد الطليان. معجم البلدان الليبية، تأليف الشيخ الطاهر أحمد الزاوي، ص 316 ـ ط1. دار مكتبة النور، طرابلس الغرب، وتاريخ طرابلس الغرب، تأليف محمود ناجي، ص98.

(2) اقتباس من قوله تعالى ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ الإسراء، 1، ويلاحظ أن مقدمة الوثيقة فيها استعمال لألفاظ القرآن مما يرد فيها بعد ذلك.

(3) اقتباس من قوله تعالى ﴿سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ﴾ الفتح 29.

(4) رواه الإمام مسلم في كتاب المساجد من صحيحه بروايتين، ص 378 الجزء الأول، وفي كتاب الزهد والرقائق باب فضل بناء المساجد، ص 2287 الجزء الرابع، طبعة دار الكتب، القاهرة، 1412 هـ/ 1991م، كما رواه الإمام الدارمي بدون جملة (يبتغي به وجه الله) حديث رقم 1394، ص231/ 2، دار الفكر بيروت، 1414 هـ/ 1994م، كما رواه الإمام البخاري والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد بن حنبل، انظر: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، نشر الدكتور أ. ي ونسنك، ص 221، الجزء الأول، ط. بريل 1936م.

(5) سورة التوبة، الآية: 18.

(6) سورة النور، الآية: 36.

(7) رواه الإمام الدارمي بصيغة أخرى فيها تقديم العلم عن الصدقة، حديث رقم 562 ص101، ط دار الفكر بيروت، 1414هـ/ 1994م، ونقل ابن عبد البر عدة روايات لهذا الحديث في كتابه جامع بيان العلم وفضله، ص36، ط. دار الكتب الإسلامية، ط2، 1402هـ/ 1982م.

(8) وردت رواية قيام رسول الله ﷺ بتحبيس حوائط، وكذلك صحابته ـ رضوان الله عليهم ـ في عدة مصادر منها: الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، ص393/ 3، والمقدمات الممهدات، لابن رشد القرطبي (الجد) ص418/ 2، ط. دار الغرب الإسلامي، وكفاية الطالب الرباني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، ص242/ 2

والقوانين الفقهية، لابن جزي ص272، مطبعة الأمنية، الرباط، 1382هـ/ 1962م.

(9) يُكتب اسم المدينة على ثلاثة أشكال وردت في الكتب والوثائق القديمة وهي: مسراته، ومصراطة، ومصراتة، والأخير هو المستعمل حالياً، وهو الذي رجحه المرحوم الشيخ طاهر الزاوي في كتابه معجم البلدان الليبية، ص318، وموقع الزاوية كما ورد في حجة الوقف في غرب مدينة مصراتة، أما الآن فهو ضمن مخطط المدنية التي ازدادت اتساعاً، ويقع بعد الجسر مباشرة وهو مدخل المدينة من الغرب.

(10) قوله: قد صدر منه التحبيس لها بالقول وتخلى عنها لعبادة الله فيها بالفعل، لأن أماكن العبادة لا تحتاج إلى حوز أو قبول الموقوف عليه، فيكفي إنشاء مكان العبادة المشروعة، وتركه للناس، أما إذا كان الوقف على معين فيشترط القبول، وهو ركن، والحوز وهو شرط صحة، راجع: المعيار الجديد للوزاني، ص 297 الجزء الثامن، نشر وزارة الأوقاف في المغرب 1419هـ/ 1998م، وانظر أيضاً: مقدمة تحقيق كتاب شرح ألفاظ الواقفين والقسمة على المستحقين، تأليف أبي زكريا يحيى بن محمد الحطاب، وهي لكاتب البحث، منشورات كلية الدعوة الإسلامية طرابلس 1995ف، وسوف يشير القاضي في نهاية الوثيقة إلى قبول الناظر، وهو شرط للقيام بمهمة النظارة.

(11) هذه الجملة تم إقحامها فوق السطر 32، وقد نبّه إليها القاضي وعن إصلاح كلمة (رغبة) والضرب على كلمتين، لكن التنبيه أو الاعتذار قد جاء بعد التاريخ، وذلك ما جرى به العمل في تونس وطرابلس، أما في عمل أهل فاس وتلمسان، فيجب أن يتم الاعتذار قبل تاريخ الوثيقة وبعد الإشهاد، أشار القاضي إلى ما ورد بطرّة الوثيقة حول وقف العبيد الثلاثة على خدمة الزاوية، ونبّه إليها بقوله: صح من كاتبه حسين المذكور، وكان الواجب أن يكون ذلك قبل الإشهاد، راجع: كتاب مجموع الإفادة في علم الشهادة، تأليف محمد بشير التواتي، ص5 وما بعدها، ط. تونس 1346هـ، وانظر أيضاً: كتاب التوثيق العقاري في الشريعة الإسلامية، تأليف كاتب البحث، ص126، طبع المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1985ف.

(12) في هذا العقار المحبس والذي يليه ذكر القاضي اسم العقار الذي اشتهر به، وحدوده كاملة، دون ذكر المساحة لعدم استعمالها في السابق إلا في بعض الأحوال، وقد بدأ بالحد القِبْلي، وهو ما جرى به العمل تيمناً بالقبلة باعتبارها اتجاه المسلمين في صلاتهم، أما في بقية العقارات فلم يذكر الحدود، انظر التوثيق العقاري، المصدر السابق ص120.

(13) يُقصد بالمقام الواحد أن البئر عليها دلو واحد فقط، حيث توجد آبار يمكن أن يستعمل عليها دلوين، وتُسمى ذات المقامين.

(14) عدم ذكر حدود العقارات مخالف لعلم التوثيق، وسيتم توضيح ذلك في الملاحظات.

(15) تقع تاورغاء جنوبي مصراته بنحو 40 ك م، وفيها عين ماء غزيرة النبع، وفيها نخل كثير وفيه أنواع كثيرة جيدة الثمر، وسكانها خليط من أصول عربية وبربرية، وهم سمر البشرة، ومشهورون بالشجاعة، معجم البلدان الليبية، المصدر السابق ص79. وتاريخ طرابلس الغرب، تأليف محمود ناجي، ص98.

(16) الجملة التي حبس فيها العبيد الثلاثة وقعت كتابتها في الهامش، وقد نبّه إليها القاضي في آخر الوثيقة.

(17) في الأصل ثلاثة جمال وثلاث نياق، مع ثلاث بقرات وثلاثة ثيران وهو خطأ في تميز العدد، فتم التصحيح.

(18) اختار الواقف أحد أبنائه لنظارة الوقف وجعلها من بعده في ذريته ثم بني بنيه، وسيتم شرح هذه الألفاظ وحكمها فيما بعد.

(19) سورة الشعراء، الآية: 227.

(20) قوله: فارغاً من شواغل المحبس وعقود الحرية، يعني أن العقارات التي تم وقفها قد قام المحبس بإخلائها من شواغله، فإذا حبس الإنسان عقاراً وظل يشغله لمدة سنة بطل الحبس، لذلك لزمت الإشارة إلى أن العقارات خالية من الأشياء الخاصة بالمحبس، أما عقود الحرية فهي خاصة بالعبيد الذين تم تحبيسهم لصالح الزاوية والمسجد، فهم عبيد أقنان ليس لهم عتق مبتل أو مؤجل، أو وصية بالعتق للكل أو البعض، أو كتابة أو تدبير. راجع: القوانين الفقهية، المصدر السابق ص277.

(21) نبّه القاضي إلى الإقحام والضرب أي الشطب على كلمتين وكذلك الإصلاح على النحو السابق شرحه في الهامش رقم 11.

(22) نبّه القاضي إلى أنه لم يشهد على الحوز ومعاينته، وكذلك قبول ناظر الوقف لغيبته، وهذه من الأمور التي يجب معاينتها من قبل الشهود وكاتب العدل.

(23) ما جاء في طرة الوثيقة هو تحبيس ثلاثة من العبيد، ومسألة وقف الرقيق موضع خلاف في المذهب، ومنشأ الخلاف وقف المنقول من سلاح وحيوان وغيره، فأجازه الشافعي وأحمد بن حنبل، ومنعه أبو حنيفة، أما الإمام مالك فقد استثقل حبس الحيوان، وكره وقف العبيد لما فيه من التضييق على العبد لما كان يرجى له من العتق، والرأي المشهور في المذهب الجواز، عقد الجواهر الثمينة لابن شاس، ص32 الجزء الثالث، دار الغرب الإسلامي، 1415هـ/1994م. الذخيرة للقرافي، ص313 الجزء السادس، دار الغرب الإسلامي، 1994م، شرح التحفة للتسولي، ص225/2 دار الرشاد الحديثة ط2. 1370هـ/1951م.

(24) يلاحظ في نهاية الوثيقة وجود شهادات من أشخاص لم نعثر على ترجمتهم، وهذا ما جرى به العمل وخصوصاً في حجج الوقف، فبعد إبرامها تعرض على العلماء والفقهاء للاطلاع عليها والإشهاد بخط يده على صحتها، ومطابقتها للشريعة الإسلامية، ومنهم من يختصر القول كما هي الحال هنا، ومنهم من ينقل بعض الأحكام الشرعية أو يستشهد بآيات القرآن والحديث، وهي ليست شرطاً في صحة الوثائق، وإنما قصد بها زيادة التأكد على أن ما قام به الواقف لا يخالف الشريعة، وأنه تم وفقاً لمقاصدها في فعل الخير والإحسان ونيل الثواب والغفران، راجع: التوثيق العقاري، المصدر السابق ص139.

(25) من ضمن الشهادات المدرجة في آخر الوثيقة، شهادة محمد بن الشيخ المدني ظافر، وهو ابن الواقف، والمكلف بنظارة الوقف، وقد تحمل شهادته على قبوله بالنظارة، لأنه كان غائباً عند كتابة الوثيقة.

(26) انظر ترجمته في أعلام ليبيا للشيخ الطاهر أحمد الزاوي ص339، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، لأحمد النائب الأنصاري ص353 الجزء الأول، وشجرة النور الزكية، لمحمد مخلوف ص383/1، ترجمة رقم 1535.

(27) لمعرفة المزيد حول الشيخ أحمد زروق وطريقته الصوفية، يراجع كتاب أحمد زروق والزروقية دراسة حياة وفكر ومذهب وطريقة، تأليف الأستاذ الدكتور علي فهمي خشيم، نشر المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ط. أولى 1975، ط. ثانية 1980م.

(28) تاريخ طرابلس الغرب، تأليف محمود ناجي، ترجمة عبد السلام أدهم ومحمد الأسطى، ص 98، منشورات الجامعة الليبية، كلية الآداب، 1970.

(29) المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، تأليف أحمد النائب الأنصاري، ص353، نشر مكتبة الفرجاني، طرابلس الغرب، بلا تاريخ.

(30) المنهل العذب، المصدر السابق ص355، تاريخ طرابلس الغرب، المصدر السابق ص170.

(31) المنهل العذب، ص357.

(32) اليوميات الليبية، الجزء الأول، ص329، تحقيق الأستاذين محمد الأسطى وعمار جحيدر، نشر مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس 1984م.

(33) المنهل العذب، المصدر السابق ص256.

(34) المنهل العذب، المصدر السابق ص312.

(35) المنهل العذب، المصدر السابق ص387.

(36) المنهل العذب، المصدر السابق ص358.

(37) مقال نشر في صحيفة الدعوة الإسلامية، العدد 704 بتاريخ 28/ 6/ 2000ف.

(38) الإمام محمد عبده، تأليف عبد الحليم الجندي، ص6 ـ 11، نشر دار المعارف مصر، الطبعة الثانية، 1987ف.

(39) دفن الشيخ محمد المدني مؤسس الطريقة في ضريح بقرب الزاوية التي أسسها، وما زال قبره مزاراً، وتم تجديد بناء المسجد مؤخراً، ويتم الآن بناء منارة علمية قربه لتكون مؤسسة تعليمية للعلوم الدينية، في مدينة مصراته.

(40) يراجع كتابنا: الطبيعة القانونية لشخصية الوقف المعنوية، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانونية، طبع كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس.

(41) انظر ترجمة في أعلام ليبيا، المصدر السابق ص 363، دليل المؤلفين العرب الليبيين ص415، الأعلام ص 302/ 7، هدية العارفين ص299/ 2، معجم المؤلفين، ص195/ 9، شجرة النور الزكية، ص411/ 1 ترجمة رقم 1644.

(42) تحديث المؤسسات التعليمية والقضائية والدينية، في ولاية طرابلس الغرب. 1911 ـ 1935م، للدكتور صلاح الدين حسن السوري، نشر في كتاب العلاقات العربية التركية ص 125، الجزء الأول، نشر مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1982ف.

(43) أعلام ليبيا، المصدر السابق ص364، دليل المؤلفين العرب الليبيين، ص415.

(44) لمعرفة المزيد حول حدود الألفاظ الواردة في حجة الوقف، يراجع كتاب شرح ألفاظ الواقفين والقسمة على المستحقين، تأليف ابن زكريا يحيى بن محمد بن محمد الرعيني الطرابلسي المكي (ت 995هـ) تقديم وتحقيق د. جمعة محمود الزريقي، نشر كلية الدعوة الإسلامية طرابلس 1995ف.

(45) تحديث المؤسسات التعليمية، البحث السابق.
(46) المنهل العذب، المصدر السابق، ص386.
(47) الأستاذ علي مصطفى المصراتي، مقدمة تحقيق كتاب نفحات النسرين والريحان فيمن كان بطرابلس من الأعيان، لأحمد النائب الأنصاري، ص8 ـ 11 نشر المكتب التجاري، بيروت 1968.
(48) تاريخ ليبيا في العصر الحديث، تأليف نيكولاي إيليتش بروشين، ترجمة الأستاذ الدكتور عماد حاتم، ص 353 ـ 359، نشر مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1991.
(49) دليل المؤلفين العرب الليبيين، المصدر السابق، ص415.
(50) ذلك ما ذكر في دليل المؤلفين، أما أعلام ليبيا وشجرة النور الزكية، فوفاة الشيخ كانت سنة 1325هـ/ 1907م.
(51) يراجع: كتاب الطبيعة القانونية لشخصية الوقف المعنوية، المصدر السابق، ص73 وما بعدها.
(52) نظام الشهر العقاري في الشريعة الإسلامية، جمعة محمد الزريقي، ص230، نشر دار الآفاق الجديدة بيروت، ص1، 1408هـ/ 1988م.
(53) انظر ترجمة في أعلام ليبيا ص 129، والمنهل العذب، ص49 الجزء الثاني، ونفحات النسرين والريحان، ص172، ودليل المؤلفين العرب الليبيين، ص177.
(54) المنهل العذب، ص50.
(55) نفحات النسرين والريحان، ص 174 ـ 190.
(56) مقدمة كتاب نفحات النسرين للأستاذ علي مصطفى المصراتي، ص7، محمد كامل بن مصطفى تأليف الأستاذ محمد مسعود جبران، ص198، ط2، نشر مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية 1996ف.
(57) المنهل العذب، المصدر السابق، ص356.
(58) دليل المؤلفين العرب الليبيين، ص117، ومقدمة كتاب نفحات النسرين ص16.
(59) اعتمدت على هذه النسخة مع غيرها لتحقيق الكتاب المذكور.
(60) اعتمدت في ذكر تاريخ الوفاة على ما ذكره ابنه أحمد النائب في الجزء الثاني من المنهل العذب، ص49، وما ذكر في دليل المؤلفين كان بصيغة التمريض.
(61) المعيار الجديد، للوزاني ص298 الجزء الثامن.
(62) مجموع الإفادة في علم الشهادة، المصدر السابق، ص5.
(63) المنهل العذب، المصدر السابق، ص348.
(64) التوثيق العقاري في الشريعة الإسلامية، المصدر السابق ص139، ونظام الشهر العقاري في الشريعة الإسلامية، المصدر السابق. ص133 ـ 134.

المصادر والمراجع

(1) أعلام ليبيا، للمرحوم الشيخ الطاهر أحمد الزاوي، نشر دار الفرجاني، طرابلس، ليبيا. الطبعة الثانية، 1390هـ/ 1971م.

(2) تاريخ طرابلس الغرب، تأليف محمود ناجي، ترجمة الأستاذين: عبد السلام أدهم ومحمد الأسطي، منشورات الجامعة الليبية، كلية الآداب، 1970م.

(3) تاريخ ليبيا في العصر الحديث، منتصف القرن السادس عشر ـ مطلع القرن العشرين، تأليف: نيكولاي ايليتش يروشين، ترجمة الأستاذ الدكتور عماد حاتم، نشر مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1991 ط. بيروت ـ لبنان.

(4) التوثيق العقاري في الشريعة الإسلامية، جمعية محمود الزريقي، طبع المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس 1985م.

(5) التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الإفرنكية والقبطية، المجلد الثاني، من سنة 751هـ إلى سنة 1500هـ، تأليف اللواء محمد مختار باشا، دراسة وتحقيق وتكملة الدكتور محمد عمارة، نشر المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت الطبعة الأولى 1400هـ/ 1980م.

(6) دليل المؤلفين العرب الليبيين، أشرف على إعداده الأستاذ طاهر محمد الشويهدي، دار الكتب الوطنية، أمانة الإعلام والثقافة، طرابلس 1397هـ/ 1977م.

(7) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد بن مخلوف، دار الكتاب العربي، بيروت، بلا تاريخ.

(8) شرح ألفاظ الواقفين والقسمة على المستحقين، تأليف أبي زكريا يحيى بن محمد بن محمد الرعيني الطرابلسي المكي، المعروف بالحطاب (ت 995هـ) تقديم وتحقيق، الدكتور جمعة محمود الزريقي، نشر كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس 1995م.

(9) صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، 1412هـ/ 1991م.

(10) القوانين الفقهية، تأليف محمد بن أحمد بن جزي الكلبي، (ت 741هـ) مطبعة الأمنية الرباط، ط. ثالثة، 1382هـ/ 1962م.

(11) مجموع الإفادة في علم الشهادة، تأليف سيدي محمد البشير التواتي، سنة 1282هـ الطبعة التونسية، الطبعة الرابعة، 1346هـ، تونس.

(12) معجم البلدان الليبية، تأليف المرحوم الشيخ الطاهر أحمد الزاوي، دار مكتبة النور طرابلس، الطبعة الأولى، 1388هـ/ 1968م ليبيا.

(13) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، رتبه ونظمه لفيف من المستشرقين، ونشره الدكتور أ. ي. ونسنك، مكتبة بريل في مدينة ليدن سنة 1936م.

(14) معجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربية، تأليف عمر رضا كحالة، الناشر مكتبة المثنى بيروت، ودار إحياء التراث العربي.

(15) المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، تأليف أحمد النائب الأنصاري (ت 1335هـ/ 1914م) الجزء الأول، نشر من دون تحقيق، مكتبة الفرجاني ـ طرابلس ليبيا، الجزء الثاني، نشر بتحقيق الأستاذ الطاهر أحمد الزاوي سنة 1961م. مكتبة الفرجاني أيضاً.

(16) نظام الشهر العقاري في الشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة مع نظام السجل العيني، جمعة محمود الزريقي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1408هـ/ 1988م.

(17) نفحات النسرين والريحان فيمن كان بطرابلس من الأعيان، تأليف أحمد النائب الأنصاري (ت 1335هـ/ 1914م). تحقيق وتقديم الأستاذ على مصطفى المصراتي، منشورات المكتب التجاري، بيروت 1968م.

الشيخ فالح الظاهري المدني ومساهمته في كتاب المنهل العذب(*)

يعتبر كتاب المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب من المصادر الرئيسية في تاريخ ليبيا، وهو من تأليف المؤرخ الجليل الأستاذ أحمد بك النائب الأنصاري، والمتوفى سنة 1335هـ/ 1914م، ولا يعادل الكتاب في مصادر تاريخ البلاد سوى كتاب التذكار فيمن ملك طرابلس ومن كان فيها من الأخيار، لمؤلفه العالم الجليل الأستاذ محمد بن خليل بن غلبون[1]، فهذان الكتابان من أهم ما كتبه أبناء ليبيا في تاريخ بلادهم، وعليهما اعتمد المؤرخون في العصر الحديث، وقد طبع كتاب المنهل العذب لأول مرة سنة 1317هـ/ 1899ف، وقد ساهم في تهذيبه ومراجعته أحد العلماء من مدينة الرسول ﷺ، وبمناسبة الذكرى المئوية لظهور الكتاب، وعرفاناً بحق المؤلف وإحياء لذكراه، وتذكير الأجيال الحاضرة بجهده وفضله، وما قدّمه من خدمة كبيرة لبلاده، رأت اللجنة المشرفة على الندوة، والعنصر الفعال فيها هو الأخ العزيز الأستاذ عمار جحيدر، أن يشمل الوفاء مهذب

(*) مشاركة في ندوة حول مرور مائة سنة على طباعة كتاب المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، التي نظمها مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية بتاريخ 1999ف.

الكتاب الشيخ فالح الظاهري المدني، تقديراً لجهده وفضله ووفائه لهذه البلاد التي عاش فيها ردحاً من الزمن، وأسندت إليّ هذه المهمة لأحظى بشرف المساهمة في هذه الندوة التي يشرف عليها مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، الذي أخذ على عاتقه مشروع تدوين التاريخ الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وهو ما تحتاجه بلادنا إلى أجيالها الحاضرة والمقبلة، ويقع علينا واجب المساهمة في ذلك.

نحاول في هذه الورقات التعريف بذلك العلم الذي ساهم في تاريخ ليبيا، وتسليط الضوء على حياته وسيرته وعلاقته ببلادنا، مع بيان مساهمته العلمية وأثرها على هذا الكتاب، وذلك من خلال ما تيسر لدينا من مصادر، ونقسم البحث إلى فرعين، الأول للتعريف به، والثاني لبيان مساهمته وأثرها على الكتاب.

أولاً: التعريف بالشيخ فالح الظاهري المدني :

هو الشيخ فالح بن محمد بن عبد الله بن فالح الظاهري المهنوي[2] ويكنّى بأبي اليسر، وينتسب إلى عرب الظواهر قبيلة في الحجاز، لم تذكر المصادر تاريخاً محدداً لمولده، بل تذكر أنه في سنة 1271هـ كان دون البلوغ، فإذا افترضنا أنه كان في الرابعة عشرة من عمره، فيكون ميلاده على التقريب سنة 1257 هـ توافق سنة 1841ف، التقى الإمام محمد بن علي السنوسي الحسني الخطابي في المدينة المنورة يوم 25 ذي القعدة سنة 1268 هـ توافق تقريباً 3/ 9/ 1852ف، وكان حينذاك قد حفظ القرآن الكريم، واستظهر بعض المنظوم الوجيز في الفقه، ولازم الشيخ المذكور لمدة سبع سنوات، وصحبه خلالها في حلّه وترحاله، وحج معه ثلاث مرات، وتلقّى عنه بعض العلوم، وكان الشيخ يجلّه ويعامله كولده، وله مكانة خاصة عنده، فهو قدوته وشيخ طريقته.

ولازم مدة طويلة المعمر أبا موسى عمران الياصلي الحسني، والعابد

الناسك محمد الطاهر القاني، وأبا الحلم عبد الرحيم بن أحمد الزموري البرقي، الذي تعلّم منه قرض الشعر، ولقي في مكة عام 1269هـ العلاّمة المحدث المعمر أبا الحسن علي بن عبد الحق القوصي الأثري، فأجازه إجازة عامة، وفي المدينة المنورة المحدث الشيخ عبد الغني بن أبي سعيد الدهلوي، وفي مصر أخذ عن الشيخ عليش، والشيخ حسن العدوي الحمزاوي، وأجازه جميع هؤلاء بما لهم عن مشايخهم، كما أخذ عن عالم من دمياط، وهو الشيخ محمد بن الشريف بن عوض الدمياطي.

أمضى الشيخ فالح الظاهري بداية حياته متنقلاً بين الحجاز ومصر وليبيا، وكانت لتحصيل العلم، ثم للتدريس والتأليف، وتذكر الوثائق التاريخية أنه جلس للتدريس في مدينة الجغبوب، وتحلّق حوله التلاميذ، وقد سئل في إحدى المرات وهو في الجغبوب عن خروج المهدي المنتظر؟ فأجابهم بأبيات منسوبة للشيخ الفاسي فيها علامة ظهوره[3] وفي سنة 1323 هـ، توافق سنة 1905ف، دخل الأستانة وعُيِّن فيها لقراءة الحديث بالقصر السلطاني، ويبدو أنه في تلك الفترة التقى الأستاذ أحمد بك النائب الأنصاري الذي كان يشغل آنذاك عضواً في مجلس بلدية اصطنبول، براتب قدره 25 جنيهاً ذهبياً[4]، ونشأت بينهما مودّة ومحبة، فكلاهما عربي مغترب عن المكان الذي تربى وترعرع فيه، وهذه العلاقة العلمية والأخوية كانت سبباً في قيام الشيخ فالح الظاهري بمساعدة الأستاذ أحمد النائب في مراجعة الكتاب.

يتضح من إستعراض حياة الشيخ فالح الظاهري، المنابع التي أخذ منها العلم، والشيوخ الذين تتلمذ عليهم، فأصبح ذا مكانة علمية أهّلته للعمل بدار الخلافة ـ كما سلف ـ كما جعلته يساهم بجهد علمي ظهر جلياً في مؤلفاته، وقد سرد الشيخ عبد الحي الكتاني مؤلفاته عندما ترجم له، وهي على النحو التالي:

1 ـ له هوامش على الصحيح والموطأ في عدة أسفار ذكر الشيخ الكتاني

أنه اطّلع عليها.

2 ـ له منظومة في الإصلاح جاء في أولها:

خير الأمور الوسط الوسيط   وشرها الإفراط والتفريط

وهذه منظومة في المصطلح   يقبلها كل فؤاد قد صلح

ذكرت فيها كل حد جيد   يحمدني عليه كل سيدي

3 ـ له مدوّن في الفقه على مذهب الأثر وهو يضم كتابين:

أ ـ الكبير اسمه أنجع المساعي في الجمع بين صفتي السامع والواعي ويقع في 581 صفحة.

ب ـ الصغير اسمه صحائف العامل بالشرع الكامل، ويقع في 42 صفحة، قال في أوله: وضعت هذه الصحائف عبارة عن معنى الأحاديث الشفوية والأفعال المصطفية وأضفت إليها بعض الإفهام، لأئمة السلف الأعلام، فمن جعلها سميره، بل أميره، فهو المدني الماهر، والبقية الذي لم يزل على الحق ظاهر.

4 ـ له ثبت مكوّن من ثلاثة كتب:

أ ـ الكبير: شيم البارق من ديم المهارق.

ب ـ الوسط: ما تشد إليه في الحال حاجة الطالب الرحال.

ج ـ الصغير: حسن الوفاء لإخوان الصفاء، وهو مطبوع.

وبعد هذه الحياة الحافلة بالعلم والعطاء، والتنقل من مكان إلى آخر، عاد الشيخ فالح الظاهري إلى المدينة المنورة، حيث ضعفت قواه، وانتقل إلى رحمة الله في شوال 1328 هـ [5]، توافق 15 يناير 1910.

يتضح من سرد مؤلفاته المكانة العلمية التي وصل إليها، وهي التي

كانت حافزاً ـ فيما يبدو ـ على أن يعرض عليه الأستاذ أحمد بك النائب كتابه المنهل العذب، لكي يراجعه ويحاول تصحيح ما فيه من أخطاء، فالشيخ فالح الظاهري تربطه علاقة مع ليبيا تستحق أن يلقى عليها بعض الأضواء.

لم يكن الشيخ فالح الظاهري صديقاً لمؤلف الكتاب فحسب، حيث جمعت بينهما ظروف الإقامة في عاصمة الخلافة الإسلامية، بل له علاقة طيبة مع ليبيا وسكانها، فقد قال في تقريظه للكتاب: «مع أني قد أقمت بهذا الصقع (يقصد ليبيا) مدة هي زمن الشباب، وبلوت من أخباره وعوائد أهله القديمة والحديثة ما لا يطرقني ارتياب، وعرفت قبائله وعرفوني، وألفتهم وألفوني، وصار لي من التلامذة الأنجاب والأصدقاء الأحباب من جبل نفوسة إلى صفراء إسكندرية المحروسة»[6]، فهذه الخبرة بالبلاد وسكانها، ومعرفته لمدنها وقراها، وعلاقته بأهلها، هي التي كانت الدافع على قيامه بمراجعة الكتاب وتهذيب ألفاظه والتعليق عليه.

وقيامه بهذا العمل يعد تزكية من هذا العالم الجليل للأستاذ أحمد النائب، وقد صدرت من الشيخ فالح، وهو العالم بأحوال البلاد وتاريخها، لقضائه فترة لا يُستهان بها، وعاش في شبابه بين ربوعها وسهولها وجبالها، إذ يتضح من تعريفه لبعض المدن والمناطق والعيون والسهول والأودية، أنه زار تلك الأماكن واطّلع عليها عن كثب، وليس من رأى واحتك بالناس كمن قرأ في الكتب أو سمع الروايات، وشهادته في ليبيا تدل على خبير مطّلع، فإشارته إلى سكانها بأنهم «محتد ذوي النفوس الأبية من عرب صرحا، وذوي قرب صلحا» فيها ما يدل إجمالاً على شعب سليل العروبة وأمجادها، بم تضمُّه من علماء نابهين ورجال صالحين، وأجمل القول في عبارة مختصرة، لأنه في باب التقريظ وليس التأليف، فقال: «إن صقع المدينة المذكورة احتوى على أخبار حقها أن

تجمع وتستوجب أن يصغى إليها ويسمع»[7]، وتلك شهادة على أن ليبيا لم تكن عبر التاريخ خالية من العلم والعلماء، أو من الأدباء والشعراء، أو من الرجال الأفذاذ، فلها تاريخ حافل بالأحداث، مليء بمظاهر الحضارة، ساهمت بما لديها في التراث الفقهي والعلمي والأدبي والصوفي وكانت مدنها حواضر كبيرة يأوي إليها طلاب العلم، وبواديها تعج بالعلماء ومرابط الجهاد، وتحافظ على خيرات البلاد.

وإذا كان ذلك دافعاً قوياً للشيخ فالح الظاهري في مساهمته التاريخية، فعلاقته بمؤلف الكتاب كانت حميمة، ولا يستهان بدورها أيضاً، فقد جمعتهما ظروف العمل في الأستانة دار الخلافة آنذاك، ونشأت بينهما علاقة قوية يسودها الاحترام والمحبة، ويبدو أن الأستاذ أحمد بك النائب كان أصغر سناً من الشيخ فالح، فلا يستغرب إذن أن يحترمه مؤلف الكتاب لعلمه وسنِّه، وقدومه من بلد الحبيب سيدنا محمد ﷺ، نفهم ذلك مما قاله الشيخ فالح عن المؤلف في تقريظه، حيث قال: «قد تصفحت ما جمعه الابن الشاب الوجيه، الفاضل النبيه الذكي الألمعي، السميدع اللوذعي، السيد أحمد بن الشيخ الأمجد مولانا حسين النائب الأوسي الأنصاري»[8]، فهذه العبارات تدل على الاحترام، وأن الصفات التي حلاه بها تدل على قوة العلاقات التي كانت سائدة بينهما، ويكفي أنه جعله في مقام ابنه، وذلك مبلغ الاعتزاز.

ثانياً: مساهمته في كتاب المنهل العذب:

أشاد الشيخ فالح الظاهري بكتاب المنهل العذب، وبيَّن الأسباب التي دفعته إلى تصفُّح الكتاب ومحاولة إصلاحه، وهي معرفته بالمؤلف وإعجابه به، ومعرفته بالبلاد وأخبارها التي يجب أن تدوَّن لتكون مرجعاً تاريخياً للأجيال اللاحقة، أما عن مساهمته في الكتاب، فقد قال عنه بعد

اطّلاعه على ما كتبه المؤلف: «إلا أنه ـ أي الكتاب ـ لما كان بالعبارة المألوفة الدارجة، وهي النافعة لكل ناشر مدارجة، خشيت عليه من كل غبيّ متقعر في نحوه، سكران بعقار إعجابه بنفسه، لا يميّز غيم يومه من صحوه»[9]، وبذلك حدد الخطأ الموجود في الكتاب، ويتمثل في وجود عبارات باللهجة الدارجة، والغالب على الظن أنها من اللهجة الدارجة الليبية الممزوجة بالتركية، التي يعرفها المؤلف، باعتباره عاش الفترة الأولى من حياته في طرابلس، كما يعرفها الشيخ فالح الظاهري الذي قضى فيها فترة لا بأس بها، والخطأ الثاني بحسبما يتضح من كلامه، وجود بعض الأخطاء النحوية التي تحتاج إلى إصلاح، وقد يعود ذلك إلى أن المؤلف كانت ثقافته بالتركية، رغم أن المصادر التي ترجمت له تقول بأنه درس في المدرسة الرشدية، ثم واصل بصورة خصوصية دراسة الصرف والنحو والمنطق[10]، ويبدو أن سفره إلى تركيا قد أثّر على لغته وقت تأليف الكتاب، أو جارى الحالة السائدة هناك.

وقد لاحظ المرحوم الأستاذ الطاهر أحمد الزاوي ضعف الأسلوب الذي جاء في الجزء الثاني من كتاب المنهل العذب، ولم تشمله عناية الشيخ فالح الظاهري، فقال في أحد تعليقاته: هذا النوع من الإنشاء الركيك التعبير الثقيل على السمع كان متعارفاً في العهد التركي، يجاري به الكتّاب العرب الوضع القائم إذ ذاك، وهو إن دل على شيء، فإنما يدل على التملق لكسر حدة الغطرسة التي كان الترك يعاملون بها العرب، وهو نوع من اضطهاد اللغة العربية التي كان الترك يعلمونها باللغة التركية في بعض البلاد العربية[11].

بعد تحديد الشيخ فالح الظاهري لهاتين الملاحظتين على الكتاب، فما هو العمل الذي قام به؟ ذكر في تقريظه ذلك فقال: «فلا ريب أن عوّذته بنفت القلم، وأزلت عن حسن تركيبه مكره الألم، ومسحت عليه،

وأضفت شيئاً من متن العلم إليه، يعجبك سلسل معينه وتسفحه، وميزته بقولي: قال متصفحه واهتممت به هذا الاهتمام تتميماً للمرام»[12].

وإذ نحاول تحليل كلمات المؤلف المسجوعة النابعة من علمه الغزير بالمصطلحات العربية القحة، ومنها الغريب الذي لم يعد مستعملاً في عصر المؤلف، حيث سادت اللغة التركية على اللغة العربية، نجد أنه ليس بالمستغرب على متبحر في العلم مثله، أن يسلِّم بالصيغ الواهية رغم صحتها، ناهيك بالألفاظ الدارجة، وإذا حاولنا معرفة ما قام به من تصحيح نحوي لصيغ الكتاب، فلن نعثر عليها لأن المصحح لم يوضحها، أي لا يظهر الأصل غير الصحيح حتى يتبيَّن الصواب المصحح، أو اللفظ الذي كان دارجاً في الأصل، وما تم به من استبداله، وإذا حصرنا ما قام به في قوله قال مصححه، فنجده مدرجاً جميعه في هامش الكتاب، وهو في متناول الحصر، حيث يوجد في هامش الكتاب ما يقارب من خمس وأربعين ملاحظة وتعليق، شملت الأمور التالية، فأكثرها كان للتعريف بالمدن والمناطق داخل ليبيا، وقد غطى أغلب المناطق موزعة على مختلف الجهات[13] وهذا يدل على زيارته ومعرفته لها، وبقية ملاحظاته شملت بيان بحر قصيدتين فقط، وأربع ملاحظات تصحيح وإضافة، وضبط بعض الكلمات والأسماء، وتفسير كلمة، وإشارة إلى زيارته لأحد الأماكن[14]، والتعريف بمذهب الأباضية، والتعريف ببعض الصحابة، وهي قليلة جداً إذا ما قورنت بمادة الكتاب والمعلومات الواردة فيه، وقد اقتصرت الملاحظات على الجزء الأول من الكتاب فقط، أما الجزء الثاني فلا توجد عليه أيّ ملاحظات تدل على مراجعته للكتاب[15].

ومع هذا لا يمكن الجزم أن ذلك كل ما قام به الشيخ فالح الظاهري من عمل في الكتاب، لكنه ما وجد على النسخة المطبوعة المتداولة، لأن الكتاب تعرَّض للحذف والنقص في مادته العلمية، من قبل الرقابة التي

تفرضها السلطة العثمانية آنذاك، فقد ذكر أستاذنا الفاضل علي مصطفى المصراتي أن كل ما يتعلق بتاريخ العرب وذكر أمجادهم، قبل حكم الأتراك للبلاد، قد تم حذفه، أو الشطب عليه من كتاب المنهل العذب[16].

تلك هي جهود الشيخ فالح الظاهري في مراجعة وتصحيح كتاب المنهل العذب، ومهما كانت تلك الجهود فهي مشكورة، لأنه ساهم بشكل أو بآخر في مادة الكتاب، ويبدو من أسلوبه في التقريظ، وسرد تحصيله العلمي ومؤلفاته، أنه متمكن في العلوم ومتفقّه في اللغة العربية وآدابها، أساليب استعمالها ومشتقاتها، وذلك ما جعل الكتاب يخرج بهذه الصورة التي هو عليها، فجزاه الله عنا وعن المؤلف خيراً، ومع ذلك يجب البحث عن مؤلفاته الأخرى التي ذكرت في البداية والوقوف عليها، إذ ربما تحتوي على إفادات أو إشارات تاريخية تتعلق ببلادنا، فالملاحظ أن الأستاذ أحمد النائب قد اعتمد في ترجمة الشيخ السنوسي على الشيخ فالح الظاهري، ونقلها عنه في ص368، ولم يذكر مكان ورودها، ويتضح من السرد أنها مكتوبة في أحد المصادر، وربما توجد تراجم أو حوادث تاريخية تتعلق بليبيا، قد ذكرها أو أشار إليها الشيخ فالح في أحد كتبه، حيث أقام فيها فترة من الزمن، وله علاقة مع سكانها ومعرفة جيدة بمناطقها، وقد استغرب الشيخ عبد الحي الكتاني رواية الشيخ فالح الظاهري عن شيخين كلاهما أخذ عن الشهاب الطبولي الطرابلسي[17]، ولم أجد تفسيراً لهذا الاستغراب اللهم إلا أخذ الشيخ السنوسي عن أحد علماء ليبيا آنذاك، وهو القادم من المغرب والمجاز من القرويين، هذا تخمين فقط، وذلك الذي يدعو إلى الوقوف على كتب الشيخ فالح الظاهري الأخرى، لمعرفة المزيد من أعلام ليبيا والحركة الثقافية آنذاك، ويحفز الهمم على دراسة حياة أعلام ليبيا باستفاضة. والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

(1) طبع الكتاب مرتان بعناية وتحقيق المرحوم الأستاذ الطاهر أحمد الزاوي، وكانت الطبعة الثانية من طريق مكتبة النور في طرابلس سنة 1386 هـ الموافق 1967ف.

(2) ترجم له الشيخ عبد الحي الكتاني في الجزء الثاني من كتاب (فهرس الفهارس والإثبات ومعجم المعاجم المشيخات والمسلسلات)، وهي ترجمة وافية في ثلاث صفحات، 260 ـ 262، طبع الكتاب سنة 1347 هـ في المغرب.

(3) كتاب (الروض الحافل والمجموع الشامل لبعض الرسائل والنوازل)، تأليف الشيخ محمد الإمام الزنتاني الذويبي، مخطوط صفحة 106.

(4) مقدمة كتاب (نفحات النسرين) الأستاذ علي مصطفى المصراتي، صفحة 11، الطبعة الأولى، سنة 1963ف، المكتب التجاري بيروت.

(5) فهرس الفهارس، المصدر السابق صفحة 2/262.

(6) لعلها صحراء إسكندرية، وتقع غربها حيث امتداد القبائل الليبية.

(7) تقريظ الشيخ فالح الظاهري المدرج بآخر كتاب المنهل العذب الجزء الأول صفحة 389 ـ 392.

(8) تقريظ الشيخ فالح الظاهري.

(9) المصدر السابق.

(10) المذكرة المعدّة من مركز جهاد الليبيين بشأن الندوة، صفحة 1.

(11) تعليق الأستاذ الطاهر أحمد الزاوي على الجزء الثاني من كتاب المنهل العذب، هامش صفحة 11.

(12) تقريظ الشيخ فالح الظاهري.

(13) شملت تعريفات الشيخ فالح الظاهري الأماكن التالية: قرقارش، فزان،

تاورغاء، وادي الحياة (الأجال)، درنة، مصراتة، وداي الهيرة، منطقة الجديد، سرت، مرزق، عين وزغة، وادي إحسان بتاورغاء، شكشوك، الزعفران، بنغازي، خليج البونبة.

(14) ذكر في هامش صفحة 31 أنه زار قبر الصحابي رويفع الأنصاري رضي الله عنه سنة 1273 هـ .

(15) يتبين من الجزء الثاني من المنهل العذب عدم وجود ما يدل على مراجعته من الشيخ فالح، فاقتصر عمله فيما يبدو على الجزء الأول فقط، وقد طبع الجزء الثاني سنة 1961ف، بإشراف المرحوم الأستاذ الطاهر أحمد الزاوي الطرابلسي، مطبعة الاستقامة القاهرة.

(16) مقدمة تحقيق كتاب نفحات النسرين والريحان، للأستاذ علي مصطفى المصراتي، ص22.

(17) هو الإمام المسند المعمر أحمد بن أبي زيد عبد الرحمن بن أبي طبل الطرابلسي المشهور بالطبولي، يروي عن محمد الصادق بن ريسون، وعمر بن محمد بن علي الحساني الطرابلسي، والصعيدي، والحفني، والدردير، ومرتضى الزبيدي، والدسوقي، ومحمد الكانمي، توفي سنة 1254 هـ تقريباً سنة 1838ف. أعلام ليبيا، للمرحوم الشيخ الطاهر أحمد الزاوي، ص46.

كتاب تذييل المعيار

للشيخ عبد السلام بن عثمان التاجوري(*)

1058 هـ 1648م ـ 1139 هـ ـ 1726ف

علمت بهذا الكتاب من سؤال وجَّهه إليّ ذلك الكتبي المغربي، وهو رجل يدير مكتبة في الرباط، ويتعاطى بيع المخطوطات القديمة، من أجل ذلك يقوم باستقصاء أخبارها، ويبحث عنها في كل مكان، فقلت في نفسي آنذاك: كيف لا تعرف ما لدينا من آثار مكتوبة ويعرفه غيرنا؟ وانتهزت أول فرصة للبحث عنه، فعثرت عليه قابعاً في خزانة الأوقاف التي ضمَّها مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، فحمدت الله على وجوده رغم أنه مبتور الأول، واستغربت بقاء هذا الأثر دون تحقيق ودراسة حتى الآن، أو طبعه مثلما طبع كثير من الكتب دون تحقيق، ويكفي اسمه المقترن بكتاب المعيار للونشريسي لينال شهرته، إن لم نقل مكانته العلمية في مجال الفتاوى، غير أن النقد الذي وجَّهه المؤرخ ابن غلبون لهذا الكتاب ومؤلفه، قد يكون سبباً في انصراف المحققين عنه، ورغم ذلك وقع التهافت عليه مؤخراً من بعض الطلبة للشروع في تحقيقه،

(*) نشر في العدد الثامن عشر من مجلة كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، 2001ف.

وأبدى بعضهم رغباتهم للقيام بذلك، ومع هذه الأماني لم يوفق أحد منهم حتى الآن في إظهار الكتاب، وقد قمت مؤخراً بتوجيه أحد طلاب الدراسات العليا لتحقيقه، وزكَّيته لتسجيل الموضوع في أطروحة جامعية، ويبدو أنه لم يفلح بعد، وبقي الكتاب نائماً في خزانته، ومن المحتمل أن تكون لعنة ابن غلبون قد أصابته، ورغبة في إثارة موضوعه، وما يضمُّه من مادة علمية، رأيت التعريف بالكتاب ومؤلفه، ومناقشة النقد الذي تعرَّض له.

أولاً: التعريف بمؤلف الكتاب:

هو الشيخ الفقيه عبد السلام بن عثمان بن عز الدين بن عبد الوهاب بن الشيخ عبد السلام الأسمر[1] ولد في إحدى قرى مدينة تاجوراء سنة 1058 هـ/ 1648ف، بدأ تعليمه في زاوية مكرم حيث تلقَّى مبادىء الكتابة، ثم تتلمذ على بعض الشيوخ من معلِّمي القرآن الكريم واللغة العربية في تاجوراء، منهم الشيخ عبد الله الحمروشي، والشيخ محمد عريبي، وبعد حصوله على قسط وافر من التعليم ذهب إلى مدينة طرابلس سنة 1074 هـ/ 1664م حيث تتلمذ على الشيخ أحمد المكني (1042 ـ 1100 هـ) وعلى الشيخ محمد بن مقيل (1054 ـ 1100 هـ) وعلى غيرهما من علماء طرابلس وتاجوراء، واستمر في التردد على المدينتين إلى سنة 1077 هـ/ 1667م، عندما قامت الثورة على عثمان باشا الساقزلي بسبب جوره وظلمه للرعية، وفرض الضرائب عليهم، وشراء البضائع وأموال الغنائم بأغلى الأسعار، فقام عليه الناس مع قليل من العسكر ومنهم أهل تاجوراء، فأعد الوالي جيشاً وذهب إلى تاجوراء لتأديب المتمردين[2] وبسبب ذلك انتقل المترجم له مع أسرته إلى طرابلس، والتحق بزاوية المشاط، وأكمل ثلاثة أرباع القرآن الكريم في سنة واحدة[3]، . وأخذ الطريقة الصوفية عن سيدي أبي راوي بن محمد

الدوفاني بن عمران بن عبد السلام الأسمر (1043 هـ ـ 1088 هـ) كما درس على الشيخ علي الفرجاني، وهو من علماء تونس، وقد ترجم له في كتابه فتح العليم، وذكر شيوخه، ثم قال في آخرها: وأجازني أنا وجماعة، منهم العالم الصالح سيدي علي النوري الصفاقسي[4].

وتشير المصادر إلى أن المترجم له تربطه صداقة وودّ مع الشيخ أبي العباس أحمد بن محمد بن ناصر الدرعي، حيث التقاه أثناء رحلته إلى طرابلس عام 1121 هـ ، ورغم أنه ذكره في رحلته: أنه من أهل الود، لكنه لم يحلِّيه بأي صفة علمية، فقال: والأخ في الله سيدي عبد السلام بن عثمان، وذكر له مأثرة طيبة، وهي قيامه بحفر بئر للسبيل في تورغت، وغرس بجانبه شجرة توت، فكانت البئر والشجرة محطة للقوافل، وخصوصاً في زمن القيظ[5] كما التقى قبل ذلك الإمام أبا الحسن علي بن اليوسي، وهو من كبار علماء المغرب، أثناء رحلته للحج حيث أقام في طرابلس مدة عشرة أيام، كان خلالها في ضيافة مفتي البلاد آنذاك الشيخ محمد بن أحمد المكني، وأثناء ذلك وقعت مذاكرات ومناقشات علمية، ولا يستبعد قيام الإمام اليوسي بإعطاء بعض الدروس على الحاضرين الذين استغلوا فرصة وجوده للاستفادة من علمه الواسع، وهي طريقة متَّبعة لدى علماء ليبيا، وخصوصاً ممن لم تكن لهم رحلة علمية، وعقب هذه المدة، قام الشيخ عبد السلام بن عثمان التاجوري بكتابة استدعاء للإمام اليوسي، صاغه شعراً باسم الشيخ المكني، يطلب فيه الإجازة له ولغيره من العلماء، فأجازهم بإجازة شعرية أيضاً، وقد شملت فقهاء طرابلس والشيخ أبا الحسن علي النوري الصفاقسي، وقد كتب الاستدعاء والإجازة على كتاب المحاضرات، وهو من مؤلفات الإمام اليوسي[6].

يتضح من سرد شيوخه الذين أخذ عنهم، أنه كوّن حصيلة علمية جيدة، رغم أنه لم يرتحل في طلب العلم، حيث لم يعرف مكان أخذه

على الشيخ علي الفرجاني، وأصبحت له مكانة اجتماعية مرموقة، قال عنه المؤرخ أحمد النائب: برع في علم الشريعة وعلوم التصرف، وكان خيراً، مرشداً هادياً، داعياً للحق، ملازماً للطاعة، حسن الخلق لطيف الطباع، كريماً، مأوى للغريب، جامعاً للأخلاق الحميدة، ومن خيار عباد الله الصالحين المتمسكين بالسنَّة[7]، وحلاه ابن مخلوف بالعالم الماجد الفاضل، سلالة الأماجد الأفاضل، الولي الصالح العامل الشيخ سيدي عبد السلام المشتهر بالعالم[8] وصفة العالم لم أجدها في غير هذا المصدر، لكني سمعتها تتردد على بعض الألسنة، ومهما يكن من أمر، فالرجل ذو مكانة علمية غير خافية بدليل مؤلفاته، بيد أن جانب التصوف والتعمق في علومه قد غلب على صفته العلمية، يبدو ذلك واضحاً من النعوت التي أسبغت عليه، ويعود اختيار هذا الموضوع لبحث الجانب العلمي لهذا الشيخ من خلال كتابه تذييل المعيار، وقد نسبت إليه المصادر عدة مؤلفات، منها ما هو حقيقة من تأليفه، ومنها موضع شك، وفيما يلي بيان بذلك:

1 ـ فتح العليم في مناقب الشيخ عبد السلام بن سليم.

2 ـ تذييل المعيار، في الفتاوي.

3 ـ شرح على مختصر خليل، أو كتابة على المختصر.

4 ـ الإشارات لبعض ما في طرابلس الغرب من المزارات.

5 ـ أجوبة على الفاسي.

6 ـ الوصية الكبرى.

نشير في البداية إلى أن الكتابين الأول والثاني، فتح العليم وتذييل المعيار هي من مؤلفاته، إذ أجمعت المصادر القديمة والحديثة على نسبتهما إليه، أما الكتاب الثالث، فقد ورد بعدة أسماء منها: شرح على

مختصر خليل، وكتابة على مختصر خليل، والصحيح من ذلك ما ذكره ابن غلبون المعاصر للمؤلف حيث قال: وله كتابة على المختصر زعم أنه اختصر بها شرح الشيخ عبد الباقي عليه[9] والمقصود به الشيخ محمد عبد الباقي الزرقاني (ت1122 هـ/1710ف) له عدة كتب، منها شرحه على المختصر، وشرح على الموطأ[10] وعبارة ابن غلبون يستفاد منها وجود الكتاب ونسبته إليه، بصرف النظر عن أهميته، وفيما يتعلق بكتاب الإشارات فلم يرد ذكره إلا في دليل المؤلفين العرب الليبيين فقط، غير أن الأستاذ علي مصطفى المصراتي، قام بدراسة نقدية لهذا الكتاب، وعرض مادته العلمية ونسبه إلى المؤلف[11].

أما ما ورد في دليل المؤلفين العرب الليبيين من نسبة كتابين آخرين له، وهما: أجوبة على الفاسي، والوصية الكبرى، فالأول قد يكون مذكوراً في كتاب مختصر تاريخ الشيخ سيدي عبد السلام الأسمر، لمؤلفه سالم بن حمودة، وهو الذي اعتمده جامعو دليل المؤلفين، ولم تذكره مصادر أخرى، والكتاب الثاني لا أعتقد نسبته إليه، فلا يعرف في تاريخ ليبيا الثقافي مؤلف باسم الوصية الكبرى، إلا الشيخ عبد السلام الأسمر رحمه الله[12]، وله أيضاً الوصية الصغرى، وهي التي نقلها الشيخ عبد السلام بن عثمان التاجوري في كتابه فتح العليم، وعنه نقلها محمد مخلوف في كتابه مواهب الرحيم في مناقب مولانا الشيخ سيدي عبد السلام بن سليم[13]، وهو اختصار لكتاب الشيخ كريم الدين البرموني، بعنوان تنقيح روضة الأزهار ومنية السادات الأبرار في مناقب سيدي عبد السلام الأسمر[14] وربما اعتبرها بعضهم من مؤلفات الشيخ المترجم له، لأنه نقل الوصية الصغرى ضمن كتابه فتح العليم، ومن يدري فلعل له مؤلفات أخرى قد يكشف الزمن عنها.

وبهذه المناسبة نقوم بتصحيح خطأ ورد في كتاب أعلام ليبيا، ودليل

المؤلفين العرب الليبيين، فقد ترجم المرحوم الشيخ الطاهر الزاوي لعلمين يحملان اسماً متقارباً، وهما: عبد السلام بن صالح بن عثمان بن عز الدين بن عبد الوهاب بن عبد السلام الأسمر (ص217) ولم يذكر تاريخ ميلاده ووفاته، ويبدو من ذكر شيوخه أنه أخذ عن علماء في المشرق والمغرب، دون ذكر مصدر المعلومات، وفي صفحة 219 ترجم لعلم اسمه، عبد السلام بن عثمان التاجوري، وهو المترجم له هنا، حيث ذكر أنه ولد في تاجوراء، وأخذ العلم في طرابلس، ولم تكن له رحلة، ونسب إليه كتاب تذليل المعيار، وكتاب فتح العليم، واعتمد في الترجمة على ما ورد في كتاب التذكار لابن غلبون، والمنهل العذب لأحمد النائب[15] والفرق بينهما في الاسم، الأول: عبد السلام بن صالح بن عثمان... إلخ، والثاني: عبد السلام بن عثمان، وجاء دليل المؤلفين ليعتمد على هذه المعلومات، بل ويحرفها ويوحد اسمهما، فترجم للأول تحت رقم 148 باسم عبد السلام بن عثمان التاجوري، ونُسِب إليه: تذييل المعيار، وفتح العليم، وشرح علي مختصر خليل، وترجم للثاني تحت رقم 49، باسم عبد السلام بن عثمان بن عز الدين... إلخ، والحقيقة أن هاتين الترجمين لشخصية واحدة، وهو عبد السلام بن عثمان بن عز الدين بن عبد الوهاب بن عبد السلام الأسمر الفيتوري.

ومنشأ الخطأ في ذلك الترجمة المحرَّفة التي وردت في شجرة النور الزكية تحت رقم 1243، وفيها: أبو محمد عبد السلام بن صالح بن عثمان بن عز الدين... إلخ، ثم ذكر الشيوخ الذي أخذ عنهم، وهم علماء من المغرب وتونس ومصر، ثم قال: ألّف فتح العليم في ترجمة جده عبد السلام بن سليم، لم أقف على وفاته[16] والغريب أن صاحب شجرة النور قد ذكر اسم المترجم له صحيحاً في كتابه مواهب الرحيم، وقد اعتمد على كتابه فتح العليم، فقال: سيدي عبد السلام المشتهر بالعالم ابن الشيخ الصالح سيدي عثمان، ابن الشيخ الصالح سيدي عز

الدين، ابن الولي الصالح الكامل سيدي عبد الوهاب، ابن قطب الأقطاب سيدي عبد السلام بن سليم، ثم ذكر بعض شيوخه، ومن ضمنهم الشيخ علي الفرجاني الذي درس على عدد كبير من الشيوخ في الغرب والشرق[17] وعندما وضع الترجمة في شجرة النور تحولت كلمة الشيخ الصالح، إلى ابن صالح، فصار الاسم: عبد السلام بن صالح، وتحوّل شيوخ شيخه علي الفرجاني، إلى شيوخه، فبان الأمر وكأنه شخصية أخرى، لولا ارتباطها بتأليف كتاب فتح العليم، لذا اعتبرها الشيخ الطاهر الزاوي شخصية مستقلة عن التي ورد ذكرها في التذكار والمنهل العذب، فترجم له مستقلاً عنها، وتبعه دليل المؤلفين، وذلك مرجع الخطأ، فهو شخصية واحدة فقط، وقد ضبط ذلك صاحب معجم المؤلفين فلم يترجم إلا لعَلَم واحد منهما، وهو الصحيح فيما نقل[18].

تميزت شخصية الشيخ عبد السلام بن عثمان بالتصوف، وهو الغالب عليه فيما يظهر من الدراسات التي قام بها الأستاذ علي مصطفى المصراتي لكتابيه، فتح العليم والإشارات، حيث استعرض مادتهما العلمية مع التحليل والتعليق، وانتقد المؤلف في بعض الآراء التي قالها، وبعض الروايات التي سردها، وأغلبها في مجال الكرامات وخوارق العادات التي نقلها في كتابيه لبعض الأولياء ممن ترجم لهم، والتصديق بها دون إعمال الفكر، أو الرجوع إلى أحكام الشريعة الإسلامية في مثل هذه الأمور، وفي المقابل أشاد به في بعض المواقف، لقيامه بتسجيل بعض الوقائع التاريخية، والترجمة لبعض الرجال من غير المتصوفة، وقد حمد له ذلك الصنيع إذ حفظ لنا جوانب مهمة من التاريخ كادت تغفل لولا كتابه، ومع ذلك أشار في ثنايا بحثه، وهو يقلب كتاب فتح العليم، عندما قال: وينتقل الكاتب المؤرخ إلى صفة التشريع والفتيا، ويغلب عليه هنا جانب التحقيق في مسائل الفقه والتصوف، أو علاقة بعض التصرفات الصوفية بالأمور الفقهية، ويستند إلى كتاب المعيار للونشريسي في بعض

النقاط[19]. ويبدا يتضح أن كتاب فتح العليم رغم أنه مخصص لدراسة وترجمة شخصية صوفية، وهو عبد السلام الأسمر، إلا أنه يتضمن بعض المباحث الفقهية، يستعين المؤلف فيها بأكبر كتاب في الفتاوى، وهو كتاب المعيار الذي قام بتذييله، وما يؤكد هذه الحقيقة، قيام الوزاني مؤلف كتاب المعيار الجديد، (1299 ـ 1342 هـ) بنقل كلامه في بداية نوازل الصلاة، حيث قال: من خط بعض الأصحاب ما نصه: الحمد لله، من كتاب فتح العليم في مناقب سيدي عبد السلام بن سليم ـ رضي الله عنه ـ أنه كان من عادته تمكين صلاة الصبح حتى يتمكن وقتها. . .[20] وفي ذلك دليل على أن الكتاب فيه من الفقه الجيد، وأن بعض علماء المغرب قد اعتمدوه.

وهكذا كانت حياة الشيخ عبد السلام بن عثمان التاجوري، العالم الجليل والفقيه البارع، والصوفي المتمكن، والمؤرخ المخلص لبلاده وعلمائها وشيوخها، الذين بدأ بالتحصيل العلمي عليهم، ولم تكن له رحلة، لكنه استفاد كثيراً من الطارئين على البلاد، حيث التقى أكثر من عالم وفقيه، ومنهم من أجازه، وساهم في الحركة العلمية بتأليف أكثر من كتاب في مجال الفقه والتاريخ والتراجم والتصوف، فكان ركناً من أركان الحركة الثقافية في عصره، وعندما حان الأجل المحتوم، انتقل إلى رحمة الله تعالى، ليلة الثلاثاء 5 شوال 1139 هـ الموافق 27/ 5/ 1726[21] عليه رحمة الله تعالى، ودفن في تاجوراء.

ثانياً: كتابه تذييل المعيار:

ورد اسم الكتاب بهذه الصيغة في أقدم مصدرين للتاريخ الليبي، التذكار لابن غلبون، وهو معاصر للمؤلف، والمنهل العذب لأحمد النائب، وعنهما نقلت المصادر الحديثة، ومن المؤسف أن النسخة الوحيدة المعروفة لهذا الكتاب في مكتبة الأوقاف بطرابلس هي مبتورة الأول،

ولهذا لم نتمكن من التأكد من الاسم الذي ورد بها، فربما يكون ذيل المعيار بدلاً من التذييل، وهو الذي اشتهر لدى المؤلفين، وقد يكون الاسم مسجوعاً على النحو الذي أطلقه على كتابيه فتح العليم والإشارات، والأمل في ظهور نسخة أخرى تعين على توضيح الاسم ومقدمة المؤلف، والمادة العلمية التي بدأ بها الكتاب.

غير أن المؤلف قد ربط كتابه بكتاب المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل أفريقية والأندلس والمغرب، والمعروف اختصاراً باسم المعيار، وهو من تأليف أبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي، المتوفى في فاس سنة 914 هـ ، وهو من كبار العلماء في الغرب الإسلامي، ولد في غرب الجزائر حوالى عام 834 هـ/ 1431ف، ونشأ في تلمسان، وتلقّى العلم على فقهاء المغرب الأوسط، وبعد بلوغه سن الأربعين انتقل إلى فاس، وأخذ على بعض علمائها، ثم تولى التدريس بها، وألّف مجموعة من الكتب القيّمة من أشهرها كتاب المعيار[22].

يضم معيار الونشريسي مجموعة كثيرة من الفتاوى الصادرة عن علماء المالكية في المسائل التي عرضت عليهم، وأغلبها إن لم نقل جميعها لحوادث وقعت بين الناس في زمن الونشريسي وقبله، وهي ليست مسائل فقهية افتراضية، ولهذا يطلق عليها النوازل لوقوعها فعلاً، وقد صدرت تلك الفتاوى من متأخري الفقهاء ومتقدميهم من فقهاء المالكية في الغرب الإسلامي، من تلاميذ الإمام مالك إلى شيوخ الونشريسي وأقرانه المعاصرين، وقد اعتمد المؤلف على ما تضمُّه مدينة فاس من مكتبات ضخمة، فيها الكثير من اجتهادات فقهاء المغرب والأندلس، أما فتاوى فقهاء المغرب الأوسط والأدنى، فقد اعتمد في نقلها على مصادر قليلة، منها نوازل البرزلي القيرواني (ت844هـ) وكتاب الدرر المكنونة في نوازل مازونة للقاضي المغيلي (ت883هـ)[23] كما يضم الكتاب مجموعة من

الأبحاث والمؤلفات والرسائل الصغيرة في مواضيع محددة، ولهذا لا نجد في معيار الونشريسي فتاوى صادرة عن فقهاء القطر الليبي، إلا من كان منهم يعيش في تونس أو الجزائر، أمثال أحمد بن نصر الداوودي (ت402هـ) وعبد الحميد بن أبي الدنيا الصدفي (ت684هـ)، وقد يكون ذلك سبباً في تأليف كتاب تذييل المعيار، والاستدراك عليه، حتى يغطي النقص الوارد في معيار الونشريسي، لعدم نقله للمسائل التي أفتى فيها فقهاء ليبيا في تلك الفترة، وقبل أن نحاول تقييم الكتاب ومناقشة الأداء التي قيلت في الحط منه والتقليل من شأنه، تقوم باستعراض المادة العلمية التي يضمُّها، ومنهج المؤلف وطريقته في تقسيم أبوابه، وذلك على النحو التالي:

ثالثاً: منهج الكتاب وموضوعاته:

لا يوجد في الوقت الحالي سوى نسخة وحيدة ـ كما سلف القول ـ مكوَّنة من مجلدين، المجلد الأول مبتور البداية، وبالتالي لم نصل إلى مقدمة المؤلف، والتي عادة ما يذكر فيها اسم الكتاب والباعث على التأليف، أو الغرض منه، ومنهجية التأليف، أو الطريقة التي اختارها في الكتابة، والمصادر التي اعتمد عليها، وربما يذكر فيها أيضاً الرغبة التي تلقَّاها لوضعه، أو أنه قام بإهدائه إلى أحد الحكام أو العلماء، على ما جرت به عادة المؤلفين في تلك الآونة، وغير ذلك من المعلومات التي تفيد في إلقاء الضوء على الكتاب، كل ذلك غاب عنا مع ضياع المقدمة، وليس ذلك فحسب، بل يضم الجزء المبتور الفتاوى المتعلقة بالطهارة، فهي التي يبدأ بها عادة في كتب النوازل، وإلى أن يتم العثور على نسخة كاملة، نكتفي بدراسة ما وجد من الكتاب، وهو الجزء الغالب والأعم.

تبدأ النسخة الموجودة بمسائل الاستقبال، والمقصود بذلك استقبال

القبلة يليها مسائل فرائض الصلاة، ومسائل القيام، وباب جامع في الصلاة، ومسائل النفل، ومسائل سجود التلاوة، والمسائل المتعلقة بالمساجد والأئمة وصلاة الجماعة، ومسائل الاستخلاف، ومسائل قصر الصلاة، ومسائل الجمع في السفر، ومسائل الجمعة، ومسائل العيدين والاستسقاء والكسوف، ومسائل الجنائز، وفصل في كيفية تغسيل الميت، وكتاب الزكاة، ومسائل مصرف الزكاة، ومسائل زكاة الفطر، وكتاب الحج، وكتاب مسائل الذكاة، وكتاب الأطعمة والأشربة، وكتاب الأضحية والعقيقة، وكتاب مسائل الأيمان والنذور، ومسائل الجزية، وكتاب النكاح وتوابعه، ومسائل الصداق، ومسائل الجهاز، ومسائل الوليمة، ومسائل القسم للزوجات، ومسائل النشوز، وباب جامع لمسائل من الخلع وتوابعه، وكتاب الطلاق، وكتاب المفقود والغائب والمعسر بالنفقة، وكتاب النفقات، وكتاب الرضاع، وكتاب الحضانة، وكتاب البيوع، وهو آخر المجلد الأول.

أما المجلد الثاني، فيبدأ بباب جامع لمسائل البيوع، ثم مسائل السلم، ومسائل القرض، وكتاب الرهن، وكتاب التفليس، وكتاب الحجر، وكتاب الحوالة والضمان، وكتاب الشركة، وكتاب الإيداع، والمقصود به الوديعة، وكتاب العارية، وكتاب الوكالة، ومسائل في الاستلحاق، وكتاب الغضب والتعدي، وكتاب الشفعة، وكتاب القسمة، وكتاب القراض، ومسائل كراء الدواب، وكتاب الجعل والكراء، وكتاب إحياء الموات، وكتاب الوقف، وكتب الهبة والصدقة، وسائر التبرعات وهدية الثواب، وكتاب القضاء، وكتاب الشهادات، ومسائل الحيازة، وكتاب الدماء، وكتاب البغي والحرابة، وكتاب الزني، وكتاب القذف والسرقة، وكتاب الشرب، وكتاب العتق، وكتاب التدبير، وكتاب الولاء، وكتاب الوصايا، وكتاب المواريث والفرائض، ثم كتاب الجامع لمسائل متفرقة من أبواب شتى، الباب الأول في ذكر آداب تلاوة القرآن، والباب

الثاني في ترتيب السور، والباب الثالث في كيفية نزول القرآن، والباب الرابع في أخذ الصحابة القرآن، ثم نقل تأليف صغير لسيدي العربي الفاسي في شهادة اللفيف (ص216 ـ 233) وأعقب ذلك بمسائل ملتقطة من رحلة العياشي، وفي ختام هذا المجلد ذكر اسم الناسخ وهو أحمد بن محمد بن محمد بن زاوية، لصالح سيدي عبد الكريم بن أحمد السوسي، وهو أحد قضاة مدينة طرابلس (ت 1189 هـ).

يلاحظ على منهج المؤلف في جمعه لمادة الكتاب، قيامه بتقسيم الموضوعات إلى أبواب وكتب ومسائل وفصول، وهو لم يلتزم نهجاً واحداً، فإلى جانب الأبواب توجد أبواب جامعة، وكذلك كتب جامعة، كما أنه لم يستعمل مصطلح النوازل كما جرت به عادة المؤلفين في فقه الفتاوى وجمعها، واستعمل بدلاً منها كلمة مسائل، وهي مرادفة لها، ومن قواعد التأليف قديماً أن يضع المؤلف باباً جامعاً في نهاية الكتاب يخصص للمسائل التي لا تندرج تحت الأبواب السابقة، لكنها ضرورية لا يستغنى عنها، وقد سلك المؤلف ذلك رغم أنه صنف ثلاثة أبواب جامعة، فوضع في نهاية الكتاب كتاباً جامعاً لمسائل متفرقة من أبواب شتى، وخصصه لعلوم القرآن فقط، وبذلك لا يطابق العنوان الذي وضع له، وعلى غرار معيار الونشريسي نقل تآليفاً صغيرة لأحد علماء المغرب في شهادة اللفيف، وهو ما لا يستغنى عنه في كتب النوازل السابقة على تذييل المعيار، واللاحقة عليه كالمعيار الجديد للوزاني، حيث يقوم المؤلف بنقل المباحث والرسائل والتأليف الصغيرة ضمن كتابه إذا تعلقت بالموضوع الذي يعالجه، أو تعلقت الفتوى به، ومثال ذلك ما فعله الشيخ عليش في كتابه، حيث أجاب عن سؤال وجُه إليه، فنقل في إجابته كتاب الشيخ محمد بن محمد بن عبد الرحمن الحطاب (ت 954 هـ) الذي وضعه في مسائل الالتزام[24] ثم ختم الشيخ عبد السلام بن عثمان التاجوري الكتاب بنقل بعض المسائل التي التقطها من رحلة العياشي، ويبدو أنها من ضمن

الفتاوى التي رآها صالحة لتكون في مؤلفه.

هذه نظرة عامة على المنهج الذي اتَّبعه مؤلف كتاب تذييل المعيار، وهي خاطفة وسريعة، ودون تعمق، بالنظر إلى أن الكتاب مازال مخطوطاً، ويحتاج الأمر إلى دراسة الفتاوى التي قال بها المؤلف نفسه، والتعليقات التي أوردها على الفتاوى المنقولة، حتى يمكن معرفة مدى مساهمته في فقه النوازل، وأن عمله لم يقتصر على الجمع والترتيب، وأعتقد أن المعلومات التي ذُكرت تكفي للتعريف بالكتاب وموضوعاته، وهو القصد من البحث، وإذا تم تحقيق الكتاب، وهو ما نرجوه مستقبلاً، فمثل تلك الدراسة الفقهية مطلوبة.

رابعاً: النقد الموجه للكتاب:

رحم الله المؤرخ محمد بن خليل ابن غلبون، وأحسن له الجزاء، على ما قام به من ترجمة للشيخ عبد السلام بن عثمان التاجوري في كتابه التذكار، رغم أن المؤرخ لم يكن راضياً عليه وعلى مؤلفاته، وتلك موضوعية يشكر عليها، وهي مفقودة في وقتنا الحاضر، بدأ المؤرخ الترجمة بقوله: وممن كان بها من العلماء من أهلها الشيخ عبد السلام بن عثمان... وألَّف كتاباً في الفتاوى سمّاه (التذييل) زعم أنه ذيل به المعيار، وجمع فيه من الغث والسمين شيئاً لم يسبق له[25]. وهذا دليل عدم رضاه على التأليف، بل والتقليل من شأنه، وإن كانت العبارة تدل على وجود مسائل فقهية جيدة في كتاب تذييل المعيار، لأنه أشار إلى السمين والغث، ويفهم من مجمل عبارته أن الكتاب لا يصلح أن يكون ذيلاً للمعيار وليس من مستواه، رغم أن مؤلفه حاول جمع الكثير من فتاوى المتأخرين عن عصر الونشريسي، منها على وجه الخصوص الفتاوى الصادرة عن فقهاء طرابلس الغرب.

ويعيب المؤرخ ابن غلبون على المؤلف ميله إلى التصوف وتصديقه للكرامات المنسوبة إلى الأولياء والصالحين، وما لهم من شطحات وتأويلات تتناقض مع الشرع ولا يصدقها العقل، ووجَّه النقد إلى كتاب المؤلف فتح العليم أيضاً حيث قال: تعرَّض فيه لما في البلد من صالحين، واعتمد في وفاتهم وخصائصهم على أخبار عوام المتفقرة، وهذا النقد موجَّه إلى المنهج الذي اتَّبعه المؤلف، إذ يعتمد على أقوال العوام في ترجمة الأعلام الذين ذكرهم في كتابه، وغير دقيق في التأكد من المعلومات التي ينقلها، ولا يستخدم العقل في روايتها مما يتنافى مع الشرع، ويكشف المؤرخ عن مآخذه على الشيخ عبد السلام بن عثمان التاجوري، وهي تتعلق بشخصه وآرائه، فيقول: وله حيل في المعاملات تدل على عدم اتقانه، وكان يميل إلى نصرة الطائفة المتفقرة المبتدعة، ويحتج لبدعهم بما لا شك في بطلانه من له أدنى مسكة من عقل، وإياه اعتمدت الفرقة المتفقرة، حتى إنهم إن احتج عليهم بحديث أو آية عارضوا بالشيخ المذكور[26].

ينحصر النقد الذي وجَّهه المؤرخ ابن غلبون إلى المؤلف الشيخ عبد السلام بن عثمان التاجوري، في ثلاثة مآخذ وهي: الأخطاء المنهجية في مؤلفاته، تذييل المعيار وفتح العليم، واختصار شرح المختصر، وتحيُّزه لأهل التصوف ووقوفه معهم، بإجازة الأفعال التي يقومون بها رغم معارضتها للشرع، واستعمال الحيل الفقهية في مجال المعاملاتِ ولست أدري هل الحيل المشار إليها قد وردت في كتاب تذييل المعيار أو من الفتاوى التي كان يصدرها للناس، وهو الأقرب ـ إن كانت التهمة صحيحة ـ لأن المؤرخ كان معاصراً للمؤلف، فربما شاهد أو سمع شيئاً من ذلك، وحبذا لو أفاض ابن غلبون في ذكر تلك الحيل، أو الإشارة إلى الكتب الواردة بها، ومع ذلك يبقى اتهاماً إلى أن يحقق. ولعل المصادر التاريخية

تكشف لنا مستقبلاً صحة هذا الاتهام أو نفيه، فلو حققت كتبه لعرفنا المزيد من المعلومات.

ومع هذا النقد الذي وجّهه ابن غلبون للمؤلف، فقد اعتبره من العلماء، يتضح ذلك من العبارة التي بدأ بها ترجمته، كما أنه نفى عنه ما يفعله عوام المتصوفة من أفعال تخالف الشرع، بل وصفه بأنه منسوب للعلم ومشتهر بالعدالة، جاء ذلك صريحاً في المناقشة التي دارت بين المؤرخ وتلميذ الشيخ عبد السلام، وهو الشيخ محمد النعاس، وقد حرص المؤرخ أن يذكرها بتفاصيلها في كتابه التذكار[27]. ويبدو لي من ذلك كله أن الخلاف بين المؤرخ والمؤلف يدور حول المنهج، والقيمة العلمية لمؤلفات الشيخ عبد السلام، وهذا الخلاف يغذيه ويزيد من حدته الجفاء المعروف بين الفقهاء والمتصوفة، والذي قد يصل أحياناً إلى درجة العداء، وهو معروف في تاريخ الثقافة الإسلامية، ومنشأ ذلك أن المسلم يسعى دائماً إلى الثواب، وكل حسب عمله في الدنيا، هناك من يقف عند التكاليف الشرعية المفروضة فلا يزيد عليها، وهناك من يرغب في المزيد بالتقرب إلى الله تعالى، فاستعمل الأولون العقل ووقفوا عند حدود الأحكام الشرعية، واستعمل الآخرون القلب ومشاعره في الوصول إلى الله تعالى، فالطريق الأول سلكه الفقهاء، والثاني سلكه المتصوفة، ومن هنا نشأ الجفاء بينهم، وفي تاريخ ليبيا الثقافي وقائع عديدة أشرتُ إلى طرف منها في دراسات سابقة[28] وقد يفسر بعض الناس ذلك الخلاف بين المؤرخ والمؤلف إلى المعاصرة التي تقتضي المنافرة، وهو مستبعد في هذه الحالة، بدليل قيام المؤرخ بالترجمة لحياة المؤلف، وذكر مؤلفاته ونقده لها، ولآرائه ومسلكه الصوفي، فلو حصل التنافر الشديد لغض الطرف عنه، ولم يذكره في كتابه، أو يدلي فيه بشهادة حسنة.

يلاحظ أن بعض الباحثين ممن تناولوا ملاحظات ابن غلبون على

المؤلف، قد اختلفت مواقفهم، فالمرحوم الشيخ الطاهر أحمد الزاوي، توقف عن الخوض في ذلك، ونقل كلام أحمد النائب الذي أشاد بالمؤلف، ونعته بعدة أوصاف حميدة، ووصف كتاب تذييل المعيار بأنه من التصانيف المفيدة، ثم نقل كلام ابن غلبون المشار إليه، وعقب على ذلك قائلاً: وكلام ابن غلبون صريح في التعريض بالشيخ عبد السلام، بأنه غير أمين على العلم، صريح في أنه يناصر المبتدعة حتى أصبح حجة لهم فيما يبتدعونه، وصريح في أنه يحتال في المعاملات، ونقلت كلام كل منها ليختار القارىء لنفسه ما يحلو[29] ولعل هذا التعليق المختصر والدقيق يشير بطرف خفي إلى ميله للنقد الموجه للمؤلف، لكنه لم يجزم بذلك.

أما الأستاذ علي مصطفى المصراتي الذي قام بدراسة كتابين من كتب الشيخ عبد السلام بن عثمان التاجوري، وهما: كتاب الإشارات، وكتاب فتح العليم، ومجالهما التراجم والسِّيَر الذاتية، فقد انتقد المؤلف كثيراً، وخصوصاً في مجال الكرامات حيث يقول: وعندما تقرأ مستعرضاً ما شحن به كتابه هذا من ذكر خوارق العادات والأمور العجاب يستغرقك الاستغراب، وترفض هذا لمنافاة الكثير منه لنصوص الشرع، وروح التشريع والمنطق التشريعي، وتؤكد صدق موقف العالم الناقد، والمؤرخ الحصيف المتحرر ابن غلبون عندما تصارع مع النعاس التاجوري وأمثال هؤلاء، ودفاعه عن روح الشرع ومنطق التشريع[30]، لكنه ـ أي الأستاذ المصراتي ـ في مواطن أخرى ينصف المؤلف ويشيد بجهده، وخصوصاً ما قام به من ذكر لحقائق تاريخية مفيدة، وإنصافه لبعض الأعيان من غير المتصوفة، بالكتابة عنهم والتأريخ لحياتهم، ولا ينكر الفائدة من هذه المؤلفات، ومن خلال دراسته للكتابين استخلص عدة معلومات مفيدة تغطي نقصاً في مصادر أخرى، أو تؤكد ما ورد بها، ولا سيما في مجال

تراجم الأعلام من فقهاء وعلماء وحكام، رغم اختلاطها بروايات قد لا يصدقها العقل، وقد أشار الأستاذ المذكور إلى ذلك عندما قال: والدارس لكتاب فتح العليم، يلحظ أن الفوائد التاريخية والحقائق الاجتماعية، ونقاط السير والمناقب يكتنف كل ذلك، أكوام مهولة من الأساطير والخرافات والمبالغات والمرويات التي لا يمكن أن تقبل على علاَّتها[31].

وفي شهادته إشارة واضحة إلى وجود فوائد وحقائق، تعود بالنفع على الباحثين في تاريخ الحركة الثقافية في ليبيا، ومعلومات تاريخية قيِّمة تكشف بعض الأمور التي تغيب في مصادر أخرى، وتلك الفوائد يمكن انتشالها من هذا الكم الهائل من المرويات التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، أو التي لا يقبلها العقل، فالأمر يحتاج إلى غربلة، ولعل أجمل وصف لهذا النوع من التراث الصوفي، ما عبَّر عنه الأستاذ أحمد أمين عندما قال: (فقد غرقت فيه حبات الدر في بحار من الكرامات والمعجزات)[32].

ذلك فيما يخص كتابيه: فتح العليم والإشارات، أما فيما يتعلق بكتابه تذييل المعيار، فهو كتاب فقه ولا علاقة له بالتصوف، ولا يستغرب أن يوجد فيه بعض الإشارات أو الدلالات الصوفية، وقد جمع المؤلف في هذا الكتاب عدة فتاوى صادرة عن فقهاء المغرب العربي، مما وصل إلى علمه، أو تحصَّل عليه، ولا نحاسبه على عدم الشمول، وهو لم يرحل عن طرابلس الغرب، ويلاحظ أن بعض الفتاوى والمباحث التي نقلها قام بجمعها بعض المؤلفين الآخرين في مؤلفاتهم أو أشاروا إليها، وفي ذلك دليل على صحتها وقوة أحكامها، لكن الفتاوى التي صدرها فقهاء ليبيا، فيعود إليه الفضل في جمعها، ولولاه لضاعت هذه الآثار الفقهية، والتي تدل على وجود حركة فقهية في القطر الليبي آنذاك، فقد نقل مسائل أفتى فيها الشيخ محمد بن مقيل، والشيخ أحمد المكني،

والشيخ محمد الصالح الحضيري، والفقيه محمد بن مساهل الطرابلسي، والشيخ محمد بن أحمد الإمام، والشيخ أحمد بن محمد القصري، والفقيه عبد اللطيف بن أبي النور، ناظر زاوية مولاي محمد في طرابلس[33]، وهذه حصيلة تصفُّح أولى للكتاب، فقد يوجد غيرهم، وبذلك أدى خدمة جليلة لا يستهان بها، ونحن في حاجة إلى معرفة التاريخ الثقافي في كل المجالات، وبالدرجة الأولى الاجتهاد الفقهي، ومدى ارتباطه بالمدارس الفقهية في العالم الإسلامي.

أما ملاحظة ابن غلبون المتعلقة بقيام المؤلف بجمع الغث والسمين في كتابه، فكل المؤلفات التي تعتمد على جمع المادة العلمية، مثل كتب الفتاوى والنوازل تتعرض لهذا النوع من النقد، فقد حدث ذلك للونشريسي مؤلف المعيار، حيث وجَّه له الفقهاء المتأخرون نقداً مفاده: اشتمال المعيار على فتاوى ضعيفة دالة على قصور باع أصحابها[34]، ومع ذلك حظي كتابه بمكانة خاصة في فقه النوازل لدى العلماء، ويقع كثيراً الاستدلال به، لاشتماله على مجموعة كبيرة من المسائل وأجوبتها، وبعض الأبحاث المفيدة، قام بجمعها من فقهاء عصره، وعصر من سبقه في المغرب والأندلس وأفريقية.

لذلك حاول الشيخ عبد السلام بن عثمان التاجوري، أن يحذو حذوه، ويقوم بجمع فتاوى المتأخرين من فقهاء المغرب العربي، ويضم إليها بعض المباحث الفقهية، ومن الطبيعي أن يضيف إليها اجتهاده الشخصي، واجتهاد معاصريه من فقهاء طرابلس الغرب، ويجعل من ذلك كله ذيلاً لكتاب المعيار يستدرك فيه ما يغطي الفترة الزمنية من وفاة الونشريسي (914 هـ) إلى عصر المؤلف القرن الحادي عشر وأوائل الثاني عشر للهجرة، وهذا العمل لا يمكن أن يكون عديم الفائدة، وعندما استعرضنا أبواب الكتاب ومباحثه، وجدنا تغطية لكل جوانب الفقه من

عبادات ومعاملات وميراث وأحكام الحدود وعلوم القرآن، وفي ذلك كله مسائل تعبِّر عن اجتهادات أصحابها، وارتباط الفقه في ليبيا بالقضايا الفقهية التي تثار في دول المغرب العربي، وهو صاحب المبادرة الثانية بعد الونشريسي الذي حاول جمع اجتهادات الغرب الإسلامي في مجال الفتوى، يليها المحاولة الثالثة للشيخ الوزاني في منتصف القرن الرابع عشر للهجرة حيث ألَّف كتاب المعيار الجديد، لذا يجب علينا أن نحمد عمله، ونكبِّر فيه الجهد المبذول، والمحاولة الجادة والمفيدة في جميع المجالات، والروح العلمية التي جعلته يواكب الحركة الفكرية في قضايا الفقه واجتهاداته.

ويبدو لي أن الشيخ ابن غلبون المؤرخ، هو فقيه متمكن دون شك، وله رحلة إلى الأزهر الشريف، حيث نال قسطاً وافراً من العلم، ثم عاد إلى وطنه، يدلنا على ذلك القضايا الفقهية التي أثارها خلال كتابه الوحيد: التذكار، فهو لم يؤلف غيره فيما نعلم[35]، وليته ساهم في مجال الفقه والأحكام الشرعية، ولعل الأيام تكشف لنا عن شيء من ذلك، ومع ذلك فهو من المنتقدين لمن تصدوا للتأليف، فلم يقتصر على نقد مؤلف تذييل المعيار، بل انتقد الشيخ أبا الحسن علي بن عبد الصادق، وهو من معاصريه، ومن كبار العلماء، له مؤلفات عديدة ما زالت مخطوطة حتى الآن، نسخها موجودة في المغرب والمشرق[36]. قال عنه ابن غلبون في ترجمته: كان رحمه الله تعالى يميل لجمع المسائل دون تحرير، فكلمته في ذلك، فقال: قصدي حفظ الدين ونقل أقاويل العلماء، فالله تعالى يتقبل عمله ويحسن ثوابه[37]. وفحوى النقد الموجه لابن عبد الصادق، هو نقله لبعض المسائل الفقهية وإدراجها في مؤلفاته دون التأكد من موافقتها للمشهور من المذهب، أو لما جرى به العمل، أو عدم استنادها إلى الأقوال الصحيحة، فردَّ عليه الشيخ المنتقد بأن القصد من جمع

المسائل هو حفظ أقوال العلماء حتى ولو كانت ضعيفة، أو لا تستند إلى المشهور من المذهب، وفي ذلك حفظ الدين، فالمسائل الشرعية فيها أقوال كثيرة تدل على اجتهاد الفقهاء، والفقيه الجيد هو الذي يشير إلى أقوال الفقهاء ثم يرجح منها ما يشاء، أو يترك القارىء أن يختار منها ما قوي دليله أو كثر قائله، وما عسى ابن غلبون أن يقول عن المؤلفات الطويلة في فقه الإمام مالك، كالذخيرة للقرافي، والنوادر والزيادات لابن أبي زيد، وقد جمعا فيها كل أقوال من سبقها من الفقهاء، لذلك جاءت في مجلدات ضخمة.

وما دمنا في الحديث عن كتاب تذييل المعيار، نشير إلى تجربة لاحقة عليه قام بها أحد علماء المغرب، وهو الشيخ العلاّمة أبو عيسى محمد المهدي الوزاني، الذي ولد في وزان سنة 1266هـ/ 1850م حيث ألّف كتاباً جمع فيه فتاوى المتأخرين من علماء المغرب العربي، اقتفى فيه أثر الونشريسي، وأطلق عليه المعيار الجديد، وكان أكثر جمعاً للمادة العلمية، إذ بلغت مجلدته أحد عشر في طبعته الحجرية الصادرة سنة 1329هـ/ 1911ف وأعادت وزارة الأوقاف طباعته من جديد، والجدير بالذكر أن الوزاني نقل عدة مسائل أفتى فيها فقهاء ليبيا، وضمَّنها في كتابه، منهم الشيخ محمد كامل بن مصطفى، نقل من كتابه الفتاوى الكاملية في الحوادث الطرابلسية، وأبو الحسن علي بن عبد الصادق عن كتابه شرح المرشد المعين على الضروري من علوم الدين، كما نقل عن الشيخ عبد السلام بن عثمان التاجوري، ولكن عن كتابه فتح العليم[38]، ويبدو أن الوزاني لم يطّلع على كتاب تذييل المعيار، رغم رحلته من فاس إلى تونس سنة 1323هـ/ 1904م، ويخيل إلى أنه لو اطّلع عليه لنقل منه ما وافق منهجه الذي سار عليه في المعيار الجديد، ونقل الوزاني عن التاجوري وابن عبد الصادق، دليل على مكانتهما الفقهية، وهما من

انتقدهما ابن غلبون في مؤلفاتهما، لكن نظرة البعيد غير نظرة القريب، وعين المعاصر غير عين المتأخر، وكم من مكثر في التأليف محسود، ومن مقل كثير الكلام بلا فعل، ولله في خلقه شؤون.

ونختم هذه الإطالة السريعة على كتاب تذييل المعيار، لمؤلفه الشيخ عبد السلام بن عثمان التاجوري، بعد استعراض أبوابه ومسائله، والموضوعات الفقهية التي تضمُّها، والتي اعتمدت فيها على تصفُّح الكتاب دون قراءة تدقيق، لكنها ـ فيما أحسب ـ كافية لإلقاء الضوء على هذا الكتاب المخصص لفقه النوازل، ساهم به المؤلف في جمع بعض اجتهادات الفقهاء، ومتابعتهم لقضايا عصرهم، من خلال الفتاوى التي صدروها، وقد طرحت النقد الذي وجِّه للمؤلف على بساط البحث في محاولة لفهمه، ومعرفة مدى تأثيره على قيمة الكتاب العلمية والتاريخية، والذي ظهر لي أن النقد الذي أبداه ابن غلبون المؤرخ للكتاب لا يقلل من أهميته العلمية، ولا من فائدته العملية، وإذا وجدت في بعض مسائله ضعفاً في أقوال الفقهاء، فذلك لا يجعل منه عديم الفائدة، وبمرور مدة تزيد على قرنين ونصف على تأليف الكتاب ازدادت أهميته من الناحية التاريخية بالإضافة إلى فوائده الفقهية، ومساهمة المؤلف ـ ولو جزئياً ـ في جمع فتاوى الفقهاء خلال الفترة الواقعة بين القرن العاشر للهجرة إلى منتصف القرن الثالث عشر، هي محاولة جادة وفِّق فيها المؤلف إلى حد كبير، بالنظر إلى الفترة التي عاشها المؤلف، والظروف المحيطة به، وأهمها القلاقل التي تعيشها البلاد، وضعف الدولة، وعدم تشجيع العلم والعلماء، وجدير بهذا الكتاب أن يحقق ويدرس وينشر لاستخلاص فوائده، ومعرفة ذخائره من أقوال وأحكام شرعية، وربما وقائع تاريخية، ورحم الله المؤلف والمؤرخ، وغفر لهما، وأسكنهما فسيح جناته.

الهوامش والإحالات

(1) انظر ترجمة المؤلف في التذكار لابن غلبون ص 237، ط2، المنهل العذب، لأحمد النائب، ص290، شجرة النور الزكية، ص 318/1، معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، ص 228/5، مواهب الرحيم في مناقب الشيخ عبد السلام بن سليم، تأليف محمد مخلوف، ص 346، أعلام ليبيا، ص 219، مؤرخون من ليبيا، ص 83 ـ 279، دليل المؤلفين العرب الليبيين، ص 210 ـ 211، فتح العلي الأكبر في تاريخ عبد السلام الأسمر، تأليف الشيخ الطيب المصراتي، ص243.

(2) المنهل العذب، ص 239 ـ 241.

(3) مؤرخون من ليبيا، مؤلفاتهم ومناهجهم، الأستاذ علي مصطفى المصراتي، ص 295. وخاتمة كتاب فتح العلم مخطوط ص197.

(4) مواهب الرحيم، ص 347.

(5) الحاجية من ثلاث رحلات في البلاد الليبية د. علي فهمي خشيم، ص 37 ـ 44.

(6) تراجم ليبية، دكتور جمعة محمود الزريقي، وفيه بحث بعنوان لقاء الفقيه اليوسي مع الفقيه محمد بن أحمد المكني في طرابلس منذ ثلاثة قرون، ص 82 ـ 94.

(7) المنهل العذب، ص290.

(8) مواهب الرحيم، ص 346.

(9) التذكار، ص 237.

(10) معجم المؤلفين، ص 228/5.

(11) مؤرخون من ليبيا، ص 295.

(12) يراجع الوصية الكبرى، للشيخ عبد السلام الأسمر الفيتوري، ط. مكتبة النجاح، طرابلس ـ ليبيا ـ د.ت. مواهب الرحيم، ص 255 ـ 287.

(13) مواهب الرحيم، ص 346.

(14) يعتبر كتاب مواهب الرحيم الذي ألفه الشيخ محمد مخلوف اختصاراً لكتاب تنقيح روضة الأزهار الذي يعد اختصاراً لكتاب الشيخ كريم الدين البرموني، انظر: فتح العلي الأكبر، ص 170.

(15) أعلام ليبيا، للمرحوم الشيخ الطاهر أحمد الزاوي، ص217 ـ 219.

(16) شجرة النور الزكية، ص 318/1.

(17) مواهب الرحيم، ص 346.

(18) معجم المؤلفين، لم يرد به إلا مؤلف واحد باسم عبد السلام بن عثمان التاجوري الطرابلسي المالكي، ت1139 هـ/1727م، له كتاب في الفتاوى سماه تذييل المعيار وفتح

العليم في مناقب الشيخ عبد السلام بن سليم، ولم يذكر شخصية أخرى، ولو باسم مشابه، ص 228/ 5.

(19) مؤرخون من ليبيا، ص 293.

(20) يراجع كتاب المعيار الجديد الجامع المعرب عن فتاوى المتأخرين من علماء المغرب، تأليف العلاّمة المدرس المفتي بفاس أبي عيسى سيدي المهدي الوزاني، ت 1342 هـ ، قابله وصححه الأستاذ عمر بن عباد، ص242/ 1، ط. وزارة الأوقاف المغرب 1996ف.

(21) تاريخ الوفاة متفق عليه في جميع المصادر منها، التذكار، ص237، معجم المؤلفين ص 228/ 5، إلخ.

(22) مقدمة الأستاذ الدكتور محمد حجي، لكتاب المعيار للونشريسي، ص د، الجزء الأول، نشر وزارة الأوقاف في المغرب، 1401 هـ / 1991م.

(23) مقدمة كتاب المعيار، المصدر السابق، ص9.

(24) نقل الشيخ محمد عليش في كتابه فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب مالك، كتاب الإمام محمد بن محمد بن عبد الرحمن الحطاب، تحرير الكلام في مسائل الالتزام، ص 217 ـ 374، الجزء الأول، ط. دار الفكر، د. ت.

(25) التذكار، ص 237.

(26) التذكار، ص237.

(27) التذكار، ص239.

(28) مقدمة كتاب حادي العقول، لكاتب البحث.

(29) أعلام ليبيا، ص 220.

(30) مؤرخون من ليبيا، ص 285.

(31) مؤرخون من ليبيا، ص 290.

(32) ظهر الإسلام، الأستاذ أحمد أمين ص 172/ 4.

(33) وقد ترجم لهؤلاء جميعاً في كتابه فتح العليم.

(34) مقدمة كتاب المعيار، ص ح.

(35) حقق الأستاذ الدكتور السائح علي حسين، نسبة بعض الكتب إلى الشيخ محمد بن خليل بن غلبون، مؤلف كتاب التذكار، واتضح له أنه لم يؤلف غيره، وما نسب إليه هو لحفيده الذي يحمل اسم محمد بن خليل بن محمد غلبون، انظر: التحفة في علم المواريث، تحقيق الأستاذ المذكور، نشر كلية الدعوة الإسلامية، 1990م.

(36) وقفت على نسختين من كتابه شرح المرشد المعين على الضروري من علوم الدين، في الخزانة الصبيحية في مدينة سلا بالمغرب، تحت رقم 351 ـ 24، وذكر المرحوم الشيخ الطاهر الزاوي، أنه وقف على نسخة محفوظة من هذا الشرح في المدينة المنورة، التذكار، هامش رقم (1) ص247.

(37) التذكار، ص248.

(38) المعيار الجديد للوزاني، ص 76/ 3، ص 189/ 1، ص 242/ 1، وانظر: البحث الذي قمت بإعداده بعنوان (إطلالة على كتاب المعيار الجديد للوزاني في طبعته الجديدة) معد للنشر في مجلة دعوة الحق بالمغرب الشقيق.

لقاء الشيخ محمد بن عامر
مع الشيخ ماء العينين بن العتيق
في طرابلس العام 1939ف وأثره العلمي(*)

وقفت الباخرة الإسبانية (ماركيس دي كومباس) في مرسى مدينة طرابلس الغرب يوم الأربعاء 11/1/1939ف، أي منذ ستين سنة خلت، وكانت تحمل على متنها مجموعة من الحجيج المغربي، الذين يرغبون في أداء فريضة الحج، وكان انطلاقها من مدينة سبتة المحتلة بقيادة قبطان أسباني، أما ركْب الحجيج فكان رئيسه الديني هو الشيخ مربيه ربه ابن الشيخ ماء العينين (1880 ـ 1942ف) ويضم الركب مجموعة من الحجاج المغاربة من مختلف المناطق، وبه مجموعة من العلماء والفقهاء، منهم الشيخ محمد الإمام بن الشيخ ماء العينين (1892 ـ 1970ف) والشيخ ماء العينين بن العتيق (1887 ـ 1957ف) وهو حفيد الشيخ ماء العينين من جهة الأم.

وما إن وقفت الباخرة داخل المرسى حتى توجهت إليها مجموعة من

(*) نشر في مجلة الفصول الأربعة، ص 76 ـ 87، العدد 93، السنة الثانية والعشرين، أكتوبر 2000ف.

القوارب الصغيرة لنقل من أراد من الحجيج النزول إلى المدينة، ونزل عدد منهم إلى الشاطىء لزيارة مدينة طرابلس ولقاء أهلها، وربما لقضاء بعض شؤونهم فيها، وقد لقي الحجيج المغربي معاملة حسنة، وحرارة استقبال مع كرم الضيافة، فكانت القوارب تنقلهم مجاناً من الباخرة إلى الشاطىء والعودة، طوال الأيام الأربعة التي قضتها الباخرة في مرسى طرابلس، ذلك فيما يتعلق بعامة الحجاج، أما رئيس الوفد الديني والعلماء القريبون له، فكان لهم شأن آخر.

لم يتمكن الشيخ مربيه ربه من النزول لأسباب صحية، ونزل صنوه الشيخ محمد الإمام ماء العينين، ومعه مجموعة من العلماء من بينهم الشيخ ماء العينين بن العتيق، وكان في استقبالهم عدد من المسؤولين العرب الليبيين آنذاك، منهم مأمور النفوس في بلدية طرابلس، وبعض مختاري المحلات وأئمتها، وأعيان المدينة، وبعد الترحيب بهم وبمقدمهم انطلقوا بهم لزيارة قاضي القضاة، ثم رئيس المحكمة الشرعية العليا، وكلية أحمد باشا، ثم زيارة بعض المساجد العتيقة داخل المدينة، وقبر الصحابي الجليل سيدي منيدر رضي الله عنه، وقبر العالم الجليل أحمد البهلول[1].

إن تلك الزيارات واللقاءات، وما صاحبها من حسن استقبال وضيافة، وترحيب وتحيات متبادلة بين الضيوف وأهل طرابلس، قام بتسجيلها الشيخ ماء العينين بن العتيق في رحلته المسماة «الرحلة المعينية» ونقل فيها جميع ما دار في تلك الزيارة، مع ذكر مجموعة كبيرة من أهل طرابلس، منهم القضاة والعلماء والشعراء، وأعيان المدينة في ذلك الوقت، وأثنى في رحلته على المعاملة الحسنة، وكرم الضيافة والاحترام الشديد، وحرارة الاستقبال التي لقاها الوفد من أهل المدينة، مع التحيات الإخوانية المتبادلة بينهم شعراً ونثراً، وتلك الصور التي نقلها ابن العتيق

في رحلته، تشكِّل لوحة جميلة في تاريخ ليبيا الثقافي، رغم ابتلائها بالاستعمار آنذاك، ولعل من أهم تلك الصور، ذلك اللقاء الذي تم بين مؤلف الرحلة الشيخ ماء العينين بن العتيق، والشيخ محمد بن محمد بن عامر المحامي الشرعي في بنغازي، وقد تم اللقاء في مقر المحكمة الشرعية العليا بطرابلس.

ولندع صاحب الرحلة يحدِّثنا عن هذا اللقاء، فبعد أن ذكر أسماء الذين قابلوه في مقر قاضي القضاة من علماء وفقهاء وشعراء ومحامين، قال: والشيخ محمد بن عامر محامي الشرع من قبيلة بنغازي مؤلف كتاب «ملخص الأحكام الشرعية على المعتمد من مذهب المالكية» وكتابه هذا يدل على غزارة علمه، وطول يده في الأحكام، لأنه أتي فيه بما تمس الحاجة إليه من المسائل والأحكام في عبارة سهلة، أخذ من الأقوال أصحها، ومن العبارات أوضحها. واختار ما هو الأوفق والأرفق بحسب الزمان والمكان، وراعى الأمانة في النقل[2].

ولد مؤلف الكتاب، الشيخ محمد بن محمد بن عامر في مدينة بنغازي سنة 1898ف، وفيها تلقَّى تعليمه، وكان والده مفتياً لبنغازي وتولى فيها القضاء عدة مرات، وهو من العلماء المشهورين بالعلم والفضل والوطنية[3]، ولذلك حرص على تعليم ابنه وإدخاله إلى المدارس التركية لينال قسطاً من العلوم، إلى جانب الرعاية والعناية، واشتغل مؤلف الكتاب في وظيفة كبير كتَّاب محكمة بنغازي الشرعية، لفترة طويلة، وفي سنة 1929ف، استقال منها ليدخل وظيفة المحاماة، خلال ذلك عكف على تأليف الكتاب، وله كتابات أخرى لم تنشر بعد. توفي بتاريخ 23/ 8/ 1961ف[4].

أما ناظم الرحالة، فهو الشيخ ماء العينين بن العتيق، ولد في مدينة السمارة بالصحراء المغربية سنة 1887ف، وفيها درس العلوم على أيدي

عدد من الشيوخ، منهم جده الشيخ ماء العينين، كما درس على أمه أيضاً، وتكونت لديه حصيلة جيدة من علوم الفقه والتفسير والحديث واللغة والآداب، وتميّز بقول الشعر الرصين الجيد، وأصبح السمة الغالبة عليه، ولهذا وظفه في جميع الأغراض، كما له مؤلفات أخرى تدل على مكانته العلمية، تولى القضاء في طانطان، والتدريس في كلية ابن يوسف بمراكش، توفي بتاريخ 1957ف[5] وهذا الأستاذ هو الذي التقى الأستاذ محمد بن محمد بن عامر، وقام بنظم كتابه ملخص الأحكام الشرعية في أرجوزة ألفية أطلق عليها اسم البغية.

يضم كتاب ملخص الأحكام الشرعية أربعة أقسام وهي: الأول في القضاء ومتعلقاته، والثاني في الأحوال الشخصية، والثالث في المعاملات والتبرعات، والرابع في المواريث، وقد صاغه في شكل مواد قانونية بلغت 928 مادة مع عدد من النماذج المستعملة في التوثيق والعقود والمعاملات، وكشف بالمصادر والمراجع، أما النظم فهو مقسم أيضاً إلى أربعة أقسام، أضاف الناظم إليها بعض الأبواب في البيع وأحكام الرقيق، وأحكام الدماء والحدود في القسم الرابع مع المواريث.

أولاً: مقارنة بين منهج الكتاب ومنهج النظم

بعد عرض منهج الكتاب والنظم، وسرد الأقسام والأبواب والفصول التي سار عليها كل منهما، يتضح وجود بعض الاختلاف بينهما، وهو خلاف ليس يسيراً رغم اتفاقهما في النسق العام لتأليفهما، حيث أضاف الناظم أحكاماً شرعية أخرى على مادة الكتاب، وترك بعض المواد التي تتضمن بعض الأحكام والقواعد الفقهية ولم ينظمها، لكنه في جلِّ الموضوعات الأخرى سار فيها على التقسيم الذي وضعه مؤلف الكتاب، ويتعين إبراز هذه الاختلافات لمعرفة اجتهاد الناظم، وما استدرك به على المؤلف، وما تركه من أحكام بلا نظم، ومن ثم إجراء المقارنة بينهما.

ينبغي قبل إجراء المقارنة بين التقنين والنظم، ذكر حقيقتين هامتين، إذ يجب مراعاتهما قبل التطرق إلى ذلك، وهما:

الحقيقة الأولى:

اختلاف البيئة التي تربّى فيها كل منهما، فمؤلف كتاب ملخص الأحكام الشرعية عاش في مدينة كبيرة، هي ثاني مدن ليبيا وعاصمتها الشرقية، ووالده كان مفتيها وقاضيها، وهو على علاقة بعلمائها وفقهائها، وكذلك بعلماء وفقهاء طرابلس، وقضاة المدينتين، وقرب بنغازي من مصر ربما مكّنه من زيارة القاهرة، ولقاء علمائها وأساتذتها، لذلك جاء كتابه حديثاً في منهجه وتأليفه، حاز به قصب السبق في تقنين قواعد الفقه الإسلامي، على مذهب الإمام مالك رضي الله عنه[6]. أما الناظم فقد عاش في بيئة تختلف عن ذلك، فمدينة السمارة التي ولد فيها حديثة النشأة، وبعيدة عن الحواضر الأخرى[7]، كما أن التعليم فيها آنذاك كان أصيلاً يعتمد على حفظ كتاب الله، وكتب السنن والمتون، والمختصرات الفقهية، مع حفظها، وكتب اللغة العربية وآدابها وكتب السيرة والتاريخ الإسلامي، وتعج البيئة كلها بالشعر والشعراء، فهو السمة الغالبة على الإنتاج الأدبي والعلمي، لذلك جاء نتاج كل منهما موافقاً لبيئته.

الحقيقة الثانية:

اختلاف كل منهما في طريقة كتابة النص، فمؤلف الكتاب وضعه في شكل مواد قانونية مرقّمة، وهذه يجب أن يراعى فيها الاختصار والوضوح، وتركيز الكلمات والمصطلحات لتدل على المعنى المقصود، فلا يختلف كثيراً في تأويلها، وفيما عدا ذلك فالكاتب حر طليق في غير تلك القيود، لأن أسلوبه نثري حتى وإن صيغ في قوالب قانونية، فلا يتقيد بقافية ولا روي، كما أنه غير مقيد في عدد المواد التي يصيغها، أما الناظم

فهو مقيد بالوزن الشعري، وإن اختار بحر الرجز الذي لا يتقيد فيه الناظم بقافية واحدة، وهو الأسلوب المتبع من قبل الفقهاء، حتى يجد الفقيه متسعاً في صياغة الأحكام أو القواعد، أو العلوم التي يرغب في نقلها إلى القارىء ولكنه في جميع الأحوال ليس طليقاً كالناثر، ومن ناحية أخرى، فقد حدد الناظم لنفسه من البداية عدد الأبيات لتكون ألفية كما ابتغاها، لذلك يجب التماس العذر للناظم إن ترك بعض القواعد التي لم ينظمها، وكذلك لمؤلف الكتاب إن هو ترك بعض الأحكام دون صياغة بالنظر لاختلاف البيئة واختلاف الأسلوب.

يتضح بذلك الفرق بين التقنين والنظم من حيث المقارنة، لكن الرابط بينهما أنهما يشتركان في صياغة الأحكام الشرعية والقواعد الفقهية، وفقاً لمذهب الإمام مالك رضي الله عنه، واجتهاد فقهائه، وأن الناظم اعتمد على الأحكام التي ذكرها المؤلف، ولبيان أوجه المقارنة، نقسم البحث على النحو التالي:

أولاً: ما أضافه الناظم من أحكام أو أبواب وفصول مباحث:

أ ـ القسم الأول: في القضاء ومتعلقاته:

يضم هذا القسم سبعة أبواب، وكل باب يضم عدداً من الفصول، وبمراجعة عناوين الأبواب والفصول في الكتاب والنظم نجدها مطابقة تماماً، وبالتالي يكون الناظم قد سلك في ترتيب القسم الأول مسلك مؤلف الكتاب، وكل أبيات هذا القسم هي نظم للأحكام الشرعية التي وردت في نصوص مواد الكتاب، لذلك تم ربط هذه الأبيات بنصوص المواد.

ب ـ القسم الثاني: في الحقوق العائلية والأحوال الشخصية:

يضم هذ القسم خمسة أبواب، ويتفق النظم والتقنين في العناوين

والمواضيع والفصول التي تضمُّها، إلا أن الناظم أضاف إلى الباب الرابع في الحضانة وأحكام النفقات صنفاً رابعاً للمستحقين للنفقة بعد الزوجات والمطلَّقات والأبناء القاصرين والأبوين الفقيرين، وهذا الصنف المضاف يتعلق بالنفقة على الرقيق والدواب، وقد صاغه الناظم في بيتين على النحو التالي:

حتما على المالك إنفاق الرقيق | وعدم التكليف فوق ما يطيق

وحيوانه كذاك حيث لا | مرعى وإلا بيع جبرا مسجلا

وهذه الأحكام اعتمد فيها الناظم على قوانين ابن جزي على النحو الذي تم توضيحه في محلِّه، ويلاحظ أن مؤلف الأصل لم يذكر الأحكام المتعلقة بالرقيق لا في باب النفقة ولا في غيرها، لأنه وضع كتابه في سنة 1937ف، وذلك بعد تحريم تجارة الرق، لذلك لم يتعرض لأحكامها، أما الناظم فقد جلب كل الأحكام المتعلقة بذلك، ربما لوجود بعض آثار الرق في المنطقة الصحراوية جنوب المغرب، أو لأنه يرغب في أن تكون منظومته شاملة لكل الأحكام الشرعية، وفيما يخص النفقة على الدواب فهي إضافة جيدة من الناظم، تبيِّن مدى شمولية الشريعة الإسلامية، وصلاحيتها لكل زمان ومكان باحترامها لحقوق الحيوان إن صح التعبير، وهذا الأمر كان قبل ظهور جمعيات الرفق بالحيوان في العصر الحديث.

ويلاحظ في هذا المقام أن حكم وجوب النفقة على الحيوان يذكرها ابن عاصم في التحفة حيث اقتصر نصه على نفقة العبيد فقط، فقال:

والحكم في الكسوة حكم النفقة | ومؤن العبد تكون مطلقة

ولهذا نجد أحد شراح التحفة لم يتطرق إلى نفقة الحيوان، وهو الإمام التاودي، في حين أن الإمام التسولي ذكرها ضمن شرحه للبيت المذكور قال: إنما تجب نفقة رقيقه ودابته إن لم يكن مرعى وإلا بيع،

ولا يجوز تكليفه من العمل ما لا يطيق[8].

ج ـ القسم الثالث: في المعاملات والتبرعات:

يضم هذا القسم في الكتاب الأصلي أربعة عشر باباً، تبدأ من البيوع إلى الوصية، أما في النظم، فإن هذا القسم يضم خمسة عشر باباً، بإضافة باب آخر يتعلق بالعتق وما يتصل به، وقد شمل الباب المضاف الأحكام المتعلقة بالعتق والولاء والكتابة والتدبير وأمهات الأولاد، وهذه الإضافة تسير مع منهج الناظم في جعل منظومته شاملة للأحكام الشرعية كافة، حيث تجنب مؤلف الكتاب الأصلي التعرض لأحكام الرقيق، ذلك فيما يتعلق بإجمالي الأبواب التي يضمُّها القسم الثالث من التقنين والنظم، أما في كل باب على حدة، فنجد الناظم قد استدرك على مؤلف الأصل أحكاماً هامة، منها في الباب الأول: البيوع، حيث جعله صاحب الأصل يتكون من ثلاثة فصول:

1 ـ أحكام البيع. 2 ـ أنواع البيوع. 3 ـ بيع الثنيا.

أما الناظم فقد جعله مع الربا في ثمانية فصول، أعاد فيها ترتيب ما صاغه صاحب الأصل، وأضاف إليه الأحكام المتعلقة بالربا في النقدين، والبيوعات الفاسدة، وبيع الثمار والزروع، وفي السلم وبيع الخيار، كما أضاف إلى الباب السادس أحكام العارية حيث لم ترد في الأصل الذي اقتصر على أحكام العمري فقط، وأضاف إلى الباب التاسع في الغصب والتعدي أحكام الاغتصاب، وهذه الأحكام الأخيرة التي لم ينص عليها مؤلف كتاب الأصل، قد يعود سببه إلى وجود محاكم جنائية في تلك الفترة تقوم بتطبيق العقوبات على المغتصب، لأن فعله يعد من الجرائم الجنائية في العصر الحديث.

د ـ القسم الرابع: المواريث والدماء والحدود:

جعل مؤلف الكتاب الأصل هذا القسم خاصاً بالميراث فقط، وقسّمه إلى خمسة أبواب فيها فصول ومباحث، إلا أن الناظم أضاف إليه الأحكام الخاصة بالدماء والحدود، وهذه لم ينص عليها صاحب الأصل، لذلك اضطر إلى أن يعدِّل في تبويب المادة العلمية، وجعل هذا القسم الأخير مكوناً من بابين: الأول في الدماء والحدود، وقد اعتمد فيه على كتاب القوانين الفقهية لابن جزي، والثاني في أحكام الميراث، وقد اعتمد فيه على مواد الكتاب الأصلي، وسار على ترتيبه ومسائله، لكنه أضاف إليه تكملة في الإقرار والإنكار المتعلق بالميراث، وصاغها في بيتين اعتمد فيهما على ابن جزي.

ثانياً: ما تركه الناظم من الكتاب بلا نظم:

بعد بيان ما أضافه الناظم من أحكام شرعية وقواعد فقهية إلى مادة الكتاب الأصلي الذي اعتمد عليه، وما استدرك به على صاحب الأصل من المسائل، نذكر هنا بعض المباحث والمواد التي تركها الناظم فلم يضعها في أبيات، أو يذكر الأحكام الواردة فيها، وذلك على النجو التالي:

أ ـ القسم الأول: في القضاء ومتعلقاته:

تماثلت الأبواب والفصول في هذا القسم بين التقنين والنظم، ولاحظنا فيما سبق اتِّباع الناظم لمنهج الكتاب نفسه، وأنه لم تكن له إضافة تذكر، لكنه ترك خاتمة في أصول المحاكمات نص عليها المؤلف في نهاية الباب الثاني: في المحاكمات، من المادة 100 إلى المادة 108، وهي قواعد تتعلق بكيفية الفصل في الدعوى، وعادة ما ينص عليها حديثاً في قانون المرافعات أو قانون المسطرة المدنية، وفي الشام يطلق عليها أصول المحاكمات، وهي قواعد تتعلق بكيفية الفصل في الدعوى، وتنظيم

الإجراءات المتعلقة بها، ابتداء من رفع الدعوى إلى حين الفصل فيها وما يتخلل ذلك من أمور، وكذلك تنفيذ الأحكام القضائية، تلك الإجراءات والقواعد مما يجب على القضاة والخصوم ووكلائهم مراعاته في النظام القضائي، ولعل الناظم قد تركها لهذا الغرض لأنها قواعد تنظيمية لا تتعلق بأحكام شرعية، وهي خاضعة للاجتهاد والتغيير وتختلف من قطر إلى آخر.

ب ـ القسم الثاني: الحقوق العائلية والأحوال الشخصية:

لاحظنا فيما سبق أن الناظم قد سار على نهج الكتاب في الأبواب والفصول التي يضمُّها هذا القسم، وأنه أضاف حكماً خاصاً بنفقة العبيد والدواب، لكنه في المقابل ترك بعض الأحكام والقواعد دون نظم، ففي الفصل الثالث من الباب الأول: النكاح ومتعلقاته، صاغ المؤلف عدة مواد بعنوان أحكام متنوعة وتتعلق بالنكاح، نص عليها في المواد 244 ـ 253، وأحكام تخص الولي المواد 254 ـ 256، وأحكام ذات الوليين، المادتان 257 ـ 258، وأحكام الكفاءة المادة 259، وأحكام تتعلق بالصداق، المواد 260 ـ 275، أحكام إشهار النكاح، المادتان 276 ـ 277، وحكم الشروط المقترنة بالعقد المادة 278، واجبات الزوج المادة 279، واجبات الزوجة مادة 280[9].

كل تلك الأحكام المنصوص عليها في المواد المذكورة قام الناظم بصياغة بعضها في ستة أبيات من رقم 303 إلى 308 ذكر فيها لزوم عقد النكاح بالصيغة كالطلاق والرجعة والعتق، إذا تنافى العقد مع شرطه، ففسخه يكون قبل البناء لا بعده، ومثل لذلك بعدم القسم بين الزوجات، أو إن اقترن العقد بعدم الزواج عليها، أو إن لم يأت بكل الصداق، أو أن لا يأتيها إلا نهاراً إلخ، وذكر من شرط الكفاءة في الزوج الدين والحرية وعدم العيوب، وأشار إلى أن الكفاءة من حق الولي والزوجة، وهكذا نجد أن الناظم قد اختصر بعض الأحكام، واكتفى بذكر بعضها فقط.

ج ـ القسم الثالث: في المعاملات والتبرعات:

رأينا فيما سبق أن الناظم أضاف إلى هذا القسم في أبوابه المختلفة عدة فصول مهمة استدرك فيها على المؤلف أحكاماً تتعلق بالبيوع والعارية والاغتصاب والعتق، وفي المقابل ترك بعض المواد ولم يقم بنظمها، منها بعض أحكام الإفلاس التي صاغها صاحب الأصل في عدة مواد على النحو التالي: المادة 774 في حكم رهن من أحاط الدين بماله، والمادة 776 تتعلق بما في ذمة المفلس من كراء وأجرة عامل، والمادة 777، بشأن كيفية بيع متاع المفلس، والمادة 778 الخاصة بصداق زوجة المدين إن لم تقبضه، والمادة 779 في كيفية محاصصة الزوجة بنفقتها المتجمدة مع الغرماء، والمادة 780 المتعلقة بما في ذمة المفلس من أجرة حانوته، وأجرة العامل وكيفية دخولهم المحاصة، واكتفى الناظم بالأحكام العامة للإفلاس.

وكذلك لم يقم الناظم بنظم أحكام الإبراء التي صاغها صاحب الأصل في أربع مواد وهي: المادة 782 تعريف الإبراء، المادة 783 في حكم الإبراء، والمادة 784 شروط الصحة، والمادة 785 في حكم إبراء من كانت تركته مستغرقة بالديون.

د ـ القسم الرابع: في المواريث.

لم يترك منه الناظم شيئاً لم ينظمه، بل أضاف إليه باباً كاملاً بعدة فصول خصصه للدماء والحدود التي لم ترد في الكتاب الأصل، على النحو الموضح فيما سبق.

ثالثاً: مقارنة بين التقنين والنظم.

بعد بيان ما أضافه الناظم من أحكام شرعية وأبواب وفصول على منهج الكتاب الأصلي، وما استدرك به عليه، وما تركه الناظم من أحكام ومباحث لم يضعها في نظمه، يلاحظ أن الإضافة من الناظم كانت أكثر

من الترك، وبذلك يتباين جهد كل منهما، ويبقى لعملهما مجاله الخاص به، رغم العلاقة الرابطة بين التقنين والنظم، ولكل منهما اتجاهه الخاص، ومنهجه الذي اتّبعه في تقديم مادته العلمية بالشكل الذي ارتضاه لنفسه.

ويبدو لي أن كلاً منهما أصاب فيما قدّمه من عمل، وإن كان لا يخلو هذا ولا ذاك من نقص ككل جهد بشري، فالكمال لله سبحانه وتعالى، لكن ذلك لا يقلل من الجهد المبذول، والإلمام بأحكام الشريعة الإسلامية، وقواعد الفقه الإسلامي، وخبرة كل منهما في هذا المجال، فقد قام كل منهما بخدمة جليلة للنظام القضائي والفقه الإسلامي، حيث أضافا مصدرين مهمين له، وساهما في وجود بعض القواعد التي لم تكن في المصادر السابقة، وأعني بذلك قواعد استئناف الأحكام، وتنظيم مهنة المحاماة، ويضاف إلى ذلك ما اعتمداه من أحكام وقواعد فقهية، أو حكم شرعي من الأقوال المتباينة، أو إظهار المعتمد من المذهب، وذلك ليس أمراً سهلاً، واعتناق رأي دون آخر مع التدليل عليه يدل على سعة الإطلاع، وتنوع المدارك وقدرة على الاجتهاد، وخبرة وافية في هذا المجال، وخلاصة القول إن المؤلف والناظم حققا الغاية فيما صاغاه من أحكام، وفقاً للتفصيل الآتي:

يبدو أن الدافع على تأليف كتاب ملخص الأحكام الشرعية للأستاذ محمد بن عامر، بالإضافة إلى الأغراض التي بيّنها في مقدمة الكتاب[10]، أنه لاحظ من خلال عمله في المحكمة، وعمله في المحاماة أمام محكمة بنغازي الشرعية، والمحكمة الشرعية العليا في طرابلس التي تستأنف أمامها الأحكام الصادرة عن المحاكم الشرعية، في القطر الليبي النقص الذي يعانيه رجال القضاء والمحامون وكتّاب المحاكم في المصادر والمراجع الفقهية، ولا سيما في تلك الفترة التي أحكمت فيها إيطاليا سيطرتها على ليبيا، وفرضت عليها تشريعاتها المدنية والجنائية[11]، لذلك فهم في حاجة

إلى كتاب يساعدهم في أداء عملهم، ويشتمل على بيان الأحكام الشرعية المعتمدة في مذهب الإمام مالك، والإجراءات التي يجب اتّباعها في تطبيق تلك الأحكام، بتنظيم سير الدعوى والفصل فيها وتنفيذ الأحكام، وحاجة نواب القضاة والعدول إلى بعض الصيغ اللازمة للعقود والإشهادات والتصرفات، فكان هذا الكتاب يغطي تلك الحاجة، ويسد الفراغ الذي كانت تعاني منه المحاكم آنذاك.

ومن ناحية أخرى يبدو أن المؤلف اطّلع على المحاولات الجادة التي ظهرت في المشرق العربي لتقنين الفقه الإسلامي، منها ما هو تشريع ملزم كما هي الحال في مجلة الأحكام العدلية التي أصدرتها الدولة العثمانية بين سنتي 1869 ـ 1876 والتي طبّقتها في مختلف الإيالات التابعة لها بما فيها ليبيا، وكذلك التشريعات الاجتهادية التي تمثلت في محاولات الأستاذ محمد قدري باشا، أواخر القرن التاسع عشر، والذي وضع ثلاثة مشروعات قوانين هي: مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الإنسان كقانون مدني، وكتاب الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية، وقانون العدل والإنصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف، وهذه التجارب الرسمية والاجتهادات اقتصرت على اجتهادات الفقه الحنفي لأنه المذهب الرسمي للدولة العثمانية والسائد في المشرق العربي.

أما في المغرب العربي، فمذهب الإمام مالك هو السائد في أغلب مناطقه، ومحاولات تقنينه قليلة إن لم تكن نادرة، وهي غير شاملة لكل الأحكام المدنية والأحوال الشخصية والمواريث، ويضاف إلى ذلك عدم رغبة بعض القضاة في ليبيا تطبيق الأحكام المنصوص عليها في مجلة الأحكام العدلية مفضلين عليها الرجوع إلى مصادر الفقه المالكي[12]، لذلك قام بمحاولته الأولى الناجحة في تقنين المذهب المالكي، وهو بالكيفية التي وضع بها الكتاب غير مسبوق من غيره، ولما كانت تقنينات

الفقه الحنفي المشار إليها اقتصرت عى أحكام النظام القضائي والأحوال الشخصية والمعاملات والتبرعات، لذلك اقتصر عليها مؤلف الكتاب، ولم يتطرق إلى الأحكام الجنائية لقيام الدولة الإيطالية المستعمرة بتطبيق قانون الجنايات الإيطالي على المواطنين بواسطة المحاكم الإيطالية.

لذلك استعان به القضاة في أحكامهم، والمحامون في مرافعاتهم، وكُتّاب المحاكم في أعمالهم، وقد نال ثقتهم بالنظر إلى إجازته من قبل الفقهاء في ليبيا، ومنذ زمن بعيد يطبَّق المشهور من مذهب الإمام مالك، وحتى بعد استقلال الدولة عن الاستعمار الإيطالي وصدور التشريعات الوطنية، لم يقنن المشروع الليبي مادة الأحوال الشخصية أو الوقف أو الوصية إلا في عهد قريب، وقبل ذلك نص على قاعدة عامة، وهي تطبيق المشهور من المذهب[13]. لذلك كان على القاضي أن يبحث بنفسه، ويقلب المصادر والمراجع المختلفة بحثاً عن المشهور، أو الراجح في المذهب، فجاء هذا الكتاب ليسهِّل عليه المهمة.

أما فيما يتعلق بمنظومة البغية من ملخص الأحكام الشرعية على المعتمد من مذهب المالكية، التي نظمها الشيخ ماء العينين بن العتيق، فقد سلك فيها منهج الفقهاء القدامى، وأقرب مثال لذلك تحفة الحكام التي وضعها القاضي أبو بكر محمد بن عاصم الأندلس الغرناطي، المتوفى بتاريخ 11 شوال سنة 829 هـ، فهذه المنظومة إلى جانب مختصر الشيخ خليل بن إسحاق، وكتاب القوانين الفقهية لابن جزي، هي المصادر المعتمدة من القضاة في المجتمع الصحراوي المغربي الذي عاش فيه الناظم[14]، لذلك فإن جميع الأبواب التي تضمُّها تحفة الحكام من باب القضاء إلى باب المواريث قد وردت في نظم البغية، فكان من الطبيعي أن يلجأ إلى الأسلوب المطبَّق في بيئته، وهو النظم على غرار تحفة الحكام، فيحذو حذوها، لأن نمطها مألوف، ولسهولة الحفظ لدى غالبية سكان المنطقة.

ومن حيث الحاجة إلى نظم الأحكام الشرعية والقواعد الفقهية في تلك الفترة، فهناك أكثر من سبب يدعو إلى ذلك، فالقضاء في المناطق الصحراوية يسند إلى الفقهاء العلماء المتضلعين في المذهب المالكي، ويتم اختيارهم في البوادي من قبل أهل الحل والعقد داخل الحي أو الأحياء أو القبيلة، وكلمته في غالب الأحيان تكون مسموعة، ومخالفة حكمه تستوجب تكتُّل أهل الحي ضد المخالف حتى ينفذ الحكم، أما في الحواضر فقد كان يتولاه إما قاض مقيم يختاره السكان بتفويض من الملك، وإما أن يختاره القائد على أن يخبر السلطان بذلك، وبعد سنة 1912 أصبح القضاة يعينون بظهير خليفي من تطوان، وليس للقاضي اختصاص محدد حيث ينظر في جميع قضايا الأحوال الشخصية والمواريث والقضايا المدنية والقضايا الجنائية، أي الدماء والحدود[15].

ويضيف الدكتور حمداتي ماء العينين حول دور المحاكم في الصحراء خلال تلك المرحلة التي عاشها الناظم، أن جميع الأحكام القضائية التي يصدرها القضاة في الأقاليم الصحراوية تستأنف على يد قاضي القضاة بطرفاية، لينظر فيها قاضي التعقيب الشرعي بتطوان، ورغم أن المستعمر الإسباني أنشأ محكمتين إحداهما في الداخلة والأخرى في العيون، فإن الأهالي قاطعوهما ضمنياً من خلال عدم رفع شؤونهم القضائية إليهما، لتحرُّجهم من استبدال القضاء الإسلامي بالقضاء النصراني، ما عدا الجرائم إذا علم بأمرها القضاة الإسبان أو رفعت إليهم[16]. فمن خلال هذه الأجواء، وهي التي كانت سائدة عندما تولى الناظم القضاء في طنطان شعر ـ فيما يبدو ـ بحاجة مرفق القضاء إلى نظم فقهي يساعد في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، ويساهم في تنظيم القضاء وأدائه الدور المنوط به.

وأعتقد وجود سبب آخر لتأليف المنظومة، يستنتج من خلال ما ذكره الناظم في رحلته حين كان مع وفد الحجيج في جزر الكناري، ولم

يكن معهم الشيخ مربيه ربه، فاستفتى بعض الجلساء عن ثلاث مسائل، فسارع بعض الحاضرين إلى الجواب الذي لم يرض الناظم حيث وصفه (بما لا مقنع فيه) فالتفت السائل إلى الناظم، واستفتاه في المسائل نفسها، فقام الناظم بإعطاء الجواب عنها بما يدل على سعة مداركه، وقوة حجته واستدلاله بأوثق المصادر من كتاب الله وسنّة رسول ﷺ، وفقه الصحابة رضوان الله عليهم والتابعين وكبار المجتهدين في المذهب[17]، ولعله في هذا الموقف شعر بحاجة رجال العلم والطلبة في تلك الآونة إلى مزيد من الإطلاع والتوسع، ومعرفة الأحكام الشرعية، فكان عليه أن يسارع في نظم البغية لتحقيق ذلك الغرض.

والنتيجة التي يمكن الخروج بها بعد هذا الاستعراض للكتاب والنظم، ومحاولة سبر الأغوار في الدوافع التي أدت إلى تأليفهما، وإجراء المقارنة بينهما، يتضح أن كلا من عمل المؤلف في الكتاب، وعمل الناظم في النظم، يستقل عن الآخر، فلكل عمل طابعه الخاص ومميزاته، وأسلوبه المستقل والأغراض التي يخدمها، والتي تتفق مع البيئة التي عاش فيها، رغم تشابه الظروف والظواهر التي أحاطت بهما، ومراحل حياتهما، كون الأول محامياً شرعياً والثاني قاضياً شرعياً، وأرادا من خلال علمهما وتجربتهما خدمة مرفق القضاء والفقه الإسلامي، والمجتمع الذي عاشا فيه، ورغم هذا التمايز بين التقنين والنظم إلا أن العلاقة وثيقة بينهما إذ إن الناظم اعتمد على الأحكام الشرعية والقواعد الفقهية التي استخلصها مؤلف الكتاب، ودلل عليها ببيان مصادره ومراجعه، والناظم دون شك لم يكن ناقلاً فحسب، بل كان على دراية من صحة الأحكام واتفاقها مع المذهب المالكي، فاعتمدها وأضاف إليها، وأخرجها بأسلوبه الخاص، ويبقى لهما الفضل في كل ما قاما به، وجزاهما الله كل خير.

الهوامش والإحالات

(1) الرحلة المعينية، تأليف الشيخ ماء العينين بن العتيق، ص 104، تحقيق الدكتور محمد الظريف، الطبعة الأولى، 1998ف، الرباط.

(2) الرحلة المعينية، ص106.

(3) أعلام ليبيا، للشيخ الطاهر الزاوي، ص348.

(4) دليل المؤلفين العرب الليبيين، ص 417، تراجم ليبية، الجزء الأول، ص 209.

(5) الرحلة المعينية ص 23، في الأدب والمقاومة، ص96، وبلاد شنقيط المنارة والرباط.

(6) دليل المؤلفين العرب الليبيين، ص417، دار الكتب أمانة الإعلام والثقافة، طرابلس 1977ف.

(7) بدأ التفكير في بناء مدينة السمارة من قبل الشيخ ماء العينين الكبير بعد سنة 1871م في الأدب والمقاومة، ص19.

(8) شرح التحفة للإمام التسولي وبهامشه شرح الأمام التاودي، ص 385.

(9) ملخص الأحكام الشرعية، ص67 ـ 73.

(10) سبق توضيح ذلك، انظر ص4، من كتاب ملخص الأحكام الشرعية.

(11) ومع ذلك حاولت إيطاليا تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية من خلال قضاتها، فقد وقفت على نشرة مكتوبة باللغة العربية والإيطالية صادرة عن وزارة المستعمرات الإيطالية. Minestro delle colonie-Roma. 1917 - عنوانها: مقتطفات شرعية في حكم الإنزال وغيره من الحقوق العقارية على ما جرى به العمل في عرف المملكة التونسية، وتتضمن النشرة المكونة من 39 صفحة بعض النصوص من فتاوى الشيخ عليش وبعض فقهاء تونس، وذلك لتطبيقها على المنازعات في ليبيا.

(12) هاجم بعض فقهاء ليبيا صدور مجلة الأحكام العدلية واعترضوا على تطبيقها: فقال الشيخ الشافعي بن محمد المقرحي، وهو أحد القضاة قصيدة طويلة في ذلك، جاء فيها:

وتركوا ما ألف الأجلة ... وحكموا في الناس بالمجلة

فهي منزلة لقوم زلوا ... عن منهج الحق الصحيح ضلوا

وقال فيه آخر، وهو الشيخ العربي المكي الزنتاني:

قد بدلوا الشرع بالقانون ويلهم ... مما حذوه إذا ما الخلق تنتشر

قد قال رب العباد في كتاب له ... الحاكمون بغير الشرع قد كفروا

فصول من تاريخ ليبيا الثقافي د. عبد الحميد عبد الله الهرامة، ص 241. 294.

(13) قنن الوقف بموجب القانون رقم 124 لسنة 1972ف، وصدر قانون الأحوال الشخصية بالقانون رقم 10 لسنة 1984ف، في شأن الزواج والطلاق وأحكامهما، أما قانون الوصية فقد صدر سنة 1993ف، بالقانون رقم 36، أما الميراث فما زال القاضي يعود فيه لمصادر الفقه المالكي مباشرة.

(14) قبائل الصحراء المغربية، أصولها، جهادها، ثقافتها، تأليف الأستاذ الدكتور حمداتي شبيهنا ماء العينين، ص 310، المطبعة الملكية، الرباط 1419 هـ/1998ف، ويرى بعض الباحثين أن كتاب العمل الفاسي أي لامية الزقاق هي الفقه الرسمي في أفريقيا الشمالية كلها، والواقع أنها معروفة لدى الفقهاء والقضاة في ليبيا ويستعينون بها في أحكامهم، غير أنه في التعليم يعتمد على تحفة ابن عاصم، التاريخ العلمي لجامعة القرويين، ص 49، تأليف الأستاذ حسن السائح، نشر الإيسكو 1418/1997ف.

(15) قبائل الصحراء المغربية، المصدر السابق، ص 311 ـ 312.

(16) قبائل الصحراء المغربية، المصدر السابق، ص 313 ـ 314.

(17) الرحلة المعينية، ص 243.

فقيد العلم

الشيخ الأستاذ محمد مفتاح قرِّيو

1914 ـ 2000ف(*)

شيعت مدينة مصراته يوم الأحد التاسع من شهر ناصر العام 1430م/ 2000 ف، أحد علمائها الأجلاء ورجالها الكرام، العالم الجليل والأستاذ الفاضل، والفقيه المبرز، الشيخ محمد مفتاح قريو الرضواني المصراتي، الذي وافاه الأجل المحتوم عن سن تناهز السادسة والثمانين من عمره، بعد حياة حافلة بالعطاء العلمي من تدريس وإفتاء، والتأليف في عدة فنون. وُلد الفقيد في قرية الدرادفة، إحدى قرى مصراته، فجر يوم الجمعة 26 من جمادى الأولى 1332 هـ ، الموافق لأواسط شهر الماء العام 1914ف، قرأ القرآن الكريم في طفولته على جده لأمه، وعلى والده، وأخذ العلم على عدد من العلماء في زاوية سيدي أحمد زروق بمصراته، ثم انتقل إلى زاوية سيدي عبد السلام الأسمر في زليطن، حيث درس على عدد من أساتذتها وشيوخها ونال قسطاً وافراً من مختلف العلوم

(*) تاريخ الوفاة 6 ربيع الآخر 1421 هـ ، الموافق 8/ 7/ 2000 ف،نشر في العدد رقم 707، من صحيفة الدعوة الإسلامية، بتاريخ الأربعاء 19/ 7/ 2000.

التي كانت سائدة آنذاك، بعد ذلك تحصَّل على شهادة التطوع، وهي كفاءة تعطى للمتخرج بعد امتحان الطالب، وإجازته من جميع أساتذة المدرسة، وتؤهل المتخرج لإلقاء الدروس العلمية، أو تولي الوظائف الدينية والقضائية، عيِّن بعد ذلك مدرِّساً في المعهد الأسمري، واستمر في مهنة التدريس مدة ثمانية أعوام، كان خلالها يؤدي دوره العلمي والتربوي إلى جانب الاحتكاك بالشيوخ الذين درس عليهم هناك.

عُيِّن بعد الحرب العالمية الثانية مدرِّساً في المعهد الزروقي بمصراته، واستمر في ذلك المعهد عشرين سنة، يقوم بالتدريس والتعليم، وقد تتلمذ عليه العديد من الأساتذة من مختلف المناطق، وخلال ذلك تلقَّى أصول الفقه على أحد علماء الأزهر، وهو الشيخ المرازيقي، وفي سنة 1964ف تحصَّل على الشهادة العالمية من الجامعة الإسلامية، ثم عُيِّن بعدها مدرِّساً في المعهد الأسمري بزليطن، ثم انتقل إلى معهد القويري بمصراته، وبعد بلوغه سن السبعين، تقاعد من وظيفة التعليم، وانكب على مؤلفاته ينقِّحها، ويحاول طبع ما اكتمل منها، وإتمام ما بدأ في تأليفه، إلى جانب ذلك يقوم بالإفتاء للناس الذين يتوجهون إليه بالمسائل الشرعية، وتكوين التلاميذ من كبار الطلبة الذين يواصلون التعليم الأصيل من طريق التلقّي على كبار العلماء، مع المشاركة في الأنشطة الدينية والمناسبات الوطنية.

وهكذا كانت حياة الفقيد رحمه الله تعالى، فقد كان عالماً فاضلاً، وفقيهاً حافظاً زاهداً، جمع بين قيمة الخلق والزهد والفقه، يضاف إلى ذلك اعتزازه بوطنه وحسه الثقافي، وقد تعرّض ـ رحمه الله ـ للسجن خلال العهد السابق، وذلك عندما رشح نفسه لعضوية مجلس النواب، كمندوب لحزب المؤتمر الوطني الذي كان بزعامة الأستاذ بشير السعداوي سنة 1952ف، وقد فاز عليه مرشح الحكومة رغم حصوله على أغلبية الأصوات، ومع ذلك سجن وتعرَّض للاضطهاد، ثم حكم عليه بالبراءة،

ولا شك في أن ذلك يجعله من العلماء العاملين، ومن الذين كرّسوا حياتهم لخدمة بلادهم في مجال العلم والثقافة، وحياة كهذه تجعل من صاحبها يتبوأ المكانة اللائقة، ويدخل في مصاف الأعلام الذين تفتخر بهم بلادنا في كل المجالات، ويقع علينا واجب التعريف بنشاطهم والإشادة بهم.

ساهم هذا العالم الجليل ـ رحمه الله ـ بعدد من المؤلفات في مجال تخصصه، منها ما طبع وظهر في المكتبات، ومنها لا يزال مخطوطاً، أو يحتاج إلى ترتيب وتبويب، ومن الكتب التي ظهرت حتى الآن:

1 ـ كتاب تراجم أعيان العلماء من أبناء مصراته القدماء.

2 ـ تراجم الصحابة المشهورين في الشمال الأفريقي.

3 ـ كتاب معارك الجهاد التي وقعت في مصراته زمن الحروبات الإيطالية.

4 ـ كتاب شرح النظم المسمى بسلم الإنشاء.

5 ـ كتاب جواهر الفقه المختارة.

6 ـ كتاب شرح لب العقائد الصغير.

هذه هي المؤلفات التي ظهرت حتى الآن في الأسواق، وساهمت في إغناء المكتبة الوطنية، ولديه مجموعة من المؤلفات، منها ديوان شعر ترجم فيه لنفسه، وكتاب لب العقائد الكبير، وكتب أخرى في الفلك والفقه، والتاريخ، والملاحظ على هذه المؤلفات أنها تدخل في علوم شتى، فمنها ما هو في التاريخ كالجهاد والسيرة والتراجم الذاتية، وما يدخل في علوم اللغة العربية وأساليبها وفنونها، وما يدخل في الفقه الإسلامي، وعلم الكلام أو العقيدة، يضاف إليها مؤلفات في علم الفلك، وإلى جانب ذلك فهو شاعر ملهم له قصائد في العديد من الأغراض الوطنية وغيرها، وقد أرّخ بشعره جهاد الليبيين ضد إيطاليا، ونوّه بإجلائهم

عن أرض الوطن، ومدح ثورة يوليو وقائدها جمال عبد الناصر، وتغنَّى بالوحدة العربية، كل ذلك ورد في كتابه معارك الجهاد.

وتدل تلك المؤلفات على العلوم التي كانت متداولة في المنارات العلمية أثناء العهدين التركي والإيطالي، وتبرز دور العلماء الفقهاء في الحفاظ على هوية هذه البلاد العربية الإسلامية، فلم يستطع الأتراك تحويلها إلى دولة تختلف عما كانت عليه قبل دخول العثمانيين، رغم بقائهم لقرون عديدة، كما لم يستطع الإيطاليون طمس الهوية العربية عقيدة ولغة، كما تدل مؤلفات الشيخ محمد مفتاح قريو على أهمية المنارات العلمية التي قامت بدورها في نشر العلم، والمحافظة على اللغة، فهو لم يرحل إلى خارج البلاد، وتحصيله العلمي كان من فنون أخذها عن أساتذته في منارتي الزروق وعبد السلام الأسمر رحمهما الله، وذلك ما يفيد في إظهار المكانة العلمية والثقافية لتلك المنارات، والتي لا يقل دورها في السابق عن دور الجامعات في الوقت الحالي.

عرفت الفقيد ـ رحمه الله ـ في أواخر سنوات حياته، وحظيت بلقائه عدة مرات كانت أولاها بتاريخ 28/ 8/ 1995ف، وفيها وقفت على بعض مؤلفاته، وعلى طرف من قصة حياته، وتبادلت معه إهداء الكتب، وتكرر اللقاء بعد ذلك، وفي كل مرة اقتطف شيئاً من سيرته، وبعض أقواله وأشعاره، وكثيراً ما يردد على مسامعي روايات الجهاد، والقصائد التي قالها في هذا المجال، واستفسرت منه على أشياء كثيرة، وذلك ما ساعدني على كتابة ترجمة كاملة لحياته.

وقد ساهمت على قدر الوسع في التعريف به، فألقيت عنه محاضرة في مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، مساء يوم 9/ 4/ 1997ف، وكانت بعنوان (الشيخ محمد مفتاح قريو وكتابه جواهر الفقه) ذكرت فيها باختصار، تاريخ ولادته ونشأته وشيوخه ومؤلفاته، ثم تعرضت بشيء من

التفصيل لكتابه المذكور، وهو منظومة فقهية طويلة على غرار العاصمية، وبيَّنت أقسامها وموضوعاتها وفوائدها في تطور الفقه، ومعرفة الأحكام الشرعية، ثم كتبت عنه مقالاً علمياً بعنوان (الشيخ مفتاح قريو وآثاره العلمية) ترجمت فيه حياة الفقيد منذ ولادته حتى ذلك التاريخ، مع سرد لمؤلفاته ودراسة تحليلية ونقدية لمشتملاتها والعلوم التي تدور حولها، مع بيان أهميتها ودورها في إغناء المكتبة الليبية، وقد نشر ذلك المقال في العدد 87 من مجلة الفصول الأربعة، في شهر الطير «أبريل» 1429م 1999ف، وقد طالبت في ذلك المقال بضرورة تكريم هذا العَلَم الذي يمثِّل الرعيل الأول من فقهائنا، ففي تكريمه الوفاء له ولشيوخه وتلاميذه، لكن هذه المطالبة التي كانت آخر فقرة في المقال قد أسقطت منه دون معرفة السبب في ذلك!.

ولهذا عندما وضعت كتابي تراجم ليبية، وهو دراسة في حياة وآثار بعض الفقهاء والأعلام من ليبيا قديماً وحديثاً، والذي نشر سنة 1998ف، ضمَّنته الترجمة الكاملة لحياة الفقيد، وخلال شهر التمور من العام الماضي 1429م/ 1999ف، زرت الفقيد رحمه الله، فوجدته في حالة حسنة، لكن الضعف بدأ يدب في جسمه، ولم تعد قواه تساعده على الحديث في مجال العلم، ومع ذلك أحسن استقبالي، وأهديته نسخة من الكتاب بعد أن قرأت عليه ترجمة حياته عساه أن يبدي بعض الملاحظات، فنالت سروره ورضاه وقدَّم الشكر عليها، ودعا لي بالبركة، وقال لي: أديت الواجب مع زيادة، أشهد بالله أنك أديت الواجب للبلاد عموماً.

تلك هي حياة الفقيد الشيخ محمد مفتاح قريو، أحد علماء ليبيا الأبرار، الذي كرَّسها في سبيل وطنه، وخلَّد تاريخ بلاده وكفاحها ضد المستعمر في شعره وكتاباته، وساهم في نشر العلم تدريساً وتأليفاً، وتتلمذ عليه العديد من طلاب العلم، وشارك في النهضة العلمية التي تشهدها

بلادنا، وترك لنا ذخيرة طيبة من الكتب في عدة مجالات، تدل على غزارة علمه، وسعة تحصيله وتكوينه، وفيها الشاهد القوي على مكانة مناراتنا العلمية القديمة، ودورها الريادي في المسيرة العلمية، فهي التي ساهمت في تعليمه، وتخريج العديد من شيوخ العلم وأساتذته، ممن لم تتح لهم فرصة الرحلة إلى البلدان الأخرى، ومع ذلك استطاعوا أن يحتلوا المكانة العلمية اللائقة داخل المجتمع، بل تفوقوا أحياناً عمن تلقّى تعليمه خارج الوطن، فلم يكن لبعضهم إنتاج علمي يذكر، ولا تلاميذ ينقلون عنه العلم. وختاماً، أدعو للشيخ العلاّمة محمد مفتاح قريو أن يتقبله الله برحمته، وأن يسكنه فسيح جناته، وأن يجزيه عنا كل الجزاء الحسن، ويلهم أهله وذويه وتلامذته الصبر والسلوان، ويعوّض العلم عنه خيراً، وإنا لله وإنا إليه راجعون، والحمد لله رب العالمين.

منهج الشيخ قرّيو[1]
في تراجم العلماء(*)

نشأ فن التراجم منذ عهد بعيد، وهو من العلوم التي صاحبت الحركة الثقافية بجميع مظاهرها الدينية والسياسية والاجتماعية، وفي بدايته كان نشاطاً إحصائيّاً يتتبع مشاهير الأعلام، والمصنفات في العلوم والأداب، ويؤرخ للنشاط العلمي والثقافي خلال فترة معيَّنة، غالباً ما تكون معاصرة للمصنف أو سابقة عليه، وما لبث أن تطور هذا الفن، وأصبح علماً قائماً بذاته، له مناهجه وطرقه وأساليبه، ومناهج مؤلفي كتب التراجم تختلف باختلاف مصنفاتهم، فمنهم من اعتمد على المصنفات وجعلها أساساً لجمع المادة العلمية، مثال ذلك كتاب الفهرست لابن النديم، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، ومعجم المؤلفين لرضا كحالة، ومنهم من كان تركيزه على مهنة معيَّنة كانت سبباً في شهرة صاحبها، ومن الأمثلة على ذلك، أخبار القضاة للقاضي وكيع، وطبقات المفسرين للداوودي، وغيرها من كتب التراجم التي تضم

(*) مشاركة في ندوة حول الشيخ محمد مفتاح قريو وآثاره العلمية نظمتها صحيفة الجماهير يوم 18/8/2000 في مكتبة الشيخ أحمد زروق بمصراته بالتعاون مع إدارة المكتبة.

العلماء، والحفَّاظ والكتَّاب، والأطباء، واعتمد بعض المصنفين على الصفة المشهورة، مثال ذلك تراجم الصحابة رضوان الله عليهم، كالإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني، والاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، وطبقات الأولياء والصالحين والمتصوفة، وطبقات الشعراء والأدباء... إلخ، وهناك من المصنفين من جمع الأعلام كلها، فكان كتابه شاملاً للعلماء والقضاة والأدباء والشعراء وأصحاب الوظائف العامة والمجاهدين، ومثال ذلك كتاب الأعلام لخير الدين الزركلي، وكتاب أعلام ليبيا للشيخ الطاهر أحمد الزاوي، وأعلام من طرابلس للأستاذ علي مصطفى المصراتي. واقتصر بعض المصنفين على العلماء والفقهاء من مدرسة فقهية معينة، مثال ذلك طبقات الشافعية والحنابلة والمالكية والحنفية[2].

وفيما يلي بيان بعض الفوائد العلمية لكتب التراجم على اختلاف أنواعها في التأريخ للحركة الثقافية، من خلال مشاهير العلماء والأدباء وجميع الأعلام، باستعراض سيرتهم ونشاطهم ومساهماتهم في المجال الذي اشتهروا فيه، وحصر مصنفاتهم في مختلف العلوم والآداب، ليُستَدل بها على النهضة الثقافية التي كانت سائدة في عصر معيَّن، أو منطقة محددة، أو مدرسة فقهية خاصة، وتفيد كتب التراجم أيضاً في معرفة أنواع العلوم المتداولة في كل عصر ومصر، من خلال الإنتاج العلمي أو الأدبي المنسوب لهؤلاء الأعلام المترجم لهم، فيتمكن الباحث من الإطِّلاع على تطور العلوم والأدب، والمدارس الأدبية والشعرية، واجتهادات العلماء والفقهاء، وظهور النظريات العلمية في كل المجالات، ورحلات العلماء وتنقُّلاتهم، ودور المنارات العلمية... إلخ، يضاف إلى ذلك معرفة السند العلمي المتصل الذي يربط الخلف بالسلف، من طريق معرفة حياة الأعلام المترجم لهم، حيث يمكن التحقق من التقاء العلماء، وصحة النقل

والرواية، وخصوصاً في مجال الحديث النبوي الشريف، إذ يدخل ذلك في ضوابط الرواية، وهذا لن يتحقق إلا بمعرفة العصر الذي عاش فيه الراوي، والبلد التي درس أو عاش فيه، حتى يكون موافقاً لعصر المروي عنه، وإمكان اللقاء معه، وكذلك معرفة الرحلات العلمية وأثرها في ثقافة الأعلام، وحصر شيوخهم وتلاميذهم، وبصورة عامة، فإن فوائد كتب التراجم عديدة ومتنوعة، ولا يمكن حصرها في هذه العجالة.

يسلك مصنفو كتب التراجم عدة طرق منهجية في تحديد النطاق الزماني أو المكاني للمادة العلمية، وهي باختصار تاريخ حياة الأعلام، ومظاهر نشاطهم العلمي أو الثقافي أو الاجتماعي، علاوة على تحديد الأصناف الذين يقصدونهم بالترجمة، فهناك من يقوم بترتيب الأسماء وفقاً للحروف الهجائية، بصرف النظر عن النطاق الزمني، وهناك من يصنِّفهم على فترات زمنية متقاربة في شكل عصور أو طبقات، ومنهم من يحصرهم في قرن واحد من الزمان[3] وبعض المؤلفين حصر التراجم في نطاق الوفيات مع نبذة يسيرة عنهم[4] دون تاريخ الميلاد أو التوسع في ترجمتهم، وفي جميع الأحوال يقتصر المؤلف على الأعلام السابقين أو المعاصرين له، ولذلك ظهرت كتب التراجم المذيلة لما سبقها من مؤلفات، لتغطي الفترة الزمنية بعد المؤلف الأول[5] فيتم ترجمة أعلامها، كما يستدرك فيها ما فات السابق عن ذكره، وهي سلسلة لا تنقطع إلا بانقطاع العلم وأهله، وربما بفناء الخلائق جميعاً.

غير أن الملاحظ على كتب التراجم السابقة أنها لا تميز بين الأعلام المترجَم لهم، بمعنى أن المصنف يذكر جميع من خصص لهم كتابه لنقل ما وصل إلى علمه من ترجمة، وقد يعتمد على مصادر مكتوبة، أو روايات شفوية، أو مشاهدات شخصية، ولا يهمل عادة من كان داخلاً ضمن الأصناف الذين ترجم لهم، إلا إذا لم يكن عالماً به، أو سقط

سهواً، ولا نقول تعمَّد إسقاطه، ولهذا نجد في سيرة بعض التراجم الإسهاب والإطناب وكثرة المعلومات، وأحياناً تجد تراجم مختصرة جداً لا تشفي الغليل في إعطاء صورة كافية عن العلم المترجم له، ما يدل على أن المصنف لم يهمل أحداً ممن وصل إلى علمه أو عرف خبره، فيذكر ترجمته كما هي، ويترك الأمر إلى القارىء في تمييز الأعلام الكبار أو المجتهدين المبدعين عن غيرهم، أو التفريق بين أدوارهم ونشاطهم ومقدار مساهماتهم العلمية، إلا بقدر المعلومات الواردة في الترجمة، وإن كان له من تمييز بينهم فلا يكون إلا في النعوت العلمية، أو الصفات التي يطلقها على بعضهم. فيبالغ في ذكر بعضهم بإطناب، أو يكثر من ذكر فضائلهم، أو يقلل من ذلك عند غيرهم بحسب الأحوال، ومع ذلك لا يمكن إسقاط بعضهم متعمداً بحجة الضعف، أو قلة الأهمية أو الحداثة، إلى غير ذلك من الأسباب التي تدعو إلى إغفالهم أو عدم ذكرهم.

كان التمهيد السابق مدخلاً ضرورياً لمعرفة المنهج الذي اتَّبعه العلاَّمة الشيخ محمد مفتاح قريو رحمه الله في كتابه (تراجم أعيان العلماء من أبناء مصراته القدماء) الذي نشر سنة 1970ف، وللشيخ المذكور كتاب آخر في هذا المجال وهو بعنوان (تراجم الصحابة المشهورين في الشمال الأفريقي) نشر سنة 1394 هـ/ 1974ف، من قبل وزارة الأعلام والثقافة، وهذا الكتاب إلى جانب احتوائه على ترجمة عدد من الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ الذين دخلوا إلى أفريقية، وخصوصاً الذين استقروا في ليبيا ودفنوا فيها، يضم معلومات تاريخية هامة تتعلق بأحداث وقعت خلال القرون الماضية في منطقة المغرب العربي، وتشكل جزءاً مهماً من تاريخ بلادنا[6] والكتاب على هذا النحو يدخل ضمن الدراسات التاريخية، فهو أقرب إليها من فن التراجم، رغم أن عنوانه ينص على ذلك، والذي يهمنا في هذا المقام منهجه في تراجم العلماء من خلال كتابه الأول.

خصص الشيخ قريو كتابه لتراجم بعض العلماء والفقهاء الكبار، ممن وُلدوا في مصراته أو أقاموا فيها، واشتهروا بتدريس العلوم أو التأليف، ويضم الكتاب 152 صفحة، وقد حدد في مقدمته النطاق الزماني الذي استقى منه المادة العلمية، ويبدأ من الثلث الأخير من القرن التاسع للهجرة، وينتهي أول الثلث الأخير من القرن الرابع عشر، وهو وقت تأليف الكتاب، واختيار البداية كان لغرض إدخال ترجمة الشيخ أحمد زروق رحمه الله ضمن التراجم، وقد أخذت ترجمة أكثر من نصف الكتاب (ص5 ـ 84) وهي ترجمة كاملة لحياة هذا العلم الشهير، استقاها المؤلف من عدة مصادر ومراجع محلِّية وخارجية، ويعتبر الشيخ قريو أول علماء ليبيا الذين درسوا حياة الشيخ زروق وسيرته ومؤلفاته، وخصص لذلك أحد عشر مبحثاً وخاتمة، كانت وحدها كافية لكي تظهر في كتاب مستقل، أما بقية الكتاب فقد خصصه لترجمة عشرين علماً من علماء مصراته.

وعلى ذلك تكون تسمية الكتاب غير دقيقة، ولا تعبِّر عن المادة العلمية والتاريخية التي يضمُّها الكتاب، وتحتويها مباحثه، فلو أنه ترجم للشيخ زروق في صفحات قليلة مثل بقية التراجم الأخرى لكانت التسمية في محلها، أما وإنها أخذت ترجمة الشيخ زروق أكثر من نصف الكتاب، وفي مباحث متعددة، فيجب إبراز هذا الجهد العلمي ضمن عنوانه، ولا ننكر أن الشيخ زروق ـ رحمه الله ـ من أعيان علماء مصراته في تلك الفترة، حيث اتخذها داراً ومقاماً، وقضى فيها بقية عمره، وقام خلالها بتأليف بعض مصنفاته، لكنه بلغ من الشهرة والمكانة العلمية والصوفية مما لا يحصره في بلد معيَّن أو جهة محددة، فمكانة الشيخ أحمد زروق معروفة في جميع أنحاء العالم الإسلامي، بل إن مؤلفاته موجودة في جميع أنحاء العالم[7]، فكان من الواجب إبراز الجهد العلمي الذي قام به

الشيخ قريو في ترجمة الشيخ أحمد زروق على عنوان الكتاب ليدل على مضمونه.

أما بقية العلماء الذين ترجم لهم، وعددهم عشرون ـ كما سلف ـ من أبناء مصراته، فهم من المتضلعين في العلوم التي كانت سائدة آنذاك، وهي علوم الشريعة من توحيد وفقه وفرائض وأصول وحديث وتفسير، وعلوم اللغة العربية من نحو وصرف واشتقاق ولغة وبلاغة، والعلوم العقلية من حساب وهندسة ومنطق وفلك، وعلوم القرآن الكريم من تجويد وقراءات ورسم وضبط[8]. وفي ترجمته لهؤلاء العلماء ذكر نبذة عن حياتهم ونشأتهم ورحلاتهم العلمية داخل البلاد وخارجها، وشيوخهم وتلاميذهم، وما اشتهروا به من تلك العلوم، وما وضعوا من مؤلفات، وما قالوا من شعر ونظم في مختلف المجالات، مع ذكر بعض مواقفهم البارزة، وقد اعتمد في ذلك على بعض المصادر المكتوبة، لكن جلّ اعتماده كان على الرواية الشفوية التي تلقّاها عن شيوخه وبعض معارفه الموثوق بهم، كما ترجم لشيوخه الذين تلقّى عنهم العلم اعتماداً على مشاهدته الشخصية واحتكاكه المباشر معهم، ولست هنا في سبيل تقييم مصادره بقدر عنايتي بقلّة عدد المترجم لهم، ومع ذلك يعود له الفضل في التأريخ لهم وتسليط الأضواء عليهم، وحفظ لنا أهم المعلومات المتعلقة بهم، وفيها إشارات إلى غيرهم، تفتح مجال البحث والتنقيب عن آثارهم العلمية، وتبقى مصادره التي اعتمد عليها خاضعة للتقييم العلمي الحديث وفقاً لمناهج البحث المتطورة حالياً.

غير أن عدد العلماء الذين ترجم لهم، قليل جداً إذا ما قورن بكتب التراجم الموسوعية التي تضم المئات بل الآلاف من التراجم ، وكذلك كتب التراجم الصغيرة، فهي تصل إلى أعداد لا بأس بها من التراجم، فلماذا كان الشيخ قريو مقلاً في عدد تراجمه؟ يتوقف الجواب على معرفة

المنهج الذي اتَّبعه المؤلف، وألزم به نفسه في اختيار الأعلام الذين ترجم لهم، فبعد أن ذكر في مقدمة الكتاب عزمه على تلبية طلب بعض الإخوان الكتابة عن أعلام مصراته، واستجابته لهذه الرغبة، قال: ولكن لا أتعرض إلا للأعيان المشاهير، الذين لم يعرف عنهم قصور ولا تقصير، وامتازوا عن غيرهم بالتأليف أو بالتدريس الغزير، الذي تخرج منه أفواج العلماء، وانتفع به خلق كثير، وأدوا خدمات يشهد لهم بها التاريخ والآثار، أو بقيت متواترة حتى نقلناها عن شيوخنا الثقات الكبار[9]. من ذلك يتضح أن المؤلف وضع شروطاً معيَّنة إذا توافرت في العالم قام بترجمته، أما إذا لم تنطبق عليه فلا يتصدى لها، ويتركه دون ذكر، وهذه الشروط ـ بالإضافة إلى وجود العلم خلال الفترة المحددة ـ هي على النحو التالي:

1 ـ أن يكون العالم مشهوراً، فلا تكفي صفة العلم، بل لا بد من الاشتهار والذيوع وأن تتناقل سيرته الأخبار، سواء أكان من القدماء أم من المحدثين المعاصرين له، ما دام داخلاً ضمن الفترة المحددة.

2 ـ يجب ألا يعرف عنه قصور ولا تقصير، ولعله يقصد بهذا الشرط عدم قيامه بأفعال تحط من كرامته، أو ارتكابه لأخطاء في مجال العلم تقلِّل من قيمته، فالقصور قد يحدث عن خطأ أو جهل أو فعل غير مقصود، أما التقصير فيكون عن عمد أو تهوُّر، أو ما شابه ذلك من أخطاء جسيمة.

3 ـ أن يكون العلم المترجم له ممن قام بالتأليف، وترك مصنفات تدل على عمله وتضلُّعه في أحد فنون الثقافة السائدة آنذاك، أو قام بالتدريس الغزير، ويعني بذلك كثرة التلاميذ الذين درسوا عليه وأخذوا عنه العلم، أو التصدر لإعطاء العلم سنين عديدة، أو في عدة منارات علمية حتى تكوَّن على يديه عدد لا بأس به من الشيوخ والفقهاء.

4 ـ أن يكون العالم ممن أدوا خدمات يشهد لهم بها التاريخ والآثار

العلمية، أو بقيت أخبارهم العلمية متواترة، يذكرها كبار الشيوخ الذين تتلمذ المؤلف عليهم، فقاموا بذكر هؤلاء العلماء، أو شاهد ذلك بنفسه في الشيوخ الذين درس عليهم، ويقصد بالخدمات أن تكون في مجال العلم فقط دون الوظائف الإدارية.

فهذه الضوابط التي وضعها الشيخ قريو ـ رحمه الله ـ للأعلام المترجم لهم، هي التي أدت إلى إسقاط العديد من العلماء والشيوخ والفقهاء وغيرهم من كتابه، وحظي بها من كان مستوفياً لها، وطبقاً لهذا المنهج الصارم، وصعوبة انطباقه على جميع علماء مصراته، فقد اعتبر الناجحين في امتحانه من أعيان العلماء، أما ما عداهم فهم من العلماء الذين لم يرقوا إلى مرتبة الأعيان.

صرَّح المؤلف في نهاية الكتاب، بأنه ترك ثمانين عالماً من علماء مصراته لم يترجم لهم، والسبب في ذلك عدم استيفائهم للشروط التي وضعها، وكأني به عندما انتهى من تأليف كتابه أحس فيما يبدو أن منهجه كان صعباً وضوابطه كانت صارمة، وعندما عرض عليها علماء مصراته البالغ عددهم في ذهنه أثناء التأليف ما يقارب المائة عالم، واختبرهم على مقياسه، لم يظهر منهم سوى عشرين عالماً فقط، وبقي الثمانون مجهولين لنا، وضاعت المعلومات التي كان يعرفها عنهم، وإمعاناً في التمييز بين من ترجمه ومن تركه، صنَّف الأولين بدرجة الأقمار والآخرين بدرجة النجوم[10] وكأنه يطالب بأن تكون الترجمة للعلماء المبرزين المشهورين، ولا تكون لغيرهم رغم تخصصهم في مجال علمي معيَّن، ومن يرغب في كتابة التراجم عليه أن يضع شروطاً في تراجمه، فيترجم لمن استوفاها، ويترك ما عدى ذلك، فلا يجب أن يضع في مصنَّفه الغث والسمين على حد سواء.

بقي أن نعلم أن الثمانين عالماً الذين تركهم من دون ترجمة، لم

يكونوا أشخاصاً عاديين، بل كانوا من العلماء، وقد بيّن الشيخ قريو ـ رحمه الله ـ بعض ملامحهم بصورة إجمالية، حيث قال: منهم من تولى القضاء في الزمن العثماني، أو كان مفتياً آنذاك، ومنهم من تولى القضاء أو الإفتاء في مصراته وسرت، أثناء العهد الاستعماري الإيطالي، ومنهم من عيِّن عضواً للمجلس العلمي في مصراته، ومنهم من شغل الإمامة في زاوية الزروق مدة أربعين عاماً[11]، فهؤلاء جميعاً من المتروكين الذين لم تشملهم الترجمة، فلو قام بذكرهم، وكتابة ما لديه من معلومات حولهم، لحظينا بكمٍّ وافر من المعلومات عنهم، وعن حياتهم وسيرتهم العلمية، بل حبذا لو ذكر الأسماء والوظائف أو التخصص العلمي، لفتح أمامنا مجالاً للبحث عنهم وعن جهودهم العلمية.

توقع الشيخ قريو ـ رحمه الله ـ أن يطرح عليه السؤال، لماذا ترك هؤلاء الثمانين عالماً في طي النسيان؟ فأجاب عن ذلك في نهاية الكتاب بما يلي: لما كانت الوظائف كثيراً ما يتولاها المفضول مع وجود الفاضل، فلا تخوّل لأصحابها أن يعدّوا من أعيان العلماء، بخلاف إنتاج التأليف والتدريس الذي أنتج أفواج التلاميذ، فلا يتولاها إلا الفاضل، ولذلك يخولان لأصحابهما أن يعدوا من أعيان العلماء[12].

وإذا طرحنا رأي الشيخ قريو للنقاش، نسلِّم بقوله إن الوظائف كثيراً ما يتولاها المفضول مع وجود الفاضل، فهذه ظاهرة واضحة في مختلف العصور حتى الوقت الحاضر، وأن التدريس والتأليف لا يتولاها إلا الفاضل، فهذه القاعدة قد وصل إليها الضعف لعدة أسباب يطول شرحها، ومع ذلك فقد يقدم المفضول من الأعمال ما يستحق الذكر، ووجود هؤلاء المفضولين في حد ذاته يدل على مستوى ثقافي معيَّن، وصل إليه المجتمع الذي عاشوا فيه، وما داموا من العلماء فهم نتاج المدارس العلمية القائمة في تلك الآونة، ودراسة التطور العلمي للمجتمعات تتطلب

معرفة هؤلاء من خلال تراجمهم، لذلك لا ينبغي التسليم بهذا المنهج الصعب الذي انفرد به الشيخ قريو، ونتيجة لذلك ترك مجموعة كبيرة من علماء مصراته لم يشملهم بالترجمة، رغم معرفته لهم من طريق الرواية أو المعاصرة، والمرجح أنه كان يعلم نشاطهم ومشاركتهم إلى جانب الوظائف التي قاموا بها، فالحكم على الشيء فرع عن تصوره، فقد صنَّفهم في طبقة العلماء (نجوم) ولم يصلوا إلى مستوى أعيان العلماء (أقمار) وبالتالي ضاع على الجيل الحالي والأجيال القادمة معرفة هؤلاء العلماء، والوظائف التي قاموا بها، وهم في الغالب من القضاة والمفتين والمدرسين غير المبرزين، وأئمة المساجد والزوايا والخطباء، فلو كتب عنهم، وهم نجوم كما وصفهم وليسوا أقماراً، لاستفدنا كثيراً من تلك المعلومات، وأقل فائدة نحصل عليها، هي تكوين فكرة عامة عن المناخ العلمي، والوظائف الدينية والإدارية التي كانت في تلك الفترة، وقد طرحت عليه هذا السؤال في إحدى مقابلاتي له، فلم أجد جواباً شافياً، فقد أصر على موقفه، وقال: طبقت ذلك على الجميع، ولم أترجم لوالدي رغم أنه من العلماء، رحم الله الشيخ وغفر له.

خلاصة ما تقدَّم، أن الشيخ محمد مفتاح قريو، وضع منهجاً خاصاً في كتابه تراجم أعيان العلماء من أبناء مصراته القدماء، وهذا المنهج يعتمد على ضوابط معيَّنة، ومقاييس خاصة لأهل العلم، فمن كان مستوفياً لهذه الشروط استحق الترجمة باعتباره من أعيان العلماء، أما من كان غير مستوف الشروط، فهو من العلماء وليس من أعيانهم، وبالتالي لا يستحق الذكر في كتب التراجم، وهو منهج دقيق لم يتَّبعه أحد من مؤلفي كتب التراجم السابقين، ولو طبَّقنا عليها هذا المنهج لسقط منها العديد من الأعلام، وبالتالي تغيب عنا معلومات كثيرة، كانت تشكل جزءاً من وقائع التاريخ الثقافي، وهذا المنهج هو الذي أدى إلى إبعاد الكثير من العلماء،

وقد التزم به الشيخ قريو، وهو يمثل رأيه وعلينا احترامه، لكننا لا نتفق معه، فالغرض الأول من كتب التراجم والسِّيَر الذاتية بيان الحركة الثقافية السائدة خلال مرحلة زمنية معيَّنة، وذلك يتطلب التعريف بكل من شارك فيها، ولو بقليل من النشاط، بل إن إغفال بعض الأعلام، رغم قلة أدوارهم، فيه طمس لعدة حقائق ومعلومات، أما ذكرهم بالكيفية التي كانوا عليها، فإنه يتيح المجال لتتبُّع أخبارهم، ومعرفة المزيد من المعلومات عنهم، وتكوين مادة علمية للكثير من الدراسات والأبحاث، التي تكشف المزيد عنهم.

بقيت كلمة تجب الإشارة إليها، وهي تدل على اهتمام المؤلف بعلماء ليبيا وغيرته عليهم، رغم أنه ترك ثمانين عالماً من مصراته لم يترجم لهم، وهو مطالبته في نهاية الكتاب للمختصين في المدن الليبية، أن يتولوا جمع تراجم علمائهم، حتى تجتمع لدينا كمية كبيرة من التراجم، وعبَّر بصدق عن حاجة ليبيا إلى موسوعة كبيرة لتراجم الأعلام، وهذا ما يدل على حسه الوطني، واهتمامه بمسيرة العلم والثقافة، وقال: إن تجربته في هذا الكتاب كانت على عجالة أراد بها فتح الباب أمام الكتاب والأدباء للكتابة في مجال السِّيَر والتراجم الذاتية، وهذه الآراء تدل على الشعور الوطني الفياض، والإحساس بحاجة الوطن إلى إعادة كتابة تاريخه الثقافي من طريق جمع مادته العلمية من خلال التراجم، وذلك ما يدفع عنه مظنة التحيُّز أو الانجذاب إلى بلده مصراته، وعدم اهتمامه بغيرها، ورغم مرور ثلاثين سنة على هذه الدعوة الملحَّة للشيخ قريو، لم تظهر إلاّ كتب قليلة جداً في هذا المجال، وما زالت ليبيا بحاجة إلى موسوعة شاملة لأعلامها في المجالات كافة، ونجدد دعوة الشيخ قريو إلى قيام كل مدينة أو منطقة بحصر أعلامها وكتابة سيرتهم الذاتية، وعلى الجهات المختصة أن تشرع في إنجاز موسوعة الأعلام الليبية.

تختم هذه المداخلة حول منهج الشيخ قريو في تراجم العلماء، بتقديم الشكر لصحيفة الجماهير في مصراته، وإلى مكتبة الشيخ أحمد زروق الأهلية على تنظيم هذه الندوة، وإلى كل من ساهم في إنجاحها، وأدعو بهذه المناسبة إلى ضرورة الاهتمام بمؤلفات هذا العالم الجليل الذي خصص حياته في سبيل وطنه، وأفناها في نشر العلم والثقافة، وما زال عطاؤه مستمراً من خلال مصنفاته العديدة، وأوصي بتشكيل لجنة علمية تتولى طبع كتبه التي ما زالت مخطوطة حتى الآن، رحم الله الفقيد محمد مفتاح قريو، العالم الجليل الذي كان مثالاً للعالم العابد الزاهد، المتفاني في العلم، وأسكنه فسيح جناته، وجزاه الله عنا كل خير.

الهوامش والإحالات

(1) هو العالم الجليل الأستاذ الشيخ محمد بن مفتاح بن محمد قريو الرضواني المصراتي، ولد في قرية الدرادفة في مصراته قبل فجر يوم الجمعة 26 جمادى الأولى 1332 هـ الموافق لأواسط شهر الماء عام 1914ف، قرأ القرآن الكريم على جده لأمه، وعلى والده الشيخ مفتاح قريو في جامع قريته، ثم تحوّل للتحصيل العلمي، فأخذ مبادىء العلوم اللغوية والشرعية والعقلية والقرآنية على جماعة من علماء بلاده في زاوية أحمد زروق بمصراته، ثم انتقل إلى الزاوية الأسمرية، وعندما حصل على شهادة التطوع عيّن مدرساً فيها، ثم في المعهد الزروقي، ومنح الشهادة العالمية سنة 1964ف وقام بالتدريس في معهد القويري، وعند بلوغه سن السبعين تقاعد عن وظيفة التدريس، وانكب على تنقيح مؤلفاته واستكمالها، مع الإفتاء للناس، له مؤلفات عديدة منها ما طبع ونشر، ومنها لا يزال مخطوطاً، ومن أول مؤلفاته كتاب تراجم أعيان العلماء من أبناء مصراته، القدماء، توفي مؤخراً عن عمر يناهز الثانية والثمانين عاماً، يوم 8/7/2000 ف، ودفن بقريته في مصراته رحمه الله تعالى، انظر ترجمته الكاملة كتاب تراجم ليبية، الجزء الأول، تأليف د. جمعة محمود الزريقي، ص 234 ـ 249، الطبعة الأولى 1998ف.

(2) انظر على سبيل المثال: طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السكبي، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد مخلوف، الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، لعبد القادر بن محمد القرشي، وطبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى، طبقات الصوفية لأبي عبد الرحمن السلمي، طبقات الشاذلية المسمى بجامع الكرامات العلية، لحسن بن محمد الكوهن الفاسي، وطبقات ابن سعد، وطبقات الشعراني... الخ.

(3) انظر على سبيل المثال: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر، والضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي، وخلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمحبي، وسلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر لأبي الفضل محمد المرادي، وهناك بعض كتب التراجم غير محصورة في زمن محدد، مثال ذلك: النجوم الزاهرة، لابن تغري بردى، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، وبعض كتب التراجم الحديثة محصورة في منطقة معينة، مثال ذلك: أعلام المغرب العربي، للأستاذ عبد الوهاب بن منصور، مؤرخ المملكة المغربية، صدر منها حتى الآن ستة مجلدات، وكثير من كتب التراجم الصغيرة مخصصة لأعيان أو علماء المدن، منها مثلاً: كتاب البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، وعلى غراره: كتاب تراجم أعيان العلماء من أبناء مصراته القدماء موضوع البحث.

(4) مثال ذلك: كتاب وفيات الأعيان لابن خلكان: والوافي بالوفيات للصفدي، وفوات

الوفيات والذيل عليها للكتبي، وكتاب الوفيات، لأحمد الونشريسي، وشرف الطالب في أسنى المطالب، لأحمد بن قنفد، ولقط الفرائد لفاظة حقق الفوائد، لأحمد بن القاضي.

(5) مثال ذلك: كتاب ترتيب المدارك وترتيب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياضي، ت 544 هـ، يليه كتاب الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، لابن فرحون ت 799 هـ ، ثم كتاب توشيح الديباج وحلية الابتهاج، لبدر الدين القرافي، ت 946 هـ ، ثم كتاب نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا التنبكتي، ت 1036 هـ ، يلي ذلك كتاب اليواقيت الثمينة في أعيان مذهب عالم المدينة، من تأليف محمد بشير ظافر المدني، وكل هذه الكتب خاصة بعلماء المذهب المالكي، وفقاً للتسلسل الزمني لحياة مؤلفيها، وهناك كتب أخرى كثيرة في هذا المجال.

(6) يقع الكتاب في 67 صفحة من الحجم المتوسط، ويضم معلومات تاريخية حول فتح المدن الليبية، وتاريخ دخول المسلمين إليها، ابتداء من برقة إلى طرابلس ثم فزان، وحوادث تاريخية وقعت زمني الفتح العربي في نطاق الغرب الإسلامي، بالإضافة إلى تراجم الصحابة الذين دخلوا أفريقيا، وقد ظهر على غراره كتاب آخر بعنوان (الإهابة بمن دفن في البلاد الليبية من الصحابة) تأليف الأستاذ أحمد القطعاني، غير أن المؤلف اقتصر فيه على ترجمة الصحابة رضوان الله عليهم، المقبورين في ليبيا، منشورات مكتبة النجاح، طرابلس، 1994ف.

(7) انظر في ترجمته الكاملة وسيرته الصوفية ومؤلفاته، كتاب الزروق والزروقية، دراسة حياة وفكر ومذاهب وطريقة، تأليف الأستاذ الدكتور علي فهمي خشيم، نشر المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلام، ط2، 1980ف.

(8) تراجم أعيان العلماء من أبناء مصراته القدماء، ص 112.

(9) المصدر السابق، ص150.

(10) المصدر السابق، ص 149.

(11) المصدر السابق، ص 149.

(12) المصدر السابق، ص148.

الدور الاجتماعي للشيخ قريو
من خلال بعض فتاويه(*)

أولاً: معنى الفتوى لغة واصطلاحاً

الفُتْيَا والفَتْوى: ما أفتى به الفقيه[1] وفُتَى وفتوى: اسمان يوضعان موضع الإفتاء، ويقال أفتيت فلاناً رؤيا إذا عبرتها له، وأفتيته في مسألة إذا أجبته عنها، وأن قوماً تفاتوا إليه، معناه تحاكموا إليه وارتفعوا إليه في الفتيا، ويقال أفتاه في المسألة، يفتيه إذا أجابه، والاسم: الفتوى وأهل التفاتي: أي التحاكم وأهل الإفتاء، والفُتيا تبيين المشكل من الأحكام[2]، وجاء في تفسير قوله تعالى ﴿ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهم﴾ سورة النساء، آية: 126، ويستفتونك: يطلبون منك الفتوى، وأفتى في المسألة بين حكمها، والاستفتاء لا يتعلق بالذوات، يفتيكم فيهن: وعد باستيفاء الإجابة عن الاستفتاء، وفيه بشارة للسائل بأنه قد أجيب طلبه[3].

أما في الاصطلاح: فالفتوى إخبار المستفتي بحكم الشرع في

(*) محاضرة ألقيت في منارة المحجوب بمصراته أثناء انعقاد ندوة الشيخ مفتاح قريو، حياته وآثاره العلمية، 19 رمضان 1421 هـ/ 2000ف.

المسألة المعروضة مع اتِّباع الأدلة بعد استقرائها، ودون إلزام الناس بذلك الحكم[4] وهذا التعريف المستخلص من قول الإمام القرافي، يفرِّق بين الأحكام القضائية والفتاوى الشرعية، فالأحكام ملزمة للخصوم ويجب تنفيذها، في حين أن الفتاوى غير ملزمة للمستفتي أو غيره، ولا يتم الإجبار عليها، كما أن القاضي يؤسس حكمه على الحجج المقدمة في الدعوى، وأهمها وسائل الإثبات، وأما المفتى فالرأي الذي يدلى به إنما يكون بعد استعراض الأدلة الشرعية واتِّباع أقواها، كما أن حكم القاضي يرتفع به الخلاف الفقهي في المسألة المعروضة، أما في الفتوى فلا يرفع بها الخلاف[5].

ومهمة الإفتاء ليست بالهينة، ومكانتها في المجتمع الإسلامي عظيمة، فالمفتي في المجتمع مقام النبي - عليه الصلاة والسلام - في الأمة، والدليل على ذلك أن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، وإنما ورثوا العلم، والمفتون من أهل العلم، وهم نواب عنه في تبليغ الأحكام الشرعية، وإذا كان المفتي عالماً مجتهداً فيستنبط الأحكام، ويكون في مقام الإنشاء، فكأنه ينشىء قواعد جديدة في الشريعة الإسلامية، ويكون ذلك في المسائل الفرعية، أو يكون مبلغاً ناقلاً للأحكام عن صاحب الشريعة، وفي جميع الأحوال يجب فيمن يتصدق للإفتاء أن تتوافر فيه شروط عديدة[6].

ثانياً: شروط المفتين ومراتبهم

ليس كل إنسان مسلم يمكنه أن يتصدى للإفتاء بين الناس، وجمهور الفقهاء يرون أنه لا يحل لأحد أن يفتي في دين الله، إلا رجلاً عارفاً بكتاب الله وعلوم القرآن، وبصيراً بحديث رسول الله ﷺ وعلوم الحديث، ويعرف من الحديث مثل ما عرف من القرآن، ويكون بصيراً باللغة العربية

وبالشعر، وما يحتاج إليه للسنَّة والقرآن[7]، وليس ذلك فحسب، بل يجب أن يكون عالماً بالأدلة التفصيلية، ماهراً في علم أصول الفقه يعرف كيف يطبِّق النصوص على النوازل، وتنزيل الأحكام على القضايا، عارفاً بأحوال الناس وعاداتهم وأعرافهم، مستحضراً نصوص المذهب الذي يفتي به، مطَّلعاً على اصطلاحات العلماء، سالكاً في فتواه سبيل التبصر والأناة، بعيداً عن التسرع والاندفاع[8].

ومن وصل إلى هذه الدرجة، واستوفى كل الشروط المذكورة، يجوز له أن يفتي في النوازل التي لا نص فيها، فهو في هذه الحالة قد وصل إلى درجة الاجتهاد، فيفتي فيها باجتهاده، أما من لم يصل إلى هذه الدرجة فلا يجوز أن يفتي برأيه في شيء منها، إلا أن يخبر برواية عن عالم، فيقلد فيما يخبر به من حجة نقلها عنه، وإن كان فيها اختلاف بينهم، أخبر بالذي ترجح عنده من ذلك، وإن كان ممن له فهم ومعرفة بوجوه الترجيح بين الروايات، جاز أن يقضي بقوله، إذا لم يجد سواه ممن وصل إلى درجة الاجتهاد، وإن لم يتفقه فيما قرأ من الكتب، فلا يجوز أن يستفتي، ولا يحل له هو أن يفتي[9].

ويتضح من كلام الإمام ابن رشد أن الإفتاء يصح من العالم الذي وصل إلى درجة الاجتهاد، كما يصح من المقلد الذي يخبر برواية عن عالم، أو يرجح بين الروايات إذا كان من أهل الترجيح، أما المطَّلع على كتب الفقه لكنه لم يتفقه فيها، فلا يصح له الإفتاء، ولهذا يقسِّم ابن رشد أهل الإفتاء، إلى ثلاث طوائف:

أ ـ الطائفة الأولى:

وهي التي اعتقدت صحة مذهب مالك تقليداً بغير دليل، فأخذت نفسها بحفظ مجرَّد أقواله، وأقوال أصحابه، وفي مسائل الفقه دون أن

تتفقه في معانيها، فتميز الصحيح منها والسقيم، فهذه الطائفة لا يصح لها الفتوى بما علمته وحفظته من قول مالك، أو قول أحد أصحابه إذ لا علم عندها بصحة شيء من ذلك، فلا تصح الفتوى بمجرَّد التقليد من غير عالم، ولكن يصح لها أن تأخذ به في خاصتها إذا لم تجد من يصح له الفتوى.

ب ـ الطائفة الثانية:

اعتقدت صحة المذهب بما بان لها من صحة أصوله التي بناه عليها، فأخذت نفسها بحفظ مجرَّد أقواله وأقوال أصحابه في مسائل الفقه، وتفقهت في معانيها، فعلمت الصحيح منها، الجاري على أصوله من السقيم الخارج عنها، إلا أنها لم تبلغ درجة التحقيق بمعرفة قياس الأصول على الفروع، فهذه الطائفة يصح لها إذا استفتيت بما علمته من قول مالك، أو قول غيره من أصحابه، إذا كانت قد بانت لها صحته، كما يجوز لها في خاصتها الأخذ بقوله، ولا يصح لها أن تفتي بالاجتهاد فيما لا تعلم فيه نصاً من قول مالك أو أصحابه، إذ ليست ممن كمل لها آلات الاجتهاد التي يصح بها قياس الفروع على الأصول.

ج ـ الطائفة الثالثة:

اعتقدت صحة المذهب بما بان لها من صحة أصوله، فأخذت نفسها بحفظ مجرَّد أقواله وأقوال أصحابه في مسائل الفقه، ثم تفهمت معانيها، فعلمت الصحيح من السقيم، وبلغت درجة التحقيق بمعرفة قياس الفروع على الأصول، لكونها عارفة بأحكام القرآن والناسخ والمنسوخ، والمفصل من المجمل، والخاص من العام، عالمة بالسنن في الأحكام، مميزة بينها وبين أقوال العلماء من الصحابة والتابعين، مع علم باللسان والتبصر بوجه القياس وبوضع الأدلة في مواضعها، فهذه الفئة تصح لها

الفتوى عموماً بالاجتهاد والقياس على الأصول التي هي الكتاب والسنّة وإجماع الأمة أو على ما قيس عليها[10]. وقد أخذ بهذا التقسيم الإمام القرافي في الفروق[11]، أما الإمام الشاطبي فقد أفاض القول في الفتوى والاستفتاء والاقتداء وتوسع كثيراً في شرح المسائل المتعلقة بها[12].

ثالثاً: أهداف الفتوى

سبق القول في تعريف الفتوى، إنها إخبار عن حكم شرعي في مسألة معروضة، وأنها غير ملزمة على عكس الأحكام القضائية. لكن نطاق الفتوى يختلف عن الأحكام القضائية، رغم أن كلاهما فيه إظهار حكم الشرع، فالعبادات كلها لا تكون إلا فتوى، ولا يكون فيها حكم وإن صدرت من قاض، كأن يأمر منادياً ينادي بأن اليوم بداية رمضان، فهي فتوى، وعلى رأي الإمام القرافي تجوز مخالفتها[13]، وهذا أمر لا يسلم به، فالقاضي لا يمتنع عليه الفتيا في الزكاة والصلاة والطهارة والحج وجميع أحوال العبادات غير الخصومات، لكنه لا يجيب عن سؤال فيما يتعلق بالخصومات، لأن ذلك سيكشف عن وجهة نظر القاضي في الخصومة المعروضة، وذلك مما يسيء للقضاء، وهناك من ذهب إلى أنه يجيب ويفتي في كل مسألة يسأل عنها[14]، ومع ذلك فإن فتواه ليست ملزمة لأنها من قبيل العلم، وليست فصلاً في خصومة، والمثال الذي ضربه القرافي من إعلان القاضي ثبوت رؤية هلال شهر رمضان، فهو وإن لم يتعلق بخصومة، فإنه بمثابة الحكم القضائي، لأنه فصل في موضوع ثبوت رؤية الهلال من عدمه، وبالتالي يجب احترام الأمر في نطاق البلد المكلف بها ذلك القاضي، فلا تجوز مخالفته رغم كونه متعلقاً بالعبادات.

والهدف من الفتاوى بيان حكم الله في النوازل المعروضة، كذلك الأحكام القضائية، وهي إنزال حكم الشرع على الخصومات القائمة،

ونحن مأمورون بالرجوع إلى أحكام الشريعة الإسلامية في حالة حدوث النزاع، ويمكن للخصمين أن يلجؤوا للفتوى محل النزاع أو رفع الأمر للقضاء، وفي كلتا الحالتين يجب الحكم أو الإفتاء بالشرع، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٞ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾[15] وكلمة (تنازعتم) شاملة لكل مسائل الخلاف في أمور الدين والدنيا من عبادات ومعاملات، ولو لم تكن الشريعة الإسلامية شاملة لكل الأحكام، وكافية لفض النزاع، لما أُمرنا بالرد إليها، وقد أجمع العلماء على أن الرد إلى الله سبحانه هو الرد على كتابه، والرد على الرسول ﷺ هو الرد إليه في حياته وإلى سنّته بعد وفاته[16].

والواجب على المفتي أن يراعي في فتواه الوسط في الأحكام، فلا يكون متشدداً في الفتوى، ولا متساهلاً في الأحكام، يقول الإمام الشاطبي: المفتي البالغ ذروة الدرجة، وهو الذي يحمل الناس على المعهود الوسط في ما يليق بالجمهور، فلا يذهب بهم مذهب الشدة، ولا يميل بهم إلى طرف الانحلال، والدليل على صحة هذا أنه الصراط المستقيم الذي جاءت به الشريعة، وأن مقصد الشارع من المكلف الحمل على التوسط من غير إفراط ولا تفريط، فإذا خرج عن ذلك في المستفتين خرج عن قصد الشارع، وكل من خرج عن المذهب الوسط مذموماً عند العلماء الراسخين،... ويقول في موضع آخر: فعلى هذا يكون الميل إلى الرخص في الفتيا بإطلاق مضاد للمشي على التوسط، كما أن الميل إلى التشدد مضاد له أيضاً[17].

والجدير بالذكر أن الفتوى قد تحصل من المفتي بثلاث طرق: الأولى بالقول، وتضاف إليها الكتابة، وهي أن يُسأل العالم عن مسألة فيجيب عنها قولاً أو بخطه. والثانية من جهة فعله، فقد يقتدي به الناس

في أفعاله عندما يعلمون علمه وفضله وقدرته على فهم الأحكام الشرعية، وقد فضَّل العلماء المفتي الذي تطابق أفعاله أقواله عن المفتي الذي لا تطابق أفعاله ما يقول به. والثالثة إقراره إذا رأى فعلاً من الأفعال، فلم ينكره، أو أنه صرح بجوازه، وقد اعتبر الأصوليون الإقرار دليلاً في السنَّة النبوية، فيكون ذلك في حق المفتي، ولهذا ثابر السلف الصالح على القيام بوظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولم يبالوا في ذلك ما يعود عليهم من المضرة(18).

رابعاً: دور الفتوى في الإصلاح عند الشيخ قريو

يتضح مما سبق، أن الفتوى لا تقتصر على بيان حكم الشرع في المسائل التي تعرض على المفتي، والتي غالباً ما يقصد بها حل الإشكال الذي يقع في مسائل العبادات أو نوازل المعاملات والأحوال الشخصية، بل هي إحدى الوسائل لتبصير الناس وتعليمهم بأمور دينهم ودنياهم، وطريقة لمحاربة الظواهر الفاسدة في المجتمع، فإذا شاهد العالم بأمور الدين فعلاً يرتكب، وهو مخالف للشرع، أو معاملة تتم بطريقة غير شرعية، أو عادة ضارة مخالفة لأحكام الشريعة، فعليه أن يتصدى لها حتى ولو لم يُسأل عنها، وقوله فيها أو بيان أحكام الشرع حولها يدخل في نطاق الفتوى، ومن هنا يكون للفتاوى التي تصدر عن أهل العلم دور في إصلاح المجتمع، ومحاربة الظواهر الفاسدة فيه، والقضاء على المعاملات الربوية، وردّ التصرفات إلى الأحكام الشرعية.

وإذا حاولنا التماس هذا المنحى في فتاوى الشيخ محمد قريو، رحمه الله، فإننا ـ رغم عدم العثور على أغلب فتاويه ـ نجد فيها ما يوافق تلك الأغراض، وكل ما تحصلتُ عليه يتعلق بعضه بأمور تعليمية، وأخرى تتعلق بالعبادات، كالسؤال الموجَّه إليه حول الحديث النبوي الشريف: (إن

الله تعالى يحب إن عمل أحدكم عملاً أن يتقنه) والنظم الذي وجّه فيه النقد لكتاب البيان بالقرآن، والرسالة المنظومة فيما يتعلق بحكم القبض والخلاف فيه، أما الفتاوى المتعلقة بالأمور الاجتماعية فهي:

1 ـ رسالة منظومة فيما يخص ضيافة المأتم. 2 ـ وأخرى تتعلق بجواز بيع الحيوان والطيور بالوزن حياً، وضعها عام 1979ف. 3 ـ وفتوى رد فيها على فتاوى القائلين بتحريم بيع الحيوان الحي، وضعها نظماً وشرحاً عام 1989ف. 4 ـ وفتوى شرعية في بيان الفقير والمسكين، في مصرف الزكاة على المذاهب الأربعة.

فهذه الفتاوى الأخيرة، هي التي تدخل في نطاق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والغرض منها إلى جانب بيان الحكم الشرعي، هو المساهمة في علاج بعض الظواهر الاجتماعية الضارة، ويخيل إليَّ أن الشيخ ـ رحمه الله ـ له العديد من الفتاوى الأخرى أصدرها حال حياته، لكنها فيما يبدو موزعة بين الناس وطلاب العلم في مختلف أنحاء البلاد، وحبذا لو جُعمت كلها، ونُشرت حتى يمكن الاطِّلاع عليها والاستفادة منها.

والجدير بالذكر،أن الشيخ ـ رحمه الله ـ لم يغب عن باله ذلك الهدف الإصلاحي، فقد أشار إلى ذلك في الفتوى الصادرة عنه سنة 1979ف بجواز بيع الحيوان بالوزن، عند بيان الأسباب التي دعته إلى كتابة الفتوى، وهي إبطال الفتوى السابقة القائلة بالمنع، والتي أوقعت الناس في ارتباك وحيرة، ورفع الحرج عن الناس، حيث كثر العمل ببيع الحيوان حياً بالوزن عند التجار، وهنا يلاحظ دور الفتوى في التصدي للآراء التي تبدو متشددة في الفقه، وتتعارض مع ما جرى به العمل بينهم ، ودفع الحرج الناجم عن القول المتشدد بتحريم بيع الحيوان بالوزن حياً، فجاءت فتوى الشيخ لتسهيل معاملات الناس، وخصوصاً بعد استيراد الأغنام من

الخارج، وقيام المستوردين ببيعها بالوزن قبل ذبحها وسلخها، ومن هنا يمكن تصنيفها بأنها من الفتوى التي تأخذ باتجاه الوسط والابتعاد عن التشدد بالنظر إلى مقاصد الشريعة، وهي رفع الحرج عن الناس.

أما الفتوى الثانية التي أصدرها بعد عشر سنوات، أي عام 1989ف، وهي متعلقة بالموضوع نفسه، وقد صاغها نظماً ونثراً، فقد كانت رداً على القائلين بالتحريم أنفسهم، الذين ما زالوا مصرّين على اعتناق الرأي السابق نفسه رغم صدور الفتوى الأولى عن الشيخ، وفي هذه الفتوى الثانية حاول تبسيط الموضوع، بتقسيم الفتوى إلى ثلاث حالات:

أ ـ الحالة الأولى: بيع الحيوان حياً، حيث أجاز بيعه بالوزن أو الجزاف ما دام المشتري مشاهداً للحيوان أثناء البيع، وأن الرؤية تكون قبل البيع، ويجوز فيه الغرر اليسير، وقاس ذلك على بيع اللوز والموز والدلاع (البطيخ).

ب ـ الحالة الثانية: بيع الحيوان مذبوحاً قبل السلخ، وهي جائزة بالجزاف فقط، فلا يجوز بيعه بالوزن، لأن المراد منه اللحم، والحيوان قبل السلخ يضم أشياء أخرى لا تعادل اللحم في قيمتها.

ج ـ الحالة الثالثة: شراء اللحم فقط، فهذا لا يجوز قبل الذبح والسلخ إذا كان على البت، أما على الخيار عند الرؤية، أو إذا كان المشتري عالماً بصفة اللحم كمن يبيع شاته، فذلك جائز.

ولم يضف في هذا التفصيل على الفتوى الأولى شيئاً من الأحكام، والملاحظ على هاتين الفتوتين، أنهما مبنيتان على شرح قول الدردير في أقرب المسالك، وهو مصدر ثانوي ومتأخر في فقه الإمام مالك رضي الله عنه، فلم يجلب الشيخ ـ رحمه الله ـ أقوال الفقهاء الكبار إلا كلام المواق والحطاب والخرشي على الشيخ خليل، وفي أقوال المتقدمين عنهم قد

توجد آراء أخرى بالإضافة إلى القواعد الأصولية.

أما الفتوى الخاصة بما يتعلق بضيافة المأتم، والتي صاغها نظماً في ثلاثين بيتاً من الشعر، فهذا الموضوع يتطرق إلى مشكلة اجتماعية مستفحلة في المجتمع الليبي بكامله حتى الوقت الحاضر، فكل أسرة يموت لها عزيز لديها، تتكبد الخسائر الفادحة في ضيافة المعزّين من الأقرباء والأصدقاء والمعارف، وهو أمر مرهق لها، فعلاوة على فقدان الميت وغيابه عنهم، تلحقهم خسائر فادحة قد لا يكونون على استعداد لها عند الموت، أو أن قلة يدهم تجرُّهم إلى الاستدانة لمواجهة تلك المصروفات، يضاف إلى ذلك الإثم الذي يحصل من جراء ترك الميت لورثة صغار السن، فيتم التصرف في أموالهم في مواجهة تلك النفقات، بدون موجب شرعي، فعند الوفاة تنتقل تركة الميت كلها إلى ورثته، بعد نفقات تجهيز الميت ودفنه وإخراج الدين والوصية، وما بقي فهو للورثة، فلا يجوز المساس بمالهم إذا كان فيهم صغير السن إلا بما يعود بالنفع على الصغير وبحكم قضائي، فكيف تُنفق أموالهم على المعزّين في الأكل والشرب وغيرها، دون مراعاة للأحكام الشرعية، وقد يكونون في حاجة ماسة إليها، يضاف إلى ذلك المبالغة في الإنفاق إلى حد الإسراف أحياناً.

وبهذه الفتوى التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، يظهر جلياً الدور الإصلاحي الاجتماعي للشيخ قريو رحمه الله، وهي وإن كانت تصادم الأعراف القائمة في ليبيا، إلا أن قواعد الشريعة الإسلامية تُقدَّم على الأعراف، فلا عرف يصادم الشرع، ودون أن ندخل في تفصيلها، فإن هذه الفتوى يجب أن تعم في جميع أنحاء ليبيا حتى يتخلص الناس من الأعراف الضارة عند المأتم، والتي أخذت الشكوى منها تعلو يوماً بعد يوم.

أما الفتوى الخاصة ببيان الفقير والمسكين في مصرف الزكاة على

المذاهب الأربعة، فقد أحسن في إظهارها، ولعلها سدت فراغاً كبيراً بتعريف أصحاب الأموال الذين يطبِّقون الشريعة الإسلامية بإخراج الزكاة المفروضة، وأجابت عن عديد من الأسئلة المطروحة. فقديماً كان حال الناس بيِّناً واضحاً في مستوى المعيشة، فلا يُخفى الفقير من الغني، والمسكين من المعدم، أما في الوقت الحاضر فأغلب الناس تيسرت لها الأموال وتقاربت في مظاهر المعيشة، فمن الصعب جداً تمييز الفقير والمسكين الذي يستحق الزكاة والتَبس على الناس الأمر، وهذا بدوره يؤدي أحياناً إلى انصرافهم عن القيام بواجب الزكاة، أو يقوموا بوضعها في غير مصارفها الشرعية، فلا تبرأ ذمتهم منها، وقيام الشيخ قريو بهذه الفتوى فيه إرشاد الناس، وإعلامهم بوجود عدة فئات من المجتمع تستحق الزكاة، رغم أن مظهرهم لا يدل على الحاجة، وفي ذلك توجيه للمزكين إلى جانب مهم في أغراض الشريعة الإسلامية، وهو التكافل الاجتماعي الذي يحث عليه الإسلام، وقد توسع الشيخ ـ رحمه الله ـ لزيادة الفائدة العلمية، والتيسير على أصحاب الأموال، فجعل فتواه لا تقتصر على المذهب المالكي فحسب، بل جمعت المذاهب الأخرى، كي يجد المسلم مجالاً واسعاً في فعل الخير.

خامساً: الخاتمة

يتضح من كل ذلك الدور الاجتماعي المهم الذي قام به العلاَّمة الشيخ محمد مفتاح قريو، بتسخير بعض نشاطه العلمي في إصلاح المجتمع، ومحاربة بعض الظواهر الفاسدة، وبيان أحكام الشريعة فيما يتعلق ببعض المعاملات، عندما جعل بعض فتاويه تتناول هذا المجال، وإذا كنا لم نحصل على أغلب فتاويه، إلا أن فيما ذكرناه منها دليلاً على الدور الإصلاحي من خلال الفتوى، وهو الذي يهمنا في هذه المحاضرة، وإلا فإن فتاويه تحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث، ويمكن أن تنبثق

منها عدة موضوعات علمية جديرة بالاهتمام، وإنني أطالب ممن يعنيهم هذا الأمر بالإسراع في جمع كل الفتاوى التي قالها الشيخ، وأفتى بها في مناسبات عديدة، حتى يمكن طبعها وتوزيعها لتعمَّ فوائدها على جميع المسلمين.

ولعل مسلكه في حياته، وابتعاده عن مواضع الشبهات، وزهده في هذه الدنيا الفانية، وعدم تكالبه على جمع الأموال، أو التزلف والتملق لأصحابها، وانكبابه على العلم تحصيلاً وتدريساً وتأليفاً، كل ذلك يعَدّ من ضروب الفتوى على ما قال به العلماء، وهكذا تكون حياة العلماء الورعين الزاهدين، الذين أخلصوا لدينهم ووطنهم، وضربوا أروع الأمثال لطلاب العلم والمتقين في حياتهم، وأسأل الله أن يتغمد الفقيد برحمته، وأن يسكنه فسيح جناته، وأتوجَّه بالشكر إلى القائمين على منارة المحجوب في مصراته على قيامها بالواجب تجاه هذا العالم الجليل الذي أعطى حياته للعلم وطلابه، فجزاهم الله كل خير، وندعو بالرحمن لمؤسس هذه الزاوية، ولكل من ساهم في نشاطها قديماً وحديثاً.

المصادر والمراجع

(1) مختار القاموس، الشيخ الطاهر أحمد الزاوي، ص 468.

(2) لسان العرب المحيط، لابن منظور، ص 1051 ـ عمود (2) المجلد الرابع.

(3) معاني القرآن الكريم، تفسير لغوي موجز، تأليف الأستاذ الدكتور إبراهيم عبد الله رفيدة وآخرين، ص 311، الربع الأول، ط. جمعية الدعوة الإسلامية.

(4) الأحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام، تأليف الإمام شهاب الدين القرافي (ت 684 هـ) ص 25، تحقيق الأستاذ أبو بكر عبد الرزاق، ط. أولى 1989ف.

(5) المصدر السابق، ص 27، ترتيب الفروق واختصارها، تأليف أبي عبد الله محمد بن إبراهيم البقوري، (ت 707هـ)، تحقيق الأستاذ عمر عباد، الجزء الأول 351، ط. وزارة الأوقاف في المغرب.

(6) الموافقات في أصول الشريعة، تأليف أبي إسحاق الشاطبي، ص 244/4.

(7) أعلام الموقعين عن رب العالمين، تأليف ابن قيم الجوزية، المجلد الأول، ص 44.

(8) محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، تأليف الأستاذ الدكتور عمر الجيدي، ص96، منشورات عكاظ، المغرب 1987ف.

(9) مسائل أبي الوليد ابن رشد «الجد» تحقيق الأستاذ محمد الحبيب التجكاني، ص 1139/2، منشورات دار الآفاق المغرب، ط. الأولى 1992ف.

(10) مسائل ابن رشد، المصدر السابق، ص 1325/2.

(11) ترتيب الفروق، المصدر السابق، ص 349/ 81

(12) الموافقات، المصدر السابق، ص 244 ـ 337، الجزء الرابع.

(13) ترتيب الفروق، المصدر السابق، ص 356/ 1.

(14) عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، تأليف جلال الدين عبد الله بن شاس، (ت 616هـ) تحقيق د. محمد أبو الأجفان، وعبد الحفيظ بن منصور، ص 111/ 3.

(15) سورة النساء، الآية: 58.

(16) أعلام الموقعين، المصدر السابق، ص 49/ 81

(17) الموافقات، المصدر السابق، ص 258 ـ 259، الجزء الرابع.

(18) الموافقات، المصدر السابق، ص 250، الجزء الرابع.

وفاة الأستاذ الدكتور إبراهيم رفيدة

في جنة الخلد أيها العالم الجليل

انتقل إلى رحمته تعالى قبيل يوم السبت 27 من شوال الموافق 13 من شهر النوار العام 1429هـ (1999ف)، الأستاذ الدكتور إبراهيم عبد الله رفيدة، العالم الجليل والمربي الفاضل الذي كرَّس حياته لخدمة العلم وطلابه، وأعطى جهده ووقته لخدمة الإسلام والمسلمين في كل مكان، وساهم في خلق جيل من أساتذة اللغة العربية وآدابها، ومثل ليبيا في العديد من المؤتمرات والندوات الدولية، وزار البلاد الإسلامية التي كانت ترزح تحت نير الشيوعية الحمراء عقب انهيار الكيان الشيوعي، فكان على رأس الوفد الذي أرسلته الجماهيرية العظمى لمساعدة تلك الدول، والأخذ بيدها للرجوع إلى حظيرة الإسلام، ودعمها بالإمكانيات المتاحة، وكثيراً ما كان يحكى عن المسلمين هناك والظروف القاسية التي عاشوها أثناء العهد الشيوعي، إلى حدٍّ أن أحدهم صودر له منزله لأنه أقام صلاة الجنازة على والده.

عرفت الفقيد ـ رحمه الله ـ منذ سنوات طويلة، وكنا نلتقي في عدة مناسبات ثقافية واجتماعية، وعندما حضر إلى المغرب خلال العام 1989

إفرنجي، للمشاركة في الدروس الحسنية، صحبة رفيقه وزميله الأستاذ سالم الماقوري رحمه الله، رافقتهما خلال تلك المدة وكانا ـ رحمة الله عليهما ـ يحرصان كل الحرص على لقاء الطلبة الليبيين الموفدين للدراسة العليا، ويقومان بالتوجيه والنصح والإرشاد، والاستفادة من الفرصة المتاحة لهم في تكوين أنفسهم، وصقل معارفهم، لكي يساهموا في خدمة وطنهم وأبناء بلادهم عندما يعودون.

وأذكر أن الفقيد الأستاذ الدكتور إبراهيم عبد الله رفيدة، قد قام خلال تلك الزيارة بإلقاء درس في سلسلة الدروس الحسنية التي يشهدها ملك البلاد، وعدد كبير من علماء المسلمين، الذين يحضرون من جميع أقطار العالم الإسلامي، كما يحضرها المسؤولون في البلاد، وسفراء الدول الإسلامية كافة في المغرب، وكان عنوان الدرس (وحدة الدين وأركان الإسلام) وقد خصص له مساء يوم الجمعة، ولم يسعفه الوقت لإتمامه في ذلك المساء، فطلب منه الملك الحسن الثاني بعد أن شكره أن يستكمل الدرس مساء الأحد القادم، وكان الأمر كذلك، وقام الأستاذ المرحوم باستكمال درسه في خطوة غير مسبوقة في تاريخ الدروس الحسنية، إذ لم يحظ أحد العلماء بإلقاء الدرس في يومين خلال موسم واحد، وكانت الدروس تُنقل من خلال الإذاعات المسموعة والمرئية.

وقد تتبعت ذلك الدرس، واتضح لي أن شيخنا الفاضل رحمة الله عليه، علاّمة بارز في اللغة العربية من نحو وصرف وإعراب وبلاغة، وكذلك في علوم الدين من حديث وفقه وتفسير، ما أضفى على درسه نوعاً من الجدة غير المألوفة في الدروس الحسنية، فعندما بدأ درسه يوم الجمعة ارتجل مقدمة بليغة جداً، أظهرت مقدرته في التحكم بألفاظ العربية. وضبط مخارجها وفقاً للإعراب، علاوة على معانيها السامية، ثم انطلق من قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ

إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِۚ...﴾ الآية 11 سورة الشورى، ومن حديث رسول الله ﷺ: (بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً)، ومن خلال ذلك شرح وحدة الدين الإسلامي والديانات السابقة، وأنها جميعاً تهدف إلى عبادة الله تعالى، وأن الدين عند الله الإسلام، وكل الديانات السابقة أو الرسالات السماوية تؤكد هذا المعنى، ثم عرج على شرح أركان الإسلام يفسرها لغة ومعنى.

وبصورة عامة كان درسه في تلك السنة، مثار إعجاب وتقدير واحترام من جميع العلماء الحاضرين، وعلماء وفقهاء المغرب، والمسؤولين وأفراد الشعب كافة، ولمست ذلك جلياً حين كان ـ رحمه الله ـ يتجول في المساجد والزوايا والأضرحة والجامعات والمدارس مع زميله المرحوم الشيخ سالم الماقوري، فقد كان الناس يلتفون حوله، لتحيته والسلام عليه، وكذلك الشيوخ والفقهاء وطلبة العلم، لأنهم شاهدوا درسه من خلال الإذاعتين، بل حتى في الأسواق ومحطات القطار وفي المطار، لقد عرفه الشعب المغربي قاطبة، وأكرم فيه التضلع في العلم، والكفاءة النادرة، وتلك منّة من الله سبحانه وتعالى، ومنذ تلك السنة تقوم وزارة الأوقاف في المغرب باستدعائه مع زميله الشيخ سالم الماقوري، أثناء موسم الدروس الحسنية التي تقام في كل شهر رمضان، إلى أن توفاهما الله تعالى.

تلك هي بعض من آثار فقيد البلاد الأستاذ الدكتور إبراهيم عبد الله رفيدة، وفقده يمثّل خسارة كبيرة في مجال العلم، فقد كان ـ رحمه الله ـ علماً بارزاً في علوم اللغة العربية وآدابها، وجهبذاً من جهابذتها، وجهوده العلمية في كل المجالات، والوظائف التي قام بها تدل على مكانته

العالمية، وحبه لوطنه، وإخلاصه لبلاده، ووفائه للمسيرة العلمية، رحم الله الفقيد رحمة واسعة، وأسكنه فسيح جناته، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

ولد الأستاذ الدكتور إبراهيم عبد الله رفيدة في قرية القوشي بمصراته سنة 1925، وبدأ تعليمه في مساجد قريته ثم في زاوية المنتصر، حيث حفظ القرآن، وفي سنة 1946ف، التَحق بمعهد أحمد باشا، الديني، حيث أخذ تعليمه الابتدائي والثانوي، ثم ارتحل إلى مصر سنة 1952ف، والتحق بالأزهر في معهد البحوث الإسلامية، وأخذ الثانوية العامة بالترتيب الأول، دخل بعد ذلك إلى كلية اللغة العربية، وتخرَّج فيها سنة 1958ف، بتقدير جيد جداً، عُيّن المغفور له في سنة 1958ف، مدرساً في معهد أحمد باشا الديني، وفي سنة 1961ف، عيِّن مديراً للمعهد الأسمري بزليطن، وفي سنة 1963ف، كلف بعمادة كلية اللغة العربية في البيضاء، ثم عميداً لكلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، ثم تفرغ لإتمام بحث الدكتوراه سنة 1974ف.

حيث سبق له الحصول على درجة الماجستير بتقدير ممتاز من كلية اللغة العربية جامعة الأزهر سنة 1974ف، وسجَّل أطروحته للدكتوراه بعنوان (النحو وكتب التفسير)، فأنجزها في سنة 1976ف، وتولت مناقشتها لجنة من كبار العلماء أجمع أعضاؤها على منحه شهادة الدكتوراه مع مرتبة الشرف الأولى، والتوصية بطبع الأطروحة وتبادلها مع الجامعات الأخرى.

عاد بعد ذلك إلى كلية التربية في جامعة الفاتح، وأخذ يدرس النحو والصرف، وشارك في إعداد مناهج الدراسات العليا والتدريس فيها والإشراف على إنجاز البحوث والمناقشة، وأشرف على عدد كبير من الطلاب الذين أصبحوا أعضاء في هيئة التدريس بالجامعات الليبية، كما شارك في تأليف كتب اللغة العربية وحضر العديد من الملتقيات المحلية والعالمية، وساهم في تكوين جمعية الدعوة الإسلامية، وله العديد من

البحوث والكتب المنشورة، أوصى قبل وفاته ـ رحمه الله ـ بوقف مكتبته الخاصة على مكتبة كلية الدعوة الإسلامية لتكون صدقة جارية ينتفع بها طلاب العلم من بعد(*).

(*) هذه النبذة مختصرة من مقال كتبه الدكتور علي عون أحد تلاميذ الفقيد، ونشره في مجلة كلية الدعوة الإسلامية، العدد 15، لسنة 1998ف، ص 876 ـ 883.

مع كامل المقهور في محطاته(*)

ما إن يطرق سمعي اسم الأستاذ كامل المقهور أو ألقاه، إلا وينصرف ذهني إلى ذلك المحامي المجد، صاحب المذكرات القانونية، ذات المرافعة القيِّمة التي تجمع بين فقه القانون وفصاحة البيان، وأهم ما يعتني به القاضي هو قوة الحجة القانونية، ومدى تأثيرها على الحق المتنازع فيه، فهي التي تؤثر في سير الدعوى، وهي المعوَّل عليها في القضاء، حتى ولو قدِّمت في أسلوب جامد، أما إذا جمع المحامي بين قوة الحجة القانونية وفصاحة الأسلوب وسحر البيان، فذلك أدعى لحجته وأقوم لدفاعه.

ذلك ما يمتاز به الأستاذ كامل المقهور، وما يدعو إليه فيما يعرف بأدب القانون، لكنه يبقى مرتبطاً في ذهني برجل القانون، رغم علمي أنه أديب وقصّاص، وربما يعود ذلك إلى اهتمامي بالدراسات القانونية والفقهية، الأمر الذي صرفني عن قراءة القصص والروايات منذ مرحلة ما بعد الصغر، وبداية التعلق بعلم القانون، ولعل انصرافي إلى علم الحقوق يعود إلى تعلُّقي بالواقع وبعدي عن الخيال، فالأدب وإن كان ينبع من

(*) نشر في صحيفة الشمس، بالعدد رقم 2074، بتاريخ 18/4/2002 ف، 1430م.

الواقع في مجمله، لكنه يجنح أحياناً إلى الخيال، وربما يكون الخيال من سمات الأدب ومن مميزاته، مثلما يقال عن أعذب الشعر أكذبه.

أما رجل القانون فلا يعيش إلا الواقع، فهو يجول من قاعدة قانونية إلى أخرى، ومن حكم إلى غيره، ومن دعوى تحتاج إلى بحث، وحقوق متنازع فيها بحاجة إلى فصل، أو سؤال يحتاج إلى فتوى، أو إشكالية قانونية تفتقر إلى دراسة واستجلاء للوصول إلى العدل المنشود، فيعيش بين هذه الوقائع تنازعه نفسه إلى اعتناق هذا المبدأ أو طرحه، أو البحث عن القاعدة التي يجب تطبيقها، فهو في محراب القواعد الآمرة الصارمة، يصلّي للعدالة وينشد ودَّها، ويدعو الله ألا يحيد عنها تحت أي مؤثر، فهو مقبوض اليدين إلا فيما يعتقد أنه الحق، وإن كانت له من إجادة ففي أسلوب عرضه للنتيجة التي توصل إليها.

لكن الأستاذ كامل المقهور، ومن خلال ما يطرحه من أدبيات، يصر على اشتراك جميع طوائف المجتمع في كتاباته، إذ يجد المتلقّي نفسه فيها، لأنه ينطلق من الواقع بحلوه ومره، وخيره وشرّه، والذي حضر الأمسية التي عقدت في رابطة الأدباء والكتاب بطرابلس، وكان محورها الأديب المذكور حيث تحدَّث عن سيرته الذاتية وتجربته الإبداعية، وقد نشرت أيضاً في صحيفة الدعوة الإسلامية العدد 678 بتاريخ 29/ 12/ 1429 ميلادية، فمن حضر أو قرأ مقالته الأدبية الرائعة حول نشأته وحياته، وما كان فيها من آمال وأحلام، وما لقي فيها من مصاعب، والمؤثرات التي خضعت لها شخصيته العلمية والأدبية، وساهمت في تكوينها، فهي سجلٌ حافل لما كان سائداً من ظروف اجتماعية، ومظاهر ثقافية لهذه المدينة الحالمة، فطرابلس كغيرها من مدن ليبيا ليست معزولة عما يحدث في المدن العربية الأخرى، فكل مدينة تشكل لوحة جانبية لصورة ليبيا العربية، بتاريخها وحضارتها وثقافتها، وكل منطقة داخل المدينة تغذّيها بما

يرسمه سكانها، فتكتمل تلك الصورة الرائعة، وحياة الأستاذ كامل المقهور في منطقة الظهرة، وتصويره بالكلمات لشوارعها وأزقَّتها، وما فيها من شيوخ وعلماء وشعراء، وغيرهم من أصحاب الحِرَف والصنائع، هي معالم حضارية، ومظاهر اجتماعية، وذلك ما ينطبق على جميع مناطق طرابلس، وهذه بدورها تساهم في تكوين رجالها، والقارىء لمحطات الأستاذ كامل المقهور لا بد من أن يجد نفسه في محطة منها، إن لم يكن قد مرَّ بأغلب المحطات، وما جاء في محاضرته المنوَّه عنها، يدخل في تكوين أغلب سكان المدينة، ومن منا من لم يشعر بمثل أحلامه وتطلعاته وأمانيه، وصادفته تلك الأشواك والمصاعب التي تحدَّث عنها باستفاضة، ورقصت له أشواق مدينة طرابلس لتصوره فقيهاً من فقهائها، أو شاعراً من شعرائها، أو مبدعاً من مبدعيها، وتزين له الأحلام أن يكون فارساً من فرسانها يمتطي جواده ليدافع عنها.

ومع ذلك كنا نعيش مظاهر المدينة في أفراحها وأتراحها دون أن نفكر فيها، نعيش الموالد، ونحضر حلقات الذكر، ونلتف حول الشيوخ في المساجد، ونرقص في الأفراح، ونحزن في المآتم، ونراقب الكسالى والمعتوهين، ونتعامل مع أصحاب المهن الرفيعة والوضيعة، ونسير وفق التقاليد والأعراف، كل ذلك ساهم في تكوين شخصياتنا، وما منا يفكر في الانقضاض على أساليب الحياة، وتمضي بنا الحياة نشاهد الأحياء والمباني والدور والشوارع والحدائق والشواطىء والمزارات والأضرحة والمنارات القديمة، لكننا لا نشعر بجمالها ووقعها على النفوس، كنا نمشي على وتيرة الحياة، ويسير معنا العمر، وتجرفنا السنون، وتشغلنا مشاكل الحياة، دون أن نفكر في المهد الذي ولدنا وترعرعنا فيه، ونحس بمظاهر الجمال من حوله.

وعندما ينبري قلم الأديب صاحب الشعور المرهف والإحساس

الجميل، ليصور لنا تلك الربوع، ويحدثنا عن أيامنا الخالية، وماضينا الأصيل، بما فيه من أحلام وآمال، ونستمع إلى ذلك أو نقرأه، فينصرف الذهن إلى تلك اللوحات الجميلة التي عشنا خلالها في السابق، وما زلنا كذلك، ولكن تغيب عنا ومضاتها المضيئة إلا عندما يعلنها ذلك الأديب الناقد، ويرسمها في كتاباته، فترتبط الكلمات بالمشاهد في المخيَّلة، وتسري في ذواتنا لذة غريبة ممزوجة بإحساس لطيف وشعور فياض، ويكون حالنا كمن وقف مهموماً في حديقة مليئة بالورود والأزهار، يفكر في مصاعب الحياة، دون أن يشعر بموقع الجمال الذي يقف فيه، فيأتي الأديب البارع ليخفف عنه الهموم، وينبهه إلى مواطن الجمال في حياته، وهكذا هي حياة الأديب كامل المقهور، وتلك هي لوحاته الجميلة، وليس منا من لم يقف في محطاته ولو لحظات قليلة، وفي نفس كل منا أو في حياته شيء من كامل المقهور، فله الود والمزيد من العطاء.

نبذة عن حياة الأستاذ كامل المقهور

بعد حياة حافلة بالعطاء الكثير، وعلى أثر مرض عضال انتقل إلى رحمة الله تعالى الأستاذ الفاضل كامل حسن المقهور، ولد الفقيد في مدينة طرابلس بتاريخ 1/1/1935ف، وهو متحصل على إجازة الحقوق سنة 1957ف، من جامعة القاهرة، وقد أمضى سنتين في دورة تخصصية في باريس، وهو يجيد اللغة الإنكليزية والفرنسية وله إلمام باللغة الإيطالية، تدرَّج في العديد من الوظائف القضائية والدبلوماسية، منها: مستشار في محكمة استئناف طرابلس، ومستشار في المحكمة العليا، ومندوب ليبيا الدائم لدى الأمم المتحدة، وتولى السفارة في عدة دول، وتولى عضوية العديد من اللجان القانونية والسياسية في الداخل والخارج، وشارك في العديد من الاجتماعات كخبير أو ممثل للجماهيرية في المحافل الدولية، عضو اللجنة التحضيرية لجائزة الفاتح للفنون والآداب، 1995ف، وعضو مجمع اللغة العربية في الجماهيرية 1998ف، تولى رئاسة الفريق المفاوض مع الأمم المتحدة لإيجاد حل لمشكلة لوكربي، كما تولى رئاسة فريق الدفاع عن المواطنين الليبيين المتهمين في هذه القضية، يضاف إلى ذلك أنه كاتب وأديب له العديد من المؤلفات، وله مشاركات في عدة تظاهرات

ثقافية علاوة على كونه محامياً مقبولاً أمام جميع المحاكم الليبية[1]. رحم الله الفقيد رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته، وعوض الوطن عن فقده خيراً.

(*) أخذت المعلومات من صحيفة الشط، العدد رقم 601، نشر بتاريخ الثلاثاء 15/1/1370 و. ر، 2002ف.

تعليق على كتاب
إرشاد المريدين لفهم معاني المرشد المعين
على الضروري من علوم الدين(*)

تأليف الشيخ الجليل علي بن عبد الصادق الطرابلسي
تحقيق وتقديم الأستاذ الدكتور السائح علي حسين

يعتبر هذا الكتاب من عيون التراث الإسلامي لعلماء ليبيا، ودليلاً على مساهمتهم العلمية خلال الحقب الماضية، خلافاً لما يعتقد بعضهم من خلو هذا القطر من العلماء المشاركين في العلوم الإسلامية وغيرها، وقد ظل هذا الأثر المفيد سنين عديدة حبيس مراكز المخطوطات، في أقطار المغرب العربي، وبعض حواضر أفريقيا، إلى أن قيض الله له الباحث المحقق الذي عرف بإنتاجه العلمي، وخدمته للتراث الإسلامي، ومساهماته في مجال الثقافة، وهو الأستاذ الدكتور السائح علي حسين، حيث بذل الجهد في جمع نسخه، والانكباب على تحقيقه بصورة جيدة، مع التعليق عليه، وتضمينه ملاحق مهمة لزيادة الفائدة، خدمة لطلاب

(*) نشر التعليق في صحيفة الدعوة الإسلامية، العدد 764 بتاريخ الأربعاء 22/ 1/ 2002ف.

العلم والباحثين، وقد قامت جمعية الدعوة الإسلامية العالمية في طرابلس بطبعه، ليكون في متناول الجميع، وهذه الجمعية ما فتئت تقوم بنشر الكتب العلمية والدينية التي من شأنها خدمة الدعوة الإسلامية في جميع أنحاء العالم.

يقع الكتاب في مجلدين، وتبلغ عدد صفحاته ثمانمائة وثلاثين صفحة من الحجم المتوسط ويضم الكتاب في شكله الجديد: مقدمة التحقيق، والنص التراثي المحقق وملحقين، الأول: وصية الشيخ ابن عبد الصادق في التصوف، والثاني: متن ابن عاشر الذي قام المؤلف بشرحه. أشار المحقق في المقدمة إلى أهمية تحقيق التراث ونشره، وإحياء دوره من جديد، ولا سيما الكتب التراثية التي وقعت الفائدة منها في الماضي، وما زالت قادرة على تلبية حاجة الدعاة، وطلاب المنارات العلمية في هذا العصر، لأن محتواها من الثوابت التي لا تتغير بتغير الظروف ومقتضيات العصر، كما مهد للكتاب بترجمة وافية للمؤلف ذكر فيها نبذة عن حياته، وتحصيله العلمي، ومؤلفاته، ومكان ولادته وتاريخ وفاته، وفيها إضافة معلومات لما عُرف في السابق، وذكر المحقِّق بعض المعلومات عن النظم الذي تصدى المؤلف لشرحه، وهو متن ابن عاشر وفوائده، ونبذة مختصرة عن الكتاب المحقَّق وأهميته، والنسخ المخطوطة التي اعتمد عليها في تحقيق الكتب.

تعود أهمية الكتاب المحقَّق إلى عدة عوامل، أولها: الأصل الذي شرحه المؤلف وهو نظم الشيخ عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر الأنصاري، الأندلسي الأصل، الفاسي منشأً وداراً، فقيه مالكي شهير توفي سنة 1040هـ له عدة مؤلفات في رسم القرآن، وأصول الدين والفقه، لكن تصنيفاته لم تشتهر كنظمه الذي أطلق عليه اسم المرشد المعين على الضروري من علوم الدين، ويتكون من ثلاثمائة وأربعة عشر بيتاً من بحر

الرجز، ويضم مقدمة في التوحيد، وأركان الإسلام الخمسة، وخاتمة في التصوف.

وقد حاز هذا النظم منذ ظهوره على إعجاب الجميع، فهو عديم المثال في الفقه المنظوم، زيادة على اختصاصه بالإتقان والبلاغة، والاختصار وسهولة الحفظ، لذلك وقع الإقبال عليه، واتجهت إليه أنظار الفقهاء، وأصبح من المناهج المقررة على الطلاب في المدارس الإسلامية ببلدان المغرب العربي وأفريقيا.

ثانيها، شرح المؤلف لهذا المتن الذي لا يقلُّ أهمية عن الشروح الأخرى، حيث جاء شرحه ـ كما قال المحقق ـ وسط بين الإيجاز والإطناب، ومجال ثقافته في العقيدة والفقه والتصوف التي غطى بها شرحه للكتاب، مع اعتماده على مصادر مشهورة في الفقه المالكي، كشروح الرسالة ومختصر خليل وغيرها، وهو فقيه ثقة ثبت لا مطعن فيه، قد شهد له بالإجادة بعض علماء المغرب وليبيا، كما وقع الإقبال على شرحه من قبل العلماء في داخل ليبيا وخارجها، وإن كان المؤلف قد أدخل في شرحه بعض أقوال المتصوفة، إلا أنها وردت في جانب لا علاقة له بالتحليل والتحريم، وما يتصل بالأحكام الشرعية لم يخرج فيه المؤلف عن الأقوال المتعارف عليها في الفقه المالكي.

ثالثها: ظهر جهد محقِّق الكتاب واضحاً في تخريج الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة، وتفسير الكلمات الغامضة، وترجمة الأعلام المذكورين في النص، مع التعريف بالمصادر التي استعان بها الشارح، بالإضافة إلى تحقيقه للنص وضبطه وإخراجه على النحو الذي أراده المؤلف، علاوة على ذلك أضاف إلى الكتاب نصاً مهماً وهو وصية الشيخ علي بن عبد الصادق في مجال التصوف، وهو نص نادر الوجود أحسن المحقق صنعاً بإعادة نشره لما تضمَّن من فوائد، منها تصحيح

بعض المفاهيم التي علقت بالتصوف، وبيان التصوف السنّي السلفي المتلزم بالكتاب والسنّة، ولهذا أنكر على بعض الطوائف ما يقومون به من أفعال لم يكن لها أصل في الكتاب والسنّة، منها الحضرة التي يجتمع فيها الرجال والنساء، أو استعمال الآلات كالدف والمزمار، وقراءة الأذكار بصوت عال في المساجد، كما أنه في هذه الوصية لم يكن قوله مرسلاً في شكل نصائح وإرشادات، بل نقل نصوصاً من القرآن والسنّة وأقوال العلماء، فهي بحق رسالة علمية أكثر مما هي وصية شيخ للمريدين، يضاف إلى ذلك نشر متن ابن عاشر ضمن الكتاب مضبوطاً، وفي ذلك زيادة في الفائدة، حيث لم يقع الاهتمام بطبعه ونشره حالياً، رغم الحاجة إليه.

وبصورة عامة فهذا الكتاب الذي ظهر في شكله الجديد حقق أمنية كبيرة للباحثين المهتمين بتراث علماء ليبيا، وساهم في إظهار بعض جهودهم، فهناك من الآثار ما زالت باقية في أرفف الخزانات، يضاف إلى ذلك أهمية الكتاب في إرشاد الطلاب إلى الأحكام الضرورية التي يجب عليهم معرفتها، قبل الدخول في أمهات الكتب الفقهية ومطولاتها، كما لا تخفى أهميته الكبرى في مجال الدعوة الإسلامية، فهو يقدم العقيدة الإسلامية في وجهها الصحيح، ويخلّصها من الشوائب الكثيرة، التي علقت بها في بعض الكتب المحسوبة على الثقافة الإسلامية، والتي يختلط فيها الواقع بالخيال، والأحكام بالأحلام، والتشدد في مقام التخفيف، والاهتمام بالغيبيات أكثر من الواضع المعاش.

ولهذا فإن شرح ابن عبد الصادق لمتن ابن عاشر جاء مغطياً حاجة المكتبة الإسلامية، بالنظر إلى اشتماله على العقيدة الإسلامية، وأركان الإسلام، ومبادىء التصوف السنّي السلفي البعيد عن التصورات الغيبية والأفكار الإشراقية، علاوة على سلامة أسلوبه، وبساطة تعبيراته، واعتماده على مصادر صحيحة، يضاف إلى ذلك ندرة وجود الشروح الأخرى التي

وضعها العلماء لهذا المتن المشهور، فهي ما زالت مخطوطة، وما طبع منها كان قديماً وغير متداول، وظهور هذا الشرح المعروف سابقاً في جميع الأقطار الإسلامية الأفريقية يساهم في إنارة الفكر الإسلامي، والدعوة إلى الإسلام، وسوف يقع الإقبال عليه كما وقع على متن ابن عاشر نفسه، وأخيراً ندعو بالرحمة للناظم والشارح، ونقدم الشكر الجزيل لمحقّق الكتاب، وللجهة التي تكفلت بطبعه ونشره.

العلاقات الثقافية بين الجماهيرية ودول المغرب العربي

(دراسة حالة المغرب)

تتميز العلاقات الثقافية بين بلدان المغرب العربي بطبيعة خاصة، ساهم في تكوينها موقع الجوار ووحدة الدين، حيث لا توجد في هذه المنطقة الممتدة من برقة شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً طوائف غير إسلامية، بالإضافة إلى ذلك مدرسة الفقه المالكي التي تسود في أغلب أجزائه، ناهيك بوحدة العادات والتقاليد والتاريخ المشترك، فهذه العوامل جميعاً ساهمت في وجود المناخ الثقافي بين هذه البلدان، رغم تعدد الدول، وتنوع الأنظمة السياسية فيها، وساعد على قيام روابط علمية وثقافية، إلى جانب العلاقات السياسية والاقتصادية، وقد تجسدت العلاقات الثقافية في عدة مظاهر وشواهد عبر التاريخ الثقافي المشترك، منها انتقال العلماء من قطر إلى آخر، ورحلات الحجيج التي تمكّن الحاج من زيارة عدد كبير من المدن والقرى، والتعرف إليها عن كثب، وما ينشأ عن ذلك من علاقات شخصية ومعرفية، وحركة الجهاد التي قامت في كل الأقطار، وما نجم عنها من انتقال الجيوش البرية والبحرية، للمساعدة في صد الغزو الأجنبي، وتوزع المسلمين النازحين من الأندلس على مناطق المغرب العربي، مع نقلهم للثقافة الأندلسية بجمع مظاهرها، وظهور

المؤلفات العلمية وانتقالها من قطر إلى آخر، والرحلات العلمية إلى المنارات التي اشتهرت في مناطق المغرب العربي، والتي كانت بمثابة جامعات كبرى آنذاك، والدراسات الفقهية واللغوية والتاريخية المتعقبة للمؤلفات السابقة، والتي ظهرت في شكل حواش وطرر وتذييل واستدراك، واختصار وشرح، من قبل مؤلفين على غيرهم في البلدان الأخرى، وهو ما شكّل حركة نقدية ساهمت في تطور الحركة الفكرية في الغرب الإسلامي، وظهور الحركات الصوفية وتعدد طرقها وانتشارها من قطر إلى آخر، كل تلك المظاهر ساهمت إلى حد بعيد في وجود علاقات ثقافية بين هذه البلدان، حتى أضحت في مجموعها ثقافية متميزة، ومدرسة مستقلة عن غيرها في مختلف البلاد العربية في المشرق.

وبحث كل المظاهر السابقة يحتاج إلى دراسات مطوّلة، لامتدادها على فترة زمنية ليست بالقصيرة، وشمولها لعدة حواضر تقع في مختلف الأرجاء، كل واحدة منها تحتاج إلى أكثر من دراسة متخصصة، كما أن مصطلح الثقافة واسع الدلالة كبير المضمون، يشمل العلوم، والحركة الفكرية، والنهضة بجميع مظاهرها، كما يشمل التقدم والرقي في مختلف جوانب الحياة البشرية ومجالاتها المتعددة، ويبدو أن الاقتصار على جزئية معيّنة تفيد الباحث في جمع المادة العلمية، وتسليط الضوء عليها ودراستها بشكل جيد، ومن ثم الخروج بنتائج علمية مفيدة، لهذا نقتصر في هذا البحث على انتقال العلماء، والمؤلفات العلمية، والمساجلات الفكرية، لما لها من أثر واضح في العلاقات الثقافية، ونقسم هذه الدراسة إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الروابط الثقافية بين ليبيا وبلدان المغرب العربي، نظرة تاريخية على انتقال العلماء.

المبحث الثاني: ملامح العلاقات الثقافية بين ليبيا والمغرب من

خلال انتقال العلماء والكتب.

المبحث الثالث: الحركة الفكرية من خلال العلاقات الثقافية.

المبحث الرابع: العلاقات الثقافية المعاصرة بين البلدين.

الخاتمة: نتائج الدراسة والبحث.

* * *

المبحث الأول
الروابط الثقافية بين ليبيا
وبلدان المغرب العربي نظرة تاريخية على انتقال العلماء

تواضع علماء التاريخ على تحديد منطقة المغرب العربي في المساحة الممتدة من إقليم برقة شرقاً إلى شواطىء المحيط الأطلسي غرباً، لتشمل مدن المغرب الأقصى وموريتانيا[1] وهناك من المؤرخين من يضم إليها المنطقة الممتدة من غرب النيل إلى برقة، فتدخل مدينة الإسكندرية فيها[2]. وقد بدأ الفتح الإسلامي لهذه المنطقة سنة 21هـ (641ف) بقيادة الصحابي عمرو بن العاص رضي الله عنه[3]. وبعد الفتح دخل سكان المغرب العربي في دين الإسلام، ومنها اتجه الفتح إلى الأندلس، وقد تم ذلك على مراحل شهدت حروبات وفتوحات وهجرات متعددة، ثم استقر الأمر للدين الإسلامي واللغة العربية التي بدأت في الانتشار، لأنها لغة العبادة، وبالتالي كان الكتاب المتداول هو القرآن الكريم.

وتذكر كتب التاريخ أن النهضة القائمة على علوم القرآن والحديث والفقه، إلى جانب اللغة العربية وعلومها، بدأت في مختلف الأمصار التي تم فتحها، غير أن مدينة القيروان التي أسسها القائد عقبة بن نافع سنة 51هـ (671ف) قد أخذت الصدارة آنذاك، حيث وجد فيها علماء عكفوا

على دراسة العلوم الدينية واللغوية، وكوّنوا حركة فكرية في هذا المجال، فكانت محط أنظار المناطق المحيطة بها، ومنها طرابلس الغرب، والذي ساعدها في ذلك أنها كانت بعيدة عن الثغور المهددة دائماً بالغزو، بالإضافة إلى أن سكانها منذ البداية كانوا من العرب الأوائل وجلّهم من التابعين.

ومن هذه المدينة انطلقت البعثات العلمية إلى المشرق مهد النبوة، ومكان ظهور أعلام المدارس الإسلامية، ثم بدأت حركة انتقال العلماء والمؤلفات العملية بين مدن المغرب العربي والأندلس، وتكونت الحواضر الكبرى في مختلف الأرجاء، وظهر معها العديد من المنارات العلمية التي أخذت شهرة واسعة، منها على سبيل المثال، جامع الزيتونة في تونس، والمدارس الفقهية في بجاية، وجامع القرويين في فاس، ناهيك بحواضر الأندلس ومراكزها العلمية.

لم تكن ليبيا في تلك الآونة بمعزل عن هذه النهضة العلمية، فهي كما قال أحد المؤرخين المعاصرين، كانت باستمرار ضمن النطاق الثقافي العربي الذي عرفته مدن المغرب العربي، وهناك أكثر من دليل على ذلك، فقد عاش فيها المئات من العلماء والشيوخ ممن ضمَّتهم هذه الرقعة من الأرض عبر الزمن، علاوة على أنها كانت مثوى لكثير من رجال الإسلام الأولين، منهم الصحابة والتابعون، وفيهم الأولياء الصالحون(4)، ولعل شهادة الإمام الكبير سحنون بن سعيد (160 ـ 240هـ) تعطينا صورة مختصرة، لكنها تبيِّن بجلاء وجود حركة علمية فيها، فهو قد زار ليبيا خلال رحلته إلى الشرق، ولدى عودته سنة 191هـ قام بإلقاء بعض الدروس بأجدابية، وأشاد بقاضي طرابلس شرحبيل، وعندما أراد ابنه محمد الذهاب إلى الحج قال له: سوف تقدم طرابلس، وفيها رجال لهم دراية واسعة بفقه الإمام مالك، وقال أيضاً: وجدت رجالاً في طرابلس ما

الفضيل ابن عياض بأورع منهم[5].

فهذه الإشارات الموثقة لدى المؤرخين يستفاد منها وجود العديد من العلماء والفقهاء في حواضر البلاد الليبية، كغيرها من مدن المغرب العربي، وأن العلوم التي كانت متداولة في القيروان، وخصوصاً فقه الإمام مالك سائدة ومعروفة، حيث يتم تدريسها في المساجد التي كانت النواة الأولى للمنارات العلمية، إلى جانب التصوف والزهد المعروف في رجال البلاد عموماً، وسوف نذكر في هذا المبحث بعض العلماء الذين برزوا خلال هذه الفترة وما بعدها فيما يلي.

ويذكر التيجاني الذي زار ليبيا بين سنتي 706 ـ 708هـ (1306 ـ 1308ف) ومكث بها ما يزيد على السنة والنصف، أن الحركة العلمية كانت مزدهرة آنذاك وقال: إن البلاد تضم مدارس كثيرة، وأهمها المدرسة المنتصرية التي كان بناؤها على يد الفقيه أبي محمد عبد الحميد بن أبي الدنيا سنة 655هـ (1257ف) وهذه المدرسة من أحسن المدارس وصفاً وأطرفها صنعاً، كما ذكر جامع طرابلس الأعظم المشيَّد على أعمدة مرتفعة، وبه منار متسع قائم من الأرض على أعمدة، تم بناؤه في القرن الثالث للهجرة، كما ذكر العديد من علماء البلاد، ممن قرأ لهم أو سمع عنهم، وكذلك ممن التقاهم، منهم أبو البركات ابن الفقيه أبي محمد بن أبي الدنيا، والإمام الحافظ أبو فارس عبد العزيز بن عبيد الذي قال عنه: وهو رجل ليس من عمرو ولا زيد، ناهيك برجل قد نال من المعارف ما اشتهى، وحاز من العلوم الأصولية والفرعية الغاية والمنتهى، حضرت درسه بمسجد مجاور لداره، فرأيت رجلاً متضلعاً من العلم، ذاكراً من المذهب ذكراً لا يجاريه فيه أحد، ولا تكاد مسألة من مسائله تشذّ عنه، حسن العبارة مشاركاً في علوم جمة، وله اعتناء بحفظ كلام القرويين في المذهب، من تعليل أو تفسير أو تفريق أو تخريج، كما ذكر شيخ أبي

فارس، والذي كانت أكثر استفادته على يديه، والفقيه القاضي أبا موسى عمران بن معمر الطرابلسي، الذي تولى القضاء في طرابلس نيفاً وثلاثين سنة، ثم تولى القضاء في تونس العام 658هـ، ومكث فيه إلى أن توفاه الله سنة 660هـ[6].

فهذه المدرسة كانت من أكبر المنارات العلمية في ذلك الوقت، وعندما زارها التيجاني كان قد مضى على تأسيسها نصف قرن، وقد أشاد بها كل من زارها من الرحالة، ولا يستبعد مساهمتها في تخريج العديد من العلماء في مختلف العلوم السائدة آنذاك، ولو استمرت هذه المدرسة في آداء رسالتها العلمية لأصبح لها شأن كبير، لكن الظروف التي مرت بها البلاد لم تساعد على الاستقرار لكل تقدم وحضارة، ففي سنة 775هـ (1373ف) احتل أهل جنوة طرابلس وطردوا حكامها، واضطر حاكم قابس أن يفديها بالمال، فولاَّه السلطان أبو عنان عليها، بعد ذلك دخلت في عدة صراعات على حكمها إلى سنة 916هـ (1510ف) حيث احتلها الإسبان، وبقوا فيها إلى سنة 1530ف، ثم قاموا بتسليمها إلى فرسان القديس يوحنا المالطيين، ولم يتم تحريرها إلا في سنة 1551ف، من قبل الأتراك العثمانيين[7].

فكل هذه العوامل لم تساعد على قيام حركة علمية، واضطر أغلب العلماء إلى الهجرة، وآثر الاستقرار في المشرق العربي، أو في المدن المغربية، ولم تهنأ ليبيا طوال فترات تاريخها السباقة من احتلال أجنبي، أو هجوم مستعمر، أو صراع على حكمها، لقد صدق المؤرخ المغربي الأستاذ الدكتور عبد الهادي التازي في وصف حالة ليبيا عندما قال: إنها كانت رباط جهاد ونضال، كانت ثغراً منيعاً، وحصناً مدججاً لحماية الإسلام، ولهذا ظلت طوال الزمن هدف الغزو والهجوم، فعاشت بسبب ذلك حياة عسكرية لم يعرفها ثغر من الثغور الإسلامية، وما كنا ننتظر من قوم مجاهدين مرابطين لم يتمكنوا من العيش فترة واحدة من دون

غارة. . . ونتيجة لذلك فكيف نتصور الازدهار العلمي في هذه الأجواء الخائفة القلقة، في حياة بين الخنادق والبنادق[8].

ومع ذلك فلم تكن البلاد خالية تماماً من الحركة العلمية، فقد ظهر بها خلال فترات الاستقرار المتقطعة بعض العلماء الذين ساهموا في مسيرة العلم وتطور الثقافة، منهم من استقر بها، ومنهم من انتقل إلى حواضر أخرى، ولا شك في أن من واتته فرص الانتقال استطاع أن يثبت وجوده، ويساهم في البيئة التي حل بها، وهناك العديد من الأمثلة لا تغطيها هذه العجالة، وفيما يلي ذكر بعض النماذج من العلماء الذين ساهموا في مسيرة العلم داخل ليبيا وخارجها عبر العصور السابقة.

1 ـ علي بن زياد العبسي الطرابلسي[9]:

قال القاضي عياض في ترجمته: كنيته أبو الحسن، ولد في طرابلس ثم انتقل إلى تونس فسكنها، وهو ثقة مأمون متعبد، بارع في الفقه، ممن يخشى الله تعالى، رحل إلى الحجاز، وسمع من مالك وسفيان الثوري والليث بن سعد وغيرهم، لم يكن في عصره بأفريقية مثله، روى عن مالك الموطأ، وهو أول من أدخل كتاب الموطأ وجامع سفيان إلى المغرب، وفسَّر لهم قول مالك ولم يكونوا يعرفونه، وقد تتلمذ عليه سحنون بن سعيد، وأسد بن الفرات، والبهلول بن راشد، وضع ابن زياد مؤلفاً بعنوان (كتاب خير من زنته) فيه أحكام البيوع والنكاح والطلاق، كان سحنون لا يقدِّم عليه أحداً من أهل أفريقية، وقال: ما أنجبت أفريقية أحداً مثل ابن زياد. وقال عنه أسد ابن الفرات: ما طرأ علينا طار من بلد من البلدان، وكشف لنا علم الإمام مالك، مثل ما فعل ابن زياد، وكان أهل العلم بالقيروان إذا اختلفوا في مسألة كتبوا بها إلى علي بن زياد[10]. ونقل المؤرخ أبو العرب (ت 333هـ/ 944ف) في كتاب طبقات علماء أفريقية أنه سمع سحنون يسأل شرحبيل قاضي طرابلس عن أصل علي بن

زياد، فاتضح أن أصله من العجم، كان أوله من طرابلس ثم سكن مدينة تونس[11].

هذا قليل من كثير مما جاء في ترجمة علي بن زياد الطرابلسي، ومنها يتضح جلياً، أن ولادته كانت في طرابلس الغرب، وأنه تلقَّى فيها العلم حتى وصل إلى درجة تؤهله للرحلة، فغادرها إلى الحجاز حيث ازدهار العلم في عهد الإمام مالك، ودرس عليه، وعلى غيره من الأئمة المجتهدين، ولمّا عاد إلى وطنه جلب معه كتاب الموطأ، وهو كتاب حديث وفقه من تأليف الإمام مالك، وهو أول من أدخل هذا الكتاب إلى أفريقية، ولم يمكث في طرابلس بل رحل إلى تونس، ويبدو أنه لم يجد مناخاً علمياً فيها، أو أن أهل القيروان ممن يرغبون في فقه الإمام مالك[12]. وربما أن أهل طرابلس في ذلك الوقت ممن يأخذون بمدرسة الرأي عوضاً عن مدرسة أهل الحديث، فقد يكون ذلك سبباً في ارتحال ابن زياد إلى تونس، حيث درس عليه العديد من الفقهاء الذين لم تكن لهم رحلة علمية، ومن خلال ابن زياد عرفوا فقه الإمام مالك، فقد كانوا قبله يسمعون عن شهرته ولا يعرفون إلا القليل من اجتهاداته.

ثم انطلقوا إلى المشرق للاستزادة منه، فذهب أسد بن الفرات وأخذ عن الإمام مالك في الحجاز، ثم ذهب إلى العراق وأخذ الفقه عن الأحناف وعاد إلى مصر، وأخذ عن ابن القاسم أحد تلاميذ الإمام مالك، ومن خلال ذلك وضع المدوَّنة المعروفة بالأسدية، وعاد بها إلى تونس، وأخذ يقوم بتدريسها، وفيها فقه مختلط بين مدرسة الرأي ومدرسة الحديث، واطلع عليها سحنون، فأخذ نسخة منها وذهب إلى الشرق، ولم يلتق الإمام مالكاً لوفاته، وحضر إلى مصر حيث درس على تلميذه ابن القاسم، وسأله عن مسائل الأسدية، وأجابه عنها ودوّن كل ما سمعه، ولما عاد إلى القيروان عمل على تنقيح الروايات وسماع الإمام مالك

ونقول ابن القاسم وغيره، ووضع الكتاب الفقهي المعروف بالمدوَّنة، والتي اشتهرت أكثر من غيرها، وهي عمدة المذهب المالكي حتى الآن، واختفت الأسدية فلم يعد يطالعها أحد[13]، ومنذ ذلك الوقت انتشر فقه المدرسة المالكية في المغرب العربي حيث شمل الأندلس ووسط أفريقية.

يتضح من ذلك مدى مساهمة هذا العالم الذي أنجبته طرابلس، وانتقل إلى المشرق لطلب العلم، ولما عاد وضع البذرة الأولى للمدرسة الفقهية التي تعتمد على الحديث، وحاز قصب السبق في إدخال أول كتاب فقه وحديث إلى أفريقية، ويعود إليه الفضل في وضع الأسس الأولى لمذهب الإمام مالك، والمساعدة في انتشاره، وقد توفي ابن زياد رحمه الله سنة 183 هـ (799ف) ودُفن في تونس.

ولهذا فإن أغلب المصادر التاريخية تلقِّبه بالتونسي، رغم أنها تذكر أن أصله من طرابلس الغرب[14].

2 ـ أبو جعفر أحمد بن نصر الداوودي[15]:

هو الملقَّب بشيخ الإسلام، وتضيف له كتب التاريخ بعض الألقاب الأخرى، منها الأسدي، الطرابلسي، المسيلي، التلمساني، المالكي، ويعود لقب المسيلي إلى مدينة المسيلة حيث يقال إن أصله منها، أما لقب التلمساني فقد عاش بقية حياته في تلمسان، وفيها توفي العام 402 هـ (1011ف) أما ولادته فلم تذكر المصادر التاريخية مكانها، ومن خلال سيرته الذاتية يرجح أنه مولود في طرابلس الغرب حيث عاش فيها فترة لا بأس بها، ومنها انتقل إلى الجزائر، قال عنه القاضي عياض: من أئمة المالكية في المغرب، والمتسعين في العلم، المجيدين للتأليف، وكان فقيهاً فاضلاً عالماً متفنناً مؤلفاً مجدّاً، له حظ في اللسان والحديث والنظر، وله العديد من المؤلفات، منها كتاب النامي في شرح موطأ الإمام

مالك، وتتفق كل المصادر على أن هذا الكتاب وضعه في طرابلس الغرب، وكتاب الواعي في الفقه، وكتاب الإيضاح في الرد على القدرية، وكتاب الأصول وغيرها[16]. درس عليه العديد من طلبة العلم وتفقهوا عليه، منهم أبو عبد الله البوني، وأبو بكر بن الشيخ أبي محمد بن أبي زيد، وأبو علي بن الوفاء[17].

وهناك بعض المصادر تشير إلى ولادة الداوودي في المسيلة أو في سكرة، وهما مدينتان في الجزائر، وأنه ذهب إلى طرابلس لتلقي العلم، وأن رحلته العلمية كانت في اتجاه واحد بدأت بطرابلس وانتهت به في تلمسان حيث مات هناك[18]. وأرى أنه من غير المعقول أن يأتي إلى طرابلس من المدينة التي وُلد فيها، ويترك الحواضر العلمية القريبة منه، اللهم إلا إذ حضر صغيراً مع أسرته، وفي جميع الأحوال، فهو من جملة العلماء الذين مثَّلوا التواصل بين طرابلس والجزائر، وربما القيروان أيضاً، وتحصيله العلمي في طرابلس إلى درجة أهّلته إلى قيامه بشرح موطأ الإمام مالك، دليل على المستوى العلمي الموجود فيها آنذاك، غير أن علماء طرابلس كانوا مغمورين فيما يبدو، لأن المعروف عن الداوودي أنه لم يتفقَّه على شيخ معروف، وهذه الصفة تجدها في الكتب التي ترجمت له وأجمعت على أن درسه كان وحده، ولم يتفقَّه في أكثر علمه على إمام مشهور، وإنما وصل إلى ما وصل إليه بإدراكه وذكائه[19]، والذي يُفهم من هذه العبارة أنه تفقَّه على عدد من الشيوخ، غير أنهم لم يكن لهم حظ من الشهرة والبروز لدى أمثالهم في تلك الآونة.

لم تذكر المصادر التاريخية السبب الذي من أجله ترك الداوودي طرابلس وذهب إلى تلمسان، وبالنظر إلى أن وفاته كانت في سنة 402 هـ، فإن حياته كانت في زمن الدولة العبيدية الفاطمية التي حكمت أفريقية، وامتد نفوذها إلى مصر في عهد المعز لدين الله، ودامت ما يقارب 260

سنة، وكانت طرابلس خلالها تخضع لحكمهم، والمعروف عن هذه الدولة أنها قامت على المذهب الشيعي، وبالتالي حاربت المذهب المالكي للقضاء عليه، وارتكب أعوانها في سبيل ذلك العديد من الفظائع[20]، حيث أقاموا مذهب الرفض، وعطلوا الحدود، وأباحوا الفروج وسفكوا الدماء، وسبوا الأشياء، وعملوا على قتل العلماء والعباد[21].

ويُفهم من الرواية التي ذكرها القاضي عياض أن الداوودي كان ينكر على معاصريه من علماء القيروان، سكناهم في مملكة بني عبيد، وبقاءهم بين أظهرهم، وأنه كتب إليهم مرة بذلك[22]. فهذا يدل على أن مكان وجوده آنذاك خارج نطاق الدولة الفاطمية، وإلا لما استطاع أن يجهر بهذا القول، ذلك ما يفسر سبب خروجه من طرابلس وذهابه إلى تلمسان، حتى لا يناله ظلم الدولة العبيدية، وهو تأويل تسنده الحوادث التاريخية التي جرت على طرابلس في ظل تلك الدولة.

3 ـ أبو محمد عبد الحميد بن أبي البركات بن أبي الدنيا الطرابلسي[23]:

هو أحد العلماء الذين ذاع صيتهم وانتشر علمهم، ووصل إشعاعهم خارج ليبيا ليشمل الغرب الإسلامي حتى الأندلس، فهو بحق يمثل قمة التواصل الثقافي بين ليبيا وبلدان المغرب العربي. وُلد بطرابلس في منتصف شهر شعبان سنة 600 هـ (1210ف) وكانت آنذاك تابعة للحكم الحفصي في تونس، بدأ تعليمه في طرابلس، وأخذ معارفه الأولى فيها، وتفقَّه على علمائها، ثم رحل إلى المشرق للاستزادة من العلم وأداء فريضة الحج، وكانت له رحلتان، الأولى سنة 624 هـ ، والثانية سنة 633 هـ ، وخلالها أخذ العلم في القاهرة والإسكندرية، وقد تلقَّى على عدد كبير من العلماء، أشهرهم الشيخ عز الدين بن عبد السلام الدمشقي الشافعي، له العديد من المؤلفات، وتولى الخطابة في جامع دمشق والقاهرة، ت660هـ.

كما رحل الشيخ ابن أبي الدنيا إلى تونس للقاء علمائها، قضى أكثر حياته في طرابلس، يعلِّم ويؤلف الكتب ويقوم بالإفتاء والخطابة، وتتلمذ عليه العديد من الفقهاء من أهل طرابلس وغيرهم، وقام بتأسيس المدرسة المستنصرية في طرابلس، فيما بين سنتي 655 ـ 658 هـ، بعد ذلك استدعاه السلطان الحفصي إلى تونس ليتولى بعض الوظائف، منها قضاء الأنكحة وقضاء الجماعة، وتولى الخطابة في جامع الزيتونة، وهناك تتلمذ على يديه بعض فقهاء تونس وبجاية والأندلس، ويقوم بالتدريس والإفتاء، ووضع بعض المؤلفات في الفقه، والأصول، والعقيدة، والوعظ والجهاد، وبعد حياة حافلة بالعطاء العلمي انتقل إلى رحمة الله تعالى في شهر ربيع الأول من سنة 684 هـ (1285ف) ودُفن في تونس[24].

هذا العلم الذي ظهر في طرابلس، ولمع نجمه في سماء المعرفة، وساهم في نهضتها العلمية، ثم رحل إلى تونس حيث تولى وظيفة القضاء والخطابة، واشتغل بالتدريس، وخلال مسيرته العلمية تتلمذ عليه الكثير من الفقهاء الذين بزغ نجمهم، وأصبحوا من كبار أهل العلم فيما بعد في القطرين تونس وليبيا، منهم أبو فارس عبد العزيز بن عبيد، الذي برع في الفقه وأصوله، وتضلَّع في مسائل المذهب المالكي، وهو القائم برسم العلم خلال زيارة التيجاني لطرابلس[25]، وأبو يحيى بن أبي بكر الهواري المجريسي من أهل جنزور، له مشاركة في علوم كثيرة منها الفقه والأصول[26]. أما في تونس فقد درس على ابن أبي الدنيا ثلة من الفقهاء، منهم أبو علي عمر بن علي الهواري التونسي، المعروف بابن قداح (ت 734 هـ/ 1333ف) وهو من أعلام تونس وفقهائها، وأبو بكر أبو يحيى بن جماعة الهواري، له مؤلفات عديدة، ولم يقتصر علم ابن أبي الدنيا إلى هذا الحد، بل وصل إشعاع علمه إلى بقية أقطار الغرب الإسلامي، فقد تتلمذ عليه أبو العباس أحمد الغبريني البجائي، العالم المشهور صاحب

كتاب عنوان الدراية، وقد قال فيه: شيخنا الشيخ الفقيه العالم المجتهد[27]، كما درس عليه أيضاً أحد فقهاء الأندلس، وهو أبو إسحاق إبراهيم بن فرج الفهري، وتحصَّل منه على إجازة علمية[28].

وإلى جانب التدريس والقضاء والخطابة، وتكوين الأساتيذ في مختلف الأمصار المغربية، ترك ابن أبي الدنيا عدة مؤلفات تدل على طول باعه ومقدراته العملية، منها: كتاب في العقيدة وشرحها، وكتاب الإيضاح والبيان في العمل بالظن المعبر شرعاً بالسنّة والقرآن، وكتاب جلاء الالتباس في الرد على نفاة القياس، والتذكرة في الوعظ، وكتاب في الجهاد، وله فتاوى عديدة مذكورة في كتب النوازل، ومن أشهرها كتاب المعيار المغرب للونشريسي، وهكذا تمثّل حياة هذا العالم الجليل صورة واضحة على التواصل الثقافي بين بلدان المغرب العربي خلال القرن السابع للهجرة، مثلما كانت الحال قبل ذلك، واستمر بعده على المنوال نفسه.

4 ـ أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن الزليطني المعروف بحلولو[29]

وهو من العلماء الذين ربطوا الحركة الثقافية بين ثلاث حواضر: القيروان، وطرابلس، وتونس، عاش متنقلاً بينها حاملاً علمه وخبرته في عدة مجالات: القضاء، التدريس، والتأليف، لم تحدد المصادر التاريخية مكان ولادته التي من المرجح أنها كانت في سنة 815 هـ (1412ف) وفي كتب التراجم التونسية أنه من أهل القيروان، في حين أن أحد الباحثين من ليبيا ذهب إلى أنه مولود في زليطن[30]، غير أن ذلك لا يغيّر من مكانته، أو يضيف إليها شيئاً، فهو من العلماء المشهورين ممن خدم العلم، وأحد الأئمة الحافظين لفروع المذهب المالكي، تلقّى في بداية حياته على شيوخ أجلاء من علماء القيروان، ومن أشهرهم الإمام أبو القاسم البرزلي، ولازمه مدة طويلة، كما أخذ عن غيره من علماء تونس والجزائر، وأصبح

ذا مكانة علمية أهّلته لتولّي ولاية القضاء في طرابلس الغرب، وخلال ذلك تتلمذ عليه العديد من أهل طرابلس، كما درس عليه بعض الطارئين عليها، ومنهم العالم الجليل والفقيه المتصوف الشيخ أحمد زروق البرنسي، وكما قال أحد المؤرخين: ويكفيه شرفاً أخذ هذا الإمام الجليل عليه[31]، .

ولم تذكر المصادر مدة ولايته للقضاء في طرابلس، لكنها تذكر عزله منه، وانتقاله إلى تونس، حيث كُلّف بإدارة بعض المدارس فيها، ومن أكبر المدارس التي تولاها المدرسة التي بناها القائد نبيل أبو قطاية سنة 850 هـ (1446ف) وهذه المدارس هي بمثابة الجامعات تخرَّج فيها العديد من العلماء الذين أسندت إليهم وظائف القضاء وغيرها[32]. وخلال وجوده في تونس تتلمذ عليه العديد من الفقهاء وتلقّوا عليه العلم، وساهم في الحركة الثقافية هناك، وخلال سنوات حياته وضع العديد من المؤلفات، أغلبها ما زال مخطوطاً، وبعد هذه الحياة الحافلة المليئة بالعلم والعمل، والإسهام في تأليف بعض المصنفات التي ساعدت في نشر العلم. انتقل إلى رحمة الله تعالى سنة 898 هـ (1492ف) ودُفن في تونس[33].

وهكذا كانت حياة العالم الجليل الذي ينتسب إلى ليبيا حيث أصله منها، فقد عاش في القيروان، وتتلمذ على علمائها، ثم تولى القضاء والتدريس في طرابلس، وساهم في الحركة العلمية فيها، بعدها تولى إدارة عدة مدارس في تونس وتولى التدريس فيها، وساهم في الحركة الثقافية هناك، ولعل الكتب العلمية التي ألفها تعطي فكرة جيدة على المكانة العلمية التي يتحلى بها، حيث قام بتأليف شرح صغير على مختصر خليل في جزءين، وشرح كبير بعنوان البيان والتكميل في شرح مختصر خليل، وله كتاب التوضيح في شرح التنقيح، وهو شرح على تنقيح الفصول للشهاب القرافي، وشرح ورقات الباجي في الأصول، وكتاب الضياء

اللامع في شرح جمع الجوامع، وهو شرحان كبير وصغير، وشرح عقيدة الرسالة لابن أبي زيد القيرواني، وكتاب مختصر نوازل البرزلي، فهذه المؤلفات تدل على علو باعه، وتمكنه في العلوم الفقهية، ولا سيما أصول الفقه.

وقد لاقت كتبه صدى في مختلف أقطار المغرب العربي، فقد طبع كتاب التوضيح في تونس سنة 1328 هـ ، كما طبع كتاب الضياء اللامع في فاس طبعة حجرية سنة 1327 هـ/ 1908ف، أما في ليبيا فلم يطبع له سوى جزء صغير من كتاب مختصر نوازل البرزلي[34].

ومن سيرة هذا الفقيه المتمكن، والعالم الجليل، الشيخ حلولو الزليطني، خلال الفترة التي عاشها بين ثلاث حواضر إسلامية: القيروان، طرابلس، تونس، ونشاطه العلمي في التدريس، وتكوين الفقهاء والتأليف، بالإضافة إلى تولي وظيفة القضاء، يتضح مدى مساهمته في التواصل الثقافي بين أقطار المغرب العربي، فهو يشكل رابطاً علمياً قوياً في هذا المجال، فلا غرو أن يمتد علمه إلى المغرب الأقصى، وتصل مؤلفاته إليه، وهذا دليل على المكانة العلمية التي وصل إليها، وبالتالي يستحق اللقب الذي نعت به من أنه أحد الأئمة الحافظين لفروع المذهب المالكي[35].

5 ـ أبو عبد الله محمد بن علي الخروبي الطرابلسي[36]:

اتفقت المصادر التاريخية العديدة على أن ولادته كانت في قرية قرقارش التي تقع غرب مدينة طرابلس، وأن أسرته كانت تقيم هناك، وقد اختلف الباحثون في تاريخ ميلاده، وآخرهم رجح أن مولده كان في سنة 888 هـ (1483ف)[37] درس في بداية حياته على والده الشيخ علي بن مصطفى الخروبي المدفون في المسجد الذي يحمل اسمه في قرقارش،

كما درس على والدته أيضاً، ثم على عدد من العلماء الكبار، منهم الشيخ محمد بن عبد الرحمن الحطاب، دفين تاجوراء، والشيخ أحمد زروق البرنسي الفاسي دفين مصراته، وعلى غيرهما من فقهاء ليبيا أو القادمين إليها، وقد ذكر شيوخه في كناش صغير ترجم فيه لحياته، ونشر الآن باسم، شيوخ أبي عبد الله الخروبي الطرابلسي[38]. وهذا التحصيل العلمي الوافر، هو الذي أهّله للقيام بعدة أعمال مهمة في حياته، منها مجال التدريس، وتكوين التلاميذ، وتأليف الكتب والرسائل العلمية والقيام بدور إصلاحي في مجال التصوف.

إلى جانب ذلك نهوضه بدور السفارة بين الدولة العثمانية وملوك المغرب، وذلك ما دعاه فيما بعد إلى الانتقال من طرابلس إلى تونس، ومنها إلى الجزائر، ثم إلى المغرب الأقصى، ولم يكن ذلك التنقل عادياً، أو من أجل لقمة العيش، بل كان لأغراض علمية وسياسية، وفي كل قطر زاره أو استقر فيه كان بارزاً في مجاله، ومشاركاً في الحركة الثقافية، فالخروبي من خلال علمه واحتكاكه بعلماء عصره، وما أثاره من قضايا فكرية، يعطي أصدق مثال على التواصل بين أقطار المغرب العربي خلال القرن العاشر[39].

اشتهر الشيخ الخروبي بعلمه الوافر الذي شمل عدة مجالات، منها التفسير القرآني وعلم التوحيد، وعلم التصوف والفقه، وقد ألّف العديد من الكتب والرسائل، إلى جانب ذلك اشتهر بمساجلاته العديدة في عدة قضايا فقهية، ومحاربة البدع، بينه وبين علماء المغرب، وكتب فيها رسائل علمية ساهمت في الحركة الفكرية التي سادت المغرب العربي آنذاك، كما تتلمذ عليه العديد من الطلاب الذين أصبحوا فيما بعدَ من كبار الفقهاء، وقد ذكروه في سندهم العلمي، واشتهر في عدة حواضر بالمغرب العربي، من طرابلس إلى فاس[40]. ولا ننسَ دوره كسفير للدولة العثمانية حيث قام

برحلتين إلى المغرب في قضايا تتعلق بالعلاقات بينها وبين المغرب[41].

وهكذا كانت حياة هذا العالم الطرابلسي، الذي بدأ حياته في قرقارش بطرابلس، وفيها تلقَّى العلم على أيدي علمائها، ثم انطلق يجوب المغرب العربي الكبير، ليشارك في عدة مهام علمية ودبلوماسية، ويساهم في تنشيط الحركة الفكرية بمؤلفاته، ومواقفه، ومناقشاته للعلماء، وتأليفه بعض الكتب والرسائل، وذلك ما جعل حياته محلاً للدراسات والبحوث العلمية، التي تناولت نشأته وعلمه وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ومواقفه الفكرية من خلال القضايا التي أثارها، وقد استقر في آخر حياته في الجزائر، وفيها توفي سنة 963 هـ (1550ف)[42].

نكتفي بهذ القدر من النماذج التي اخترناها من مختلف العصور التي تبدأ من القرن الثاني للهجرة حتى القرن العاشر، وهي أمثلة فقط، حيث هناك العشرات من العلماء الليبيين، الذين كانوا على اتصال بالحركة الثقافية السائدة في المغرب العربي في كل قرن، إذ لم تنته رحلات العلماء بعد ذلك، لكنها كانت قليلة وغير مصحوبة بالاستقرار بعد منتصف القرن العاشر للهجرة، ولعل ذلك يعود إلى حالة الاستقرار، بانضمام ليبيا إلى الدولة العثمانية بعد تحررها من فرسان القديس يوحنا المالطيين في العام 958 هـ (1553 ف) وليس معنى ذلك انقطاع الاتصال الثقافي المغاربي، بل استمر التواصل العلمي من طريق الزيارات الخاطفة، ورحلات الحج، وكذلك انتقال الكتب من قطر إلى آخر، مما نعرض له في المبحث التالي:

المبحث الثاني
ملامح العلاقات الثقافية بين ليبيا والمغرب
من خلال انتقال العلماء والكتب

إن المشاهد التي يمكن من خلالها معرفة ملامح الثقافة الرابطة بين البلدين كثيرة ومتنوعة، وهي ما انفكت تتكرر وتتواصل عبر مختلف العصور، ولا يمكن لباحث أن يقوم بجلبها كاملة إلا من خلال دراسة طويلة، بالنظر إلى كثرتها وتشعُّبها، لكن ذلك لا يمنع من استقراء بعض الشواهد التاريخية البارزة لانتقال بعض علماء المغرب إلى ليبيا بنية الرحلة أو الاستقرار، وما يصاحب ذلك من انتشار المؤلفات العلمية، وذلك ما يشكل أحد الروابط الثقافية بين البلدين.

ولعل أهم مصدر للعلاقات الثقافية بينهما، ما كتبه الرحالة المغاربة الذين زاروا ليبيا أثناء ذهابهم إلى الحج، أو أثناء رحلات مشرقية لطلب العلم، وأغلب هؤلاء الرحالة قاموا بتدوين مشاهداتهم، ولقاءاتهم العلمية والإخوانية مع العلماء والفقهاء والأدباء الذين التقوهم، وما دار خلالها من إطِّلاع على المؤلفات والقصائد الشعرية والفتاوى الفقهية، وكذلك تبادل الكتب ونسخها، إلى غير ذلك من الأمور المتصلة بالجانب الثقافي والحركة العلمية عموماً.

وأصبحت تلك الرحلات التي دوِّنت في عهود سابقة من أهم مصادر التاريخ الليبي، وخصوصاً خلال الفترات التي كانت فيها ليبيا واقعة تحت الاحتلال الإفرنجي، أو تقاوم التدخل الأجنبي الأوروبي، فكانوا هؤلاء الرحالة شهود عيان على ما يحدث في البلاد من مقاومة ودفاع عنها، الأمر الذي شغل أبناءها عن كتابة أجزاء هامة من تاريخ بلادهم، وكذلك أثناء فترة الحروب والانقسامات الداخلية التي كانت بين الولاة في مختلف

أقاليمها، كما قاموا بوصف معالم البلاد والحالة الاقتصادية التي كانت سائدة، مع ذكر أعلامها وعلمائها من شيوخ وفقهاء وقضاة وشعراء، والمراكز العلمية من مدارس ومساجد تلقى فيها الدروس ، والكتب المتداولة، بما يعطي صورة عن الحركة الثقافية وقت القيام بالرحلة.

وقد قام المؤرخ الأستاذ الدكتور عبد الهادي التازي بحصر هؤلاء الرحالة المغاربة الذين كتبوا عن ليبيا، ابتداء من رحلة الإمام ابن العربي سفير يوسف بن تاشفين إلى المشرق، والتي كانت في سنة 485 هـ (1092ف) وانتهاء برحلة الأستاذ السبعي عام 1310 هـ (1893ف) وذلك في مجال اهتمام هؤلاء الرحالة، ومساهمتهم في تاريخ وجغرافية ليبيا[43]، ومع ذلك فهناك من الرحلات لم تظهر بعد، وما زالت في أقبية المخطوطات، ومنها الرحلة المعينية التي طُبعت مؤخراً، وقد قام بها الشيخ ماء العينين بن العتيق إلى طرابلس سنة 1939ف، والتقى خلالها بعض أعلامها من العلماء والفقهاء والقضاة والشعراء، وأعطى صورة واضحة عن الحركة الثقافية آنذاك[44].

وقد اعتمد الأستاذ خليفة التليسي على بعض الرحلات المغربية، بالإضافة إلى ما كتبه الرحالة الأجانب في كتاب (حياة مدينة طرابلس لدى الرحالة العرب والأجانب)[45] كما كانت الرحلات المغربية محل دراسة من قبل الدكتور محمد الحراري عبد السلام في كتاب (ليبيا عبر كتابة الرحالين المغاربة في القرن السادس عشر والسابع عشر ميلادي)[46].

1 ـ طرابلس ملتقى الرحالة المغاربة:

تقع مدينة طرابلس في منتصف المسافة بين مصر والمغرب الأقصى، ولهذا كانت ملتقى القوافل القادمة من هناك والقاصدة المشرق العربي، وأهمها قوافل الحجيج، وبالتالي أصبحت مقر استراحتهم بعد عناء السفر،

وبتعبير أحد الرحالة المغاربة: فيها تجتمع الركبان من كل جانب، لأن وقت انفصال الحجاج في مصر، هو خروج أهل المغرب، فيحملون للقادمين من الشرق الرسائل والأمانات والثياب والأزواد وغير ذلك، فإذا التقوا أدوا ذلك إليهم، فتلك عاداتهم في كل سنة، وهو أمر معروف وشيء مألوف، وأهل الإبل الذين يحملون الحجيج من مصر إلى طرابلس والعكس[47].

وبذلك كانت طرابلس هي المحطة الكبرى للمسافرين حيث يستقرون فيها قليلاً، ويقومون بقضاء حوائجهم وشراء مستلزماتهم، واستبدال وسائل ركوبهم، ومن خلال أداء الصلاة في المساجد يتمكنون من معرفة العلماء والشيوخ وأهل العلم، فيحصل اللقاء، ويتم التعارف وتبادل المعلومات، وتبادل الكتب، وقد جرت عادة العلماء في ليبيا استقبال العلماء القادمين، والترحيب بهم، ومساعدتهم، لعلو مكانتهم العلمية ورفعة شأنهم في بلدانهم، وللاحترام الواجب لأهل العلم، وخصوصاً ممن وصلت شهرته من طريق مؤلفاته خارج مكان إقامته، فيسأل القادم عن علماء ليبيا، كما يسأل هؤلاء عن العلماء القادمين إليها، ومن ثم يحدث التواصل الثقافي، بالأخذ والتلقّي من الأكثر علماً إلى من هو أقل منه.

ولا يقتصر الأمر على قوافل الحجيج التي تضم في العادة مجموعة من العلماء والفقهاء، لا يعدم أن يكون من بينهم من ذاعت شهرته، ووصلت مؤلفاته إلى البلدان كافة، بل يشمل ذلك القوافل التجارية أيضاً، حيث يشترك فيها كل من رغب في السفر من المشرق إلى المغرب والعكس، حيث يلقى في الركب مأمنه، وخصوصاً عندما يقطع المفاوز الخالية من السكان تقريباً بين برقة وطرابلس إلا من المدن الصغيرة المتباعدة، فيخاف المسافر على نفسه وماله من غارات الأعراب، فيلجأ إلى أي ركب مسافر ليلحق به، فيحط رحاله حيث نزلوا، ويظعن معهم

عند سفرهم، وهؤلاء غالباً ما يكونون من طلاب العلم، أو الفقهاء الذين يرغبون في زيادة التحصيل العلمي، أو الالتقاء مع كبار العلماء في المشرق أو المغرب، يضاف إلى ذلك رجال التصوف الذين يجوبون الديار للبحث عن كبار المتصوفة وأهل الطرق.

يلاحظ أن بعض الطرق الصوفية الموجودة في ليبيا ذات أصول مغربية، فالطريقة الزروقية التي أسسها الشيخ أحمد زروق في مصراته (ت 899هـ ـ 1493ف) هي فرع من الطريقة الشاذلية التي أسسها أبو الحسن الشاذلي (ت 656هـ/ 1258ف) والطريقة المدنية التي أسسها الشيخ محمد بن حمزة المدني في مصراته (ت1263 هـ/ 1846ف) هي فرع من الطريقة الدرقاوية التي أسسها الشيخ العربي الدرقاوي (ت 1239 هـ/ 1823ف) في المغرب الأقصى والجزائر، أما الطريقة العيساوية التي تنتشر زواياها في جميع أنحاء ليبيا، فهي تنتمي إلى مؤسس الطريقة الشيخ محمد بن عيسى (ت930 هـ/ 1523ف) وقد أسس زاويته الأولى في مكناس بالمغرب (47 مكرر).

ولهذا لما سئل الإمام الحافظ الشيخ إبراهيم بن إسماعيل الأجدابي عن علمه من أين أخذه ولم تكن له رحلة؟ فقال: اكتسبته من بابي هوارة وزناته، ويقصد بذلك أنه كان يتلقى العلماء الذين يفدون إلى طرابلس من المشرق والمغرب، فيأخذ عنهم العلم خلال إقامتهم فيها، بالإضافة إلى تكوينه الأول الذي تم على علمائها، وبذلك صار عالماً جليلاً، وصنَّف العديد من المؤلفات في الأدب واللغة والتفسير والأنساب وعلم الفلك، وقد انتشرت مؤلفاته في المشرق والمغرب، واشتهر علمه في الآفاق، وكانت ولادته في طرابلس، وفيها توفي خلال القرن الخامس للهجرة [48] كل ذلك يؤكد على التواصل الثقافي الذي تم بين علماء طرابلس وغيرهم، حتى في أحلك الظروف البدائية حيث كان الجمل وسيلة للتنقل، والنسخ بالكتابة وسيلة انتقال المصنفات.

وما دامت طرابلس هي ملتقى الرحلات، فهي لا شك في أنها حلقة وصل بين المشرق والمغرب فيما يتعلق بالكتب المصدر المهم في نشر العلم والثقافة والرواية الشفوية، والمدن الليبية أقرب إلى الشرق منها إلى المدن المغربية، وبالتالي فإن المسافرين من مناطق ليبيا إلى المشرق في رحلات تجارية، أو للحج وطلب العلم، لا بد من أن يقوموا بجلب بعض المؤلفات التي وضعت في المشرق، وخصوصاً لمن اشتهر من العلماء والمتصوفة، فأشهر تلاميذ الإمام مالك كانوا في مصر مثل: الإمام أشهب (ت204هـ)، وابن وهب (ت197هـ) وابن القاسم (ت192هـ)، وكذلك بعض أعلام المذهب المالكي، مثل الإمام أصبغ (ت225هـ) وابن المواز (ت261هـ) في دمشق، وابن عبد الحكم (ت268هـ) والإمام القرافي (ت684هـ) والشيخ خليل (ت769هـ)[49]، .

فهؤلاء كانوا قبلة الرحلات العلمية، ولهم اجتهادات ومؤلفات مكتوبة، وكانت تُجلَب إلى المدن الليبية تمهيداً لانتقالها إلى مدن المغرب والأندلس، وكذلك المصنفات المكتوبة في المغرب حيث تأتي مع الركبان، ويتم استنساخها وانتقالها إلى المشرق، وتذكر المصادر التاريخية روايات عديدة عن الكتب النادرة التي وجدت في طرابلس ولم تكن في غيرها من المدن المغربية، أو ربما كانت نادرة هناك، مما نلقي عليه بعض الأضواء فيما بعد.

2 ـ إقامة بعض العلماء المغاربة في ليبيا:

ليس من السهل حصر جميع العلماء المغاربة الذين زاروا ليبيا خلال الحقب الماضية، لكن المؤكد أن جميع العلماء والفقهاء والشعراء المغاربة والأندلسيين الذين قاموا بأداء فريضة الحج، أو برحلات علمية إلى المشرق من طريق البر وطئت أقدامهم أرض ليبيا، غير أن بعضهم كانت زيارته عابرة لم يحصل فيها الأخذ ولا العطاء، أو تدوين المشاهد

والمواقف، ولم ينقل عنه قول أو رواية في الفقه أو الأدب أو الحوادث التاريخية التي تتعلق بهذه البلاد، فهذه زيارات سلبية عفى عليها الزمن فيما يخص تاريخ ليبيا، ومن هؤلاء الزوار من كانت رحلته إيجابية، حيث حصل فيها التأثير أو التأثر، كأن يكون الزائر أديباً أو فقيهاً مشهوراً، فيلتفّ حوله طلاب العلم للأخذ عنه، أو عرض بعض المسائل عليه إن كان في عجلة من أمره، أو أنه قدم لتولي وظيفة يكلّف بها في طرابلس، أو غيرها من المدن الليبية، كالقضاء مثلاً، أو إمارة الجند وما إليها.

ومن الرحلات الإيجابية قيام الزائر بالجلوس إلى أحد العلماء والتتلمذ عليه، أو قراءة كتاب أو الحصول على إجازة منه، وهناك من الزائرين الذين جاؤوا لنشر الطرق الصوفية، وهؤلاء وجدوا فيها المرتع الخصب لتعلُّق سكانها بالدين وزهدهم وبساطتهم، فكانوا أقرب إلى حياة التصوف منها إلى حياة البذخ والرفاهية ـ وقد أشرت فيما سبق إلى بعض الطرق الصوفية التي انتقلت من المغرب إلى ليبيا ـ كذلك كل الرحالة الذين دوَّنوا مشاهداتهم، وذكروا ما كانت عليه البلاد في جميع النواحي السياسية والعمرانية والثقافية وغيرها، فهؤلاء كانت زياراتهم إيجابية، وتعتبر مصدراً مهماً لتاريخ ليبيا عبر العصور، ومن السهل حصرها وجلبها من مظانها، إلا إذا أصبحت أثراً بعد عين، حيث ضاعت الكتب التي تضم هذه المعلومات، وما سأذكره من حالات فيما يأتي عبارة عن شواهد، أو أمثلة منتقاة، وليست على سبيل الحصر.

لم تخلُ ليبيا طوال عهودها الإسلامية من العلماء منذ القرون الأولى، وقد برز منهم عدد لا بأس به، فاشتهر أمره وشاع ذكره في الحواضر العربية من طريق تلاميذهم الذين نقلوا العلم عنهم، ولهم بعض المؤلفات التي ذاع صيتها، فأصبحت مطلباً للراغبين في العلم أو زيادة التحصيل، وكاد الزمن يطمس تاريخهم، لولا بقية من حماس تولدت في

بعض الباحثين الليبيين الذين بدأوا التنقيب عن حياتهم وآثارهم العلمية، ويكفي للتدليل على شهرتهم أن كثيراً من كبار العلماء الذين مروا بطرابلس في طريقهم إلى المشرق، كانوا يحرصون على المكوث بهذه المدينة للأخذ عنهم والسماع منهم.

ومن هؤلاء أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي، أصله من الكوفة ونشأ في بغداد، ثم انتقل إلى طرابلس الغرب في أوائل القرن الثالث للهجرة، أثناء حكم بني الأغلب، وقد أجمع الناس على علمه وجلالته، ومعرفته بالحديث ورجاله، ويكفي أن تذكر المصادر أن أحمد بن حنبل قد تلقّى عليه العلم، فهو من مشاهير العلماء في الحديث النبوي، وله فيه مصنفات، وقد أخذ عليه أهل طرابلس والكثير من الوافدين عليها، وتوفي فيها سنة 261هـ، وخلَّف أبناء منهم ابنه صالح الذي كان من العلماء الكبار أيضاً، قام بالتدريس في طرابلس وقد أخذ عليه العديد من فقهاء الأندلس والمغرب، وتوفي في طرابلس سنة 322هـ ودفن بجانب والده[50].

وهناك عالم آخر، هو علي بن أحمد بن زكريا المعروف بابن زكرون الطرابلسي، قرأ على العديد من علماء طرابلس، كما تتلمذ على أبي مسلم صالح بن أحمد بن عبد الله العجلي، ثم كانت له رحلة لمصر والحجاز، التقى خلالها العديد من العلماء الكبار وصحب الكثير من النسّاك، ثم عاد إلى طرابلس، حيث انتفع به أهلها، وكانوا يعظمونه، وكان له باع طويل في علوم مختلفة، إلا أنه اشتهر بالحديث، وقد تتلمذ عليه عدد كبير من أهل المغرب والأندلس، وله عدة مؤلفات في الفقه والفرائض والشروط والرقائق، وله في الحديث والرجال تواليف، وقد أقام في طرابلس بعد عودته في المسجد المعروف بمسجد المجاز، ويقال مكث فيه أربعين سنة قبل وفاته سنة (370هـ)[51].

ومن المشهورين خلال الفترة نفسها أبو الحسن علي بن محمد بن

المنمر الطرابلسي، ولد في طرابلس سنة (348 هـ)، وبيته يقع بالقرب من الجامع الأعظم،وفيها أخذ تعليمه الأولي، وتتلمذ على علمائها وخصوصاً ابن زكرون، ثم كانت له رحلة إلى القيروان، فأخذ عن أكابر علمائها آنذاك كابن أبي زيد القيرواني، وأبي الحسن القابسي، كما كانت له رحلة إلى مصر حيث أخذ عن بعض علمائها، ثم عاد إلى طرابلس وتصدّر للتدريس ونشر العلم، وعنه أخذ العديد من فقهاء طرابلس والمغرب وكانت له مواقف سياسية ضد الدولة العبيدية، فهو الذي أعاد الأذان إلى صيغته الأولى، وصلاة القيام، والعمل بمذهب الإمام مالك في طرابلس، وبسبب علمه ومواقفه نال شهرة كبيرة خارج ليبيا، فوقع ذكره عند علماء التراجم والمؤرخين، كالقاضي عياض وابن خلدون.

وتذكر المصادر أنه صنّف كتاباً في الحساب، والأزمنة والفرائض، اشتهر منها كتاب الكافي في الفرائض الذي كان مطلب العلماء الذين يمرون على طرابلس، فيحرصون على قراءته على مؤلفه أثناء حياته، ثم على تلاميذه بعد وفاته، وقد حلّت به نقمة الحكام في آخر حياته فتم نفيه إلى غنيمة إحدى قرى مسلاته سنة (430هـ) وبقي فيها إلى أن توفي رحمه الله سنة (432هـ)[52]، ومن العلماء الذين أخذوا على ابن المنمر أبو يعقوب يوسف بن عبد الرحمن المجريطي حيث صحبه مدة وقرأ عليه كتابه في الفرائض[53].

ومن الفقهاء المغاربة الذين تولى القضاء في طرابلس النجيب بن محمد بن حيون المغربي، فقد كان من أكبر فقهاء الدولة الفاطمية، وقد ألّف العديد من الكتب في الانتصار لهذه الدولة، وقد ولاّه المنصور (334 ـ 341هـ) قضاء طرابلس، وجميع مؤلفاته في المذهب الشيعي، وهو مذهب الدولة الفاطمية[54].

والقاضي أبو العباس أحمد بن عيسى الغماري الذي تولى القضاء في

طرابلس بعد انفصال القاضي أبي موسى عمران بن معمر، الذي كلِّف بولاية القضاء في تونس، ثم توفي فيها، وأثناء ولاية القاضي الغماري مهمة القضاء في طرابلس قام بإعطاء الدروس على طلبتها والقادمين إليها، ومنهم الإمام الحافظ أبو فارس عبد العزيز بن عبيد، القائم برسم العلم في بداية القرن الثامن للهجرة[55].

وتذكر المصادر شيخين مغربيين، هما الشيخ محمد الفاسي وأخوه، وهي وإن غفلت عن ترجمتهما، إلا أنها لم تغفل دورهما في تعليم الدروس في مدينة طرابلس أواخر القرن التاسع وأوائل القرن العاشر للهجرة، وقد أخذ عنهم الكثير من أبناء ليبيا في تلك الآونة، من أشهرهم الشيخ عبد الحميد بن يربوع المولود في طرابلس، وقد أخذ القرآن عن والده في جامع الدروج، وتفقَّه على الشيخين المذكورين في المختصر[56]،.

كما أخذ عنهما الإمام محمد بن عبد الرحمن الحطاب المولود في طرابلس سنة (861هـ)، ونشأ فيها، وحفظ القرآن الكريم وبعض المنظومات الفقهية، ثم تفقه على محمد الفاسي وأخيه في المختصر، قبل أن يتحول مع أسرته إلى مكة سنة (887هـ) حيث واصل الأخذ على علماء الحجاز، بعدها عاد إلى طرابلس، فوجدها محتلة من الأسبان سنة (916هـ) فسكن تاجوراء، وأسس فيها زاويته لإعطاء العلم، وبقي فيها إلى أن توفي سنة (954هـ) ودُفن بها، وهو والد الإمام الكبير محمد بن محمد الحطاب صاحب المؤلفات المشهورة[57].

ذلك باختصار فيما يخص الجانب العلمي السائد آنذاك، أما فيما يتعلق بالتصوف ورجاله، فقد كانت ليبيا على مر العصور السابقة مأوى للكثير من الصالحين والزهاد أصحاب الطرق الصوفية من أهل المغرب والمشرق، حيث وجدوا فيها المناخ الملائم لنشر طريقتهم، وتكوين

المريدين، إلى جانب تدريس الفقه والعلوم الشرعية، وقد يعود ذلك لبساطة سكانها وشدة تعلُّقهم بالدين الإسلامي، وخلوص عقيدتهم وعدم ظهور تيارات فكرية فلسفية، أو مدارس جدلية تبعدهم عن إطار التصوف السلفي الذي يمتاز بارتباطه بمبادىء الشريعة وقواعد الإسلام، وحياة الصحابة رضوان الله عليهم، وقد سبق ذكر الطرق الصوفية التي انتقلت إلى ليبيا، ونكتفي هنا بذكر مثالين أو ثلاثة لهؤلاء العلماء المتصوفة المغاربة الذين اختاروا ليبيا موطنا دائماً لهم.

إن أشهر عالم مغربي اختار ليبيا موطناً هو الشيخ أحمد زروق البرنسي الفاسي، المولود في فاس سنة (846 هـ)، وفيها تلقَّى تعليمه، ثم غادرها إلى الشرق، وأثناء مروره على طرابلس أخذ عن الشيخ أحمد بن عبد الرحمن الزليطني المعروف بحلولو حين كان قاضياً بها، ثم واصل زروق رحلته إلى مصر والحجاز حيث التقى العديد من العلماء وأخذ عنهم، وعاد إلى فاس، ثم عاود الرحلة إلى المشرق، بعد ذلك استقر به المقام في مصراته، حيث قضى فيها بقية حياته إلى أن توفي سنة (899 هـ/ 1493ف).

وهذا العالم الجليل والإمام الفاضل جمع بين الفقه والتصوف، وله مؤلفات عديدة في هذا المجال، وقد شاع ذكره وانتشر علمه في المشرق والمغرب، ويعتبر من مجددي الحركة الصوفية، الواضع للكثير من قواعدها، وقد انتفع به عدد كبير من علماء ليبيا وغيرهم، ويعتز سكان ليبيا قديماً وحديثاً باختياره بلادهم والإقامة فيها، وقد ترك مجموعة من المؤلفات المفيدة التي نالت شهرة كبيرة، وحظيت بقبول العلماء واهتمامهم[58]. وقد تطورت زاويته فيما بعد، وأصبحت من المنارات العلمية التي يُشَدّ إليها الرحال لتلقّي العلم.

وهناك شخصية أخرى ساهمت في نشر العلم، وهو الشيخ عبد

الواحد الدكالي، المولود بدكالة في المغرب سنة (840 هـ)، ثم انتقل إلى طرابلس، واستقر به المقام في الزاوية التي أسسها أحد أجداده، وهو الشيخ عبد الله الدكالي، في مسلاته، ولم يعرف التاريخ الذي حضر فيه هذا الأخير، لكنه دون شك قبل القرن التاسع للهجرة، ما يدل على التواصل الثقافي بين ليبيا والمغرب، وكان الشيخ عبد الواحد الدكالي ورعاً تقياً صالحاً غزير العلم، ذاع صيته واشتهر بانكبابه على العلم وتدريسه، ومن أشهر تلاميذه الشيخ عبد السلام الأسمر الفيتوري، الذي أشاد به وبمكانته العلمية، ونقل العديد من آرائه في مؤلفاته، ويعتبر الشيخ الدكالي من أقران الشيخ أحمد زروق، وقد كانت لهما صحبة، وقد دفن الشيخ الدكالي في زاويته بمسلاته، وهي من المنارات العلمية التي ما زالت تؤدي دروها حتى الوقت الحاضر[59].

ومن كبار المتصوفة الذين جاؤوا إلى ليبيا، الشيخ محمد بن سعيد الهبري، الذي ولد في مستغانم، وفيها نشأ وأخذ عن علمائها، ثم جال في مدن المغرب، بعدها رحل إلى طرابلس واستوطنها، وأخذ عن الشيخ أحمد النفاتي، وتمكن من الطريقة الصوفية حتى أصبح من العارفين، ومن أجلاء الشيوخ وأكابر العلماء العاملين، له باع طويل في تفسير القرآن العظيم والأحاديث النبوية، له بعض مؤلفات في التصوف، توفي في طرابلس سنة 1093هـ[60].

وتشكِّل الدراسات الحديثة لتاريخ ليبيا مادة أساسية لمعرفة العلاقات الثقافية الليبية المغربية، ففي دراسة جديدة عن ليبيا عبر كتابات الرحالين المغاربة في القرنين السادس عشر والسابع عشر للميلاد، القرن العاشر والقرن الحادي عشر للهجرة، شمل البحث إحدى عشرة رحلة إلى بلادنا، بدأت برحلة الحسن بن محمد الوزان المعروف بليون الأفريقي، ما بين 1517 ـ 1520ف، وانتهت برحلة الشيخ أحمد الهشتوكي الذي كانت له

رحلتان الأولى سنة 1096هـ/ 1685ف، والثانية سنة 1121هـ/ 1709ف، وهؤلاء الرحالة كانت لهم أنشطة ثقافية في مختلف أنحاء المدن الليبية، واستطاع الرحالون من خلالها تسجيل أهم المظاهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تسجيل مظاهر الحركة العلمية من مساجد كبيرة تعقد فيها حلقات الدروس وزوايا لتحفيظ القرآن، وتدريس علوم الدين، إلى جانب نشر مبادىء التصوف وتكوين المريدين.

وتبيِّن الدراسات التأثير المباشر بين علماء ليبيا وعلماء المغرب، بذكر العلماء والفقهاء، وأصحاب الطرق الصوفية المغاربة الذين زاروا ليبيا أو أقاموا فيها، وتأكيد الروابط التاريخية بين البلدين، بإبراز العلاقات الأخوية بين هؤلاء الرحالين وعلماء البلاد، والشواهد على ذلك كثيرة يصعب جلبها في هذه العجالة، فهؤلاء الرحالة لم يكونوا عابرين للمنطقة، وإنما كمشاركين فاعلين في تنشيط الحركة الثقافية في المدن والأقاليم الليبية أثناء ذهابهم، فأثروا وتأثروا بواقعها الثقافي، فكان أغلبهم أساتذة زائرين ساهموا في إعداد الطلاب الليبيين، وأراحوهم من عناء الرحلة العلمية للأخذ عن الشيوخ المشارقة والمغاربة[61]. وهناك من التقى عالماً من ليبيا يفوقه علماً فأخذ عنه ودرس عليه كتابه، أو تحصَّل منه على إجازة علمية، وبصورة عامة، فقد حقق الرحالون المغاربة التواصل الثقافي بين القطرين.

أما خلال القرن الثاني عشر والثالث عشر للهجرة، فقد ازدادت العلاقات الثقافية بين ليبيا والمغرب، ويبدو ذلك واضحاً أثناء حكم الأسرة القرمانلية (1123 ـ 1251هـ) (1711 ـ 1835ف)، حيث شهدت البلاد نوعاً من الاستقلال عن الدولة العثمانية، ومن ثم بدأت شخصيتها العالمية بالظهور، وتولَّد عن ذلك الاستقرار السياسي نهضة عمرانية وثقافية، كانت سبباً في وجود حركة فكرية، تمثلت في وجود العديد من المؤسسات

التعليمية، وظهور العلماء وإنتاج المؤلفات، وفي دراسة حديثة متعمقة حول مصادر دراسة الحياة الفكرية في ليبيا خلال العهد القرمانلي، استطاع الباحث أن يعطي عنها صورة جلية مبرزاً جميع مظاهرها التي كانت في المستوى اللائق، ذلك المستوى الذي يدل على عدم نضوب هذه البلاد، أو خلوِّها من نهضة علمية، وقد اعتمد الباحث على عدد من الرحلات التي قام بها المغاربة، ونقل انطباعاتهم على الواقع الثقافي، ولا سيما التأثير المتبادل بينهم وبين علماء ليبيا، حيث نشأ عن الاتصال تفاعل أدى إلى ظهور مؤلفات على شكل تعليقات، وشروح وتقييدات، ساهمت في الحركة الفكرية، ودلّت على التواصل الثقافي بين ليبيا والمغرب، وأشارت الدراسة القيِّمة إلى العديد من الشواهد المكتوبة في عدة مجالات، منها الفقه والأدب واللغة والتصوف وغيرها[62].

3 ـ انتقال الكتب بين ليبيا والمغرب:

تعتبر الكتب من الوسائل المهمة في نقل الثقافة، وظهورها في بيئة معيَّنة يدل على وجود حركة علمية، وكذلك وجود بعض المكتبات العامة أو الخاصة لدى بعض الأفراد، وربما تكون الكتب في العصور السابقة من أهم وسائل التعليم والثقافة، رغم صعوبة وجودها آنذاك قبل ظهور الطباعة الحديثة، حيث يتم نسخها باليد، ومن ثم تداولها في نطاق مكان تأليفها، أو انتقالها من بيئة إلى أخرى، غير أن انتشار الكتب في هذه الحالة لا يكون إلا للجيد منها، أي التي تغطي الحاجة المعرفية المطلوبة، وكذلك لأهمية المؤلف وذيوع صيته، أو ما تثيره من قضايا فكرية، وتدلنا فهارس المخطوطات التي تصنِّف الكتب القديمة، وتبيِّن مكان وجودها إلى جانب موضوعها العلمي والحالة التي هي عليها، إلى وجود كمية ليست قليلة من مؤلفات العلماء في ليبيا موجودة في الحواضر المغربية، كما تشير إلى وجود العديد من المخطوطات لعلماء مغاربة موجودة في ليبيا[63].

وهذا يمثِّل أحد روافد الاتصال الثقافي إن لم يكن أهم مظاهرها، غير أن ليبيا بحكم موقعها في طرف الغرب الإسلامي الشرقي، أي بوابة المغرب من الناحية الشرقية، تميزت بوجود مؤلفات علماء المشرق، وهي نادرة الوجود في المغرب، وكذلك الأمر للمغرب فيما يتعلق بالمؤلفات الأندلسية، ومن هنا يقع التبادل في هذه المؤلفات على نطاق المغرب العربي الكبير، وخصوصاً الكتب المؤلفة في الشرق، حيث يقع البحث عن النادر والمهم منها من قبل العلماء المغاربة، فيقومون باقتنائها من طريق الشراء أو النسخ أو الإعارة، وشواهد التاريخ كثيرة لا يمكن جلبها بكاملها، لكننا نكتفي بذكر أمثلة منها للتدليل على الاتصال الثقافي بين البلدين.

سبق القول إن من أهم العوامل التي ساعدت على وجود المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، هو تحمُّس علماء أفريقيا له ورغبتهم فيه، وأن الشيخ علي بن زياد الطرابلسي أحد تلاميذ الإمام مالك، هو أول من أحضر الموطأ إلى شمال أفريقيا، لكن هذا الكتاب برواية ابن زياد لم يصل إلى المغرب فيما يبدو، فكان حدود انتشاره القيروان وما حولها، حيث يوجد منه بعض الأجزاء فقط، ويعود ذلك إلى النسخة التي رواها الإمام يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي، فانتشر موطأه من الأندلس إلى المغرب، حتى غطى شمال أفريقية، وأصبحت هي الرواية المعتمدة تعلماً وتحصيلاً، ولهذا قام بشرحه الإمام أبي جعفر أحمد بن نصر الداوودي أثناء إقامته في طرابلس، وما زالت منه نسخة مخطوطة في مكتبة القرويين بفاس[64] يضاف إليها مؤلفاته الأخرى، ككتاب الأموال الذي تم تحقيقه في المغرب وطبع[65]، والإمام الداوودي عاش خلال القرن الرابع للهجرة في طرابلس قبل أن ينتقل إلى تلمسان في الجزائر، والتي توفي فيها سنة (402هـ).

ويسرد لنا الرحالة المغربي أبو العباس أحمد بن محمد الناصري في رحلته مجموعة من مؤلفات الفقيه الإمام أبي إسحاق إبراهيم الأجدابي، منها كتاب كفاية المتحفظ، وكتاب في العروض، وكتاب المختصر في علم الأنساب، وتأليف في الأنواء، كما يذكر كتاب الكافي في الفرائض لابن المنمر، وتتاح لهذا الرحالة الفرصة للأخذ عن الشيخ أحمد القصري، وهو ممن اختار الإقامة في ليبيا، ويبدو أنه متخصص في علم الميقات، فأخذ عنه الرحالة الناصري، ودرس عليه بعض تواليف في الربع المجيب(66). وقبله ذكر أبو سالم العياشي الذي كانت رحلته سنة (1072 هـ/ 1661ف) أنه التقى الشيخ أحمد المكني أحد علماء طرابلس الكبار الذي تولى الإفتاء بها، واشتغل بالتدريس، وله مشاركة حسنة في فنون كثيرة، وأنه يملك مكتبة كبيرة ليس مثلها لأحد من أهل البلدة، وقد استعار الرحالة منه كتابين، كتاب المطول لسعد الدين وكتاب العضد على مختصر ابن الحاجب(67) ويبدو أن هذين الكتابين نادران في المغرب.

ويذكر العياشي الكتب التي وجدت في تركة الشيخ أحمد زروق بعد وفاته، وهي من أهم مصادر الفقه المالكي، وفيها كتب في علوم أخرى، ولا شك في أن وجودها في مدينة بعيدة عن طرابلس تعطي فكرة عامة عن الكتب التي كانت متداولة هناك(68). ويضيف الرحالة عبد المجيد المنالي في رحلته التي قام بها عام 1158هـ أنه منَّ الله عليه بنعمة كبيرة، حيث تمكن من مطالعة كتب الشيخ أحمد زروق، وتسنَّى له مدارسة أجلّها، وهذه الفرصة لم تتح له في المغرب على ما يبدو، لأنه ذكر في رحلته أنه وقف على تأليف نادر للشيخ زروق، وجده لدى شيخه محمد عبد الكريم السرغيني الذي أتى به من طرابلس، وهو كتاب تضمَّن الكلام عن أنواع أهل الخصوصية. وذكر المنالي أيضاً أن أبا عبد الله محمد بن عبد الكافي، أصله من صفاقس ومقيم في طرابلس، حضر إليه لغرض

مقابلة نسخته من رحلة العياشي على النسخة الموجودة لديه فأعارها له، وناوله بعض قصائده في المديح النبوي(69).

ومن نفائس الكتب التي وُجدت في ليبيا، نسخة فريدة من صحيح البخاري بخط الإمام الحافظ الصدفي (ت514هـ/ 1120م) وجدها أحد الرحالة المغاربة، وهو الناصري في مكتبة الشيخ أحمد أبي الطبل (ت1252هـ) فتعلَّق بها، وحاول شراءها بمائة دينار ذهباً، فأبى صاحبها بيعها، وهذه النسخة اشتراها صاحبها من إسطنبول، كناية عن أهمية الكتاب ومكانته بين المؤلفات في علم الحديث، وبعد رجوع الناصري إلى بلاده فاتح بها ملك المغرب آنذاك السلطان سليمان (1238هـ/ 1823م) فبعث إلى صاحبها يريد شراءها، وعرض عليه ألف مثقال، فأجابه بالقدوم، لكن الظروف حالت دون ذلك، ووصلت النسخة إلى الجغبوب، وهذا آخر العهد بها، وقد اهتم بها بعض علماء المغرب في العصر الحديث وأخذوا يبحثون عنها، منهم الشيخ عبد الحي الكتاني صاحب كتاب فهرس الفهارس، والأستاذ الدكتور عبد الهادي التازي المؤرخ المشهور عندما كان سفيراً للمغرب في ليبيا(70).

ويبلغ حرص علماء المغرب في اقتناء بعض الكتب النادرة الموجودة في طرابلس إلى القيام بنسخها عندما لا يتيسر شراؤها، ففي رحلة الوزير الشرقي إلى طرابلس صحبة الأمير محمد بن عبد الله (1143 هـ/ 1731م) التي تمت في عهد أحمد باشا القره مانلي، كان قاضي الركب أبو القاسم العميري في الرحلة نفسها، وأثناء وجوده في طرابلس سمع عن كتاب الحافظ التوزري الذي شرح فيه قصيدة الشقراطسي، فطلب من صاحب الكتاب أن يبقى عنده حتى ينسخ الكتاب، وحبس نفسه في الدار إلى أن قام بذلك، ومؤلف القصيدة الشقراطسية هو أبو محمد الشيخ عبد الله بن الشيخ أبي زكريا يحيى بن علي الشقراطسي (ت3 ربيع الأول 1466هـ) أما

الشارح فهو الحافظ أبو عبد الله محمد بن علي التوزري المصري ابن الشاط، المتوفى سنة 681هـ ، ويطلق على الشرح عنوان (صلة الصمت وصمت المرت في شرح الصمت الندي في الفخر المحمدي)، ولعل هذه الفرصة التي أتيحت له في الوقوف على هذا الشرح هي التي قد مكنته من نسخة واختصاره في كتاب أسماه الورد الندي[71]. وذلك دليل على وجود حركة استجلاب الكتب العلمية إلى ليبيا، وتبادلها مع علماء المغرب.

ولا يمكن لأي باحث يتناول دراسة الحركة الثقافية في ليبيا قديماً أن يتجاهل مدرسة الكاتب التي أسسها مصطفى الخوجة سنة 1183هـ/ 1769م، وقد وقف عليها عدة كتب علمية، منها ما قام بنسخه بيده، ومنها ما نسخه الغير أو من طريق الشراء، وتضم المكتبة عدة مؤلفات لأهم الكتب الفقهية والأدبية، ومختلف العلوم الأخرى، وهذه المكتبة كانت محل إعجاب الرحالين الذين زاروا ليبيا واطّلعوا عليها، ومن هؤلاء الرحالين ابن عبد السلام الناصري الذي وصف المكتبة وأعطى صورة واضحة عنها، وشاد بجهد مؤسسها في جمع الكتب المهمة حتى قال عنه: وما سمع بكتاب يراد للبيع إلا اشتراه، ويبعث لمصر والحجاز وأفريقية وما والاه، تراه يكتب بيده، ويستأجر غيره من نساخ بلده، وقد استفاد الرحالة من هذه المكتبة حيث تحصّل على عدة كتب مهمة، وهي تهذيب ابن الشاط على فروق القرافي، والوانوغي على المدوَّنة، وزروق على البخاري، الشيخ النابلسي على إضاءة الدجنة، شرح عقائد أهل السنَّة للمقري، وحواشي أبي البقاء يعيش الفاسي على شرح ميارة للتحفة وتكميل التقييد لابن غازي على المدوَّنة، وحواشي أبي زيد العارف على البخاري، والآبي على فروق القرافي، وشرح الشيخ ابن زكري الفاسي على نصيحة الشيخ زروق[72]، وليس هذا كل ما في المكتبة، فهي تضم العديد من المؤلفات الأخرى، وإنما اقتصرت على ذكر المؤلفات التي

حصل عليها الناصري للدلالة على العلاقات الثقافية بين البلدين، وعلى وجود حركة علمية في طرابلس لا تقل أهمية عن عواصم بلدان المغرب العربي.

المبحث الثالث

الحركة الفكرية من خلال العلاقات الثقافية

لم تقتصر الحركة الثقافية بين ليبيا والمغرب على انتقال العلماء بين البلدين، أو تبادل المؤلفات وانتشارها من المغرب إلى ليبيا والعكس، أو زيارة عالم أو فقيه إلى ربوع البلد الآخر، بل تولَّد عن هذا الاتصال نتاج فكري صدر عن علماء القطرين، وظهر على شكل تصنيفات وتعليقات وأجوبة عن أسئلة، وانتقادات لبعض الظواهر، أو رسائل إخوانية متبادلة، وبأسلوب نثري أو شعري، أو تجمع بين النثر والشعر، وذلك ما يعبِّر عنه بالحركة الفكرية، لأنها ساهمت في وجود مؤلفات تحمل في طياتها الأفكار المتداولة بين العلماء، والتي ساهمت في إثراء الفكر، وقد شملت عدة مجالات كانت سائدة آنذاك، منها ما يدور حول علوم تقنية محضة، كعلم الفلك والهيئة، وبعضها متعلق بالتصوف ومبادئه وطرقه، والعلوم الفقهية والمسائل الشرعية، وفيها ما يتعلق بالنهضة العلمية كنبوغ العلم أو كساده، وسوف نذكر بعض الأمثلة فقط لمظاهر الحركة الفكرية التي ظهرت نتيجة التواصل الثقافي بين البلدين:

1 ـ العالم الفلكي عبد الرحمن التاجوري[73] وقبلة جامع القرويين في فاس:

يعتبر جامع القرويين من أشهر وأقدم المساجد التي أنشئت في المغرب الأقصى، وهو إلى جانب كونه مسجداً للصلاة، يعد مدرسة جامعة في الفقه والعلوم والآداب الإسلامية، تخرَّج منها العديد من العلماء الذين بلغ صيتهم العالم الإسلامي بأسره، فكان مقصد طلاب العلم من

كل حدب وصوب، وقد تم تأسيس هذا المسجد في القرن الثالث للهجرة، وجاء اتجاه القبلة فيه مخالفاً للاتجاه الصحيح، حيث يقف المصلي نحو الجنوب بدلاً من الشرق واضعاً المحيط على يمينه والشرق على يساره متجهاً في صلاته نحو الجنوب مع انحراف بسيط.

ثار الجدل حول الاتجاه الصحيح لقبلة جامع القرويين بعد بنائه وحاول بعض الأمراء تغيير المحراب، غير أن ذلك لاقى معارضة شديدة من الفقهاء الذين أصرّوا على بقاء المحراب في موضعه، وظل موضوع انحراف القبلة في الجامع المذكور محل نقاش وجدل بين المغاربة في حِلّهم وترحالهم، حتى وصل إلى علم العالم الفلكي عبد الرحمن التاجوري (ت960هـ/ 1553ف) الذي يعتبر في عصره شيخ الجماعة في الفلك والتوقيت، وله مؤلفات كثيرة ما زالت مخطوطة في هذا العلم، فقام بواجبه بعد أن تأكد من انحراف القبلة، وأرسل إلى أمير فاس أحمد الوطاسي رسالة شرح فيها خطأ توجُه المصلين في فاس إلى الجنوب ما دامت مكة تقع في جهة الشرق، وكان معتمداً على أدلة عقلية ونقلية، ومصرِّحاً بأن ذلك منكر ويجب تغييره، هذه الرسالة التي جاءت من عالم ليبي لم يزر المغرب الأقصى، ولم يطَّلع على جامع القرويين، ومع ذلك تمكن من تحديد درجة انحراف القبلة في مساجد فاس، وقدَّم من الأدلة ما يوجب على المسلمين هناك تغيير الاتجاه، حتى يكونوا في الوضع الصحيح أثناء الصلاة، أثارت جدلاً بين العلماء والفقهاء، ومن أجل ذلك عقد اجتماع بناء على طلب أمير فاس في ذلك الوقت أحمد الوطاسي لتدارس رسالة العالم الفلكي عبد الرحمن التاجوري[74].

وبعد النقاش الذي دار حول الموضوع، وحيث إنه لا يوجد من بين العلماء الذين حضروا اجتماع الأمير متخصص في الفلك، رأي كبار الشيوخ السكوت وعدم الرد على التاجوري، غير أن أحدهم قال: (كلام

هذا الرجل لا يُلتفت إليه، ولا يعوَّل عليه) وتحمَّس للرد على التاجوري اثنان من العلماء هما: محمد اليستني، وعبد الوهاب الزقاق، كان رد اليستني معتمداً على أدلة عقلية ونقلية، منها مخالفة التاجوري لما درج عليه علماء فاس ومفتوها أجيالاً متعاقبة من إقرار قبلتهم، كما أنها وضعت في الاتجاه الذي وضعه الإمام المهدي إدريس الثاني للمساجد الذي أسسها، وأقرَّها من جاء بعده، ثم موافقتها لاتجاه القبلة في جامع القيروان الذي بناه الصحابة رضوان الله عليهم، وكل العلماء الذين زاروا فاس وعاشوا فيها ردحاً من الزمن، لم يعارض أحد منهم في اتجاه القبلة، وعموماً لا يحمل رد اليستني أي دفع منطقي سوى أن العالم الفلكي عبد الرحمن التاجوري تعرَّف إلى مخالفة قبلة جامع القرويين من طريق السماع دون مشاهدة، واعتمد في آرائه على وسائل هندسية فقط[75].

أما رد الشيخ عبد الوهاب الزقاق فقد انقسم إلى قسمين: قسم تناول فيه آراء الصحابة والفقهاء فيما يجب على من خارج مكة البحث عن القبلة سمتاً أو جهة، أما القسم الثاني، فقد ناقش فيه التاجوري حول الأدلة التي ذكرها، وملخص هذا الرد أن التاجوري اعتمد على المعلومات الواردة إليه من المسافرين، وهم من العامة الذين لا يصح الاعتماد عليهم، بل يجب الاعتماد على العدول، وبذلك وقع فيما وقع فيه اليستني، حيث جاء الردَّان خاليين من أي وجهة نظر علمية تعتمد على المعطيات الجغرافية والفلكية، ما أثار ضجة كبرى في المشرق، فقام العالم الفلكي عبد الرحمن التاجوري بالرد عليهما بكتاب أسماه (تنبيه الغافلين عن قبلة الصحابة والتابعين)[76].

جاء رد التاجوري في كتابه المشار إليه كاملاً، حيث استفتى في أوله علماء مصر في النازلة، ثم تطرَّق لنقض الجوابين فقرة فقرة معتمداً على العلوم الفلكية والهندسية، بالإضافة إلى الأحكام الفقهية مبيِّناً بالدليل

القاطع خطأ الحجج التي جاءت في الردين السابقين، وقد ذكر الدكتور محمد حجي في كتابه (الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين) الذي اعتمدنا عليه في نقل الخلاف حول اتجاه القبلة في فاس، حيث قال: ولم يلقَ التاجوري عَنَتاً في دحض حجج الفقيهين المغربيين اللذين مكّناه من أنفسهما عندما خاضا فيما هو خارج عن دائرة اختصاصها[77].

ولم يكتف التاجوري برسالته الثانية، بل كتب رسالة أخرى لأحد العلماء بشأن الموضوع نفسه، وجّهها إلى فقيه درعه محمد بن علي التمكروتي[78]، إلى جانب ذلك قام بوضع العديد من التآليف حول الجهات الأربع وبيت الإبرة (البوصلة) وما شابه ذلك من الأمور التي تساعد في معرفة الاتجاه الصحيح لقبلة المسلمين، وبعد مرور حقبة من الزمن على تلك المجادلات التي دارت بين التاجوري وبعض علماء المغرب حول قبلة مساجد فاس، تم تغيير الاتجاه في عهد الأمير محمد الشيخ الأصغر الذي أعطى أوامره بوضع علامة على المحاريب، توضح الاتجاه الصحيح للقبلة، مع تنبيه المصلين عند إقامة الصلاة ليقفوا نحوه، وقد زرت جامع القرويين وجامع الأندلس في فاس العام 1988ف ورأيت بنفسي العلاّمة الموضوعة في المحرابين لتوضيح الاتجاه الصحيح للقبلة، وما زال مقيم الصلاة يقوم بالتنبيه على المصلين بالوقوف في ذلك الاتجاه لبقاء المحرابين على حالهما.

تلكم هي حكاية العالم الفلكي التاجوري مع مدينة فاس ومساجدها، وما بذله من جهود علمية في سبيل تصحيح الخطأ الذي صاحب اتجاه القبلة في تلك الديار، وما تركه من مؤلفات تدل على نبوغه وتفوّقه في علوم الفلك، وأن المساجلات التي دارت بينه وبين بعض فقهاء المغرب كانت سبباً في تلك المصنفات العلمية التي وضعها في خدمة المسلمين لتساعدهم في تأدية فريضة الصلاة.

2 ـ الشيخ محمد بن محمد الراشدي الماحي وعلاقته بعلماء ليبيا:

يبدو أن هذا الفقيه المغربي، وهو من علماء فاس[79] كان على صلة بعلماء طرابلس، فقد زارها أكثر من مرة، ومن الآثار الدالة على ذلك قيامه بكتابة رسالة سنة 1113هـ/ 1701ف، موجهة إلى الشيخ أحمد بن جابر الذي كان من أكابر الصالحين الورعين والعلماء العاملين، توفي في طرابلس سنة 1137هـ/ 1724ف[80]، وهي رد على سؤال كان وجّهه إليه فأجابه شفاهاً، ثم حرره مكتوباً، وذلك مما يدل على الترابط الثقافي بين البلدين، وما فيه من مساهمات في الحركة الفكرية.

كما أن العالم المغربي المذكور له علاقات مع أحد علماء ليبيا آنذاك، وهو العالم الجليل علي بن عبد الصادق الجبالي (1138هـ/ 1725ف) الذي ترك مؤلفات كثيرة تدل على سعة علمه، وكثرة تحصيله وتنوّع مداركه، ومن أطرف ما في هذه العلاقة أن ابن عبد الصادق قام بتأليف كتاب ترحيباً بالعالم المغربي عندما قام بزيارة طرابلس في أوائل شهر رمضان سنة 1117هـ، وهو كتاب نور البصر في نتائج الفكر، حيث قال فيه: واعلم أن من أجل البواعث على تأليفه، وأقوى الأسباب الداعية إلى تصنيفه، قدوم السيد الأديب والعالم الأريب الشيخ الفاضل، حاوي الفضائل، الأخ الصفي المحب الوفي، أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الراشدي الشهير بالماحي[81].

كما أن هذا العالم المغربي له علاقة بالشيخ محمد بن سعيد الهبري المستغانمي، الذي استوطن مدينة طرابلس، وأصبح أحد علمائها المرموقين، ومن كبار العارفين بالله، له باع طويل في تفسير القرآن العظيم والأحاديث النبوية والأسرار النورانية، توفي سنة 1093هـ/ 1682ف[82]، فقد أرسل له الماحي رسالة تدل على المكانة التي يتمتع بها الشيخ محمد الهبري في نفسه، منها قوله: إلى الإمام الأعظم والشيخ الأكبر قطب دائرة

الوجود أبي عبد اللَّه سيدي محمد بن سعيد الهبري الطرابلسي داراً، وقد رد على هذه الرسالة تلميذان من تلاميذة الشيخ في طرابلس، وهما أحمد بن عبد الدائم الأنصاري، وعلي بن سليمان[83].

ويبدو أن الذي قام بربط العلاقات بين الشيخ محمد الراشدي الماحي العالم المغربي وعلماء طرابلس هو الشيخ محمد بن سعيد الهبري، ولمّا أراد الشيخ الماحي زيارة طرابلس زوَّده الشيخ الهبري بكتاب لعلمائها نقل أهم ما جاء فيه ابن عبد الصادق، حيث قال عنه: (ذكر لنا فيه مقامه وأوصانا فيه بملاقاته، ومشايعته إلى محل بياته، فبادرنا لذلك بنية التبرك والامتثال، والتقينا به وبأصحابه وسررنا بالحال)[84] فهذه اللقاءات الأخوية ساهمت في وجود مؤلفات ومساجلات في مجال الثقافة السائدة في ذلك الوقت، وفي هذا دليل على العلاقات الثقافية بين البلدين، وما نجم عنها من حركة فكرية.

3 ـ نقد العبدري والإسحاقي للحركة العلمية في طرابلس الغرب:

أطبق جمهور الرحالين المغاربة الذين زاروا ليبيا قديماً على وصفها بطريقة موضوعية خالية من التحامل، وقريبة من الواقع، فذكروا كل ما لمسوه من مظاهر سياسية واجتماعية واقتصادية، أما الناحية الثقافية، فمنهم من التقى العديد من العلماء والأدباء والشعراء والمتصوفة، ونقل طرفاً من أخبارهم وأحوالهم، ومنهم المكثر، ومنهم المقل الذي انشغل بهموم السفر، ولم تمكِّنه الظروف من لقاء أعلام البلاد من شيوخ وفقهاء، وتعتبر مشاهداتهم وثائق تاريخية للحركة العلمية خلال الحقب الماضية، ولم يشذ عن هؤلاء الرحالين إلا اثنان منهم، وهما: أبو عبد الله محمد العبدري الحيحي الذي زار ليبيا سنة (688هـ/ 1289ف) والوزير المغربي أبو محمد عبد القادر الجيلاني الشرقي الإسحاقي، الذي زار ليبيا سنة (1143 هـ/ 1771ف)، صحبة الأمير محمد بن عبد الله.

قال العبدري في رحلته: ثم وصلنا إلى مدينة طرابلس، وهي للجهل مأتم، ما للعلم بها عرس، أقفرت ظاهراً وباطناً، وذمَّها الخبير بها سائراً وقاطناً، تلمع لقاصدها لمعان البرق الخلب، وتريه ظاهراً مشرقاً والباطن قد قطب، اكتنفها البحر والقفر، واستولى عليها من عربان البر ونصاري البحر النفاق والكفر وتفرقت عنها الفضائل تفرُّق الحجيج يوم النفر...[85] وبصورة عامة لم يجد هذا الرحالة في طرابلس ما يسر، وأفاض في ذم أهلها، ونعتهم بالجهل وضيق الأفق وغياب العقول، رغم أنه أثنى على مدرستها وجامعها، ووصف قوس ماركوس أوريليوس وصفاً دقيقاً.

وقد علَّق الأستاذ الدكتور خليفة التليسي على هذه الرحلة، قال: إنها مثل النشاز في هذه المعزوفة في المدح والإطراء التي صاغها الرحالة والمؤرخون العرب في وصف مدينة طرابلس، سواء من ذلك من سبقوه أو من تأخروا عنه، ممن خصوا هذه المدينة وأهلها بأوصاف طيبة حسنة وهو يكاد يقتصر في وصفه على التنديد بضعف الحياة الفكرية، ويبدو أن العبدري كان رجلاً مشاكساً، شرس الطبع سريع الإثارة والاستفزاز والغضب، كما أنه كان سيّيء الحظ فلم يقع على الذين يقدرون لشخصيته قيمتها، ويحلونها منزلتها من التقدير والاحترام، وكان من الممكن أن تتغير أحكامه، لو وجد من يحسن استقباله، ويخصه بالترحيب الذي يستحقه[86].

أما الرحالة الثاني فهو الوزير المغربي الشرقي الإسحاقي، وقد كانت زيارته بمناسبة رحلة الأمير محمد عبد الله إلى الحج صحبة جدته الأميرة خناثة سنة (1143 هـ/1731ف)، ذكر الإسحاقي في رحلته مظاهر الحفاوة والاستقبال اللذين حظيا بهما الأمير وجدّته، والركب المرافق لهما، من قبل حاكم ليبيا آنذاك أحمد القره مانللي، والتكريم الذي حظي به الأمير،

واستقبال السكان الذين خرجوا في ملاقاة الركب، وضرب المدافع تحية لقدومه، وخروج فرق من العسكر للترحيب بهم، واستضافة باشا طرابلس لهم في قصره، وتزويدهم بكل ما يحتاجون إليه من مؤن وغيرها، للأمير وجدته وخدمه وحشمه، وكل الوفد المرافق له، ثم قام بسرد نبذة تاريخية عن ليبيا منذ الفتح الإسلامي إلى تاريخ الزيارة، حكى فيها عن علمائها وصلحائها وبعض الوقائع التاريخية التي حلّت بها، وذكر مساجدها ومدارسها وقبور الأولياء والصلحاء، وقد شمل ذلك صفحات عديدة من رحلته

وفجأة، وبلا مقدمات قال في رحلته: وعلى كل حال فما رأيت بهذه المدينة لهذا العهد ما يروق الطرف، ولا ما يحصره الوصف، ولا ما يحصل به الأنس ولا ما تطمئن به النفس، بلدة شعثة الساحة، لا يجد القلب فيها راحة، ضعيفة المعاش، عديمة الرياش، شابت فيها الحضارة، وشبت فيها البداوة،وأهلها في قلوبهم مرض، وعلى أبصارهم غشاوة، ويكفي في وصفها قول العبدري في رحلته بعد تأمله في ذهابه وجيئه، ومدينة طرابلس هي للجهل مأتم، وما للعلم بها عرس[87] ثم قام بنقل ما ذكره الرحالة العبدري حرفياً، بل أضاف إليه قوله: ولو رآها لهذا العهد لزاد لومه لأهلها وإيلامه، ولا كبر أن تمر له على فكر، أو يخطر بباله لها ذكر، وما لها اليوم فضيلة، سوى أنها يجتمع بها ركاب الحجيج، نِعْم الفتى وبئست القبيلة[88].

وقد استغرب المؤرخ المعاصر الدكتور عبد الهادي التازي كلام الإسحاقي فقال: عجيب جداً هذا التنقل الفجائي من حديث ندى عن شخصية لها مشاركة تامة في فنون العلم إلى حديث ناشف عن طرابلس، وكأن هذا التنقل في نظرنا يحتاج ـ على الأقل ـ إلى مقدمات تهيىء النفوس إلى الاستعداد لسماعه، لكنه أتى على هذا الشكل يعبِّر عن نقمة

كان يحس بها الإسحاقي لسبب أو آخر والكمال لله[89]. وعلى كل حال، إن ما ذكره الوزير الإسحاقي تعبير عن وجهة نظره علينا احترامها، سواء صدرت منه عن فهم ودراية وإدراك، أو كان متأثراً بموقف استفزه، فجاء كلامه متناقضاً مع ما قام بسرده من تفاصيل في تاريخ ليبيا، وذكره لسيرة بعض أعلامها وفقهائها.

وعلاوة على تناقض القول في كلام الإسحاقي، فإن شواهد رحلته تحكي عكس ما يراه، ففي الوقت الذي كان الإسحاقي مشغولاً فيه بخدمة الأمير محمد بن عبد الله وجدّته خناثة، كان زميله في الرحلة القاضي أبو القاسم العميري يعتكف في بيت أحد علماء طرابلس لينسخ كتاب الحافظ التوزري الذي شرح به قصيدة الشيخ الشقراطسي، وهو يتكون من ثلاثة مجلدات، ويقوم باختصاره في كتاب اسماه (الورد الندي) ويشير الأستاذ الدكتور عبد الهادي التازي إلى أن الاختصار تم في طرابلس أثناء الرحلة[90]، على النحو الموضح سابقاً، فكلاهما كان ينشد ضالته، وشتان بين هذا وذاك.

وقد حكى ابن غلبون عن رجل منتسب للطلب متعلق بالفتوى، قدم على أحمد باشا القرمانلي حاكم ليبيا آنذاك، يطلب منه توقيعاً يتضمن زيادة احترامه وتوقيره، فأمر الأمير أجلَّ كتبته أن يكتب له بذلك، وعندما سلَّم الكتاب لذلك الرجل، فوجد به كلمة (النحرير) ومعناها: الحاذق الماهر العاقل المجرب المفتن الفطن، فلم يفهم الرجل معناها الحقيقي، وتوهم وصفه ببيع الحرير، فكاد أن يخرج من عقله، وراجع بعض النبلاء واشتكى من الكتّاب والأمير، وتلهّف على غضِّهما حقه، فبيَّن له معناها، فلم يقبل على ما يؤدي إليه ركيك فهمه من خلاف الصواب في اللغة[91].

ويخيَّل إليَّ أن ذلك الرجل المنتسب للطلب والمتعلق بالفتوى، الذي لم يذكر اسمه ابن غلبون، هو الوزير الإسحاقي نفسه، فلو كان ذلك

الرجل زائراً عادياً لما قام بالشكوى من الأمير والكاتب، وراجع بعض النبلاء، واحتج على ذلك اللفظ الذي لم يفهم معناه الحقيقي، بالإضافة إلى ذلك حرص الإسحاقي على الحصول على الإجازات العلمية في تلك الرحلة، حيث جلب معه العديد منها تحصَّل عليها من علماء مصر والحجاز، كما أنه يتعاطى الفتوى أيضاً، ولعل حرصه على الإجازات لعدم معرفة الشيوخ الذين تلقَّى عنهم العلم في فاس[92]، ويعزز من هذا الرأي الوصف الذي ذكره أحمد النائب الأنصاري في قصيدته التي رد بها عليه، حيث قال:

ألا أيها النحرير مه عن مذمة فما في الأواني بان من قطراتها

والمقصود بوصف النحرير، هو الوزير الإسحاقي الشرقي، غير أن ابن غلبون الذي ذكر القصة، لم يشأ أن يذكر اسمه، وهذا مستغرب لأنه معاصر لأحمد باشا ومقرَّب منه، ولا يعقل عدم معرفته لاسم ذلك الرجل، فذكر القصة بمناسبة شرح البيت المذكور، وتورَّع عن التشهير به.

فلو صح هذا الظن، لعرفنا السبب الذي من أجله تحامل الإسحاقي على طرابلس، ووصفها بانعدام الحركة الفكرية، ونقل كلام العبدري، وأضاف عليه، وتجاهل ما كتبه الرحالة الذين زاروا ليبيا بعده، فجاء كلامه متناقضاً في نفسه ومخالفاً للواقع، ولم ينل الرضى من أهل ليبيا وغيرهم.

يقول المؤرخ الأستاذ الدكتور عبد الهادي التازي: إن عدم إنهاء الرحلة بالكتابة من قبل الإسحاقي، ليضع في نظرنا علامة استفهام حول السبب؟ فبالرغم من أن السلطان المولى عبد الله حبس المكتوب منها على خزانة القرويين الكبرى في فاس، وبالرغم من احتمال أن الإسحاقي توفي قبل التمكن من إكمالها، بالرغم من ذلك فإننا لا نستبعد أن تكون هناك مؤاخذة من السلطان المولى عبد الله على الأسلوب الذي تناول به الإسحاقي بعض النقاط، ولا سيما أننا قد تعوَّدنا من الملوك العلويين

كرههم الشديد لكل همز ولمز في الأباعد بله الأقارب[93].

ويؤيد ذلك الظن ما ذهب إليه المؤرخ الأستاذ الدكتور عبد الهادي التازي، الذي لم يتطرق إليه الشك في أن المقصود بذلك الرجل الذي ذكره ابن غلبون هو الوزير الإسحاقي الشرقي، ويضيف: غير أن ابن غلبون كان دبلوماسياً، فلم يذكر اسمه بصراحة، إذ من غير المناسب أن يتصدى إلى رفيق في الركب الأميري بالنقد الصريح، بل تعجب الأستاذ التازي من صبر ابن غلبون وشدة تحمُّله حيث مسك أعصابه، فلم يصبَّ جام غضبه على الوزير الإسحاقي واكتفى بالتلميح عوضاً عن التصريح[94].

وأضيف إلى ذلك مما يقوّي هذا الرأي ويعززه، وينقلب الظن إلى يقين، أن ابن غلبون في كتابه التذكار، الذي شرح به قصيدة الأنصاري، ذكر كل أبيات القصيدة كاملة، عدا البيت الذي ورد فيه اسم الإسحاقي الشرقي، فلم يذكره في الكتاب، ويعد ذلك تجاهلاً من ابن غلبون لمن ذم بلاده، وترفُّعاً عن ذكر مجرَّد اسمه فيه، والبيت المقصود هو:

فجاءتك يا شرقي تسعى فراعها وكن منصفاً ثم أجن من ثمراتها

وفيه إشارة واضحة لاسم الوزير الإسحاقي الشرقي، ويميل إلى هذا الرأي، وهو أن قصة ذلك الرجل التي وردت في كتاب ابن غلبون، يقصد بها الإسحاقي الشرقي، الزميل الأستاذ الدكتور عبد الحميد الهرامة في دراسته لآثار الشاعر أحمد بن عبد الدائم الأنصاري[95].

إن ما كتبه الإسحاقي في رحلته عن ليبيا، لم يغب عن بال أبنائها مثلما هي الحال في رحلة العبدري، والتي لم تصل - فيما يبدو - إلى علم أهلها في الحين، أو أنه وصل ولم يكن في مقدورهم الرد عليه آنذاك، ومع ذلك أدلى بوجهة نظره، وكان صادقاً مع نفسه، حيث بيَّن السبب الذي جعله يعتنق ما ذهب إليه، إذ ذكر المحاورة التي جرت بينه وبين

أحد العلماء في مدرسة طرابلس التي قام بوصفها في رحلته، وهو القاضي الخطيب الشيخ أبو محمد عبد الله بن عبد السيد، والمحاورة كانت في مسائل فقهية لم يقتنع فيها العبدري برأي ذلك الشيخ، ولعل ذلك كان من الأسباب التي جعلت العبدري يذم طرابلس وأهلها ونعتهم بالجهل، ولم يكفه وجود دروس في التفسير والحديث والفقه في المدرسة، بل وصفه بأنه لا رواية له.

ولا يمكن التسليم بما ذكره بكل سهولة لأنه يخالف كلام الرحالة ابن رشيد السبتي الذي زارها قبل العبدري بثلاث سنوات، وكلام الرحالة التيجاني الذي زارها بعد عقد ونصف من الزمان، ومكث فيها طويلاً، ويبدو أن الرأي الذي خرج به الأستاذ خليفة التليسي، يعطي التفسير الصحيح لموقف العبدري حيث قال: إن الأحكام التي أطلقها العبدري، رغم قسوتها تتفق مع الواقع التاريخي للحياة العلمية في تلك الفترة، فلم تكن طرابلس خلالها من المراكز الثقافية الكبرى التي تضارع المراكز الثقافية الهامة في الشمال الأفريقي مثل تونس وفاس[96]، وسلامة هذا الرأي تدل على أن طرابلس لم تضارع الحواضر الكبرى، غير أنها لم تكن خالية من الحركة العلمية، بل تسير في ركبه، وإن كانت في درجة أقل من تونس وفاس، بدليل لقاء العبدري أحد علمائها والمحاورة التي تمَّت بينهما في المدرسة التي زارها العبدري.

أثارت آراء الوزير الإسحاقي أدباء طرابلس وعلماءها، بل استفزت بلاطها في ذلك الوقت، فلم يسلموا بأحكامه التي أطلقها، فكان من الطبيعي أن يدافعوا عن بلادهم، ويتصدوا للرد عليه، ويدللوا على مكانة ليبيا وتاريخها بذكر علمائها وأدبائها والصالحين بها، وذكر فضائلها ومكانتها كثغر إسلامي رفع راية الجهاد، ودافع عن الإسلام، وله تأثير بكل ما يهم أمور المسلمين في كل مكان، ولا سيما علاقتها مع ثغور

الغرب الإسلامي، فانبرى أحد فحول شعرائها وعلمائها، وهو الأستاذ الفاضل الأديب الشيخ أحمد بن عبد الدائم الأنصاري المعاصر لزمن الرحلة، وأنشأ قصيدة من ثلاثين بيتاً، قال في أولها:

أرى زمناً جاء يقتنص المها ... بلا جارح والأسد في فلواتها

رأى القيض مبيضاً بمزبلة الحمى ... فقال كفاني إنه من صفاتها

وفي مجال الدفاع عن طرابلس قال:

طرابلس لا تقبل الذم إنها ... لها حسنات جاوزت سيئاتها

إذا أَمّها من قد نأته بلاده ... وأوحشه ذو أمرها من حماتها

تطا من عن نفس ومال وعشرة ... ويضحى بعز إن أتي لجهاتها

ولم يخف الشاعر اسم الوزير الإسحاقي الشرقي المقصود بالرد على ذمه لطرابلس، فذكره بصراحة، فقال في آخر القصيدة:

فجاءتك يا شرقي تسعى فراعها ... وكن منصفاً ثم اجن من ثمراتها

وصل وسلم يا إلهي على الذي ... هدانا بنور الحق من ظلماتها

وآله والأصحاب ما قال نابِهٌ ... حذار فسم النفس في شهواتها

تعرّض الشاعر في هذه القصيدة الرائعة لذكر فضائل ليبيا، ودورها التاريخي في الجهاد، ومكانتها كثغر إسلامي فى الدفاع عن الإسلام، وأشار إلى علمائها وأفاضلها، وأهل الصلاح بها من أهلها، أو من الذين اختاروها مستقراً ومقاماً من غيرهم، إلى جانب شجاعة أهلها وكرمهم وفضلهم، ورعايتهم للغريب الذي يحل بأرضهم، وبصورة عامة فالقصيدة تعتبر من الأدبيات الخالدة في التاريخ الليبي.

ولم يكتف أهل ليبيا بهذه القصيدة في الرد، رغم أنها كانت كافية في تفنيد كل ما ذكره الوزير الإسحاقي الشرقي في رحلته، فتحمّس البلاط

أيضاً في اتخاذ موقف علمي تجاه الوزير المذكور، فقام أحمد باشا القره مانللي بتكليف أحد علماء ليبيا، وهو الشيخ أبو عبد الله محمد بن خليل بن غلبون بشرح القصيدة، وتوضيح ما جاء فيها من ردود مختصرة، وإشارات وتلميحات لفضائل البلاد ودورها التاريخي، ونهض ابن غلبون بهذه المهمة، فوضع كتاباً شاملاً لتاريخ ليبيا، مؤدياً بذلك خدمة جليلة لتاريخها، بدأه من تاريخ الفتح الإسلامي سنة 22 هـ إلى قيام الدولة القره مانللية، وهو بعنوان (التذكار فيمن ملك ليبيا ومن كان بها من الأخيار)[97].

وهكذا استنارت الحياة الفكرية في ليبيا بإصدار هذين الأثرين المهمين في تاريخ ليبيا، قصيدة الشاعر أحمد عبد الدائم، وكتاب ابن غلبون، الذي يعتبر المصدر الأول حالياً في تاريخ ليبيا: لضياع ما كتبه أهلها سابقاً، وعدم العثور عليه، فلولا ما كتبه الوزير الإسحاقي الشرقي في رحلته، لما تحصَّلنا على هذه الأبيات المهمة، فبقدر ما أساء إليها بذمه لأهلها، ومحاولة إنقاصه لمكانتها، بقدر ما أحسن إليها دون أن يدري، فقد استفز بأحكامه القاسية علماء البلاد، واستنهض همَّهم لكي يردّوا عليه، ويقوموا بكتابة تاريخ بلادهم، ويظهروا ما فيها من تقدم في كل المجالات، ولذلك نشعر حالياً أن الوزير الإسحاقي الشرقي قد قدم خدمة جليلة ولو لم يقصدها، عندما كتب ما كتب، ولعل ما كتبه هو، وما كتبه العبدري قبله، ما زال يستفزنا حتى الوقت الحاضر، وجعلنا نعتكف على إحياء التراث الذي تركه الآباء والأجداد في هذه البلاد، وهذه من ثمرات الحركة الفكرية التي نشأت عن العلاقات الثقافية بين ليبيا والمغرب.

4 ـ زيارة الشيخ ماء العينين بن العتيق إلى طرابلس وأثرها العلمي:

لعل المثال الأخير الذي نذكره فيما بعد، يعتبر خير شاهد على

استمرار الحركة الفكرية، الناجمة عن العلاقة الثقافية بين ليبيا والمغرب، وأعني بها زيارة الشيخ ماء العينين بن العتيق، العالم الجليل، والقاضي الفاضل، والشاعر الأديب، إلى طرابلس سنة 1357هـ/ 1939ف، أثناء ذهابه إلى رحلة الحج المقدسة، حين توقفت الباخرة المقلّة للحجيج المغربي في مرسى طرابلس لمدة أربعة أيام، نزل خلالها ركاب الباخرة إلى المدينة، حيث وجدوا من سكانها كل حفاوة وترحيب وحسن استقبال وكرم ضيافة، رغم خضوع ليبيا آنذاك للاستعمار الإيطالي الغاشم، وكان على رأس الرحلة حينئذٍ الشيخ مربيه ربه بن الشيخ ماء العينين الكبير، وعدد من العلماء الكبار، وقد دوَّن الشيخ ماء العينين بن العتيق في رحلته أخبار الزيارة بتفاصيلها، والتي شملت مقر قاضي القضاة، والمحكمة الإسلامية العليا، وكلية أحمد باشا، وقبر الصحابي الجليل سيدي منيذر، وأهم مساجد المدينة، ولقاء عدد من القضاة والفقهاء والأدباء، وإطلاعهم على ما تضمُّه مكتبة كلية أحمد باشا، وأثنى على كل هؤلاء، ذاكراً علمهم وفضلهم وكرمهم ومكانتهم العلمية والاجتماعية[98].

ومن الذين التقاهم الشيخ ماء العينين بن العتيق من أهل العلم، الشيخ محمد بن محمد بن عامر، المحامي الشرعي في بنغازي عاصمة برقة، كان والده أحد قضاتها المرموقين، وتولى الإفتاء فيها مدة طويلة، والشيخ محمد بن عامر[99] هو مؤلف كتاب «ملخص الأحكام الشرعية على المعتمد من مذهب المالكية» وقد وضعه في شكل مواد قانونية صاغ فيها أحكام المعاملات والأحوال الشخصية والمواريث ونظام القضاء في المذهب المالكي[100]. وخلال الزيارة قام بإهداء نسخة من كتابه إلى الشيخ ابن العتيق الذي أشاد به، وبأسلوبه وقوة مصادره، فقام بصياغة تلك الأحكام التي وردت في شكل مواد قانونية إلى نظم يتكون من ألف بيت، أطلق عليه اسم «البغية من ملخص الأحكام الشرعية على المعتمد

من مذهب المالكية» وهذا الأثر العلمي خير دليل على العلاقات الثقافية بين جناحي المغرب العربي، فمؤلف الكتاب الشيخ بن عامر من برقة، وهي أقصى الشرق للمغرب، والشيخ ابن العتيق من الصحراء الغربية، وهي أقصى المغرب، وقد نجم عن لقاء بينهما في النصف الأول من القرن العشرين[101].

ولم يذهب ذلك الأثر العلمي في طي النسيان، فقد وفقني الله - سبحانه وتعالى - إلى الحصول على أصل النظم، بخط مؤلفه الشيخ ماء العينين بن العتيق، وقمت بتحقيقه مع دراسة شاملة للنص المنظوم، والأصل الذي اعتمد عليه، وهو كتاب ملخص الأحكام الشرعية للشيخ محمد بن عامر، وقدمت للنصين بحوثاً شملت ترجمة الناظم والمؤلف، وقصة اللقاء، والمنهج المتَّبع لكل منهما، ومسيرة التأليف في الفقه المالكي من بدايته إلى مرحلة القواعد الفقهية وتقنينها، ثم المنهج المتَّبع في تحقيق النص وشرحه، وحظي هذا العلم بتقديم الأستاذ الدكتور أحمد التوفيق أستاذ التاريخ بكلية الآداب ومحافظ الخزانة العامة للكتب والوثائق في الرباط، ومما جاء فيه: أما الجانب الثقافي في هذا العمل فيظهر في دوافع مبادرته في مقدمته المحتفلة بلقاء ليبي - مغربي على صعيد علمي لا يقر بالحدود، فهذه في نظر المحقق، وهو محق، صفحة أخرى من تاريخ التواصل المغربي الليبي على مستوى تبادل عواطف الإعجاب وفي باب الأخذ والتبادل[102].

المبحث الرابع

العلاقات الثقافية المعاصرة بين البلدين

مع بداية استقلال المغرب في العصر الحديث، كلَّف الملك محمد الخامس الأستاذ العلاَّمة الشيخ محمد المكي الناصري بمهمة سفير

المغرب لدى ليبيا، كان ذلك بوجب الظهير الشريف الصادر بتاريخ 13/ 1/ 1961ف، وكان مكلَّفاً في الوقت نفسه برعاية المصالح المغربية في تونس، وبعد وفاة الملك محمد الخامس استمر في القيام بمهمة السفارة بموجب ظهير من الملك الحسن الثاني، صدر بتاريخ 29/ 3/ 1961ف[103].

ويبدو أن اختيار هذه الشخصية العلمية المتميزة مع بداية العلاقات الدبلوماسية الحديثة، لتتولى رعاية العلاقات الليبية المغربية، فيه تركيز على الجوانب الثقافية أكثر من غيرها، بحكم العلاقات الوطيدة بين البلدين، والشيخ محمد المكي الناصري من أكبر علماء المغرب، تولى عدة وظائف علمية وإدارية، وله مؤلفات كثيرة منها على سبيل المثال وليس الحصر: تفسير القرآن الكريم، وهو بعنوان التيسير في أحاديث التفسير، يتكون من ستة مجلدات، ومبادىء القانون الإداري في الإسلام، ومبادىء القانون الدولي في الإسلام، ومكانة الاجتهاد في الإسلام، وغير ذلك من الكتب والبحوث القيمة[104].

وكان ـ رحمه الله ـ يثني على مدة قيامه بالسفارة في ليبيا، ويسرد ذكرياته فيها، وقد مكَّنته تلك الفرصة من توثيق عرى الصداقة مع عدد كبير من أدباء ليبيا وعلمائها، وساهم معهم في استمرار مسيرة التواصل الثقافي بين البلدين، وقد حدثني عن ذلك في مناسبات عديدة لا يتسع المجال لذكرها الآن، وقبل وفاته بمدة قليلة كان يتشوق لمعرفة الإصدارات الليبية ويرغب في الإطلاع عليها، ولم تسنح الفرصة لتزويده بذلك، رحمه الله وغفر له[105].

والجدير بالذكر أن أغلب سفراء المغرب في ليبيا كانوا يختارون من بين العلماء والباحثين المشاركين، كان من أعلمهم الأستاذ الدكتور عبد الهادي التازي، الكاتب والمؤرخ والباحث الذي ساهم في تزويد المكتبة العربية بالعديد من الإصدارات المهمة في التاريخ والتراث، ومن المهتمين

بالعلاقات الثقافية بين البلدين، وله علاقات وطيدة مع الكثير من علماء ليبيا وأدبائها، وهو أستاذ جامعي شارك في مناقشة عدة رسائل جامعية قام بها باحثون ليبيون في الدراسات العليا بالمغرب، وقد حقق الجزء المتعلق بليبيا من رحلة الوزير الإسحاقي، وجاء في تحقيقه في غاية الإتقان والإنصاف، مع وفرة المعلومات وسلاسة الأسلوب وكثرة التعليقات والشروح، بحكم اتساع مداركه ومعرفته الجيدة بالمدن الليبية وبأحوال أهلها والمسيرة الثقافية فيها[106].

ويبدو أن العلاقة بين ليبيا والمغرب تقع في اهتمام السلطة السياسية في المغرب، فقد حدثني الأستاذ عبد الوهاب بن منصور مؤرخ المملكة المغربية، أن الملك الحسن الثاني كلَّفه في إحدى المرات بإعداد دراسة عن الأسر الليبية التي سكنت في المغرب عبر العصور السابقة، وكذلك الأسر المغربية التي وطنت ليبيا واستقرت فيها، وقد قام المؤرخ المذكور بالشروع في هذه الدراسة وقام بإعداد بعض البحوث حول ذلك، لكنه لم يقم بإتمامها حتى الوقت الحاضر[107].

أردت من خلال هذه التوطئة السابقة الإشارة إلى قوة الترابط بين البلدين اللذين يمثلان جناحي المغرب العربي الكبير، وفيما يلي استعراض لبعض الاتفاقيات المعقودة بين البلدين، ومدى تنفيذها وانعكاسها على الواقع الثقافي في البلدين، وقد تجسدت العلاقات الثقافية في عدة مظاهر إيجابية، يمكن إجمالها في ازدياد عدد الطلبة الموفدين للدراسات العليا بالجامعات المغربية، وافتتاح مراكز ثقافية في المغرب، وإقامة ندوات علمية مشتركة، ومشاركة بعض العلماء الليبيين في النشاط الثقافي بالمغرب، ونفرد لكل هذه المواضيع فقرة مستقلة على النحو التالي:

1 ـ أهم الاتفاقيات المبرمة بين البلدين:

أبرمت ليبيا مع المغرب العديد من الاتفاقيات الثنائية في مختلف

المجالات التجارية والقضائية والاتصالات وغيرها، وهناك اتفاقيات أخرى مع الدول العربية بما فيها المغرب بطبيعة الحال، والذي يهم هذا البحث هو الاتفاقية الثقافية المبرمة بتاريخ 27/12/1962ف، كما توجد اتفاقيات سياسية من أهمها معاهدة الاتحاد العربي الأفريقي الموقعة في مدينة وجدة بتاريخ 13/8/1984ف، وقد تمَّت المصادقة عليها بموجب القانون رقم «1» لسنة 1985ف، الصادر بتاريخ 3/4/1985ف، بالتصديق على المعاهدات والاتفاقيات المبرمة خلال عام 1984ف[108] ثم معاهدة إنشاء المغرب العربي المصادق عليها بالقانون رقم «6» لسنة 1989ف، وهي ما زالت قائمة حتى الوقت الحاضر، ونحاول من خلال هذه الاتفاقيات والواقع الفعلي في تجسيدها على مستوى المؤسسات العلمية والثقافية بين البلدين.

2 ـ طلبة الدراسات العليا في المغرب:

قبل سنة 1984ف، لم يكن هناك إقبال من طلبة الدراسات العليا الليبيين على الذهاب إلى المغرب والالتحاق بجامعاتها، والذين التحقوا قبل ذلك عدد قليل جداً لا يكاد يذكر، غير أن معاهدة الاتحاد العربي الأفريقي كانت سبباً إلى جانب العلاقات السياسية الممتازة، في فتح مجال الدراسات العليا أمام الباحثين الليبيين، وترتب على ذلك ولوج مجموعات كثيرة منهم إلى مختلف الجامعات المغربية للحصول على درجة الإجازة العالية (الماجستير) والإجازة الدقيقة (دكتوراه الدولة) وقد تخرّج منهم حتى الآن عدد كبير يفوق المائة، ساهم في تغطية النقص الشديد في أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا التي تزداد هي الأخرى سنة بعد أخرى، غير أن أغلب التخصصات العلمية كانت في المجالات التالية: العلوم القانونية والسياسية والاقتصادية، الدراسات الأدبية واللغوية، العلوم التاريخية، الدراسات الإسلامية والعلوم الاجتماعية أما العلوم التقنية

البحتة، فالمنتسبون إليها عدد قليل، بالنظر إلى تدريسها باللغة الفرنسية التي لا يتقنها أغلب الموفدين، ولم يدخلها من الليبيين سوى المقيم منهم لغرض العمل أو التجارة.

وقد ساهم هذا العدد الكبير من طلبة الدراسات العليا في تنمية العلاقات الثقافية بين البلدين، لأن غالبية أبحاثهم الجامعية انصبت في الغالب الأعم على الدراسات المقارنة التي تناولت في مادتها الدراسية الأوضاع السائدة في ليبيا والمغرب، وهذه الدراسات في مجموعها تشكل رابطاً ثقافياً يعود بالفائدة على البلدين في المجالات التي تم بحثها، بالنظر إلى فائدة الدراسة المقارنة التي تكشف عن الفوارق بين المدارس السائدة وإظهار ما يعتورها من نقص، وما فيها من مميزات، فتكون الدراسة الجيدة مما يستفاد منها في تغطية النقص، وسد الثغرات وتطوير المناهج العلمية، ناهيك بما يحدثه الاحتكاك الثقافي من استفادة كل طرف من تجارب الآخر، وذلك من شأنه أن يساهم في تطوير المعرفة وتوسيع المدارك، وتنوُّع آفاق البحث العلمي.

يضاف إلى ذلك أن أغلب الطلبة الذين تم إيفادهم إلى المغرب كانوا من الأساتذة الجامعيين في ليبيا، وهم متمرسون في رحاب العلم، والأمر الذي جعلهم يشاركون في الأنشطة الثقافية على الساحة المغربية، فإلى جانب حضور الندوات العلمية والتظاهرات الثقافية والمشاركة فيها، قاموا بنشاط علمي بكتابة بعض البحوث ونشرها في الدوريات المغربية، وتأليف وتحقيق بعض الكتب ونشرها، وإقامة علاقات وطيدة مع علماء المغرب وأدبائها على مختلف المستويات، وفي جميع الحواضر المغربية، وبهذا النشاط الملحوظ تمكن المثقفون في البلدين من معرفة الواقع الثقافي للآخر، وذلك من شأنه النهوض بالمستوى الثقافي وحصول التأثير المتبادل في المدارس العلمية السائدة فيهما.

3 ـ افتتاح مراكز ثقافية في المغرب:

اجتمع ثلة من المثقفين القوميين في ندوة تونس حول الغزو الثقافي في سنة 1983ف، وقرروا إنشاء المجلس القومي للثقافة العربية بهدف تنسيق الجهود لنشر الفكر القومي ومقاومة التطبيع والغزو الثقافي، واقترحوا إنشاء مجلة الوحدة، كمنبر للفكر القومي، وتبنّت الجماهيرية هذا الاقتراح بالتعاون مع المغرب، وتم إنشاء المجلس القومي للثقافة العربية في مدينة الرباط بالمغرب، لينهض بهذه المهمة، وهو هيئة قومية شعبية غير حكومية، ذات شخصية اعتبارية يضم في عضويته عدداً من المفكرين والمثقفين، وكتّاب وعلماء وفنانين، ليس لعضويتهم أي تمثيل قطري أو حزبي أو نقابي، كما يضم المؤسسات والهيئات الفكرية والثقافية القطرية أو القومية التي تلتزم بأهداف المجلس[109].

توخى المجلس القومي للثقافة العربية لتحقيق رسالته عدة أهداف، من أهمها: إبراز المقومات الشخصية الحضارية العربية، وحشد الطاقات الحضارية العربية وتوظيفها في مواجهة الغزو الثقافي، والإسهام ضمن الجهود العربية الشعبية والرسمية الرامية إلى خلق المناخ الفكري والثقافي، ودراسة أثر الغزو الفكري الإمبريالي الصهيوني على الشخصية العربية، ودراسة أوضاع الإنسان العربي ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وعلمياً وتقنياً، حصر وتحديد عوامل التخلف في المجتمع العربي، والعمل على تجاوزها التصدي للممارسات القمعية الاستبدادية الموجهة لحرية الفكر والتعبير والنشر، وللحريات العامة للإنسان العربي والدفاع عنه، العمل على تحقيق التراث الإسلامي ودراسته على أسس علمية، والاهتمام بالأوضاع الفكرية والثقافية للعمال والطلاب والجاليات العربية في الخارج، العمل على تأصيل الفكر والثقافة العربية الوحدوية، تنشيط وتشجيع القدرات الإبداعية للإنسان العربي والعناية بالمواهب الشابة في مجال الإبداع والخلق الفني،

واستقطاب المثقفين العرب في اتجاه الثورة الثقافية، توظيف قدرات المفكرين العرب في اتجاه مواجهة التآمر الرجعي، وتشجيع إنتاج المفكرين والكتَّاب العرب بنشرها وتوزيعها[110].

بدأ المجلس القومي للثقافة العربية في إعداد ونشر مجلة الوحدة، التي بلغت الأعداد الصادرة منها حتى الآن 114 تقريباً، وشارك في كتابة موادها العديد من المثقفين العرب بما في ذلك الليبيون والمغاربة، وتناولت العديد من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والقضايا التي تهم علاقة العرب بغيرهم، منها على سبيل المثال وليس الحصر: الديمقراطية الطائفية، الأمن القومي، الفكر السياسي العربي، العدوان الأمريكي وحرب الخليج، التكامل الاقتصادي العربي، الأمن المائي، النفط العربي، التصنيع ومشكلة الغذاء، المجتمع العربي، المرأة العربية، التعليم، الشباب العربي الهوية الثقافية، الغزو الثقافي الانتلجنسيا، الفكر الديني، الفكر السياسي، العرب والغرب، العرب وأفريقيا، العرب والعالم، العرب في الاستراتيجيات الدولية، كما صدرت من المجلة أعداد سنوية حول الوحدة، وحول فلسطين ووصل معدل إصدار المجلة إلى 30000 عدد توزع في جميع أنحاء العالم[111].

كما ساهم المجلس القومي للثقافة العربية في عدة أنشطة ثقافية منها إصدار مجموعة من الكتب في مختلف المجالات لمثقفين ومؤلفين عرب، منهم الليبيون والمغاربة، فتناولت العديد من القضايا السياسية والقومية، وبعض دواوين شعرية، وقد بلغ عدد الإصدارات ما يقارب 28 مؤلفاً، وقام المجلس أيضاً بإنشاء مؤسسة الإبداع لتساهم في نشر الأعمال الثقافية الإبداعية، ويبلغ عدد إصداراتها حتى الآن 14 عنواناً في مختلف الفنون، وأقام المجلس ـ أيضاً ـ العديد من الندوات العلمية لمعالجة بعض القضايا الفكرية والسياسية القومية بالاشتراك مع الجامعات المغربية، غير أنه من

الملاحظ أن دور المجلس ونشاطه قد قلَّ كثيراً في الآونة الأخيرة عما كان في سنواته الأولى، وربما ذلك لعدة أسباب منها الدعم المادي.

وقامت الدار الجماهيرية للنشر والإعلان والتوزيع مع بداية التسعينات بفتح فرع لها في مدينة الدار البيضاء، وهو عبارة عن مكاتب إدارية ومكتبة، تم تزويدها بمختلف الإصدارات الليبية من كتب ومجلات وجرائد، وأصبح ذلك الفرع نافذة ثقافية مطلَّة على الساحة المغربية، مكَّنت القراء في مدينة الدار البيضاء الكبيرة والمغرب عموماً من الإطلاع على الكتب والدوريات التي تصدر في ليبيا، وكذلك استفاد منها الباحثون في مختلف المجالات وخصوصاً في الدراسات المقارنة بين ليبيا والمغرب، فكان ذلك وسيلة جيدة في الاتصال الثقافي وتمكين المثقف المغربي من معرفة الحركة الفكرية السائدة في ليبيا، وهذا الإجراء غطى النقص الذي كان في هذا المجال لعدم وجود مركز ثقافي ليبي داخل المغرب، رغم وجود مراكز كثيرة تابعة لدول عربية وأجنبية، ومع أن فرع الدار الجماهيرية يقوم بتسويق الكتاب الليبي بمقابل على عكس المركز الثقافي، إلا أن ذلك مكَّن على الأقل من التعريف بالإنتاج العلمي الليبي، لكن تلك التجربة لم تدم أكثر من ثلاث سنوات أو أربع، حيث قامت الدار الجماهيرية بقفل الفرع في المغرب، وتصفية الكتب الموجودة به حيث تم بيعها بالجملة، وبأثمان زهيدة رغم أن الحاجة تدعو إلى استمرار تلك النافذة الثقافية المهمة.

ويقام في الدار البيضاء كل سنة معرض للكتاب، تقوم الدار الجماهيرية مع بعض دور النشر الليبية الأخرى بالاشتراك فيه، وتقوم بجلب الكتب الصادرة في ليبيا وتسويقها أثناء دورة المعرض، وتلقى الإصدارات الليبية إقبالاً من القراء في المغرب، ولا سيما عندما تكون أسعار الكتب في متناول القارئ المغربي، لكن ذلك لا يمنع من وجود

مركز ثقافي ليبي هناك، ووجود فرع للدار الجماهيرية على مستوى المغرب التي تروّج فيها الكتب بجميع أنواعها على المستوى المحلّي، أو لغرض تصديرها إلى عواصم أخرى، وفي المقابل فإن غالبية دور النشر المغربية تشارك في معرض طرابلس الدولي، لغرض تسويق الكتب الصادرة أو المطبوعة في المغرب، علماً بأنه لا يوجد مركز ثقافي مغربي في ليبيا.

مدرسة وجدة العربية الليبية:

أنشئت هذه المدرسة بعد اتفاقية وجدة بين ليبيا والمغرب، وهي معاهدة الاتحاد العربي الأفريقي، سنة 1984ف، وتم افتتاحها في مدينة الرباط، وهي إحدى المدارس الليبية في الخارج، وتقتصر الدراسة فيها على مرحلة التعليم الأساسي (ابتدائي، إعدادي، ثانوي) والغرض الأول من إنشائها لتدريس أبناء الليبيين المقيمين في المغرب لغرض العمل أو للدراسة، وقد استمرت في أداء دورها منذ إنشائها، وحتى الوقت الحاضر، وتتم الدراسة فيها وفقاً للمناهج المقررة في الجماهيرية، وتخضع الامتحانات النهائية لمراقبة الجهات المختصة في أمانة التعليم، وقد انخرط ضمن طلاب المدرسة عدد من طلاب العرب أبناء السلك الدبلوماسي العربي الأفريقي، وعدد قليل من المغاربة ممن كان آباؤهم يعلِّمون بليبيا، أو سبق لهم الدراسة في مدارس مشرقية، ومن هؤلاء الطلبة المغاربة من التحق بعد ذلك بالجامعات الليبية وتخرَّج فيها، ودور المدرسة الليبية في المغرب دور بسيط لا يتعدى مرحلة التعليم المتوسط لأبناء الدبلوماسيين الليبيين والعاملين في المنظمات الدولية، غير أن ذلك لا يمنع من اعتبارها مؤسسة ثقافية ليبية موجودة على الساحة المغربية.

اتحاد الطلبة الليبيين في المغرب:

تم تشكيل هذا الاتحاد الذي يعتبر فرعاً للاتحاد العام للطلبة في

الجماهيرية العظمى في مدينة الرباط، وهو يضم جميع الطلبة الموفدين للدراسة العليا في الجامعات المغربية، ويقع ضمن نشاطه إقامة بعض التظاهرات الثقافية، وإقامة علاقات طلابية مع المنظمات الشعبية والطلابية لترسيخ عرى الصداقة والتعاون معها، وهو دون شك يعتبر من المنظمات الأهلية التي تعمل في مجال الثقافة وزيادة الروابط بين البلدين، وقد قام فرع اتحاد الطلبة بعدة تظاهرات ثقافية على الساحة المغربية.

4 ـ إقامة عدة ندوات علمية مشتركة:

دأب العلماء المغاربة على الاشتراك في الندوات العلمية التي تقام في ليبيا، وهم يرحبون بكل دعوة توجَّه إليهم، ويقومون بدور فعَّال بإعداد البحوث والمداخلات العلمية، ودراساتهم معمقة في موضوعاتها، وفي المقابل لبى الأساتذة الليبيون كل الدعوات التي تلقَّوها من مؤسسات علمية مغربية، وشاركوا فيها بكل جدية بأعداد البحوث والدراسات المتخصصة، ولا يمكن حصر كل الندوات التي عقدت في البلدين في هذا النطاق، فهي كثيرة ومتنوعة، علاوة على أنها شاملة أقطاراً عربية أخرى، ولم تقتصر على المغرب وليبيا، ويمكن الإشارة إلى ندوتين مهمتين عقدت إحداهما في طرابلس، والأخرى في مدينة تطوان بالمغرب، وهاتان الندوتان تجسدان العلاقات الثقافية القوية بين البلدين:

ندوة التواصل الثقافي بين أقطار المغرب العربي:

عُقدت هذه الندوة خلال أيام 20 ـ 23 الكانون (ديسمبر) 1424 من ميلاد الرسول ﷺ، 1995ف، وقامت بتنظيمها كلية الدعوة الإسلامية في طرابلس، وقد عقدت الندوة تحت شعار تنقلات العلماء والكتب، وقد تميزت باشتراك العديد من الأساتذة العلماء من مختلف أقطار المغرب العربي وغيرهم، وقدَّموا بحوثاً تفيض بنماذج التواصل الناضج بين العلماء

في هذه الأقطار، وساهموا في إظهار العلاقات الثقافية بينهما، وقوة الترابط العلمي الذي ساد المنطقة منذ أن منَّ الله عليها باعتناق الدين الإسلامي الحنيف وحتى الوقت الحاضر، وبيان الوحدة الثقافية التي تتميز بها منطقة الغرب الإسلامي، وقد ضمَّت الندوة عدة محاور مهمة، منها الصلات الثقافية بين ليبيا وسائر الأقطار المغربية، وتأثير العلماء وتأثرهم بالتواصل الثقافي بين الأقطار المغربية، والرحلات وأثرها في التواصل الثقافي[112]. وقد تميزت هذه الندوة بحضور مغاربي مكثف ومشاركة عدد من المنظمات العلمية العربية والأفريقية، وأساتذة مشارقه من مصر والعراق، لكن المشاركة الفعلية في أعداد البحوث والدراسات كانت لأساتذة ليبيين يمثلون أغلب الجامعات الليبية، وأساتذة مغاربة يمثلون أغلب الجامعات المغربية، فهؤلاء قاموا بتقديم أغلب البحوث العلمية التي غطت موضوع الندوة، وبلغ عدد الأساتذة المشاركين من المغرب أحد عشر أستاذاً جامعياً، وهو أكبر وفد مشارك فيها، وصدر عن أعمال هذه الندوة سفر ضخم يضم كل ما جاء فيها من الدراسات والبحوث المقدمة، وأعمال الندوة وأدبياتها، مع مشاهد من جلساتها، ويعتبر ذلك مصدراً مهماً لكل باحث في العلاقات بين ليبيا والأقطار المغاربية[113].

ندوة التواصل الثقافي والاجتماعي بين الأقطار الأفريقية على جانبي الصحراء:

عقدت هذه الندوة أيام 15 ـ 17 المحرَّم 1428 من ميلاد الرسول ﷺ الموافق 12 ـ 14 من شهر الماء 1998ف، في مدينة تطوان بالمغرب، وهي بتنظيم كلية الدعوة الإسلامية في طرابلس وكلية الآداب في تطوان، وتأتي هذه الندوة في إطار العناية بتاريخنا الثقافي والاجتماعي لتكشف عن مظاهر مختلفة من ضرب التلاقي والتآخي، وأصناف التواصل والتعاون بين المتساكنين على جانبي الصحراء الكبرى، وفي أعماقها، وتقديم الأدلة الكبيرة على عمق الجذور المشتركة بينهم في الأصل، والدين، واللغة،

والتاريخ المشترك[114]. ولقد كشفت بحوث الندوة عن وجود الكثير من الروابط بين دول الساحل والدول المتاخمة للصحراء الكبرى، وهي روابط كثيرة ومتعددة ساهمت في وجود تواصل ثقافي بين أقطار المغرب العربي في الشمال والدول الأفريقية في الجنوب، الأمر الذي يشجع هذه الدولة في وجود صيغة للتعاون والتقارب وزيادة أواصر الأخوة والمحبة بينهما، وتنسيق الجهود لمواجهة الأخطار المحدقة بها.

وتميزت هذه الندوة بمشاركة عدد كبير من الأساتذة الليبيين والمغاربة والأفارقة من الدول الواقعة جنوب الصحراء، إلى جانب بعض العلماء من دول عربية أخرى، وكلهم يمثلون جامعات ومراكز علمية، غير أن غالبية المشاركات كانت للباحثين الليبيين والمغاربة الذين ساهموا فيها بقدر وافر من الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بموضوع الندوة، فكان حضورهما متميزاً ومشاركتهما مكثفة، أبرزت في مجموعها العلاقات الثقافية بين البلدين وحواضرهما، مع علماء البلدان الأفريقية وحواضرها، لإظهار التواصل الثقافي قديماً وحديثاً، وهذه الندوة ساهمت إلى جانب ذلك في استمرار التواصل الثقافي بين المغرب وليبيا من خلال المؤسستين العلميتين اللتين قامتا بإعداد الندوة وتنظيمها، وأعني بهما كلية الدعوة الإسلامية ـ طرابلس، وكلية الآداب ـ تطوان، وقد صدر عن هذه الندوة سفر كبير ضم جميع أعمالها وأدبياتها، شمل الدراسات والبحوث المعدّة لهذا الغرض، والمداخلات العلمية فيها، ليدخل ضمن المصادر المهمة في التاريخ الثقافي لشمال أفريقيا والدول المتاخمة لصحراء الكبرى[115].

5 ـ مشاركة بعض العلماء في النشاط الثقافي:

إلى جانب الندوات العلمية التي أشرت إلى طرف منها، هناك مشاركات علمية لعلماء في بعض التظاهرات الثقافية التي عقدت في ليبيا، وهي كثيرة ومتنوعة يصعب حصرها، منها على سبيل المثال، ملتقى

التصوف الإسلامي العالمي، الذي عقد في الفترة ما بين 22 ـ 24 ربيع الآخر الموافق 16 ـ 18 الفاتح من ميلاد الرسول ﷺ (سبتمبر) 1995ف، وقد حضره عدد كبير جداً من الطرق الصوفية في العالم الإسلامي، وساهم فيه عدد من الأساتذة المغاربة الذين يمثلون بعض الجامعات المغربية، وبعض شيوخ الطرق الصوفية في المغرب[116].

أما عن مشاركة بعض الأساتذة المغاربة في التدريس بالجامعات الليبية فهي قليلة جداً، ولا تكاد تذكر، ويبدو أن الرواتب التي تعرض عليهم لم تكن كافية لإغرائهم بالمساهمة في التدريس، ولا توازي ما يحصلون عليه من أجور في بلادهم، رغم أنهم يرغبون في القيام بذلك، ولهذا فهم يفضّلون المشاركة في الندوات العلمية العارضة، والحضور في مؤتمرات علمية وتظاهرات ثقافية التي تنظم من حين إلى آخر، أو العمل كأساتذة زائرين لفترات محدودة.

وفيما يتعلق بمشاركة بعض العلماء الليبيين في الأنشطة الثقافية بالمغرب من غير الندوات العلمية على مستوى الجامعات والمؤسسات الأكاديمية، هناك ظاهرة تقليدية فريدة تقام في شهر رمضان من كل عام بالقصر الملكي بالرباط يحضرها عدد كبير من العلماء والفقهاء المسلمين من مختلف أصقاع العالم، فيساهمون بإلقاء الدروس الدينية في حضور الملك وحاشيته والمسؤولين بالدولة وسفراء الدول الإسلامية، فقد شارك في هذه الدروس عدد من الشيوخ والأساتذة الليبيين.

وقد تميز منهم الأستاذ العلاّمة الدكتور إبراهيم رفيدة الذي ألقى أول درس له سنة 1989ف، استمر في حضور تلك الدروس والمساهمة فيها إلى أن انتقل إلى رحمة الله تعالى يوم السبت 11/ 2/ 1999ف[117]، وهو من الأساتذة الذين ساهموا في النهوض بالعلم في ليبيا، بتأليف الكتب والإشراف على الرسائل الجامعية، والمشاركة في العديد من الندوات

العلمية داخل ليبيا وخارجها، وقد لاقت دروسه الرمضانية في المغرب استحسان علماء المغرب وطلابها وأعلام الثقافة فيها، ونالت إعجابهم وتقديرهم، ومعرفتهم برجال العلم في ليبيا.

ومن العلماء الذين اشتركوا في هذه التظاهرة السنوية الأستاذ العالم الجليل الشيخ سالم الماقوري، وهو أحد العلماء العاملين المشاركين في مسيرة العلم، وقد أفنى عمره في التحصيل والعطاء على مختلف المستويات العلمية، ورغم أنه لم يتمكن من إلقاء الدروس مباشرة، إلا أنه يشارك في المناقشات العلمية التي تعقب إلقاء الدرس يومياً، وكان دوره فعَّالاً لسعة علمه ومداركه في علوم القرآن الكريم، واللغة العربية، والفرائض والتاريخ والتراث الإسلامي، فكان نظراؤه من المغرب يثنون على علمه، ويعجبون بتنوع تحصيله، وخصوصاً في مجال الفرائض وحفظ المتون القديمة، وقد انتقل إلى رحمة الله تعالى يوم 15/ 9/ 1996ف.

هذان العالمان الفاضلان كان لهما الصدى الواسع في الأوساط العلمية بالمغرب، حيث ساهما في تعزيز الروابط الثقافية بين ليبيا والمغرب، وحظيا بمكانة مرموقة هناك، وكانا محل احترام وتقدير وإعجاب، وقد صاحبتهما خلال سنوات إقامتي في المغرب، وحضرت لقاءاتهما الجانبية مع ثلة من علماء المغرب وفقهائها وأدبائها، فلمست المكانة العالية التي يحتلانها هناك، رحمهما الله رحمة واسعة وأسكنهما فسيح جناته.

بقيت كلمة أخيرة، ما دمنا في الحديث عن العلاقات الثقافية بين ليبيا والمغرب، حول انتساب بعض الطلبة المغاربة للجامعات الليبية، حيث يوجد عدد قليل منهم التحق بالدراسات الجامعية في بعض الكليات بموجب منح دراسية من أهمها كلية التقنية الطبية، أما في مجال الدراسات

العليا، فالعدد الملتحق قليل جداً، إذا ما قورن بعدد الطلبة الليبيين في المغرب، وقد يعود ذلك لتوافر مجال الدراسات العليا هناك، وتركيز المغاربة على اللغة الفرنسية عوضاً عن اللغة الإنكليزية، وهذا ما صرفهم عن الجامعات الليبية.

الخاتمة

بعد هذه الرحلة التي كانت مختصرة جداً حول العلاقات الثقافية بين ليبيا والمغرب، والتي حاولت من خلالها استعراض مظاهر هذه العلاقات قديماً وحديثاً، وبتركيز على أهم المحطات، ودون الدخول في تفاصيل وتفريعات كثيرة، لأن ذلك سيؤدي إلى إطالة البحث الذي يحتاج إلى دراسة موسعة، بالنظر إلى كثرة المادة العلمية المتوافرة في هذا المجال، ومع ذلك يمكن استخلاص بعض النتائج من خلال ما تم تناوله من مباحث، وذكر لشواهد وأعلام ثقافية في البلدين، على النحو التالي:

أولاً: وجود علاقة ثقافية نشأت قديماً بين دول المغرب العربي بصورة عامة وبين ليبيا والمغرب باعتبارهما جناحي المغرب العربي الكبير، وهذه العلاقة ظهرت مع دخول الإسلام إلى شمال أفريقية، وتمّت وترعرعت في ظل العلوم التي ساهم الدين الإسلامي واللغة العربية في وجودها، وعمل العلماء والفقهاء والأدباء في تطويرها على مر الزمن.

ثانياً: ساهمت الرحلة إلى الحجاز لتأدية فريضة الحج، والرحلة في طلب العلم إلى المشرق والمغرب والأندلس في نشر العلم بين آفاق الوطن العربي وانتقال الثقافة من مكان إلى آخر، فكانت المدن الليبية من المحطات المهمة للمسافرين، وخصوصاً مدينة طرابلس الغرب التي يلتقي فيها وفد الحجيج القادم من الأراضي المقدسة والذاهب إليها، وقد ساهم ذلك في وجود ساحة علمية مفتوحة، مكّن سكانها من تلقّي العلماء والأخذ عنهم والاستفادة من مؤلفاتهم، دون عناء الرحلة في أغلب الأحيان.

ثالثاً: تم من خلال انتقال العلماء بين البلدين، وانتشار الكتب والمؤلفات فيهما، وجود حركة فكرية نتجت من الاتصال الثقافي من خلال الآراء العلمية والفقهية التي طرحها علماء البلدين في مؤلفاتهم، أو خلال لقاءاتهم، وتولّد عن ذلك التفاعل ظهور كتابات وتعليقات ودراسات نقدية، ساهمت في إثراء الحركة الفكرية وتطور العقل العربي في مختلف العلوم والفنون التي كانت سائدة، أو التي وقع الجدل والنقاش بشأنها.

رابعاً: ساهم الرحالة المغاربة في كتابة تاريخ ليبيا من خلال ما دوّنوه عنها في رحلاتهم، وقد كانوا أكثر من غيرهم في تسجيل ملاحظاتهم حولها، وإلى جانب المظاهر الجغرافية من مدن وقرى وطرق ومصادر مياه التي تساعد ركب الحاج، ذكروا المظاهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومنهم من نقل صورة كاملة عن الحياة الثقافية، ومصادر الحركة الفكرية في ليبيا، فجاءت كتاباتهم خير معين على تدوين تاريخ ليبيا الثقافي عبر العصور الماضية.

خامساً: كان للعلاقات السياسية بين البلدين ـ قديماً وحديثاً ـ دور مهم في وجود المناخ الثقافي الذي مكّن علماء البلدين من قيام علاقات ثقافية، ساهمت على مر الزمن في تنشيط الحركة الفكرية، وتنوع مصادرها المختلفة، لعل الزيارات المتبادلة لعلماء البلدين، واقتناء الكتب العلمية، وانتقالها بين حواضرهما، ما يدل على الروابط الثقافية والتعاون المستمر في هذا المجال.

سادساً: إن العلاقات الثقافية المعاصرة بين البلدين شهدت تطوراً ملموساً خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وكان ذلك نتيجة للتقارب السياسي بعد اتفاقية وجدة التي عقدت سنة 1984ف، وهو أكبر تقارب ثقافي بين دولتين من دول اتحاد المغرب العربي، فالمؤسسات الثقافية الليبية ـ بما في ذلك طلبة الدراسات العليا ـ لا توجد في غيرها من

الأقطار المغاربية، وذلك ما جعل هذه العلاقات الثقافية متميزة عن غيرها.

سابعاً: إن الساحة المغربية غنية بالمصادر والمراجع المتعلقة بتاريخ ليبيا، وخصوصاً المؤلفات المخطوطة، وهي نافذة على العديد من الدول الأوروبية والأفريقية وغيرها، ومن ثم يجب الحرص على التواصل الثقافي معها، لأن ذلك من شأنه أن يخدم الكتاب الليبي ويعرف به.

والله الموفق

الهوامش والإحالات

(1) الروض المعطار في خبر الأقطار، تأليف محمد بن عبد المنعم الحميري، تحقيق د. إحسان عباس، ص91، مادة برقة، معجم البلدان لياقوت الحموي، ص 388/ 1، 54/ 1 مادة آسيا.

(2) البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، لابن عذاري المراكشي، ص5، الطبعة الثانية 1980ف، دار الثقافة بيروت ـ لبنان.

(3) تاريخ الفتح العربي في ليبيا، الأستاذ الشيخ الطاهر الزاوي، ص39، الطبعة الثانية، 1972ف، الدار العربية للكتاب، ليبيا ـ تونس.

(4) الأستاذ الدكتور عبد الهادي التازي، في مقدمة تحقيقه لرحلة الوزير الإسحاقي، ص74، نشر المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط.

(5) ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض بن موسى السبتي، ت 544 هـ ، الجزء السابع، ص31، تحقيق عبد القادر الصحراوي، الطبعة الثانية، 1983ف.

(6) رحلة التيجاني، تقديم الأستاذ حسن حسني عبد الوهاب، ص251، نشر الدار العربية للكتاب، ليبيا ـ تونس، 1981ف.

(7) التذكار، لأبي عبد الله محمد خليل بن غلبون، تحقيق الأستاذ الطاهر الزاوي، ص136، الطبعة الثانية، 1967ف، تاريخ الفتح العربي في ليبيا، تأليف الأستاذ الطاهر الزاوي، ص350 ـ 360.

(8) ليبيا من خلال رحلة الوزير الإسحاقي، تحقيق د. عبد الهادي التازي، ص73.

(9) انظر ترجمته في ترتيب المدارك للقاضي عياض، ص 329/ 1، طبقات علماء أفريقية وتونس، لأبي العرب محمد القيرواني، ص220، نفحات النسرين والريحان فيمن كان بطرابلس من الأعيان، لأحمد النائب الأنصاري، ص66، التعريف بالرجال المذكورين في جامع الأمهات لابن الحاجب، تأليف محمد بن عبد السلام الأموي، تحقيق الأستاذين محمد أبو الأجفان وحمزة أبو فارس، ص204، دار الحكمة طرابلس 1994ف، أعلام ليبيا للشيخ الطاهر الزاوي، ص 259، شجرة النور الزكية، ص60.

(10) ترتيب المدارك للقاضي عياض، ص 80/ 3.

(11) طبقات علماء أفريقية وتونس، لأبي العرب، ص222.

(12) المذهب المالكي بالقيروان، د. عز الدين بن زغيبة، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، العدد 14، ص33 ـ 57، 997ف.

(13) ترتيب المدارك، للقاضي عياش، ص291/ 3.

(14) شجرة النور الزكية، ص60، التعريف بالرجال المذكورين في جامع الأمهات، ص204، طبقات علماء أفريقية وتونس، ص220.

(15) انظر ترجمته في ترتيب المدارك للقاضي عياض، ص 102/7، التعريف بالرجال المذكورين في جامع الأمهات، ص213، شجرة النور الزكية، ص 110، نفحات النسرين والريحان، لأحمد النائب، ص70، أعلام ليبيا للشيخ الطاهر الزاوي، ص 49، معجم المؤلفين، ص 194 ـ 195/ 2. تعريف الخلف برجال السلف، للحفناوي، ص 101، دليل المؤلفين العرب الليبيين، ص 79، أعلام المغرب العربي، تأليف الأستاذ عبد الوهاب بن منصور، ص 13 ـ 14، الجزء الثالث، تراجم ليبية، الجزء الأول، د. جمعة الزريقي، ص 9 ـ 17.

(16) ترتيب المدارك، للقاضي عياض، ص 102/ 7.

(17) التعريف بالرجال المذكورين في جامع الأمهات، ص 213.

(18) أحمد بن نصر الداوودي الطرابلسي التلمساني، حياته وآثاره، بحث للدكتور عز الدين بن زغيبة الجزائري، أعمال ندوة التواصل الثقافي بين أقطار المغرب العربي، ص 35 ـ 47، نشر كلية الدعوة الإسلامية، 1998ف.

(19) أعلام ليبيا، الشيخ الطاهر الزاوي، ص49، أعلام المغرب العربي، الأستاذ عبد الوهاب بن منصور، ص 13/ 3.

(20) تاريخ الفتح الإسلامي في ليبيا، الشيخ الطاهر الزاوي، ص 262.

(21) التذكار، لابن غلبون، ص26.

(22) ترتيب المدارك، للقاضي عياض، ص103/ 7.

(23) انظر ترجمته في رحلة التيجاني، ص 252، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، لأحمد النائب، ص 151، أعلام طرابلس، للشيخ الطاهر الزاوي، ص 195، دليل المؤلفين العرب الليبيين، ص 183، الأعلام، ص 56/ 4، نفحات النسرين والريحان، لأحمد النائب، ص 90 ـ 92، شجرة النور الزكية، ص 205 ـ 206.

(24) رحلة التيجاني، ص 274، شجرة النور الزكية، ص 206، دليل المؤلفين العرب الليبيين، ص 183، ولمعرفة المزيد عن ترجمته الكاملة، يراجع بحث الأستاذ الدكتور أبو الأجفان، بعنوان: التواصل العلمي بين بلدان المغرب العربي في عصر ابن أبي الدنيا، ندوة التواصل الثقافي، ص 439 ـ 464، وبحث الأستاذ الدكتور عمر مولود عبد الحميد، بعنوان: أبو محمد عبد الحميد بن أبي الدنيا، لبنة من أجود لبنات وحدة المغرب العربي، ندوة التواصل الثقافي، ص 465 ـ 475، نشر كلية الدعوة الإسلامية، 1998ف.

(25) رحلة التيجاني، ص254، وله ترجمة في نفحات النسرين لأحمد النائب، ص 98 ـ 102، وأعلام ليبيا، للشيخ الزاوي، ص 223 ـ 224.

(26) رحلة التيجاني، ص 218.

(27) تعريف الخلف برجال السلف، ص 26، وبحث الدكتور محمد أبو الأجفان، ندوة التواصل الثقافي، المصدر السابق، ص 456.

(28) بحث الدكتور محمد أبو الأجفان، المصدر السابق، ص456.

(29) انظر ترجمته في: الضوء اللامع للسخاوي، ص 260/ 2، توشيح الديباج للقرافي، ص

52، نيل الابتهاج لأحمد بابا، ص 127، المنهل العذب لأحمد النائب ص 175، شجرة النور الزكية، لمحمد مخلوف، ص 159/ 1، معجم المؤلفين لرضا كحالة، ص 279/ 2، تكميل الصلحاء والأعيان، للكتاني، ص 13، تراجم المؤلفين التونسيين، محمد محفوظ، ص 165، أعلام ليبيا، للشيخ الطاهر الزاوي، ص 54 دليل المؤلفين العرب الليبيين، ص 50، أعلام المغرب العربي، للأستاذ عبد الوهاب بن منصور ص 58/ 5.

(30) الدكتور أحمد محمد الخليفي، في تحقيقه لكتاب الشيخ حلولو، المسائل المختصرة من كتاب البرزلي، ص21، نشر كلية الدعوة الإسلامية، السلسلة التراثية، رقم 3، 1991ف.

(31) تكميل الصلحاء والأعيان، للكتاني، ص14.

(32) جامع الزيتونة ومدارس العلم في العهدين الحفصي والتركي، تأليف الطاهر المعموري، ص91، الدار العربية للكتاب.

(33) لمعرفة الترجمة الكاملة انظر: أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن الزليطني القروي المعروف بحلولو، 815 ـ 898 هـ (1412 ـ 1492ف) بحث من إعداد الدكتور جمعة الزريقي، ندوة التواصل الثقافي بين أقطار المغرب العربي، ص 495 ـ 509، نشر كلية الدعوة الإسلامية.

(34) قام بتحقيقه المرحوم الدكتور أحمد الخليفي، ونشرته كلية الدعوة الإسلامية، سنة 1991ف، 35 ـ الضوء اللامع للسخاوي، ص 260/ 2.

(35) الضوء اللامع للسخاوي، ص 260/ 2.

(36) انظر ترجمته في: أعلام ليبيا للزاوي، ص 286، مؤرخون من ليبيا للأستاذ علي مصطفى المصراتي، ص33، نفحات النسرين والريحان، لأحمد النائب، ص 116 ـ 117، تعريف الخلف برجال السلف، للحفناوي، ص 489 ـ 490، معجم المؤلفين، ص6 ـ 7، جزء11، دليل المؤلفين العرب الليبيين، ص386 ـ 388.

(37) الأستاذ الدكتور عبد الحميد الرهامة، في كتاب شيوخ أبي عبد الله الخروبي الطرابلسي، ص10.

(38) تقديم وضبط الدكتور عبد الحميد الهرامة، دار أصالة للنشر والتوزيع بيروت، الطبعة الأولى، 1999ف.

(39) انظر بحث الدكتور عبد الله المرابط الترغي، كلية الآداب تطوان، الإمام الخروبي، والمواجهات الفكرية في مغرب القرن العاشر للهجرة، أعمال ندوة التواصل الثقافي بين أقطار المغرب العربي، ص 259 ـ 273، نشر كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس.

(40) حياة أبي عبد الله الخروبي في طرابلس وتونس والجزائر والمغرب، بحث للدكتور محمد حسين القذافي، ندوة التواصل الثقافي بين أقطار المغرب العربي، ص 197 ـ 258، نشر كلية الدعوة الإسلامية.

(41) الصراع التركي، السعدي، 1549 ـ 1575، وسفارة الشيخ أبي عبد الله محمد بن علي الخروبي، للمغرب عام 1552ف، بشأنه، الدكتور حبيب وداعه الحسناوي، ندوة التواصل الثقافي بين أقطار المغرب العربي، ص 177 ـ 196، نشر كلية الدعوة الإسلامية.

(42) قدمت حول الإمام الخروبي العديد من الدراسات والبحوث، منها ما أشرت إليه في الهوامش السابقة، ومنها الآتي: بحث الأستاذ الدكتور إبراهيم رفيدة رحمه الله، حول تفسير الخروبي رياض الأزهار وكنز الأسرار، وبحث للدكتور عبد السلام شقور من

المغرب حول تراثه الصوفي مع الشيخ أحمد الزروق، وبحث للدكتور عبد الحميد الهرامة حول التعريف بشيوخه، وبحث للدكتور عبد السلام أبو سعد حول الجانب الفقهي في تفسيره، وبحث للأستاذ مختار الهادي بن يونس عن سيرته ومؤلفاته، وبحث للدكتور جمعة الفيتوري حول كتابه مزيل اللبس، ندوة التواصل الثقافي بين أقطار المغرب العربي، نشر كلية الدعوة الإسلامية طرابلس.

(43) ليبيا من خلال رحلة الوزير الإسحاقي، الدكتور عبد الهادي التازي، ص 33 ـ 43، نشر المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط.

(44) الرحلة المعينية، للشيخ ماء العينين بن العتيق، تحقيق الدكتور محمد ظريف، ص 102 ـ 109، نشر مؤسسة الشيخ مربيه ربه، الرباط 1998ف.

(45) حكاية مدينة طرابلس لدى الرحالة العرب والأجانب، الدكتور خليفة التليسي، نشر الدار العربي للكتاب، 1974ف.

(46) ليبيا عبر كتابات الرحالين المغاربة في القرنين السادس عشر والسابع عشر للميلاد، الدكتور محمد الحراري عبد السلام، الطبعة الأولى، 1998ف، طرابلس.

(47) رحلة القادري، نشرت في كتاب ليبيا عبر كتابات الرحالين المغاربة، المصدر السابق، ص 407.

(47) مكرر، الفرق والمذاهب الإسلامية، الدكتور إسماعيل العربي، منشورات دار الآفاق الجديد، المغرب، ط1، 1993ف.

(48) أعلام من طرابلس، الأستاذ علي مصطفى المصراتي، ص 116 ـ 127، نشر مكتبة دار الفكر طرابلس، الطبعة الثانية، 1972ف.

(49) انظر في ترجمة هؤلاء الأعلام: التعريف بالرجال المذكورين في جامع الأمهات، لابن الحاجب، تأليف محمد بن عبد السلام الأموي، تحقيق الأستاذين محمد أبو الأجفان وحمزة أبو فارس، وشجرة النور الزكية لمحمد بن مخلوف، على سبيل المثال وليس الحصر.

(50) أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، عالم من طرابلس، بحث للدكتور حمزة أبو فارس، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، العدد السباع، ص 548 ـ 562، 1990ف.

(51) ابن زكرون الطرابلسي المتحدث الزاهد، ت 370 هـ ، بحث الدكتور حمزة أبو فارس، مجلة الدعوة الإسلامية، العدد الثاني عشر، ص228 ـ 239، 1995ف.

(52) أبو الحسن علي بن محمد بن المنمر الطرابلسي، وكتابه الكافي، بحث الدكتور حمزة أبو فارس، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، ص 475 ـ 495، كلية الآداب زليطن، 1991ف.

(53) أعلام ليبيا، الشيخ الطاهر الزاوي، ص 237.

(54) أعلام ليبيا، الشيخ الطاهر الزاوي، ص430.

(55) رحلة التيجاني، ص 257.

(56) أعلام ليبيا، ص 196.

(57) أسرة الحطاب وآثارهم العلمية، نشر في كتاب تراجم ليبية، الجزء الأول، د. جمعة الزريقي، ص 43 ـ 60، الطبعة الأولى طرابلس.

(58) الزروق والزروقية، دراسة حياة وفكر ومذهب وطريقة، تأليف الأستاذ الدكتور علي فهمي خشيم، نشر المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، ط2، 1980ف.

(59) عبد الواحد الدكالي المسلاتي، ودور زاويته في الحياة الثقافية في ليبيا، الأستاذ عمران عبد السلام شعيب، أعمال المؤتمر للوثائق والمخطوطات، الجزء الثاني، ص1357 ـ 1373، زليطن، 1988ف، نشر مركز جهاد الليبيين، 1992ف.

(60) التذكار لابن غلبون، ص 225، نفحات النسرين لأحمد النائب، ص130.

(61) ليبيا عبر كتابات الرحالين المغاربة في القرنين السادس عشر والسابع عشر للميلاد، إعداد محمد الحراري عبد السلام، وهي في الأصل أطروحة جامعية أشرف عليها الدكتور أحمد توفيق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الرباط، العام الجامعي 1993 ـ 1994ف.

(62) مصادر دراسة الحياة الفكرية في ليبيا، في العهد القرمانلي، 1123 ـ 1251 هـ/ 1711 ـ 1835ف، إعداد الأستاذ عمار جحيدر، نشرت في المجلة التاريخية المغربية، العدد 59/ 60، 1990ف، ص 581 ـ 682.

(63) المخطوطات العربية في المكتبة المغربية، الدكتور عبد الله الشريف، جمعية الدعوة الإسلامية، العدد الرابع، ص 418 ـ 428، 1987ف، من المخطوطات الليبية الحلقة الثالثة، الأستاذ إبراهيم الشريف، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، المصدر السابق، ص403 ـ 417، لمحة عن المخطوطات الليبية في الخزائن المغربية، د. جمعة الزريقي، أعمال المؤتمر الأول للوثائق والمخطوطات في ليبيا، زليطن، 1988ف، المجلد الثاني، ص 1131 ـ 1143، نشر مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، وقف على نشرها وقدم الأستاذ عمار جحيدر.

(64) تراجم ليبية، د. جمعة الزريقي، الجزء الأول، ص9 ـ 17، نشر طرابلس، 1998.

(65) بتحقيق الأستاذ رضا محمد سالم شحاته، مركز إحياء التراث المغربي، الرباط.

(66) الحاجية من ثلاث رحلات في البلاد الليبية، الأستاذ الدكتور علي فهمي خشيم، ص29، نشر دار مكتبة الفكر، ط1، 1974ف.

(67) المنهل العذب، لأحمد النائب، ص265.

(68) الحاجية، المصدر السابق، رحلة الناصري، ص57.

(69) الحاجية، المصدر السابق، رحلة المنالي، ص118.

(70) مصادر دراسة الحياة الفكرية في ليبيا، الأستاذ عمار جحيدر، المصدر السابق، ص 656، وليبيا من خلال رحلة الوزير الإسحاقي، د. عبد الهادي التازي، ص76.

(71) ليبيا من خلال رحلة الوزير الإسحاقي، المصدر السابق، ص63 ـ 110 ـ 145، هامش رقم 2.

(72) مصادر دراسة الحياة الفكرية في ليبيا، المصدر السابق، ص650.

(73) انظر ترجمته في: توشيح الديباج للقرافي، ص102، نيل الابتهاج لأحمد بابا، ص 263، شجرة النور الزكية لمحمد مخلوف، ص280، المنهل العذب، لأحمد النائب، ص197، أعلام ليبيا للشيخ الطاهر الزاوي، ص999، دليل المؤلفين العرب الليبيين، ص 196.

(74) الحركة الفكرية في المغرب في عهد السعديين، الأستاذ الدكتور محمد حجي، الجزء الأول، ص290، الرباط.

(75) لمزيد من التفاصيل حول الموضوع، انظر كتاب تراجم ليبية، الجزء الأول، المصدر السابق، ص74 ـ 81، وص61 ـ 73.

(76) الحركة الفكرية في المغرب، المصدر السابق، ص194.
(77) الحركة الفكرية في المغرب، ص295.
(78) مخطوط في المكتبة الحسنية بالرباط، تحت رقم 6999، ولمعرفة بعض المخطوطات التي ألّفها الشيخ عبد الرحمن التاجوري، انظر تراجم ليبية، الجزء الأول، المصدر السابق، ص61 ـ 73.
(79) لم أقف له على ترجمة مكتوبة، وقد نسبه الأستاذ عمار جحيدر إلى فاس وحدد مكانه بزاوية علي بن مسامح من عمالة فاس، ص621، هامش رقم 123، مصادر الحركة الفكرية في ليبيا، المصدر السابق، أما الدكتور عبد الحميد الهرامة فينسبه إلى مستغانم، وهو من أولياء الجزائر لكونه من مواطني الشيخ محمد سعيد الهبري المستغانمي، فصول من تاريخ ليبيا الثقافي، ص 164، هامش رقم 2، وأرجح نسبته إلى المغرب وفقاً لرواية الأستاذ عمار جحيدر التي استقاها من مخطوط، وهو رسالته للشيخ أحمد بن جابر، محفوظ في مكتبة الأوقاف ضمن المجموعة رقم 763.
(80) نفحات النسرين والريحان، لأحمد النائب الأنصاري، ص139 ـ 145.
(81) مصادر الحركة الفكرية في ليبيا، المصدر السابق، ص621.
(82) نفحات النسرين والريحان، المصدر السابق، ص130.
(83) فصول من تاريخ ليبيا الثقافي، الدكتور عبد الحميد الهرامة، ص164 ـ 175.
(84) مصادر الحركة الفكرية في ليبيا، ص622.
(85) حكاية مدينة طرابلس لدى الرحالة العرب والأجانب الدكتور خليفة التليسي، ص24، ورحلة العبدري، المسماة الرحلة المغربية، لأبي عبد الله محمد بن محمد العبدري، الحيحي، حققه وقدم له وعلق عليه الأستاذ محمد الفاسي، ص76 ـ 84، 1968ف، الرباط.
(86) حكاية مدينة طرابلس، المصدر السابق، ص 25 ـ 26.
(87) ليبيا من خلال رحلة الوزير الإسحاقي، المصدر السابق، ص134.
(88) المصدر السابق، ص144.
(89) المصدر السابق، ص143.
(90) المصدر السابق، ص110.
(91) التذكار لابن غلبون، ص8.
(92) ليبيا من خلال رحلة الوزير الإسحاقي، ص104.
(93) المصدر السابق، ص143، هامش رقم1.
(94) المصدر السابق، ص70.
(95) فصول من تاريخ ليبيا الثقافي، المصدر السابق، ص156.
(96) حكاية مدينة طرابلس، المصدر السابق، ص26.
(97) قام بتحقيقه المرحوم الأستاذ الشيخ الطاهر الزاوي، ونشرت طبعته الثانية سنة 1967ف، نشر مكتبة النور، طرابلس ـ ليبيا.
(98) الرحلة المعينية، للشيخ ماء العينين بن العتيق، تحقيق الدكتور محمد ظريف، ص102 ـ 109.
(99) أعلام ليبيا، للشيخ الطاهر الزاوي، ص398.
(100) الأستاذ محمد بن محمد بن عامر، وكتابه ملخص الأحكام الشرعية، 1898 ـ 1961،

بحث في حياته وكتابه، نشر في كتاب تراجم ليبية، الجزء الأول، المصدر السابق، ص204 هـ 228.

(101) انظر صور من العلاقات الثقافية بين المغرب وليبيا، بحث د. جمعة محمد الزريقي، مجلة دعوة الحق، العدد 347، 1999ف، الرباط ـ المغرب، ص73 ـ 88.

(102) كتاب البغية من ملخص الأحكام الشرعية على المعتمد من مذهب المالكية، نظم الشيخ ماء العينين بن العتيق، تحقيق الدكتور جمعة محمد الزريقي، تقديم الأستاذ الدكتور أحمد التوفيق، تحت الطبع.

(103) سيرة الشيخ محمد المكي الناصري، شهادات ووثائق عن حياته وجهاده في خدمة العلم والدين والوطن، منشورات جمعية العلماء خريجي دار الحديث الحسنية، ص450 ـ 491، الرباط 1991ف.

(104) سيرة الشيخ محمد المكي الناصري، المصدر السابق، ص460.

(105) انتقل إلى رحمة الله، سنة 1994ف.

(106) ليبيا من خلال رحلة الوزير الإسحاقي، وللكتاب عنوان آخر هو: أمير مغربي في طرابلس، نشر المعهد الجامعي للبحث العلمي، سلسلة الرحلات، الرباط، مطبعة فضالة، د.ت.

(107) كانت المقابلة بتاريخ 24/ 5/ 1999ف، في مكتبه بجوار ضريح محمد الخامس بالرباط.

(108) نشر الجريدة الرسمية، العدد 27، لسنة 1985ف.

(109) العدد رقم 100 من مجلة الوحدة، السنة التاسعة، أي النار 1993ف، ص3.

(110) مجلة الوحدة، العدد 100، صفحة الغلاف الأخير.

(111) المصدر السابق، ص4.

(112) أعمال ندوة التواصل الثقافي بين أقطار الغرب العربي، المصدر السابق، ص15.

(113) أشرف على جمع بحوث الندوة ومراجعتها والتقديم لها الأستاذ الدكتور عبد الحميد الهرامة، وصدرت في مجلد ضخم يتكون من 668 صفحة، جزاه الله كل خير، ونشرتها كلية الدعوة الإسلامية في طرابلس، سنة 1999ف.

(114) من كلمة الدكتور عبد الحميد الهرامة، في الجلسة الافتتاحية للندوة يوم 12/ 5/ 1998ف.

(115) أشرف على جمع بحوث الندوة ومراجعتها والتقديم لها الأستاذ الدكتور عبد الحميد الهرامة، وصدرت في مجلد ضخم، يضم 630 صفحة، جزاه الله كل خير، ونشرتها كلية الدعوة الإسلامية في طرابلس، سنة 1999ف.

(116) نشرت أعمال ملتقى التصوف الإسلامي العالمي، من قبل جمعية الدعوة الإسلامية في طرابلس، سنة 1997ف، في سفر كبير تضمن كلمات الوفود والبحوث المشارك بها ونبذة عن المنارات العلمية ورجالها في ليبيا، والبيان الصادر عن الملتقى، وصور تذكارية للمشاركين (631 صفحة).

(117) رثاه عدد كبير من علماء وأدباء ليبيا وشرعائها، وقامت جمعية الدعوة الإسلامية بحفل تأبين له عقب وفاته، وترجم له باختصار الدكتور علي عون أحد تلاميذه الأوفياء، ونشرت الترجمة في مجلة كلية الدعوة الإسلامية، العدد الخامس عشر، ص876 ـ 883.

مقتطفات من النفحات القدسية في الرحلة الحجازية
للشيخ محمد بن علي بن محمد الشريف زغوان الطرابلسي
1315 ـ 1392 هـ 1897 ـ 1973م(*)

تمّت هذه الرحلة خلال موسم حج عام 1344 هـ الموافق 1926م، وقد قام بها أحد أدباء مدينة طرابلس الغرب، وهو الشيخ محمد بن علي بن محمد الشريف زغوان، الذي ولد في محلة باب البحر بمدينة طرابلس الغرب، فحفظ القرآن الكريم في السابعة من عمره، وشرع في تحصيل اللغة العربية والعلوم الدينية على أفضل المشائخ، منهم الشيخ الأزمرلي، والشيخ البكباك، والشيخ محمد العكاري، والشيخ محمد الضاوي، شغل وظيفة إمام لمحلة زاوية الدهماني، ثم عضواً في محكمة الاستئناف، ثم مديراً لمكتبة الأوقاف في طرابلس، ومسؤولاً إدارياً في كلية أحمد باشا بطرابلس، له عدد من المؤلفات تدل على طول باعه، ومكانته العلمية في مجال التصوف والتراجم، وله قصائد شعرية في مختلف الأغراض، وهو من أتباع الطريقة القادرية، وقد تلقّاها على يد الشيخ محمد الأمين العالم[1].

(*) مشاركة في ندوة أدب الحج التي عقدت في مكة المكرمة بتاريخ 4 ـ 6 ذي الحجة 1422 هـ الموافقة 16 ـ 18 الربيع 2002ف. بإشراف وزارة الحج في المملكة العربية السعودية.

مؤلفاته وآثاره الأدبية

1 ـ له كتاب مطوّل بعنوان جمع الجوامع وهمع الهوامع، في الصلاة والسلام على سيد الفرد والجامع. وهو مكتوب بخط يده، يتكون من أربعين جزءاً في عشرين مجلَّداً، أهدى الأربعة الأجزاء الأولى منه إلى المدينة المنورة، على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، وبقية الأجزاء، 16 مجلَّداً، ما زالت في مكتبة الأوقاف بمركز جهاد الليبيين في طرابلس الغرب، تحت رقم 877/ 3/ 260.

2 ـ كتاب وسيلة المذنبين وراية الصالحين في الصلاة على خاتم الأنبياء والمرسلين. وهو بخط يده، أنهى كتابته في آخر ذي الحجة سنة 1339هـ ، محفوظ في مكتبة الأوقاف بطرابلس الغرب، تحت رقم 855/ 1/ 260.

3 ـ كتاب مفتاح الجنان لمن أراد الدخول، ومصابيح الجنان لمن أراد الوصول إلى حضرة المصطفى الرسول، بالصلاة عليه، والتوسل إليه بالصحب والعدول. انتهى من كتابته يوم التاسع من المحرَّم سنة 1342 هجرية، يتألف الكتاب من جزءين في مجلَّد واحد.

4 ـ له تخميس للقصيدة الهمزية، للإمام البوصيري، توجد منها نسخة في مكتبة الأوقاف بمركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، في طرابلس الغرب، تتكون من 118 ورقة.

5 ـ قصيدة طويلة أطلق عليها اسم: ألفية المواهب السنية في مناقب الحضرة الأمينية. وهي من ألف بيت، جعل أولها مقدمة في أحكام الولي، وباقيها في ترجمة شيخه محمد الأمين العالم. توجد لدى أسرة المؤلف.

6 ـ كتاب أدل الخيرات. ذكره في الرحلة، وقال عنه: وهو كتاب

في الصلاة على النبي ﷺ، وهو عجيب عظيم في بابه، وقد وافق اسمه مسماه، وطابق لفظه معناه، فالحمد لله الذي منَّ به علي، فهو من نعم الله العظيمة، ومن إكرام المزار الأعظم الواصل منه إلي[2].

7 ـ له ديوان شعر لم ينشر، يتضمن العديد من القصائد والمدائح والمراثي، ما زال لدى أسرة المؤلف.

8 ـ له كتاب أطلق عليه اسم: رسائل المسكين إلى طيبة أم المساكين، وقبلة السالكين وكعبة الناسكين. وهي أدبيات صوفية، كتبها شعراً ونثراً، وكلها موجَّه إلى بيت الله الحرام والمسجد النبوي الشريف، وجد منه الجزء الأول، الذي يضم ثلاث عشرة رسالة، انتهى من كتابته سنة 1358 هـ، وهو ما زال مخطوطاً.

9 ـ الرحلة الحجازية، والتي أطلق عليها اسم النفحات القدسية في الرحلة الحجازية، وتتكون من 103 صفحات من الحجم الكبير، أصلها لدى أسرة المؤلف، وتوجد منها نسخة في الخزانة العامة بالرباط، المغرب، تحت رقم 1836/ 1 د، ضمن مجموع.

وهذه الكتب جميعها ما زالت مخطوطة لم يحقق منها شيء حتى الآن، ويلاحظ أن الغالب على موضوعاتها التصوف، وإن كانت تضم إلى جانب ذلك الفقه والتراجم والرحلات.

مسيرة الرحلة

بدأت الرحلة من طرابلس الغرب يوم الأحد 27 شوال 1344هـ الموافق 11/ 5/ 1926م من طريق باخرة ولا سيما بالبريد متجهة إلى مالطا، ومن هناك استقل باخرة أخرى إلى الإسكندرية، ومنها باخرة إلى السويس، ثم إلى ميناء جدة، فمكة المكرمة ومنها إلى المدينة المنورة، ثم ميناء ينبع، وفي رحلة العودة استقل باخرة إلى السويس، فالإسكندرية، ثم

مالطا، ومنها إلى طرابلس، وقد استغرقت الرحلة قرابة الثلاثة أشهر، وكان معه مجموعة من حجاج طرابلس، لكن رفقته الخاصة تتكون من ابن عمه السيد محمد بن البشير الشريف زغوان وابن خاله عثمان بن زكري.

بدأ المؤلف رحلته بانطلاقه من منزله، الكائن في زاوية الدهماني بطرابلس، متجهاً إلى المرسى حيث كانت الوسيلة المستعملة آنذاك هي البواخر، إلى جانب الطريق البري بالسيارات، أو الإبل، ويبدو في تلك الفترة، أنه لم تكن هناك بواخر ترتبط بخط مباشر مع مصر، أو جدة، حيث ركب المؤلف في باخرة البريد التي تذهب يومياً إلى مالطا، ومنها انطلق إلى الإسكندرية، وما إن أعلنت صافرة الباخرة عن الإقلاع ومغادرة الميناء، حتى قام بتحيتها بأبيات من الشعر وهي:

مرحباً أهلاً وسهلاً ... سادتي أهل المحبة

أيها البابور أهلاً ... سر بنا نحو الأحبة

زادك الله محلاً ... في قلوب أهل المحبة

في أمان الله جل ... سر بمن الله لبه

وما إن وصل إلى مالطا، حتى أخذ يصف لحظات الوصول في رحلته، وذكر أبناء طرابلس الذين وجدهم هناك، وقاموا باستقبالهم واستضافتهم، وتقديم الخدمات لهم، كما وصف بعض المعالم في مالطا، ومنها المسجد القديم الذي أسسه الأتراك سنة 1290 هـ وبجانبه مقبرة دُفن فيها جنود وضباط أتراك، والمسجد مهجور لا تقام فيه الصلاة، ويقوم بحراسته شخص مالطي، فقام المؤلف ورفاقه بأداء صلاة العصر فيه، وبعد ذلك أخذوا في التجوال هناك حيث دخلوا إلى منتزه عجيب، وإذا بظبائه وغوانيه تميل كالغصن الرطيب، فتذكر قول أحد شعراء ليبيا، وهو الشيخ أحمد الشارف، حيث قال:

مـا غـادة بـمـسـجـف	عـطـفـت بـقـد أهـيـف
ولـحـاظـهـا فـعـلـت بـنـا	فـعـل الـحـسـام الـمـرهـف
أو روضـة رقـصـت بـهـا	أعـطـاف كـل مـهـفـهـف
والـطـيـر يـسـجـع والـحـيـا	يـبـكـي بـدمـع مـوكـف
حـتـى كـان كـلاهـمـا	مـنـيـا بـحـب مـتـلـف

. . . إلخ القصيدة.

استمر المؤلف في وصف بعض الأماكن في مالطا، منها دار بناء السفن، والمرسى، وذكر لقاءاته مع بعض معارفه من الليبيين المقيمين هناك، وإكرامهم له ولرفاقه، ثم قيامهم بحجز تذاكر سفر على باخرة بريطانية تسمى (البرنس) لنقلهم إلى ميناء الإسكندرية، وبعد وصفه للوداع وركوب المركب وانطلاقتها، ذكر لحظة الوصول إلى الإسكندرية، ثم استقبل مع رفاقه من قبل بعض الليبيين الذين يقيمون هناك، حيث وصف اللقاء وما صاحبه من كرم ولطف، وتقديم بعض الخدمات لهم، كما وصف الأماكن التي زارها، والأشخاص الذين اجتمع بهم، والمساجد والأضرحة التي صلى أو دعا فيها، ثم جاءت لحظة السفر إلى السويس بواسطة الباخرة أيضاً، وبذلك لم تتح له فرصة الذهاب إلى القاهرة، وعن الوصول إلى مدينة السويس، ذكر كل الإجراءات التي قابلته من السلطات المصرية، وتحدَّث عن الحجاج الوافدين من أقطار أخرى، فذكر عدد حجيج مصر فكانوا 14000 حاج، وهناك مجموعة من فلسطين، وعددهم 120 حاجاً، وهناك مجموعة من الشام لم يذكر عددهم، ولم ينس المؤلف ذكر بعض العلماء والفقهاء الذين تلقَّاهم في الباخرة أو في السويس، ويلاحظ على هذه اللقاءات أنه كان يحاول ربط علاقات ثقافية معهم، من طريق عرض كتبه عليهم، أو مناقشتهم في قضايا فكرية، أو معرفة طرقهم

كل فج عميق﴾[5]، وعبّر عن تلك المشاعر في رحلته فقال: الله الله، لو رأيت، ثم رأيت ، لرأيت عجباً عجاباً، لرأيت العقول كيف سلبت من خمرة الهوى استلابا، لو رأيت النجائب كيف ترقص في الفلوات، لفاضت منك العبرات، ولكبرت الله، ورأيت الوجود كله بأسره يقول: الله أكبر، وصعدت منك الزفرات، وبالجملة، فالقلم يعجز عن رقم تلك الآيات البينات، وليس الخبر كالعيان[6].

أشار المؤلف إلى أنه لن يتطرق في رحلته إلى وصف الحرمين الشريفين، مكتفياً بإحالة القارىء على رحلة ابن بطوطة، حيث قام بوصفها خير قيام، وما زال وصفها مطابقاً في غالبه لزمن المؤلف، وهذا يعني عدم وجود تطورات كبيرة في الحرمين الشريفين من حيث البناء، لكنه ذكر قبر السيدة حواء أم البشر، وهذا القبر لم أسمع به حالياً، وأشار المؤلف إلى أن ابن بطوطة، لم يذكر هذا القبر، بذلك فات عليه أن يعلم أن أهل جدة هم أخوال البشرية جميعاً، لأن أم البشر من جدة!.

بدأ المؤلف في وصف الرحلة من جدة إلى مكة المكرمة، وذكر أن المسافة تقطع على مرحلتين حيث ينزل الحاج المحل الذي يقال له: بحراً، وهو في منتصف الطريق، وهذا المحل معمور به مقهى وفنادق ومعطن (أي بئر ماء)، يقال له أم القرون، وبعد أن قام بوصف المنطقة، لاحظ وجود تشابه بينها وبين منطقة العزيزية في ليبيا، وهي بلدة تقع جنوب طرابلس بمسافة 45 كيلومتراً تقريباً، وقبلها توجد منطقة تحمل الاسم نفسه (أم القرون)، وفي هذا المكان استبدل المؤلف ركوب السيارة بركوب الجمال.

وصل المؤلف ورفاقه إلى مكة ليلة الاثنين التاسع عشر من ذي القعدة، وهناك وضعوا أغراضهم في بيت خاص بالطرابلسية، هيأته لهم الدولة الإيطالية التي تستعمر ليبيا آنذاك، ويبدو أن ذلك يقوم مقام

السفارة، أو القنصلية في ذلك الوقت، أو مقر خاص بالرعايا الليبيين الذين يزورون الأراضي المقدسة، ثم شرع في أداء مناسك العمرة، وضاع منه أثناء السعي كيس نقوده، فأخبر المطوف، فقال له ستجده إن شاء الله، وفعلاً وجده في مكان سقوطه، واستضافهم فيما بعد المطوف سحبان، وكذلك أحد الليبيين المجاورين مكة[7]، وأخذ المؤلف يذكر في رحلته، كل حركاته وسكناته في الأماكن المقدسة، فذكر بعض رفقائه في السفر الذين انتقلوا إلى رحمة الله تعالى، وقيامه مع رفاقه بالواجب نحوهم، بما في ذلك ضبط مخلفاتهم من نقود وغيرها، تمهيداً لنقلها إلى ورثتهم في طرابلس، إلا أن الملاحظ آنذاك أن الدولة السعودية تتقاضى رسوماً عن ضبط تلك المخلفات في سجلات المحاكم الشرعية، وهي تكون بنسبة من المخلفات، لذلك صرَّح بأنهم لا يذكرون الحقيقة، عندما يدلون بشهادتهم عن تلك المخلفات، أو يقومون بإخفاء النقود حتى لا تكون الرسوم مرتفعة عليهم.

ذكر المؤلف بعض الأماكن بمناسبة القيام بذبح الهدي، لأنه جاء مع أصحابه متمتعين، ووقع الخلاف بينهم حول الوقت الذي يجب فيه الذبح، هل بعد فك إحرام العمرة أو بعد الإحرام بالحج والتحلل منه؟، وهل يكون الذبح في المروة أو في غيرها؟، فذكر أن المجزرة جعلتها الحكومة قريبة من المعلّى، وهو قريب من بئر طوى مسافة ساعة، أو أقل، وذكر سبب إزالة المجزرة، وهو الحفاظ على الصحة العامة، كما ذكر منع زيارة الجبانة والأضرحة، وكذلك منع شرب الدخان، إلى غير ذلك من المظاهر.

كما ذكر عرضاً لبعض المظاهر التي كانت في الحرم، كوجود أئمة على مختلف المذاهب يؤدون الصلاة بحسب الأوقات، ملاحظاً أن الإمام الراتب لا تجده إلا حنفياً أو حنبلياً، أما المالكي لا يصلّي إلا المغرب

كل فج عميق﴾[5]، وعبَّر عن تلك المشاعر في رحلته فقال: الله الله، لو رأيت، ثم رأيت ، لرأيت عجباً عجاباً، لرأيت العقول كيف سلبت من خمرة الهوى استلابا، لو رأيت النجائب كيف ترقص في الفلوات، لفاضت منك العبرات، ولكبرت الله، ورأيت الوجود كله بأسره يقول: الله أكبر، وصعدت منك الزفرات، وبالجملة، فالقلم يعجز عن رقم تلك الآيات البينات، وليس الخبر كالعيان[6].

أشار المؤلف إلى أنه لن يتطرق في رحلته إلى وصف الحرمين الشريفين، مكتفياً بإحالة القارىء على رحلة ابن بطوطة، حيث قام بوصفها خير قيام، وما زال وصفها مطابقاً في غالبه لزمن المؤلف، وهذا يعني عدم وجود تطورات كبيرة في الحرمين الشريفين من حيث البناء، لكنه ذكر قبر السيدة حواء أم البشر، وهذا القبر لم أسمع به حالياً، وأشار المؤلف إلى أن ابن بطوطة، لم يذكر هذا القبر، بذلك فات عليه أن يعلم أن أهل جدة هم أخوال البشرية جميعاً، لأن أم البشر من جدة!.

بدأ المؤلف في وصف الرحلة من جدة إلى مكة المكرمة، وذكر أن المسافة تقطع على مرحلتين حيث ينزل الحاج المحل الذي يقال له: بحراً، وهو في منتصف الطريق، وهذا المحل معمور به مقهى وفنادق ومعطن (أي بئر ماء)، يقال له أم القرون، وبعد أن قام بوصف المنطقة، لاحظ وجود تشابه بينها وبين منطقة العزيزية في ليبيا، وهي بلدة تقع جنوب طرابلس بمسافة 45 كيلومتراً تقريباً، وقبلها توجد منطقة تحمل الاسم نفسه (أم القرون)، وفي هذا المكان استبدل المؤلف ركوب السيارة بركوب الجمال.

وصل المؤلف ورفاقه إلى مكة ليلة الاثنين التاسع عشر من ذي القعدة، وهناك وضعوا أغراضهم في بيت خاص بالطرابلسية، هيأته لهم الدولة الإيطالية التي تستعمر ليبيا آنذاك، ويبدو أن ذلك يقوم مقام

السفارة، أو القنصلية في ذلك الوقت، أو مقر خاص بالرعايا الليبيين الذين يزورون الأراضي المقدسة، ثم شرع في أداء مناسك العمرة، وضاع منه أثناء السعي كيس نقوده، فأخبر المطوف، فقال له ستجده إن شاء الله، وفعلاً وجده في مكان سقوطه، واستضافهم فيما بعد المطوف سحبان، وكذلك أحد الليبيين المجاورين مكة[7]، وأخذ المؤلف يذكر في رحلته، كل حركاته وسكناته في الأماكن المقدسة، فذكر بعض رفقائه في السفر الذين انتقلوا إلى رحمة الله تعالى، وقيامه مع رفاقه بالواجب نحوهم، بما في ذلك ضبط مخلفاتهم من نقود وغيرها، تمهيداً لنقلها إلى ورثتهم في طرابلس، إلا أن الملاحظ آنذاك أن الدولة السعودية تتقاضى رسوماً عن ضبط تلك المخلفات في سجلات المحاكم الشرعية، وهي تكون بنسبة من المخلفات، لذلك صرَّح بأنهم لا يذكرون الحقيقة، عندما يدلون بشهادتهم عن تلك المخلفات، أو يقومون بإخفاء النقود حتى لا تكون الرسوم مرتفعة عليهم.

ذكر المؤلف بعض الأماكن بمناسبة القيام بذبح الهدي، لأنه جاء مع أصحابه متمتعين، ووقع الخلاف بينهم حول الوقت الذي يجب فيه الذبح، هل بعد فك إحرام العمرة أو بعد الإحرام بالحج والتحلل منه؟، وهل يكون الذبح في المروة أو في غيرها؟، فذكر أن المجزرة جعلتها الحكومة قريبة من المعلّى، وهو قريب من بئر طوى مسافة ساعة، أو أقل، وذكر سبب إزالة المجزرة، وهو الحفاظ على الصحة العامة، كما ذكر منع زيارة الجبانة والأضرحة، وكذلك منع شرب الدخان، إلى غير ذلك من المظاهر.

كما ذكر عرضاً لبعض المظاهر التي كانت في الحرم، كوجود أئمة على مختلف المذاهب يؤدون الصلاة بحسب الأوقات، ملاحظاً أن الإمام الراتب لا تجده إلا حنفياً أو حنبلياً، أما المالكي لا يصلّي إلا المغرب

فقط، وهذا المظهر كان يدل على تفريق المسلمين في بيت الله الحرام، والحمد لله على زواله منذ سنين.

كان حضور المؤلف في تلك الرحلة موافقاً لمؤتمر إسلامي عقد في مكة المكرمة يوم الاثنين 26 ذي القعدة 1344هـ ، فسجّل في رحلته ما وصل إليه علمه أو شاهده، فقال: ثم في زوال يوم الاثنين، أطلقت المدافع إعلاناً بفتح مجلس المؤتمر، وكل الوفود الذي أتت إليه من كل جانب، هم ضيوف عند جلالة الملك أبي السعود، وافتتح المجلس، وما بدت منه نتيجة قط، وحضره كثير من الوفود، حتى من مصطفى كمال باشا جاء منه وفد، ومن الشام الشيخ محمد الأمين النقشبندي ومعه تلامذته، والشيخ محمد بهجت البيطار الوهابي الشافعي... هذا كل ما ذكره عن المؤتمر، فلم يذكر ممثلي مصر، وكذلك بلدان المغرب العربي، وربما لم يشارك أحد منها، لأنها جميعاً آنذاك مستعمرة، وأعتقد أن المؤلف لم يكن حاضراً جلسات المؤتمر، وإنما كتب معلوماته من طريق السماع.

غير أن المؤلف عرف ـ فيما يبدو ـ أن المؤتمر قُصد به جمع كلمة الإسلام آنذاك[8]، فأخذ يدعو الله سبحانه وتعالى، أن يصلح الأمور، وأن يوحد كلمة الإسلام، وأن يذهب البغضاء والشحناء، والأغراض الشخصية من قلوب الجميع، وأن يلهمها الصواب، ويوفقها للعمل بالسنّة والكتاب، وأن يرزق الإسلام والمسلمين إماماً ينصر الإسلام والدين، ويعلّي راية الشريعة المجيدة، وتسقط به رايات البدع وأهل الزيغ والطوائف الشيطانية النمرودية، وأن يلطف بالمسلمين لطفاً يليق بكرمه وإحسانه وأفضاله وامتنانه وهو أرحم الراحمين[9].

أشار المؤلف إلى أنه مرض في رحلته، وأصيب بشيء من التعب، لكنه شفي منه بعد الفصادة وتناول بعض الأدوية، وذكر أن كل الحجيج

قد أصابهم (مرض سلام مكة) وقال بأن أكثر الحجاج مرضوا وشربوا المسهلات وشفاهم الله، ثم بدأ في وصف الاستعداد للذهاب إلى المدينة المنورة لزيارة قبر رسول الله ﷺ، وذلك عقب انتهاء مناسك الحج، فقال: أتانا شيخان من شيوخ العرب، أحدهما يقال له المخرِج، والثاني يقال له المقوِّم، وكلاهما باسم الفاعل، لأجل اكتراء الإبل والشقادف، للذهاب إلى المدينة المنورة، فالمخرج هو الذي يخرج من أراد الخروج إلى منى، ويكلم المقوِّم على الإبل، فهو الواسطة بين الكاري والمقدم، والمقدم هو الذي يمثل أرباب الإبل، وعلى عاتقه المسؤولية من مكة إلى المدينة، فإذا ضاع شيء من الحجاج فهو المسؤول عنه.

وقبل أن يبدأ المؤلف رحلته إلى المدينة، نقل لنا بعض الظواهر التي شاهدها، منها منع شراب الدخان، ومعاقبة كل من يقوم بذلك، ولكن مع السماح ببيعه في بعض الأماكن، ونقل قول أحد المقوِّمين: إن المنع لم يكن من الملك أبي السعود، ولكن من أنصاره، وسياسة الملك مراعاتهم في بعض المسائل لأجل الضرورة، ويبدو أن المقدم المذكور قد أسرَّ في أذنه أن الملكَ مالكيُّ المذهب، فقيَّد هذه المعلومة في رحلته[10]، والملاحظة الثانية التي أثارت انتباهه، هي استتباب الأمن في الأماكن المقدسة، فقال: لكن الملك ذو بأس شديد، ولولا بأسه ما عم أراضي الحجاز هذا الأمن العجيب الذي لا يتصور ولا يخطر في أي فكر سديد[11]، يضاف إلى ذلك وجود بعض انتقادات ذكرها فيما يتعلق بالزيارات، والتعلق بالقباب والمقابر وغيرها، ويعود ذلك لاعتناقه طريقة صوفية، تعطي أهمية لهذه الأماكن.

كما قام بوصف دخول المحمل المصري إلى مكة المكرمة، وهو الذي كان يقوم بجلب كسوة الكعبة المشرفة قديماً، قبل أن تنشيء المملكة مصنعاً خاصاً بها، فقال: كان دخوله ضحى إلى أم القرى، زادها

الله شرفاً وقدراً، على حسب عادته الكريمة، بالعساكر المسلحة، والمدافع والموسيقى، والكبكبة العظيمة، وذكر أن قائد المحمل كان اسمه عزمي باشا، وفي ذلك الموسم حدث سوء تفاهم بين جنود المحمل وبعض الأهالي، أدى إلى حصول معركة وإطلاق نار بين الطرفين في منى، فتدخَّل الملك وأوقف المعركة وفضَّ الخلاف، لم يشهد المؤلف ذلك وإنما قال: أصح ما سمعت من أهل مكة[12].

لم ينس وهو في رحاب الأماكن المقدسة، أن يسجل في رحلته بعض الأدبيات التي خطرت على باله، عندما عاش فترة في الحرم المكي، فدوَّنها في رحلته بعنوان:

رشحة قلم في آداب تلزم من حل بالحرم

اعلم يا أخي من الواجب على كل مكلف حاج، أن يراعي الآداب الشرعية، وملازمة العمل بها، ما دام مقيماً بمكة المكرمة، وهي: زيادة الأدب والاحترام، والوقار والتعظيم في جميع حركاته وسكناته، وأن يستحضر بقلبه أنه في أي بلد، وفي أي بقعة، استحضاراً لجلالها واعترافاً بقدرها وكمالها، وأن يرفق بأهلها، ويحترمهم حسب الاستطاعة، ويكثر من الصدقة عليهم حسب التيسير، ويزور المآثر النبوية ملازماً للآداب الشرعية، وهي شهيرة على من وفقه الله للعمل بها حسب الاستطاعة.

وأن لا يكثر من البصاق في شوارعها وأزقتها، كما أنه لا يريق بها الماء، ولا قضاء الحاجة البشرية، لأن هذه الشوارع والأزقة المباركة الشريفة، طالما النبي ﷺ دار بها، وتعطرت بطيب أنفاسه الزكية ﷺ، وأن يلازم الصلوات الخمس في الجماعة بالحرم، لأن الصلاة فيه بمائة ألف صلاة، وأن يكثر من الطواف في الأوقات التي يسلم منها الإنسان من الازدحام وأذية الخلق، وأن يكثر من التضلع من شراب زمزم في كل

قوت أمكنه، (التضلع: الإكثار من شرب الماء)[13] وأن لا ينام بالحرم لما فيه من سوء الأدب، وأن يكثر من الأدعية، وأن يكون دعاؤه عاماً شاملاً لجميع المسلمين، ويكثر من قوله ﴿ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار﴾[14] لأنه ﷺ كان يكثر منها، ولذا جعلت هي خاتمة دعاء كل شوط من الطواف.

وأن يشتغل بما يعنيه، ويكف لسانه ويده، ولا يؤذي من يؤذيه وأن يتق الله ويراقبه ويرتجيه، وأن يكثر من مشاهدة الكعبة البهية، وأن يبكي، وأن يبكي، وأن يبكي، ويزيد في البكاء، فهذا وقته، فهنيئاً لأرباب القلوب الصافية المرضية، وأخيراً يا أخي بعد قيامك بهذه الآداب، فارفع عقيرتك، وقل سبحانك قد نزلنا ببيتك وحرمك ضيوفاً، يا من بإكرام الضيوف لم يزل معروفاً، فقد دخلنا حرمك، وقد قلت: ﴿ومن دخله كان آمنا﴾[15]. فارزقنا الأمان والأمن التام، واجعلنا من عبادك المقبولين المحبوبين المقرَّبين، يا من بكل إحسان وإنعام وإكرام لم يزل موصوفاً، سبحانك سبحانك قد فررنا من أنفسنا وعيوبنا وذنوبنا إليك، وآتيناك بفقرنا، فلا تكلنا إلى سواك طرفة عين، فاجعلنا من الآمنين الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين[16]. انتهى باختصار.

وقع خلاف بين الحجاج الليبيين، حول ذبح الهدي بعد أداء مناسك العمرة، لمن اختار التمتع، وقبل الإحرام بالحج، وكان المؤلف قد أفتى لهم بذلك، وذبحوا الهدي بعد فك الإحرام بالتمتع، فقال لهم الشيخ محمود الجنزوري، وهو أحد الحجاج الليبيين من الفقهاء: إنه لا يجوز ولا يصح أن يكون هدياً، إلا إذا ذبح بعد الإحرام بالحج، وأداء المناسك إلى يوم عيد الأضحى، وبذلك ألزمهم الذبح يوم النحر في منى، لذلك جاؤوا إلى المؤلف يعاتبونه على فتواه، فأخرج لهم كتاب حاشية الناسك

للشيخ محمد عابد، مفتي السادة المالكية بمكة، على توضيح المناسك لوالده الشيخ حسين مفتي المالكية، وبيَّن لهم أن في المسألة ثلاثة آراء، الصحيح الذي عليه الجمهور أنه يجوز نحر الهدي بعد الفراغ من العمرة، وقبل الإحرام بالحج، والثاني أنه لا يجوز حتى يحرم بالحج، والثالث: أنه يجوز بعد الإحرام بالعمرة[17]، وبعد هذا التوضيح من المؤلف، وقع نقاش طويل بين الحجيج، وأخيراً اتفقت بعض الجماعة على أن يذهبوا إلى المفتي ويستفتونه، وما يشير به عليهم يكون هو الفصل في القضية، فذهبت تلك الجماعة إلى المفتي، وقابلهم بالبشاشة والسرور، واستفتوه، فأفتاهم بالرأي الذي قال به المؤلف، وهو جواز ذبح الهدي بعد فك الإحرام من التمتع، وقال لهم المفتي: نعم ما فعلتم، ففعلكم موافق للوجه الشرعي، ومن يعترض عليه فأرسلوه إليَّ فأنا أقنعه وأباحثه في هذا الموضوع[18].

بعد وصفه ليوم عرفة، وما جرى بعده من المناسك، شرع المؤلف في بيان الاستعداد للذهاب إلى المدينة المنورة، وقد مكث في مكة المكرمة شهراً كاملاً، من 19 ذي القعدة إلى 19 ذي الحجة، فبيَّن ثمن كراء الجمل بالشقدف، وبدون شقدف، ثم بيان الطرق التي تؤدي إلى المدينة، فهناك طريقان: الأول، يعود الحاج إلى جدة، ومنها يستقل الباخرة إلى ينبع، ثم إلى المدينة المنورة، الثاني: يسافر الحاج من طريق الدرب الطوال، أي الطريق البري بوساطة الإبل، فاختار بعض رفقة المؤلف الطريق الأول، وذهبوا إلى جدة، بينما اختار هو الترحال من طريق البر، وقد سجَّل في الرحلة جميع المراحل التي توقف فيها الركب، وهي اثنتي عشرة رحلة، من مكة إلى المدينة، وهي على الترتيب التالي:

1 ـ مناخة الشهداء، ويقال لها أبو الزهور، 2 ـ وادي فاطمة، ويقال له الخضراء، 3 ـ عسفان، وهو محل فيه آبار ونخيل، 4 ـ منطقة مشهورة

باسم الدف، وبعد وصف هذه المنطقة قال المؤلف: هذه المنازل لا تكون إلا في أيام موسم الحج والزيارة وأما في غيرها فلا لأنها صحارى، 5 ـ الكظيمة، 6 ـ رابغ، وهي منتصف الطريق، وفيها يتم الإحرام، وبها الحبحب (الدلاع) 7 ـ المستورة، سمِّيت بذلك لأن صحابية استشهدت فيها، 8 ـ بئر الشيخ، 9 ـ بئر الحصلي، 10 ـ الخليصاء، 11 ـ الفراش، 12 ـ بئر علي، وهو آخر المنازل وأولها من المدينة المنورة.

لم يكن ذكره لهذه المنازل التي يتوقف الركب عادة، على النحو السالف الذكر، بل في كل محطة يقوم بوصف المكان، بما يمتاز به من معالم، أو سكان وأشجار وآبار وغيرها، كما يستحضر فيه شيئاً من الآيات القرآنية، أو الأحاديث النبوية الشريفة، أو بعض الأبيات الشعرية، ومثال ذلك عندما وصف وصوله إلى رابغ، قال: فوصلنا رابغاً وهي المنزلة السادسة، ونزلنا بها، ونصبنا الخيمة وصلّينا الصبح، ورابغ هي نصف الدرب الطوال، وبها آبار، وماؤها قريب لكنه ثقيل، وبها سوق ودكاكين، وهي منهدمة البناء، كأنه من آثار الدولة التركية، وبها نخيل كثير وحبحب (أي دلاع) إلا أنه غير طيب، وأما الرطب ففي جميع هذه المنازل لطيف عجيب، إلا أنه شديد الحرارة، وبها سمك كثير، وفي هذه الليلة نوينا المبيت، لأنها نصف الطريق، ولأجل استراحة الإبل، لأنها تاعبة، وقد جرت عادة الحجاج أنهم يبيتون بها، كما قيل، وقد أخبرني بعض المكيين أنه لما كان يأتي ركب المغرب في هذا المحل، يصير موكباً عظيماً، ومسابقة وضرب طبل وبارود، وتتجلى فيه تلك النخوة العربية، وقد ذكرني هذا قول أستاذنا العارف بالله سيدي محمد الضاوي، حيث يقول:

سار بالحب القفول ونحا نحو اللوى

هاجني ضرب الطبول ووهت مني القوى

إذ حدا حاد عجول زاد بي حر الجوى

خيل أشواقي تجول لـلـذي هـجـري نوى
دونه الموت يحول وهو لله ضوى
دمع عيني كالسيول غصن عمره قد ذوى

وهي مقطوعة طويلة ذكرها في الرحلة، يقول آخرها:

صلوات للرسول من سما للمستوى
بعده شيخا الفحول وابن عفان أوى
وعلي والبتول بنت منصور اللوا
وفروع وأصول من سماوات طوى
صحبة الغر العدول من قفاهم أو روى

وختم كلامه عن رابغ، بذكر ترجمة وافية لصاحب القصيدة، فذكر مكان مولده مدينة طرابلس الغرب، في أوائل ربيع الأول سنة 1267هـ مبيِّناً مراحل تحصيله العلمي، وطرفاً من حياته وسيرته الذاتية، ومسيرته الصوفية، ثم تاريخ وفاته سنة 1330هـ مع ذكر بعض مؤلفاته، وأخذت ترجمته أكثر من صفحتين، وهكذا كان ديدنه في كل المنازل التي حط بها الركب من مكة إلى المدينة.

كان وصوله إلى المدينة في اليوم الرابع من شهر المحرم العام 1344هـ وقد فرح بالوصول إلى مدينة الرسول ﷺ، وعبّر عن سروره بقصيدة جاء مطلعها:

سطع النور والسرور استطابا يوم بانت لنا القباب وطابا

ولم يذكر في الرحلة سوى هذا البيت، وأحال القارىء على ديوانه الذي لم ينشر حتى الآن، وكان بعض شعراء ليبيا وفضلاؤها قد حملوه بعض الوصايا قبل سفره، منهم من أعطاه نقوداً ليتصدق بها في الحرمين

الشريفين، ومنهم من أعطاه رسائل ليسلِّمها إلى بعض أصحابه في الحجاز، ومنهم من حمله دعوات أو قصائد مكتوبة، لكي يقوم بقراءتها في الأماكن المقدسة، ويبدو أن ذلك كان متبعاً بين الأدباء في تلك الآونة، وقد ذكر في الرحلة جميع هذه التوصيات وما نفذه منها، ومن بين هؤلاء الأديب أحمد ضياء الدين بن عمر باشا المنتصر، فقد أعطاه قصيدة ليقوم بتلاوتها في الروضة الشريفة، وهي تتكون من اثنين وثلاثين بيتاً، جاء في مطلعها:

شفيع الورى إني على ما علمتم   من الود والإخلاص في السر والجهر

أحن إليكم بكرة وعشية   واستنشق الريح التي منكم تجري

وقد نقل القصيدة كاملة في الرحلة[19].

وبعد تنفيذ تلك الوصية، بتلاوة القصيدة في الروضة الشريفة، استعد هو الآخر لتلاوة قصيدته التي أعدَّها في مدح الرسول ﷺ، ولم يذكر أين كتبها، هل قبل سفره من ليبيا، أو بعد حلوله في الحجاز؟ لكنه مهد لذلك بزيارة قام بها إلى بعض الأماكن في المدينة المنورة، مثل جبل أحد وغيره، وكان بصحبته عدد من الحجاج الليبيين، وختم تلك الجولة بزيارة قبر المصطفى ﷺ، ثم صلاة الظهر مع الجماعة، بعد ذلك قرأ قصيدته التي مطلعها:

قف يا يراعي وقوف عبد عاجز   متأدباً مع جملة الأقلام

وهي من بحر الكامل، وتتكون من مائة وثلاثة عشر بيتاً، ولم يكتبها في الرحلة، بل قال بأنه وضعها في ديوانه رسائل المسكين، ويحكي في هذه القصيدة عن تلهُّفه وشوقه لزيارة قبر المصطفى ﷺ، وأظهر فيها ميله الصوفي، وعشقه للأماكن المقدسة، ومما جاء في هذه القصيدة في مدحه عليه الصلاة والسلام:

يـا خـيـر مـن وطـىء الـثـرى وعـلا الـسـمـا
يـا خـيـر مـبـعـوث بـخـيـر إمـام
يـا بـاب مـولانـا الـعـظـيـم وصـاحـب الـنـفـع
الـعـمـيـم وكـل خـلـق سـامـي
إن قـيـل لـي قـد صـرت ضـيـف الـمـصـطـفـى
وبـمـا رجـعـت بـه مـن الإكـرام
مـاذا يـكـون جـوابـي يـا خـيـر الـورى
يـا رحـمـة عـظـمـت بـلا اسـتـفـهـام

ثم ختمها بالدعاء له ولوالديه ولأسرته، ولم ينس في دعائه الملك عبد العزيز بن سعود ملك المملكة العربية السعودية آنذاك، حيث قال:

وانظر إلى ابن أبي السعود بنظرة واجعله بحراً في المحبة طامي
من بحركم بحر المعارف فاسقه سقي الأكابر قدوة وإمام[20]

ولم يذكر القصيدة كاملة في الرحلة، لكنه تناول فيها تفسير البيت الأول منها، حيث طلب من قلمه أن يتأدب، لأن مدح رسول الله ﷺ، من أصعب الأشياء على الشعراء، فقال: إن مدحه ﷺ، عند فحول الشعراء المتقدمين من أصعب شيء على الإطلاق، ولهذا لم يتعاط فحول الشعراء المتقدمين، كأبي تمام والبحتري وابن الرومي وأضرابهم من الطبقة العليا، مدحه ﷺ، وقد نقل هذا الكلام من شرح الهمزية كما أشار إلى ذلك، وهذا المعنى الذي أشار إليه من أدبيات التصوف، حيث يرى المتصوفة أن شخصية الرسول عليه الصلاة والسلام، هي الإنسان الكامل، الذي وهبه الله صفات الكمال، وبالتالي، فهو أكبر من أن يوصف أو يمدح، إلا لمن وفّقه الله في ذلك، ويتصورون أن كل مداح له، لا يتم له

المدح إلا بإذن الرسول عليه الصلاة والسلام، لذلك يقول ابن الفارض:

أرى كل مدح في النبي مقصرا   وإن بالغ المثني عليه فأكثرا

إذا الله أثنى بالذي هو أهله   عليه فما مقدار ما تمدح الورى

ومناسبة هذا الكلام الذي نقله المؤلف، أنه كان يلتمس به العذر لأحد فقهاء ليبيا وشعرائها، وهو الشيخ العلاَّمة عبد الرحمن البوصيري الأخضري الغدامسي، حيث طلب منه المؤلف أن يزوِّده بقصيدة يقرأها أمام ضريح رسول الله ﷺ، فلم يتيسر له أن يقول شيئاً آنذاك، وهو الذي يقول الشعر ارتجالاً في مناسبات عديدة.

ذكر المؤلف في الرحلة، بمناسبة وجوده في المدينة المنورة بعض معالمها التي زارها، منها مقبرة البقيع، والعين الزرقاء حيث وصفها فقال: فنزلنا فيها، ولها درج طويل، وبالأسفل ميزابان ينزل الماء منهما، وهو حار، لكنه في وقته يبرد، وهو عذب خفيف مغذٍ لطيف مشكور عندهم، وكيف لا وهو من المآثر الشريفة[21] ولست أدري هل هذه العين موجودة أولا لا؟.

كما ذكر المؤلف عادة يبدو أنها كانت لأهل التصوف قديماً، وهو وضع مؤلفاتهم في الحجرة التي دفن فيها النبي ﷺ، لتبقى فيها ليلة واحدة، وقد تكون ليلة الجمعة، ولذلك طلب المؤلف من المزور أحمد الذهبي أن يقوم بهذه المهمة، وسلَّمه مجموعة من الكتب، منها كتابه مفاتيح الجنان، وكتاب موائد النبي المكرَّم، وكتاب الفيوضات البدرية، وتخميس الشيخ محمد الضاوي للقصيدة الهمزية، وكتاب المؤلف أدل الخيرات، وقصة المولد النبوي للشيخ علي أمين سيالة، لأنه أوصاه بذلك، وقام السيد الذهبي بوضعهما في الحجرة الشريفة ليلة الجمعة، ثم أعادهم إليه في اليوم التالي، ثم ذكر بعض الأشخاص الذين تلقاهم في

الحرم النبوي، وتحدّث عن أخبارهم وسبب إقامتهم في المدينة المنورة، ولا سيما أبناء ليبيا المجاورين.

ثم بدأ يتحدث عن رحلة الرجوع إلى بلده، بعد القيام بالفريضة وواجب الزيارة، واختار العودة من طريق ميناء ينبع، ليتسقل البحر من جديد، وبالمثل ذكر كل المحطات التي توقف فيها الإبل عادة، ابتداء من المدينة المنورة إلى ينبع، وهي على الترتيب: 1 ـ بئر سيدنا الزبير، 2 ـ الفراش، 3 ـ بئر عباس، 4 ـ الجديدة، 5 ـ الحمراء، 6 ـ نقب أم نفار، وهو طريق جبلي وعر، 7 ـ بئر سعيد، ثم ينبع، وقام مع رفقائه بقطع تذاكر لنقلهم إلى مدينة السويس في رحلة العودة إلى أرض الوطن. . . انتهى ما اقتطفناه من هذه الرحلة المسماة (النفحات القدسية في الرحلة الحجازية) التي قام بها الشيخ محمد بن علي بن محمد الشريف زغوان الطرابلسي سنة 1344هـ.

والحمد لله رب العالمين

الهوامش والإحالات

(1) له ترجمة في دليل المؤلفين العرب الليبيين، نشر أمانة الإعلام، ص401، وقد ترجمت له في كتابي (تراجم ليبية) الجزء الأول، ص124 ـ 126، نشر في طرابلس، مطابع العدل، 1998ف.

(2) النفحات القدسية في الرحلة الحجازية، للشيخ محمد بن علي الشريف زغوان، مخطوط، ص58، موجود لدى أسرة المؤلف، وتوجد منه نسخة في الخزانة الوطنية بالرباط، المغرب.

(3) النفحات القدسية، المصدر السابق، ص17 ـ 18.

(4) إشارة إلى قوله تعالى ﴿وهذا البلد الأمين﴾، سورة التين، الآية: 3.

(5) سورة الحج، الآية: 27.

(6) النفحات القدسية، المصدر السابق، ص30.

(7) المصدر السابق، ص32.

(8) ربما يقصد المؤتمر الذي دعا إليه الملك عبد العزيز آل سعود تحت شعار الإصلاح في الحجاز والعالم الإسلامي، وقد حضر المؤتمر عدد من الشخصيات الإسلامية، وهدفه جمع كلمة المسلمين بشأن الإصلاح، إلا أن المؤتمر لم يتمكن صراحة من التوصل إلى قرار بشأن الإصلاح في العالم الإسلامي، وتباينت الآراء عن كيفية إجراء هذه الإصلاحات في الدول الإسلامية، ينظر كتاب التيارات الفكرية في الخليج العربي، 1938 ـ 1971، للدكتور مفيد الزيدي، ص270، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط.أولى، 2000.

(9) النفحات القدسية، المصدر السابق، ص37 ـ 38.

(10) المصدر السابق، ص39.

(11) المصدر السابق، ص39.

(12) المصدر السابق، ص43 ـ 49.

(13) ينظر لسان العرب المحيط، للعلاّمة ابن منظور، المجلد الثالث، ص543، عمود 3، دار الجيل، بيرون، 1408 هـ ـ 1988م.

(14) سورة البقرة، الآية: 201.

(15) سورة آل عمران، الآية: 97.

(16) النفحات القدسية، المصدر السابق، ص40 ـ 42.

(17) حاشية هداية الناسك على توضيح المناسك، لمحمد عابد، ص52، طبع الجامعة الإسلامية، البيضاء ليبيا، 1389 هـ ـ 1969م.

(18) النفحات القدسية، المصدر السابق، ص45.

(19) المصدر السابق، ص68.

(20) ديوان رسائل المسكين، ص16، لصاحب الرحلة الشيخ محمد بن علي بن محمد الشريف زغوان، مخطوط، ضمن الرحلة في مجموع واحد.

(21) النفحات القديمة، المصدر السابق.

فهرس تراجم الأعلام(*)

(*) يقتصر الفهرس على الأعلام المترجم لهم، لكن الكتاب يتضمن العديد من الأعلام الآخرين.

(14) الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم الأخضري البوصيري

(15) الشيخ إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد النور العالم

(16) الشيخ محمد بن أحمد بن الإمام الطرابلسي

(17) الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن قنونو

(18) الأستاذ محمد بن أحمد العكاري

(19) الشيخ محمد الأمين بن إبراهيم بن حسن بن عبد النور العالم

(20) الشيخ محمد بن عمرة، دفين عرادة

(21) الشيخ حسن بن بلعيد بن حمادي

(22) الشيخ محمد بن حسن بن بلعيد حمادي

(23) الشيخ أحمد بن محمد بن حسن بن حمادي

(24) الشيخ محمد بن أحمد بن حمادي

(25) الشيخ شكري بن أحمد بن محمد بن حمادي

(26) الشيخ محمد عبد المولى الهنشيري

(27) الشيخ علي أمين بن محمد بن سيالة

(28) الشيخ محمد بن علي بن محمد الشريف زغوان

(29) الشيخ محمد بن عامر قاضي بنغازي ومفتيها

(30) الشيخ محمد بن محمد بن عامر المحامي الشرعي ببنغازي

(31) الأستاذ علي مصطفى المصراتي

(32) الشيخ محمد مفتاح قريو

(33) الشيخ محمد حسن بن ظافر المدني

(34) الشيخ محمد بن محمد بن حسن المدني

(35) الشيخ حمزة بن محمد بن حسن المدني

(36) الشيخ حسين بن محمد النائب العسوسي الأنصاري

(37) الشيخ فالح الظاهري المدني

(38) الشيخ عبد السلام بن عثمان التاجوري

(39) الشيخ محمد بن محمد بن عامر

(40) الشيخ ماء العينين بن العتيق

(41) الشيخ محمد مفتاح قريو

(42) الأستاذ الدكتور إبراهيم رفيدة

(43) الأستاذ كامل حسن المقهور

(44) الشيخ علي بن عبد الصادق الطرابلسي

(45) علي بن زياد العبسي الطرابلسي

(46) أبو جعفر أحمد بن نصر الداوودي

(47) أبو محمد عبد الحميد بن أبي الدنيا الطرابلسي

(48) أبو العباس أحمد عبد الرحمن الزليطني المعروف بحلولو

(49) أبو عبد الله محمد بن علي الخروبي

(50) أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي

(51) علي بن أحمد بن زكريا المعروف بابن زكرون الطرابلسي

(52) الشيخ أحمد زروق البرنسي

(53) الشيخ عبد الواحد الدكالي

(54) الشيخ محمد بن سعيد الهبري

(55) العالم الفلكي الشيخ عبد الرحمن التاجوري

(56) الشيخ محمد بن محمد الراشدي الماحي

(57) الشيخ محمد بن علي الشريف زغوان

المحتويات

الجزء الأول

الجزء الثاني

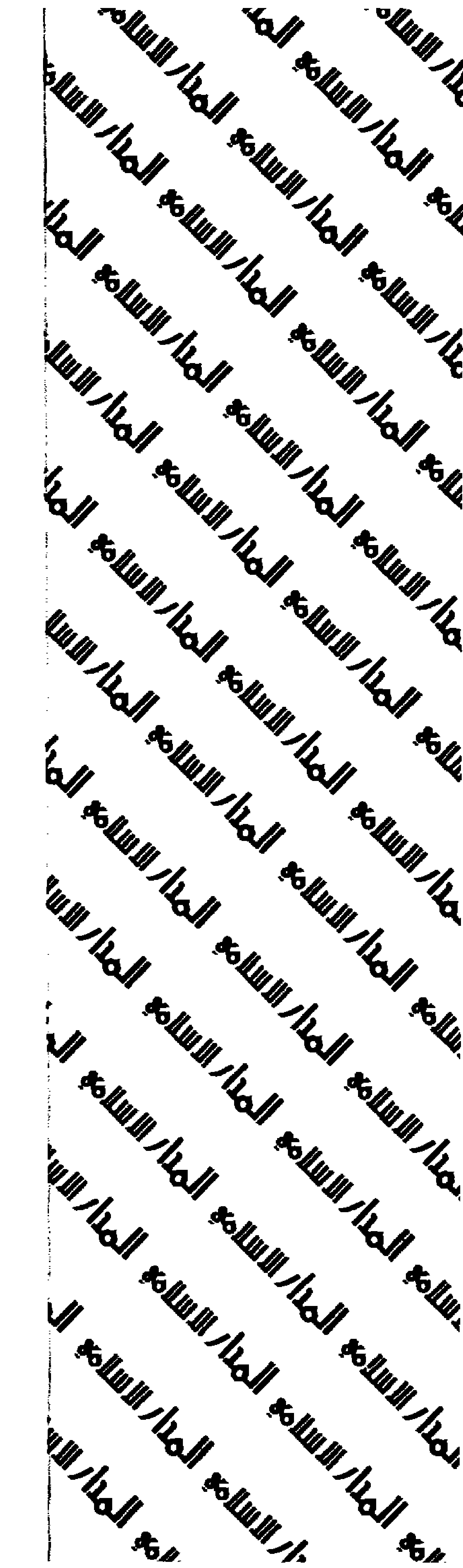
ثالثاً: المؤلفات العلمية

أ ـ التأليف:

1 . التوثيق العقاري في الشريعة الإسلامية
2 . نظام الشهر العقاري في الشريعة الإسلامية
3 . تحقيق الملكية في نظام التسجيل العقاري الليبي والمغربي
4 . الحقوق العينية الأصلية والتبعية في التشريع الليبي، الجزء الأول
5 . الحقوق العينية الأصلية والتبعية في التشريع الليبي، الجزء الثاني
6 . أحكام الإفلاس واستغراق الذمة بالمال الحرام في الفقه الإسلامي
7 . مبادىء الثقافة الإسلامية، بالاشتراك مع الأستاذ الدكتور عمر مولود عبد الحميد
8 . الطبيعة القانونية لشخصية الوقف المعنوية
9 . مباحث في الوقف الإسلامي (تحت الإعداد)
10 . الإعلام والعقل العربي (تحت الإعداد)
11 . ربيع باريس (تحت الإعداد)
12 . مباحث في التصوف والطرق الصوفية في ليبيا (تحت الإعداد)
13 . حقوق المرأة والطفل (تحت الإعداد)

ب ـ التحقيق:

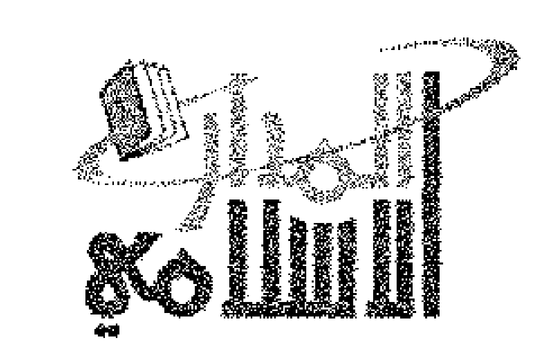
14 . التقسيم والتبيين في حكم أموال المستغرقين، تأليف الشيخ أبي زكريا يحيى بن محمد بن الوليد الشبلي
15 . شرح ألفاظ الواقفين والقسمة على المستخدمين، تأليف الشيخ أبي زكريا يحيى بن محمد الحطاب
16 . حادي العقول إلى بلوغ المأمول، تأليف الشيخ الفقيه أحمد بن محمد بن حمادي
17 . نظم البغية من ملخص الأحكام الشرعية على المعتمد من مذهب المالكية



تراجم ليبية

تهتم غالبية الدول المعاصرة بتاريخها، وتسعى إلى تدوينه بمختلف الوسائل للحفاظ عليه، ولإعلام الجيل الحاضر والأجيال المقبلة بما كانت عليه بلادهم في الزمن السابق؛ ومن ضمن الروايات التاريخية التي تحظى بالإهتمام، سيرة الأعلام من الرجال والنساء الذين برزوا في الحياة الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية، والدور الريادي الذي قاموا به، أو المجال العلمي أو الأدبي الذي تفوقوا فيه، وما صاحب ذلك من آثار أو مواقف أو تراث مروي ومكتوب، كل ذلك في سبيل إظهار ملامح الحركات الإصلاحية التي كانت في البلاد، والمظاهر التي صاحبتها، والآثار السلبية أو الإيجابية، وانعكاسها على حياة المجتمع في عهدهم، وهو ما يعرف في تقسيم العلوم بـ "علم التراجم" الذي يشكّل رافداً حيوياً وهاماً في تاريخ الشعوب والمجتمعات العربية والإسلامية.

هذا الكتاب له مذاقه الخاص في «علم التراجم»؛ فهو يؤرخ للحياة الثقافية في ليبيا ويقدم معرفة هائلة حول التاريخ الثقافي وخصوصاً الجانب الفقهي منه، وهو التخصص الذي يعمل فيه المؤلف، ولأن المكتبة الليبية تعاني نقصاً حاداً في هذا الجانب، الذي نأمل أيضاً منه أن يسد فراغاً كبيراً في تراجم العلماء. كما نأمل أن يقدم إضافة معرفية كبيرة للمؤلف ولدار المدار الإسلامي التي درجت على إصدار كتب متخصصة في هذا الحقل .



موقعنا على الإنترنت:
www.oeabooks.com

ردمك ISBN 9959-29-127-8

9 789959 291271